

لجسترا

في

علم القراءات السبع

تأليف

أبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي النحوي

المتوفى سنة ٣٧٧ هـ

تحقيق

الشيخ عادل أحمد عبد الموجود الشيخ علي محمد معوض

شارك في تحقيقه

الدكتور أحمد عيسى حسن المصري

نائب رئيس لجنة المصحف وشرح مقراءة المسجد الحسيني

وأستاذ الحديث بجامعة الأزهر

المجلد الثالث



دار الكتب العلمية

أسسها محمد علي بيضون سنة 1971

بيروت - لبنان

Title: **AL-HUJJAH
FĪ 'ILAL AL-QIRĀ'ĀT AL-SAB'**

(A book about the Seven recitations
of the Holy Qur'an)

Author: Abū 'Alī al-Fārisī

Editor: Al-ṣayḥ 'Ādil Aḥmad 'Abdul-Mawjūd
and: Al-ṣayḥ 'Alī Muḥammad Mu'awwad
and: Dr. Aḥmad 'Īsa Ḥasan al-Ma'ṣarāwī

Publisher: Dar Al-kotob Al-Ilmiyah

Pages: 2316 (4 volumes)

Year: 2007

Printed in: Lebanon

Edition: 1st

الكتاب: الحجة في علل القراءات السبع

المؤلف: أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي

المحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود

والشيخ علي محمد معوض

والدكتور أحمد عيسى حسن المعصراني

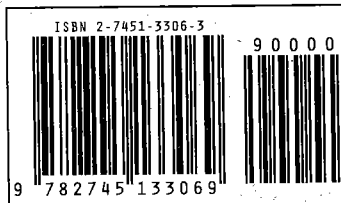
الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت

عدد الصفحات: 2316 (4 أجزاء)

سنة الطباعة: 2007 م

بلد الطباعة: لبنان

الطبعة: الأولى



منشورات محمد رياض بيروت



بيروت
لبنان
دار الكتب العلمية

جميع الحقوق محفوظة
Copyright

All rights reserved
Tous droits réservés ©

جميع حقوق الملكية الادبية والفنية محفوظة
لدار الكتب العلمية بيروت - لبنان
ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو
مجزأً أو تسجيله على أقراص كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر
أو برمجته على اسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.

Exclusive rights by ©

Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Beirut - Lebanon

No part of this publication may be translated,
reproduced, distributed in any form or by any means,
or stored in a data base or retrieval system, without the
prior written permission of the publisher.

Tous droits exclusivement réservés à ©

Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Beyrouth - Liban

Toute représentation, édition, traduction ou reproduction
même partielle, par tous procédés, en tous pays, faite
sans autorisation préalable signée par l'éditeur est illicite
et exposerait le contrevenant à des poursuites
judiciaires.

الطبعة الأولى

٢٠٠٧ م - ١٤٢٨ هـ

منشورات محمد رياض بيروت

بيروت - لبنان
دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

Mohamad Ali Baydoun Publications Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah

الإدارة: رمل الظريف، شارع البحري، بناية ملكارت
Ramel Al-Zarif, Bohtory Str., Melkart Bldg., 1st Floor
هاتف وفاكس: ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦٦١٣٥ (٩٦١ ١)

فرع عرمون، القبلة، مبنى دار الكتب العلمية
Aramoun Branch - Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Bldg.

هاتف: ١١ / ٤٨١٠ - ٩٦١ ٥٨٠
فاكس: ٤٨١٣ - ٩٦١ ٥٨٠
ص.ب: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان
رياض الصلح - بيروت ١١٠٧٢٢٩٠

http://www.al-ilmiyah.com

e-mail: sales@al-ilmiyah.com

info@al-ilmiyah.com

baydoun@al-ilmiyah.com

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ^(١)
ذکر اختلافهم فی سورة الأعراف

اختلفوا فی تشدید الذال وتخفيفها وزيادة ياء فی قوله -عز وجل-: ﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [٣]:

فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، ونافع، وعاصم^(٢) فی رواية أبي بكر: ﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ مشددة الذال والكاف^(٣).
وقرأ حمزة والكسائي، وعاصم فی رواية حفص: ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ خفيفة الذال شديدة الكاف.

وقرأ ابن عامر^(٤): ﴿قَلِيلًا مَّا يَتَذَكَّرُونَ﴾ بياء وتاء. وقد روى عنه بتاءين.
من قرأها: ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ أراد: تتذكرون، فأدغم تاء تفعل فی الذال، وإدغامها فيه حسن؛ لأن التاء مهموسة، والذال مجهورة، والمجهور أزيد صوتاً، وأقوى من المهموس؛ فحسن إدغام الأتقص فی الأزيد، ولا يسوغ إدغام الأزيد فی الأتقص.
ألا ترى أن الصاد وأختها لم يدغمن فی مقاربهن لما فيهن من زيادة الصفير.
و﴿ما﴾ فی قوله: ﴿ما تَذَكَّرُونَ﴾^(٥) موصولة بالفعل، وهى معه بمنزلة المصدر.
والمعنى: قليلاً^(٦) تذكركم. ولا ذكر فی الصلة يعود إليها كما لا يكون فی صلة أن ذكر.

وقراءة عاصم وحمزة والكسائي فی المعنى مثل قراءة من تقدم ذكره، إلا أنهم

(١) زاد فی أ: عونك يا رب سورة الأعراف.

(٢) فی أ: فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٢)، الإعراب للنحاس (٥٩٩/١)، البحر المحيط (٢٦٨/٤)، التبيان للطوسي (٣٧٠/٤)، الحجة لابن خالويه (١٥٣)، الحجة لأبي زرع (٢٧٩)، السبعة لابن مجاهد (٢٧٨)، الكشف للقيسي (٤٦٠/١)، المجمع للطبرسي (٣٩٤/٢)، تفسير الرازي (١٧٨/٤).

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٢)، البحر المحيط (٢٦٨/٤)، التبيان للطوسي (٣٨١/٤)، التيسير للداني (١٠٩)، الحجة لأبي زرع (٢٨٠)، السبعة لابن مجاهد (٢٧٨)، الغيث للصفافسي (٢٢١)، الكشف للزمخشري (٥٢/٢)، المجمع للطبرسي (٣٩٤/٢)، تفسير الرازي (١٧٨/٤)، النشر لابن الجزري (٢٦٧/٢).

(٥) فی ب: ما يذكرون.

(٦) فی ب: قليل.

حذفوا التاء، التي أدغمها هؤلاء، وذلك حسن لاجتماع ثلاثة أحرف متقاربة.
ويقوى ذلك قولهم: استطاع يسطيع، فحذفوا أحد الثلاثة المتقاربة.
وقول ابن عامر: ﴿تتذكرون﴾ بتاءين كقراءة من قرأ: ﴿تذكرون﴾، [و] ﴿تذكرون﴾ إلا أنه أظهر مما أدغمه من قال: ﴿تذكرون﴾ وما حذفه من قال: ﴿تذكرون﴾.

وقول ابن عامر: ﴿يتذكرون﴾ بياء وتاء، وجهه: أنه مخاطبة للنبي ﷺ أى: قليلاً تذكر هؤلاء الذين ذكروا بهذا الخطاب.

وكلهم قرأ^(١): ﴿مَعِيشٌ﴾ [١٠] بغير همز:

وروى خارجة عن نافع: ﴿معائش﴾ [ممدودًا مهموزًا]^(٢)، وهذا غلط^(٣).
قوله: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعِيشٌ﴾:

«معائش» فيه: جمع معيشة، واعتل معيشة لأنه [على]^(٤) وزن «يعيش»، وزيادته زيادة تختص الاسم دون الفعل، فلم يحتج إلى الفصل بين الاسم والفعل، كما احتج إليه فيما كانت زيادته مشتركة نحو الهمزة فى: أجاد، وهو أجود منك. وموافقة الاسم لبناء الفعل، يوجب فى الاسم الاعتلال.
ألا ترى أنهم أعلّوا: بابًا ودارًا [ونابًا]^(٥) ويوم راح^(٦) لما كان على وزن الفعل، وصححو نحو: جَوْلٍ، وَعَيْبَةٍ وَلُؤْمَةٍ لما لم يكن على مثال الفعل، فمعيشة موافقة للفعل فى البناء.

ألا ترى أنه مثل: يعيش، فى الزنة، وتكسيرها يزيل مشابهته فى البناء؛ فقد علمت بذلك زوال المعنى الموجب للإعلال^(٧) فى الواحد فى الجمع، فلزم

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٣)، الحجة لابن خالويه (١٥٤)، الحجة لأبى زرعة (٢٨٠)، السبعة لابن مجاهد (٢٧٩)، الغيث للصفاقسى (٢٢٢)، الكشف للقيسى (٤٦٠/١)، المجموع للطبرسى (٤٠٦/٢)، تفسير الرازى (١٩٣/٤، ١٩٤)، النشر لابن الجزرى (٢٦٧/٢).

(٢) فى ب: ممدود مهموز.

(٣) إذ الباء أصلية والهمز إنما يكون فى الياء الزائدة.

(٤) سقط فى ب.

(٥) سقط فى ب.

(٦) أى شديد الريح. قال الليث: يوم ريح ويوم راح: ذو ريح شديدة. اللسان (روح).

(٧) فى أ: للاعتلال.

التصحيح فى التفسير لزوال المشابهة فى اللفظ، ولأن التفسير معنى لا يكون فى الفعل، إنما يختص به الاسم وإذا كانوا قد صححوا نحو الجَوْلان والهِيمان والغثيان، مع قيام بناء الفعل فيه لما لحقه من الزيادة التى يختص بها الاسم؛ فتصحيح قولهم ﴿مَعْلِيْشٌ﴾ الذى قد زال مشابهة الفعل عنه فى اللفظ والمعنى لا إشكال فى تصحيحه، وفى وجوب العدل عن إعلاله، ومن أعل فهمز؛ فمجازه على وجه الغلط، وهو أن معيشة على وزن: سفينة، فتوهمها: فعيلة؛ فهمز كما بهمز^(١) مصائب.

ومثل ذلك مما يحمل على الغلط: قولهم فى جمع مسيل: أمسيلة، وقد جاء ذلك فى شعر هذيل.

قال أبو ذؤيب: [من الوافر]

..... وَأَمْسِلَةٌ مَدَافِعُهَا خَلِيفُ^(٢)

فتوهموه فعيلة. وإنما هو مفعلة؛ فالميم فى أمسيلة على هذا ميم مفعّل، وقد حكى يعقوب وغيره مسيلٌ ومُسَلٌّ، فالميم على هذا فاء، ومسيل^(٣): فعيل وليس بمفعّل من سال.

ومن همز: مداين، لم يجعله: مفعلة، من [يدين]^(٤) ولكنه فعيلة يدل على ذلك: مُدُنٌ ولا يجوز أن يكون: مفعلة، من دان يدين، ومن أخذه من ذلك، كان مدينة مفعلة عنده، وجمعتها: مداين بتصحيح الياء.

واختلفوا فى ضم التاء [وفتحها من قوله]:^(٥) ﴿وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ﴾ [٢٥]:

فقرأ ابن كثير [ونافع، وعاصم، وأبو عمرو]^(٦): ﴿وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ﴾، بضم التاء

(١) فى أ: كما همز.

(٢) عجز بيت وصدرة:

بأرض لا أنيس بها يباب

ينظر ديوانه (١٠١/١).

(٣) السيل معروف وجمعه سيول، وهو مصدر فى الأصل من: سال الماء يسيل سيلا من باب: باع، وسيلانا: إذا طغا وجرى، ثم غلب السيل فى المجتمع من المطر الجارى فى الأودية، وأسلته إسالة: أجرته، والمسيل مجرى السيل، والجمع مسایل ومُسَلٌ بضمين، وربما قيل: مسلان مثل رغيف ورغفان. المصباح المنير (سيل).

(٤) سقط فى ب.

(٥) سقط فى ب.

(٦) فى ب: وأبو عمرو، ونافع، وعاصم.

وفتح الراء ها هنا، وفي الروم: ﴿وَكَذَلِكَ تَخْرُجُونَ . وَمِنْ عَائِلَتِهِ﴾ [١٩، ٢٠] مثله .
 وفي الزخرف [١١]: ﴿كَذَلِكَ تَخْرُجُونَ﴾، مثله . وفي الجاثية [٣٥]: ﴿فَالْيَوْمَ لَا
 يُخْرَجُونَ مِنْهَا﴾، وقرأ في: سأل سائل: ﴿يَوْمَ يَخْرُجُونَ﴾ [المعارج: ٤٣]، وفي الروم
 [٢٥]: ﴿إِذَا أُنْتَرُ تَخْرُجُونَ﴾؛ بفتح^(١) التاء والياء في هذين، لم يختلف الناس فيهما .
 وقرأ حمزة والكسائي: ﴿ومنها تَخْرُجُونَ﴾ في الأعراف بفتح التاء وضم الراء،
 وفي الروم: ﴿وَكَذَلِكَ تَخْرُجُونَ﴾ مثله، وفي الجاثية: ﴿فَالْيَوْمَ لَا يَخْرُجُونَ مِنْهَا﴾
 مثله، وكذلك الزخرف [١١] ﴿يَخْرُجُونَ﴾ .

وفتح ابن عامر التاء في الأعراف [فقط]^(٢) . وضمها في الباقي .

وأما قوله: ﴿يَخْرُجُ مِنْهَا اللَّوْؤُا﴾ [الرحمن: ٢٢]:

فقرأ ابن كثير، وعاصم، وابن عامر، وحمزة، والكسائي^(٣): ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا﴾
 بنصب الياء وضم الراء .

وقرأ نافع وأبو عمرو: ﴿يُخْرِجُ مِنْهُمَا﴾ بضم الياء وفتح الراء .

وروي أبو هشام عن حسين الجعفي، عن أبي عمرو: ﴿نُخْرِجُ مِنْهُمَا﴾ بنون
 مضمومة ﴿اللَّوْؤُا وَالْمَرْجَانَ﴾ نصبهما .

حدثني محمد بن عيسى المقرئ، عن أبي هشام^(٤)، عن حسين الجعفي، عن
 أبي عمرو: ﴿نُخْرِجُ﴾ بنون مضمومة .

ومن قرأ: ﴿يُخْرَجُونَ﴾ بضم الياء فحجته قوله: ﴿أَيَعِدُّكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا
 وَعِظْمًا أَنْكُمْ تَخْرُجُونَ﴾^(٥) [المؤمنون: ٣٥] . وقوله: ﴿كَذَلِكَ تُخْرَجُ الْمَوْتَى﴾
 [الأعراف: ٥٧] .

وحجة من قال: ﴿تَخْرُجُونَ﴾ اتفاق الجميع في قوله: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ
 الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: ٢٥] بفتح التاء .

ومن حجته قوله: ﴿إِلَىٰ رَبِّهِمْ يَسْأَلُونَ﴾ [يس: ٥١] فأسند الفعل إليهم .

(١) في ب: ففتح .

(٢) سقط في ب .

(٣) في ب: وعاصم وحمزة والكسائي وابن عامر .

(٤) في ب: أبي هاشم، والصواب المثبت .

(٥) في ب: «أيعدكم أنكم إذا متم» إلى قوله: «أنكم مخرجون» .

ومن حجته أنه أشبه بما قبله من قوله: ﴿قال فيها تحيون وفيها تموتون ومنها تَخْرُجُونَ﴾ [الأعراف: ٢٥].

ومن حجتهم قوله: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ [الأعراف: ٢٩].

فأما قوله: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَاتُ﴾ [الرحمن: ٢٢]:

فمن قال: «يُخْرِجُ [منهما]»^(١) فعلى أنه أسند [الفعل]^(٢) إلى الله عز وجل، كما قال: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾ [الأعراف: ٥٧]، ومن قال: ﴿يَخْرُجُ﴾ جعله مطاوع أخرج، كما تقول: أخرجته فخرج، والأول أدخل في الحقيقة، وقال: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَاتُ﴾، واللؤلؤ يخرج من الملح.

وزعم أبو الحسن: أن قوما قالوا: إنه يخرج منهما جميعا، ويجوز أن يكون: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا﴾ في المعنى: يخرج من الملح، فقال: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا﴾ على أنه يخرج من أحدهما، فحذف المضاف، ومثل ذلك في حذف المضاف قوله: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾ [الزخرف: ٣١].

والرجل إنما يكون من قرية واحدة، كما أن اللؤلؤ يخرج من الملح، وإنما المعنى: على رجل من رجلي القريتين [عظيم]^(٣)، والقريتان: مكة والطائف^(٤).

اختلفوا في رفع السين ونصبها من قوله -تعالى-: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى﴾ [٢٦]:

فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وحمزة: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى﴾ رفعا.

وقرأ نافع وابن عامر والكسائي: ﴿وَلِبَاسَ التَّقْوَى﴾ نصبا^(٥).

أما النصب: فعلى أنه حمل على: ﴿أَنْزَلَ﴾ من قوله: ﴿قد أنزلنا عليكم لباسا

(١) سقط في ب.

(٢) سقط في ب.

(٣) سقط في ب.

(٤) زاد في أ: والرجلان.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٣)، الإعراب للنحاس (٦٠٦/١)، الإملاء للعكبري (١/١٥٧)، البحر المحيط (٢٨٣/٤)، التبيان للطوسي (٤٠٦/٤)، التيسير للداني (١٠٩)، تفسير الطبري (٤٠١/١٢)، تفسير القرطبي (١٨٥/٧)، الحجة لابن خالويه (١٥٤)، الحجة لأبي زرعة (٢٨٠)، السبعة لابن مجاهد (٢٨٠)، الغيث للصفاسي (٢٢٢)، الكشاف للزمخشري (٥٨/٢)، الكشف للقيسي (٤٦٠/١، ٤٦١)، المجمع للطبرسي (٤٠٨/٢)، المعاني للأخفش (٢٩٧/٢)، المعاني للفراء (٣٧٥/١)، تفسير الرازي (٢٠٠/٤)، النشر لابن الجزري (٣٦٨/٢).

يوارى سوءاتكم وريشا ولباس التقوى ﴿ [الأعراف: ٢٦]، وأنزلنا هنا: كقوله: ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ﴾ [الحديد: ٢٥]، وكقوله: ﴿وَأَنْزَلْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ مَنِينَةً أَرْوَجَ﴾ [الزمر: ٦]، أى: خلق، وقوله: ﴿ذَلِكَ﴾ على هذا: مبتدأ، وخبره ﴿خَيْرٌ﴾. ومن رفع فقال: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ قطع اللباس من الأول واستأنف به فجعله مبتدأ.

وقوله: «ذلك» صفة أو بدل أو عطف بيان.

ومن قال: إن «ذلك» لغو، لم يكن على قوله دلالة؛ لأنه يجوز أن يكون على ما ذكرنا، و«خير»: خير ل: «لباس»، والمعنى: لباس التقوى خير لصاحبه إذا أخذ به وأقرب له إلى الله مما خلق له من اللباس والرياش الذى يتجمل به، وأضيف اللباس إلى التقوى، كما أضيف فى قوله: ﴿فَأَذَقَهَا اللَّهُ لِيَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ﴾ [النحل: ١١٢] إلى الجوع.

اختلفوا فى رفع التاء ونصبها من قوله: ﴿خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [٣٢]:
فقرأ نافع وحده: ﴿خَالِصَةً﴾ رفعا.
وقرأ الباقون: ﴿خَالِصَةً﴾ نصبا^(١).

قال أبو الحسن: أخرج لعباده فى الحياة الدنيا:

قال أبو على: لا يخلو القول فى قوله: ﴿فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [الأعراف: ٣٢] من أن يتعلق بـ «حرم» أو: بـ «زينة»، أو: بـ «أخرج»، أو بـ «الطيبات»، أو بـ «الرزق» من قوله: ﴿مِنَ الرِّزْقِ﴾ [الأعراف: ٣٢] أو بقوله: ﴿ءَامَنُوا﴾ [الأعراف: ٣٢]؛ فلا يمتنع من أن يتعلق بـ «حرم» فيكون التقدير: قل: من حرم فى الحياة الدنيا، ويكون^(٢) المعنى: قل: من حرم ذلك وقت الحياة الدنيا زينة، ولا يجوز أن يتعلق

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٣)، الإعراب للنحاس (٦٠٩/١)، الإملاء للعكبرى (١/١٥٧)، البحر المحيط (٢٩١/٤)، التبيان للطوسى (٤١٦/٤)، التيسير للدانى (١٠٩)، تفسير الطبرى (٤٠١/١٢)، تفسير القرطبي (١٩٩/٧)، الحجة لابن خالويه (١٥٤)، الحجة لأبى زرعة (٢٨١)، السبعة لابن مجاهد (٢٨٠)، الكشف للزمخشري (٦١/٢)، الكشف للقيسى (٤٦١/١)، المجمع للطبرسى (٤١٢/٢)، المعانى للفراء (٣٧٧/١)، تفسير الرازى (٢٠٠/٤)، النشر لابن الجزرى (٢٦٩/٢).

(٢) فى أ: أو يكون المعنى.

ب: «زينة»؛ لأنه مصدر، أو جار مجراه، وقد وصفتها، فإذا وصفتها^(١)، لم يجوز أن يتعلق بها شيء بعد الوصف، كما لا يتعلق به بعد العطف عليه، ويجوز أن يتعلق ب: أخرج لعباده في الحياة الدنيا.

فإن قلت: هلا^(٢) لم يجوز تغلقه بقوله: «أخرج لعباده» لأن فيه فصلاً بين الصلة والموصول بقوله: ﴿قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ [الأعراف: ٣٢]، وهو كلام مستأنف ليس في الصلة؟

قيل: لا يمتنع الفصل به؛ لأنه مما يسدد القصة، وقد جاء: ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءَ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرَهَقُهُمْ ذِلَّةٌ﴾ [يونس: ٢٧] [فقوله: وترهقهم]^(٣) معطوف على كسبوا، فكذلك: ﴿قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾^(٤).

ويجوز - أيضاً - أن يتعلق بالطيبات، تقديره: والمباحات من الرزق. ويجوز أن يتعلق بالرزق أيضاً، وإن كان موصولاً، ويجوز أن يتعلق ب: آمنوا، الذي هو صلة الذين. أى: آمنوا في الحياة الدنيا، فكل ما ذكرنا من هذه الأشياء يجوز أن يتعلق به

(١) فى أ: وقد وصفناها فإذا وصفناها.

(٢) فى ب: فهلا.

(٣) سقط فى ب.

(٤) قال السمين: قلت: هذا وإن أفاد فيما ذكر فلا يفيد فى الاعتراض الأول، وهو العطف على موصوف الموصول قبل تمام صلته؛ إذ هو أجنبى منه، وأيضاً فلا نسلم أن هذه الآية نظير آية يونس؛ فإن الظاهر فى آية يونس أنه ليس فيها فصل بين أبعاض الصلة. وقوله: «لأن جزاء سيئة بمثلها» معترض، «وترهقهم» عطف على «كسبوا». قلنا: ممنوع، بل «جزاء سيئة بمثلها» هو خبر الموصول، فيعترض بعد الرابط بين المبتدأ والخبر، فيجاب بأنه محذوف، وهو من أحسن الحذوف؛ لأنه مجرور بـ«من» التبعيضية، وقد نص النحاة على أن ما كان كذلك كثر حذفه وحسن، والتقدير: والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة منهم بمثلها، «جزاء سيئة» مبتدأ ومنهم صفتها، و«بمثلها» خبره، والجملة خبر الموصول، وهو نظير قولهم: السمن منوان بدرهم، أى: منوان منه، وسيأتى لهذه الآية مزيد بيان. ومنع مكى أن يتعلق «فى الحياة الدنيا» بـ«زينة»، قال: «لأنها قد نعتت، والمصدر واسم الفاعل متى نعتا لا يعملان لبعدهما عن شبه الفعل، قال: ولأنه يفرق بين الصلة والموصول؛ لأن نعت الموصول ليس من صلته». قلت: لأن «زينة» مصدر، فهى فى قوة حرف موصول وصلته، وقد تقرر أنه لا يتبع الموصول إلا بعد تمام صلته، فقد تحصل فى تعلق «للذين آمنوا» ثلاثة أوجه: إما أن يتعلق بـ«خالصة»، أو بمحذوف على أنها خبر، أو بمحذوف على أنها للبيان. ينظر: الدر المصون (٣/٢٦١).

[هذا] ^(١) الظرف .

فأما قوله: «خَالِصَةً» فمن رفعه جعله خبرًا للمبتدأ الذي هو هي، ويكون للذين آمنوا تبيينًا ^(٢) للخلوص، ولا شيء فيه على هذا ^(٣)، ومن قال: هذا حلو حامض، أمكن أن يكون ﴿للذين آمنوا﴾ خبرًا، و«خَالِصَةً» خبرًا آخر، ويكون الذكر فيه على ما تقدم وصفه في هذا الكتاب .

ومن نصب ﴿خَالِصَةً﴾ كان: حالاً مما في قوله: ﴿لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ .

ألا ترى أن فيه ذكرًا يعود إلى المبتدأ الذي هو هي؟ ف: «خالصة» حال عن ذلك الذكر، والعامل في الحال ما في اللام من معنى الفعل، وهي متعلقة بمحذوف، وفيه الذكر الذي كان يكون في المحذوف، ولو ذكر ولم يحذف، وليس متعلقًا بالخلوص، كما تعلق به في قول من رفع .

قال سيبويه: وقد قرؤوا هذا الحرف على وجهين: ﴿قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة﴾ بالرفع والنصب، فجعل اللام الجارة لغوًا في قول من رفع، «خالصة»، ومستقرًا في قول من نصب ﴿خَالِصَةً﴾ .

والقول فيما ذهب إليه أبو الحسن من أن المعنى: التي أخرج لعباده في الحياة الدنيا، أنه إن علق «في الحياة الدنيا»، بـ «حرّم»، أو «أخرج»، فلا يخلو من أن تنصب ﴿خَالِصَةً﴾ أو ترفعه .

فإن رفعته فصلت بين الابتداء والخبر بأجنبي ^(٤) .

ألا ترى أن قوله: في الحياة الدنيا» إذا لم يكن متصلًا بـ «آمنوا» كان أجنبيًا من الابتداء والخبر .

وإن نصبت ﴿خَالِصَةً﴾، فصلت بين الحال وذى الحال بأجنبي منهما، كما فصلت بين الابتداء والخبر؟ فإذا كان كذلك لم يحسن، وليس باعتراض فيكون فيه تسديد . ومن حجة أبي الحسن أن يقول: إن المفصول به في هذا الموضع بين ما لا يحسن الفصل بينهما بالأجنبي، ظرف، ولا يمتنع الفصل بالظرف، وإن كان

(١) سقط في ب .

(٢) في ب: تبيينًا .

(٣) في أ: على هذا فيه .

(٤) في أ: بالأجنبي .

أجنيبًا مما يفصل [به] ^(١) بينهما.

ألا ترى أنهم لم يجيزوا: كانت زيدًا الحمى تأخذ؟ ولم يفصلوا بين الفاعل وفعله بالمفعول به، ولو كان مكان المفعول به ظرف، لأجازوا ذلك، وذلك قولهم: إن في الدار زيدًا قائمًا، فأجازوا الفصل بالظرف، وإن كان أجنيبًا من العامل والمعمول فيه.

وعلى هذا جاء: [من الطويل]

فلا تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنَّ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمٌّ بِلَابِلُهُ ^(٢)
وحجة من رفع ﴿خالصة﴾: أن المعنى: هي تخلص للذين آمنوا يوم القيامة، وإن شركهم فيها غيرهم من الكافرين في الدنيا.

ومن نصب فالمعنى عنده: هي ثابتة للذين آمنوا في حال خلوصها يوم القيامة لهم.

وانتصاب ﴿خالصة﴾ على الحال، وهو أشبه لقوله: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ .
ءَأَخْذِينَ﴾ [الذاريات: ١٥-١٦]، ونحو ذلك مما انتصب فيه الاسم على الحال بعد الابتداء وخبره وما يجرى مجراه إذا كان فيه معنى فعل.

اختلفوا في التاء والياء من قوله -تعالى-: ﴿وَلَكِنْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [٣٨]:

فقرأ عاصم وحده في رواية أبي بكر: ﴿لِكُلِّ ضِعْفٍ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ بالياء ^(٣).
وروى حفص عن عاصم بالتاء.

وكذلك قرأ الباقون بالتاء.

وجه القراءة بالتاء في قوله: ﴿وَلَكِنْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ أن المعنى: لكل ضعف، أى:

لكل فريق من المضلِّين والمُضِلِّين ضعف، ولكن لا تعلمون أيها المضلون والمضلون.

(١) سقط في ب.

(٢) تقدم.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٤)، البحر المحيط (٢٩٦/٤)، التبيان للطوسي (٤٢٧/٤)، التيسير للذاني (١١٠)، الحجة لابن خالويه (١٥٤)، الحجة لأبي زرعة (٢٨١)، السبعة لابن مجاهد (٢٨٠)، الغيث للصفاقسي (٢٢٣)، الكشاف للزمخشري (٦٢/٢)، الكشاف للقيسي (٤٦٢/١)، المجمع للطبرسي (٤١٦/٢)، النشر لابن الجزري (٢٦٩/٢).

ومن قرأ بالياء: حمل الكلام على كل؛ لأنه، وإن كان للمخاطبين، فهو اسم ظاهر موضوع للغيبة، فحمل على اللفظ دون المعنى، ومثل هذا في المعنى: ﴿قَالُوا رَبَّنَا مَنْ قَدَّمَ لَنَا هَذَا فَزِدْهُ عَذَابًا ضِعْفًا فِي النَّارِ﴾ [ص: ٦١].

اختلفوا في التخفيف والتشديد^(١) في قوله - تعالى - ﴿لَا تُفْتَحُ لَهُمْ﴾ [٤٠]:

فقرأ ابن كثير، ونافع، وعاصم، وابن عامر: ﴿لَا تُفْتَحُ﴾ بالتاء مشددة التاء الثانية. وقرأ أبو عمرو ﴿لَا تُفْتَحُ﴾ بالتاء خفيفة ساكنة الفاء^(٢).

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿لَا يُفْتَحُ﴾ بالياء خفيفة^(٣).

حجة من قال: ﴿فُتِحَ﴾ قوله: ﴿جَنَّتٍ عَدْنٍ مَّفْتَحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ﴾ [ص: ٥٠]؛ فقياس

مفتحة: تفتح، وقوله: ﴿وَفُتِحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا﴾ [النبا: ١٩]؛ لأن [المعنى]^(٤) في: فَتُحَتِ السَّمَاءُ عَلَى أَبْوَابِهَا، والمعنى: فَكَانَتْ ذَاتَ أَبْوَابٍ.

وحجة من خفف: قوله: ﴿فَفَتَحْنَا أَبْوَابَ السَّمَاءِ بِمَاؤُ مُنْهَرٍ﴾ [القمر: ١١]، وقوله:

﴿فَتَحْنَا عَلَيْهِمُ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٤٤].

و«فَتَحْنَا» قيد يقع على التكرير كما يقع «فَتَحْنَا».

ومن قال: ﴿لَا يُفْتَحُ﴾ بالياء، فلتقدم الفعل^(٥).

ويشهد للتأنيث قوله: ﴿مُفْتَحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ﴾ [ص: ٥٠].

ألا ترى أن اسم الفاعل يجرى مجرى الفعل، وقد أنث، وكذلك الفعل ينبغى أن

(١) في أ: اختلفوا في الياء والتخفيف والتاء والتشديد.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٤)، الإملاء للعكبري (١٥٨/١)، البحر المحيط (٢٩٧/٤)، التبيان للطوسي (٤٢٩/٤)، التيسير للداني (١١٠)، تفسير القرطبي (٢٠٦/٧)، الحجة لأبي زرعة (٢٨٢)، السبعة لابن مجاهد (٢٨٠)، الغيث للصفاقسي (٢٢٣)، الكشف للقيسي (٤٦٢/١)، المجمع للطبرسي (٤١٧/٢)، تفسير الرازي (٢٠٥/٤)، النشر لابن الجزري (٢٦٩/٢).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٤)، الإعراب للنحاس (٦١١/١)، الإملاء للعكبري (١٥٨/١)، البحر المحيط (٢٩٧/٤)، التبيان للطوسي (٤٢٩/٤)، التيسير للداني (١١٠)، تفسير الطبري (٤٢٦/١٢)، تفسير القرطبي (٢٠٦/٧)، الحجة لابن خالويه (١٥٤)، الحجة لأبي زرعة (٢٨٢)، السبعة لابن مجاهد (٢٨٠)، الغيث للصفاقسي (٢٢٣)، الكشف للزمخشري (٦٢/٢)، المجمع للطبرسي (٤١٧/٢)، تفسير الرازي (٢٠٥/٤)، النشر لابن الجزري (٢٦٩/٢).

(٤) سقط في ب.

(٥) سقط في ب.

يؤنث.

وأما قوله: ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُجِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ﴾ [الأنبياء: ٩٦] فإنما^(١) خفف؛ لأن المعنى: فتح سد يأجوج ومأجوج؛ فأجرى التأنيث على لفظ يأجوج، وإن كان المعنى على السد، أو يكون: فتحت أرض يأجوج؛ لأن فتح سدها فتح أرضهم، فهو فتح واحد لا تكرير فيه، فيحسن التشديد.

ومعنى: ﴿لَا تَفْتَحْ لَهُمُ أَبْوَابَ السَّمَاءِ﴾، أى: لا تصعد أعمالهم إليها.

وروى فى تفسير قوله: ﴿فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ﴾ [الدخان: ٢٩] أن موضع المؤمن الذى كان يرتفع إليه عمله الصالح، يبكى عليه إذا مات، وقال الله - عز وجل -: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠].

كلهم قرأ: ﴿قَالُوا نَعَمْ﴾ [٤٤]: بفتح العين والنون فى كل القرآن.

غير الكسائى؛ فإنه قرأ: ﴿نَعِمٌ﴾ بفتح النون وكسر العين فى كل القرآن^(٢).

قال أبو الحسن: «نَعِمٌ، ونَعِمٌ» لغتان، قال: وفى القراءة: الفتح.

قال سيويه: نَعِمٌ: عدة وتصديق، قال: وإذا استفهمت أجبت ب: نَعِمٌ، ولم

يحك سيويه فيها الكسر.

والذى يريده بقوله: عدة وتصديق أنه يستعمل عدة، ويستعمل تصديقًا، وليس

يريد أن التصديق يجتمع مع العدة.

ألا ترى أنه إذا قال: أتعطينى؟، فقال: نَعِمٌ.، كان عدة، ولا تصديق فى هذا،

وإذا قال: قد كان كذا [وكذا]^(٣)؛ فقلت: نعم، فقد صدقته ولا عدة فى هذا.

فليس قوله فى نعم أنه عدة وتصديق، كقوله فى إذا: إنها جواب وجزاء؛ [لأن إذا

يكون جوابًا فى الموضع الذى يكون]^(٤) فيه جزاء، يقول: أنا آتيك، فتقول: إذا

(١) فى ب: فأما.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٤)، الإعراب للنحاس (١/٦١٣)، الإملاء للعكبرى (١/١٥٩)، البحر المحيط (٤/٣٠٠)، التبيان للطوسى (٤/٤٣٥)، التيسير للدانى (١١٠)، تفسير الطبرى (١٢/٤٤٦)، تفسير القرطبى (٧/٢٠٩)، الحجة لابن خالويه (١٥٤، ١٥٥)، الحجة لأبى زرة (٢٨٢)، السبعة لابن مجاهد (٢٨١)، الغيث للصفاقسى (٢٢٣)، الكشف للقيسى (١/٤٦٢، ٤٦٣)، المجمع للطبرسى (٢/٤٢١)، النشر لابن الجزرى (٢/٢٦٩).

(٣) سقط فى ب.

(٤) فى أ: لأن إذن تكون جوابًا فى الموضع الذى تكون.

أكرمك، فيكون^(١) جواباً لكلامه، ويكون^(٢) جزء - أيضاً - فى هذا الموضع؛ فقد علمت أن قوله فى نعم عدة وتصديق ليس كقوله فى إذا: إنها جواب وجزاء.

وقوله: إذا استفهمت أجبت ب: «نعم»، تريد: استفهمت عن موجب أجبت ب: «نعم»، تقول: أيقوم زيد؟ فتقول: نعم، ولو كان مكان الإيجاب نفي لقلت: بلى، ولم تقل: نعم، كما تقول^(٣) فى جواب الإيجاب.

قال - تعالى -: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢] [ولم يقل: نعم]^(٤). وقال: ﴿أَبَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُجَمَعَ عِظَامُهُ . بَلَىٰ﴾ [القيامة: ٣، ٤].

ويجوز فى القياس على قول من قال: شهد، أن تكسر النون من نِعَم فى لغة من كسر العين، كما كسرت^(٥) الفاء فى: شهد^(٦).

فإن قلت: إن ذلك إنما جاء فى الأسماء والأفعال.

فالقول: إن نَعَم، وإن كان حرفاً، فإنه: [إذا]^(٧) كان على لفظ الأسماء جاز أن تجرى فى القياس مجراها.

ألا ترى أنهم أمالوا «بلى» وإن كان حرفاً لما كان على لفظ الأسماء؟ اختلفوا فى تشديد النون وتخفيفها فى قوله - عز وجل -: ﴿أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ﴾ [٤٤]: فقرأ ابن كثير فى رواية قبل، ونافع، وأبو عمرو، وعاصم: ﴿أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ﴾ خفيفة النون ساكنة^(٨).

(١) فى أ: فتكون.

(٢) فى أ: وتكون.

(٣) فى ب: كما لا تقول، وهى خطأ.

(٤) سقط فى أ.

(٥) فى أ: كسر.

(٦) وأما قول بعضهم فى القراءة: «إن الله نعماً يعظكم به» فحرك العين فليس على لغة من قال نِعَم فأسكن العين، ولكنه على لغة من قال: نعم فحرك العين. وحدثننا أبو الخطاب أنها لغة هذيل، وكسروا كما قالوا: لعب.

ينظر: الكتاب: (٤/٤٣٩، ٤٤٠).

(٧) سقط فى ب.

(٨) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٥)، الإعراب للنحاس (١/٦١٣)، الإملاء للعكبرى (١/١٥٩)، البحر المحيط (٤/٣٠١)، التبيان للطوسى (٤/٤٣٥)، التيسير للدانى (١١٠)، تفسير الطبرى (١٢/٤٤٧)، الحجة لابن خالويه (١٥٥)، الحجة لأبى زرعة (٢٨٣)، السبعة لابن مجاهد (٢٨١)، الكشاف للزمخشري (٢/٦٤)، الكشاف للقيسى (١/٤٦٢، ٤٦٣)، =

حدثني مضر بن محمد^(١) القاضي عن البرزى عنهم ﴿أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ﴾ نصبًا.
 وقرأ ابن عامر، وحمزة، والكسائي: ﴿أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ﴾ نصبًا، ﴿عَلَى الظَّالِمِينَ﴾
 مشددة النون.

حدثني الحسين بن بشر الصوفى، عن روح بن عبد المؤمن، عن محمد بن صالح
 المُرَى عن شبل عن ابن كثير مثله «أَنَّ» مشددة.
 وكذلك روى خلف والهيثم عن عبيد عن شبل عن ابن كثير مثله ﴿أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ﴾
 نصبًا.

وكلهم قرأ التى فى سورة النور: ﴿أَنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ﴾ [الآية: ٧]، [و] ﴿أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ﴾
 [الآية: ٩] بالتشديد.

غير نافع فإنه قرأ: ﴿أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ﴾، و: ﴿أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ﴾ مخففتين.
 ﴿فَأَذِّنْ مُؤَذِّنًا﴾ [الأعراف: ٤٤] بمنزلة: أعلم.

قال سيويه: أذنت: إعلام بتصويت فالتى تقع بعد العلم إنما هى المشددة أو
 المخففة عنها، والتقدير: أعلم معلم أن لعنة الله. ومن خفف «أن» كان على إرادة
 إضمار القصة والحديث، تقديره: أنه لعنة الله، ومثل ذلك قوله: ﴿وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ
 الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس: ١٠]، التقدير: «أنه»، ولا تخفف «أن» هذه إلا
 وإضمار القصة والحديث يراد معها، ومن ثقل نصب بـ «أن» ما بعدها، كما ينصب
 بالمشددة المكسورة، فالمكسورة إذا خففت لا يكون ما بعدها على إضمار القصة
 والحديث، كما تكون المفتوحة كذلك.

والذى فصل بينهما أن المفتوحة موصولة، والموصولة تقتضى صلتها،
 [فصارت]^(٢) لاقتضائها الصلة أشد اتصالاً بما بعدها من المكسورة، فقدر بعدها

المجمع للطبرسى (٢/٤٢١)، تفسير الرازى (٤/٢٢٧)، النشر لابن الجزرى (٢/٢٦٩).
 (١) مضر بن محمد بن خالد بن الوليد أبو محمد الضبى الأسدى الكوفى معروف وثقوه، وروى
 القراءة سماعاً عن أحمد بن محمد البرزى، وحامد بن يحيى البلخى، وعبد الله بن ذكوان،
 وإبراهيم بن الحسن العلاف، وعبد الرحمن بن داود بن أبى طيبة، وروى عن يحيى بن معين
 قطعة فى الرجال تعرف بقطعة مضر، وروى الحروف عنه: أبو بكر بن مجاهد، وأحمد بن
 عمرو الواسطى، وابن شنبوذ، وعلى بن عمرو بن سهل عن شخص عنه، وأبو بكر بن مقسم
 سماعاً.

ينظر: الغاية (٢/٢٩٩، ٣٠٠) (٣٦١٣).

(٢) سقط فى ب.

الضمير الذى هو من جملة صلتها، وليست المكسورة كذلك.

ومن المفتوحة قول الأعشى: [من البسيط]

فِي فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنَّ هَالِكُ كُلِّ مَنْ يَخْفَى وَيَنْتَعِلُ^(١)
وأما قراءتهم فى النور ﴿أَنْ غَضِبَ اللَّهُ﴾:

[فإن «أن»]^(٢) فى موضع رفع؛ لأنه^(٣) خبر المبتدأ.

فأما تخفيف نافع ﴿أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ﴾ فحسن، وهو بمنزلة قوله: ﴿وَأَجْرُ دَعْوَتِهِمْ أَنْ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس: ١٠].

وأما تخفيفه: ﴿أَنْ غَضِبَ اللَّهُ﴾، فإن قال قائل: فهلا لم يستحسن هذا؛ لأن
المخففة من [المشددة]^(٤) لا يقع بعدها الفعل، حتى يدخل عوض من حذف «أن»،
ومن أنها تولى ما لا يليه من الفعل.

يدل على ذلك قوله: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ﴾ [المزمل: ٢٠]، وقوله: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ
أَلَّا يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩] وقوله: ﴿إِنَّمَا يَعْلَمُ أَهْلَ الْكِتَابِ أَلاَّ يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ
مِّنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ [الحديد: ٢٩].

قيل: استجاز هذا، وإن لم يدخل معه شيء من هذه الحروف؛ [لأنه]^(٥) دعاء،
وليس شيء من هذه الحروف يحتمل الدخول معه، ونظير هذا - فى أنه لما كان دعاء
لم يلزمه العوض - قوله: ﴿تُودَى أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾ [النمل: ٨]؛ فولى
قوله: ﴿تُودَى﴾، ﴿أَنْ﴾ وإن لم يدخل معها عوض، كما لم يدخل فى قراءة نافع
﴿أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾ [النور: ٩]. والدعاء قد استجيز معه ما لم يستجز مع غيره.
ألا ترى أنهم قالوا: «أما إن جزاك الله خيراً» وحمله سيبويه على إضمار القصة^(٦)
فى «إن» المكسورة، ولم يضم القصة مع المكسورة إلا فى هذا الموضع.

(١) تقدم.

(٢) فى ب: فإن.

(٣) فى أ: بأنه.

(٤) فى أ: الشديدة.

(٥) فى ب: فلأنه.

(٦) وأما قولهم: أما أن جزاك الله خيراً، فإنهم إنما أجازوه؛ لأنه دعاء، ولا يصلون إلى قد ههنا
ولا إلى السين. وكذلك لو قلت: أما أن يغفر الله لك جاز؛ لأنه دعاء، ولا تصل هنا إلى
السين. ومع هذا أيضاً أنه قد كثر فى كلامهم حتى حذفوا فيه «إنه»، وإنه لا تحذف فى غير =

كلهم قرأ: ﴿وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ﴾ [٤٣]: بواو.

غير ابن عامر^(١)؛ فإنه قرأ ﴿مَا كُنَّا﴾ بغير واو، وكذلك هي في مصاحف أهل الشام. وجه الاستغناء عن حرف العطف في قوله: ﴿وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ﴾ أن الجملة ملتبسة بما قبلها، فأغنى التباسها به عن حرف العطف. وقد تقدم ذكر ذلك.

ومثل ذلك قوله: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كُذِّبُوا﴾ [الكهف: ٢٢]، فاستغنى عن الحرف العاطف بالتباس إحدى الجملتين بالأخرى.

قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر^(٢) ﴿أُورِثُوا مَوَالِيَهُمْ﴾ [٤٣] غير مدغمة، وكذلك في الزخرف [٧٢].

وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي ﴿أُورِثُوا مَوَالِيَهُمْ﴾ مدغمة، وكذلك في الزخرف. قال أبو علي: من ترك الإدغام فلتباين المخرجين، وأن الحرفين في حكم الانفصال، وإن كانا في كلمة واحدة.

ألا ترى أنهم لم يدغموا ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلْنَا﴾ [البقرة: ٢٥٣]، وإن كانا مثلين لما لم يكونا لازمين.

ألا ترى أن تاء «افعل» قد يقع بعدها غير التاء؟ فكذلك «أورث» قد يقع بعدها غير التاء فلا يجب الإدغام.

ووجه الإدغام أن التاء والتاء مهموستان متقاربتان فاستحسن الإدغام من أدمغ. وقد جعل قوم تاء المضممر بمنزلة غيرها مما يتصل بالكلمة؛ لأن الفعل لا يقدر منفصلاً من الفاعل، بل يقدر متصلاً بدلالة قولهم فعلت، وإسكانهم اللام [في

= هذا الموضع. سمعناهم يقولون: أما إن جزاك الله خيراً، شبهوه بـ «أنه»، فلما جازت «إن» كانت هذه أجوز.

ينظر: الكتاب (٣/١٦٧، ١٦٨).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٤)، البحر المحيط (٤/٢٩٩)، التيسير للداني (١١٠)، تفسير القرطبي (٧/٢٠٨)، الحجة لابن خالويه (١٥٦)، السبعة لابن مجاهد (٢٨٠)، الغيث للصفاسي (٢٢٣)، الكشف للزمخشري (٢/٦٣)، الكشف للقيسي (١/٤٦٤)، المجمع للطبرسي (٢/٤١٩)، تفسير الرازي (٤/٢٠٨)، النشر لابن الجزري (٢/٢٦٩).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٤)، الإملاء للعكبري (١/١٥٩)، البحر المحيط (٤/٣٠٠)، التبيان للطوسي (٤/٤٣٤)، تفسير القرطبي (٧/٢٠٩)، الحجة لابن خالويه (١٥٦)، السبعة لابن مجاهد (٢٨١)، الغيث للصفاسي (٢٢٤)، المجمع للطبرسي (٢/٤١٩).

قولهم: **يَفْعَلْنَ** ^(١) ومجيئهم بالإعراب بعد الفاعل وقد قال قوم: **فَحَضَطَ** برجلي ^(٢)، فأبدلوا تاء الضمير طاءً، وقالوا: **فُزُدُ**، فأبدلوا منها الدال كما أبدلوا في نحو: اذدكر، ونحو اصطبر ^(٣)؛ فعلى هذا يحسن الإدغام في أورثتموها.
واختلفوا في تشديد الشين وتخفيفها في قوله -جل وعز-: **﴿يُعْشَى أَيْلَ النَّهَارِ﴾** [٥٤]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وابن عامر **﴿يُعْشَى أَيْلَ النَّهَارِ﴾** ساكنة الغين خفيفة، وكذلك في الرعد [الآية: ٣].
وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحزمة والكسائي **﴿يُعْشَى﴾** مفتوحة الغين مشددة، وكذلك في الرعد.

وروى حفص عن عاصم **﴿يُعْشَى﴾** ساكنة الغين خفيفة فيهما.
وأما قوله: **﴿إِذْ يُعْشِيكُمُ الْعَاسُ﴾** ^(٤) [الأنفال: ١١]: فقرأ ابن كثير وأبو عمرو **﴿إِذْ يُعْشَاكُمُ الْعَاسُ﴾** رفعا.

وقرأ ابن عامر وعاصم وحزمة والكسائي **﴿يُعْشِيكُمُ﴾** بضم الياء وفتح الغين وتشديد الشين، **﴿الْعَاسُ﴾** نصبا.

وقرأ نافع: **﴿إِذْ يُعْشِيكُمُ﴾** من أغشى **﴿الْعَاسُ﴾** نصبا.

قولهم: «غشى»، فعل متعد إلى مفعول واحد.

يدل على ذلك قوله: **﴿وَتَعَشَىٰ وَجُوهَهُمُ النَّارُ﴾** [إبراهيم: ٥٠]، و **﴿فَفَشِيهِم مِّنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾** [طه: ٧٨]، فإذا نقلت الفعل المتعدى إلى المفعول الواحد بالهمزة أو بتضعيف العين تعدى إلى مفعولين.

(١) سقط في ب.

(٢) قالوا: **فَحَضَطَ** برجلك و**حَضَطَ**؛ ويريدون: **حَضَّتْ** و**فَحَضَّتْ**. والطاء كالضاد فيما ذكرنا. وقالوا: **فُزُدُ**؛ يريدون. **فُزْتُ**؛ كما قالوا: **فَحَضَطُ**.
ينظر: الكتاب (٤/٢٤٠).

(٣) و(الطاء) منها في **أَفْعَلْ** إذا كانت بعد الضاد في **أَفْعَلْ**، نحو **اضْطَهَدَ**. وكذلك إذا كانت بعد الصاد في مثل **اضْطَبَّرَ**. وبعد الطاء في هذا. وقد أبدلت الطاء من التاء في **فَعَلْتُ** إذا كانت بعد هذه الحروف، وهي لغة لتميم.
ينظر الكتاب (٤/٢٣٩، ٢٤٠).

وزاد في ب: ازدكر، والمثبت هو الصواب.

(٤) زاد في ب: رفعا، ولا فائدة منها هنا، والصواب المثبت.

وقد جاء التنزيل بالأمرين [جميعاً]^(١).

فمما جاء بتضعيف العين قوله: ﴿فَعَشَيْنَهَا مَا عَشَى﴾ [النجم: ٥٤]، ف «ما» في موضع نصب بأنه المفعول الثاني.

ومما جاء بنقل الهمزة قوله: ﴿فَاعْشَيْنَهُمْ فَهَمَّ لَا يَبْصُرُونَ﴾ [يس: ٩].

فهذا منقول بالهمزة، والمفعول الثاني محذوف، والمعنى: فأعشينا هم العمى عنهم أو فقد الرؤية. فإذا جاء التنزيل بالأمرين؛ فكل واحد من الفريقين ممن قرأ: «يُعْشَى»، و«يُعْشَى» أخذ بما جاء في التنزيل، وكذلك إن أخذ أخذ بالوجهين جميعاً كما روى عن عاصم الأمران جميعاً.

وكذلك من قرأ: ﴿إِذْ يُغَشِّكُمُ النُّعَاسَ﴾ [الأنفال: ١١] و﴿يُغَشِّكُمُ﴾ الكاف والميم مفعول أول.

وهذا كقولهم فرحته وأفرحته، وغرمته وأغرمته، قال: ﴿يُعْشَى أَيْلَلُ النَّهَارِ﴾ [الأعراف: ٥٤] ولم يقل: ويعشى النهار الليل، كما قال: ﴿سَرَّيْلٌ تَقِيكُمْ أَحْرًا﴾ [النحل: ٨١]، ولم يذكر تقيكم البرد؛ للعلم بذلك من الفحوى، ومثل هذا لا يضيّق، وكل واحد من «الليل» و«النهار» منتصب بأنه مفعول به.

والفعل قبل النقل: غشى الليل النهار، فإذا نقلت قلت: أغشى الله [الليل النهار]^(٢) وغشى الله، فصار ما كان فاعلاً قبل النقل مفعولاً أولاً^(٣).

وقرأ ابن عامر وحده: ﴿وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ﴾ [٥٤] رفعا كلها.

ونصب الباقيون هذه الحروف كلها^(٤).

حجة من نصب، قوله: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَيْلَلُ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لَا سَجْدُوا

(١) سقط في ب.

(٢) سقط في ب.

(٣) في أ: مفعول أول.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٥)، الإعراب للنحاس (٦١٧/١)، الإملاء للعكبري (١٦٠/١)،

البحر المحيط (٣٠٩/٤)، التبيان للطوسي (٤٥١/٤)، التيسير للداني (١١٠)، الحجة لابن

خالويه (١٥٦، ١٥٧)، الحجة لأبي زرعة (٢٨٤)، السبعة لابن مجاهد (٢٨٢)، الغيث

للصفاقسي (٢٢٤)، الكشف للزمخشري (٦٥/٢)، الكشف للقيسي (٤٦٥/١)، المجموع

للطبرسي (٤٢٧/٢)، تفسير الرازي (٢٢٧/٤)، النشر لابن الجزري (٢٦٩/٢).

لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ ﴿٣٧﴾ [فصلت: ٣٧]، فكما أخبر في هذه أنه خلق الشمس والقمر، كذلك يحمل على «خلق» في قوله: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يُغْشَىٰ اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَيْثُهَا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ﴾ [الأعراف: ٥٤].

وحجة ابن عامر قوله: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [الجاثية: ١٣]، ومما في السماء: الشمس والقمر؛ فإذا أخبر بتسخيرها حسن الإخبار عنها به، كما أنك إذا قلت: ضرب زيد^(١) استقام أن تقول: زيد مضروب.

قرأ عاصم وحده في رواية أبي بكر ﴿تَضَرُّعًا وَخِيفَةً﴾ [٥٥] بكسر الخاء ههنا، وفي الأنعام^(٢) [الآية: ٦٣].

وقرأ الباقون: ﴿وَخِيفَةً﴾ مضمومة الخاء فيهما^(٣).

وروى حفص عن عاصم ﴿وَخِيفَةً﴾ مضمومة الخاء فيهما.

القول في ذلك: إن «خِيفَةً» و«خِيفَةً» لغتان فيما حكاهما أبو الحسن.

قال: والخِيفَةُ: الإخفاء، والخيفة: الخوف والرهبه.

قال أبو علي: فالهمزة في الإخفاء منقلبة عن الياء بدلالة الخفية، كما أن الألف في الغنى منقلبة عن الياء بدلالة ما حكاه أبو زيد من قولهم: أدام الله لك الغنية. وفي التنزيل: ﴿مَا تَخْفَىٰ وَمَا تَعْلَنُ﴾ [إبراهيم: ٣٨] فمقابلة الإخفاء له فيها بالإعلان.

ويدلك أن الإخفاء والإعلان كالإسرار والإجهار قال: ﴿وَأَسْرُوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ﴾ [الملك: ١٣] قالوا: خَفِيَتْ الشَّيْءُ إِذَا أَظْهَرْتَهُ.

قال: [من البسيط]

يَخْفَى الثَّرَابُ بِأَطْلَافِ ثَمَانِيَةٍ فِي أَرْبَعِ مَسْهَنٍ الْأَرْضَ تَحْلِيلٌ^(٤)

(١) في ب: ضربت زيدًا.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٥)، الإملاء للعكبري (١٦٠/١)، البحر المحيط (٣١١/٤)، التبيان للطوسي (٤٥٤/٤)، التيسير للداني (١٠٣، ١١٠)، الحجة لابن خالويه (١٥٧)، السبعة (٢٨٣)، الكشاف للزمخشري (٦٥/٢)، المجمع للطبرسي (٤٢٨/٢)، النشر لابن الجزري (٢٥٩/٢، ٢٦٩).

(٣) في ب: جميعًا.

(٤) البيت لعبد بن الطيب في ديوانه ص(٧١)، ولسان العرب (حلل)، وشرح اختيارات =

فيمكن أن يكون: أخفيت الشيء: أزلت إظهاره، وإذا أزلت إظهاره، فقد كتمته، ومثل ذلك قولهم: أشكيت: إذا أزلت شكواه.

قال وأنشد أبو زيد: [من الرجز]

تَمُدُّ بِالْأَعْنَاقِ أَوْ تَلْوِيهَا
وَتَسْتَكِي لَوْ أَنَّ نُسْكِيهَا^(١)

فأما قوله: ﴿أَدْعُوا رَبِّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ [الأعراف: ٥٥]: فمما يدل على أن رفع الصوت بالدعاء لا يستحب، والخوف لله مما أمر به، ومدح عليه من قوله: ﴿وَتَخَافُونَ﴾ [آل عمران: ١٧٥] وقوله: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠]، والمعنى: خافوا عقابي، كما قال: ﴿وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ﴾ [الإسراء: ٥٧].

اختلفوا في قوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ﴾ [٥٧]: فقرأ ابن كثير: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ﴾ واحدة، ﴿نُشْرًا﴾ مضمومة النون والشين^(٢).

وقرأ أبو عمرو، ونافع: ﴿الرِّيحَ﴾ جماعة، ﴿نُشْرًا﴾ مضمومة النون والشين أيضًا.

وقرأ ابن عامر: ﴿الرِّيحَ﴾ جماعة ﴿نُشْرًا﴾ مضمومة النون ساكنة الشين^(٣).

= المفضل ص(٦٦٧)، ونوادر أبي زيد ص(٩)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص(٦١٨)، والخصائص (٨١/٣). ويروى: «تخفى» بدل «يخفى».

(١) الرجز بلا نسبة في إصلاح المنطق ص(٢٣٨)، وخزانة الأدب (٢١٦/١١)، والخصائص (٧٧/٣)، وسر صناعة الإعراب (٣٨/١)، ولسان العرب (جفا)، (شكا).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٦)، الإعراب للنحاس (٦١٩/١)، الإملاء للعكبري (١٥٦/١)، البحر المحيط (٣١٦/٤)، التيسير للداني (١١٠)، تفسير الطبري (٤٩١/١٢)، تفسير القرطبي (٢٢٩/٧)، الحجة لابن خالويه (١٥٧)، الحجة لأبي زرعة (٢٨٥)، السبعة لابن مجاهد (٢٨٣)، الغيث للصفاسي (٢٢٤)، الكشف للقيسي (٤٦٥/١، ٤٦٦)، المجمع للطبرسي (٤٣٠/٢)، المحتسب لابن جنى (٢٥٥/١)، المعاني للأخفش (٣٠١/٢)، تفسير الرازي (٢٣٨/٤)، النشر لابن الجزري (٢٧٠/٢).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٦)، الإعراب للنحاس (٦١٩/١)، الإملاء للعكبري (١٥٦/١)، البحر المحيط (٣١٦/٤)، التبيان للطوسي (٤٥٧/٤)، التيسير للداني (١١٠)، تفسير الطبري (٤٩٠/١٢)، تفسير القرطبي (٢٢٩/٧)، الحجة لابن خالويه (١٥٧)، الحجة لأبي زرعة (٢٨٥)، السبعة لابن مجاهد (٢٨٣)، الغيث للصفاسي (٢٢٤)، الكشف =

وقرأ عاصم: ﴿الرِّيحَ﴾ جماعة ﴿بُشْرًا﴾ بالباء، ساكنة الشين منونة.
 وقرأ حمزة والكسائي: ﴿الريح﴾ على التوحيد، ﴿تُشْرًا﴾ بفتح النون ساكنة الشين منونة^(١).

القول فى أفراد الريح وجمعها:

اعلم أن الريح اسم على «فعل»، والعين منه واو، فانقلبت فى الواحد للكسرة. فأما فى الجمع القليل: أرواح، فصحت؛ لأنه لا شىء فيه يوجب الإعلال. ألا ترى أن الفتحة لا توجب إعلال هذه الواو فى نحو قوم، وقول، وعون؟ وأما فى الجمع الكثير فرياح، فانقلبت الواو ياء للكسرة التى قبلها، وإذا كانت قد انقلبت فى نحو ديمة^(٢)، وديم وحيلة وحيل، فأن تنقلب فى «رياح» أجدر لوقوع الألف بعدها، والألف تشبه الياء، والياء إذا تأخرت عن الواو أوجبت فيها الإعلال؛ فكذلك الألف لشبهها بها.

وقد يجوز أن تكون «الريح» على لفظ الواحد، ويراد بها الكثرة؛ كقولك: كثر الدينار والدرهم^(٣)، والشاء والبعير، و ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾ [العصر: ٢]، ثم

= للقيسى (١/٤٦٥، ٤٦٦)، المجمع للطبرسى (٢/٤٣٠)، المحتسب لابن جنى (١/٢٥٥)، تفسير الرازى (٤/٢٣٨)، النشر لابن الجزرى (٢/٢٦٩، ٢٧٠).
 (١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٦)، الإعراب للنحاس (١/٦١٩)، الإملاء للعكبرى (١/١٥٦)، البحر المحيط (٤/٣١٦)، التبيان للطوسى (٤/٤٥٩)، التيسير للدانى (١١٠)، تفسير الطبرى (١٢/٤٩١)، تفسير القرطبى (٧/٢٢٩)، الحجة لابن خالويه (١٥٧)، الحجة لأبى زرع (٢٨٥)، السبعة لابن مجاهد (٢٨٣)، الفيت للصفاقسى (٢٢٤)، الكشف للزمخشرى (٢/٦٦)، الكشف للقيسى (١/٤٦٥، ٤٦٦)، المجمع للطبرسى (٢/٤٣٠)، المعانى للفراء (١/٣٨١)، تفسير الرازى (٣/٢٣٨)، النشر لابن الجزرى (٢/٢٧٠).
 (٢) الدِّيمَةُ: المطر الذى ليس فيه رعد ولا برق، أقله ثلث النهار أو ثلث الليل، وأكثره ما بلغ من العدة، والجمع ديم؛ قال لبيد:

باتت وأسبل واكف من ديمة يروى الخمائل دائماً تسجامها
 ثم يشبه به غيره، وفى حديث عائشة - رضى الله عنها - وسئلت عن عمل رسول الله ﷺ وعبادته، فقالت: «كان عمله ديمة».

الدِّيمَةُ: المطر الدائم فى سكون، شبهت عمله فى دوامه مع الاقتصاد بديمة المطر الدائم، قال: وأصله الواو فانقلبت ياء للكسرة قبلها. وفى حديث حذيفة، وذكر الفتن فقال: «إنها لأنتيكم ديمًا ديمًا» أى: أنها تملأ الأرض فى داوم، وديم: جمع ديمة المطر. ينظر: لسان العرب (دوم).

(٣) فى أ: كثر الدرهم والدينار.

قال: ﴿إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [العصر: ٣] فكذلك من قرأ: ﴿الريح نَشْرًا﴾ فأفرد، ووصفه بالجمع، فإنه حملة على المعنى وقد أجازها أبو الحسن.

وقد قال: [من الكامل]

فِيهَا اثْنَتَانِ وَأَزْبَعُونَ حَلُوبَةً سُوْدًا... .. (١)

فمن نصب حملة على المعنى؛ لأن المفرد يراد به الجمع، وهذا وجه قراءة ابن كثير.

ألا ترى أنه أفرد الريح، ووصفه بالجمع في قوله: ﴿نَشْرًا بين يدي رحمته﴾ [الأعراف: ٥٧]، فلا تكون الريح على هذا إلا اسم الجنس.

وقول من جمع الريح، إذا وصفها بالجمع^(٢) الذي هو ﴿نَشْرًا﴾ أحسن؛ لأن الحمل على المعنى ليس بكثرة الحمل على اللفظ.

ويؤكد ذلك قوله: ﴿الرِّيحَ مُبَشِّرَتٍ﴾ [الروم: ٤٦] فلما وصفت بالجمع جمع الموصوف أيضا.

ومما جاء فيه الجمع القليل بالواو قول ذي الرمة: [من الطويل]

إِذَا هَبَّتِ الْأَرْوَاحُ مِنْ نَحْوِ جَانِبٍ بِهِ آلٌ مَيِّ هَاجَ شَوْقِي هُبُوبَهَا^(٣)

وليس ذلك كعيد وأعياد؛ لأن هذا بدل لازم، وليس البديل في الريح كذلك.

فأما ما جاء في الحديث من أن النبي ﷺ كان يقول إذا هبت ريح: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا

رِيَاحًا وَلَا تَجْعَلْهَا رِيحًا»^(٤)، فلأن عامة ما جاء في التنزيل، على لفظ «الرياح» للسقيا

والرحمة كقوله عز من قائل: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوَاقِحَ﴾ [الحجر: ٢٢]، وكقوله:

﴿وَمِنْ ءَايَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيحَ مُبَشِّرَتٍ﴾ [الروم: ٤٦] وقوله: ﴿اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ فَتُبْرِئُ

(١) البيت لعترة وتمامة:

..... كخافية الغراب الأسحم

ينظر ديوانه ص(١٩٣)، والحيوان (٤٢٥/٣)، وخزانة الأدب (٣٩٠/٧)، وشرح شذور

الذهب ص(٣٢٥)، والمقاصد النحوية (٤٨٧/٤)، وبلا نسبة في شرح الأشموني (٣/

٦٢٥)، وشرح المفصل (٥٥/٣، ٢٤/٦).

(٢) في ب: بالجمع.

(٣) ينظر: ديوانه ص(٦٩٤)، والمخصص (٩١/٩)، وتهذيب اللغة (٣٢٧/٤)، وتاج العروس

(جنب).

(٤) تقدم.

سَحَابًا فَيَبْسُطُهُ فِي السَّمَاءِ ﴿[الروم: ٤٨].

وما جاء بخلاف ذلك على الأفراد كقوله: ﴿وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ﴾ [الذاريات: ٤١]، وقوله: ﴿وَأَمَّا عَادٌ فَأَقْبَكُوا بِرِيحٍ صَرْصَرٍ﴾ [الحاقة: ٦]، ﴿بَلْ هُوَ مَا اسْتَعْجَلْتُمْ بِهِ رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ. تَدْمِثُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ [الأحقاف: ٢٤، ٢٥]، فجاءت في هذه المواضع على لفظ الأفراد وفي خلافها على لفظ الجمع.

[قال] أبو عبيدة: «نَشْرًا» أى متفرقة من كل جانب.

وقال أبو زيد: قد أنشر الله الريح إنشازًا؛ إذا بعثها، وقد أرسلها نَشْرًا بعد الموت.

قال أبو علي: أنشر الله الريح [إنشازًا]^(١) مثل أحيائها، فنشرت هي، أى: حييت، والدليل على أن إنشار الريح إحيائها قول المرار الفقعسي: [من الطويل] وَهَبَّتْ لَهُ رِيحُ الْجَنُوبِ وَأُحْيِيَتْ لَهُ زَيْدَةٌ يُحْيِي الْمِيَاءَ نَسِيمُهَا^(٢) وكما جاء «أحييت» كذلك ما حكاه أبو زيد من قولهم: أنشر الله الريح، معناه: الإحياء.

ومما يدل على ذلك أن الريح قد وصفت بالموت، كما وصفت بالحياة.

قال: [من الرجز]

إِنِّي لِأَرْجُو أَنْ تَمُوتَ الرِّيحُ
فَأَقْعُدَ الْيَوْمَ وَأَسْتَرِيحُ^(٣)

فقال: تموت الريح.

بخلاف ما قاله الآخر: [من الطويل]

... .. وَأُحْيِيَتْ لَهُ زَيْدَةٌ

والريدة: الريح.

قال: [من الرجز]

(١) سقط في ب.

(٢) البيت في المخصص (٩١/٩)، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في لسان العرب (ريد).

ويروى: «وأنشرت» بدل «وأحييت».

(٣) الرجز بلا نسبة في لسان العرب (موت)، (نشر)، وتاج العروس (موت)، (نشر)، والمخصص (٩١/٩).

أُوذِتْ بِهِ رَيْدَانَةٌ صَرْصَرَةٌ^(١)

وقراءة من قرأ «نُشْرًا» يحتمل ضريين: يجوز أن يكون جمع رِيحٍ نُشُورٍ وريح ناشر. ويكون: ناشر على معنى النسب؛ فإذا جعلته جمع نشور احتمل أمرين: أحدهما: أن يكون النشور بمعنى المنشر، كما أن الركوب بمعنى المركوب.

قال: [من الطويل]

وَمَا زِلْتُ خَيْرًا مِنْكَ مُذْ عَضَّ كَارَهَا بِالْخَيْتِكَ عَادِي الطَّرِيقِ رَكُوبُ^(٢)

وقال أوس: [من الطويل]

تَضَمَّنَهَا وَهُمْ رَكُوبٌ كَأَنَّهَا إِذَا ضَمَّ جَنْبِيهِ الْمَخَارِمُ رَزْدَقُ^(٣)

كأن المعنى: ريح أو رياح منشرات.

ويجوز أن يكون نشرا: جمع نشور يراد به الفاعل، كأنه كطهور ونحوه من الصفات.

ويجوز أن يكون نُشْرًا: جمع ناشر، كشاهد وشُهد، وبازل وبُزُل، وقاتل وقُتل.

وقال الأعشى: [من البسيط]

..... إنا لأمثالكم يا قومنا قُتل^(٤)

وقول ابن عامر: «نُشْرًا» يحتمل الوجهين:

أن يكون جمع فعول وفاعل، فخفض العين، كما يقال: كُتِبَ ورُسِلَ، ويكون جمع فاعل كبازل وبُزُل وعايط وعيط.

وأما قراءة حمزة والكسائي «نُشْرًا» فإنه يحتمل ضريين:

يجوز أن يكون المصدر حالاً من الريح فإذا جعلته حالاً منها احتمل أمرين: أحدهما: أن يكون النشر الذي هو خلاف الطي، كأنها كانت بانقطاعها كالمطوية.

(١) الرجز لابن ميادة في ديوانه ص(١٢٢)، والمنصف (١١/٢).

(٢) تقدم.

(٣) ينظر: ديوانه ص(٧٧)، وكتاب الجيم (٢٣/٢)، وجمهرة اللغة ص(١٣٢٥)، والمخصص (٩٢/٩)، وأدب الكتاب ص(٥٠٠).

(٤) عجز بيت وصدده:

كلا زعمتم بأنا لا نقاتلكم

وينظر: ديوانه ص(١٠٩)، ولسان العرب (كلا)، وتهذيب اللغة (١٠/٣٦٤)،

والمخصص (٩٢/٩).

ويجوز على تأويل أبي عبيدة أن تكون متفرقة في وجوها.

والآخر: أن يكون النشر، الذي هو الحياة في قوله: [من السريع]

... .. يَا عَجَبًا لِلْمَيِّتِ النَّاشِرِ^(١)

فإذا حملته على ذلك وهو الوجه، كان المصدر يراد به الفاعل كما تقول: أتانا ركضًا، أى: راکضًا، ويجوز أن يكون المصدر يراد به المفعول، كأنه يرسل الرياح إنشازًا، أى: محياة؛ فحذف الزوائد من المصدر كما قالوا: عمرك الله.

وكما قال: [من الوافر]

... .. وَإِنْ^(٢) يَهْلِكُ فَذَلِكَ كَانَ قَدْرِي^(٣)

أى تقديرى.

والضرب الآخر: أن يكون «نشرًا» على قراءتهما ينتصب انتصاب المصادر من باب ﴿صُنِعَ اللَّهُ﴾ [النمل: ٨٨].

لأنه إذا قال «يرسل الرياح» دل هذا الكلام على: ينشر الريح نشرًا أو تُنشرُ نشرًا، من قوله: [من البسيط]

... .. كَمَا تُنْشَرُ بَعْدَ الطَّيِّةِ الْكُتْبِ^(٤)

ومن نشرت الريح مثل نشر الميت.

وقراءة عاصم: «بُشْرًا»؛ فهو جمع بشير، وبُشْر من قوله: ﴿رِيسَلِ الرِّيحِ مُبَشِّرَاتٍ﴾ [الروم: ٤٦]، أى تبشر بالمطر والرحمة، وجمع بشيرًا على بشر، ككتاب وكتب.

(١) عجز بيت للأعشى، وصدده:

حتى يقول الناس مما رأوا

ينظر: ديوانه ص(١٩١)، ولسان العرب (نشر)، وتهذيب اللغة (٣٣٨/١١)، ومقاييس اللغة (٤٣٠/٥)، وتاج العروس (نشر)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص(٧٣٤)، والمخصص (٩٢/٩).

(٢) فى ب: فإن.

(٣) تقدم.

(٤) عجز بيت لذى الرمة وصدده:

من دمنة نسفت عنها الصبا سفعا

ينظر: ديوانه ص(١٥)، ولسان العرب (سفع)، (طوى)، وتهذيب اللغة (١٠٩/٢)، (٤٦/١٤)، وكتاب العين (٣٤١/١)، (٤٦٥/٧)، وجمهرة أشعار العرب ص(٩٤٢)، وتاج العروس (سفع)، وبلا نسبة فى المخصص (١٢١/٥).

اختلفوا في الرفع والخفض في قوله - عز وجل - : ﴿مِنَ إِلَهِ غَيْرِهِ﴾ [٥٩]:
 فقرأ الكسائي وحده ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِهِ﴾ خفضاً^(١).
 وقرأ الباقون: ﴿مَا لَكُمْ مِنَ إِلَهِ غَيْرِهِ﴾ رفعاً في كل القرآن.
 وقرأ حمزة والكسائي: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣] خفضاً.
 وقرأ الباقون: ﴿غَيْرُ اللَّهِ﴾ رفعاً.

وجه قراءة الكسائي في: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِهِ﴾ بالجر أنه جعل «غيراً» صفة لـ «إله» على اللفظ، وجعل «لكم» مستقراً، أو جعله غير مستقر، وأضمر الخبر، والخبر: ما لكم في الوجود أو العالم، ونحو ذلك، لا بد من هذا الإضمار^(٢)، إذا لم يجعل «لكم»^(٣) مستقراً؛ لأن الصفة والموصوف، لا يستقل بهما كلام.
 وحجة من قرأ ذلك رفعاً ﴿مَا لَكُمْ مِنَ إِلَهِ غَيْرِهِ﴾ قوله: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٦٢]، فكما أن قوله ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ بدل من قوله: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ﴾ كذلك قوله: ﴿غَيْرُ اللَّهِ﴾ يكون بدلاً من قوله: ﴿مِنَ إِلَهِ﴾ وتكون ﴿غَيْرِهِ﴾ بمنزلة الاسم^(٤) الذي بعد «إلا»، وهذا الذي ذكرنا أولى أن يحمل عليه من أن يجعل غير صفة لـ «إله» على الموضع.

فإن قلت: ما تنكر أن يكون ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ صفة لقوله: ﴿مِنَ إِلَهِ﴾ على الموضع، كما كان قوله: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا إِلَهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] صفة لـ «الآلهة». فالقول إن «إلا» بكونها استثناء أعرف، وأكثر من كونها صفة، وإنما جعلت صفة على التشبيه بغير؛ فإذا كان بالاستثناء أولى حملنا: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ على الاستثناء من المنفى في المعنى؛ لأن قوله: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ بمنزلة: ما من خالق غير الله، ولا بد من إضمار الخبر، كأنه: ما من خالق للعالم غير الله، ويؤكد ذلك قوله: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد: ١٩] فهذا استثناء من منفى مثل: لا أحد في

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٦)، الإعراب للنحاس (١/٦٢٠)، الإملاء للعكبري (١/١٥٦)، البحر المحيط (٤/٣١٩)، تفسير الطبري (١٢/٤٩٦)، تفسير القرطبي (٧/٢٣١)، الكشف للزمخشري (٢/٦٧).

(٢) في ب: والإضمار.

(٣) سقط في ب.

(٤) في ب: الأسماء.

الدار إلا زيد.

فأما قراءة حمزة والكسائي: ﴿هل من خالق غير الله﴾ فعلى أن جعلاً «غير»^(١) صفة لـ «خالق»^(٢)، وأضمر الخبر كما تقدم.

والباقون جعلوه استثناء بدلا من المنفى، وهو الأولى عندنا لما تقدم من الاستشهاد عليه من قوله: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٦٢].

واختلفوا في تشديد اللام وتخفيفها من قوله -تعالى-: ﴿أُبَلِّغُكُمْ﴾ [٦٢]: فقرأ أبو عمرو وحده: ﴿أُبَلِّغُكُمْ﴾ ساكنة الباء خفيفة اللام مضمومة الغين في كل القرآن^(٣).

وقرأ الباقون: ﴿أُبَلِّغُكُمْ﴾ بفتح الباء وتشديد اللام في كل القرآن. القول [فيه]^(٤): إن «بلغ» فعل يتعدى إلى مفعول واحد في نحو: بلغني خبرك^(٥)، وبلغت أرضك جريبا^(٦).

(١) في أ: غيرًا.

(٢) في ب: للخالق، والمثبت هو الصواب.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٦)، البحر المحيط (٤/٣٢١)، التبيان للطوسي (٤/٤٦٨)، التيسير للداني (١١١)، الحجة لأبي زرة (٢٨٦)، السبعة لابن مجاهد (٢٨٤)، الفهيد للصفارسي (٢٢٥)، الكشف للزمخشري (٢/٦٧، ٦٨)، الكشف للقيسي (١/٤٦٧)، المجموع للطبرسي (١/٤٣١)، تفسير الرازي (٤/٢٤٥)، النشر لابن الجزري (٢٧٠).

(٤) سقط في ب.

(٥) في ب: خبركم.

(٦) الجريب، في اللغة: الوادي، ثم استعير للقطعة المتميزة من الأرض، وجمعها أجربة وجربان، وجريب الطعام أربعة أقفزة.

وفي الاصطلاح: مكيال قدره أربعة أقفزة، والجريب نوع من أنواع المقاييس؛ كما هو نوع من الأكيال المستخدمة في العراق، فهو كيل عراقي معروف، ومقدار القفيز: اثنا عشر صاعًا، أي: أربع وستون رطلا.

وعلى ذلك يكون مقدار الجريب $4 \times 64 = 256$ رطلا، أو $4 \times 12 = 48$ رطلا. وقد ذكر على مبارك تقلا عن بعض المؤلفين أن الجريب قد ضوعف؛ فصار يتركب من ثمانية أقفزة؛ وبذلك فهو يساوي $8 \times 64 = 512$ رطلا، أو $8 \times 48 = 384$ مدا. وهذا هو الذي يسميه على مبارك بالذن.

ولكن الذي نرجحه ونقوم بتقديره عند التقويم هو الجريب الأصلي الوارد ذكره في كتب اللغة والمعاجم؛ وعلى ذلك إذا أطلق الجريب، فيراد به الجريب الأصلي الذي يسع أربعة أقفزة، أو ثمانية وأربعين صاعًا، أو ستة وخمسين ومائتي رطل. ينظر: المقادير الشرعية ص (١٧٩، ١٨٠).

فإذا نقلته تعدى إلى مفعولين، والنقل تارة يكون بالهمزة^(١) وأخرى بتضعيف العين، وكلا الأمرين قد جاء به التنزيل، قال: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ﴾ [هود: ٥٧]. فهذا نقل بالهمزة والنقل بالتضعيف ﴿يَأْيُهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَاتِهِ﴾ [المائدة: ٦٧]، فكلا الأمرين في التنزيل، وكل واحدة من اللغتين مثل الأخرى في مجيء التنزيل بهما، وفي الحديث: «اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ». واختلفوا في الاستفهامين يجتمعان، فاستفهم بهما بعضهم، واكتفى بعضهم بالأول من الثاني:

فممن استفهم بهما جميعاً: عبد الله بن كثير، وأبو عمرو، وعاصم في رواية أبي بكر، وحمزة^(٢) كانوا يقرءون: ﴿وَلَوْطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفِتْيَةَ . . . أَأَنْتُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ﴾ [الأعراف: ٨٠، ٨١]، ﴿أَيْدَا كُنَّا تُرَابًا﴾ [الرعد: ٥]، وما كان مثله في كل القرآن باستفهام.

وروى حفص عن عاصم: ﴿إِنَّكُمْ﴾ في الأعراف^(٣) مثل نافع، وكذلك في العنكبوت [الآيتان: ٢٨-٢٩]. غير أنهم اختلفوا في الهمز^(٤).

وقرأ عاصم بهمزتين، وكذلك حمزة.

ولم يهزم ابن كثير وأبو عمرو إلا واحدة.

وممن اكتفى بالاستفهام الأول من الثاني: نافع والكسائي؛ فكانا يقرآن: ﴿أَيْدَا كُنَّا تُرَابًا إِنَّا لَنَمْبَعُوثُونَ﴾ [الصافات: ١٦]، وما كان مثله في القرآن كله. إلا أن الكسائي همز همزتين ونافع لم يهزم إلا واحدة.

(١) في ب: بالهمز.

(٢) زاد في أ: عنه.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٧)، الإعراب للنحاس (١/٦٢٤)، الإملاء للعكبري (١/١٦١)، التبيان للطوسي (٤/٤٨٧، ٤٨٨)، التيسير للداني (٣٢، ١١١)، تفسير القرطبي (٧/٢٤٥)، الحجة لابن خالويه (١٥٨)، الحجة لأبي زرعة (٢٨٨)، السبعة لابن مجاهد (٢٨٦)، الغيث للصفاسي (٢٢٥)، الكشف للقيسي (١/٤٦٨)، المجموع للطبرسي (٢/٤٤٤)، تفسير الرازي (٤/٢٥٣).

(٤) في أ: الهمزة.

وخالف نافع الكسائي في قصة لوط:

فكان نافع يَمْضِي على أصله^(١)، وكان الكسائي يقرأ بالاستفهامين جميعاً في قصة لوط.

ثم اختلفا في العنكبوت: ﴿أَنْتُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ﴾ [الآية: ٢٩]: فكان نافع يستفهم بالثاني ولا يستفهم بالأول.

وكان الكسائي يستفهم بهما جميعاً.

واختلفوا في سورة النمل في قوله: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَءِذَا كُنَّا تُرَابًا وَءَابَاؤُنَا إِنَّا﴾ [الآية: ٦٧] باستفهام:

فقرأ الكسائي ﴿أِذَا كُنَّا تُرَابًا﴾ بهمزتين، و: ﴿ءَابَاؤُنَا إِنَّا﴾ بنونين من غير استفهام. وقرأ ابن عامر ضد قراءة نافع والكسائي في عامة ذلك، فكان لا يستفهم بالأول ويستفهم بالثاني، وهمز^(٢) همزتين في كل القرآن إلا في حرفين؛ فإنه خالف فيهما هذا الأصل:

فقرأ في الواقعة: ﴿أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَئِنَّا﴾ [الآية: ٤٧]، جمع بين الاستفهامين.

وفي النزعات: ﴿أَوِنَا لَمَرْدُودُونَ فِي الْمَكَافِرَةِ﴾ [الآية: ١٠] بالاستفهام، ﴿إِذَا كُنَّا عِظَامًا﴾ [الآية: ١١] بغير استفهام.

وقرأ في النمل غير ذلك: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَئِذَا كُنَّا تُرَابًا وَءَابَاؤُنَا إِنَّا لَمُخْرَجُونَ﴾ [الآية: ٦٧] كقراءة الكسائي.

ومضى في العنكبوت على الأصل الذي أصل من ترك الاستفهام في الأول. قوله: ﴿أَتَأْتُونَ الفَحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا﴾ [٨٠] ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ﴾ [٨١]. كل واحد من الاستفهامين كلام مستقل لا حاجة بواحد من الكلامين إلى الآخر فيما يستقل به.

فلو قال: إن قوله: ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ﴾ تقرير؛ فهو بمنزلة الإخبار، وإن كان على لفظ [الاستفهام]^(٣) وإذا كان كذلك جعلت: ﴿أَنْتُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ﴾ تفسيراً

(١) في ب: ما أصل.

(٢) في أ: ويهمز.

(٣) سقط في ب.

للفاحشة، كما أن قوله: ﴿فَلْيَذَكِّرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ [النساء: ١١] تفسير للوصية - لكان قولاً.

فأما قوله: ﴿أَيُّدَا كُنَّا تَرْبِيًّا وَءَابَاؤُنَا أَيُّنَا﴾^(١) [النمل: ٦٧] فليس مثل قوله: ﴿أَتَأْتُونَ الْفِتْحَةَ﴾ [الأعراف: ٨٠]، ﴿أئنكم لتأتون الرجال﴾ [الأعراف: ٨١]؛ لأن الاستفهامين هنا قد استثقلا، وليس كذلك قوله: ﴿أَيُّدَا كُنَّا تَرْبِيًّا وَءَابَاؤُنَا أَيُّنَا﴾.

ألا ترى أن قوله: ﴿إِذَا﴾ في قوله: ﴿إِذَا كُنَّا تَرَابًا﴾، ظرف من الزمان يقتضى أن يكون متعلقاً بشيء، وليس في الكلام ما يتعلق به.

فإن قلت: فلم لا يتعلق ﴿إِذَا﴾ بقوله: ﴿كُنَّا﴾؟

قيل: لا يجوز ذلك؛ لأن ﴿كُنَّا﴾ مضاف إليه.

ألا ترى أن ﴿إِذَا﴾ مضاف إلى ﴿كُنَّا﴾، والمضاف والمضاف إليه لا يكون منهما كلام مستقل، كما لا يكون من الصفة والموصوف.

فإن قلت: فاجعل الفعل في موضع جزم بـ ﴿إِذَا﴾ لتكون ﴿إِذَا﴾ معمولة:

فإن ذلك لم يجز في الكلام، إنما يجيء في الشعر، فإذا كان كذلك، فلا بد من تعليق ﴿إِذَا﴾ بشيء يكون معمولاً، ويستقل به الكلام، وذلك «نبعث» أو «نحشر»، التقدير: أُنْبِعث إِذَا كُنَّا تَرَابًا، فحذف «نبعث» في اللفظ لدلالة: ﴿أَوْنَا لَمَبْعُوثُونَ﴾ عليه، ولا يجوز أن تتعلق ﴿إِذَا﴾ في قوله: ﴿أَيُّدَا كُنَّا تَرْبِيًّا﴾ بقوله: ﴿مَبْعُوثُونَ﴾؛ لأن ما قبل الاستفهام لا يعمل فيه ما بعد الاستفهام، ولكن يتعلق^(٢) بالمضمر الذي ذكرنا.

ومثل ذلك قوله: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ﴾ [الفرقان: ٢٢]، فقوله: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ﴾ متعلق بما دل عليه هذا الكلام من قوله: يحزنون، ولا يتعلق بشيء مما بعد ﴿لَا﴾ من قوله: ﴿لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ﴾.

قال: روى حفص عن عاصم ﴿إِنَّكُمْ﴾ في الأعراف مثل نافع، وكذلك في العنكبوت، غير أنهم اختلفوا في الهمز: فقرأ عاصم بهمزتين، وكذلك حمزة.

(١) في أ: ﴿إِذَا مَتْنَا وَكُنَّا تَرَابًا . إِنْأَا﴾ [الواقعة: ٤٧].

(٢) في ب: تتعلق.

ولم يهزم ابن كثير، وأبو عمرو، إلا واحدة.
يريد أحمد بن موسى بقوله: «إلا واحدة»: أنهما خففا إحدى الهمزتين، ولم
يحققوهما^(١) كما حققهما عاصم وحمزة.

قال: وممن اكتفى بالاستفهام الأول من الثاني نافع والكسائي، وكانا يقرآن:
﴿أَيْدَا كُنَّا تُرَابًا، إِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [الرعد: ٥] ﴿أَيْدَا مِثْنَا وَكُنَّا تُرَابًا... إِنَّا
لَمَبْعُوثُونَ﴾ [الواقعة: ٤٧] وما كان مثله في القرآن كله، إلا أن الكسائي همز همزتين
ونافع لم يهزم إلا واحدة.

يريد أحمد بقوله: «إلا أن الكسائي همز همزتين»: أنه حققهما كما يحققهما
عاصم وحمزة، وخفف نافع إحداهما.
والقول في قوله: ﴿أَيْدَا كُنَّا تُرَابًا إِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾: إن إذا متعلق بفعل مضمر
يدل عليه قوله: ﴿إنا لفي خلق جديد﴾.

تقديره: إذا كنا ترابًا نبعث أو نحشر أو نعاد؛ لأن قوله: ﴿إنا لفي خلق جديد﴾،
يدل على هذا الضرب من الفعل، ولا يجوز أن يتعلق ﴿إذا﴾ بـ ﴿جديد﴾؛ لأن
ما بعد «إن» لا يعمل فيما قبلها، كما أن ما بعد لام الابتداء، لا يعمل فيما قبلها.
وكذلك القول في قوله: ﴿أءذا مِثْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾
[المؤمنون: ٨٢].

قال أحمد: وخالف نافعًا الكسائي في قصة لوط، فكان نافع يمضي على ما أصل،
وكان الكسائي يقرأ بالاستفهامين جميعًا في قصة لوط، وقد تقدم ذكر ذلك.
قال أحمد: واختلفا في قوله في العنكبوت: ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ﴾ [٢٩]،
فكان نافع يستفهم بالثاني ولا يستفهم بالأول، وكان الكسائي يستفهم بهما جميعًا.
كل واحد من الاستفهامين جملة مستقلة لا تحتاج في تمامها إلى شيء، فمن
ألحق حرف الاستفهام جملة نقلها به من الخبر إلى الاستخبار، ومن لم يلحقها بقاها
على الخبر.

واختلفا في سورة النمل في قوله: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَءِذَا كُنَّا تُرَابًا وَمَآبِئُونَا آيَاتًا﴾
[الآية: ٦٧]:

(١) في ب: يحققوها.

فقرأ نافع ﴿وقال الذين كفروا إذا كنا ترابًا وأبأؤنا أئنا﴾ باستفهام.
وقرأ الكسائي: ﴿أءذا كنا ترابًا﴾ بهزتين، ﴿وأبأؤنا إئنا﴾ بنونين من غير استفهام.

وجه قراءة نافع: ﴿إذا كنا ترابًا وأبأؤنا أئنا﴾: أن: ﴿إذا﴾ لا بد من أن يحمل على فعل.

يدلك على ذلك أنه لا يخلو من أن يترك الكلام على ظاهره، فلا يضم شيء، أو يضم الفعل؛ ليحمل ﴿إذا﴾ عليه، فلا يجوز أن يترك على ظاهره؛ لأن ما بعد الاستفهام لا يعمل فيما قبله، وكذلك ما بعد «إن» لا يعمل فيما قبلها، وقد اجتمع الأمران في قوله: ﴿إذا كنا ترابًا أئنا﴾.

فإذا لم يجز حمل ﴿إذا﴾ على شيء من هذا الكلام ظاهر، فلا بد من إضمار الفعل وتقدير ذلك الفعل: «أنبعث» أو «نحشر»، أو «نخرج»، ويدلك^(١) قوله: ﴿أؤنا لمبعوثون﴾ على ذلك.

وكذلك قراءة الكسائي: ﴿أءذا كنا ترابًا وأبأؤنا﴾ بهزتين أيضًا.

وينبغي^(٢) أن يقدر فعل في الكلام، يتعلق ﴿إذا﴾ به، يدل على ذلك أن ﴿إذا﴾ لا يجوز تعلقها بشيء قبلها؛ لأن ما في حيز الاستفهام ينقطع مما قبله، فلا يتعلق به، ولا يجوز أن يتعلق ما بعد «إن» من قوله: ﴿إئنا﴾؛ لأن «إن» لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، كما أن الاستفهام ولا م الابتداء كذلك، ومثلهما في هذا «لا» النافية التي تبنى مع المفرد المنكور على الفتح، نحو: لا رجل؛ فإذا لم يجز تعلقها بما قبلها، ولا بما بعدها فلا بد من فعل مضمَر تعلق^(٣) به ﴿إذا﴾، وهو الفعل الذي تقدم ذكره، ولا يجوز تعلق ﴿إذا﴾ بالفعل الذي بعدها؛ لأنها مضافة إليه، ولو جاز ذلك لجاز: القتال زيدًا حين يأتي، يريد القتال حين يأتي زيدًا.

وأما قراءته: ﴿إئنا﴾ بنونين؛ فلأنه جاء به على الأصل، ومن قرأ: ﴿إنا﴾ حذف من النونات واحدة كراهة اجتماع الأمثال والمحدوفة، وهي الوسطى؛ لأن علامة الضمير لا تحذف.

(١) في ب: وذلك. والمثبت الصواب.

(٢) في ب: ينبغي.

(٣) في ب: يتعلق.

فإن قلت: إن التكرير إنما وقع بالتى هى علامة الضمير، فهى لذلك أولى بالحذف.

قيل: «إنه» وإن كان كذلك لم يحذف؛ لأنها لم تحذف فى موضع. ونظير ذلك فى أن الحذف وقع فى غير الآخر قولهم: فى تحقير «ذا»: «ذيتا» حذف الأول من الأمثال، وكان أصله: «ذيتا»، فلم تحذف الياء للتحقير، ولم تحذف التى هى لام لما كان يلزم من تحريك ياء التحقير، وهى لم تحرك فى موضع. قال: وقرأ ابن عامر ضد قراءة نافع والكسائى فى عامة ذلك، فكان لا يستفهم بالأول ويستفهم بالثانى، ويهمز همزتين فى كل القرآن إلا فى حرفين. قال أبو على: إلحاق حرف الاستفهام الأول نحو: «أئذا متنا وكنا ترابا... إنا لمبعوثون» أحسن لأمرين:

أحدهما: أن قوله: «لمبعوثون»، لما كان يدل على «نبعث»^(١) ونحوه مما يتعلق «إذا» به صار كجزء من الكلام الذى دخل عليه حرف الاستفهام. والآخر: أن الكلام الأول إذا دخل عليه الاستفهام قد ذكر حرفه، وأريد فى الكلام الثانى كان أحسن؛ لأنه على الاستفهام أدل.

ووجه قول ابن عامر: أن الدلالة مما يذكر بعد قد تكون كالدلالة فيما يذكر قبل. ألا ترى أن من قرأ: «ولا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَاءِ اللَّهِ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ» [آل عمران: ١٨٠] إنما يريد: لا تحسبن بخل الذين يبخلون؛ فأضمر البخل للدلالة ما يجيء من بعد عليه فى قوله: «يَبْخُلُونَ» فكذلك الاستفهام إذا ذكر حرفه بعد، يدل على إرادته فيما تقدمه.

ووجه قراءة ابن عامر فى الواقعة: «أِذَا مُتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَئِنَّا» [الآية: ٤٧] فعلق «إذا» بالمضمر على ما تقدم، وقراءته فى النزاعات: «أِئِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ. إِذَا كُنَّا» [الآية: ١٠، ١١] فإن قوله: «إذا» إذا لم يدخل عليه حرف الاستفهام، جاز تعلقه بقوله: «مردودون»، وإذا ألحق إذا حرف الاستفهام، لم يكن بد من إضمار فعل.

قال: وقرأ فى النمل غير ذلك: «وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَئِذَا كُنَّا تُرَابًا وَآبَاءُنَا إِنَّا

(١) فى ب: يبعث.

لمخرجون ﴿ [الآية: ٦٧]، كقراءة الكسائي، ومضى في العنكبوت على ما أصل من ترك الاستفهام من^(١) الأول.

قوله: «إذا كنا ترابًا» ينبغي أن يتعلق بمضمرة على نحو ما تقدم به القول في نحوه. قرأ ابن عامر في الأعراف [الآية: ٧٥] في قصة صالح: ﴿وَقَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا﴾ بإثبات الواو، وكذلك هي في مصاحفهم^(٢).

وقرأ الباوقون بغير واو، وكذلك هي في مصاحفهم. قد قلنا فيما تقدم في نحو هذه الواو: إن إثباتها حسن وحذفها حسن.

كلهم قرأ: ﴿لَفَتَّحْنَا عَلَيْهِمُ﴾ [الأعراف: ٩٦] خفيفة غير ابن عامر، فإنه قرأ ﴿لَفَتَّحْنَا﴾ عليهم مشددة التاء^(٣).

قد تقدم القول في هذا.

اختلفوا في فتح الواو وإسكانها من قوله -عز وجل-: ﴿أَوْ أَمِنَ﴾ [٩٨]: فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر: ﴿أَوْ أَمِنَ﴾ بسكون^(٤) الواو^(٥).

وروى ورش عن نافع ﴿أَوْامِنَ﴾ [يفتح]^(٦) ويدع الهمزة، ويلقى حركتها على الواو^(٧).

(١) في ب: في.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٦)، البحر المحيط (٣٢٩/٤)، التبيان للطوسي (٤٨٢/٤)، التيسير للداني (١١١)، الحجة لأبي زرعة (٢٨٧)، الحجة لابن خالويه (١٥٨)، السبعة لابن مجاهد (٢٨٤)، الغيث للصفاقسي (٢٢٥)، الكشف للقيسي (٤٦٧/١)، المجمع للطبرسي (٤٣٩/٢)، النشر لابن الجزري (٢٧٠/٢).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٧)، البحر المحيط (٣٤٨/٤)، التبيان للطوسي (٥٠٨/٤)، التيسير للداني (١٠٢، ١١١)، الحجة لابن خالويه (١٥٩)، الحجة لأبي زرعة (٢٨٨)، السبعة لابن مجاهد (٢٨٦)، الغيث للصفاقسي (٢٢٦)، الكشف للقيسي (٤٣٢/١).

(٤) في ب: بإسكان.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٧)، الإعراب للنحاس (٦٢٦/١)، الإملاء للعكبري (١٦٢/١)، البحر المحيط (٣٤٩/٤)، التبيان للطوسي (٥٠٩/٤)، التيسير للداني (١١١)، تفسير القرطبي (٢٥٣/٧)، الحجة لابن خالويه (١٥٨)، الحجة لأبي زرعة (٢٨٩)، السبعة لابن مجاهد (٢٨٦)، الغيث للصفاقسي (٢٢٦)، الكشاف للزمخشري (٧٨/٢)، الكشف للقيسي (٤٦٨/١)، المجمع للطبرسي (٤٥٢/٢)، النشر لابن الجزري (٢٧٠/٢).

(٦) سقط في أ.

(٧) ينظر: الإعراب للنحاس (٦٢٦/١)، البحر المحيط (٣٤٩/٤)، التبيان للطوسي (٥٠٩/٤)، التيسير للداني (١١١)، السبعة لابن مجاهد (٢٨٦)، الحجة لابن خالويه (١٥٨)، =

وقرأ عاصم وأبو عمرو وحمزة والكسائي: ﴿أَوْ أَمِنْ﴾ بتحريك الواو. غير أن ابن كثير كان ينصب الواو في الصفات [الآية: ١٧] والواقعة [الآية: ٤٨]. وكان نافع وابن عامر يقفانها في الثلاثة المواضع. قال أبو علي: «أو»: حرف استعمل على ضربين: أحدهما: أن يكون بمعنى أحد الشيئين أو الأشياء في الخبر والاستفهام. والآخر: أن يكون للإضراب عما قبلها في الخبر والاستفهام، كما أن «أم» المنقطعة في الاستفهام، والخبر كذلك.

فأما [«أو»]^(١) التي تكون لأحد الشيئين أو الأشياء، فمثاله في الخبر: زيد أو عمرو جاء، وزيد أو عمرو ضربته كما تقول: أحدهما جاء، وأحدهما ضربته، وهي إذا كانت للإباحة كذلك أيضاً، وذلك قولك: جالس الحسن أو ابن سيرين، ويدلك على أنها ليست بمعنى الواو أنه إذا جالس أحدهما؛ فقد ائتمر للأمر، ولم يخالفه، وإنما جاز له الجمع بين مجالستهما من حيث كان كل واحد منهما مجالسته بمعنى مجالسة الآخر، ليس من حيث كانت «أو» بمعنى الواو.

وقول الشاعر: [من البسيط]

وَكَانَ سَيِّانٍ أَلَّا يَسْرَحُوا نَعْمًا أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا وَاعْبَرَتِ السُّوحُ^(٢)

إنما حسن له استعمال «أو»، مع أنه لا يجوز: سيان أحدهما - أنه رأى نحو - : «جالس الحسن أو ابن سيرين» فيجوز له أن يجمع بين مجالستهما.

وأما «أو» التي تجيء للإضراب بعد الخبر والاستفهام، فكقولك^(٣): أنا أخرج، ثم تقول: أو أقيم، أضرب عن الخروج وأثبت الإقامة، كأنك قلت: لا بل أقيم، كما أنك في قولك: «إنها لإبل أم شاء» مضرب عن الأول، ولا تقع بعد «أو» هذه إلا جملة، كما لا تقع بعد «أم» إذا كانت للإضراب إلا جملة.

ومن ثم قال سيبويه: في قوله: ﴿وَلَا تَطْعَمْنَهُمْ إِنَّمَا آؤُ كُفُورًا﴾ [الإنسان: ٢٤]: إنك لو قلت: «أو لا تطعم كفورا»، انقلب المعنى، وإنما كان ينقلب المعنى لأنه إذا

= الكشف للقيسى (١/٤٦٨)، المجمع للطبرسي (٢/٤٥٢)، النشر لابن الجزرى (٢/٢٧٠).

(١) سقط في أ.

(٢) تقدم.

(٣) في أ: فقولك.

قال: «لا تطع أئماً أو كفوراً» فكأنه قال: لا تطع هذا الضرب، ولا تطع هؤلاء، وإنما لزمه ألا يطيع أحداً^(١) منهما؛ لأن كل واحد منهما في معنى الآخر في وجوب ترك الطاعة له، كما جاز له أن يجمع بين مجالسة الحسن وابن سيرين؛ لأن كل واحد منهما أهل للمجالسة، ومجالسة كل واحد منهما كمجالسة الآخر، ولو قال: لا تطع أئماً أو لا تطع كفوراً، كان بقوله: أو لا تطع، قد أضرب عن ترك طاعة الأول، فكان يجوز أن يطيعه، وفي جواز ذلك انقلاب المعنى.

فوجه قراءة من قرأ: ﴿أَوْ أَمِنَ﴾: أنه جعل «أو» للإضراب لا على أنه أبطل الأول، ولكن كقوله: ﴿الْمَرْءُ نَزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [السجدة: ١، ٢]، ثم قال: ﴿أَمْ يَقُولُونَ أَفْتَرَّهٗ﴾ [السجدة: ٣]، فجاء هذا ليصروا ضلالتهم، فكان المعنى: آمنوا هذه الضروب من معاقبتهم، والأخذ لهم.

وإن شئت جعلته «أو» التي في قولك: ضربت زيداً أو عمراً، كأنك أردت أفأمنوا إحدى هذه العقوبات؟

وجه قراءة من قرأ: ﴿أَوْ آمِنَ أَهْلَ الْقُرَىٰ﴾ [٩٨] أنه أدخل همزة الاستفهام على حرف العطف، كما دخل في نحو قوله: ﴿أَتَمَّرُ إِذَا مَا وَقَعَ﴾ [يونس: ٥١]، وقوله: ﴿أَوْ كَلِمًا عَهْدُوا عَهْدًا﴾ [البقرة: ١٠٠].

ومن حجة من قرأ ذلك: أنه أشبه بما قبله وما بعده. ألا ترى أن قبله: ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلَ الْقُرَىٰ أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا﴾ [الأعراف: ٩٧] وبعده ﴿أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ﴾ [الأعراف: ٩٩] ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرْتُوبُونَ الْأَرْضَ﴾ [الأعراف: ١٠٠]، فكما أن هذه الأشياء حروف عطف دخل عليها حرف الاستفهام، كذلك يكون قوله: ﴿أَوْ آمِنَ﴾.

اختلفوا في تشديد الياء وتخفيفها من قوله -جل وعز-: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰ أَنْ لَا أَقُولَ﴾ [١٠٥]:

فقرأ نافع وحده: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰ أَنْ لَا أَقُولَ﴾ بتشديد الياء ونصبها^(٢).

(١) في أ: واحداً.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٦)، البحر المحيط (٣٢٩/٤)، التبيان للطوسي (٤/٤٨٢)، التيسير للداني (١١١)، الحجة لأبي زرعة (٢٨٧)، الحجة لابن خالويه (١٥٨)، السبعة لابن مجاهد (٢٨٤)، الغيث للصفاسي (٢٢٥)، الكشف للقيسي (١/٤٦٧)، المجموع للطبرسي (٢/٤٣٩)، النشر لابن الجزري (٢/٢٧٠).

وقرأ الباقون بتخفيف الياء وهى مرسلة.

حجة نافع^(١) فى قوله -عز وجل-: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰ﴾ وإيصاله له بـ ﴿عَلَىٰ﴾ أنه

يسوغ من وجهين:

أحدهما: أن «حق» الذى [هو]^(٢) فعل، قد تعدى بـ «على»، قال: ﴿فَحَقَّ عَلَيْنَا قَوْلُ رَبِّنَا﴾ [الصفات: ٣١]، وقال: ﴿فَحَقَّ عَلَيْنَا [الْقَوْلُ]﴾^(٣) [الإسراء: ١٦]، فـ ﴿حَقِيقٌ﴾ يتصل بـ ﴿عَلَىٰ﴾ من هذا الوجه.

والوجه الآخر: أن ﴿حَقِيقٌ﴾ بمعنى واجب، فكما أن وجب يتعدى بـ: «على»، كذلك تعدى ﴿حَقِيقٌ﴾ به إذا أريد به ما أريد بـ «واجب».

وأما من قرأ: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰ﴾ فجاز تعديته^(٤) بـ «على» من الوجهين اللذين ذكرنا.

وقد قالوا: هو حقيق بكذا، فيجوز على هذا أن يكون «على» بمنزلة الباء تقول:

«حَقِيقٌ عَلَىٰ أَنْ»، فتضع «على» موضع الباء.

قال أبو الحسن: قال: ﴿وَلَا تَقْعُدُوا بِكُلِّ صِرَاطٍ تُوعِدُونَ﴾ [الأعراف: ٨٦]:

فكما وقعت الباء فى قوله: ﴿بِكُلِّ صِرَاطٍ تُوعِدُونَ﴾ موقع «على»، كذلك

وقعت «على» موقع^(٥) الباء فى قوله: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰ أَنْ لَا﴾.

قال: والأول أحسنهما عندنا، يعنى: «حقيق على أن لا» بالألف غير مضاف إلى

[ياء]^(٦) المتكلم.

قال: لأن ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰ﴾، معناها الباء، أى حقيق بذا، قال: وليس ذلك

بالمقيس [ف] لو قلت: «ذهب على زيد»، وأنت تريد «بزيد» - لم يجز، قال: وجاز

فى «عَلَىٰ» لأن القراءة قد وردت به.

اختلفوا فى الهمز وإسقاطه من قوله -عز وجل-: ﴿قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾ [١١١]:

فقرأ ابن كثير ﴿أَرْجِئْهُ وَأَخَاهُ﴾ مهموز بواو بعد الهاء فى اللفظ^(٧).

(١) زاد فى ب: وغيره.

(٢) سقط فى ب.

(٣) سقط فى أ.

(٤) فى ب: تعديه.

(٥) فى ب: موضع.

(٦) سقط فى ب.

(٧) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٧، ٢٢٨)، الإعراب للنحاس (١/٦٣٠)، الإملاء للعكبرى

(١/١٦٢)، البحر المحيط (٤/٣٦٠)، التبيان للطوسى (٤/٤٢٦)، التيسير للدانى =

وقرأ أبو عمرو مثله، غير أنه كان يضم الهاء ضمة من غير أن يبلغ بها الواو. وكانا يهزمان ﴿مُرَجِّثُونَ﴾ [التوبة: ١٠٦] و: ﴿تُرَجِّئُ مَنْ تَشَاءُ﴾ [الأحزاب: ٥١].

وقرأ نافع وحده ﴿أزجيه وأخاه﴾ بكسر الهاء، ولا يبلغ بها الياء، ولا يهمز. هذه رواية المسيبي وقالون.

وروى ورش عنه: ﴿أزجيه وأخاه﴾ يصلها بياء، ولا يهمز بين الجيم والهاء، وكذلك قال إسماعيل بن جعفر عن نافع.

وقال خلف وابن سعدان عن إسحاق عن نافع: إنه وصل الهاء بياء. وقرأ ابن عامر: ﴿أزجئه وأخاه﴾ في رواية هشام بن عمار مثل أبي عمرو. وفي رواية ابن ذكوان^(١): كسرهما بالهمز، وكسر الهاء ﴿أزجئه﴾، وهمز ﴿مُرَجِّثُونَ﴾ و﴿تُرَجِّئُ﴾، وهذا غلط، لا يجوز كسر الهاء مع الهمز، وإنما يجوز إذا كان قبلها ياء ساكنة أو كسرة.

واختلف عن عاصم:

فروى هارون بن حاتم عن حسين الجعفي عن أبي بكر عن عاصم: أنه قرأ مثل أبي عمرو ﴿أزجئه﴾ مهموزاً.

وقال خلف عن يحيى عن أبي بكر: إنه ربما كان همزها ورفع الهاء. وحدثني محمد بن الجهم عن ابن أبي أمية عن أبي بكر عن عاصم ﴿أزجئه﴾ مهموز ساكنة الهاء.

وقال محمد بن الجهم فيما نحسب. شك ابن الجهم: بهمز الألف التي قبل الراء.

وقال إبراهيم بن أحمد الوكيعي عن أبيه عن يحيى عن أبي بكر عن عاصم: ﴿أزجئه﴾ مهموزاً جزماً^(٢).

= (١١١)، تفسير الطبري (٣٧/١٣)، تفسير القرطبي (٢٥٧/٧)، الحجة لابن خالويه (١٥٩، ١٦٠)، الحجة لأبي زرعة (٢٩٠)، السبعة لابن مجاهد (٢٨٧، ٢٨٨)، الغيث للصفاسي (٢٢٦)، الكشاف للزمخشري (٨١/٢)، الكشاف للقيسي (٤٧٠/١، ٤٧١)، المجمع للطبرسي (٤٥٩/٢)، المعاني للأخفش (٣٠٨/٢)، تفسير الرازي (٢٦٨/٤).

(١) زاد في أ، ب: كسرهما. وما أثبتناه موافق لما في السبعة.

(٢) في ب: مهموز جزم.

حدثني موسى بن إسحاق القاضي، عن أبي هشام عن يحيى عن أبي بكر عن عاصم: ﴿أَرْجِهْ﴾ جزم^(١) بغير همز.

وكذلك روى خلف عن يحيى عنه جزم^(٢).

وكذلك حدثني عبد الله بن شاعر عن يحيى عن أبي بكر: بجزم الهاء، والكسائي عن أبي بكر [عن عاصم]:^(٣) بجزم الهاء ولم يذكر هو الهمز.

قال الأعشى عن أبي بكر عن عاصم ﴿أَرْجِهْ﴾ بغير همز، ويهمز ﴿مَرْجُوتُونَ﴾ ولا يهمز ﴿تَرْجِي﴾.

أبو البحتري عن يحيى عن أبي بكر عنه أنه لا يهمز ﴿تَرْجِي﴾ ولا ﴿مَرْجُوتُونَ﴾. وقال هبيرة عن حفص عن عاصم: أنه جزم الهاء في الأعراف، وجراها في الشعراء [٣٦].

وقال غير هبيرة عن حفص: ﴿أَرْجِهْ﴾ جزم ولا يهمز: ﴿مَرْجُوتُونَ﴾ و: ﴿تَرْجِي﴾ وفي الشعراء ﴿أَرْجِهْ﴾ جزم، وكذلك قال وهيب بن عبد الله عن الحسن بن مبارك عن أبي حفص عمرو بن الصباح عن أبي عمر عن عاصم. وقرأ حمزة والكسائي ﴿أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾.

واختلفا في الهاء؛ فأسكنها حمزة مثل عاصم، ووصلها الكسائي بياء فقال: «أَرْجِيهِ وَأَخَاهُ».

قال أبو زيد: أرجأت الأمر إرجاء: إذا أخرته، فقوله: «أَرْجِيهِ». أفعله من هذا، وضم الهاء مع الهمزة لا يجوز غيره، وألا يبلغ الواو أحسن؛ لأن الهاء خفية، فلو بلغ بها الواو لكان كأنه قد جمع [بين]^(٤) ساكنين.

ألا ترى أن من قال: «رُدُّ يَا فَتَى» فضم؛ فإنه إذا وصل [بالدال الضمير]^(٥) المؤنث قال: ردها، ففتح، كما تقول: رُدَّا؛ لخفاء الهاء، فكذلك «أَرْجِيهِ» لا ينبغي أن يبلغ بها الواو، فيصير كأنه جمع بين ساكنين.

(١) في أ: جزمًا.

(٢) في ب: جزمًا.

(٣) سقط في أ.

(٤) سقط في ب.

(٥) في أ: الدال بضمير.

ومن قال: «أزجِهُو» فألحق الواو؛ فلأن الهاء متحركة ولم يلتق ساكنان؛ لأن الهاء فاضل، فقال: «أزجِهُو» كما تقول: اضربهُو قبل، ولو كان مكان الباء حرف لين لكان وصلها بالواو أقبح، نحو: عليهُو^(١)؛ لاجتماع حروف متقاربة مع أن الهاء، ليس بحاجة قوى في الفصل، واجتماع المتقاربة في الكراهة كاجتماع الأمثال.

قال: وقرأ نافع: «أزجِه وأخاه» بكسر الهاء، ولا يبلغ بها الياء، ولا يهمز. هذه رواية المسيبي وقالون.

وروى ورش: «أزجِهي» يصلها بياء، ولا يهمز بين الجيم والهاء. وكذلك قال إسماعيل بن جعفر.

قال أبو علي: وصل الهاء بياء إذا قال: «أزجِهي»؛ لأن هذه الهاء توصل في الإدراج بواو أو ياء، نحو: بهو أو بهي وضربهُو، ولا تقول في الوصل: به، ولا به، ولا ضربه حتى تشبع فتقول: بهو فاعلم، وبهي داء، أو: بهو داء، إلا في ضرورة شعر.

كقوله: [من الطويل]

وَمَا لَهُ مِنْ مَجْدٍ تَلِيدٍ (٢)

قال: وقرأ ابن عامر: «أزجِته وأخاه» في رواية هشام بن عمار مثل أبي عمرو، وفي رواية ابن ذكوان كسرهما بالهمز.

قال أبو علي: كسر الهاء مع الهمز غلط لا يجوز، وإنما يجوز إذا كان قبلها ياء ساكنة أو كسرة، ولو خفف الهمزة فقبلها ياء فقال: «أزجِيه» فكسر الهاء لم يستقم؛

(١) وأهل الحجاز يقولون: «مررت بهو قبل»، ولديهو مال، ويقولون: «فخسفنا بهو وبيداره هو الأرض».

فإن لحقت الهاء الميم في علامة الجمع، كسرتها؛ كراهية الضمة بعد الكسرة؛ ألا ترى أنهما لا يلزمان حرفاً أبداً؛ فإذا كسرت الميم قلبت الواو ياء؛ كما فعلت ذلك في الهاء. ومن قال: «وبِدَارٍ هُوَ الْأَرْضُ» قال: عليهم مال، وبهمو ذلك. وقال بعضهم: عليهمو، أتبع الياء ما أشبهها؛ كما أمال الألف لما ذكرت لك، وترك ما لا يشبه الياء ولا الألف على الأصل وهو الميم؛ كما أنك تقول في باب الإدغام: مصدر، فتقربها من أشبه الحروف من موضعها بالدال وهي الزاي، ولا تفعل ذلك بالصاد مع الراء والقاف ونحوهما؛ لأن موضعهما لم يقرب من الصاد كقرب الدال.

ينظر: الكتاب (٤/١٩٥، ١٩٦).

وفى أ: عليهمو.

(٢) تقدم.

لأن هذه الياء فى تقدير الهمزة، فكما لم يدغم نحو: «رؤيا»، إذا خففت الهمزة؛ لأن الواو فى تقدير الهمزة، كذلك لا يحسن تحريك الهاء بالكسر مع الياء المنقلبة عن الهمز.

وقياس من قال: «رُيًّا»، فأدغم: أن يحرك الهاء - أيضاً - بالكسر، وعلى هذا المسلك قول من قال: ﴿أَنْبِيَهُمْ﴾ [البقرة: ٣٣] إذا كسر الهاء مع قلب الهمزة ياء. قال: واختلف عن عاصم:

فروى هارون بن حاتم عن حسين الجعفى عن أبى بكر عن عاصم أنه قرأ مثل [قراءة] (١) أبى عمرو «أَرْجِيَهُ» مهموزاً (٢).

وقال خلف عن يحيى عن أبى بكر [عن عاصم أنه كان] (٣) ربما همزها ورفع الهاء.

وروى أبان عن عاصم: «أَرْجِه» جزماً (٤).

قال أبو على: وهذا لأنه قد جاء فى «أَرْجَات» لغتان (٥): أَرْجَأْتُ، وَأَرْجَيْتُ، وإذا قال: «أَرْجِه» كان من أَرْجَيْت.

اختلفوا فى قوله - جل وعز-: ﴿يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَحَابٍ عَلِيمٍ﴾ [١١٢]:

فقرأ ابن كثير ونافع، وأبو عمرو، وعاصم، وابن عامر فى الأعراف وفى يونس [الآية: ٧٩]: ﴿بِكُلِّ سَحَابٍ عَلِيمٍ﴾ بالألف قبل الحاء. وقرأوا فى الشعراء [الآية: ٣٧] ﴿سَحَابٍ﴾ بألف بعد الحاء.

وقرأ حمزة والكسائى ثلاثهن ﴿سَحَابٍ﴾ بألف بعد الحاء (٦).

(١) سقط فى ب.

(٢) فى ب: مهموز.

(٣) فى أ: أنه كان، وفى ب: عن عاصم أنه.

(٤) فى أ: جزم.

(٥) رجأ: أرجأ الأمر: أخره، وترك الهمز لغة ابن السكيت، أرجأ الأمر وأرجيته: إذا أخرته. ينظر: اللسان (رجأ).

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٨)، الإعراب للنحاس (١/٦٣٠)، الإملاء للمكبرى (١/١٦٢)، البحر المحيط (٤/٣٦٠)، التيسير للدانى (١١٢)، تفسير القرطبي (٧/٢٥٧)، الحجة لابن خالويه (١٦٠)، الحجة لأبى زرع (٢٩١)، السبعة لابن مجاهد (٢٨٩)، الكشاف للزمخشري (٢/٨١)، الكشاف للقيسى (١/٤٧١، ٤٧٢)، المجموع للطبرسى (٢/٤٥٩)، تفسير الرازى (٤/٢٦٩)، النشر لابن الجزرى (٢/٢٧٠).

قال أبو علي: من حجة من قال: ﴿سَحِرٌ﴾ قوله: ﴿مَا جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرُ﴾ [يونس: ٨١]، والفاعل من السحر: ساحر.

يدلك^(١) على ذلك قوله: ﴿وَأَلْقَى السِّحْرَ سَاجِدِينَ﴾ [الأعراف: ١٢٠]، و: ﴿لَعَلَّنَا نَنْبِئُ السَّحَرَةَ إِنْ كَانُوا هُمْ...﴾ [الشعراء: ٤٠].

والسحرة جمع ساحر، ككاتب وكتبة، وفاجر وفجرة.

ومن حجتهم: ﴿سَحَرُوا أَعْيُنَ النَّاسِ﴾ [الأعراف: ١١٦]، واسم الفاعل على سحروا: ساحر.

ومن حجة من قال: ﴿سَحَارٍ﴾: أنه قد وصف بـ«عليم» ووصفه به يدل على تناهيه فيه، وحذقه به؛ فحسن لذلك أن يذكروا بالاسم الدال على المبالغة في السحر.

اختلفوا في الاستفهام والخبر في قوله: ﴿أَتَنْ لَنَا لَأَجْرًا﴾ [١١٣]:

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم في رواية حفص^(٢) ههنا ﴿إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾ مكسورة الألف على الخبر، وفي الشعراء: ﴿أَيْنَ لَنَا﴾ [الآية: ٤١] ممدودة مفتوحة الألف.

غير أن حفصاً روى عن عاصم في الشعراء ﴿أَيْنَ لَنَا لَأَجْرًا﴾ بهمزتين.

وقرأ أبو عمرو ﴿أَيْنَ لَنَا﴾ ممدودة في السورتين.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وابن عامر فيما أرى وحمزة والكسائي بهمزتين في الموضوعين جميعاً.

قال أبو علي: الاستفهام أشبه في هذا الموضع؛ لأنهم يستعلمون^(٣) عن الأجر، وليس يقطعون على أن لهم الأجر.

ويقوى ذلك إجماعهم في الشعراء، وربما حذفت همزة الاستفهام.

قال أبو الحسن في قوله -عز وجل-: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾

[الشعراء: ٢٢]: إن من الناس من يذهب إلى أنه على الاستفهام.

(١) في أ: ويدل.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٧، ٢٢٨)، الإملاء للعكبري (١/١٦١، ١٦٢)، التبيان للطوسي (٤/٥٣٠)، التيسير للداني (١١، ١١٢)، تفسير القرطبي (٧/٨٤٥، ٢٥٨)، الحجة لابن خالويه (١٥٨، ١٦١)، الحجة لأبي زرعة (٢٨٨، ٢٩٢)، السبعة لابن مجاهد (٢٨٦، ٢٨٩)، الغيث للصفاسي (٢٢٥)، الكشف للقيسي (١/٤٦٨، ٤٧٢)، المجمع للطبرسي (٢/٤٤٤، ٤٦٠)، تفسير الرازي (٤/٢٥٣، ٢٦٩).

(٣) في أ: يستعلمون.

وقد جاء ذلك في الشعر، قال: [من المنسرح]

أَفْرَحُ أَنْ أُرْزَأَ الْكِرَامَ وَأَنْ أُورَثَ دُودًا شَصَائِصًا نَبَلًا^(١)

وهذا أقبح من قولهم: [من الطويل]

وَأَصْبَحْتُ فِيهِمْ آمِنًا لَا كَمَعَشِيرٍ أَتُونِي فَقَالُوا مِنْ رَيْبَعَةٍ أُمٍّ^(٢) مُضْرٌ^(٣)

لأن «أم» قد تدل على الهمزة.

كلهم قرأ: ﴿تَلَقَّفُ﴾ [١١٧] بتشديد القاف إلا عاصمًا^(٤)؛ فإنه قرأ: ﴿تَلَقَّفُ﴾

ساكنة اللام خفيفة القاف.

[قال] أبو عبيدة: «تَلَقَّفُ، وتَلَقَّمُ» واحد، [و] قال: ﴿مَا يَأْفِكُونَ﴾ ما يسحرون.

وما روى عن عاصم من^(٥) قراءته: ﴿تَلَقَّفُ﴾ ينبغى أن يكون مضارع «لَقِفَ» مثل

لَقِمَ يَلْقُمُ.

وروى ابن أبي بزة وعبد الوهاب بن فليح بإسنادهما عن ابن كثير ﴿فإذا هي

تَلَقَّفُ﴾ مشددة التاء^(٦).

وكان قبيل يروى عن القواس بإسناده عن ابن كثير أنه قرأ: ﴿تَلَقَّفُ﴾^(٧) خفيفة

(١) البيت لحضرمي بن عامر في لسان العرب (جزأ)، (شخصص)، (نبل)، وتاج العروس (جزأ)، (شخصص)، (نبل)، (ززن)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص(٣٧٩)، وتهذيب اللغة (١١/٢٦٣، ١٥/٣٥٩، ٣٦٠)، ومقاييس اللغة (٥/٣٨٣)، وديوان الأدب (١/١٧٣، ٢٢٩)، وكتاب العين (٨/٣٢٩).

(٢) في ب: أو.

(٣) البيت لعمران بن حطان في ديوانه ص(١١١)، وخزانة الأدب (٥/٣٥٩)، وبلا نسبة في الخصائص (٢/٢٨١)، والمحتسب (١/٥٠)، ومغنى اللبيب (٢/٥٦٩، ٦٧٠).

ويروى: «فأصبحت» بدل «وأصبحت».

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٨)، الإملاء للعكبري (١/١٦٢)، البحر المحيط (٤/٣٦٣)، التبيان للطوسي (٤/٥٣٥)، التيسير للداني (١١٢)، تفسير القرطبي (٧/٢٥٩)، الحجة لابن خالويه (١٦١)، الحجة لأبي زرعة (٢٩٢)، السبعة لابن مجاهد (٢٩٠)، الغيث للصفاقسي (٢٢٧)، الكشف للقيسي (١/١٧٣)، المجمع للطبرسي (٢/٤٦١)، المعاني للفراء (١/٣٩٠)، تفسير الرازي (٤/٢٧١)، النشر لابن الجزري (٢/٣٧١).

(٥) في أ: في.

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٨)، الإملاء للعكبري (١/١٦٢)، البحر المحيط (٤/٣٦٣)، التبيان للطوسي (٤/٥٣٥)، التيسير للداني (٨٣)، الحجة لأبي زرعة (٢٩٢)، السبعة لابن مجاهد (٢٩٠)، الغيث للصفاقسي (٢٢٧)، النشر لابن الجزري (٢/٢٧١).

(٧) سقط في ب.

التاء مشددة القاف في هذه وأخواتها، في كل القرآن.

كأنه لفظ بها بألف ولام: ﴿هِيَ تَلَقَّفُ﴾، فإذا ابتدأت ﴿تَلَقَّفُ﴾ ابتدأت بها خفيفة التاء، ولا يمكن غير ذلك.

قال أبو علي: وجه ما روى عن ابن كثير: ﴿فَإِذَا هِيَ تَلَقَّفُ﴾: أنه أدغم [بالتاء]^(١)، فسكنت المدغمة ولو كان هذا في الماضي، لاجتلبت له همزة الوصل مثل: ﴿فَأَذَرْتُمْ فِيهَا﴾ [البقرة: ٧٢]، و: ﴿وَأَزَيَّنْتَ﴾ [يونس: ٢٤]، ولكن همزة الوصل لا تجلب في المضارع لمشابهته^(٢) اسم الفاعل، وإن آخره معرب.

فإذا ابتدأ بها قال^(٣): ﴿تَلَقَّفُ﴾ [يثبت]^(٤) التاء التي للمضارعة، ويحذف التاء التي للمطاوعة في «تفعل»، وليس القياس أن تجلب في المعرب همزة الوصل، والأسماء التي جاء ذلك فيها وليست بجارية على الأفعال شاذة عن^(٥) القياس قليلة.

اختلفوا في قوله جل وعز: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ ءَأَمَّنْتُ بِهِ﴾ [١٢٣]: فقرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿أَمَّنْتُ بِهِ﴾ بهمزة ومدة على الاستفهام^(٦).

قياس قول أبي عمرو: ﴿أَمَّنْتُ﴾ بهمزة مفتوحة بعدها ألف والألف التي بعدها هي الألف التي يفصل بها بين الهمزتين، كما يفصل بين النونات في «أخشينان» والهمزة الثانية التي بعد هذه الألف هي همزة «أفعل» في قولك: أَمَّنْ، والألف بعدها هي المنقلبة عن الفاء التي هي همزة لاجتماع همزتين في: أَمَّنْ أوقعت الألف

(١) سقط في ب.

(٢) في ب: لمشابهتها.

(٣) في ب: قلت.

(٤) سقط في ب.

(٥) في ب: في.

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٨)، الإملاء للعكبري (١٦٢/١)، البحر المحيط (٣٦٣/٤)، التبيان للطوسي (٥٣٥/٤)، التيسير للداني (٨٣)، الحجة لأبي زرعة (٢٩٢)، السبعة لابن مجاهد (٢٩٠)، الغيث للصفاقسي (٢٢٧)، النشر لابن الجزري (٢٧١/٢).

بعد الهمزة المخففة، كما وقعت بعد الهمزة، [إذا قلت]^(١): اقرأ آية^(٢) فحقت الهمزتين جميعًا، هذا [هو]^(٣) قياس قوله، إلا أنه يشبه أن يكون ترك قياس قوله ههنا؛ لما كان يلزم من^(٤) اجتماع [الحروف] المتشابهة؛ فترك الألف التي تدخل بين الهمزتين في نحو: «أَنْتَ»^(٥)، وخفف الهمزة الثانية، التي هي همزة أفعل من آمن^(٦)، وبعدها الألف المنقلبة عن الهمزة التي هي فاء.

يدل على ذلك قولهم فيما ترجموا عنه بهمزة ومدة على الاستفهام، وكذلك ما ترجموا عنه من قولهم.

وكذلك في طه [الآية: ٧١]، والشعراء [الآية: ٤٩] في تقدير همزة بعدها ألفان. فالهمزة همزة استفهام، والألفان الأولى منهما: الهمزة المخففة التي هي في «أفعلتم» والثانية المنقلبة عن الفاء.

قال: وقال البرزى عن أبي الإخريط عن ابن كثير ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَأَمَّتُمْ﴾ [١٢٣].
بواو بعد النون بغير همزة.

القول فيه: إنه أبدل من همزة الاستفهام اللاحقة لـ «أفعلتم»، واوًا لانضمام ما قبلها، وهي النون المضمومة في قوله: «فِرْعَوْنُ»، وهذا في المنفصل كالمتصل في تُوْدَةٍ، فقوله: .. نُ وَآ.. مثل: «تُوْد» من «تُوْدَة»، وقوله: بغير همزة يريد بغير همزة بعد الواو المنقلبة عن همزة الاستفهام، يريد أنه خفف همزة «أفعلتم»، من آمتم فجعلها بين الهمزة والألف، وهذا على قول أهل الحجاز؛ لأنهم يخففون الهمزتين إذا اجتمعتا، كما يخففون الواحدة.

قال أحمد بن موسى: قال قبل عن القواس مثل رواية البرزى عن أبي الإخريط، غير أنه كان يهزم بعد الواو.

قال أبو على: همز بعد الواو لأن هذه الواو هي منقلبة عن همزة الاستفهام وبعد همزة الاستفهام همزة «أفعلتم»، فحققها ولم يخففها كما خفف في القول الأول لما

(١) سقط في ب.

(٢) في ب: اقرأ أنه.

(٣) سقط في ب.

(٤) في أ: في.

(٥) في ب: أأنت.

(٦) في ب: آمن.

خفف الأولى حتى الثانية.

ووجهه: أن [الأولى لما زالت عن لفظ الهمز]^(١) بانقلابها واواً حتى الهمزة بعدها؛ لأنه لم يجتمع همزتان.

ووجه القول الأول: أن الواو لما كان انقلابها عن الهمزة في تخفيف قياسي كان في حكم الهمزة، فلم تحقق معها الثانية، كما لا تحقق مع الهمزة نفسها؛ لأن الواو في حكمها، كما أنها لما كانت في حكمها في قولهم: «رُويًا» في تخفيف «رُويًا» لم يدغموها في الياء، كما لم تدغم الهمزة فيها، وكما جعلوا الواو في حكم الهمزة في «رُويًا»، فلم^(٢) تدغم كذلك جعل^(٣) الواو في قوله «نُويًا» من قوله: «قال فرعون وامتنم» في حكم الهمزة؛ فخفف الهمزة الثانية [التي]^(٤) في «أفعلتم».

قال أحمد: وقال قُتُبُل في طه: ﴿ءَامَنْتُمْ﴾ [الآية: ٧١] بلفظ الخبر من غير مد. قال أبو علي: وجه الخبر فيه أنه يخبرهم بإيمانهم على وجه التقرير لهم بإيمانهم والإنكار عليهم.

ووجه الاستفهام أنه استفهام على وجه [التقرير لهم]^(٥)، [يؤبخهم به وينكره]^(٦) عليهم.

قال قبل في الشعراء: قال: ﴿ءَامَنْتُمْ﴾ [الآية: ٤٩] مثل أبي عمرو ويمد. قال أبو علي: يريد أنه يزيد الاستفهام، فألحق همزة الاستفهام وخفف همزة ﴿ءَامَنْتُمْ﴾ وهي الهمزة التي بعد همزة الاستفهام، وتخفيفها أن تُجْعَلَ بين بين. وقرأ حمزة والكسائي في المواضع الثلاثة: ﴿ءَامَنْتُمْ﴾ بهمزتين، الثانية ممدودة. قال أبو علي: حَقَّقَا الهمزتين على ما يريانه من تحقيقهما، والهمزة الثانية ممدودة؛ لأن الهمزة الثانية تتصل بها الألف المنقلبة عن الهمزة التي هي فاء في الأمر.

وما بعد هذا روايات لا عمل فيها.

(١) في ب: الأول لما زال عن لفظة الهمزة.

(٢) زاد في أ: تكن.

(٣) في أ: جعلوا.

(٤) سقط في ب.

(٥) في ب: التقرير.

(٦) في أ: ويؤبخهم به وينكر.

اختلفوا فى التخفيف والتشديد من قوله -عز وجل-: ﴿سَنَقُتِلُ آبَاءَهُمْ﴾ [١٢٧] و﴿يَقْتُلُونَ آبَاءَهُمْ﴾ [١٤١]:

فقرأ ابن كثير^(١): ﴿سَنَقُتِلُ﴾ خفيفة، و: ﴿يَقْتُلُونَ﴾ مشددة.

وشددهما جميعاً أبو عمرو، وعاصم، وابن عامر، وحزمة، والكسائى.

وخففهما جميعاً نافع، ﴿يَقْتُلُونَ﴾ و﴿سَنَقُتِلُ﴾ [بالتخفيف]^(٢).

قال أبو على: التثقيب حسن؛ لأنه يراد به التكثير^(٣)، والتثقيب لذا المعنى أخص، والتخفيف يقع على التكثير، وغيره؛ فمن خفف فلأنه يصلح للتكثير أيضاً، ومن جمع بين التخفيف والتثقيب كان آخذاً بالوجهين.

وقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وحزمة، والكسائى: ﴿يُورِثُهَا﴾

[١٢٨] ساكنة الواو خفيفة الراء، وكذلك فى مريم [الآية: ٦٣].

واختلف عن عاصم^(٤): فروى أبو بكر عنه: ﴿يُورِثُهَا﴾ خفيفة مثل حمزة.

وأخبرنى الخزاز^(٥) أحمد بن على عن هبيرة عن حفص عن عاصم ﴿يُورِثُهَا﴾

مشددة الراء، ولم يروها^(٦) عن حفص غير هبيرة، وهو غلط، والمعروف عن عاصم ﴿يُورِثُهَا﴾ خفيفة.

وفى سورة مريم لم يختلفوا فى قوله: ﴿تِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي نُورِثُ﴾ [الآية: ٦٣] أنها

خفيفة.

قال أبو على: [حجة]^(٧) التخفيف قوله: ﴿وَأَوْرَثَكُمْ أَرْضَهُمْ وَيَدْرِهِمْ﴾ [الأحزاب:

٢٧]، وقوله: ﴿كَذَلِكَ وَأَوْرَثْنَاهَا قَوْمًا آخَرِينَ﴾ [الدخان: ٢٨]، ﴿وَأَوْرَثْنَا الْقَوْمَ الَّذِينَ

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٩)، البحر المحيط (٤/٣٦٨)، التبيان للطوسى (٤/٥٤٤)، التيسير للدانى (١١٢)، تفسير القرطبى (٧/٢٦٢)، الحجة لابن خالويه (١٦٢)، الحجة لأبى زرة (٢٩٤)، السبعة لابن مجاهد (٢٩٢)، الغيث للصفاقسى (٢٢٨)، الكشف للقيسى (١/٤٧٤)، تفسير الرازى (٤/٢٧٥)، النشر لابن الجزرى (٢/٢٧١).

(٢) سقط فى ب.

(٣) فى ب: الكثير.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٩)، البحر المحيط (٤/٣٦٨)، الحجة لابن خالويه (١٦٢)، السبعة لابن مجاهد (٢٩٢).

(٥) زاد فى ب: أحسبه.

(٦) زاد فى ب: عن عاصم.

(٧) سقط فى ب.

كَأَنَّهُمْ يُسْتَضَعُونَ ﴿الأعراف: ١٣٧﴾.

ووجه التشديد أنك تقول: وَرِثَ زَيْدٌ مَالاً، وفي التنزيل ﴿وَوَرِثَهُ أَبُوهُ﴾ [النساء: ١١]؛ فهو متعد فنقول في نقله بالهمزة وبتضعيف العين والتخفيف أولى لمجىء التنزيل عليه.

قال أبو زيد: ورث الرجل أباه يرثه وراثته، وميراثاً، وورثاً، وأورث الرجل ابنه مالاً إيراً حسناً، وورث الرجل بنى فلان ماله توريثاً، وذلك إذا أدخل في ماله على ورثته من ليس منهم فجعل له نصيباً.

قال أبو علي: فالقراءة بالثقل على وجه ما حكاه أبو زيد، وحملها عليه بعيد، ولكنه يكون على قول الأعشى: [من الطويل]

مُورِثَةٌ مَالاً وَفِي الْحَيِّ رِفْعَةٌ (١) ...
واختلفوا في ضم الراء وكسرها من قوله -تعالى-: ﴿يَعْرِشُونَ﴾ [١٣٧]، [النحل: ٦٨]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وحفص عن عاصم (٢): ﴿يَعْرِشُونَ﴾ بكسر الراء، وفي النحل مثله.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وابن عامر بضم الراء فيهما.

واختلفوا في ضم الكاف وكسرها من قوله -عز وجل-: ﴿يَعْكُفُونَ﴾ [١٣٨]: فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر ﴿يَعْكُفُونَ﴾ بضم الكاف.

(١) صدر بيت، وعجزه:

..... لما ضاع فيها من قروء نسائكما

ينظر ديوانه ص(١٤١)، والأضداد ص(٦، ١٦٥)، وجمهرة اللغة ص(١٠٩٢)، والدرر (٦/١٦١)، ولسان العرب (ثراً)، (قرأ)، والمحتسب (١/١٨٣)، وبلا نسبة في همع الهوامع (٢/١٤١)، ويروى: «الحمد» بدل «الحى».

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٩)، الإعراب للنحاس (١/٦٣٤)، الإملاء للعكبري (١/١٦٤)، البحر المحيط (٤/٣٧٧)، التبيان للطوسي (٤/٥٥٨)، التيسير للداني (١١٣)، تفسير الطبري (١٣/٧٩)، تفسير القرطبي (٧/٢٧٢)، الحجة لابن خالويه (١٦٢)، الحجة لأبي زرعة (٢٩٤)، السبعة لابن مجاهد (٢٩٢)، الغيث للصفاسي (٢٢٨)، الكشف للزمخشري (٢/٨٧)، الكشف للقيسي (١/٤٧٥)، المجمع للطبرسي (٢/٤٧٠)، النشر لابن الجزري (٢/٢٧١).

وروى عبد الوارث عن أبي عمرو: ﴿يَعْكُفُونَ﴾ بكسر الكاف.
وقرأ حمزة والكسائي^(١): ﴿يَعْكُفُونَ﴾.

قال أبو علي: كل واحد من الضم والكسر في عَيْتِي الكلمتين لغة، ومثل: يَعْكِفُ ويعْكُفُ ويعْرِشُ ويعْرِشُ - قولهم: يحشُرُ ويحشِرُ، ويفسُقُ ويفسِقُ.
قال أبو عبيدة: ﴿يعْرِشُونَ﴾ أي: يبنون^(٢)، والعرش في هذا الموضع: البناء، ويقال: عرشُ مكة أي: بناؤه.

وقال أبو الحسن: يعْرِشُونَ ويعْرِشُونَ لغتان، وكذلك يَبْطِشُ ويَبْطِشُ، ويحشِرُ ويعْكُفُ ويعْكُفُ، وينفِرُ وينفِرُ.

[و]^(٣) اختلفوا في^(٤) المد والقصر في قوله -جل وعز-: ﴿دَكَّاءٌ﴾ [١٤٣]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو، وابن عامر: ﴿جَعَلَهُ دَكَّاءً﴾ منونة مقصورة [ههنا، وفي الكهف [٩٨] مثله]^(٥).

وقرأ عاصم في الأعراف: ﴿دَكَّاءٌ﴾ منونة مقصورة، [وقرأ]^(٦) في الكهف

[٩٨]: ﴿دَكَّاءٌ﴾ ممدودة غير منونة.

وقرأ حمزة والكسائي^(٧): ﴿دَكَّاءٌ﴾ في الموضعين ممدودة غير منونة.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٩)، الإملاء للعكبري (١٦٤/١)، البحر المحيط (٣٧٧/٤)، التبيان للطوسي (٥٦١/٤)، التيسير للداني (١١٣)، تفسير القرطبي (٢٧٣/٧)، الحجة لابن خالويه (١٦٢)، الحجة لأبي زرعة (٢٩٤)، السبعة لابن مجاهد (٢٩٢)، الكشاف للزمخشري (٨٧/٢)، الكشف للقيسي (٤٧٥/١)، المجمع للطبرسي (٤٧١/٢)، النشر لابن الجزري (٢٧١/٢).

(٢) في أ: بناؤها.

(٣) سقط في أ.

(٤) في أ: من.

(٥) في أ: ههنا، وفي الكهف. وفي ب: وفي الكهف مثله.

(٦) سقط في ب.

(٧) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٠)، الإعراب للنحاس (٦٣٦/١)، الإملاء للعكبري (١/١٦٤)

(١٦٤)، البحر المحيط (٣٨٤/٤)، التبيان للطوسي (٥٦٦/٤)، التيسير للداني (١١٣)،

تفسير الطبري (١٠٠/١٣)، تفسير القرطبي (٢٧٨/٧)، الحجة لابن خالويه (١٦٣)،

الحجة لأبي زرعة (٢٩٥)، السبعة لابن مجاهد (٢٩٣)، الغيث للصفاسي (٢٢٩)،

الكشاف للزمخشري (٩١/٢)، الكشف للقيسي (٤٧٥/١)، المجمع للطبرسي (٤٧٤/٢)،

المعاني للأخفش (٣٠٩/٢)، النشر لابن الجزري (٢٧١/٢).

قال أبو زيد: ذَكَّكْتُ على الميت التراب أدكه دكا: إذا دفتته، وهَلْتُ عليه التراب أهيله هيلًا، وهما واحد، وذَكَّكْتُ الرُّكِيَةَ دكًا: إذا دفتتها، ودُّكُ الرجل فهو مدكوك: إذا مرض.

[قال] (١) أبو عبيدة: ﴿جَعَلَكُمْ دَكًّا﴾ أى: مندكًا، والدُّكُ والدَّكَّةُ مصدر، وناقاة دكًا ذاهبة السَّنام، والدك: المستوى.

وأنشد للأغلب: [من الرجز]

هَلْ غَيْرُ غَارٍ ذَكٌّ غَارًا فَانْهَدَمَ (٢)

قال أبو الحسن: ﴿جَعَلَكُمْ دَكًّا﴾؛ لأنه لما قال: ﴿جعله﴾ كأنه قال: «دكه»، أو أراد جعله ذا دك، ويقال: ﴿دكاء﴾: جعلوها كالناقاة الدكاء التى لا سنام لها؛ فكأنه بقى أكثره، [قال]: (٣) والأول أكثر القراءتين.

قال أبو على: والمضاف محذوف على قول (٤) أبى الحسن.

وفى التنزيل: ﴿وَجَمَلَتِ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَجِدَةً﴾ [الحاقة: ١٤].

وفيه: ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾ [الفجر: ٢١].

اختلفوا فى الجمع والتوحيد من قوله -تعالى-: ﴿بِرِسَالَتِي﴾ [١٤٤]:

فقرأ ابن كثير ونافع (٥) ﴿بِرِسَالَتِي﴾ واحدة.

وقرأ الباقون ﴿بِرِسَالَتِي﴾ جماعة.

«الرسالة»: تجرى مجرى المصدر، فتفرد فى موضع الجمع، وإن لم تكن المصدر من «أرسل».

(١) سقط فى: ب.

(٢) الرجز فى ملحق ديوانه ص(١٧٧)، ولسان العرب (زور)، (غلصم)، (فحم)، وتهذيب اللغة (١٢٢/٥، ٢٣١/٨)، وتاج العروس (فحم)، (غلصم)، وله أول يحيى بن منصور فى التنبيه والإيضاح (١٢٩/٢)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص(٥٥٦).

(٣) سقط فى: ب.

(٤) فى أ: تقدير.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٠)، البحر المحيط (٣٨٦/٤)، التبيان للطوسى (٥٧١/٤)، التيسير للدانى (١١٣)، تفسير القرطبى (٢٨٠/٧)، الحجة لأبى زرع (٢٩٥)، السبعة لابن مجاهد (٢٩٣)، الغيث للصفاقسى (٢٢٩)، المجمع للطبرسى (٤٧٦/٢)، تفسير الرازى (٢٨٧/٤)، النشر لابن الجزرى (٢٨٢/٢).

يدلك على أنه جار مجراه قول الأعشى: [من المتقارب]
عَزَاتِكَ بِالْحَيْلِ أَرْضَ الْعَدُوِّ وَجُدْعَائِهَا كَلْفِيظِ الْعَجَمِ^(١)
فإعماله إياه إعمال المصدر، يدلك على ذلك أنه يجرى مجراه، والمصدر قد يقع
لفظ الواحد منه، والمراد به الكثرة.

قال: [من الطويل]

فَقْتَلًا بِتَقْتِيلِ وَضَرْبًا بِضَرْبِكُمْ جَزَاءَ الْعُطَّاسِ لَا يَنَامُ مَنِ اتَّأَزَ^(٢)
فكان^(٣) المعنى على الجمع^(٤)؛ لأنه مرسل بضروب من الرسالة، والمصادر قد
تجمع مثل الحلوم [والأشغال]^(٥) والألباب.

وقال عز وجل: ﴿إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ﴾ [لقمان: ١٩]، فجمع
الأصوات لما أريد بها أجناس مختلفة، صوت الحمار بعضها، وأفرد صوت
الحمار، وإن كان المراد به الكثرة؛ لأنه ضرب واحد.

اختلفوا في التخفيف والتثقيل من قوله -جل وعز-: ﴿وإن يَرَوْا سَيْلَ الرَّشْدِ﴾
[١٤٦]:

فقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وعاصم، وابن عامر ﴿سَيْلَ الرَّشْدِ﴾ بضم
الراء خفيفة.

وقرأ حمزة والكسائي^(٦): ﴿سَيْلَ الرَّشْدِ﴾ مثقلةً بفتح الراء والشين.

وقرأ ابن كثير ونافع وحمزة والكسائي في الكهف: ﴿وَمَا عَلَّمَتْ رُشْدًا﴾

(١) ينظر: ديوانه ص(٨٧)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص(٤٨٤، ٩٣٢)، ويروى: «مقادك»
بدل «غزاتك».

(٢) تقدم.

(٣) في أ: وكان.

(٤) في ب: الجميع.

(٥) سقط في ب.

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٠)، الإعراب للنحاس (١/٦٣٧)، الإملاء للعكبري (١/

١٦٤)، البحر المحيط (٤/٣٩٠)، التبيان للطوسي (٤/٥٧٤)، التيسير للداني (١١٣)،

تفسير الطبري (١٣/١١٥)، تفسير القرطبي (٧/٢٨٣)، الحجة لابن خالويه (١٦٤)،

الحجة لأبي زرعة (٢٩٥)، السبعة لابن مجاهد (٢٩٣)، الغيث للصفاقسي (٢٢٩)،

الكشاف للزمخشري (٢/٩٣)، الكشف للقيسي (١/٤٧٦، ٤٧٧)، المجمع للطبرسي (٢/

٤٧٧)، تفسير الرازي (٤/٢٨٩)، النشر لابن الجزري (٢/٢٧٢).

[الآية: ٦٦] مضمومة الرء خفيفة.

وقرأ أبو عمرو ﴿رُشْدًا﴾ مفتوحة الرء خفيفة.

وقرأ ابن عامر ﴿رُشْدًا﴾ مضمومة الرء والشين ثقيلة.

هكذا فى كتابى عن ابن ذكوان ﴿رُشْدًا﴾ بضم الرء والشين.

ورأيت فى رواية غيره ﴿رُشْدًا﴾ خفيفة الشين موقوفة، أخبرنى بذلك أحمد

ابن يوسف التغلبى عن عبد الله بن ذكوان عن أيوب بن تميم عن يحيى بن الحارث عنه.

وروى هشام بن عمار بإسناده عن ابن عامر ﴿رُشْدًا﴾ بضم الرء موقوفة الشين

خفيفة.

قال أبو على: الرُّشْد، والرَّشْد: حكى أن أبا عمرو فرق بينهما، فقال الرُّشْد:

الصلاح، والرُّشْد: الدين، مثل قوله ﴿مِمَّا عَلَّمْتَ رُشْدًا﴾ [الكهف: ٦٦].

قال أبو على: وقد جاء: ﴿فَمَنْ أَسْلَمَ فَأُولَئِكَ تَحَرَّوْا رُشْدًا﴾ [الجن: ١٤]، فهذا فى

الدين وكذلك: ﴿هل أتبعك على أن تعلمنى مما علمت رُشْدًا﴾ [الكهف: ٦٦]،

﴿وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رُشْدًا﴾ [الكهف: ١٠].

فهذا كله فى الدين، وهذه التى فى الأعراف يجوز أن يكون يعنى به الدين، كأن

المعنى: وإن يروا سبيل الخير زاغوا عنه، وعدلوا فلم يتخذوه سبيلاً - أى: لم

يأخذوا به - وإن يروا سبيل الغى يتخذوه سبيلاً.

ألا تراه يقول: ﴿ذَلِكَ يَأْتِيهِمْ كَذْبُؤُا بِعَايُنِنَا﴾، ومقابله بالغى يدل على الضلالة

والزيغ عن طريق الدين والهدى؟

وقال: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَنٌ إِلَّا مَنْ أَتَبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾ [الحجر:

٤٢]، والتى فى [سورة] (١) النساء فى قوله: ﴿فَإِنْ أَسَّسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ

أَمْوَالَهُمْ﴾ [الآية: ٦] فمن إصلاح المال والحفظ له.

وقد جاء الرُّشْدُ فى غير الدين.

قال: [من البسيط]

حَثَّتْ إِلَى نَعَمِ الدَّهْنَا فَقُلْتُ لَهَا أُمِّي هَلَالَا عَلَى التَّوْفِيقِ (١) وَالرَّشْدِ (٢)
ويدل على تقوية قول أبي عمرو في فصله بين الرُّشد والرَّشْد، وأنه ليس بلغتين
على حد العُجم والعَجَم، والعُزْب والعَرَب.

ونحو ذلك: أن سيويه قال: بعضهم يقول: البَخْل كالْفَقْر، والبُخْل كالْفُقْر،
وبعضهم يقول: البَخْل كالكَرَم، فلم يحمل البُخْل والبَخْل على مثال: العُجم
والعَجَم والثُّكْل والثَّكَل، فكذلك (٣) الرُّشد والرَّشْد.

واختلفوا في ضم الحاء وكسرها من قوله -تعالى-: ﴿مِنْ حُلِيِّهِمْ﴾ [١٤٨]:
فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم ﴿مِنْ حُلِيِّهِمْ﴾ بضم الحاء (٤).
وقرأ حمزة والكسائي: ﴿مِنْ حُلِيِّهِمْ﴾ بكسر الحاء.
وكلهم شدد الياء.

الواحد من الحُلَى: حَلَى، وجمعه: حُلَى، ومثله تُدَى وتُدَى، ومن الواو: حَقْوٌ
وحُقَى.

قال: [من الطويل]

يُسَهِّدُ مِنْ نَوْمِ العَيْشِيِّ سَلِيمُهَا لِحَلِي النِّسَاءِ فِي يَدَيْهِ قَعَاقِعُ (٥)
قال: «الحلى النساء» على أحد أمرين:

إما على حد قوله: [من الوافر]

كُلُّوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعَفُّوا (٦)

(١) في ب: الاقتصاد.

(٢) البيت لذي الرمة في ديوانه (١/١٧٥).

(٣) في ب: وكذلك.

(٤) ينظر: البحر المحيط (٤/٣٩٢)، التبيان للطوسي (٤/٥٧٧)، التيسير للداني (١١٣)،
تفسير الطبري (١٣/١١٥)، تفسير القرطبي (٧/٢٨٤)، الحجة لابن خالويه (١٦٤)،
الحجة لأبي زرة (٢٩٦)، السبعة لابن مجاهد (٢٩٥)، الغيث للصفاسي (٢٢٩)،
الكشاف للزمخشري (١/٤٧٧)، المجمع للطبرسي (٢/٤٧٩)، تفسير الرازي (٤/٢٨٩)،
النشر لابن الجزري (٢/٢٧٢).

(٥) البيت للنابغة في ديوانه ص (٣٣)، ولسان العرب (سهل)، (قعع)، وكتاب العين (١/٦٤)،
وتهذيب اللغة (٦/١١٥)، وتاج العروس (سهد)، (قعع)، وبلا نسبة في المخصص
(٤١/٢).

(٦) تقدم.

وقوله: ^(١) [من البسيط]

.....
 قَدْ عَضَّ أَعْنَاقَهُمْ جِلْدُ الْجَوَامِيسِ ^(٢)
 أو يكون على حد قوله: ﴿وَأِنْ تَعَدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا﴾ [إبراهيم: ٣٤،
 النحل: ١٨] فيريد به الكثرة [أما «فَعُولٌ» فإنه يكون مفردًا، ويكون جمعًا. فإذا كان
 مفردًا، جاء على ضربين:

أحدهما: أن يكون مصدرًا وهو العام الكثير، مثل: القعود والدخول والمُضْي. وقد جاء اسمًا في قولهم: الأتْي والسُدُوس.

وإذا كان جمعًا كان على ضربين:

أحدهما: أن يكون جمعًا للثلاثة مثل: كعب وكعوب.

والآخر: أن يكون لما زاد على الثلاثة نحو: شاهد وشهود، وحاضر وحضور؛
 فإذا كان جمعًا للثلاثة، فالثلاثة المجموع بها على ضربين:

صحيح.

ومعتل.

ومن المعتل المجموع على فعول ما كان لامه حرف علة وذلك نحو: ثدى
 وُثدى، وحقو وُحقى، مما كان من الياء نحو قولهم: حُلَى فى جمع حَلَى، فواو
 فُعُول قلبت ياء لوقوعها قبل الياء التى هى لام، كما أبدلت واو مفعول من مَرَمَى
 لذلك، وأبدلت من ضمة عين فعول كسرة، كما أبدلت ضمة عين مفعول فى:
 مَرَمَى، وإن كانت اللام واوًا أُبْدِلَتْ منها الياء، وذلك نحو: حَقِوْ وُحَقَى ^(٣)، وقال

الشاعر: [من الطويل]

بِرِيحَانَةٍ مِنْ بَطْنِ حَلِيَّةٍ نَوَّرَتْ لَهَا أَرْجَ مَا حَوْلَهَا غَيْرُ مُسْنِتٍ ^(٤)
 فإن كان هذا المكان سمي بواحد حَلَى، كتمر وتمر، كان حَلَى جمعًا، ويكون

(١) فى ب: وقولهم.

(٢) عجز بيت لجريير وصدره:

تدعوك تيم وتيم فى قرى سبأ

وينظر: ديوانه ص(١٣٠)، ولسان العرب (ضغبس)، والمخصص (٣١/١، ٤١/٤)،

(٨٦/١٣).

(٣) ما بين المعكوفين سقط فى أ.

(٤) تقدم.

قوله: «لَحَلَى النساء» جمعًا قد أضيف إلى جمع.

وقال: ﴿أومن يَنْشَأُ فِي الْحَلِيَّةِ﴾ [الزخرف: ١٨]، وقال: ﴿وَسْتَخْرِجُونَ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا﴾ [فاطر: ١٢]، فيجوز أن تكون الحلية إنما كسرت مع علامة التانيث، وفتح بلا هاء فقال^(١): حَلَى، كما قالوا: البرك للصدر.

والبركة قال: [من المتقارب]

وَلَوْحٌ ذِرَاعَيْنِ فِي بَرْكَةٍ
وقالوا: كان زياد أشعر بَرْكًا.

فأما وجه قول من ضم ﴿مِنْ حُلِيِّهِنَّ﴾؛ فإن حُلِيًّا لا يخلو من أن يكون جمعًا على حد نخل وتمر، أو مفردًا فيكون: حَلَى وحَلَى، كقولهم كعب وكعوب وفلس وفلوس، إلا أنه لما جمع أبدل من الواو الياء؛ لإدغامها في الياء، وأبدل من الضمة كسرة كما أبدلت في^(٣) مرمى ومخشى، ونحو ذلك.

فأما الحاء التي هي فاء في الحَلَى، فإنها بقيت مضمومة كما كانت مضمومة في: كعوب وفلوس، ويجوز أن يكون جمعًا كتمر، وجمع على «فعلول» كما جمع صفاً على صُفَى في نحو: [من الرجز]

مَوَاقِعُ الطَّيْرِ عَلَى الصُّفَى^(٤)

ومما يحتمل أن تكون الضمة أبدلت فيه كسرة قولهم: [من الرجز]

بَكَيْتُ، وَالْمُحْتَرَنُ الْبَيْكِيُّ^(٥)

(١) في أ: فليل.

(٢) صدر بيت للناطقة الجعدى وعجزه:

..... إلى جَوْجُو رَهْلِ الْمَنْكَبِ

ينظر: ديوانه ص(٢١)، وأدب الكاتب ص(٥١٨)، والأزهية ص(٢٦٩)، وجمهرة اللغة ص(١٣١٥)، ولسان العرب (حمد)، (فيا) والمعاني الكبير (١/١٣٧)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص(٥٧١).

(٣) في أ: من.

(٤) الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص(١٨٨)، وللأخيل الطائي في لسان العرب (صفا)، (نفي)، وله أو للعجاج في لسان العرب (هيض)، وليس في ديوان العجاج، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص(٩٤٥، ٩٧٢)، والخصائص (٢/١١٢)، وسر صناعة الإعراب (٢/٢٥٠)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٥١٤)، وشرح المفصل (٥/٢٢)، ولسان العرب (هيض)، (وقع).

(٥) تقدم.

ف «البكى» يجوز أن يكون فعلاً، ويكون بكٍ وبكى، كعالم وعليم، وشاهد وشهيد، فالكسرة في^(١) العين على هذا كسرة «فعل»، ويجوز أن يكون فعولاً، أبدلت الواو منه^(٢) ياء، وأبدلت من ضمتها الكسرة^(٣) كقولهم: أدحى النعام، وآرى الدابة هما «فاعول»، إلا أن اللام من أدحى واو قلبت ياء، ومن آرى ياء، والكسرة في [البناءين مبدلة من ضمة]^(٤).

ووجه قول حمزة والكسائي في كسرهما الحاء من ﴿جَلِيَّهِمْ﴾، هو أن المكسر من الجموع^(٥) قد غير^(٦) عما كان الواحد عليه في اللفظ والمعنى، كما أن الاسم المضاف إليه كذلك.

ألا ترى أن الاسم المكسر في الجمع يدل بالتكسير على الكثرة، وأن الفاء قد غير في التكسير، كما أن الاسم المضاف إليه كذلك؟ وذلك أنه بالنسب صار صفة، وكان قبل اسمًا، وقد تغير في اللفظ بما^(٧) لحقه من الزيادة؛ فلما تغير الاسم تغييرين وهو: إبدال الواو ياء، وإبدال الضمة كسرة، كما غير في الإضافة تغييرين - قوى هذا التغيير على تغيير الفاء، كما قوى النسب للتغييرين على حذف الياء من^(٨) نحو: حنفي وجدلى في النسب إلى حنيفة وجديلة، وكذلك جلى وعصى.

فإن قلت: فهلاً لزم هذا التغيير في الجمع ههنا، كما لزم في النسب؟ قيل: إن النسب قد جاء منه ما لم يغير^(٩)، وترك على أصله، وذلك قولهم في الإضافة إلى سليقة: سليقى، وإلى عميرة كلب: عميرى، فجاء غير مغير مع التغييرين اللاحقين للاسم في النسب؛ فكذلك جاء «حلى» على الأصل مع [هذين]^(١٠) التغييرين اللاحقين للاسم.

(١) فى ب: من.

(٢) فى ب: منها.

(٣) فى أ: كسرة.

(٤) فى ب: البناء مبدلة ضمة.

(٥) فى ب: المجموع.

(٦) فى أ: غيره.

(٧) فى أ: لما.

(٨) فى أ: فى.

(٩) فى أ: يغيره.

(١٠) سقط فى أ.

وأما نحو: عُصَى وَقُنَى فقد لحقه مع هذين التغييرين اللذين ذكرنا تغيير ثالث، وهو إبدال الواو ياء، وكذلك ما كان من ذلك جمعًا، الآخر منه واو، فإنه يلزم بدل الواو منه ياء نحو: عُصَى وَحُقَى وَذُلَى؛ فهذا مستمر، إلا أن يشذ منه شيء، فيجىء على الأصل نحو ما حكاه من قولهم: إنكم لتنتظرون في نحو كثيرة^(١).

ونحو ما أنشده^(٢) أحمد بن يحيى: [من الطويل]

... .. وَأَصْبَحْتُ مِنْ أَدْنَى حُمُوتِهَا حَمًا^(٣)

فجاءت الواو في الحُمُوءة مصححة، وكان القياس أن تنقلب ياء من حيث كان جمعًا.

فأما إلحاق^(٤) تاء التأنيث له فعلى حد عمومية وخيوطه^(٥)، وليس لحاق هذه التاء مما يمنع القلب.

ألا ترى أن الذى يوجب القلب فيه هو أنه جمع، وما كان من هذا النحو واحدًا كالمُضَى والصُّلَى، مصدر صُلِيَ فإن الفاء منه، لا تكسر كما كسر فى الجموع؛ لأن الواحد لم يتغير فيه المعنى كما تغير فى الجمع؟ وحكى أبو عمر عن أبي زيد آوى إليه إويًا.

ومما يؤكد كسر الفاء فى هذا النحو من الجمع قولهم: «قَسَى» [فى]^(٦) جمع قوس. ألا ترى أنا لا نعلم أحدًا يُسَكِّنُ إلى روايته حكى فيه غير الكسر فى الفاء؟ فهذا

(١) فى ب: كثير.

(٢) فى ب: أنشد.

(٣) عجز بيت لعبد الله بن عجلان النهدي وصدده:

لقد أصبحت أسماء حجرًا محرماً

ينظر: الشعر والشعراء ص(٧٢٠)، ولمسافر بن أبى عمرو فى الأغاني^(٦٣/٩)، ولعبد

الله أو لمسافر فى الأغاني (٢٢/٢٤٤)، وبلا نسبة فى تهذيب اللغة (٥/٢٧٢)، وكتاب

العين (٣/٣١٢)، وتاج العروس (حمو)، ولسان العرب (حمو).

(٤) فى أ: لحاق.

(٥) الخَيْطُ: السلك، والجمع: أخياط وخيوط وخيوطه، الأول نقله ابن برى، والأخيران نقلهما

الجوهري، وقال: مثل فحول وفحولة. زاد فى اللسان: زادوا الهاء لتأنيث الجمع. وأنشد

ابن برى لابن مقبل:

فريسا ومغشيا عليه كأنه خيوطه مارى لواهن فاتله

ينظر: التاج (١٩/٢٧٧، ٢٧٨).

(٦) سقط فى أ.

مما يدل ذلك^(١) على تمكن الكسرة في هذا الباب الذي هو الجمع، وربما أبدلت اللامات إذا كانت واوات من الأسماء.

وليس ذلك على حد الإبدال في عِصَى وَحِقَى، [و] لو كان على هذا الحد للزم هذا الضرب من الآحاد كما لزم الجموع، وإنما ألزمت الآحاد التغيير، كما لزم أذَلٍ وَأَحَقِّ وَأَجْرٍ، وذلك أنه لما قرب من الطرف أبدلت كما أبدل هذا الضرب، وعلى هذا قالوا: مَسْنِيَّةٌ، وَمَعْدِي.

ومن ذلك قولهم: العتوُّ قال تعالى: ﴿وَعَتَوُا عِتْوًا كَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٢١]، فصححت، وأبدلت في قوله: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾ [مريم: ٦٩]، [و] ﴿وَقَدْ بَلَغَتْ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا﴾ [مريم: ٨]؛ فهذا مصدر، ولو كان اسماً على حد: شاهد، وشهود، للزم فيه البذل، كقولهم: الجئني في جمع جاث؛ لأنه من يجثو، ولكنه أبدل على حد مَسْنِي ومَعْدِي، و[قد]^(٢) قالوا: أنا أجوءك وأنبؤك، وهو مُنْحَدِرٌ من الجبل، فأتبعوا الحركة الحركية، فإن لم يكن في الكلمة تغييران، فهذا التغيير في الجمع على ما قرأه حمزة والكسائي أقوى.

وأما قولهم في جمع: الفتى فُتُو، فهو على قول أبي الحسن من باب نُحُو وَحُمُو^(٣)؛ لأنه يرى أنه من الواو، وفي قول غيره أذهب في باب الشذوذ.

ألا ترى أنه إذا قلب ما كان من الواو إلى الياء نحو: حَقَى وَعُصَى، [فالذي من الياء]^(٤) أجدر أن يترك على ما هو عليه، فإذا أبدل منها الواو في الجمع مع أنها من الياء كان على خلاف ما جاء عليه الجمهور والكثرة.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله -جل وعز-: ﴿لَيْنَ لَمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا﴾ [١٤٩]، وفي الرفع والنصب من قوله -تعالى-: ﴿رَبِّنَا﴾:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وابن عامر وعاصم: ﴿لَيْنَ لَمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا﴾ بالياء والرفع، وقرأ حمزة والكسائي^(٥) ﴿لَيْنَ لَمْ تَرْحَمْنَا رَبَّنَا وَتَغْفِرْ لَنَا﴾ بالتاء

(١) في ب: يدل.

(٢) سقط في ب.

(٣) في ب: حموة.

(٤) في ب: والذي من الواو.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٠)، الإعراب للنحاس (١/٦٣٨، ٦٣٩)، البحر المحيط (٤/

٣٩٤)، التبيان للطوسي (٤/٥٧٩)، التيسير للداني (١١٣)، تفسير الطبري (١٣/١١٩)، =

ونصب ﴿رَبَّنَا﴾ .

القول في ذلك: إن من قرأ: ﴿لَيْنَ لَمْ يَرْحَمْنَا رَبَّنَا﴾ جعل الفعل للغيبة، وارتفع ﴿رَبَّنَا﴾ به، وكذلك: ﴿وَيَعْفِرْ لَنَا﴾ فيه ضمير ﴿رَبَّنَا﴾ وهو مثل ﴿يَرْحَمْنَا﴾ في الإسناد إلى الغيبة.

ومن قرأ: ﴿لئن لم ترحمنا ربنا وتغفر لنا﴾ جعل ﴿تغفر لنا﴾ للخطاب، وفيه ضمير الخطاب و﴿رَبَّنَا﴾ نداء، و[هو]^(١) الذي كان في قراءة من قدمنا قوله فاعلاماً، وحذف حرف التنبيه معه؛ لأن عامة ما في التنزيل من ذلك، يحذف حرف التنبيه [منه]^(٢): كقوله: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً . . . رَبَّنَا لِئَلْئَلْنَا أَطْمِسُ﴾ [يونس: ٨٨]، ﴿رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي﴾ [إبراهيم: ٣٧]، ﴿رَبَّنَا وَآلِنَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ﴾ [آل عمران: ١٩٤].

اختلفوا في كسر الميم وفتحها من قوله جل وعز: ﴿قال ابن أمّ﴾ [١٥٠]: فقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وحفص عن عاصم ﴿قَالَ ابْنُ أُمٍّ﴾ نصباً، وفي طه [الآية: ٩٤] مثلها.

وقرأ ابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي^(٣): ﴿قَالَ ابْنُ أُمٍّ﴾ بكسر الميم، فأما الهمزة فمضمومة.

قال أبو علي: من قال: ﴿يابن أمّ﴾؛ فقال سيبويه: قالوا: يابن أمّ، يابن عمّ، فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحد؛ لأن هذا أكثر في كلامهم من يابن أبي، ويا غلام

= تفسير القرطبي (٢٨٦/٧)، الحجة لابن خالويه (١٦٤)، الحجة لأبي زرعة (٢٩٦)، السبعة لابن مجاهد (٢٩٥)، الغيث للصفاقسي (٢٢٩)، الكشاف للزمخشري (٩٤/٢)، الكشاف للقيسي (٤٧٧/١)، المجمع للطبرسي (٤٨٠/٢)، المعاني للفراء (٣٩٣/١)، تفسير الرازي (٢٩١/٤)، النشر لابن الجزري (٢٧٢/٢).

(١) سقط في ب.

(٢) سقط في أ.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣١)، الإعراب للنحاس (٦٣٩/١)، الإملاء للعكبري (١/١٦٥)، البحر المحيط (٣٩٦/٤)، التبيان للطوسي (٥٨٠/٤)، التيسير للداني (١١٣)، تفسير الطبري (١٢٨/١٣)، تفسير القرطبي (٢٩٠/٧)، الحجة لابن خالويه (١٦٤)، الحجة لأبي زرعة (٢٩٧)، السبعة لابن مجاهد (٢٩٥)، الغيث للصفاقسي (١٩٥)، الكشاف للزمخشري (٩٥/٢)، الكشاف للقيسي (٤٧٨/١)، المجمع للطبرسي (٢/٤٨١)، المعاني للفراء (٣٩٤/١)، تفسير الرازي (٢٩٢/٤)، النشر لابن الجزري (٢٧٢/٢).

غلامى .

قال أبو على: جعلوهما بمنزلة اسم واحد، ولم يرفضوا الأصل الذى هو إضافة الأول إلى الثانى كما رفضوا الأصل فى خطايا، والتصحيح للعين فى: قال، وباع وخاف، ونحو ذلك مما يرفض فيه الأصل، فلا يستعمل.

ألا ترى قول أبى زيد^(١): [من الخفيف]

يَابْنَ أُمَى وَيَا شَقِيْقَ نَفْسِي أَنْتَ خَلَيْتَنِي لِأَمْرِ شَدِيدٍ^(٢)
فهذا بمنزلة «القضوى» الذى استعمل فيه الأصل الذى رفض فى غيره، فكذلك قولهم: يابن أُمى .

ومن قال: ﴿يَابْنَ أُمَّ﴾ فبنى الاسمى على الفتح، فالفتحة^(٣) فى: «ابن»، ليست النسبة التى كانت تكون فى الاسم المضاف المنادى، ولكن بنى على الحركة التى كانت تكون للإعراب، كما أن قولهم: لا رجل كذلك، وكما أن: «مكانك»، إذا أردت به الأمر لا تكون الفتحة فيه الفتحة التى كانت فيه وهو ظرف، ولكنه على حد الفتحة التى [كانت]^(٤) فى «رويدك» .

فإن قلت: لم لا نقول: إنها نسبة؟ فالمراد «يابن أُمًا»، فحذف الألف كما حذفت^(٥) ياء الإضافة فى «غلامى» [فى النداء]^(٦) .
قيل: ليس مثله .

ألا ترى أن من حذف الياء من: يا غلام، أثبتها فى يا غلام غلامى؟ فلو كانت الألف مقدرة فى: يابن أُمَّ^(٧)، لم يكن يحذف، كما لم يحذف فى قوله: [من الرجز]

(١) فى ب: زيد وهو خطأ .

(٢) البيت فى ديوانه ص (٤٨)، والدرر (٥٧/٥)، وشرح التصريح (١٧٩/٢)، والكتاب (٢/٢١٣)، ولسان العرب (شقق)، والمقاصد النحوية (٢٢٢/٤)، ويلا نسبة فى أوضح المسالك (٤٠/٤)، وشرح الأشموني (٤٥٧/٢)، وشرح قطر الندى ص (٢٠٧)، وشرح المفصل (١٢/٢)، والمقتضب (٢٥٠/٤)، وهمع الهوامع (٥٤/٢) .

(٣) فى ب: والفتحة .

(٤) سقط فى أ .

(٥) فى ب: حذف .

(٦) سقط فى ب .

(٧) فى ب: أُمًا .

يَا بِنْتَهُ عَمًّا لَا تَلُومِي وَاهْجَبِي^(١)

فالألف لا تحذف حيث تحذف الياء.

ألا ترى أن من قال: ﴿ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبِغُ﴾ [الكهف: ٦٤]، ﴿وَأَلَيْلٍ إِذَا يَسِرُّ﴾ [الفجر: ٤]، فحذف الياء من الفواصل، وما أشبه الفواصل من الكلام التام - لم يكن عنده في نحو [قوله]^(٢): ﴿وَأَلَيْلٍ إِذَا يَبْتَثِي. وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى﴾ [الليل: ١، ٢] إلا الإثبات.

فإن قلت: فقد حذفت الألف في نحو: [من الرمل]

رَهْطُ^(٣) مَرْجُومٍ وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلِّ^(٤) ... وهو يريد الْمُعَلِّي.

وقد أنشد أبو الحسن: [من الوافر]

فَلَسْتُ بِمُدْرِكٍ مَا فَاتَ مِنِّي بِلَهْفٍ وَلَا بِلَيْتٍ وَلَا لَوِ اتُّي^(٥)
يريد بلهفي فحذف الألف.

فالقول: إن ذلك في الشعر ولا يجوز^(٦) في الاختيار وحال السعة؛ فلا ينبغي أن يحمل قوله: ﴿ابْنُ أُمِّ﴾ على هذا.

وقياس من أجاز ذلك أن تكون فتحة الابن نصبية، والفتحة في ﴿أُمِّ﴾ ليست كالتى في «عشر» من «خمسة عشر»، ولكن مثل الفتحة التى فى الميم من: «يا بنت عمّا».

(١) الرجز لأبى النجم فى خزنة الأدب (١/٣٦٤)، والدرر (٥/٥٨)، وشرح أبيات سيبويه (١/٤٤٠)، وشرح التصريح (٢/١٧٩)، وشرح المفصل (٢/١٢)، والكتاب (٢/٢١٤)، ولسان العرب (عمم)، والمقاصد النحوية (٤/٢٢٤)، ونوادير أبى زيد ص (١٩)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٤/٤١)، ورفص المبانى ص (١٥٩)، وشرح قطر الندى ص (٢٠٨)، والمقتضب (٤/٢٥٢)، وهمع الهوامع (٢/٥٤).

(٢) سقط فى أ.

(٣) فى أ: من رهط.

(٤) تقدم.

(٥) البيت بلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٢/٦٣، ١٧٩)، والإنصاف (١/٣٩٠)، وأوضح المسالك (٤/٣٧)، وخزنة الأدب (١/١٣١)، والخصائص (٣/١٣٥)، ورفص المبانى ص (٢٨٨)، وسر صناعة الإعراب (١/٥٢١، ٧٢٨)، وشرح الأشموني (٢/٣٣٢)، وشرح عمدة الحافظ ص (٥١٢)، وشرح قطر الندى ص (٢٠٥)، ولسان العرب (لهف)، والمحتسب (١/٢٧٧)، والمقاصد النحوية (٤/٢٤٨)، والمقرب (١/١٨١، ٢/٢٠١)، والممتع فى التصريف (٢/٦٢٢).

(٦) فى أ: يكون.

وحجة من قال: ﴿يَابْنَ أُمَّ لَا تَأْخُذْ﴾ أن سيبويه قال: وقد قالوا أيضًا: يا بن أمّ، يابن عمّ، كأنهم جعلوا الأول والآخر اسمًا واحدًا ثم أضافوه كقولك: يا أحد عشر أقبلوا. [قال] (١): وإن شئت قلت: حذفوا هذه الياء لكثرة هذا في كلامهم.

وعلى ذا قال الشاعر: [من الرجز]

يَابْنَةُ عَمًّا لَا تَلُومِي وَأَهْجَعِي (٢)

اختلفوا في كسر الألف وفتحها من قوله -تعالى-: ﴿إِصْرَهُمْ﴾ [١٥٧]: فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي ﴿إِصْرَهُمْ﴾ بكسر الألف.

وقرأ ابن عامر (٣): ﴿أَصَارَهُمْ﴾ ممدودة الألف على الجمع.

قال أبو علي: «الإصر»: مصدر يقع على الكثرة مع إفراد لفظه.

يدلك (٤) على ذلك قوله: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، فأضيف وهو مفرد إلى الكثرة، ولم يجمع.

وقال: ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

[و] ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَرِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٠].

وقال: ﴿لَا يَزِيدُ الْيَهُودَ ظُرْفُهُمْ﴾ [إبراهيم: ٤٣].

وقال: ﴿يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾ [الشورى: ٤٥].

فالوجه الإفراد؛ كما أفرد في غير هذا الموضع.

وجمع ابن عامر كأنه أراد ضروريًا من المآثم مختلفة، فجمع لاختلافها، والمصادر

قد تجمع إذا اختلفت ضروريًا كما تجمع سائر الأجناس، وإذا كانوا قد جمعوا ما يكون ضربًا واحدًا.

(١) سقط في ب.

(٢) تقدم.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣١)، الإملاء للعكبري (١/١٦٥)، البحر المحيط (٤/٤٠٤)، التبيان للطوسي (٤/٥٩٣)، التيسير للداني (١١٣)، تفسير القرطبي (٧/٣٠١)، الحجة لابن خالويه (١٦٥)، الحجة لأبي زرعة (٢٩٨)، السبعة لابن مجاهد (٢٩٥)، الغيث للصفاسي (٢٢٩)، الكشف للزمخشري (٢/٩٧)، الكشف للقيسي (١/٤٧٩)، المجموع للطبرسي (٢/٤٨٦)، النشر لابن الجزري (٢/٢٧٢).

(٤) في أ: يدل.

كقوله: [من البسيط]

هَلْ مِنْ حُلُومٍ لِأَقْوَامٍ فَتُنذِرُهُمْ مَا جَرَّبَ النَّاسُ مِنْ عَضَى وَتَضْرِبِي (١)

فأن يجمع ما يختلف من المائم أجدر.

فجعل «إصراً» و«أصاراً» بمنزلة عدل وأعدال.

يقوى ذلك قوله: ﴿وَلِيَحْمِلُوا أُنْفُسَهُمْ وَأَنْفَالًا مَعَ أَنْفُسِهِمْ﴾ [العنكبوت: ١٣].

و«الثقل» مصدر كالشعب والصغر والكبر.

اختلفوا في قوله -جل- وعز-: ﴿نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ﴾ [١٦١]:

فقرأ ابن كثير، وعاصم، وحمزة، والكسائي: ﴿نَغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَاتِكُمْ﴾ بالتاء

مهموزة على الجمع.

وقرأ أبو عمرو (٢): ﴿نَغْفِرْ لَكُمْ﴾ بالنون، ﴿خَطَايَاكُمْ﴾ [من غير] (٣) همز، مثل:

قضاياكم، ولا تاء فيها.

وقرأ نافع: ﴿تُغْفِرْ لَكُمْ﴾ بالتاء مضمومة، ﴿خَطِيئَاتِكُمْ﴾ بالهمز، وضم التاء على

الجمع.

وكذلك روى محبوب عن أبي عمرو (٤): ﴿تُغْفِرْ لَكُمْ﴾ [بالتاء مضمومة] (٥)

﴿خَطِيئَاتِكُمْ﴾ بالهمز، وضم التاء.

وتابعه ابن عامر (٦) على التاء من ﴿تُغْفِرْ لَكُمْ﴾ وضمها، وقرأ: ﴿خَطِيئَاتِكُمْ﴾

(١) تقدم.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣١)، البحر المحيط (٤/٤٠٩)، التبيان للطوسي (١٠/٥، ١١)،
التيسير للداني (١١٤)، الحجة لابن خالويه (١٦٦)، الحجة لأبي زرعة (٢٢٩)، السبعة
لابن مجاهد (٢٩٦)، الغيث للصفاسي (٢٩٩)، الكشاف للزمخشري (٢/٩٩)، الكشاف
للقيسي (١/٤٨٠)، المجمع للطبرسي (٢/٤٩٠)، النشر لابن الجزري (٢/٢٧٢).

(٣) في أ: بغير.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣١)، البحر المحيط (٤/٤٠٩)، التبيان للطوسي (١١/٥)،
التيسير للداني (١١٤)، الحجة لابن خالويه (١٦٦)، الحجة لأبي زرعة (٢٩٨)، السبعة لابن
مجاهد (٢٩٥)، الغيث للصفاسي (٢٢٩)، الكشاف للزمخشري (٢/٩٩)، الكشاف
للقيسي (١/٤٨٠)، المجمع للطبرسي (٢/٤٩٠)، النشر لابن الجزري (٢/٢٧٢).

(٥) سقط في أ.

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣١)، البحر المحيط (٤/٤٠٩)، التبيان للطوسي (١٠/٥، ١١)،
التيسير للداني (١١٤)، الحجة لابن خالويه (١٦٦)، الحجة لأبي زرعة (٢٩٩)، السبعة
لابن مجاهد (٢٩٦)، الغيث للصفاسي (٢٩٩)، الكشاف للزمخشري (٢/٩٩)، الكشاف =

واحدة مهموزة مرفوعة.

من قرأ: ﴿نَغْفِرْ لَكُمْ﴾، فهو [على] ^(١): ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمْ... وَأَدْخُلُوا... نَغْفِرْ لَكُمْ﴾، والتي في البقرة: ﴿نَغْفِرْ﴾ والنون هناك أحسن لقوله: ﴿وَإِذْ قُلْنَا﴾ [البقرة: ٥٨]، وفي الأعراف: ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمْ﴾.

والمعنى فيمن قرأ في الأعراف: ﴿نَغْفِرْ لَكُمْ﴾، كأنه قيل لهم: ادخلوا نغفر، أى: إن دخلتم غفرنا. فأما ﴿خَطِيئَتِكُمْ﴾ فجمع خطيئة، صححها في الجمع، كما كسرت على «خطايا»، وكلا الأمرين [شائع وحسن] ^(٢)، فـ «خطايا» في اللفظ مثل «قضايا» إلا أن الألف في «قضايا» منقلبة عن ياء هي لام الفعل، والألف في «خطايا» منقلبة عن ياء منقلبة عن همزة وهي لام الفعل.

فإن قلت: فهلا رددت الهمزة في «خطايا»؛ لأنك إنما كنت قلبتها ياء لاجتماع الهمزتين وقد زال اجتماعهما، فهلا قلت: «خطاياكم»؟.

فإن ذلك لا يستقيم؛ لأن الياء في «خطايا» منقلبة عن همزة «فعيلة»، فحكمها حكم ما انقلب عنها.

ألا ترى أن حكم الهمزة في «حمراء» حكم ما انقلبت عنه ^(٣) من ^(٤) الألف، وحكم «هَرِق» حكم «أَرِق»؟ فلو سميت بها لم تصرف كما لا تصرف «أَرِق»، وكذلك حكم الهمزة في «عِلباء»، حكم الياء في «درحاية» ^(٥)، فكذا حكم الياء في

= للقيسى (١/٤٨٠)، المجمع للطبرسي (٢/٤٩٠)، النشر لابن الجزرى (٢/٢٧٢).

(١) سقط في ب.

(٢) في أ: سائغ حسن.

(٣) في ب: انقلب عنها.

(٤) في أ: في.

(٥) دَرَحٌ، كَمَنَعٌ: دَفَعٌ، وَكَفَّرِحٌ: هَرِمٌ هَرَمًا تَامًا. ومنه قيل: ناقة دَرِحٌ كَكْتِفٍ أى: هَرِمَةٌ مسنة؛ قاله الأزهري.

ورجل دِرْحَائَةٌ، بالكسر: كثير اللحم قصير سمين بطين لثيم الخلقة، وهو فعلاية. قال الراجز:

إما ترينى رجلا دعكايه
عكوگا إذا مشى دِرْحَائَةٌ
تحسبنى لا أحسن الحدايه
أيايه أيايه أيايه

ينظر: تاج العروس (٦/٣٦٢).

«خطايا»، حكم الهمزة التي انقلبت عنها، وإذا كان كذلك، فاجتماع الهمزتين في الحكم قائم، وإن لم يكن اللفظ عليه.

فأما قراءة نافع: ﴿تُغْفَرُ﴾ بالتاء مضمومة؛ فلأنه [قد]^(١) أسند إليها ﴿خطيئاتكم﴾، وهو مؤنث، فأنت، وبنى الفعل للمفعول فقال: ﴿تُغْفَرُ﴾، ولم يقل: ﴿تَغْفِرُ﴾ لأن بناء للمفعول أشبه بما قبله.

ألا ترى أن قبله: ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمْ﴾ وليس هذا مثل ما في البقرة؛ لأن في البقرة: ﴿وَإِذْ قُلْنَا﴾، ف ﴿تَغْفِرُ لَكُمْ﴾ في البقرة، إنما هو على: ﴿قُلْنَا﴾. ومما يقوى قراءة من قرأ: ﴿تَغْفِرُ﴾ بالنون ما بعده من قوله: ﴿وَسَتَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ﴾.

اختلفوا في الرفع والنصب من قوله -تعالى-: ﴿مَعْدِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّكُمْ﴾ [١٦٤]: فقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي^(٢) ﴿مَعْدِرَةٌ﴾ رفعا.

واختلف عن عاصم: فروى أبو بكر في رواية يحيى بن آدم عنه، وغيره ﴿مَعْدِرَةٌ﴾ رفعا مثل حمزة.

وروى الحسين^(٣) بن علي الجعفي عن أبي بكر وحفص عن عاصم ﴿مَعْدِرَةٌ﴾ نصبا.

قال أبو زيد: عَدَرْتُهُ أَعْدِرُهُ عُدْرًا ومَعْدِرَةٌ وَعُدْرِي، [فُعَلِي] ^(٤). وحجة من رفع: أن سيويه قال: ومثله في أنه ^(٥) على الابتداء - ويريد مثل حنان في قوله: [من الطويل]

(١) سقط في ب.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٢)، الإعراب للنحاس (٦٤٥/١)، الإملاء للعكبري (١/١٦٦)، البحر المحيط (٤١٢/٤)، التبيان للطوسي (١٥/٥)، التيسير للداني (١١٤)، تفسير الطبري (١٨٥/١٣)، تفسير القرطبي (٣٠٧/٧)، الحجة لابن خالويه (١٦٦)، الحجة لأبي زرعة (٣٠٠)، السبعة لابن مجاهد (٢٩٦)، الغيث للصفاسي (٢٣٠)، الكشف للقيسي (٤٨١/١)، المعاني للفراء (٣٩٨/١)، تفسير الرازي (٣٠٥/٤)، النشر لابن الجزري (٢٧٢/٢).

(٣) في أ: حسين.

(٤) سقط في ب.

(٥) في ب: قراءته.

فَقَالَتْ: حَنَّانٌ مَا أَتَى بِكَ هَهُنَا (١)
ومثله في أنه على الابتداء، وليس على فِعْلٍ قوله: ﴿قَالُوا مَعْدِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّكُمْ﴾
[الأعراف: ١٦٤] لم يريدوا أن يعتذروا اعتذارًا مستأنفًا من أمر ليُمُوا عليه، ولكنهم
قيل لهم: لم تعظون قومًا؟ فقالوا: معذرة، أي: موعظتنا معذرة إلى ربكم.
وحجة من نصب ﴿مَعْدِرَةٌ﴾: أن سيبويه قال: لو قال رجل لرجل: معذرة إلى
الله، وإليك من كذا وكذا - لنصب.

واختلفوا في قوله جل وعز: ﴿بِعَذَابٍ بَيِّنٍ﴾ [١٦٥]:
فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي: ﴿بَيِّنٍ﴾ على وزن «فَعِيل»،
الهمزة بين الباء والياء منون^(٢).

وقرأ نافع ﴿بِعَذَابٍ بَيِّنٍ﴾ بكسر الباء من غير همز وينيون.
وروى أبو قرعة عن نافع ﴿بَيِّنٍ﴾ على وزن فَعِيل مثل حمزة.
وروى خارجة عن نافع: ﴿بَيِّنٍ﴾ بفتح الباء من غير همز منون على وزن «فَعْلٌ».
وقرأ ابن عامر: ﴿بِعَذَابٍ بَيِّنٍ﴾ على وزن «فَعْلٌ» مثل نافع غير أنه مهموز،
فكذلك ما روى عن نافع من قوله: ﴿بِعَذَابٍ بَيِّنٍ﴾.
وروى حفص عن عاصم ﴿بَيِّنٍ﴾ مثل حمزة.
وروى حسين الجعفي عن أبي بكر عن عاصم ﴿بَيِّنٍ﴾ على وزن «فَعِيلٍ» بفتح

(١) صدر بيت وعجزه:

أذو نسب أم أنت بالحي عارف
والبيت لمنذر بن درهم الكلبى فى خزانة الأدب (١١٢/٢)، وشرح أبيات سيبويه (١/
٢٣٥)، وبلا نسبة فى أمالى الزجاجى ص (١٣١)، وأوضح المسالك (١/٢١٧)، والدرر
اللوامع (٣/٦٦)، وشرح الأشمونى (١/١٠٦)، وشرح التصريح (١/١٧٧)، وشرح
عمدة الحافظ ص (١٩٠)، وشرح المفصل (١/١١٨)، والصاحبى فى فقه اللغة
ص (٢٥٥)، والكتاب (١/٣٢٠، ٣٤٩)، ولسان العرب (حزن)، والمقاصد النحوية (١/
٥٣٩)، والمقتضب (٣/٢٢٥)، وهمع الهوامع (١/١٨٩).
(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٢)، الإعراب للنحاس (١/٦٤٧)، الإملاء للعكبرى (١/
١٦٦)، البحر المحيط (٤/٤١٢، ٤١٣)، التبيان للطوسى (٥/١٧)، التيسير للدانى
(١١٤)، تفسير الطبرى (١٣/٢٠٠، ٢٠١)، تفسير القرطبى (٧/٣٠٨)، الحجة لابن
خالويه (١٦٦)، الحجة لأبى زرعة (٣٠٠)، السبعة لابن مجاهد (٢٩٦)، الغيث للصفاقسى
(٢٣٠)، الكشاف للزمخشرى (٢/١٠١)، الكشاف للقيسى (١/٤٨١)، المجمع للطبرى
(٢/٤٩٢)، المحتسب لابن جنى (١/٢٦٥)، النشر لابن الجزرى (٢/٢٧٢).

الهمزة^(١).

[و]^(٢) أخبرني موسى بن إسحاق عن هارون بن حاتم عنه؛ وحدثني أبو البختری عن يحيى بن آدم عن أبي بكر قال: كان حفظي عن عاصم ﴿بَيْتِسِ بِمَا﴾ على وزن «فَيْعَلٍ» ثم دخلني منها^(٣) شك، فتركت روايتها عن عاصم وأخذتها عن الأعمش ﴿بَيْتِسِ بِمَا﴾ مثل حمزة.

حدثني محمد بن الجهم قال: حدثني ابن أبي أمية عن أبي بكر قال: كان حفظي عن عاصم ﴿بَيْتِسِ﴾ على وزن «فَيْعَلٍ»^(٤) ثم دخلني منها شك فتركت روايتها عن عاصم، وأخذتها عن الأعمش ﴿بعذاب بَيْتِسِ﴾ على وزن فعيل.

قال أبو زيد: قد بؤسَ الرجل يَبُؤُسُ بَأْسًا^(٥)؛ إذا كان شديد البأس، وقال في البؤس: بئس^(٦) يئأس بؤسًا وبئسًا وبأسًا، والبأساء الاسم.

قال أبو علي: يحتمل قول من قال: ﴿بئس﴾ أمرين: أحدهما: أن يكون «فَعِيلًا» من بؤسَ يَبُؤُسُ؛ إذا كان شديد البأس مثل: ﴿من عذاب شديد﴾ [إبراهيم: ٢].

والآخر: أن يكون من عذاب بئس، فوصف بالمصدر، والمصدر على فعيل، وقد جاء كثيرًا كالنذير، والنكير، والشحيح، وعذير الحي، والتقدير: من عذاب ذي بئس، أي: عذاب ذي بؤس.

وأما ما روى عن نافع من قوله: ﴿بعذاب بئس﴾، فإنه جعل ﴿بئس﴾ الذي هو فعل اسمًا فوصف به، ومثل ذلك قوله: «إِنَّ اللَّهَ يَنْهَى عَنْ قِيلٍ وَقَالَ»^(٧) و«عَنْ قِيلٍ

(١) في ب: الباء.

(٢) سقط في ب.

(٣) في أ: فيها.

(٤) ثبت في حاشية أ: «في الأصل بئس على وزن فعيل».

(٥) في ب: شديدًا.

(٦) في أ: قد بئس.

(٧) ورد ذلك من حديث المغيرة بن شعبة، وأبي هريرة:

حديث المغيرة:

أخرجه البخاري (١٠٤/٤): كتاب الزكاة باب قول الله تعالى: ﴿لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ

إلحافًا﴾، [١٤٧٧]، و(٣٤٩/٥): كتاب الاستقراض، باب ما ينهى عن إضاعة المال،

[٢٤٠٨]، و(٩/١٢): كتاب الأدب: باب عقوب الوالدين من الكبائر، [٥٩٧٥]، =

وَقَالَ».

وقال: [من الرمل]

أَصْبَحَ الدَّهْرُ وَقَدْ أَلْوَى بِهِمْ غَيْرَ تَقْوَالِكَ مِنْ قِيلٍ وَقَالَ^(١)
ومثل ذلك: «مِنْ^(٢) شُبَّ إِلَى دُبَّ»، و «مِنْ^(٣) شُبَّ إِلَى دُبَّ»، فكما استعملت
هذه الألفاظ أسماء وأفعالاً، كذلك «بئس» جعله اسماً بعد أن كان فعلاً فصار وصفاً،
ونظيره من الصفة: نَقِضْ، وَنَضُوْ، وَهَرِطْ.

وما روى عن نافع من قوله: «بعذاب بئس» بفتح الباء من غير همز، فهو أيضاً
فعل في الأصل، وصف كما أن «بئس» كذلك.

وأما إيداله من الهمزة الياء، فإن سيويه حكى أنه سمع بعض العرب يقول:
«بئس» فلا يحقق الهمزة، ويدع الحرف على الأصل، يريد على الأصل الذي هو
«فعل»، كأنه يسكن العين، كما يسكن في^(٤) عَلَمٌ، ويقلب الهمزة ياء؛ لأنه لما
أسكنها لم يَجُزْ فيها أن تجعل بين بين، فأخلصها ياء.

وقراءة ابن عامر: ﴿بعذاب بئس﴾ بالهمز، فهي^(٥) [مثل]^(٦) قراءة نافع: ﴿بعذاب

= (١٣/٩٨): كتاب الرقاق: باب ما يكره من قيل وقال، (٦٤٧٣)، ومسلم (٣/١٣٤١)،
كتاب الأفضية: باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة (١٢، ١٣، ١٤-٥٩٣)، وأحمد
(٤/٢٤٦، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥٤)، وعبد بن حميد [٣٩١]. والدارمي (٢/٣١٠، ٣١١)،
وابن خزيمة [٧٤٢]، والطبراني في الكبير (٢٠/رقم ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٣، ٩٠٤،
٩٠٩، ٩١٠، ٩١٣، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٣٠، ٩٤٢، ٩٤٣)، وابن حبان [٥٥٥٥،
٥٧١٩]، والطحاوي في مشكل الآثار (٤/٢٣٣، ٢٣٤)، ومن طرق عن وزاد مولى
المغيرة عن المغيرة مرفوعاً: «إن الله عز وجل حرم عليكم عقوق الأمهات، ووأد
البنات، ومنعاً وهات، وكره لكم ثلاثاً: قيل وقال، وكثرة السؤال وإضاعة المال».
وأما حديث أبي هريرة: فأخرجه مسلم (١٠/١٧١٥)، والبخاري في الأدب المفرد
[٤٤٢]، ومالك (٢/٩٩٠): كتاب الأحكام: باب ما جاء في إضاعة المال وذی
الوجهين، [٢٠]، وأحمد (٢/٣٢٧، ٣٦٠، ٣٦٧)، وأبو يعلى (٦٥٩١)، وابن حبان
[٣٣٨٨]، والبيهقي (٨/١٦٣).

(١) البيت بلا نسبة في لسان العرب (لوى)، وتاج العروس (لوى).

(٢) في أ: مذ.

(٣) في أ: مذ.

(٤) في أ: من.

(٥) في أ: فهو.

(٦) سقط في ب.

بِئْسَ ﴿١﴾ إلا أن ابن عامر حقق الهمزة .
وما رواه أبو بكر عن عاصم: ﴿بِعَذَابٍ بَيِّنَسٍ﴾ فإنه يكون وصفاً مثل: ضيغم،
وحيدر، وهو بناء كثير في الصفة، ولا يجوز كسر العين من ^(١) ﴿بَيِّنَسٍ﴾؛ لأن فِعْلاً
بناء اختص به ما كان عينه ياء أو واوا، مثل: سيد وميت وطيب ولين، ولم يجيء مثل
ضيغم، وقد جاء في المعتل «فيعل»، حكى سيبويه عيّن .

وأنشد [لرؤبة]^(٢): [من الرجز]

مَا بَالَ عَيْنِي ^(٣) كَالشَّعْبِ الْعَيْنِ ^(٤)

فينبغي أن يحمل ﴿بَيِّنَسٍ﴾ على الوهم ممن رواه عن عاصم والأعمش .
اختلفوا في التخفيف والتشديد في قوله -جل وعز-: ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكَتِّبِ﴾
: [١٧٠]

فقرأ عاصم وحده في رواية أبي بكر ^(٥): ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ﴾ خفيفاً، وكذلك
[قرأ]^(٦): ﴿وَلَا تُمَسِّكُوا بِعَصَمِ الْكُوفِرِ﴾ [المتحنة: ١٠] [خفيفاً]^(٧) .
وروى عنه حفص: ﴿يُمَسِّكُونَ﴾ مشددة، ﴿وَلَا تُمَسِّكُوا﴾ خفيفاً .
وقرأ ابن كثير، ونافع، وابن عامر، وحزمة، والكسائي، ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ﴾
مشددة ﴿وَلَا تُمَسِّكُوا﴾ خفيفة .

(١) في ب: في .
(٢) سقط في ب .
(٣) في ب: عين .
(٤) الرجز في ديوانه ص (١٦٠)، وأدب الكاتب ص (٥٩٨)، وشرح أبيات سيبويه (٤٢٦/٢)،
وشرح شواهد الشافية ص (٦١)، وبلا نسبة في الإنصاف (٨٠١/٢)، والخصائص (٢/
٤٨٥)، وشرح شافية ابن الحاجب (١٥٠/١، ١٧٦/٢)، والكتاب (٣٦٦/٤)، ولسان
العرب (عين)، والمنصف (١٦/٢) .
(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٢)، الإعراب للنحاس (٦٤٨)، الإملاء للعكبري (١٦٦)، البحر
المحيط (٤١٧/٤)، التبيان للطوسي (٢٧/٥)، التيسير للداني (١١٤)، تفسير الطبري
(٢١٦/١٣)، تفسير القرطبي (٣١٣/٧)، الحجة لابن خالويه (١٦٦، ١٦٧)، الحجة لأبي
زرعة (٣٠١)، السبعة لابن مجاهد (٢٩٧)، الغيث للصفاسي (٢٣٠)، الكشف للقيسي
(٤٨٢/١)، المجمع للطبرسي (٤٩٥/٢)، المعاني للفراء (٣٩٩/١)، تفسير الرازي (٤/
٣٠٨)، النشر لابن الجزري (٢٧٢/٢) .

(٦) سقط في ب .

(٧) سقط في ب .

وقرأ أبو عمرو: ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ﴾ و: ﴿وَلَا تَمْسِكُوا﴾ مشددتين مضمومة التاء، انفرد أبو عمرو بقوله: ﴿وَلَا تُمْسِكُوا﴾ أنها مشددة، والباقون يخففونها.
قال أبو علي: حجة من قرأ: ﴿يُمَسِّكُونَ﴾ بتخفيف السين قوله: ﴿فَأَمْسَاكُ﴾ بِمَعْرُوفٍ ﴿[البقرة: ٢٢٩]، وقوله: ﴿أَمْسِكَ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، و﴿فَكَلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ٤].

وقول الجميع: ﴿يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ﴾ أولى من الرواية التي انفرد بها من قال: ﴿يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ﴾ عن عاصم، وذلك أن التشديد ههنا إذا أريد به الكثرة كان أولى من التخفيف؛ لقوله: ﴿وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ﴾ [آل عمران: ١١٩]، أى: لا تؤمنون ببعض [الكتاب]^(١) وتكفرون ببعض، فأنتم خلاف^(٢) من حكى عنهم: ﴿وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ﴾ [النساء: ١٥٠].

واتفاق الجماعة غير أبي عمرو في قوله: ﴿وَلَا تُمْسِكُوا﴾ بالتخفيف حسن؛ لأن ذلك في إمساك المرأة، وقد قال فيه: ﴿فَأَمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، وقال: ﴿أَمْسِكَ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، وقال: ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ [الطلاق: ٢]، وقال: ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ﴾ [النساء: ١٥]، وقال: ﴿وَلَا تُسْكِرْهُنَّ ضَرَارًا﴾ [البقرة: ٢٣١] فعلى هذا قول الجماعة: ﴿وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوَافِرِ﴾.

وقول أبي عمرو: إن «أفعل»، و«فعل» قد يكونان بمعنى واحد.
اختلفوا في الجمع والتوحيد في^(٣) قوله -جل وعز-: ﴿مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [١٧٢]:

فقرأ ابن كثير وعاصم وحمزة والكسائي ﴿مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ واحدة.
وقرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر^(٤): ﴿ذُرِّيَّاتِهِمْ﴾ جماعة.

(١) سقط في أ.

(٢) في أ: بخلاف.

(٣) في أ: من.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٢)، البحر المحيط (٤/٤٢١)، التبيان للطوسي (٥/٣١)،

التيسير للداني (١١٤)، تفسير القرطبي (٧/٣١٨)، الحجة لابن خالويه (١٦٧)، الحجة لأبي زرعة (٣٠١)، السبعة لابن مجاهد (٢٩٨)، الغيث للصفاسي (٢٣٠)، المجمع للطبرسي (٢/٤٩٦)، تفسير الرازي (٤/٣١٢)، النشر لابن الجزري (٢/٢٧٣).

قال أبو علي: قولهم: الذرية تكون جمعًا وتكون واحدًا، فمما جاء [فيه] (١)
«ذرية» يراد به الواحد قوله: ﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً
طَيِّبَةً... فَدَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيحْيَى﴾ [آل عمران:
٣٨، ٣٩].

فهذا مثل قوله: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا. يَرْثِي﴾ [مريم: ٥، ٦]، [و] ﴿يَزَكِّرُنَا إِنَّا بُشِّرْنَا بِفُلَانٍ أَسْمُهُ يَحْيَى﴾ [مريم: ٧].
ومما جاء فيه جمعًا قوله: ﴿وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٧٣]، ومنه
قوله: ﴿أَلَا تَتَّخِذُوا مِنْ دُونِي وَكِيلاً. ذُرِّيَّةً مَنْ كَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ﴾ [الإسراء: ٢، ٣].
فمن أفرد جعله جمعًا؛ فاستغنى عن جمعه بوقوعه على الجميع، ومن جمع فمن
حجته أن يقول: لا يخلو من أن يكون واحدًا أو جمعًا.
فإن كان واحدًا، فلا إشكال في جواز الجمع فيه.
وإن كان جمعًا فجمعه - أيضًا - حسن؛ لأنك قد رأيت الجموع المكسرة قد
جمعت نحو: الطرقات، والجُزرات، وصواجات يوسف.

ومن حجة من أفرد فلم يجمع: أن «الذرية» قد وقع على الواحد والجميع (٢)
بدلالة ما تقدم ذكره، كما أن قوله: ﴿بَشْرٌ﴾ يقع (٣) على الواحد والجميع.
فالجميع: كقوله: ﴿أَبَشْرٌ يَهْدُونَنَا﴾ [التغابن: ٦]، و: ﴿إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشْرٌ مِثْلَانَا﴾
[إبراهيم: ١٠]، والواحد: كقوله: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا﴾ [يوسف: ٣١]، ﴿وَلَيْنَ
أَطَعْتُمْ بَشَرًا مِثْلَكُمْ... أَلَيْدَكُمُ أَنْتُمْ...﴾ [المؤمنون: ٣٤، ٣٥].

فكما لم يجمع ﴿بَشْرٌ﴾ بتصحيح ولا تكسير، كذلك لا تجمع الذرية.
فأما مثال «ذرية» من الفعل فيجوز أن يكون «فعلولة» من الذر، فأبدلت من الراء
التي هي اللام الأخيرة ياء، كما أبدلت من دُهدية؛ يدلك على البدل فيه قولهم (٤):
دُهدوة.

ويحتمل أن يكون «فُعيلة» منه، فأبدلت من الراء الياء، كما تبدل من هذه الحروف

(١) سقط في ب.

(٢) في أ: الجمع.

(٣) في ب: تقع.

(٤) في ب: قوله.

للتضعيف، وإن وقع فيها الفصل.

ويحتمل أن يكون «فعيلة» نسباً إلى الذرّ، إلا أن الفتحة أبدلت منها الضمة، كما أبدلوا في الإضافة إلى الدهر دُهرى، وإلى السهل: سُهلَى.

ويجوز أن يكون «فُعيلة» من ذرأ الله الخلق، اجتمع على تخفيفها، كما اجتمع على تخفيف «البرية».

ويجوز أن يكون «فُعيلة» من قوله: ﴿نَذَرُوهُ الرِّيحَ﴾ [الكهف: ٤٥]، أبدلت من الواو^(١) الياء لوقوع ياء^(٢) قبلها.

ويقوى ذلك أن في بعض الحروف ﴿ذُرِّيَّةً مِّنْ حَمَلْنَا﴾ [الإسراء: ٣]. اختلفوا في الياء والتاء من قوله -تعالى-: ﴿أَن يَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ ﴿أَوْ نَقُولُوا﴾ [١٧٢، ١٧٣]:

فقرأ أبو عمرو وحده^(٣): ﴿أَن يَقُولُوا﴾ ﴿أَوْ يَقُولُوا﴾ بالياء جميعاً. وقرأ الباقر جميعاً بالتاء.

حجة أبي عمرو: أن الذي تقدم من الكلام على الغيبة، وذلك قوله ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ﴾ [١٧٢] كراهة أن يقولوا أو لثلاثاً يقولوا.

ويؤكد ذلك ما جاء بعد من الإخبار عن الغيبة، وهو قوله: ﴿قَالُوا بَلَىٰ﴾ [١٧٢]. وحجة من قرأ بالتاء: أنه قد جرى في الكلام خطاب، فقال^(٤): ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا﴾ [١٧٢]، وكلا الوجهين حسن؛ لأن الغيب هم المخاطبون في المعنى.

(١) زاد في ب: و.

(٢) زاد في ب: ما.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٣)، الإعراب للنحاس (٦٥١/١)، البحر المحيط (٤٢١/٤)، التبيان للطوسي (٣١/٥)، التيسير للداني (١١٤)، تفسير الطبري (٢٥١/١٣)، تفسير القرطبي (٣١٨/٧)، الحجة لابن خالويه (١٦٧)، الحجة لأبي زرعة (٣٠٢)، السبعة لابن مجاهد (٢٩٨)، الغيث للصفاقسي (٢٣٠)، الكشاف للزمخشري (١٠٣/٢)، الكشف للقيسي (٤٨٣/١، ٤٨٤)، المعجم للطبرسي (٤٩٦/٢)، تفسير الرازي (٣١٢/٤)، النشر لابن الجزري (٢٧٣/٢).

(٤) في أ: قال.

واختلفوا في ضم الياء وفتحها من قوله تعالى: ﴿يُلْحِدُونَ﴾ [١٨٠]:
 فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: ﴿يُلْحِدُونَ﴾ بضم الياء،
 وكذلك في سورة النحل [الآية: ١٠٣]، والسجدة [الآية: ٤٠].
 وقرأ حمزة الأحرف الثلاثة بفتح الياء والحاء^(١).
 وقرأ الكسائي في النحل: ﴿لسان الذي يُلْحِدُونَ إليه﴾ [١٠٣] بفتح الياء والحاء،
 وفي الأعراف والسجدة ﴿يُلْحِدُونَ﴾ [بضم الياء]^(٢).
 قال أبو علي: حجة من قرأ ﴿يُلْحِدُونَ﴾ قوله: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَافِ﴾
 [الحج: ٢٥].

ويدل على أن «ألحد» أكثر قولهم: ملحد، كما قال: [من الرجز]
 لَيْسَ الْإِمَامُ بِالسَّحِيحِ الْمُلْحِدِ^(٣)

ولا تكاد تسمع لاحداً.

وزعم أبو الحسن وغيره: أن «ألحد» و«لحد» لغتان؛ فمن جمع بينهما في قراءته،
 فكأنه أراد الأخذ بكل واحدة^(٤) من اللغتين، وكأن^(٥) الإلحاد: العدول عن الاستقامة
 والانحراف عنها، ومنه اللحد: الذي يحفر في جانب القبر خلاف الضريح الذي
 يُحفر في وسطه.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٣)، الإعراب للنحاس (١/٦٥٣)، الإملاء للعكبري (١/١٦٧)،
 البحر المحيط (٤/٤٣٠)، التبيان للطوسي (٥/٤٥)، التيسير للداني (١١٤)،
 تفسير الطبري (١٣/٢٨٤)، تفسير القرطبي (٧/٣٢٨)، الحجة لابن خالويه (١٦٧)،
 الحجة لأبي زرعة (٣٠٣)، السبعة لابن مجاهد (٢٩٨)، الغيث للصفاقسي (٢٣٠)،
 الكشف للقيسي (١/٤٨٤، ٤٨٦)، المجمع للطبرسي (٢/٥٠١)، تفسير الرازي (٤/٣٢٢)،
 النشر لابن الجزري (٢/٢٧٣).

(٢) سقط في أ.

(٣) الرجز لحميد بن مالك الأرقط في خزانة الأدب (٥/٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٥، ٣٨٩، ٣٩١، ٣٩٢)،
 والدرر (١/٢٠٧)، وشرح شواهد المغني (١/٤٨٧)، واللسان (خب)، والمقاصد
 النحوية (١/٣٥٧)، ولحميد بن ثور في لسان العرب (لحد) وليس في ديوانه، ولأبي بجدة
 في شرح المفصل (٣/١٢٤)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٤/٢٤١)، وأوضح المسالك
 (١/١٢٠)، وتخليص الشواهد ص (١٠٨)، والجنى الداني ص (٢٥٣)، وخزانة الأدب (٦/
 ٢٤٦، ٧/٤٣١)، ووصف المباني ص (٣٦٢)، وشرح ابن عقيل ص (٦٤)، والكتاب (٢/
 ٣٧١)، ومغني اللبيب (١/١٧٠)، ونوادر أبي زيد ص (٢٠٥).

(٤) في ب: واحد.

(٥) في ب: وكان.

اختلفوا فى الياء والنون، والرفع والجزم فى^(١) قوله: ﴿وَيَذُرْهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٦]:

فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر^(٢) ﴿وَيَذُرْهُمْ﴾ بالنون والرفع. وقرأ أبو عمرو^(٣): ﴿وَيَذُرْهُمْ﴾ بالياء والرفع، وكذلك قرأ عاصم فى رواية أبى بكر وحفص عن عاصم: ﴿وَيَذُرْهُمْ﴾ بالياء والرفع. وقرأ حمزة والكسائى: ﴿وَيَذُرْهُمْ﴾ بالياء مع الجزم خفيفة. وكذلك حدثنى الخزاز عن هبيرة عن حفص عن عاصم ﴿وَيَذُرْهُمْ﴾ [مثل حمزة]^(٤).

قال أبو على: حجة من رفع أنه قطعه مما قبله؛ فإما أن يكون أضمر المبتدأ فصار ﴿وَيَذُرْهُمْ﴾ فى موضع خبر المبتدأ المحذوف، وإما أن يكون استأنف الفعل فرفعه. وأما قول أبى عمرو: ﴿وَيَذُرْهُمْ﴾ بالياء على الغيبة؛ فلتقدم اسم الله تعالى، وهو على لفظ الغيبة.

ومن قال: ﴿وَيَذُرْهُمْ﴾ بالنون فالمعنى فيه مثل الياء.

وأما قراءة حمزة والكسائى: ﴿وَيَذُرْهُمْ﴾ بجزم الفعل، فوجهها فيما يقول^(٥) سيويه أنه عطف على موضع الفاء وما بعدها من قوله: ﴿فَكَلَّا هَادَى لَمَّ﴾ [الأعراف: ١٨٦]؛ لأن موضع الفاء مع ما بعدها جزم؛ فحمل ﴿وَيَذُرْهُمْ﴾ على الموضع، والموضع جزم.

(١) فى أ: من.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٣)، الإعراب للنحاس (٦٥٤/١)، البحر المحيط (٤٣٣/٤)، التبيان للطوسى (٥٣/٥)، التيسير للدانى (١١٥)، الحجة لابن خالويه (١٦٧)، الحجة لأبى زرعة (٣٠٣)، السبعة لابن مجاهد (٢٩٨)، الغيث للصفاقسى (٢٣٠)، الكشاف للزمخشرى (١٠٦/٢)، الكشف للقيسى (٤٨٥/١)، المجمع للطبرسى (٥٠٣/٢)، النشر لابن الجزرى (٢٧٣).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٣)، الإعراب للنحاس (٦٥٤/١)، الإملاء للعبرى (١/١٦٧)، البحر المحيط (٤٣٣/٤)، التيسير للدانى (١١٥)، تفسير القرطبى (٣٣٤/٧)، الحجة لابن خالويه (١٦٧)، السبعة لابن مجاهد (٢٩٩)، الغيث للصفاقسى (٢٣٠)، الكشاف للزمخشرى (١٠٦/٢)، الكشف للقيسى (٤٨٥/١)، المجمع للطبرسى (٢/٥٠٣)، تفسير الرازى (٣٢٦/٤)، النشر لابن الجزرى (٢/٢٧٣).

(٤) سقط فى ب.

(٥) فى أ: بقوله.

ومثل ذلك قول الشاعر: [من الكامل]

أَتَى سَلَكَتَ فَإِنِّي لَكَ كَاشِحٌ وَعَلَى انْتِقَاصِكَ فِي الْحَيَاةِ وَأَزْدِدِ^(١)

ومثله قول أبي داود: [من الوافر]

فَأَبْلُونِي بَلِيَّتِكُمْ لَعَلِّي أَصَالِحُكُمْ وَأَسْتَدْرِجُ نَوِيًّا^(٢)

حمل «أستدرج» على موضع الفاء المحذوفة من قوله: «فلعلِّي أصالحكم»،

والموضع جزم.

ومثله في الحمل على الموضع قوله: ﴿فَأَصَدَّقْ وَأَكُنْ﴾ [المنافقين: ١٠].

ألا ترى أنك^(٣) لو لم تلحق الفاء لقلت: لولا أخرتني [إلى أجل قريب]^(٤) أَصَدَّقْ؟

لأن معنى «لولا أخرتني»: أخرتني أصدق، فحمل قوله: ﴿وَأَكُنْ﴾ على ذلك.

اختلفوا في ضم الشين والمد، [والقصر والكسر]^(٥) في قوله -جل وعز-

﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ﴾ [١٩٠]:

فقرأ ابن كثير، وابن عامر، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي: ﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ﴾

جمع «شريك» بضم الشين والمد.

وكذلك حفص عن عاصم^(٦).

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر ونافع: ﴿شِرْكَاءَ﴾ مكسورة الشين على المصدر لا

على الجمع.

قال أبو علي: وجه قول من قال: ﴿جَعَلَا لَهُ شِرْكَاءَ﴾ أنه حذف المضاف، كأنه

(١) تقدم.

(٢) البيت في ديوانه ص (٣٥٠)، والخصائص (١٧٦/١، ٣٤١/٢)، وسر صناعة الإعراب (٢/٧٠١)، وشرح شواهد المغني (٢/٨٣٩)، وللهدلي في معنى اللبيب (٢/٤٧٧)، وبلا نسبة

في اللسان (علل)، ومغني اللبيب (٢/٤٢٣).

(٣) في ب: أنه.

(٤) سقط في ب.

(٥) في أ: وكسرهما والقصر.

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٤)، الإملاء للعكبري (١٦٧/١)، البحر المحيط (٤/٤٤٠)،

التيان للطوسي (٥/٥٩)، التيسير للداني (١١٥)، تفسير القرطبي (٧/٣٣٩)، الحججة لابن

خالويه (١٦٧)، الحججة لأبي زرعة (٣٠٤)، السبعة لابن مجاهد (٢٩٩)، الكشف

للمخشري (٢/١٠٩)، الكشف للقيسي (١/٤٨٥، ٤٨٦)، المجمع للطبرسي (٢/٥٠٨)،

المعاني للفراء (١/٤٠٠)، تفسير الرازي (٤/٣٣٢)، النشر لابن الجزري (٢/٢٧٣).

أراد جعلاً له ذا شرك أو^(١) ذوى شرك، فإذا جعلاً له ذوى شرك فيما آتاهما كان فى المعنى كقوله: ﴿جَعَلَا لَمْ شُرَكَاءَ﴾، فالقراءتان على هذا تتولان إلى معنى واحد، والضمير الذى فى ﴿لَمْ﴾ يعود إلى اسم الله، كأنه جعلاً لله شركاء فيما آتاهما. قال أبو الحسن: وكان ينبغى لمن قرأ: ﴿جَعَلَا لَهُ شِرْكَاءَ﴾ أن يقول: جعلاً لغيره شركاً^(٢)، وقول من قرأ: ﴿جَعَلَا لَهُ شِرْكَاءَ﴾ يجوز أن يريد: جعلاً لغيره شركاً، فحذف المضاف، فالضمير على هذا أيضاً فى ﴿لَمْ﴾: لاسم الله.

ويجوز أن يكون الكلام على ظاهره، ولا يقدر حذف المضاف فى قوله: ﴿جَعَلَا لَمْ﴾، وأنت تريد لغيره، ولكن تقدر حذف المضاف إلى «شرك»، فىكون المعنى: «جعلاً له ذوى شرك»، وإذا جعلاً له ذوى شرك، كان فى المعنى مثل: «جعلاً لغيره شركاً»، فلا يحتاج إلى تقدير «جعلاً لغيره شركاً»؛ لأن تقدير حذف المضاف من «شرك» بمنزلة «جعلاً لغيره شركاً»، ومثل: «جعلاً له شركاً»، قوله: ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ﴾ [الرعد: ١٦]؛ لأنه تقرير بمنزلة: ﴿أَمْ يَقُولُونَ أَفَرَبُّنَا﴾ [يونس: ٣٨]. ويجوز فى قوله: ﴿جَعَلَا لَهُ شِرْكَاءَ﴾ جعل أحدهما له شركاً، أو ذوى شرك، فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه، كما حذف من قوله: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِّنَ الْقُرَيْتَيْنِ عَظِيمٍ﴾ [الزخرف: ٣١]، والمعنى: على رجل من أحد رجلى القريتين.

وكذلك قوله: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: ٢٢] عند من رأى أن اللؤلؤ يخرج من الماء الملح، تقديره عنده: يخرج من أحدهما، فىكون الذى جعل له شركاً^(٣) أحدهما، ويخرج آدم على^(٤) هذا من أن ينسب إليه ذلك. وذهب أحد أهل النظر إلى أن الضمير فى «جعلاً» للولدين^(٥)، كأنه الذكر والأنثى. فإن قلت: إنه لم يجر لهما ذكر فىكنى عنهما، فإن فيما جرى من الكلام دلالة على اسميهما؛ فجاز لذلك إضمارهما، كأشياء تضمير لدلالة الأحوال عليها، وإن لم

(١) فى أ: و.

(٢) فى أ: شركاء.

(٣) فى أ: شركاء.

(٤) فى ب: إلى.

(٥) فى ب: للوالدين.

يجر لها^(١) في اللفظ ذكر.

من ذلك ما حكاه سيويه من قولهم: إذا كان غداً فأتني، فأضمر ما كانوا فيه من الرخاء أو^(٢) البلاء، ولم يجر لهما ذكر.

اختلفوا في تشديد التاء [وتخفيفها]^(٣) من قوله -تعالى-: ﴿لَا يَتَّبِعُكُمْ﴾ [١٩٣]:

فقرأ نافع وحده^(٤): ﴿لَا يَتَّبِعُكُمْ﴾ ساكنة التاء وبفتح الباء.

وقرأ الباقون: ﴿لَا يَتَّبِعُكُمْ﴾ مشدداً.

قال أبو زيد: تقول: رأيت القوم فاتَّبعتهم إتباعاً؛ إذا سبقوك، فأسرعت نحوهم.

ومروا على فاتَّبعتهم أتباعاً، إذا ذهب معهم، ولم يستبِعوك، قال: وتبعتهم أتبعهم تبعاً، مثل ذلك.

قال أبو علي: معنى القراءتين على هذا واحد.

ألا ترى أن أبا زيد قال: إنَّ «تَبِعْتَهُمْ» مثل «أَتَّبَعْتَهُمْ»؟ والمعنى على تركهم الانقياد

للحق والإذعان للهدى، وما^(٥) شُرِّعَ لهم، ودُعُوا إليه، وكان «اتبع» أكثر في

استعمالهم من «تبع»، وإن كانا فيما حكاه أبو زيد بمعنى.

ألا ترى أن قوله: ﴿وَأَتَّبَعَ هَوْنَهُ﴾ [الأعراف: ١٧٦] القراءة فيه على «افتعل»؟

وقال أحمد: وقرأ ابن كثير وعاصم وابن عامر وحزمة الكسائي: ﴿ثُمَّ كِيدُونَ﴾

[١٩٥] بغير ياء في الوصل والوقف.

وقرأ أبو عمرو ونافع في رواية ابن جَمَّاز وإسماعيل بن جعفر بالياء في الوصل.

وكذلك ابن عامر في رواية ورش وقالون والمسيبي بغير ياء في وصل

ولا وقف^(٦).

(١) في ب: لهما.

(٢) في ب: و.

(٣) سقط في ب.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٤)، البحر المحيط (٤٤١/٤)، التبيان للطوسي (٦٦/٥)،

التيسير للداني (١١٥)، تفسير القرطبي (٣٤٢/٧)، الحجة لابن خالويه (١٦٩)، الحجة

لأبي زرعة (٣٠٥)، السبعة لابن مجاهد (٢٩٩)، الغيث للصفاسي (٢٣١)، الكشف

للقيسي (٤٨٦/١)، المجمع للطبرسي (٥٠٨/٢)، النشر لابن الجزري (٢٧٤/٢).

(٥) زاد في أ: جاء.

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٤)، التيسير للداني (١١٥)، الحجة لابن خالويه (١٦٩)، السبعة

وفى كتابى عن ابن ذكوان عن ابن عامر: ﴿ثم كِيدُونِي﴾ بياء، وحفظى بغير ياء. كذا حدثنى أحمد بن يوسف بإسناده عن ابن ذكوان.

القول فى ذلك أن الفواصل وما أشبه الفواصل من الكلام التام تجرى مجرى القوافى؛ لاجتماعهما فى أن الفاصلة آخر الآية، كما أن القافية آخر البيت، وقد ألزموا الحذف هذه الياءات إذا كانت فى القوافى فى قوله: [من المتقارب]

فَهَلْ يَمْنَعُنِي اِزْتِيَادِي الْبِلَاءَ دَ مِنْ حَذَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنِي^(١)
والياء التى هى لام كذلك نحو قوله: [من الرمل]
يَلْمَسُ الْأَخْلَاسَ فِي مَنْزِلِهِ بِيَدِيهِ كَالْيَهُودِيِّ الْمُصَلِّ^(٢)
وقد تم الوزن دونهما^(٣).

ومن أثبت فلأن الأصل الإثبات، وقد جاء الإثبات فى هذا النحو فى^(٤) القوافى أيضاً، كقوله: [من الوافر]

... .. وَهُمْ أَصْحَابُ يَوْمِ عُكَاظٍ إِنِّي^(٥)

وربما أثبت هذا النحو فى الغلو والغالى، وإن كان وزن البيت قد تم دونه.

واختلفوا فى قوله -جل وعز-: ﴿إِنَّ وَلِيِّ اللَّهِ﴾ [١٩٦]:

فقرأ ابن كثير، وعاصم، ونافع، وابن عامر، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائى^(٦): ﴿وَلِيِّ اللَّهِ﴾ بثلاث ياءات: الأولى ساكنة، والثانية مكسورة، والثالثة هى ياء الإضافة مفتوحة.

= لابن مجاهد (٢٩٩)، الغيث للصفاقسى (٢٣١)، الكشف للقيسى (٤٨٨/١)، المجمع للطبرسى (٥١١/٢)، تفسير الرازى (٣٣٣/٤)، النشر لابن الجزرى (٢٧٥/٢).
(١) تقدم.

(٢) وهو للبيد فى ديوانه ص (١٨٢)، واللسان (لمس)، والتهذيب (٤٥٦/١٢)، والتاج (لمس)، وأساس البلاغة (لمس).

(٣) فى أ: دونها.

(٤) فى أ: من.

(٥) تقدم.

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٤)، الإعراب للنحاس (٦٥٨/١)، الإملاء للعكبرى (١/١٦٧)، البحر المحيط (٤٤٦/٤)، التبيان للطوسى (٧١/٥)، الحجة لابن خالويه (١٦٨)، السبعة لابن مجاهد (٣٠١)، النشر لابن الجزرى (٢٧٤/٢).

وقال ابن اليزيدى عن أبيه عن أبي عمرو: إنه قال: لام الفعل مَشَمَّة كسراً وياء الإضافة منصوبة.

وقال ابن سعدان عن اليزيدى عنه أنه قرأ: ﴿وَلَيْئَ اللَّهِ﴾ يدغم الياء.
قال أبو بكر: والترجمة التي قال ابن سعدان عن اليزيدى فى إدغام الياء، ليست بشيء؛ لأن الياء الوسطى [التي] ^(١) هى لام الفعل متحركة وقبلها ساكن، والياء الزائدة ساكنة ولا يجوز إسكانها وإدغامها، وقبلها ساكن، ولكنى أحسبه أراد حذف الياء الوسطى وإدغام الياء الزائدة فى ياء الإضافة.
وقال أبو زيد عن أبي عمرو: ﴿إِنَّ وَلِيَّ اللَّهِ﴾ مدغمة، وإن شاء بالبيان قال: ﴿وَلَيْئَ اللَّهِ﴾ مثقلة.

وروى العباس ^(٢) بن الفضل كذلك مثقلة ^(٣) عن أبي عمرو مثله.
قال أبو على: لا يخلو ما رواه أبو زيد عن أبي عمرو من قوله: ﴿إِنَّ وَلِيَّ اللَّهِ﴾ من أن يدغم الياء التي هى لام الفعل فى ياء الإضافة، أو يحذف الياء التي هى لام الفعل، فإذا حذفها أدغم ياء «فَعِيل» فى الياء التي هى ياء الإضافة، فلا يجوز أن يدغم الياء التي هى لام فى ياء الإضافة؛ لأنه إذا فعل ذلك انفك الإدغام.
ويذهب سيويه إلى أنك إذا قلت: هذا ولى يزيد وعدو وليد، لم يجر إدغام الياء التي هى لام فى ياء يزيد؛ لأنك حيث أدغمت الياء فى «ولى» ^(٤)، والواو فى «عدو»، ذهب ^(٥) المد للإدغام، فصارت الياء والواو بمنزلة غيرهما من الحروف التي لا تكون للمد.

واستدل على ذلك بجواز «لِيَّاء» فى القافية مع «طِيَّاء»، و«دَوَّاء» مع «غزوا»، فلو أدغمت شيئاً من ذلك عاد المد إلى الحرف الذى كان زال المد عنه بالإدغام، وعود المد إليه بانفكاك الإدغام بمنزلة تحريك الساكن فى نحو: قرم ^(٦) موسى، واسم مالك، فكما لا يدغم هذا أحد.

(١) سقط فى ب.

(٢) فى أ: أبو العباس.

(٣) فى أ: منقلبة.

(٤) فى ب: ولى.

(٥) فى أ: وذهب.

(٦) فى ب: قوم.

كذلك لا ينبغي إدغام الياء التي هي لام في ولى^(١) لعود^(٢) المد إليه بانفكاك الإدغام، وعود المد بمنزلة تحريك الراء^(٣) في «قرم»^(٤) موسى». .
 ألا ترى أن المد قد قام مقام الحركة في دابة، وتُموذُّ الثوبُ، وتضربيتي؟ فكما لم يجز التحريك في راء «قرم موسى»، كذلك لا يجوز إدغام [الياء]^(٥) التي هي لام في ياء الإضافة.

فإن قلت: فليست ياء الإضافة منفصلة؛ لأنها لا تنفرد، قيل: إنها في حكم المنفصل، كما أن «اقتلوا» في حكم المنفصل؛ لاجتماعهما جميعاً في أن كل واحد من الحرفين يجري في الكلام، ولا يلزمه به مثله، وإذا لم يجز هذا لما ذكرنا، ثبت أن اللام من «ولى» حذفها حذفاً كما حذفت اللام من قوله: «ما باليت به بالة». .
 وكما حذفت من قولهم: «حانة»، وكما حذفت الهمزة التي هي لام في قول أبي الحسن من «أشياء»، وكما حذفت الهمزة في قولهم: «سواية» إذا أردت [به]^(٦) «سوائية» مثل الكراهية.

وكما استمر الحذف في التحقير في هذه اللامات نحو: «عُطى» في تحقير: «عطاء»، بدلالة قولهم: «سمية»؛ فلما حذفت اللام أدغمت ياء «فعليل» في [ياء]^(٧) الإضافة، فقلت: ﴿ولِيَّ اللهُ﴾، فهذه الفتحة فتحة ياء الإضافة.

فإن قلت: فأبو عمرو لا يرى حذف الياء الثالثة إذا اجتمعت ثلاث ياءات؛ لأن سيويه حكي عنه أنه يقول في تحقير «أحوى» فيمن قال: أسيد: «أحى».

قيل: هذا لا يدل على ما ذكرت من أنه يرى الجمع بين ثلاث ياءات في نحو تحقير «سما»، وذلك أنه استجاز «أحى»؛ لأن في أول الكلمة الزيادة التي تكون في الفعل، وقد جرى هذا مجرى الفعل في أنه منع الصرف، فكما جرى مجرى الفعل فيما ذكرنا، كذلك ما جرى مجراه في جواز اجتماع ثلاث ياءات في «أحى»، كما

(١) في ب: ولى.

(٢) في ب: ليعود.

(٣) في أ: الواو.

(٤) في ب: قوم.

(٥) سقط في ب.

(٦) سقط في ب.

(٧) سقط في ب.

اجتمع في الفعل نحو «أحيتي»، ورأيت أحيتي^(١) وفي الاسم الجارى عليه نحو: «محييتي»، فلا يدل هذا على جواز «عُطِي» عنده، بل يفصل بينهما بما ذكرناه^(٢).
 ألا ترى أن سيبويه ألزمه «عُطِي» على قوله: «أحيتي»؟ ولو كان يرى «عُطِي»، كما يرى أن يقول: «أحيتي» لم يلزمه^(٣) ذلك، فكأن أبا عمرو في قوله: ﴿إِنْ وَلِيَّ اللَّهُ﴾ شبه المنفصل بالمتصل، فحذف إحدى الياءات من «ولي»، كما يحذف من «عُطِي». وقرأ أبو عمرو أيضًا: ﴿إِنْ وَلِيَّ اللَّهُ﴾ [على ما]^(٤) قرأ غيره، ولم يحذف الياء، فقصر حذف الياء إذا اجتمعت ثلاث ياءات على المتصل، ولم يجر المنفصل مجرى المتصل في هذا المذهب الآخر الذي وافق فيه الأكثر.

واختلفوا في إثبات الألف وإسقاطها من قوله -عز وجل-: ﴿طَيْفٌ﴾ [٢٠١]:
 فقرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي^(٥): ﴿طَيْفٌ﴾ بغير ألف.
 وقرأ نافع، وابن عامر، وعاصم، وحمزة: ﴿طَئِفٌ﴾ بألف وهمز.
 [قال] أبو زيد: طاف الرجل يطوف^(٦) طوفًا؛ إذا أقبل وأدبر، وأطاف يطيف إطفاء؛ إذا جعل يستدير بالقوم ويأتيهم من نواحيهم، وطاف الخيال يطيف طيفًا؛ إذا ألم في المنام.

[وقال] أبو عبيدة: طيف من الشيطان: أى: يُلِمُّ به لِمًا.

وأشد الأعمشى: [من الطويل]

وَتُضْبِحُ عَنْ غِبِّ السَّرِيِّ وَكَأَنَّهَا أَلَمَ بِهَا مِنْ طَائِفِ الْجِنِّ أَوْلَقُ^(٧)

(١) زاد في أ: قبل.

(٢) في أ: ذكرناه.

(٣) زاد في ب: سيبويه.

(٤) في ب: كما.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٤)، الإعراب للنحاس (٦٦٠/١)، الإملاء للعكبري (١/١٦٨)، البحر المحیط (٤٤٩/٤)، التبيان للطوسي (٧٥/٥٤)، التيسير للداني (١١٥)، تفسير الطبري (٣٣٤/١٣)، تفسير القرطبي (٣٤٩/٧)، الحجة لابن خالويه (١٦٨)، (١٦٩)، الحجة لأبي زرعة (٣٠٥)، السبعة لابن مجاهد (٣٠١)، الغيث للصفاسي (٢٣٢)، الكشف للزمخشري (١١١/٢)، الكشف للقيسي (٤٨٦/١، ٤٨٧)، المجمع للطبرسي (٥١٣/٢)، المعاني للفراء (٤٠٢/١)، تفسير الرازي (٣٣٦/٤)، النشر لابن الجزري (٢٧٥).

(٦) في ب: وهو يطوف.

(٧) وهو في ديوانه ص (٢٧١)، ولسان العرب (طوف)، (ألق)، (ولق)، ومقاييس اللغة (٣/ =

فقد ثبت مما^(١) قاله أبو زيد من قولهم: يطيف طيفًا: أن الطيف مصدر، فكأن^(٢) المعنى: إذا مسهم وخطر لهم خطرة من الشيطان، ويكون: طائف بمعناه، مثل العاقبة والعافية، ونحو ذلك مما جاء المصدر فيه على فاعل وفاعلة. و«الطيف» أكثر؛ لأن المصدر على هذا الوزن^(٣)، أكثر منه على وزن فاعل، فطيف كالخطرة والطائف كالخاطر.

وقال: [من المتقارب]

أَلَا يَا لَقَوْمٍ لَطِيفِ الْخَيَا لِي أَرْقَ مِنْ نَارِحِ ذِي دَلَالٍ^(٤)
وقال [آخر:]^(٥) [من الكامل]

... .. فَإِذَا بِهَا وَأَبِيكَ طَيْفُ جُنُونٍ^(٦)

قال أبو الحسن: «الطيف» أكثر في كلام العرب.

اختلفوا في فتح الياء وضمها في^(٧) قوله -عز وجل-: ﴿يَمْدُونَهُمْ فِي الْغَيْ﴾

[٢٠٢]:

فقرأ نافع وحده: ﴿يَمْدُونَهُمْ﴾ بضم الياء وكسر الميم.

وقرأ الباقون: ﴿يَمْدُونَهُمْ﴾ بفتح الياء وضم الميم^(٨).

= (٤٣٢)، وتاج العروس (ولق)، وبلا نسبة في تهذيب اللغة (٣١١/٩)، وجمهرة اللغة ص(١٠٩٢)، والمخصص (٥٤/٣).
ويروى: «أطاف» بدلا من «ألم».

(١) في ب: ما.

(٢) في ب: وكان.

(٣) في ب: الوجه.

(٤) وهو لأمية بن أبي عائذ الهذلي في خزانة الأدب (٤٢٩/٢، ٤٣٥)، وشرح أبيات سيبويه (٤٦٧/١)، وشرح أشعار الهذليين (٤٩٤/٢)، والكتاب (٢١٦/٢)، ولسان العرب (هيب)، (طيف)، (هول)، وتاج العروس (طيف)، ولأبي أمية في المقاصد النحوية (٤/٦٣)، وبلا نسبة في الصحابي في فقه اللغة ص(١١٤).

(٥) سقط في ب.

(٦) عجز بيت وصدرة:

ومنحتنى جداء حين منحتنى

وهو لأبي العيال الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص(١٤١٥)، ولسان العرب (طوف)،

(طيف)، وللهمذلي في تهذيب اللغة (٣٤/١٤)، وبلا نسبة في المخصص (٥٤/٣).

(٧) في أ: من.

(٨) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٥)، الإعراب للنحاس (١٦٦/١)، الإملاء للعكبري =

قال أبو علي: عامة ما جاء في التنزيل فيما يحمد ويستحب أمددت على أفعلت كقوله: ﴿إِنَّمَا نَمُدُّهُمْ بِهِ مِنْ مَالِ بَنِيْنَ﴾ [المؤمنون: ٥٥].

وقوله: ﴿وَأَمَدَدْنَاهُمْ بِفِكَهَةٍ﴾ [الطور: ٢٢].

وقال: ﴿أَتَمِدُّونَ بِمَالِ﴾ [النمل: ٣٦].

وما كان خلافه^(١) يجيء على «مددت»، قال: ﴿وَيَسُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [البقرة: ١٥].

وقال أبو زيد: أمددت القائد بالجند، وأمددت الدواء، وأمددت القوم بمال ورجال.

وقال أبو عبيدة: يمدونهم في الغي، أي: يزينون لهم الغي والكفر، ويقال: مد له في غيه: [زينه له وحسنه وتابعه عليه].^(٢)

قال أبو عبيدة: هكذا يتكلمون بهذا، فهذا مما يدل [على]^(٣) أن الوجه فتح الياء، كما ذهب إليه الأكثر.

ووجه قول نافع: أنه بمنزلة قوله: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٢١].

وقوله: ﴿فَسَنِّيَرُهُمُ لِلْمَسْرِيِّ﴾ [الليل: ١٠].

= (١/١٦٧)، البحر المحيط (٤/٤٥١)، التبيان للطوسي (٥/٧٧)، التيسير للداني (١١٥)، تفسير الطبري (١٣/٣٤٠)، تفسير القرطبي (٧/٣٥٢)، الحجة لأبي زرعة (٩/٣٠٩)، السبعة لابن مجاهد (٣٠١)، الغيث للصفاقسي (٢٣٢)، الكشاف للزمخشري (٢/١١١)، الكشف للقيسي (١/٤٨٧، ٤٨٨)، المجمع للطبرسي (٢/٥١٣)، تفسير الرازي (٤/٣٣٧)، النشر لابن الجزري (٢/٢٧٥).

(١) في ب: كلامه.

(٢) زيادة من مجاز القرآن (١/٢٣٧).

(٣) سقط في ب.

[بسم الله

ذكر اختلافهم في سورة الأنفال^(١)

اختلفوا في فتح الدال وكسرها من قوله -جل وعز-: ﴿مُرْدِفِينَ﴾ [٩]:
فقرأ نافع وحده: ﴿مُرْدَفِينَ﴾ بفتح الدال.

وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وابن عامر، وحمزة، والكسائي^(٢):
﴿مُرْدِفِينَ﴾ [بكسر الدال]^(٣).

وروى المُعَلَّى بن منصور عن أبي بكر عن عاصم: ﴿مُرْدَفِينَ﴾ بفتح الدال.

قال أبو علي: من قال: ﴿مُرْدِفِينَ﴾ احتمل وجهين:

أحدهما: أن يكونوا مُرْدِفِينَ مثلهم، كما تقول: أَرْدَفْتُ زَيْدًا دَابْتِي، فيكون
المفعول الثاني محذوفًا في الآية، وحذف المفعول كثير.

والوجه الآخر في: ﴿مُرْدِفِينَ﴾: أن يكونوا جاءوا بعدهم.

قال أبو الحسن: تقول العرب: بنو فلان يُرْدِفُونَا، أي: يجيئون بعدنا.

قال أبو عبيدة: «مردفين»: جاءوا بعدُ، وردفني، وأردفني واحد، وهذا الوجه

كأنه أبين لقوله: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَبَ لَكُمْ أَنِّي مُّمَدِّكُمْ بِأَلْفٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ

مُرْدِفِينَ﴾ [الأنفال: ٩] أي: جئنا بعد لاستغاثتكم ربكم، وإمداده إياكم بهم،

ف ﴿مردفين﴾ على هذا صفة للألف^(٤) الذين هم الملائكة.

و ﴿مُرْدَفِينَ﴾: على أردفوا الناس أي: أنزلوا بعدهم، فيجوز على هذا أن يكون

حالاً من الضمير المنصوب في: ﴿ممدكم﴾ مُرْدَفِينَ بألف من الملائكة.

اختلفوا في قوله -جل وعز-: ﴿إِذْ يُغَشِّكُمُ النَّعَاسُ﴾ [١١]:

(١) في أ: بسم الله الرحمن الرحيم. سورة الأنفال.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٦)، الإعراب للنحاس (١/٦٦٧)، الإملاء للعكبري (٣/٢)،

البحر المحيط (٤/٤٦٥)، التبيان للطوسي (٥/٩٧)، التيسير للداني (١١٦)، تفسير الطبري

(١٣/٤١٤)، تفسير القرطبي (٧/٣٧٠)، الحجة لابن خالويه (١٦٩)، الحجة لأبي زرة

(٣٠٧)، السبعة لابن مجاهد (٣٠٤)، الغيث للصفاقسي (٢٣٣)، الكشاف للزمخشري

(٢/١١٦)، الكشف للقيسي (١/٤٨٩)، المجمع للطبرسي (٢/٥٢٣)، المعاني للفراء

(١/٤٠٤)، تفسير الرازي (٤/٣٥١)، النشر لابن الجزري (٢/٢٧٥).

(٣) سقط في أ.

(٤) في أ: الألف.

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو^(١): ﴿إِذْ يُغَشَاكُمُ الثُّعَاسُ﴾ بفتح الياء [وجزم الغين]^(٢) وفتح الشين [وألف بعدها]^(٣) ﴿الثُّعَاسُ﴾ رفعا.

وقرأ نافع: ﴿يُغَشِيكُمُ﴾ بضم الياء وجزم الغين وكسر الشين ﴿الثُّعَاسُ﴾ نصبا. وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿يُعْشِيكُمُ﴾ بضم الياء وفتح الغين مشددة الشين مكسورة: ﴿الثُّعَاسُ﴾ بنصب السين.

قال أبو علي: حجة من قرأ: ﴿يُعْشَاكُمُ﴾: قوله - سبحانه -: ﴿أَمَنَّا نُعَاسًا يَعْشَى﴾ [آل عمران: ١٥٤]، فكما أسند الفعل إلى «النعاس» أو «الأمنة» التي هي من «النعاس»، كذلك على هذا: «إذ يغشاكم النعاس».

وأما من قرأ: ﴿يُغَشِيكُمُ﴾ [و: ﴿يُعْشِيكُمُ﴾]^(٤) فالمعنى واحد، وقد جاء بهما التنزيل قال: ﴿فَأَعْشَيْنَهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾ [يس: ٩]. وقال: ﴿فَفَسَّنَهَا مَا عَشَّى﴾ [النجم: ٥٤].

وقال: ﴿كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطْعًا﴾ [يونس: ٢٧].

ومن حجة من قرأ: ﴿إِذْ يُغَشِيكُمُ﴾ أو ﴿يُعْشِيكُمُ﴾: أنه أشبه بما بعده. ألا ترى أن بعده ﴿وَيُنزِلُ عَلَيْكُم مِّنَ السَّمَاءِ﴾ [الأنفال: ١١]؟ فكما أن «يُنزِلُ» مسندا إلى اسم الله سبحانه، كذلك [﴿يُعْشِيكُمُ﴾ و﴿يُغَشِيكُمُ﴾]^(٥).

اختلفوا في فتح الواو وإسكانها وتشديد الهاء وتخفيفها من قوله - جل وعز -: ﴿مُوهِنٌ كَيْدِ الْكَافِرِينَ﴾ [١٨]:

فقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو^(٦)، ﴿مُوهِنٌ﴾ بفتح الواو مشددا الهاء منونة،

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٦)، الإملاء للعكبري (٣/١)، البحر المحيط (٤/٤٦٧)، التبيان للطوسي (١٠١/٥)، التيسير للداني (١١٦)، تفسير الطبري (١٣/٤٢٠)، الحجة لابن خالويه (١٦٩، ١٧٠)، الحجة لأبي زرعة (٣٠٩)، السبعة لابن مجاهد (٣٠٤)، الكشاف للزمخشري (١١٧/٢)، الكشف للقيسي (١/٤٨٩)، المجمع للطبرسي (٢/٥٢٣)، تفسير الرازي (٤/٣٥٢)، النشر لابن الجزري (٢/٢٧٦).

(٢) سقط في ب.

(٣) سقط في ب.

(٤) سقط في ب.

(٥) في أ: يُغَشِ وَيُعْشِ.

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٦)، الإملاء للعكبري (٣/٢)، التبيان للطوسي (٥/١١٢)،

﴿كَيْدَ الْكَافِرِينَ﴾ نصبًا.

وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم، ﴿مُوْهِنٌ﴾ ساكنة الواو منونة، ﴿كَيْدَ الْكَافِرِينَ﴾ نصبًا.

وروى حفص عن عاصم: ﴿مُوْهِنٌ كَيْدٌ﴾ مضافاً^(١) بتسكين الواو وكسر الهاء وضم النون من غير تنوين، وكسر الدال من: ﴿كَيْدٌ﴾.

قال أبو علي: تقول: وَهَنَ الشَّيْءُ وَأَوْهَتُهُ أَنَا، كما تقول: فَرَحَ وَأَفْرَحْتُهُ، وخرَجَ وَأَخْرَجْتُهُ.

فمن قرأ ﴿مُوْهِنٌ﴾ كان من أوهن، مثل: مُخْرَجٌ من أخرج، أى: جعلته واهناً. فأما: ﴿مُوْهِنٌ﴾ فهو من: وَهْتُهُ، كما تقول: خَرَجَ وخَرَجْتُهُ، وعَرَّفَ وعَرَفْتُهُ [وغَرَّم وغَرَّمْتُهُ].^(٢)

وزعم أبو عثمان أن أبا زيد قال: سمعت من الأعراب من يقرأ: ﴿فَمَا وَهِنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٤٦]، فَوَهِنَ يَهِنُ، على هذا مثل: وَمِيقَ يَمِيقُ، وَوَلَى يَلَى، وهو أيضًا يُنْقَلُ بالهمزة، وبثقل العين، فالأمران فيهما حسن. قال أبو الحسن: الخفيفة قراءة الناس، وهو أجود في المعنى، وبها نقرأ. اختلفوا في فتح الألف وكسرها من قوله -جل وعز-: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [١٩]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي^(٣): ﴿وَأَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ بكسر الألف.

= التيسير للداني (١١٦)، تفسير الطبري (٤٤٩/١٣)، تفسير القرطبي (٣٨٦/٧)، الحجة لابن خالويه (١٧٠)، الحجة لأبي زرعة (٣٠٩)، السبعة لابن مجاهد (٣٠٤)، الغيث للصفاقسي (٢٣٣)، الكشف للزمخشري (١٢٠/٢)، الكشف للقيسي (٤٩٠/١)، المجمع للطبرسي (٥٣١/٢)، تفسير الرازي (٣٥٧/٤)، النشر لابن الجزري (٢٧٦/٢).

(١) في ب: مضاف.

(٢) سقط في ب.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٦)، الإملاء للعكبري (٣/٢)، البحر المحيط (٤٧٩/٤)، التبيان للطوسي (١١٣/٥)، التيسير للداني (١١٦)، تفسير الطبري (٤٥٧/١٣)، الحجة لابن خالويه (١٧٠)، السبعة لابن مجاهد (٣٠٥)، الغيث للصفاقسي (٢٣٣)، الكشف للزمخشري (١٢٠/٢)، الكشف للقيسي (٤٩١/١)، المجمع للطبرسي (٤٣١/٢)، المعاني للفراء (٤٠٧/١)، تفسير الرازي (٣٦٢/٤)، النشر لابن الجزري (٢٧٦/٢).

وقرأ نافع وابن عامر: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ بفتح الألف.

وكذلك روى حفص عن عاصم فتحا.

قال أبو علي: قول من كسر الهمزة أنه منقطع مما قبله.

ويقوى ذلك أنهم زعموا أن في حرف عبد الله: ﴿والله مع المؤمنين﴾.

ومن فتح فوجهه: ﴿وَلَنْ تُغْنِيَ عَنْكُمْ فِئَتِكُمْ شَيْئًا وَلَوْ كَثُرَتْ﴾ [١٩]؛ ولأن الله مع

المؤمنين، أى: لذلك لن تغنى عنكم فئتكم شيئا.

اختلفوا في كسر العين وضمها من قوله -جل وعز-: ﴿بِالْعُدْوَةِ﴾ [٤٢]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو^(١): ﴿بِالْعُدْوَةِ﴾، و﴿بِالْعِدْوَةِ﴾^(٢) العين فيهما

مكسورة.

وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي بضم العين فيهما.

قال أبو الحسن: تقرأ بالكسر، وهو كلام العرب لم يسمع منهم غير ذلك، وقال:

وهى قراءة أبى عمرو وعيسى.

قال: وبها قرأ يونس، وزعم يونس أنه سمعها من العرب.

قال أحمد بن يحيى: الضم في «العدوة» أكثر اللغتين.

وقال غيره^(٣): هما لغتان، وأكثر القراءة بالضم.

اختلفوا في الإدغام والإظهار من قوله -جل وعز-: ﴿وَيَحْيَىٰ مِّنْ حَىٰ عَن بَيْنَتِهِ﴾

[٤٢]:

فقرأ ابن كثير في رواية قُنبِل، وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿مَنْ

حَىٰ عَن بَيْنَتِهِ﴾ بياء واحدة مشددة.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٧)، الإملاء للعكبري (٤/٢)، البحر المحيط (٤/٤٩٩)،

التبيان للطوسي (١٤٧/٥)، التيسير للداني (١١٦)، تفسير الطبري (١٣/٥٦٥)، تفسير

القرطبي (٨/٢١)، الحجة لابن خالويه (١٧٠، ١٧١)، الحجة لأبى زرعة (٣١١)، السبعة

لابن مجاهد (٣٠٦)، الغيث للصفاسي (٢٣٤)، الكشاف للزمخشري (٢/١٢٧)، الكشاف

للقيسى (١/٤٩١)، المجمع للطبرسي (٢/٥٤٨)، المحتسب لابن جنى (١/٢٨٠)،

المعاني للأخفش (٢/٣٢٣)، تفسير الرازي (٤/٣٦٩)، النشر لابن الجزرى (٢/٢٧٦).

(٢) فى أ: بالعدوة والعدوة.

(٣) فى ب: أبو عبيدة، وإنما أثرنا ما فى أ، مع أنه نسب النقل إلى مجهول؛ لأننا لم نعر على

هذا النقل عند أبى عبيدة عند حديثه عن هذا الحرف فى مجاز القرآن.

[وقرأ] حفص عن عاصم بياء واحدة أيضًا: ﴿حَيٍّ﴾.

وقال البزى عن أصحابه عن ابن كثير: ﴿حَيٍّ عن بينة﴾ بياءين: الأولى مكسورة والثانية مفتوحة^(١).

وحدثني الحسين^(٢) بن بشر الصوفى قال: حدثنا رُوح بن عبد المؤمن قال: حدثنا محمد بن صالح عن شبل عن ابن كثير أنه قرأ ﴿من حَيٍّ﴾ بياءين ظاهرتين^(٣) مثل رواية البزى.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر ونافع بياءين: الأولى مكسورة والثانية مفتوحة ﴿حَيٍّ﴾.

[قال]^(٤) أبو عبيدة: الحياة والحيوان والحى واحد، فهذه على ما حكاه أبو عبيدة، مصادر: فالحياة كالجلبية والخدمّة، والحيوان كالغليان والتزوان، والحى كالعى، قالوا^(٥): حَيٍّ يحيا حَيًّا، كما قالوا: عَيٌّ يعيا عَيًّا.

فمن ذلك قوله: [من الرجز]

كُنَّا بِهَا إِذِ^(٦) الْحَيَاءُ حَيٌّ^(٧)

فهذا كقوله: إذ^(٨) الحياة حياة.

ومن زعم أن حَى جمع حياة، كبدنة وبُدن، فإن قوله غير متجه؛ لأن باب المصادر الأعم فيها ألا تجمع؛ ولأنه لو كان جمعًا ل «فَعَلٍ» لجاء فيه الضم،

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٧)، الإعراب للنحاس (٦٧٨/١)، الإملاء للعكبرى (٤/٢)، البحر المحيط (٥٠١/٤)، التيسير للداني (١١٦)، تفسير القرطبي (٢٢/٨)، الحجة لابن خالويه (١٧١)، الحجة لأبي زرعة (٣١١)، السبعة لابن مجاهد (٣٠٧)، الغيث للصفاقسى (٢٣٤)، الكشاف للزمخشري (١٢٨/٢)، الكشف للقيسى (٤٩٢/١)، المجمع للطبرسى (٥٤٥/٢)، المعانى للفراء (٤١١/١)، تفسير الرازى (٣٧٠/٤)، النشر لابن الجزرى (٢٧٦/٢).

(٢) فى ب: الحسن.

(٣) فى أ، ب: ظاهرة.

(٤) سقط فى أ.

(٥) فى ب: وقالوا.

(٦) فى ب: إذا.

(٧) تقدم.

(٨) فى ب: إذا.

والكسر، كما جاء في قولهم: قزن ألقى، وقُرُون لى، فإن لم نسمع^(١) فى الحى إلا الكسر، ولم نعلم أحدًا حكاها، ولا ادعى أنه جمع «فَعَلَ» - دلالة على أنه لا مجاز له. وذكر محمد بن السرى أن بعض أهل اللغة قال فى قول أمية: [من البسيط] يَأْتِي بِهَا حَيَّةٌ تَهْدِيكَ رُؤْيَتَهَا مِنْ صُلْبِ أَعْمَى أَصَمِّ الصُّلْبِ مُنْقَصِمِ أن المعنى: يأتى بها حياة.

وهذا على ما قاله هذا القائل مثل قولهم: عيب، وعاب، وذيم، وذام، ونحو ذلك مما جاء على فَعَلَ [وفَعَلَ]^(٢)، ولم يكن كآية، وغاية؛ لأن باب غاية وآية نادر. ألا ترى أن الأول من المعتلين، يصحح ويُعل الثانى، مثل نواة وضواة، وحيًا وحياة؟ وباب «آية» على غير القياس.

ويمكن أن يكون قوله: [من البسيط]

يَأْتِي بِهَا حَيَّةٌ

يعنى بها خلاف الميتة؛ لأنها قد وصفت بالحياة، فيكون صفة كسهلة، وعدلة؛ لأن النار قد وصفت بالحياة فى نحو قوله: [من الكامل]

فَبَعَثَتْهَا تَقْصُ الْمَقَاصِرَ بَعْدَمَا كَرَبَتْ حَيَاةَ النَّارِ لِلْمُتَتَوِّرِ^(٣) فإذا جعل لها حياة جاز أن يكون قوله: «حية» وصفًا غير مصدر.

ويقوى ذلك قولهم فى وصفها: خمدت وهمدت، فهذا خلاف الحياة.

ويقوى ذلك [قوله]^(٤): [من البسيط]

..... .. تَهْدِيكَ رُؤْيَتَهَا

فإنما يريد: يهدى ضياؤها الضال [فيعرفه مقصده]^(٦).

ومن ذلك ما أنشده أبو زيد: [من الطويل]

(١) فى أ: يسمع.

(٢) سقط فى أ.

(٣) وهو لابن مقبل فى ديوانه ص (١٢٦)، ولسان العرب (قصر)، (نور)، (وقص)، وتهذيب اللغة (٣٥٩/٨، ٢٢١/٩، ٢٣٤/١٥)، وتاج العروس (نور)، (وقص)، وأساس البلاغة (وقص)، وبلا نسبة فى مقاييس اللغة (٢٦٦/١، ٩٨/٥، ١٣٣/٦)، ومجمل اللغة (٤/٥٤٥).

(٤) سقط فى أ.

(٥) تقدم.

(٦) فى ب: لتعرفه قصده.

وَنَارٍ قُبَيْلَ الصُّبْحِ بَادَرَتْ قَدَحَهَا حَيَا النَّارِ قَدْ أَوْقَدَتْهَا لِلْمُسَافِرِ^(١)
وقال أبو زيد: «الحيوان» لما فيه روح، و«الموتان» و«الموات» لما لا روح فيه.

ف «الحيوان» في روايتي أبي زيد وأبي عبيدة على ضربين:

أحدهما: أن يكون مصدرًا، كما حكاه أبو عبيدة.

والآخر: أن يكون وصفًا كما حكاه أبو زيد.

و«الحيوان» مثل «الحى» الذى هو صفة يراد به خلاف الميت.

وقد جاء فى^(٢) الصفة على هذا المثال نحو قولهم: «رجل صميان» للسريع

الخفيف و«الزفيان».

قال: [من الرجز]

وَتَحْتَ رَحْلِ زَفِيَانٍ مَيْلَعٌ^(٣)

فهذا أظهر من أن يقال: إنه وصف بالمصدر.

فأما قوله: ﴿وَأَنَّ الدَّارَ الآخِرَةَ لِهَى الْحَيَوَانِ﴾ [العنكبوت: ٦٤]، فيحتمل أن

يكون المعنى: وإن حياة الدار [الآخرة] هى الحياة؛ لأنه لا تنغيص فيها ولا نفاذ لها،

أى: فتلك الحياة هى الحياة، لا التى يشوبها ما يشوب الحياة فى هذه الدار؛ فيكون

الحيوان مصدرًا على هذا.

ويجوز أن يكون «الحيوان» الذى هو خلاف «الموتان»، وقيل لها: «الحيوان»؛

لأنها لا تزول ولا تبعد، كما تبعد هذه الدار، وتزول، فتكون الدار [قد]^(٤) وصفت

بالحياة لهذا المعنى، والمراد أهلها.

ويجوز أن يكون التقدير فى قوله: ﴿لِهَى الْحَيَوَانِ﴾ هى ذات الحيوان، أى: الدار

الآخرة هى ذات الحيوان، كأنه لم يعتد بحياة هذه الدار حياة.

فأما القول فى حروف «الحيوان»، فهو أن العين واللام منه مثلان فى أصل

الكلمة، أبدلت^(٥) من الثانية الواو لما لم يسغ الإدغام فى هذا المثال.

(١) وهو لكعب بن زهير فى ديوانه ص(٣٦)، والمعانى الكبير (١/٤٣١)، وبلا نسبة فى الحيوان (٤/٤٨٩)، وشرح عمدة الحافظ ص(٤٨٦).

(٢) فى ب: من.

(٣) تقدم.

(٤) سقط فى أ.

(٥) فى أ: وأبدلت.

ألا ترى أن مثل طَلَّل، وشَرَّر، يصح، ولا يُدغم؟ فكذلك «الحيوان» لم يجز فيه الإدغام، [فيتوصل فيه]^(١) إلى إزالة المثليين بالبدل؛ ووجب ذلك في الثانى منهما وهو الكثير العام فى كلامهم لأن التكرير به^(٢) وقع.

ومن زعم أن «الحيوان» ليس على هذا النحو الذى سلكه الخليل، ولكنه بمنزلة قولهم: فاظ الميت فيظًا وفوظًا، ولم يستعمل من «الفوظ» فِغْلًا -: فإن قوله غير متجه؛ لأن الحيوان لا يكون كالفيظ، والفوظ؛ ألا ترى أنه كثيرًا ما تكون العين [منه]^(٣) مرة ياءً وأخرى واوًا؟ وليس فى كلامهم فى الاسم والفعل ما عينه ياء ولامه واو، فإذا جعل هذا مثل: الفَوْظِ والفيظِ، بناه على شىء لا يصح ولا نظير له. وأما قولهم: «الحية»، فالعين واللام فيه مثلان.

والدليل على ذلك ما حكاه من أنهم يقولون فى الإضافة إلى حية بن بهدلة: حيوى، فلو كانت واوًا لقالوا: حَووى، كما قالوا فى النسب إلى لَيَّة: لَووى، وإذا ثبت أن العين ياء بهذه الدلالة، علمت أن اللام ياء أيضًا، ولا يصح أن تكون واوًا. فأما قولهم: الحواء فى صاحب الحيات، فليس من الحية، ولكنه^(٤) من: حويت لجمعه لها فى جُوزنه وأوعيته، وعلى هذا قالوا: «أرض محياة» للتى بها الحيات. ومثل قولهم: «الحَوَاء» لمعالج الحيات، قولهم: «اللأأل» لبائع اللؤلؤ، وليس «اللأأل» من اللؤلؤ، وكذلك «الحَوَاء» ليس من الحية.

ومن هذا الباب قولهم: «حيا الغيث»، فالحيا مثل المطر، ومنه أيضًا قولهم: «حياة الناقة» فى أن حروفه^(٥) حروف «الحى»، وقالوا فى جمعه: أحيّة وأحيية. وقال أبو زيد فى جمع حياء الناقة: حياء وأحياء، وهو فعال وأفعال، وحكى أيضًا: جواد، وأجواد.

فأما ما حكاه بعض البغداديين من قولهم: فلان يبيع الحيوان والحيوات، فلا وجه للحيوات هنا، إلا أن يكون جمع «حياة»، و«حياة» لم نعلمه جمع فى موضع، ولا

(١) فى ب: فيوصل منه.

(٢) فى أ: بها.

(٣) سقط فى أ.

(٤) فى أ: ولكنها.

(٥) فى أ: حروفها.

وجه له غير الجمع.

ألا ترى أنه لا يحمل على فَعَلال، ولا فَعَوَال، ولا غير ذلك من أبنية الآحاد ولا تكون التاء بدلاً من النون في «الحيوان» كما كان اللام بدلاً منها في «أَصِيلال»؟
ألا ترى أن الثون تبدل منها اللام في غير هذا الموضع، وهما حرفان متقاربان، والتاء لا تقارب النون فتجعله في «الحيوات» بدلاً؟

وأما ما روى من قوله: [من الرجز]

وَيَأْكُلُ الْحَيَّةَ وَالْحَيُّوتَا^(١)

فأظن البيت أيضاً بغدادياً.

وينبغي أن يكون «الحيوت» مثل: سَفُود وكَلُوب.

ألا ترى أنه ليس في الكلام «فَعَلُوت»، فيكون فيه بعض حروف «الحي»، وليس منه، والتاء لام الفعل؟

فإن قلت: فقد جاء «المروت» في قوله: [من البسيط]

وَمَا خَلِيَجٍ مِنَ الْمَرُوتِ دُو^(٢) حَدَبٍ [يَزِيْمِي الضَّرِيْرَ بَعُوْدِ الْأَيْكِ وَالضَّالِ^(٣)
ويروى: بخشب الأيك]^(٤).

فإنه أيضاً «فعلول» من «المرت»، ولا يكون: «فَعَلُوتَا» من «المورور»؛ لأن هذا الوزن لم يجئ في شيء.

فإن قلت: فهذا التأليف الذي هو: «ح ي ت» لم نعلمه في موضع -: فإن ذلك أسهل من أن يدخل في الأبنية ما ليس منها.

وإن قلت: فما تنكر أن يكون «حيوت» فَعَلُوت كالرَّغْبُوت، [والتاء فيه زائدة]^(٥)،

(١) الرجز بلا نسبة في لسان العرب (أقط)، (دمق)، (زبق)، (حيا)، وتاج العروس (دمق)، (زبق)، (أقط)، (حبي)، وجمهرة اللغة ص(٢٣١، ٥٧٦، ١٢١٤)، والمخصص (١٦/١٠٧).

(٢) في ب: ذى.

(٣) وهو لأوس بن حجر في ديوانه ص(١٠٥)، ولسان العرب (مرت)، (ضرر)، وتهذيب اللغة (٤٥٩/١١)، وجمهرة اللغة ص(١٢٢)، وتاج العروس (مرت)، (ضرر)، وبلا نسبة في المخصص (١٠٣/١٠، ١٠٥)، ويروى «شعب»، و«بخشب الطلح» بدلا من «حدب»، و«بعود الأيك».

(٤) سقط في أ.

(٥) في ب: فالتاء فيه زيادة.

وإنما أسكن لكرهه المثلين، كما أبدل في «الحيوان» لكرهه المثلين، ومع ذلك فلو لم يدغم ويثبت للزمك أن تجرى اللام التي هي ياء بالضم، وإذا لزم تحريكها لزم إسكانها، فإذا لزم إسكانها لزم حذفها لالتقاء الساكنين، فأسكنت العين من «فعلوت» لتحتمل^(١) الياء الحركة لسكون ما قبلها، كما قلبت اللام في^(٢) طاغوت وحنوت وجالوت، لما لزم حركتها بالضم في «فعلوت»، فلما قلبت الكلمتان انقلب حرف العلة فيهما، فإسكان العين من «فعلوت» في «الحيوت» كقلب اللام من طاغوت وحنوت، فذلك إن قاله قائل أمكن أن يقول.

وتقول: إن المعتل يختص بأبنية لا تكون في الصحيح، فكذلك «فعلوت» جاء «حيوت» عليه لما قدمنا، وإن لم يجيء في غير المعتل.

فأما قول الشاعر: [من الطويل]

إِذَا شِئْتُ أَدَانِي صَرُومٌ مُشَيِّعٌ مَعِيَ وَعَقَامٌ يَتَّقِي الْفَحْلَ مُقْلِتٌ^(٣)
يَطُوفُ بِهَا مِنْ جَانِبَيْهَا وَيَتَّقِي بِهَا الشَّمْسَ حَيٌّ فِي الْأَكَارِعِ مَيِّتٌ^(٤)
فمن^(٥) أعمل الآخر من الفعلين، أضمر في الأول على شريطة التفسير، ومن أعمل الأول لم يضمم وكان التقدير: يطوف بها حي من جانبيها، وفي «يتقى» ذكر من «حي».

ومعنى «حي في الأكارع»: حي في أسفل الأكارع، وأسفل الأكارع: الخف. ومعنى «ميت»، أي: ميت في غير هذا المكان؛ لأنه لا يثبت إلا في أسفل الأكارع في ذلك الوقت، فجعل عدمه في^(٦) هذه المواضع موتاً له فيها. وقد يقولون: حي فلان، يريدون فلاناً.

(١) في ب: لتحمل.

(٢) في ب: من.

(٣) في أ: مقلب.

(٤) وهما بلا نسبة في تذكرة النحاة ص (٣٤٣).

ويروى: «نجاني»، و«جانيه»، بدلا من «آداني»، و«جانبيها».

(٥) في ب: من.

(٦) في أ: من.

وأنشد أبو زيد: [من الكامل]

يا قُرْ^(١) إِنَّ أَبَاكَ حَتَّى خُوَيْلِدٍ قَدْ كُنْتُ خَائِفُهُ عَلَى الْإِحْمَاقِ^(٢)

وأنشد أبو الحسن: [من الوافر]

أَبُو بَحْرِ أَشَدُّ النَّاسِ مَنًّا عَلَيْنَا بَعْدَ حَتَّى أَبِي الْمُغِيرَةَ^(٣)

وروى عن أحمد بن إبراهيم: [من البسيط]

وَحَتَّى بَكْرٍ طَعَنَّا طَغْنَةً نَجْرًا^(٤)

يريد: بكرًا

وسئل أعرابي عن قائل أبيات أنشدها، فقال: قالهن حى رباح، يريد: رباحًا.

فأما قول من أدغم فقال: ﴿حَى عَنْ بَيْنَيْهِ﴾ [٤٢]، فلأن الياء قد لزمتهما الحركة

وأصارت بلزوم الحركة لها مشابهة^(٥) للصحیح.

ألا ترى أن من حذف الياء من^(٦): «جوار»، و«عذار» فى الجر والرفع، لم

يحذفها إذا تحركت بالفتح لمشابتها بالحركة سائر الحروف الصحيحة^(٧)، وقال فى

الوقف: ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ النَّرَاقِ﴾ [القيامة: ٢٦] فلم تحذف، كما حذفت الياء من قوله:

﴿الْكَبِيرُ الْمُتَمَالِ﴾ [الرعد: ٩].

ومن جعلها وصلًا فى نحو: [من الكامل]

..... وَيَبْغُ ضُ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْرِى^(٨)

(١) فى أ: أعمير.

(٢) البيت لجبار بن سلمى فى خزانة الأدب (٣٣٤/٤)، وذيل سمط اللآلى ص (٥٤)، ونوادر
أبى زيد ص (١٦١)، وبلا نسبة فى أمالى ابن الحاجب (٤٤٣/١)، والخصائص (٢٨/٣)،
وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص (٤٥٣)، وشرح المفصل (١٣/٣)، والمقرب (١/
٢١٣).

ويروى: «الأحماق»، بدلا من «الإحماق».

(٣) وهو لأبى الأسود الدؤلى فى ديوانه ص (٦٥، ٤٣٥)، ولسان العرب (حيا)، والتاج (حيا).

(٤) ينظر اللسان (حيا)، وفى ب: بجرأ.

(٥) فى أ: فصار بلزوم الحركة لها مشابها.

(٦) زاد فى أ: قوله.

(٧) فى أ: الصحاح.

(٨) تقدم.

و: [من الطويل]

..... مَآ يَمُرُّ وَمَا يَخْلُو^(١)
قد يحذفها في الوقف، ولو تحركت لم يحذفها، فهذا ونحوه يدل على أنها
بالحركة قد صارت في حكم الصحيح، وإذا صارت كذلك، جاز الإدغام فيها، كما
جاز في الصحيح.

وعلى هذا جاء ما أنشده من قوله: [من مجزوء الكامل]

عَيُّوا بِأَمْرِهِمْ كَمَا عَيَّتْ بِبَيْضَتِهَا الْحَمَامَةُ^(٢)

وقال: [من الطويل]

فَهَذَا أَوْأَنَّ الْعَرْضِ حَيَّ دُبَابُهُ زَنَابِيرُهُ وَالْأَزْرَقُ الْمُتَمَلِّسُ^(٣)

وقال: [من الرمل]

سَأَلْتَنِي جَارَتِي عَنِ أُمَّتِي وَإِذَا مَا عَيَّ ذُو اللَّبِّ سَأَلُ^(٤)

فجعلوا هذه الأشياء في الإدغام بمنزلة شموا وعضوا.

(١) جزء من عجز بيت وقيله:

وقد كنت من ليل سنين ثمانياً على صير أمر

والبيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص(٩٦)، وإصلاح المنطق ص(٢٧)، وشرح
شواهد الشافية ص(٢٣٢)، ولسان العرب (٤/٤٧٧)، وبلا نسبة في الإنصاف (٢/
٦٥٥)، ورفض المباني ص(٤٣٦).

وفي ب: ولا يحلو.

(٢) البيت لعبيد بن الأبرص في ديوانه ص(١٣٨)، وأدب الكاتب ص(٦٨)، والحيوان (٣/
١٨٩)، وشرح أبيات سيبويه (٢/٤٣٠)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٦٣٣)، وشرح
المفصل (١٠/١١٥)، وعيون الأخبار (٢/٨٥)، ولسان العرب (حيا)، (عيا)، ولا بن مفرغ
الحميري في ملحق ديوانه ص(٢٤٤)، ولسلامة بن جندل في ملحق ديوانه ص(٢٤٦)، وبلا
نسبة في الكتاب (٤/٣٩٦)، والمقتضب (١/١٨٢)، والمقرب (٢/١٥٤)، والممتع في
التصريف (٢/٥٧٨)، والمنصف (٢/١٩١).

(٣) البيت للمتلمس في ديوانه ص(١٢٣)، والاشتقاق ص(٣١٧)، وجمهرة اللغة ص(٧٤٧)،
وخزانة الأدب (٤/١٨٥، ١٨٦)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص(٦٦٢)، ولسان
العرب (لمس)، (عرض)، وبلا نسبة في خزانة الأدب (٦/٥٤٦)، والخصائص (٢/
٣٧٧)، وسر صناعة الإعراب (٢/٥١٠).

(٤) وهو للتابعة الجعدى في ديوانه ص(٩٢، ٩٨)، ولسان العرب (طرب)، وتاج العروس
(طرب).

ويروي، «أمتي عن جارتى»، بدلا من «جارتى عن أمتى».

وعبرة هذا أن كل موضع يلزم ياء يخشى فيه الحركة، جاز الإدغام فى اللام من حىي .
فأما قوله جل وعز: ﴿عَلَىٰ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ﴾ [الأحقاف: ٣٣]، فلا يجوز فيه
الإدغام؛ لأن حركة النصب غير لازمة.

ألا ترى أنها تزول فى الرفع، وتذهب فى الجزم مع الحرف؟ وإذا لم تلزم لم
يجز^(١) الاعتداد بها، كأشياء لم يعتد بها لما لم تلزم، نحو الواو الثانية فى: وورى،
ونحو ضمة الرفع، فى: غزو؛ لزوالها فى النصب والجر، ونحو احتمالهم الضمة
فى: هذه فخذ، وإن لم يكن فى الكلام ضمة قبلها كسرة، لما كانت غير لازمة،
وهذا النحو كثير.

وقد أجاز ناس الإدغام فى لام يعيا، وأنشدوا بيتا فيه: [من الكامل]

..... تَمْشِي بِسُدَّةٍ بَيْنَهَا فَتُعِي^(٢)

وهذا لا يتجه فى القياس، ولم يأت فى نثر ولا نظم معروف، وما كان كذلك
وجب اطراحه.

وقد كنا بيّنا فساد ذلك فى المسائل المصلحة من كتاب أبى إسحاق.

فأما قول من قال: ﴿حىي﴾ فبين ولم يدغم.

قال سيبويه: أخبرنا بهذه اللغة يونس، قال: وسمعنا بعض العرب يقول: أخياء
وأخية، فبين.

ومما يقوى البيان فيه أن مثال الماضى قد أُجْرِىَ حركته مُجْرِىَ حركة المعرب،
فلم تلحقه الهاء فى الوقف، كما لم تلحق المعربة، فكما أُجْرِيت مجرى المعربة فى
هذا، [كذلك تجرى مجراها فى ترك الإدغام فيها]^(٣).

ومما يقوى ذلك أن حركة اللام فى حىي - فىمن بين - تزول لاتصالها^(٤)

(١) فى أ: يجب.

(٢) عجز بيت، وصدده:

وكأنها بين النساء سبيكة

والبيت بلا نسبة فى الدرر (١/١٧٢)، وشرح الأشمونى (٣/٨٩٣)، ولسان العرب

(عيا)، والمحتسب (٢/٢٦٩)، والممتع فى التصريف (٢/٥٨٥، ٥٨٧)، والمنصف

(٢/٢١٦)، وهمع الهوامع (١/٥٣).

(٣) فى أ: كذلك تجرى مجراه فى ترك الإدغام فيه.

(٤) زاد فى أ: فيه.

بالضمير، فصار زوال الحركة عن اللام في هذا البناء بمنزلة زوال حركة النصب عن المعرب لحدوث إعراب آخر فيه.

ويقوى ذلك قولهم: «أغبياء»، فبينوا مع أن الحركة غير مفارقة، فإذا لم يدغموا ما لم تفارقه الحركة، فألا يدغموا ما تفارقه الحركة أولى.

ومثل ذلك قولهم: «أبَيَّاء» [جمع «بَيِّن»]^(١)، والإخفاء في هذا النحو في قول من أظهر ولم يدغم [حسن]^(٢)، وهو بزنة المتحرك.

كلهم قرأ^(٣): ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ﴾ رفعا، ﴿عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مَكَاءً وَتَصَدِيَةً﴾ نصبا [٣٥]، إلا ما حدثني به موسى بن إسحاق الأنصاري، عن هارون بن حاتم عن حسين عن أبي بكر، ورواه أيضا خلاد عن حسين عن أبي بكر عن عاصم أنه قرأ: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ﴾ نصبا، ﴿عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مَكَاءً وَتَصَدِيَةً﴾ رفعا^(٤).

حدثنا محمد بن الحسين^(٥) قال: حدثنا حسين بن الأسود^(٦)، قال: حدثنا عبيد الله بن موسى، قال: حدثنا سفيان الثوري^(٧) عن الأعمش^(٨): أن عاصمًا قرأ:

(١) سقط في ب.

(٢) سقط في ب.

(٣) في ب: رروا.

(٤) ينظر: الإعراب للنحاس (١/٦٧٥)، الإملاء للعكبري (٢/٤)، البحر المحيط (٤/٤٩٢)، التبيان للطوسي (٥/١٣٥)، الحجة لابن خالويه (١٧١)، السعة لابن مجاهد (٣٠٥)، (٣٠٦)، الكشف للزمخشري (٢/١٢٥)، المجمع للطبرسي (٢/٥٤٠)، المحتسب لابن جنى (١/٢٧٨).

وزاد في أ: جميعا.

(٥) في ب: الحسن.

(٦) الحسين بن الأسود، كذا ذكره الداني، والهدلي، وهو الحسين بن علي بن الأسود، نسب إلى جده، أبو عبد الله البجلي الكوفي، روى القراءة عن: يحيى بن آدم، وعروة بن محمد الأسدي، وعبيد الله، والحسين بن علي الجعفي، روى عنه: أحمد بن يزيد الحلواني، وعبد الله بن أحمد السلمي، ومحمد بن الحسين بن شهريار. ينظر: غاية النهاية (١/٢٤٨).

(٧) سفيان بن سعيد بن مسروق بن حبيب بن رافع بن عبد الله بن موهب بن منقذ بن نصر بن الحكم بن الحارث بن مالك بن ملكان بن ثور بن عبد مناة بن أد بن طابخة. قيل: هو من ثور همدان. قيل: روى عنه عشرون ألفا. توفي بالبصرة سنة إحدى وستين ومائة.

ينظر: الخلاصة (١/٣٩٦) (٢٥٨٤).

(٨) سليمان بن مهران الكاهلي مولاهم أبو محمد الكوفي الأعمش، أحد الأعلام الحفاظ =

﴿وما كان صلاتهم﴾ نصبًا، ﴿عند البيت إلا مكاءً وتصديّة﴾ رفعًا.

قال الأعمش: وإن لحن عاصم تلحن أنت!؟

قال أبو علي: الوجه: الرفع في قوله -جل وعز-: ﴿صَلَاتُهُمْ﴾؛ لأنه معرفة، والمعرفة أولى بأن يكون المحدث عنها^(١) من النكرة؛ لأن النكرة شائعة غير مختصة؛ فلتبس، ولا تختص لما فيها من الشيع، فكرهوا أن يقربوا باب لبس، ويشبه أن يكون القارئ إنما أخذ به، لما رأى الصلاة مؤنثة^(٢) في اللفظ، ولم يلحق الفعل علامة للتأنيث، فلما لم ير فيه علامة التأنيث أسنده إلى المذكر^(٣) الذي هو المكاء، ولم يكن ينبغي هذا؛ لأن الفعل الذي لم تلحقه علامة التأنيث قد أسند إلى المؤنث، كقوله: ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ﴾ [هود: ٦٧]، وقوله: ﴿فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ﴾ [الحشر: ١٧] ﴿ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسْتَوُوا السُّوءِ﴾ [الروم: ١٠]، ﴿فَأَنْظُرْ كَيْفَ كَانَتْ عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ﴾ [النمل: ٥١]، ﴿فَأَنْظُرْ كَيْفَ كَانَتْ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٣].

وليس هذا كقول من قال: ﴿أولم يكن لهم آية أن يعلمه علماء بنى إسرائيل﴾ [الشعراء: ١٩٧]؛ لأنه قد يجوز أن يكون جعل في ﴿يَكُنْ﴾ ضمير القصة، فلا يكون ﴿آية﴾ مرتفعة بـ ﴿يكن﴾، ولكن بخبر الابتداء.

ألا ترى أنه إذا جعل في الجملة اسم المؤنث^(٤)، جاز أن يؤنث الضمير الذي يضم، على شريطة التفسير.

وعلى ذلك جاء قوله -جل وعز-: ﴿فَاتَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾ [الحج: ٤٦]،

والقراء.

قال ابن المدينة: له نحو ألف وثلاثمائة حديث، وقال ابن عيينة: كان أقرأهم وأحفظهم وأعلمهم، وقال عمرو بن علي: كان يسمى المصحف لصدقه، وقال العجلي: ثقة ثبت، يقال: ظهر له أربعة آلاف حديث، ولم يكن له كتاب، وكان فصيحًا، وقال النسائي: ثقة ثبت وعدة في المدلسين. قال أبو نعيم: مات سنة ثمان وأربعين ومائة، عن أربع وثمانين سنة.

ينظر: الخلاصة (١/٤١٩، ٤٢٠) (٢٧٤٨).

- (١) في أ: عنه.
- (٢) في أ: مؤنثًا.
- (٣) في ب: الذكر.
- (٤) في أ: مؤنث.

وقوله: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء: ٩٧].

وقال أبو عبيدة وغيره: المكاء: الصفير، والتصدية: التصفيق.

وقال أبو زيد: مَكَتْ اسْتُ الدَابَّةُ، فهي تمكو مكاء، إذا نفخت بالريح.

قال: ولا تمكو إلا است مفتوحة مكشوفة.

وقال أبو الحسن: المكاء الصفير، والتصدية: التصفيق، ولم أسمع فيه بفعل.

قال أبو علي: قوله -جل وعز-: ﴿إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً﴾ [٣٥] الهمزة في

المكاء منقلبة عن الواو؛ بدلالة ما حكاه أبو زيد من قوله^(١): تمكو.

وكذلك ما جاء من قوله: [من الكامل]

..... تَمْكُو فَرِيصَتُهُ^(٢).....

و«المكاء»: مصدر على «فُعال»، وجاء على «فُعال»؛ لأن الأصوات تجيء عليه

كثيراً، كقولهم: النباح والصراخ، والعواء والدعاء. وأما المُكَاءُ المغرد في

الرياض^(٣)، فهو من هذا الباب أيضاً، ولكنه كالحُطَّاف، وليس كالحُسنان والكُرَّام،

كما أن الجاهل والباقر ليس كالضارب والشاتم.

فأما «التصدية»: فمن أحد شيئين:

يقال^(٤): صد زيد عن الشيء وصددته عنه.

قال: [من البسيط]

صَدَّتْ خُلَيْدَةُ عَنَّا مَا تَكَلَّمْنَا (٥).....

(١) في أ: قولهم.

(٢) وتمام البيت:

وحليل غانية تركت مجدلاً كشدق الأعلم

وهو لعنترة في ديوانه ص(٢٠٧)، ولسان العرب (حلل)، (مكا)، وكتاب الجيم

(٢٤٣/٣)، وتهذيب اللغة (٤١١/١٠)، ومجمل اللغة (٣٤٢/٤)، ومقاييس اللغة

(٣٤٤/٥)، وكتاب العين (١٥٢/٢)، وتاج العروس (مكا)، (حلل)، وأساس

البلاغة (مكو).

(٣) في ب: الروض.

(٤) في ب: قالوا.

(٥) صدر بيت لأعشى ميمون وعجزه:

..... جهلا بأم خليل حبل من تصل

ينظر: ديوانه ص(٥٥).

وقال: [من الوافر]

صَدَدْتِ (١) الكَأْسَ عَنَا أُمَّ عَمْرٍو (٢)
 فيمكن أن تكون «التصدية» مصدرًا من «صد»، بنى الفعل منه على «فَعَّل»
 للتكثير، على حد «غَلَقْتَ الأبواب»، ليس على حد غرمته، وفرحته؛ لأن الفعل
 الذى هو على «فَعَّل» متعد، فإنما يكون [على] (٣) «فَعَّل» على حد «غلق» للتكثير،
 فبناء (٤) الفعل على «فَعَّل»، والمصدر من «فعل» على «تفعيل» و«تفعلة»، إلا أن
 «تفعلة» فى هذا كالمرفوض من مصدر التضعيف، كأنهم عدلوا عنه إلى التفعيل،
 نحو: التحقيق، والتشديد، والتخفيف؛ لما يكون فيه من الفصل بين المثلين
 بالحرف الذى بينهما. كما لم يجعلوا شديدة فى النسب كحنيفة وفريضة، وكما لم
 يجعلوا شديدًا، وشحيحًا، كفقيه وعليم؛ لما كان يلتقى فى التضعيف، فعدلوا عنه
 إلى «أفعلاء» و«أفعلة» نحو: أشحاء (٥) وأشحة لما لم يظهر المثلان فى ذلك، فلما
 خرج المصدر على ما هو مرفوض فى هذا النحو، أبدل من المثل الثانى الياء،
 وكان (٦) «التصفيق» مَنَعٌ من المصْفَقِّ للمصْفَقِّ به، وزجر له، وفى الحديث «التسييح
 للرجال والتصفيق للنساء» (٧).

(١) فى ب: صدت.

(٢) صدر بيت وعجزه:

وكان الكأس مجراها اليميناً

والبيت لعمر بن كلثوم فى ديوانه ص (٦٥)، وشرح شواهد الإيضاح ص (١٧٢)،
 والكتاب (١/٢٢٢، ٤٠٥)، ولسان العرب (١٣/٢٤٤)، (صبن)، ولعمر بن معد
 يكرب فى ملحق ديوانه ص (٢١٣)، وعمرو بن عدى أو لعمر بن كلثوم فى خزانة
 الأدب (٨/٢٧٢)، والدرر (٣/٨٧)، وبلا نسبة فى شرح شذور الذهب ص (٣٠٢)،
 وهمع الهوامع (١/٢٠١).

(٣) سقط فى أ.

(٤) فى أ: فبنى.

(٥) فى ب: أشداء.

(٦) فى ب: وكان.

(٧) هو جزء من حديث لسهل بن سعد الساعدى أخرجه البخارى (٢/٣٩١)، كتاب الأذان،
 باب: من دخل ليؤم الناس فجاء الإمام الأول (٦٨٤)، وأطرافه فى [١٢٠١ و ١٢٠٤
 و ١٢١٨ و ١٢٣٤ و ٢٦٩٠ و ٢٦٩٣ و ٧١٩٠] ومسلم (١/٣١٦)، كتاب الصلاة، باب:
 تقديم الجماعة من يصلى بهم (١٠٢/٤٢١)، وأبو داود (١/٥٧٨)، كتاب الصلاة، باب:
 التصفيق فى الصلاة (٩٤٠)، والنسائى (٢/٧٧، ٧٨) كتاب الإمامة، باب: إذا تقدم الرجل =

وقوله -جل وعز-: ﴿رَأَيْتَ الْمُتَفَقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا﴾ [النساء: ٦١]،
 يحتمل أنهم يمتنعون في أنفسهم عن اتباعك ونصرتك كما وصفوا بذلك في قوله:
 ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ لَوَّأُ رُءُوسَهُمْ وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ وَهُمْ مُسْتَكْبِرُونَ﴾
 [المنافقون: ٥].

ويجوز أن يكون المعنى على أنهم يمنعون غيرهم ويثبطونهم عنك^(١)، كما قال -
 جل وعز-: ﴿وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ﴾ [النساء: ٧٢].
 ويجوز أن يكون التقدير في^(٢) قوله -تعالى-: ﴿صَّ وَالْقُرْآنِ﴾ [ص: ١] أى:
 صاد بالقرآن عملك وأمرك.

ومن ذلك: الصدى، وهو انعكاس الصوت إذا فعل في موضع صقيل كثيف،
 وكأنهم جعلوا ذلك معارضة للصوت لما كان يتبعه، كما أن المصفق بمعارضته^(٣)
 المصفق له^(٤) يمنعه مما يأخذ فيه، والفاعل على هذا من نفس الكلمة.

ومن ذلك: قولهم: فلان صدا مال، إذا كان حسن القيام به والتعاهد له، فكأن
 المراد به: أنه يقابل بإصلاحه ما رأى فيه من فساد.
 وكذلك: قولهم: هو إزاء مال، معناه: أنه يمنع من أن يشيع فيه الفساد لحسن
 قيامه وتعهده.

قال: حدثنا على بن سليمان [قال: يقال:]^(٥) فلان صدا مال وإزاء مال وخال
 مال [وخايل مال]^(٦) وسويان مال.
 وقال: [من البسيط]

= ثم جاء الوالى، وابن ماجه (٣٣٠/١)، كتاب إقامة الصلاة، باب: التسيح للرجال في
 الصلاة والتصفيق للنساء (١٠٣٥)، ومالك (١٦٣/١، ١٦٤)، كتاب قصر الصلاة في
 السفر، باب: الالتفات والتصفيق عند الحاجة في الصلاة (٦١)، والشافعي في الأم (١/
 ١٥٦)، والدارمي (٣١٧/١)، كتاب الصلاة، باب: التسيح للرجال والتصفيق للنساء،
 وعبد الرزاق (٤٥٧/٢) (٤٠٧٢)، وأحمد (٣٣١/٥).

(١) فى ب: عنكم.

(٢) فى أ: من.

(٣) فى ب: بمعارضة.

(٤) فى ب: به.

(٥) سقط فى أ.

(٦) سقط فى أ.

هَذَا الزَّمَانُ مُوَلَّ خَيْرُهُ أَرَى (١)
 أى: ممتنع ليس بمتنع^(٢).

ومن ذلك قول الشاعر: [من الرجز]

ظَلَّ مِنَ الشُّعْرَى لَنَا يَوْمَ أَرَى
 نَعُوذُ^(٣) مِنْهُ بِزَرَائِقِ الرِّكِيِّ^(٤)

فَارِ وَأَرِ، كَأَسِينِ وَأَسِينِ.

وهذا فى المعنى كقوله: [من الطويل]

وَيَوْمَ مِنَ الشُّعْرَى تَظَلُّ ظَبَاؤُهُ بِسُوقِ الْعِضَاءِ عُوذًا مَا تَبْرَحُ^(٥)
 وتقدير «بسوق»، أى: بظلال سوقه، كما أن قوله: «[بزرائيق]^(٦) الركى»، أى:
 بظلالها من حره، وكذلك العوذ منه، أى من حره.

ومثله: [من مجزوء الكامل]

وَقَدَّتْ لَهَا الشُّعْرَى فَأَ لَقَّتِ الْخُدُورَ بِهَا الْجَاذِرُ^(٧)
 فوصف اليوم بأن يكون ذلك فيه، كقولهم ليل نائم.

ويجوز فى قياس قول سيبويه: أن يكون الهمزة فى «إزاء» من نفس الكلمة غير
 منقلبة عن شىء، ولو كان على ثلاثة أحرف، لم تكن من نفس الكلمة.

ألا ترى أن نحو: «أجاء» قليل؟

اختلفوا فى فتح الياء وضمها من قوله -جل وعز-: ﴿لِيَمِيزَ اللَّهُ﴾ [٣٧].

(١) صدر بيت لعمارة، وعجزه:

..... صارت رءوس به أذنان أعجاز

ينظر: الخصائص (١٣١/٢)، واللسان (أزا).

(٢) فى ب: بمتصل.

(٣) فى أ: تعوذ. وفى ب: يعوذ. والمثبت من اللسان (أزا).

(٤) الرجز للباهلى فى لسان العرب (أزا)، وتاج العروس (أزا) ويروى: «ظل لها يوم من
 الشعر»، و «تعوذ»، بدلا من «ظل من الشعرى لنا يوم»، و «نعوذ».

(٥) البيت لذى الرمة فى ملحق ديوانه (١٨٥٧/٣)، والمعانى الكبير (٧٩٠/٢).

(٦) سقط فى ب.

(٧) البيت للحطيئة فى ديوانه ص (١٦٥)، والمعانى الكبير (٧٩٠/٢).

ويروى: «الخدود بها الهواجر».

فقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وعاصم، وابن عامر: ﴿لِيَمِيزَ اللَّهُ﴾ بفتح الياء خفيفة.

وقرأ حمزة والكسائي^(١) ﴿لِيَمِيزَ اللَّهُ﴾ بضم الياء والتشديد.
قال أبو علي: حجة من قرأ^(٢): ﴿لِيَمِيزَ﴾ أنهم قد قالوا: ميزته فلم يئتمز، حكاه يعقوب.

ومما يثبت ذلك ما أنشده أبو زيد: [من البسيط]
لَمَّا تَنَى اللَّهُ عَنِّي شَرَّ عَدَوْتِهِ وَأَنْمَزْتُ لَا مُسْتِيًّا دُعْرًا وَلَا وَجَلًا^(٣)
وقال أبو الحسن: خففها بعضهم، فجعلها من ماز يميز، قال: وبها نقرأ.
وحجة من قرأ^(٤): ﴿لِيَمِيزَ اللَّهُ﴾ أنه قد جاء في التنزيل: ﴿تَمِيزُ﴾، وتميز:
مطاول ميزته، تقول: ميزته فتميز، كما تقول: قطعته فتقطع، وذلك في^(٥) قوله -
جل وعز-: ﴿وَهِيَ تَقُورُ. تَكَادُ تَمِيزُ مِنَ الْغَيْظِ﴾ [الملك: ٧، ٨] فقوله: ﴿تَكَادُ تَمِيزُ﴾
دليل على شدة التفور^(٦)؛ لأن التميز انفصال بعض الأشياء من بعض، وذلك إنما
يكون بكثرة التقلب والتزعزع.

ودل قوله -جل وعز-: ﴿مِنَ الْغَيْظِ﴾ على شدة الفوران والتقلب؛ لأن المغتاط
قد يكون منه التزعزع.

وقد قال قوم في^(٧) الغيظ و^(٨) الغضب: إنه غليان دم القلب لإرادة الانتقام.

وقد يراد التشبيه فتحذف حروفه، كقوله: [من الرجز]
حَلْبَانَةٌ رَكْبَانَةٌ صَفُوفٍ تَخْلِطُ بَيْنَ وَبَرٍ وَصُوفٍ^(٩)

(١) ينظر: [تحاف الفضلاء (٢٣٧)، الإملاء للعكبري (٤/٢)، التبيان للطوسي (١٣٩/٥)،
التيسير للداني (٩٢، ١١٦)، الحجة لابن خالويه (١٧١)، السبعة لابن مجاهد (٣٠٦)،
الغيث للصفافسي (٢٣٣)، المعاني للأخفش (٣٢٢/٢)، النشر لابن الجزري (٢٧٦/٢).

(٢) في ب: قال.

(٣) ينظر: النوادر ص (٢٨٥)، الأغاني (٣١٢/٢٣).

(٤) في ب: قال.

(٥) سقط في ب.

(٦) زاد في ب: و.

(٧) في ب: من.

(٨) في ب: أو.

(٩) تقدم.

وقال في صفة غليان القدر: [من الطويل]

لَهْنٌ نَشِيْجٌ بِالنَّشِيْلِ كَأَنَّهَا^(١) ضَرَائِرُ حِرْمِيٍّ تَفَاحَشَ غَارَهَا^(٢)
وقد تقدم القول في هذا الحرف في سورة آل عمران.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله -جل وعز-: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا﴾

[٥٩]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر والكسائي^(٣): ﴿وَلَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ بالتاء وكسر السين.

غير عاصم فإنه فتح السين.

وفي النور أيضًا [الآية: ٥٧] بالتاء.

وروى حفص عن عاصم، وابن عامر وحمزة: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ﴾ بالياء وفتح السين.

وقرأ عاصم في رواية حفص بالياء ههنا، وفي النور بالتاء.

والباقون غير حمزة وابن عامر في السورتين بالتاء.

وقرأهما حمزة بالياء.

قال أبو علي: من قرأ: ﴿وَلَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا﴾ بالتاء، ف ﴿الَّذِينَ

كَفَرُوا﴾: المفعول الأول، و ﴿سَبَقُوا﴾ المفعول الثاني، وموضعه نصب، ووجهه بين.

ومن قرأ: ﴿يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ بالياء، فلا يخلو القول فيه من أن يكون أسند

﴿يَحْسَبَنَّ﴾ إلى ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، فجعل ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ الفاعل، فإن جعل ﴿الَّذِينَ

(١) في أ: كأنه.

(٢) وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص (٧٩)، ولسان العرب (نشج)،

(ضرر)، (غور)، (غير)، (حرم)، والتنبية والإيضاح (١٧٩/٢)، وتاج العروس (ضرر)،

(غور)، وديوان الأدب (٢٠٢/١)، وأساس البلاغة (فحش)، وبلا نسية في مقاييس اللغة

(٤٠٨/٤)، والمخصص (١٤١/٢)، ومجمل اللغة (٢٩/٤)، وكتاب العين (٤٤٢/٤).

ويروى: «جرمي»: بدلا من «حرمي».

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٨)، الإعراب للنحاس (٦٨٢)، الإملاء للعكبري (٥/٢)، البحر

المحيط (٥١٠/٤)، التبيان للطوسي (١٧١/٥)، التيسير للداني (١١٧)، تفسير الطبري

(٢٨/١٤)، تفسير القرطبي (٣٣/٨)، الحجة لابن خالويه (١٧٢)، الحجة لأبي زرعة

(٣١٢)، السبعة لابن مجاهد (٣١٧)، الغيث للصفاسي (٢٣٤)، الكشف للقيسي (١/

٤٩٣، ٤٩٤)، المجمع للطبرسي (٥٥٤/٢)، المعاني للفراء (٤١٤/١)، تفسير الرازي

(٣٧٧/٤)، النشر لابن الجزري (٢٧٧/٢).

كَفَرُوا ﴿١﴾ رفعا لإسناد الفعل إليهم، لم يحسن؛ لأنه لم يعمل ﴿يَحْسَبَنَّ﴾ في المفعولين، فلا يحمله على هذا، ولكن يحمله على أحد ثلاثة أوجه^(١) :
 إما أن تجعل فاعله النبي ﷺ، كأنه: ولا يحسبن النبي الذين كفروا، وهو قول أبي الحسن.

ويجوز أن يكون أضمر المفعول الأول، التقدير: ولا يحسبن الذين كفروا أنفسهم سبقوا، أو إياهم سبقوا.

ويجوز - أيضا - أن تقدره على حذف «أن» كأنه: ولا يحسبن الذين كفروا أن سبقوا، فحذفت «أن» كما حذفها في تأويل سيويه، في قوله: ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونَ أَعْبُدُ﴾ [الزمر: ٦٤]، كأنه: أغير عبادة الله تأمروني.

وحذف «أن» قد جاء في شيء من كلامهم؛ قال: [من الطويل]
 وَإِنْ لَكُنِيزًا لَمْ تَكُنْ رَبَّ عِلَّةٍ لَدُنْ صَرَّحْتَ حُجَّاجُهُمْ فَتَفَرَّقُوا
 فحذف «أن»، والتقدير: لَدُنْ أَنْ صَرَّحْتَ.

وأثبتته^(٢) الأعشى في قوله: [من الطويل]
 أَرَانِي لَدُنْ أَنْ غَابَ رَهْطِي كَأَنَّمَا يَرَى بِي فِيكُمْ طَالِبُ الضَّمِيمِ أَرْتَبَا^(٣)
 وقد حذفت من الفعل [وهى]^(٤) مع صلتها في موضع الفاعل.

أنشد أحمد بن يحيى: [من الطويل]
 وَمَا رَاعِنَا إِلَّا يَسِيرَ بِشُرْطَةٍ وَعَهْدِي بِهِ فَيُنَا يَفُشُّ بِكَبِيرِ^(٥)
 فإذا وجهته على هذا سد: «أن سبقوا»، مسد المفعولين.

كما أن قوله -جل وعز-: ﴿أَحْسِبَ النَّاسَ أَنْ يَبْرُكُوا أَنْ يَقُولُوا ءَامَنَّا﴾ [العنكبوت: ٢] كذلك.

قال: وكلهم قرأ: ﴿إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ﴾ [٥٩] بكسر الألف.

- (١) في ب: أشياء.
 (٢) في ب: أثبت.
 (٣) وهو في ديوانه ص(١٦٥)، وأساس البلاغة (رنب)، ويروى: «قومي»، و«يراني فيهم طالب الحق»، بدلا من «رهطي»، و«يرى بي فيكم طالب الضميم».
 (٤) سقط في ب.
 (٥) وهو بلا نسبة في الخصائص (٢/٤٣٤)، وشرح المفصل (٤/٢٧)، ومعنى اللبيب (٢/٤٢٨). ويروى: «راعني» بدلا من «راعنا».

إلا ابن عامر فإنه قرأ^(١): ﴿أَنَّهُمْ لَا يَعْجِرُونَ﴾ بفتح الألف^(٢).
قال أبو عبيدة: ﴿سَبَقُوا﴾ معناها: فاتوا.
و﴿أَنَّهُمْ لَا يَعْجِرُونَ﴾ لا يفوتون.

ومثل ما فسره أبو عبيدة بـ «فاتوا» قوله: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ أَن يَسْفُتُونَا﴾ [العنكبوت: ٤]، وكما أن ما بعد هذه الآية من قوله: ﴿سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ منقطعة من الجملة التي قبلها، كذلك يكون ما بعد هذه، فتكون «إن» مكسورة على أنها استئناف كلام، كما كان: ﴿سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ كذلك.

ووجه قول ابن عامر أنه جعله^(٣) متعلقًا بالجملة الأولى، فيكون التقدير: لا تحسبنهم سبقوا؛ لأنهم لا يفوتون، فهم يجزون على كفرهم.
قرأ عاصم وحده في رواية أبي بكر: ﴿وإن جَنَحُوا لِّلسَّلْمِ﴾ [٦١] بكسر السين.
وقرأ الباقر: ﴿لِّلسَّلْمِ﴾ بفتح السين.

وروى حفص عن عاصم ﴿لِّلسَّلْمِ﴾ - أيضًا - بالفتح^(٤).
قال أبو زيد: فيما روى عنه الأثرم: جنح الرجل يجنح جنوحًا: إذا أعطى بيده، أو عدل إلى ما يحب القوم، وجنح الليل يجنح جنوحًا: إذا أقبل، وجنحت الإبل تنجنح [جنوحًا]^(٥): إذا خفضت سوافها في السير.

وقال أبو عبيدة: ﴿وإن جنحوا لِّلسَّلْمِ﴾ أى: رجعوا وطلبوا المسالمة.

(١) في أ: قرأها.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٨)، الإعراب للنحاس (٦٨٣/١)، البحر المحيط (٥١٠/٤)، التبيان للطوسي (١٧١/٥)، تفسير الطبري (٣٠/١٤)، تفسير القرطبي (٣٤/٨)، الحجة لابن خالويه (١٧٢)، الحجة لأبي زرع (٣١٢)، السبعة لابن مجاهد (٣٠٨)، الغيث للصفاقسي (٢٣٤)، الكشاف للزمخشري (١٣٢/٢)، الكشاف للقيسي (٤٩٤/١)، المجمع للطبرسي (٥٥٤/٢)، النشر لابن الجزرى (٢٧٧/٢).

(٣) في أ: يجعله.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٥٦، ٢٣٨)، الإملاء للعكبرى (٥/٢)، التبيان للطوسي (٥/٥)، (١٧٤)، التيسير للداني (١١٧)، تفسير القرطبي (٣٩/٨)، الحجة لابن خالويه (١٧٢)، الحجة لأبي زرع (٣١٢)، السبعة لابن مجاهد (٣٠٨)، الغيث للصفاقسي (٢٣٤، ٢٣٥)، الكشاف للزمخشري (١٣٣/٢)، الكشاف للقيسي (٤٩٤/١)، المجمع للطبرسي (٢/٥٥٤)، تفسير الرازي (٤/٣٧٨).

(٥) سقط في ب.

قال: والسَّلْم والسَّلْم والسَّلْم واحد.

قال رجل جاهلي: [من مجزوء الوافر]

أَنْبَائِلَ إِنْبِي سَلَمَ لِأَهْلِكَ فَاقْبَلِي سَلْمِي^(١)
أنشده [أبو زيد]^(٢) بالفتح فيما رواه التوزي عنه.

وقال أبو الحسن: الصلح: فيه^(٣) الكسر والفتح لغتان، يعنى: السَّلْم والسَّلْم، وقد تقدم القول فى ذلك فى سورة البقرة.

قال: كلهم قرأ: ﴿إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [٥٠] بالياء.

غير ابن عامر، فإنه قرأ ﴿إِذْ تَتَوَفَّى﴾ بتاءين.

قال أبو على: قول ابن عامر: ﴿إِذْ تَتَوَفَّى﴾ مثل قوله: ﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلَكَةُ﴾ [آل

عمران: ٤٥]، ومثل قوله: ﴿تَوَفَّيْتَهُ رُسُلَنَا﴾ [الأنعام: ٦١]، ونحو ذلك من الفعل المسند إلى المؤنث، ألحقت به علامة التأنيث.

و: ﴿إِذْ يَتَوَفَّى﴾ مثل قوله: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ بَصَائِرٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٤]، [و]

﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ﴾ [يوسف: ٣٠] ونحو ذلك.

اختلفوا فى الياء والتاء من قوله -جل وعز-: ﴿وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا

... فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ﴾ [٦٥، ٦٦]:

فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر^(٤): ﴿وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا﴾ و: ﴿فَإِنْ

يَكُنْ^(٥) مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ﴾ بالياء فيهما^(٦).

وقرأ أبو عمرو: ﴿فَإِنْ تَكُنْ مِنْكُمْ﴾ بالتاء، والأخرى بالياء.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي الحرفين جميعاً بالياء.

(١) وهو بلا نسبة فى لسان العرب (سلم)، وتاج العروس (سلم).

(٢) سقط فى أ.

(٣) فى أ: فيها.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٨)، البحر المحيط (٥١٧/٤)، التيسير للدانى (١١٧)، الحجة

لابن خالويه (١٧٢)، الحجة لأبى زرع (٣١٣)، السبعة لابن مجاهد (٣٠٨)، الغيث

للفصافسى (٢٣٥)، الكشاف للزمخشري (١٣٤/٢)، الكشاف للقيسى (٤٩٤/١)، (٤٩٥)،

المجمع للطبرسى (٥٥٦/٢)، النشر لابن الجزرى (٢٧٧/٢).

(٥) فى أ: تكن.

(٦) فى أ: بالتاء جميعاً.

وليس عن نافع خلاف أنهما بالتاء، إلا ما رواه خارجة عن نافع أنهما بالياء. قال أبو علي: قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر بالياء ﴿وَأِنْ يَكُنْ﴾^(١)؛ لأنه يراد به المذكور.

ويدلك^(٢) على ذلك قوله: ﴿يَغْلِبُوا﴾، وكذلك ما وصف فيه المائة بقوله: ﴿صَابِرَةٌ﴾؛ لأنهم رجال في المعنى، فحملوا الكلام على أنهم مذكرون في المعنى، كما جاء: ﴿فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠] فأنت الأمثال على المعنى لما كانت حسنات.

[وقراءة أبي عمرو:]^(٣) ﴿فَإِنْ تَكُنْ مِنْكُمْ مَائَةٌ صَابِرَةٌ﴾؛ لأنه كما أنت صفة المائة، وهى قوله: ﴿صَابِرَةٌ﴾، كذلك أنت الفعل، وكان التانيث في قوله -سبحانه-: ﴿إِنْ تَكُنْ مِنْكُمْ مَائَةٌ﴾ أشد مشاكلة لقوله: ﴿صَابِرَةٌ﴾ من التذكير، وقرأ في الأخرى بالياء؛ لأنه أخبر عنه بقوله: ﴿يَغْلِبُوا﴾ فكان التذكير أشد مشاكلة لـ ﴿يَغْلِبُوا﴾، كما كان التانيث في ﴿تَكُنْ﴾ أشد مشاكلة لقوله: ﴿صَابِرَةٌ﴾.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي الحرفين جميعاً بالياء، حملوا^(٤) ذلك على المعنى؛ لأنهم في الموضوعين جميعاً رجال، فكان ذلك في الحمل على المعنى في قراءتهم كقوله: ﴿فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠].

وقرأ^(٥) نافع جميعاً بالتاء، فحملة على اللفظ، واللفظ مؤنث، ورواية^(٦) خارجة بالياء، وذلك للحمل على المعنى دون اللفظ، وكل ذلك حسن.

اختلفوا في ضم الضاد وفتحها من قوله -جل وعز-: ﴿وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا﴾ [٦٦]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر والكسائي^(٧): ﴿ضَعْفًا﴾ و: ﴿مِنْ ضَعْفٍ﴾ [الروم: ٥٤] كل ذلك بضم الضاد.

- (١) فى أ: تكن، وثبت فى حاشيتها كذا فى الأصل، وهذا التفسير الذى فسره لمن قرأ بالياء.
 (٢) فى ب: يدل.
 (٣) فى أ: وقرأ أبو عمرو.
 (٤) زاد فى أ: على.
 (٥) فى أ: وقراءة.
 (٦) فى ب: ورواه.
 (٧) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٨)، الإعراب للنحاس (١/٦٨٦)، البحر المحيط (٤/٥١٨)، =

وقرأ عاصم وحمزة بفتح الضاد: ﴿ضَعْفًا﴾ في كل ذلك، وكذلك في [سورة] (١) الروم.

وخالف حفص عاصمًا، فقرأ عن نفسه لا عن عاصم في الروم: ﴿من ضَعْفٍ﴾، و: ﴿ضَعْفًا﴾ بالضم جميعًا.

قال أبو علي: قال سيبويه: قالوا: ضَعْفٌ ضَعْفًا، وهو ضعيف. وقال أيضًا: قالوا الفَقْرُ، كما قالوا: الضُّعْفُ، وقالوا: الفُقْرُ، كما قالوا: الضُّعْفُ؛ فعلمنا بذلك أن كل واحد من الضُّعْفِ والضُّعْفِ لغة، كما كان الفُقْرُ والفُقْرُ كذلك.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله -جل وعز-: ﴿أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى﴾ [٦٧]: فقرأ أبو عمرو وحده: ﴿أَنْ تَكُونَ لَهُ﴾ بالتاء. وقرأ الباقون: ﴿يَكُونَ﴾ بالياء (٢).

قال أبو علي: أنت أبو عمرو ﴿تكون﴾ على لفظ الأسرى؛ [لأن الأسرى] (٣) وإن كان المراد به التذكير والرجال فهو مؤنث اللفظ.

ومن قال: ﴿يَكُونَ﴾، فلأن الفعل متقدم، والأسرى مذكرون في المعنى، وقد وقع الفصل بين الفعل والفاعل، وكل واحد من ذلك إذا انفرد يذكر الفعل معه، يقال (٤): جاء الرجال، وحضر قبيلتك، وحضر القاضي امرأة، فإذا اجتمعت هذه الأشياء كان التذكير أولى.

وقال أبو الحسن: التذكير أحب إلي؛ لأن الأسرى فعل للرجال وليس للنساء،

= التبيان للطوسي (٥/١٨٠)، التيسير للداني (١١٧)، تفسير الطبري (١٤/٥٧)، الحجة لابن خالويه (١٧٢، ١٧٣)، الحجة لأبي زرعة (٣١٣)، السبعة لابن مجاهد (٣٠٨)، الكشف للقيسي (١/٤٩٥)، المجمع للطبرسي (٢/٥٥٦)، تفسير الرازي (٤/٣٨٣)، النشر لابن الجزري (٢/٢٧٧).

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٩)، الإملاء للعكبري (٢/٦)، البحر المحيط (٤/٥١٨)، التبيان للطوسي (٥/١٨١)، الكشف للزمخشري (٢/١٣٤)، المجمع للطبرسي (٢/٥٥٨)، المعاني للفراء (١/٤١٨)، النشر لابن الجزري (٢/٢٧٧).

(٣) سقط في ب.

(٤) في أ: مثل.

تقول: النساء يفعلن، ولا تقول: الأسرى يفعلن، فتذكير فعلهم أحسن والتأنيث على المجاز.

[واختلفوا في قوله -تعالى-: ﴿قُلْ لِمَنْ فِي أَيْدِيكُمْ مِنَ الْأَسْرَى﴾ [٧٠] (١):
 فقرأ (٢) أبو عمرو وحده: ﴿قُلْ لِمَنْ فِي أَيْدِيكُمْ مِنَ الْأَسْرَى﴾ بالألف.
 وقرأ الباقون: ﴿مِنَ الْأَسْرَى﴾ بغير ألف (٣).

قال أبو علي: ﴿أسرى﴾: أقيس من ﴿الأسارى﴾؛ وذلك أن «أسير» فعيل بمعنى مفعول، وما كان من باب فعيل الذي بمعنى مفعول، لا يجمع بالواو والنون ولا بالألف والتاء، كما أن فعولاً (٤) كذلك، لكنه يجمع على فعلى نحو جريح وجرحى، وقتيل وقتلى.

وقال -جل وعز-: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ [البقرة: ١٧٨].
 وعقير وعقرى، ولديغ ولدغى، وكثر هذا الجمع في هذا الباب، واستمر حتى شبه به غيره مما ليس منه، وذلك (٥) لموافقته [إياه] (٦) في المعنى، وذلك مثل: مَرَضَى وَمَوْتَى، وهلكى، ووج ووجيا فهذا شبه (٧) بفعيل الذى بمعنى مفعول، لمقاربتة له فى المعنى، وذلك [أن هذه أمور ابتلوا بها، وأدخلوا فيها، وأصيبوا بها، وهم لها كارهون] (٨)، فصار لذلك فى قول الخليل مشبهاً لفعيل الذى بمعنى (٩) مفعول وليس مثله.

يدل على ذلك أنهم قالوا: هالكون، وهلاك، فجاؤا به على القياس، ولم

(١) سقط فى أ.

(٢) فى أ: قال.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٩)، البحر المحيط (٥٢١/٤)، التبيان للطوسى (١٨١/٥)، التيسير للدانى (١١٧)، الحجة لابن خالويه (١٧٣)، الحجة لأبى زرعة (٣١٤)، السبعة لابن مجاهد (٣٠٩)، الغيث للصفاقسى (٢٣٥)، الكشف للقيسى (٤٩٦/١)، المجموع للطبرسى (٥٦٠/٢)، النشر لابن الجزرى (٢٧٧/٢).

(٤) فى ب: مفعولاً.

(٥) فى ب: ولكنه.

(٦) سقط فى أ.

(٧) فى ب: أشبه.

(٨) فى ب: أن هذا أمر ابتلوا به، وأدخلوا فيه، وأصيبوا به، وهم له كارهون.

(٩) فى أ: فى معنى.

يحملوه على المعنى .

وكذلك قالوا: دامرون ودمار، وضامر وضمر، فلم يجيئوا به على فعلى، وإنما قالوا: أسارى على التشبيه بـ: كسالى .

قال سيويه: قالوا: أسارى شبهوه بـ: كسالى، وقالوا: كسلى فشيبهوه بـ: أسرى . وأسارى فى جمع أسير، ليس على بابه، وما عليه قياسه، كما أن أسراء، وقتلاء فى جمع أسير، [وقتل] ليس على بابه، وإنما شبه بظرفاء حيث كان على وزنه، فأسارى فى جمع أسير على التشبيه بغير بابه، وبابه أسرى، فكما شبه أسير بكسلان، فقالوا: أسارى، كما قالوا: كسالى، كذلك شبه كسلان بأسير، وقالوا فى جمعه: كسلى، كما قالوا: أسرى، فعلى هذا يوجه قول من قال: «أسارى»، فأما «أسرى» فهو على الباب المستمر الكثير .

وقال أبو الحسن: الأسرى ما لم يكن موثقاً، والأسارى: الموثقون، قال: والعرب لا تعرف ذلك، كلاهما عندهم سواء .

اختلفوا فى فتح الواو وكسرها من قوله -جل وعز-: ﴿مِنَ وَلِيِّتِهِمْ﴾ [٧٢]: فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وعاصم وابن عامر^(١): ﴿مِنَ وَلِيِّتِهِمْ﴾ و: ﴿الْوَالِيَّةُ﴾ [الكهف: ٤٤] بفتح الواو فيهما .

وقرأ حمزة: ﴿وَلَايَتِهِمْ﴾ و﴿الْوَالِيَّةُ﴾ بالكسر فيهما .

وقرأ الكسائى: ﴿مِنَ وَلِيِّتِهِمْ﴾ بفتح الواو، و﴿الْوَالِيَّةُ﴾ بكسر الواو .

قال أبو عبيدة: ﴿مِنَ وَلِيِّتِهِمْ﴾: مصدر المولى، يقال: مولى بين الولاية؛ إذا فتحت، فإذا كسرت فهو من وليت الشيء .

وقال أبو الحسن: ﴿مَا لَكُمْ مِّنَ وَلِيِّتِهِمْ مِّنْ شَيْءٍ﴾، وهذا من «الولاية» فهو مفتوح، وأما فى السلطان، فـ «الولاية» بالكسر^(٢)، وكسر الواو فى الأخرى لغة .

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٩)، الإعراب للنحاس (٦٨٩/١)، الإملاء للعبرى (٦/٢)، البحر المحيط (٥٢٢/٤)، التبيان للطوسى (١٨٨/٥)، التيسير للدانى (١١٧)، تفسير القرطبى (٥٦/٨)، الحجة لابن خالويه (١٧٣)، الحجة لأبى زرة (٣٠٤)، السبعة لابن مجاهد (٣٠٩)، الغيث للصفاقسى (٢٣٥)، الكشف للزمخشرى (١٣٥/٢)، الكشف للقيسى (٤٩٧/١)، المجمع للطبرسى (٥٦٠/٢)، المعانى للفراء (٤١٨/١، ٤١٩)، تفسير الرازى (٣٩٠/٤)، النشر لابن الجزرى (٢٧٧/٢) .

(٢) فى أ: مكسورة الواو .

قال:

وقرأ الأعمش: ﴿ما لكم من ولآيتهم من شيء﴾ مكسورة^(١).
قال أبو علي: «الولاية» هنا من الدين، فالفتح أجود. قال أبو الحسن: وهي قراءة
الناس، إلا أن الأعمش كسر الواو وهي لغة، وليست بذلك.
وحكى محمد بن يزيد عن الأصمعي: أن الأعمش لحن في كسره لذلك، وليس
قوله هذا بشيء؛ لأنه إذا كانت لغة فيما حكاه أبو الحسن فليس بلحن.

* * *

(١) في أ: مكسور.

[بسم الله:

ذكر اختلافهم في] (١) سورة التوبة

اختلفوا في الهمزتين، وإسقاط إحداهما من قوله -جل وعز-: ﴿أَيَّمَةَ﴾ [١٢]: فقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو: ﴿أَيَّمَةَ﴾ بهمز الألف، وبعدها ياء ساكنة. على أن نافعاً مختلف^(٢) عنه في ذلك: فروى المسيبي، وأبو بكر بن أبي أويس: ﴿أَيَّمَةَ﴾ ممدودة الهمزة، وياء بعدها كالساكنة.

وقال أحمد بن صالح عن أبي بكر بن أبي أويس: أحفظ عن نافع: ﴿أَيَّمَةَ﴾ بهمزتين.

وقال أبو عمارة عن يعقوب بن جعفر وإسحاق المسيبي عن أهل المدينة: ﴿أَيَّمَةَ﴾ همزوا الألف بفتحة شبه الاستفهام، أخبرني بذلك إسماعيل بن أحمد عن أبي عمر الدؤري، عن أبي عمارة عن يعقوب.

وقال القاضي إسماعيل، عن قالون بهمزة واحدة.

وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿أَيَّمَةَ﴾ بهمزتين^(٣).

قال أبو علي: المِثْلان إذا اجتمعا في كلمة، ولم يكن الثاني منهما للإلحاق، ولم يكن على «فَعَلَّ»، نحو: طَلَّلَ وشرَّرَ - فحركة الأول منهما مرفوضة غير مستعملة، إلا فيما لا اعتداد به من حرف شاذ، نحو: أَلْبَبَ وِلِحِحَتْ عينه.

وما يجيء في الشعر من نحو ذلك، فهو من الأصول المرفوضة التي لا تستعمل في حال^(٤) السعة والاختيار.

وإذا كان كذلك، فالحركة المقدره في أول المثليين من «مِوَدُّ» لم تخرج إلى اللفظ في هذا البناء، وإذا لم تخرج إليه كان ساكناً، وإذا سكن كانت الواو في «مِوَدُّ» في تقدير الحركة من غير أن تنقل إليه، كما أن الحركة في «رُؤُوج» و«زِوَجَةٌ»، و«عِوُدٌ» و«عِوَدَةٌ» كذلك.

وإذا كانت الحركة في حكم الثبات في الواو، لم يكن سبيل إلى قلبها، كما لم

(١) سقط في أ.

(٢) في ب: يختلف.

(٣) ينظر السبعة (٣١٢).

(٤) في أ: أحوال.

يكن لها إلى ذلك سبيل في زَوْجَةٍ، ولوإِذٍ، وِعَوْضٍ، وِحُولٍ، ونحو ذلك، ولو كان الأمر فيه على غير هذا المسلك، لكان «مِيَدًا» لأن الحركة لو كانت مقدرة على العين لتقلتها إلى الياء، وقد قلبتها الكسرة، ومثل^(١) هذا قولهم: إوز.

ألا ترى أنه «إفعل»، فصححوا الواو، ولم تقلبها الكسرة كما قَلَبَتْ نحو: ميزان؟
أنشد أبو عثمان: [من الرجز]

كَأَنَّ خَزَا تَحَنَّهُ وَقَزَا
أَوْ فُرْشَا مَحْشُوَّةَ إَوْزًا^(٢)

وقال آخر: [من البسيط]

يُلْقَى^(٣) الإِوزُونَ فِي أَكْنَافِ دَارَتِهَا
وأما قولهم: «أيمّة»، فهو في الأصل «أفعلة»، وواحداه إمام.

فإذا جمعته على «أفعلة» ففيه همزة، هي فاء الفعل، وتزيد عليها همزة «أفعلة» الزائدة، فتجتمع همزتان، واجتماع الهمزتين في كلمة لا يستعمل تحقيقهما، ولا^(٥) تخلو الهمزة التي هي فاء^(٦) في «أيمّة» من أن تكون الحركة نقلت إليها بعد أن كانت ساكنة، أو وقعت في أول حالها متحركة من غير تقدير سكون فيها، ونقل الحركة إليها بعد، فلو ثبتت ساكنة، ونقلت إليها الحركة بعد لوجب أن تبدل ألفًا كما أبدلت في آنية، وآزرة، ونحو ذلك، ولو أبدلت ألفًا لجاز وقوع المدغم بعدها، ولم يحتج مع وقوع المدغم بعدها إلى القلب فيها، فلما لم تقلب ألفًا ووقعت متحركة، ودل

(١) في أ: وأصل.

(٢) الرجز بلا نسبة في لسان العرب (وزز)، والمخصص (١٦٦/٨)، كتاب الجيم (٣/٣٠٢)، ويروى: «تحتها»، بدلا من: «تحتته»، و: «و» بدل «أو».

(٣) في أ: تلقى.

(٤) صدر بيت وعجزه:

..... فوضى وبين يديها التبين منشور

البيت لأوس بن حجر في ديوانه ص(٤٦)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص(١٣٣٥)، وشرح المفصل (٥/٥)، ولسان العرب (٤/٢٨٦)، (دور)، (٤٢٩/٥)، (وزز).

ويروى: «تلقى» بدلا من: «يلقى».

(٥) في أ: فلا.

(٦) زاد في أ: الفعل.

تحركها على أن الفتحة في الهمزة، صادفت الهمزة التي هي [فاء] ^(١) متحركة بالكسر، [ولم تصادفها ساكنة فتقلبها] ^(٢) أَلْفًا، فالحركة في ﴿أَيْمَةٌ﴾ كالحركة في «مَوْدٌ». ودل على هذا قولهم ^(٣): إوز، فلما لم تنقل الحركة إلى الفاء من العين، صارت الفاء كأنها لم تزل مكسورة، فانقلبت ياء؛ لأن الهمزتين لما لم تجتمعا في كلمة واحدة لزم الثانية منهما البدل.

وإذا لزم الثانية البدل كان بمنزلة ما لم يزل حرف لين؛ يدل ذلك على ذلك قولهم: أودام، ونحو ذلك: «جاء»، في قول عامة النحويين.

وعلى هذا قاس النحويون، فقالوا: لو بنيت من «جاء» مثل: فَعَلَّل، لقلت: جَيِّئًا، وقد علمت أن الحركات تنزل منزلة الحروف، فكما تعتل بعض الحروف لمجاورة بعضها للتقريب نحو: ﴿حَتَّى يُصَدِّرَ الرِّعَاءَ﴾ [القصص: ٢٣] اعتلت الصاد لمجاورة الدال، ونحو: اصطبر، اعتلت التاء لمجاورة المطبق، كذلك انقلبت الهمزة من ﴿أَيْمَةٌ﴾ ياء لمجاورة الكسرة التي بعدها، كما انقلبت ياء لمجاورة ^(٤) الحركة التي قبلها في «ذيب».

وأيضًا [فإن الهمزة] ^(٥) تشبه الألف؛ لأنها من مخرجها وتقاربها؛ ولأن كل واحدة منهما تنقلب إلى صاحبتهما في نحو: هو يضربها، وحُبْلًا، في وقف بعضهم، كما قلبت أَلْفًا في الوقف عند أهل التخفيف في: لم يقرأ، وكما قلبت هي أيضًا إليها في آدم، وراس، والألف تعتل وتغير لما قبلها ولما بعدها في نحو: كتاب وعالم، كذلك قلبت الهمزة للحركة التي قبلها والتي بعدها في نحو: ذيب وأيْمَةٌ.

وكذلك الواو تُعَلُّ للياء التي بعدها في نحو طُوبَى طَيًّا، ولياء التي قبلها في نحو ^(٦): ديار وقيام، ونحوه، ولو كَسَّرَتْ ^(٧): ﴿أَيْمَةٌ﴾ أو حقرته، كما قلت: أسقية وأساق، لزم أن تقول: «أَوَيْمَةٌ» فتقلبها واوًا لتحركها أيضًا بالفتح، كما قلبتها واوًا في

(١) سقط في ب.

(٢) في ب: ولو صادفتها ساكنة لقلبها.

(٣) في أ: من قوله.

(٤) في ب: بالمجاورة.

(٥) في ب: فالهمزة.

(٦) في ب: مثل.

(٧) زاد في أ: قولهم.

[آدم و] أواديم وآخر وأواخر.

فإن كسرت قلت: «أوامٌ»، ولا تقول: «أَيِّمَةٌ»، فتقرر الياء في التحقير على ما كانت عليه في التكسير^(١)؛ لزوال الكسرة الموجبة لانقلاب الهمزة إلى الياء، كما لا يجوز أن تقرر الياء في «مِيزان» ونحوه، إذا كسرت أو حقرت لزوال المعنى الموجب للياء وهو الكسر الذي في الميم، وكذلك الياء المنقلبة عن الهمزة في «أَيِّمَةٌ» ولا يجوز تقريرها في التحقير والتكسير؛ لزوال الكسرة، كما لا يجوز أن تقرر الياء إذا خَفَّفَتْ ذُبًّا وِبْثًا في التحقير والتكسير؛ لزوال الكسرة الموجبة لقبها، وكذلك في: «هذا أفعل من هذا» من: «أَمَمْتُ»، تقول: «هذا^(٢) أَوْمٌ من هذا»؛ لتحركها بالفتح، وهذا قول أبي الحسن.

وقول أحمد بن موسى: قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: «أَيِّمَةٌ» بهمز الألف وبعدها ياء ساكنة، غير أن نافعًا يُخْتَلَفُ عنه . . . إلى آخر الفصل - فالقول فيه: إن هذه التراجم مضطربة، وفي هذه الكلمة همزتان: الأولى منهما همزة «أفعللة»، والثانية: فاء الفعل، فمن لم ير الجمع بينهما من النحويين، وهو أبو عمرو والخليل وسيبويه وأصحابهم^(٣)، قال: «أَيِّمَةٌ» فأبدل الهمزة التي هي فاء^(٤)، الياء لانكسارها، فلم تجتمع همزتان، ومن لم ير الجمع بين الهمزتين لم يجعل الثانية بين بين؛ لأنها إذا كانت كذلك كانت في حكم الهمزة.

ألا ترى أن العرب قالوا في فاعل من جاء وشاء وناء: جاءٍ وشاءٍ وناءٍ؟ فقبلوا الثانية ياء محضة لانكسار ما قبلها، ولم يخففوا، ولو خففوها لزم أن تكون بين الياء والهمزة في قول الخليل وسيبويه، وقول أبي عمرو والعرب فيما ذكر سيبويه، أو^(٥) تقلب ياء في قول أبي الحسن.

فإذا كان كذلك فما ذكره من أن نافعًا وابن كثير وأبا عمرو قرءوا بهمز الألف وبعدها ياء ساكنة - غير مستقيم؛ لأن الياء التي بعد ألف «أفعللة» متحركة بالكسر،

(١) في ب: التكسير.

(٢) في أ: ذا.

(٣) في ب: وأصحابهما.

(٤) زاد في أ: الفعل.

(٥) في ب: و.

فكيف تكون ساكنة، ولا يجوز أن يكون المراد بقوله: «بعدها ياء ساكنة»: أنها همزة بين بين؛ لأنها لو كانت كذلك كانت في حكم «أَيْمَةً» المحققة.

يدلك على ذلك أن أبا عمرو إذا فصل بين الهمزتين بالألف في نحو: [من الطويل]

..... أُنْتُ أُمُّ أُمُّ سَالِمٍ^(١)

جعل الثانية بين بين، فلو لم تكن في حكم الهمزة في هذه الحال، لم يفصل بينهما بالألف، كما يفصل بينهما من يفصل إذا حقق الهمزتين.

وشيء آخر يدل ذلك^(٢) على أن المخففة في حكم المتحركة، وهو أنها لو كانت إذا خفت ساكنة لم يستقم قوله: [من البسيط]

أَنَّ رَأَتْ رَجُلًا أَعَشَى^(٣)

إذا خفت^(٤) الثانية، كما لم يستقم الشعر إذا أسكن.

وكذلك قول الشاعر: [من الرمل]

كُلُّ عَرَاءٍ إِذَا مَا بَرَزَتْ^(٥)

لو كان إذا خفت الثانية كانت ساكنة لم يستقم، كما لم يستقم البيت الآخر. فإذا لم يخل قوله: «بعدها ياء ساكنة»، من أن يريد به: السكون الذي هو خلاف

(١) جزء من عجز بيت، وقيله.

فيا ظبية الوعاء بين جلاجل وبين النقسا
 والبيت لذى الرمة في ديوانه ص(٧٥٠)، وأدب الكاتب ص(٢٢٤)، والأزهية ص(٣٦)، والأغاني (٣٠٩/١٧)، والخصائص (٤٥٨/٢)، والدرر (١٧/٣)، وسر صناعة الإعراب (٧٢٣/٢)، وشرح أبيات سيبويه (٢٥٧/٢)، وشرح شواهد الشافية ص(٣٤٧)، وشرح المفصل (٩٤/١، ١١٩/٩)، والكتاب (٥٥١/٣)، ولسان العرب (جلل)، واللمع ص(١٩٣، ٢٧٧)، ومعجم ما استعجم ص(٣٨٨)، والمقتضب (١/١٦٣)، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (٤٥٧/١، ٦٧٧/٢)، والإنصاف (٤٨٢/٢)، وجمهرة اللغة ص(١٢١٠)، والجنى الداني ص(١٧٨، ٤١٩)، وخزانة الأدب (٥/٢٤٧، ٦٧/١١)، ووصف المباني ص(٢٦، ١٣٦)، وشرح شافية ابن الحاجب (٣/٦٤)، وجمع الهوامع (١/١٧٢).

ويروى «أنت» بدلا من «أنت».

(٢) في أ: يدل.

(٣) تقدم.

(٤) في أ: خفف.

(٥) تقدم.

الحركة، أو يعنى به: الهمزة التي تجعل بين بين، أو يعنى به: إخفاء الحركة، ولم يجز واحد من الوجهين الأولين - ثبت أنه إخفاء الحركة، والإخفاء تضعيف الصوت بالحركة، فهو يضارع السكون من جهة الإخفاء، وإن كان المخفى فى وزن المتحرك.

وأما ما ذكره من [قوله]^(١): إن نافعًا يُخْتَلَفُ عنه فى ذلك، فروى المسيبى وأبو بكر بن أبى أويس: ﴿أئمة﴾ ممدودة الهمزة - مختل.

ألا ترى أنه لا مد فى هذه الهمزة، كما لا مد فى همزة أبدي، وأجل، وأمد؟ وقوله: «وياء بعدها كالساكنة»، يحتمل وجهين:

أحدهما: تخفيف الهمزة.

والآخر: إخفاء الحركة.

وذلك أن الهمزة إذا خفت، صارت مضارعة للساكن، وإن كانت فى الوزن متحركة؛ ولذلك لم تخفف مبتدأة، فهذا إن أريد كان صحيحًا فى العبارة، إلا أنه يفسد فى هذا الموضع لخروجه^(٢) عن المذهبين.

ألا ترى أن خلافهم فيها على ضربين:

أحدهما: إبدال الياء من الهمزة الثانية فى^(٣) ﴿أئمة﴾.

والآخر: تحقيقهما؟ وهى^(٤) قراءة حمزة والكسائى وعاصم وابن عامر.

يفسد؛ لخروجه عن المذهبين، وإن كان قد يستقيم فى اللفظ؛ فإذا لم يجز ذلك لخروجه عن المذهبين، فينبغى أن يحمل ذلك على إخفاء حركة الياء المنقلبة عن الهمزة التى هى فاء الفعل.

وما حكاه من قوله: «قال أبو عماره عن يعقوب بن جعفر وإسحاق المسيبى عن أهل المدينة: همزوا الألف بفتحة شبه الاستفهام» فإنه يفهم منه أنهم أثبتوا فى ﴿أئمة﴾ همزة مفتوحة كفتحة همزة الاستفهام، ولم يذكر فى الذى بعد الهمزة شيئًا. وكذلك قال القاضى إسماعيل عن قالون بهمزة واحدة.

(١) سقط فى أ.

(٢) فى أ: بخروجه.

(٣) فى ب: من.

(٤) فى ب: وهو.

فهذا مستقيم لا اختلاف فيه، إلا أنه لا يفهم من ذلك حكم الثانية.
قال: «وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿أَيِّمَةً﴾ بهمزيين»، فالقول فيه: إن تحقيق الهمزتين فيها ليس بالوجه، ومما يضعف الهمزتين أنه لا نعلم أحدًا حكى التحقيق فيهما في آدم، وآدر، وآخر، ونحو هذا، فكذلك ينبغي في القياس أن يكون ﴿أَيِّمَةً﴾.

فإن قلت: إن الثانية التي في «آدم» ساكنة، والثانية في ﴿أَيِّمَةً﴾ متحركة، والمتحرك أقوى من الساكن:

قيل: المتحرك في هذا ليس بأقوى من الساكن؛ لأنك قد رأيت الكسرة توجب فيها الاعتلال والقلب، مع أنها متحركة في: مِثْرٌ وَذِئْبٌ، فلم تكن الحركة لها مانعة من الاعتلال، كما كان جُؤُنٌ، وتؤدّة كذلك.

وحجتهم في الجمع بين الهمزتين في ﴿أَيِّمَةً﴾ أن سيبويه زعم أن ابن أبي إسحاق كان يحقق الهمزتين وناس معه.

قال سيبويه: وقد يتكلم ببعضه العرب، وهو رديء، وقد تقدم القول فيه أوائل هذا الكتاب.

والدلالة على ضعف اجتماع الهمزتين، ووجهه من القياس: أن يقول: الهمزة حرف من حروف الحلق، كالعين وغيرها، وقد جمع بينهما في نحو: لعاعة^(١) وكع^(٢)، وكعّة، وألفهّة، وكذلك في غير هذه الحروف، فكما جاء أن اجتماع

(١) اللُّعَاعَةُ: بهاء - الهندباء، قاله ابن الأعرابي.

قال ابن عباد: اللعاعة: الخصب، وفي الصحاح: قال الأصمعي: ومنه، أي: من اللُّعَاعِ بمعنى النبت الناعم، قيل: الدنيا لعاعة، وفي الحديث: إنما الدنيا لعاعة، يعني: كالنبات الأخضر قليل البقاء.

وقال المؤرج: اللعاعة: الجرعة من الشراب، يقال: في الإناء لعاعة، وقال غيره: هو ما بقى في السقاء، وقيل: لعاعة الإناء: صفوته، وقال اللحياني: في الإناء لعاعة، أي: قليل.

وقال أبو عمرو: اللعاعة، الكلال الخفيف، رعى أو لم يرع، وقال غيره: يقال: في الأرض لعاعة: للشئ الرقيق.

قال الليث: واللُّعَاعَةُ، مشددة: من يتكلف الألحان من غير صواب، كذا نص العين والعباب، وفي المحكم: بلا صوت.

ينظر: تاج العروس (٢٢/١٥١، ١٥٣).

(٢) كَعٌ يَكْعُ: بالكسر على القياس، حكاه سيبويه، وقال: هو أجود، ويكع بالضم، حكاه يونس =

العينين كذلك، يجوز اجتماع الهمزتين.

اختلفوا في فتح الألف وكسرها من قوله -جل وعز-: ﴿إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ﴾ [١٢]:

فقرأ ابن عامر وحده: ﴿لَا أَيْمَانَ لَهُمْ﴾ بكسر الألف.

وقرأ الباقر: ﴿لَا أَيْمَانَ لَهُمْ﴾ بفتح الألف^(١).

قال أبو علي: حجة من قال: ﴿لَا أَيْمَانَ لَهُمْ﴾، ففتح أن يقول: قد قال: ﴿إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ﴾ [التوبة: ٤]، والمعاهدة يقع فيها أيمان، فإذا كان كذلك ففتح الهمزة أشبه بالموضع وأليق.

وأيضاً: فقد قال: ﴿أَلَا نَقْنِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ﴾ [التوبة: ١٣].

ويقوى ذلك أن المتقدم ذكره، إنما هو أيمان نكثوها.

ومما يقوى ﴿أَيْمَانَ﴾، بفتح الهمزة أن قوله: ﴿نَقْنِلُوا أَيْمَانَ الْكُفْرِ﴾ يعلم منه أنه لا أيمان لهم؛ فإذا كان كذلك فالفتح في قوله -جل وعز-: ﴿لَا أَيْمَانَ لَهُمْ﴾ أولى؛ لأنه لا يكون تكريراً، ولم يقع عليه دلالة من الكلام الذي تقدمه.

فإن قلت: فكيف قال: ﴿إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ﴾ فنفى أيمانهم؟ ثم قال: ﴿أَلَا نَقْنِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ﴾ [التوبة: ١٣] فأوجبها.

فإنما ذلك لأن المعنى لا أيمان لهم يفون بها، ولا أيمان لهم صادقة، كما أن قوله: ﴿وَقَدْ خَلَقْتَكُ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا﴾ [مريم: ٩] معناه: شيئاً مذكوراً.

= في المبرز، وهو (قليل)، ونقل ذلك الجوهري والصاغانى وغيرهما، وأشار إليه ابن القطاع، فهو مما ورد بالوجهين، وأغفله الشيخ ابن مالك في كتبه مع كثرة استيعابه، فهو مما يستدرك عليه «كُعُوعًا»، بالضم، وكذلك: كعا، بالفتح: (جبن وضعف).

وقال الفارسي: وزن كاع: فعل، وقال الليث: رجل كع: كاع، وهو الذي لا يمضى في عزم ولا حزم، وهو الناكص على عقبيه.

وقال ابن الأعرابي: رجل كع الوجه: أى رقيقه، ولا يقال لغير الوجه.

ينظر: تاج العروس (١٥١/٢٢-١٥٣).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٠)، البحر المحيط (١٥/٥)، التبيان للطوسي (١٨١/٥)، التيسير للداني (١١٧)، تفسير الطبري (٦٣/١٠)، تفسير القرطبي (٨٥/٨)، الحجة لابن خالويه (١٧٤)، الحجة لأبي زرعة (٣١٥)، السبعة لابن مجاهد (٣١٢)، الغيث للصفاسي (٢٣٧)، الكشف للزمخشري (١٧٧/٢)، الكشف للقيسي (٥٠٠/١)، المجمع للطبرسي (١٠/٥).

وبين ذلك فى الأخرى بقوله: ﴿لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان: ١]، وقد قالوا: «إنك ولا شيئاً سوا»، فلو كان الكلام يراد به النفى، كان محالاً؛ لأن «لا شىء» لا يساوى شيئاً، وإنما جاز لما يراد بهذا الكلام من النقص المراد بهذا الكلام، فكذلك قوله: ﴿لَا أَيْمَنَ لَهُمْ﴾ على هذا الحد.

ووجه قول ابن عامر أنه ذكر أن الكسر قراءة الحسن، ووجه: ﴿لَا إِيْمَانًا لَهُمْ﴾ أن يجعله مصدراً من أَمَنَّهُ إيماناً، يريد به خلاف التخويف، ولا يريد [به] (١) مصدر «أمن» الذى هو صَدَّقَ، أى: ليس لأئمة الكفر من المشركين إيمان، كما يكون الإيمان الذى هو مصدر «أمنته» لذوى الذمة من أهل الكتاب؛ لأن المشركين لا يُقَرُّون، ولا يؤمنون إلا أن يسلموا، فإن لم يسلموا فالسيف، ولا يؤمنون بتقرير بقبول جزية، كما يُقَرَّ أهل الكتاب، ولا يكون على هذا «الإيمان» الذى هو خلاف الكفر؛ فيكون تكريراً لدلالة ما تقدم من قوله -تعالى-: ﴿فَقَاتِلُوا أَيْمَةَ الْكُفْرِ﴾ على أن أهل الكفر لا إيمان لهم؛ لأن «الإيمان» على هذا إنما هو مصدر «أمنت» المنقول من «أمن» [الذى هو خلاف حَوَفْتُ] (٢).

اختلفوا فى الجمع والتوحيد من قوله -جل وعز-: ﴿أَنْ يَغْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ﴾

[١٧]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو (٣): ﴿أَنْ يَغْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ على واحد، [و] ﴿إِنَّمَا يَغْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ [١٨] على الجمع.

أخبرنى أبو حمزة الأنسى، قال: حدثنا حجاج بن المنهال عن حماد بن سلمة عن ابن كثير أنه قرأ: ﴿مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ [و] ﴿إِنَّمَا يَغْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ بغير ألف على التوحيد.

وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائى على الجمع فيهما.

قال أبو على: حجة من أفرد فقال: ﴿مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ أنه يعنى به ما تأخر من قوله

(١) سقط فى ب.

(٢) فى أ: وخلاف خوفت.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٠)، البحر المحيط (١٨/٥)، التبيان للطوسى (١٨٨/٥)، التيسير للدانى (١١٨)، تفسير الطبرى (٦٦/١٠)، تفسير القرطبى (٨٩/٨)، الحجة لابن خالويه (١٧٤)، الحجة لأبى زرعة (٣١٦)، السبعة لابن مجاهد (٣١٣)، الغيث للصفائسى (٢٣٧)، الكشف للقيسى (٥٠٠/١)، المجمع للطبرسى (١٣/٥)، المعانى للفراء (٤٢٦/١)، تفسير الرازى (٧/١٦)، النشر لابن الجزرى (٢٧٨/٢).

تعالى: ﴿وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [١٩]، فقال: ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ [١٧] واستغنى عن وصفه بـ «الحرام» بما تقدم [من] (١) ذكره، ثم قال: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ يعنى به: المسجد الحرام وغيره.

ويدل على أنهم ليس لهم عمارته كالمسلمين: قوله فى الأخرى: ﴿وَمَا كَانُوا أَوْلِيَاءَهُمْ إِنْ أَوْلِيَائِهِمْ إِلَّا الْمُتَّقُونَ﴾ [الأنفال: ٣٤].

ووجه من قرأ: ﴿أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ﴾، [و] ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ أنه عنى بالمسجد الثانى الأول فى قوله: ﴿أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ فكرره، وسائر المساجد حكمه حكم المسجد الحرام، فى أنه ينبغى أن يكون عمّاره أهله الذين هم أولى به.

ومن جمع فقال: ﴿مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ بعد قوله: ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ فلأن الجمع يشمل المسجد الحرام وغيره.

ووجه قول من جمع فى الموضوعين: أن المشركين ليسوا بأولياء لمساجد المسلمين: لا المسجد الحرام ولا غيره، فإذا لم يكونوا أولياءها لم تكن لهم عمارتها، وإنما عمارتها للمسلمين الذين هم أولياءه، فدخل فى ذلك المسجد الحرام وغيره.

و اختلفوا فى الجمع والتوحيد من قوله -جل وعز-: ﴿وَعَشِيرَتِكُمْ﴾ [٢٤]:

فقرأ عاصم وحده فى رواية أبى بكر (٢): ﴿وَعَشِيرَاتِكُمْ﴾ على الجمع.

وقرأ الباقون: ﴿وَعَشِيرَتِكُمْ﴾ واحدة.

وقال حفص عن عاصم: واحدة.

قال أبو على: وجه الجمع: أن كل واحد من المخاطبين له عشيرة، فإذا جمع (٣)

قال: ﴿عَشِيرَاتِكُمْ﴾ من حيث كان المراد بهم الجمع.

وقول من أفرد: إن «العشيرة» واقعة على الجمع؛ فاستغنى بذلك (٤) عن جمعها.

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤١)، البحر المحيط (٢٢/٥)، التبيان للطوسى (١٩٥/٥)،

التيسير للدانى (١١٨)، الحجة لأبى زرعة (٣١٦)، السبعة لابن مجاهد (٣١٣)، الغيث

للفصافسى (٢٣٧)، الكشف للزمخشرى (١٨١/٢)، الكشف للقيسى (٥٠٠/١)، المجمع

للطبرسى (١٦/٥)، تفسير الرازى (١٩/١٦)، النشر لابن الجزرى (٢٧٨/٢).

(٣) فى ب: جمعت.

(٤) زاد فى أ: فيها.

ويقوى ترك الجمع بالثناء أن أبا الحسن قال: لا تكاد العرب تجمع «عشيرة»
«عشيرات»، إنما يجمعونها على: «عشائر».

اختلفوا في التنوين وتركه من قوله -جل وعز-: ﴿عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ﴾ [٣٠]:
فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وحمزة^(١): ﴿عُزَيْرُ ابْنِ اللَّهِ﴾ بغير
تنوين.

وروى عبد الوهاب عن أبي عمرو منوناً، حدثني ابن أبي خيثمة قال: حدثني^(٢)
القصبى عن عبد الوارث عن أبي عمرو بذلك.
وقرأ عاصم والكسائي^(٣): ﴿عُزَيْرٌ﴾ منون.
قال أبو علي: من نون ﴿عُزَيْرٌ﴾، جعله مبتدأ، وجعل: ﴿ابْنُ﴾ خبره، وإذا كان
كذلك فلا بد من إثبات التنوين في حال السعة والاختيار؛ لأن «عزيراً» ونحوه
ينصرف: عجمياً كان أو عربياً.

فأما من حذف التنوين، فإن حذفه على وجهين:

أحدهما: أنه جعل الصفة والموصوف بمنزلة اسم واحد، كما جعلهما كذلك في
قولهم^(٤): لا رجل ظريف، وحذف التنوين ولم يحرك لالتقاء الساكنين، كما يحرك
في: زيدن العاقل؛ لأن الساكنين كأنهما التقيا في تضاعيف كلمة واحدة، فحذف
الأول منهما، ولم يحرك لكثرة الاستعمال، فصار آخر الاسم في إتياعه حركة ما قبله
بمنزلة إتياع الآخر ما قبله فيما حكاه أبو عثمان عن ابن إسحاق من قولهم: هذا مُرَّةٌ،
ورأيت مُرَّةً، ومررت بمُرَّةٍ.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤١)، الإملاء للعكبرى (٧/٢)، البحر المحيط (٣١/٥)، التبيان
للطوسي (٢٠٤/٥)، التيسير للداني (١١٨)، تفسير الطبري (٨٠/١٠)، الحجة لابن
خالويه (١٧٤)، الحجة لأبي زرعة (٣١٧)، السبعة لابن مجاهد (٣١٣)، الكشف
للزمخشري (١٨٥/٢)، الكشف للقيسي (٥٠١/١)، المجمع للطبرسي (٢٢/٥)، المعاني
للأخفش (٣٢٩/٢)، المعاني للفراء (٤٣١/١)، تفسير الرازي (٣٤/١٦)، النشر لابن
الجزرى (٢٧٩/٢).

(٢) في أ: حدثنا.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤١)، الغيث للصفاسي (٢٣٧)، المجمع للطبرسي (٢٢/٥)،
النشر لابن الجزرى (٢٧٩/٢).

(٤) في أ: قوله.

فإن قلت: فقد تخالف الحركة الأولى الحركة الآخرة في «المرء»، وقولهم: امرأ، وامرأ، وامرئ في نحو: مررت بعمر بن زيد، وإبراهيم بن عمرو، فلا تتبع الحركة الأولى الآخرة:

قيل: الفتح في هذا الموضع بمنزلة الكسر وفي حكمه، كما كان في قولهم: بمسلمات، ورأيت مسلمات، كذلك فكما اتفقا في هذا الموضع، وإن اختلف لفظاهما، كذلك اتفقا في نحو: عمر بن زيد، وعمرو^(١) بن بشر.

ولا يجوز إثبات التنوين في هذا الباب إذا كان صفة وإن كان الأصل؛ لأنهم جعلوه من الأصول المرفوضة، كما أن إظهار الأول من المثلين في نحو: «ضَبَّنُوا»، لا يجوز في الكلام، [وإن كانا]^(٢) بمنزلة اسم مفرد، والاسم المفرد لا يكون جملة مستقلة مفيدة في هذا النحو، فلا بد من إضمار جزء آخر [يقدر انضمامه إليه ل يتم جملة]^(٣)، وتجعل الظاهر إما مبتدأ وإما خبر مبتدأ؛ فيكون التقدير: صاحبنا، أو^(٤) نسيبنا أو نبينا عزيز بن الله؛ إن قدرت المضمرة المبتدأ، وإن قدرته بعكس ذلك جاز، فهذا أحد الوجهين.

والوجه الآخر: ألا تجعلهما اسمًا واحدًا، ولكن تجعل الأول من الاسمين المبتدأ والآخر الخبر؛ فيكون المعنى فيه على هذا كالمعنى في إثبات التنوين، وتكون القراءتان متفتحتين، إلا أنك حذف التنوين لالتقاء الساكنين، كما تحذف حروف اللين لذلك.

ألا ترى أنه قد جرى مجراها في نحو: لم يك زيد منطلقًا، وفي نحو: صنَعَانِي وبَهْرَانِي؟ وقد أدغمت في الواو والياء كما تُدغم^(٥) كل واحدة من الواو والياء في الأخرى بعد قلب الحرف إلى ما يدغم فيه، وقد وقعت [زيادة لمعاقة الألف]^(٦) في: جَرَنْقَسِ، وجرَافِسِ، وحذفوها في ﴿عزير﴾ كما حذفوا الألف من عُلبطِ،

(١) في أ: وعمر.

(٢) في أ: وإذا كان.

(٣) في أ: يكون بانضمامه إليه جملة.

(٤) في ب: و.

(٥) في أ: أدغم.

(٦) في أ: معاقة كالألف.

وأبدلوا الألف من النون في نحو: رأيت زيدًا، و﴿لَسْتَفْعًا﴾ [العلق: ١٥]، فلما^(١) اجتمعت مع حروف اللين في هذه المواضع وشابهتها، كذلك يجوز أن تتفق معها في الحذف؛ لالتقاء الساكنين، وعلى هذا ما يروى من قراءة بعضهم: ﴿أَحَدُ اللَّهِ الصِّدْقِ﴾ [الإخلاص: ١، ٢]، فحذف النون؛ لالتقاء الساكنين.
وقد جاء ذلك في الشعر كثيرًا.

قال: [من المتقارب]

حُمَيْدُ الَّذِي أَمْجُ دَاوَهُ أَخُو الْحَمْرِ ذُو الشَّيْبَةِ الْأَصْلَعِ^(٢)

وقال: [من الرجز]

إِذَا غَطَيْفُ السُّلْمِيِّ قَرَأَ^(٣)

وقال: [من الرجز]

وَحَاتِمُ الطَّائِي وَهَابُ المِثِيِّ^(٤)

وقال: [من الخفيف]

تُذْهِلُ الشَّيْخَ عَن بَنِيهِ وَتُبْدِي عَن خِدَامِ الْعَقِيلَةَ الْعَذْرَاءُ
وهذا [النحو]^(٥) في الشعر كثير، والوجه فيه الحمل على الوجه الآخر؛ لأنه لم يستقر حذفه في^(٦) الكلام، وإن حصلت المشابهات بين النون وحروف اللين فيما رأيت.

(١) في أ: فكلما.

(٢) وهو لحميد الأمجى في معجم ما استعجم (١/١٩١)، ولا بن عم حميد في العقد الفريد (٦/٣٥٢)، وبلا نسبة في الإنصاف (٢/٦٦٤)، وخزانة الأدب (١١/٣٧٦)، وسر صناعة الإعراب (٢/٥٣٥)، والمقتضب (٢/٣١٣)، ونوادير أبي زيد ص (١١٧).

(٣) الرجز بلا نسبة في الإنصاف (٢/٦٦٥)، وجمهرة اللغة ص (٦٦٤)، وسر صناعة الإعراب (٢/٥٣٤)، وشرح المفصل (٢/٩)، ولسان العرب (٦/٨٤) (دعس)، والمقرب (٢/٦٧)، ونوادير أبي زيد ص (٩١).

(٤) الرجز لامرأة من بني عقيل في خزانة الأدب (٧/٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧)، ولسان العرب (حتم)، ونوادير أبي زيد ص (١٩١)، ولقصي بن كلاب في المقاصد النحوية (٤/٥٦٥)، ولامرأة في شرح شواهد الشافية ص (١٦٣)، وبلا نسبة في الإنصاف (٢/٦٦٣)، وخزانة الأدب (٨/٣٠)، (١١/٣٧٤، ٣٧٦)، والخصائص (١/٣١١)، وسر صناعة الإعراب (٢/٥٣٤)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢/٢٣٤)، ولسان العرب (حيد)، (مأى)، والمنصف (٢/٦٨).

(٥) سقط في أ.

(٦) في أ: من.

اختلفوا في الهمز وإسقاطه من قوله -جل وعز-: ﴿يُضَاهُونَ﴾ [٣٠]:
 فقرأ عاصم وحده^(١): ﴿يُضَاهُونَ﴾ بالهمز.

وقرأ الباقون: ﴿يُضَاهُونَ﴾ بغير همز.

قال أبو عبيدة: المضاهاة: التشبيه، ولم يحك الهمز^(٢).

وقال أحمد بن يحيى: لم يتابع عاصمًا أحد على الهمز.

و: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [٣٠] يشبه أن يكونوا المشركين الذين لا كتاب لهم؛ لأنهم

ادعوا في الملائكة أنهم^(٣) بنات.

قال: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتَ﴾ [النحل: ٥٧].

وقال: ﴿الْكُمُ الذَّكْرُ وَلَهُ الْأُنثَى﴾ [النجم: ٢١].

وقال: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَنِ مَثَلًا ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾ [الزخرف:

١٧].

وقال: ﴿وَحَرَفُوا لَهُ بَيْنَ وَبَيْنَ يَغْيِرَ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١٠٠]، وليس ﴿يضاهاون﴾

فيمن همز من لفظ: «ضهياء»؛ لأن الهمزة في «ضهياء» زائدة بدلالة «ضهياً»، والياء

أصل، ألا ترى أنها لو كانت الياء فيها زائدة لكانت مكسورة الصدر؟ ويشبه^(٤) أن

يكون ما قرأ به عاصم من الهمز في ﴿يُضَاهُونَ﴾ لغة، وهي فيما [زعم الفراء عنه]^(٥)

لغة [أهل]^(٦) الطائف؛ فيكون في الكلمة لغتان مثل: أرجيت وأرجأت.

ولا يجوز أن يكون من قولهم: «امرأة ضهياء»؛ وذلك لأن^(٧) الهمزة في «ضهياء»

قد قامت الدلالة على زيادتها.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤١)، الإملاء للعكبرى (٨/٢)، البحر المحيط (٣١/٥)، التبيان

للطوسي (٢٠٤/٥)، التيسير للداني (١١٨)، تفسير الطبري (٨٠/١٠)، الحجة لابن

خالويه (١٧٤)، السعة لابن مجاهد (٣١٤)، الغيث للصفاسي (٢٣٧)، الكشاف

للزمخشري (١٨٥/٢)، الكشف للقيسي (٥٠٢/١)، المجموع للطبرسي (٢٢/٥)، تفسير

الرازي (٣٤/١٦)، النشر لابن الجزري (٢٧٩/٢).

(٢) في ب: الهمزة.

(٣) في ب: أنها.

(٤) في ب: أشبه.

(٥) في أ: زعموا.

(٦) سقط في ب.

(٧) في ب: أن.

ألا ترى أنهم قالوا: «ضهياً»^(١)؟ فاشتقوا من الكلمة ما سقطت فيه هذه الهمزة، [فاشتقاقهم «ضهياً» من «ضهياء» هو]^(٢) بمنزلة اشتقاقهم جرواض من جرائض^(٣)، وشيذارة من شذار^(٤)، وزوبر من زبر، وزعموا أنهم يقولون: زوبر الثوب إذا خرج زبره؛ فكَذَلِكَ يعلم من «ضهياً» زيادة الهمزة في [ضهياء]^(٥).

وأمر آخر يعلم منه زيادة الهمزة في «ضهياء»، وذلك أنه لا يخلو من أن يكون «فعلًا» مقصورًا أو «فَعِيلًا»، فلا يجوز أن يكون «فَعِيلًا» لأن ذلك بناء لم يجيء في كلامهم، وما كان من هذا النحو الياء زائدة فيه، كان مكسور الصدر، نحو: حَذِيم^(٦) وعَثِير^(٧)، وجمير، وطريم^(٨) و[قالوا في]^(٩) مريم، ومزيد، ومدين^(١٠): إنها «مفعّل» جاءت على الأصل وليس بـ«فَعِيل»؛ لأن ذلك لو كان إياه، لكان مكسور الصدر، ومن ثم قالوا في «يَهْيَرِي»^(١١): إن الياء الأولى زائدة، ولو خففت فقلت: «يَهْيَرِي» كانت

(١) في ب: ضهياء.

(٢) في ب: فاشتقاقهم من ضهياء: ضَهِيَاء.

(٣) والجِرَواضُ: بالكسر: الغليظ الشديد، وهو مأخوذ من العين، ونصه: بعير جرواض، ذو عنق جرواض، أى غليظ شديد.

وفي التهذيب: بعير جرواض، إذا كان ضخماً ذا قصرة غليظة، وهو صلب. والجرواض: (الأسد)، عن ابن خالويه، (كالجراض، ككتاب، والجرائض)، والجرائض (كعلبط وعلايط، والجرياض)، كل ذلك عن ابن خالويه، كما في العباب. ينظر: تاج العروس (١٨/٢٧٥).

(٤) في ب: وشذارة من شذارة.

(٥) في ب: فكَذَلِكَ يعلم من ضهياء أن الهمزة في ضهياء.

(٦) الحَذِيمُ: الحاذق بالشيء.

ينظر: اللسان [حذق].

(٧) العثير، كحذيم: أى بكسر فسكون ففتح: التراب، ولا تقل فيه: عثير، أى بالفتح، لأنه ليس في الكلام فعيل بفتح الفاء إلا ضهيد، وهو مصنوع.

ينظر: تاج العروس (١٢/٥٢٧).

(٨) الطَّرِيمُ: العسل. اللسان [طرم].

(٩) سقط في أ.

(١٠) زاد في أ: قالوا.

(١١) اليهيري من أسماء (الباطل)، يقال منه: ذهب ماله في اليهيري، وقال أبو الهيثم: ذهب صاحبك في اليهيري، أى في الباطل.

(و) اليهيري. (نبات أو شجر)، الأخير عن ابن هانئ، (زنته: يَفْعَلِي أو فَعِيلِي أو

فَعَلَلِي).

الأولى - أيضاً - هي الزائدة، دون الثانية؛ لأنك لو حكمت بزيادة الثانية، لوجب أن يكون «فَعِيلًا»، وذلك بناء قد رفضوه فلم يستعملوه.

وأما من قال: يجوز أن يكون «فَعِيلًا» و﴿يُضْهِئُونَ﴾ مشتق منه، فقول لم يذهب إليه أحد علمناه، وهو ظاهر الفساد؛ لإتيانه ببناء لم يجىء في كلامهم.

[فإن قال: فقد جاء^(١) أبنية في كلامهم لا نظير لها، مثل كَنَهْلٌ، فأجوز «فَعِيلٌ»، وإن لم يجىء كما جاء: كَنَهْلٌ ونحوه-:

قيل له: فأجز في «غَزْوِيَّتٍ» أن يكون: فَعْوِيلاً أو فَعْلِيلاً وإن كان فَعْوِيلاً لم يجىء واستدل على ذلك بمجىء كَنَهْلٌ، كما استدلت على جواز «فَعِيلٌ»: بِقَرْنُفَلٍ وَكَنَهْلٍ، وجوز أن يكون فَعْوِيلٌ، وإن لم يجىء ذلك في كلامهم، كما جاء قَرْنُفَلٍ وَكَنَهْلٍ، وجوز أيضاً أن يكون فَعْلِيلاً، وإن كانت^(٢) حروف اللين لم تجىء أصولاً في بنات الأربعة، واستدل عليه، كما جاز أن يكون: رَنَوْنَا، فَعَوَعَلَةٌ، من الرنا مثل غَدَوْدَن، وكما جاز أن يكون «فَعْلَعَلٌ» مثل: حَبْرَبْر^(٣)، وكما جاز أن يكون «فَعْلَنَا» مثل: عفرنا، وعرضنا. وهذا نقض للأصول^(٤) التي عليها عمل العلماء، وهدم لها، وإنما أدخله في هذا ما رامه من اشتقاق ﴿يُضْهِئُونَ﴾، وقد يجوز أن تجيء الكلمة غير مشتقة، وذلك أكثر من أن يحصى.

= قال سيبويه في الكتاب: أما يَهْيِيَّ مشددة فالزيادة فيه أولى، لأنه ليس في الكلام فَعِيلٌ، وقد ثقل آخر ما أوله زيادة كمكور، دون الثلاثي الذي أوسطه زيادة كفوعل وفعيل، ولو كانت يهيري مخففة الياء كانت الأولى هي الزائدة أيضاً، لأن الياء إذا كانت أولاً بمنزلة الهمزة. وقال الصاغاني: واختلفوا في تقديره: قيل: إنه يَقْعَلٌ، وقد حكاها الجوهري، وقيل: إنه فعيل، والياء الثانية زائدة. وقيل: إنه فعلل.

ينظر: تاج العروس (٤٥٢/١٤).

(١) في أ: فإن قال: قد جاءت في الكلام نحو.

(٢) في ب: كان.

(٣) يقال: ما أصبت منه حبريرا، وفي التكملة: حبترا، بموحدة فنون فمثناة - (ولا حبريرا)، كلاهما كسفرجل، أى (شيئا). لا يستعمل إلا في النفي. التمثيل لسيبويه، التفسير للسيرافي، ومثله: قول الأصمعي. وكذلك قولهم: ما أغنى عنى حبريرا، أى شيئاً. وحكى سيبويه: ما أصاب منه حبريرا، ولا تبريرا، ولا حورورا، أى ما أصاب منه شيئاً. ويقال: ما الذى يحدثنا به حبرير؛ أى شيء.

ينظر: تاج العروس (٥١٤/١٠).

(٤) في ب: الأصول.

وأما ما ذهب إليه من أن الهمزة زائدة في: «غزقي» فخطأً قد قامت الدلالة على فساده، وذلك أن أبا زيد قد حكى أنهم يقولون: غزقات الدجاجة بيضها، والبيضة مُغزّقة^(١)، وليس في الكلام شيء على «فعلات»، إلا أن يزعم أنه يثبت هذا أو يجيزه، كما جاء كَنَهَبُ، فإن ركب هذا قيل له: فجوز في «مَنجنيق» أن يكون «منفعيلاً»، وإن كان لم يجيء هذا النحو، على أن هذا أشبه مما ارتكبه؛ لأنه يكون في توالي الزيادتين^(٢) في أولها مثل: «إنقحل». وليس هذا بقول يعرج عليه، ولا يصغى إليه، ويلزمه أن يكون «حماطة»^(٣): «فعللة»، وقد انقلبت الألف عن حرف علة^(٤).

فإن قال: هذا بناء لم يجيء:

قيل له: جوز مجيئه، واجعله بمنزلة كَنَهَبُ^(٥)، وما ذكرته.

واتفقوا على همز: ﴿الَّتِي﴾ [٣٧] ومدّه، وكسر سينه.

إلا ما حدثني به محمد بن أحمد بن واصل قال: حدثنا محمد بن سعدان، عن عبيد بن عقيل عن شبيل عن ابن كثير أنه قرأ: ﴿إنما النُّسُءُ زيادة﴾ على وزن النَّسْعِ. حدثني ابن أبي خيثمة وإدريس، عن خلف، عن عبيد، عن شبيل، أنه قرأ: ﴿النُّسُءُ﴾ مشددة الياء بغير همز.

وقد روى عن ابن كثير^(٦): ﴿النُّسُءُ﴾ بفتح النون وسكون السين وضم الياء مخففة.

(١) زاد في أ: به.

(٢) في ب: الزائدتين.

(٣) الحماطة: حرقة وخشونة يجدها الرجل في حلقه. وحماطة القلب: سواده. ويقال: أصبت حماطة قلبه، أي: حبة قلبه.
ينظر: اللسان (حمت).

(٤) في أ: عن حرف العلة.

(٥) في أ: الكنهيل.

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٢)، الإعراب للنحاس (١٦/٢)، الإملاء للعكبري (٨/٢)، البحر المحیط (٣٩/٥)، التبيان للطوسي (٢١٥/٥)، التيسير للداني (١١٨)، تفسير الطبري (٩١/١٠)، تفسير القرطبي (١٣٦/٨)، الحجة لابن خالويه (١٧٥)، السبعة لابن مجاهد (٣١٤)، الغيث للصفاسي (٢٣٧)، الكشف للزمخشري (١٨٩/٢)، الكشف للقيسي (١/٥٠٢)، المجمع للطبرسي (٢٨/٥)، النشر لابن الجزري (٤٠٥/١)، التيسير للداني (١١٨).

قال أبو بكر: والذي قرأت به على قبل: ﴿النَّيِّبُ﴾ بالمد والهمز مثل أبي عمرو، وكذلك الناس عليه بمكة.

قال أبو عبيدة فيما روى عنه التوزي في قوله -تعالى-: ﴿إِنَّمَا النَّيِّبُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ﴾ [٣٧]: كانوا قد وكلوا قوماً من بنى كنانة يقال لهم: بنو فقيم، فكانوا يؤخرون المحرم، وذلك نساء الشهور، ولا يفعلون ذلك إلا في ذى الحجة إذا اجتمعت العرب للموسم، فينادى مناد^(١): أن افعلوا ذلك لحرب أو لحاجة وليس كل سنة يفعلون ذلك؛ فإذا أرادوا أن يحلوا المحرم، نادوا: هذا صفر، وإن المحرم الأكبر صفر، وربما جعلوا صفرًا محرماً مع ذى القعدة، حتى يذهب الناس إلى منازلهم، إذا نادى المنادى بذلك، وكانوا يسمون المحرم وصفرًا: الصفرين، ويقدمون صفرًا سنة ويؤخرونه. والذي كان ينسؤها، حتى جاء الإسلام: جنادة بن عوف بن أبي أمية، وكان في بنى عدوان قبل بنى كنانة.

قال أبو علي: ووجه قراءة ابن كثير: ﴿النَّسَاءُ﴾ أن هذا تأخير، وقد جاء «النساء» في أشياء معناها التأخير.

قال أبو زيد^(٢): نسأت الإبل في ظمئها، فأنا أنسؤها نسًا: إذا زدتها في ظمئها يومًا أو يومين، أو أكثر من ذلك، والمصدر: النسء.

قال أبو زيد: ويقال: نسأت الإبل عن الحوض، فأنا أنسؤها نسًا: إذا أخرتها عنه.

وحجة من قرأ^(٣): ﴿النَّيِّبُ﴾ أنه كأنه أكثر في [هذا]^(٤) المعنى.

قال أبو زيد: أنسأته الدين إنساء: إذا أخرته عنه.

واسم ذلك النسيسة، والنساء، فكأن النسيء في الشهور: تأخير حرمة شهر إلى شهر آخر ليست له تلك الحرمة، فيحرمون بهذا التأخير ما أحل الله، ويحلون ما حرم الله، كما قال -تعالى-: ﴿يُحِلُّونَهُ عَامًا وَيُحَرِّمُونَهُ عَامًا لِيُوَاطِّئُوا عِدَّةَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فَيَحِلُّوا مَا حَرَّمَ اللَّهُ﴾ [٣٧] ألا ترى أن المحرم عين الشهر لا ما يوافقه في العدة، كما

(١) في ب: منادى.

(٢) زاد في أ: قد.

(٣) في أ: قال.

(٤) سقط في أ.

أن المحرم فيه الإفطار على غير المريض والمسافر عين رمضان؟
و: ﴿النَّسِيءُ﴾: مصدر كالنذير والنكير، وعذير الحي، ولا يجوز أن يكون فعلاً
بمعنى مفعول، كما قال بعض الناس؛ لأنه إن^(١) حمل على ذلك، كان معناه: إنما
المؤخر زيادة في الكفر، والمؤخر الشهر وليس الشهر نفسه بزيادة في الكفر، وإنما
الزيادة في الكفر تأخير حرمة الشهر إلى شهر آخر ليست له تلك الحرمة، فأما نفس
الشهر فلا.

وأما ما روى عن ابن كثير ﴿إنما النَّسِيءُ﴾ بالياء، فذلك يكون على إبدال الياء من
الهمزة، ولا أعلمها لغة في التأخير، كما أن أرجيت: لغة في أرجأت.
وما روى عنه من قوله: ﴿النَّسِيءُ﴾ بتشديد الياء، فعلى تخفيف الهمزة، وليس
هذا القلب مثل القلب في ﴿النَّسِيءُ﴾ لأن ﴿النَّسِيءُ﴾ بتشديد الياء: على وزن فعيل،
تخفيف قياسي، وليس ﴿النَّسِيءُ﴾ كذلك، كما أن «مَقْرُوءَةً» في «مقروءة»: تخفيف
قياسي، وسيبويه لا يجيز نحو هذا القلب الذي في ﴿النَّسِيءُ﴾ إلا في ضرورة الشعر،
وأبو زيد يراه ويروى كثيراً منه عن العرب.

اختلفوا في فتح الياء وكسر الضاد وضم الياء وفتح الضاد من قوله -تعالى-:
﴿يُضِلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [٣٧]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر ﴿يُضِلُّ بِهِ﴾
بفتح الياء وكسر الضاد.

وقرأ عاصم في رواية حفص وحمزة والكسائي: ﴿يُضِلُّ بِهِ﴾ بضم الياء وفتح
الضاد^(٢).

قال أبو علي: وجه من قرأ: ﴿يُضِلُّ﴾ أن ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ لا يخلون من أن
يكونوا مضلين لغيرهم، أو ضالين هم في أنفسهم وإذا كان كذلك، لم يكن في إسناد

(١) في أ: لأنه إذن إن.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٢)، الإعراب للنحاس (١٧/٢)، الإملاء للعكبري (٨/٢)،
البحر المحيط (٤٠/٥)، التبيان للطوسي (٢١٦/٥)، التيسير للداني (١١٨)، تفسير الطبري
(٩١/١٠)، تفسير القرطبي (١٣٩/٨)، الحجة لابن خالويه (١٧٥)، الحجة لأبي زرعة
(٣١٩)، السبعة لابن مجاهد (٣١٤)، الغيث للصفاسي (٢٣٧)، الكشاف للزمخشري (٢/
١٨٩)، الكشف للقيسي (٥٠٢/١، ٥٠٣)، المجمع للطبرسي (٢٨/٥)، المعاني للفراء
(٤٣٧/١)، النشر لابن الجزري (٢٧٩/٢).

الضلال إليهم في قوله: ﴿يُضِلُّ﴾ إشكال.

ألا ترى أن المضل لغيره ضال بفعله إضلال غيره؟ كما أن الضال في نفسه الذي لم يضلّه غيره لا يمتنع إسناد الضلال إليه.

وأما ﴿يُضِلُّ﴾ فالمعنى [فيه] ^(١) أن كبراءهم و ^(٢) أتباعهم يضلونهم بأمرهم إياهم بحملهم [لهم] ^(٣) على هذا التأخير في الشهور.

وزعموا أن في التفسير: أن رجلاً من كنانة يقال له: أبو ثمامة، كان يقول للناس في منصرفهم من الحج: إن آلهتكم قد أقسمت لتحرمن - وربما قال: لتُحِلُنَّ - هذا الشهر، يعنى: المحرم - فيحلونه، ويحرمون صفرًا، وإن حرموه أحلوا صفرًا، وكانوا يسمونهما الصفرين، فهذا إضلال من هذا المنادى لهم، يحملهم بنداثة على ذلك، وقوله تعالى: ﴿يُضِلُّ﴾ «يفعل» من هذا.

وزعموا أن في حرف ابن مسعود: ﴿يُضِلُّ بِالدَّيْنِ كَفْرًا﴾، ويقوى ذلك: ما أتبع هذا من الفعل المسند إلى المفعول، وهو قوله: ﴿زَيْنٌ لَهُمْ سُوءٌ أَعْمَلِيهِمْ﴾ [٣٧]، أى: زين لهم ذلك حاملوهم عليه، وداعوهم إليه.

ولو قرئ: ﴿يُضِلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ لكان ﴿الذين كفروا﴾ في موضع رفع بأنهم الفاعلون ^(٤)، والمفعول به محذوف تقديره: يُضِلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا تابعيهم والآخذين بذلك، ومعنى: ﴿يُضِلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ يضل بسوء الشهور.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله -جل وعز- ﴿أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَتُهُمْ﴾ [٥٤]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر ^(٥): ﴿أَنْ تُقْبَلَ﴾ بالتاء.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿أَنْ يُقْبَلَ﴾ بالياء.

(١) سقط في ب.

(٢) في ب: أو.

(٣) سقط في أ.

(٤) في أ: فاعلون.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٢)، البحر المحيط (٥٣/٥)، التبيان للطوسى (٢٣٧/٥)،

التيسير للداني (١١٨)، تفسير القرطبي (١٦٣/٨)، الحجّة لابن خالويه (١٧٦)، الحجّة

لأبي زرعة (٣١٩)، السبعة لابن مجاهد (٣١٥)، الغيث للصفاسى (٢٣٨)، الكشف

للزمخشري (١٩٦/٢)، الكشف للقيسى (٥٠٣/١)، المجمع للطبرسى (٣٨/٥)، تفسير

الرازى (٩٠/١٦)، النشر لابن الجزرى (٢٧٩/٢).

قال أبو علي: وجه القراءة بالتاء أن الفعل مسند إلى مؤنث في اللفظ، فأنت ليعلم أن المسند إليه مؤنث.

ووجه الياء أن التأنيث ليس بتأنيث حقيقي؛ فجاز أن يذكر كما قال -تعالى-:
﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، [و] ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ﴾ [هود: ٦٧].

قال أحمد:

كلهم قرأ: ﴿يَلْمِزُكَ﴾ [٥٨] بكسر الميم.

إلا ما روى حماد بن سلمة عن ابن كثير فإنه روى عنه: ﴿يَلَامِزُكَ﴾ حدثني بذلك محمد بن الجهم عن ابن أبي أمية البصرى، عن حماد بن سلمة.

وحدثني الصوفى، عن روح بن عبد المؤمن، عن محمد بن صالح، عن شبلى، عن ابن كثير وأهل مكة: ﴿يَلْمِزُكَ﴾، و: ﴿يَلْمُزُونَ﴾ [٧٩] برفع الميم فيهما.

وحدثني أبو حمزة الأنسى قال: حدثنا حجاج بن المنهال قال: حدثنا حماد بن سلمة قال: سمعت ابن كثير^(١) يقول: ﴿يَلْمِزُكَ﴾ بضم الميم.

[قال] أبو عبيدة: «يَلْمِزُكَ» أى: يعيبك.

قال زياد الأعجم^(٢): [من البسيط]

إِذَا لَقَيْتَكَ تُبْدِي لِي مُكَاشِرَةً وَإِنْ تَعَيَّيْتُ كُنْتَ الْهَامِيزَ اللَّمَزَةَ^(٣)

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٣)، الإعراب للنحاس (٢٦/٢)، الإملاء للعكبرى (٩/٢)، البحر المحيط (٥٦/٥)، الحجة لابن خالويه (١٧٦)، السبعة لابن مجاهد (٣١٥)، المجمع للطبرسى (٤٠/٥)، المعانى للأخفش (٣٣٣/٢)، النشر لابن الجزرى (٢٧٩/٢).

(٢) زياد بن سليمان - أو سليم - الأعجم أبو أمانة العبدى، مولى بنى عبد القيس من شعراء الدولة الأموية. جزل الشعر، فصيح الألفاظ، كانت فى لسانه عجمة فلقب بالأعجم. ولد ونشأ فى أصفهان، وانتقل إلى خراسان، فسكنها وطال عمره، ومات فيها. عاصر المهلب ابن أبى صفرة، وله فيه مدائح ومراث. وكان هجاء، يداريه المهلب، ويخشى نغمته. وأكثر شعره فى مدح أمراء عصره وهجاء بخلاتهم. وكان الفرزدق يتحاشى أن يهجو بنى عبد القيس خوفاً منه، ويقول: ليس إلى هجاء هؤلاء من سبيل ما عاش هذا العبد، توفى نحو ١٠٠هـ.

ينظر: إرشاد الأريب (٢٢١/٤)، الأعلام (٥٤/٤).

(٣) البيت فى ديوانه ص (٧٨)، وبهجة المجالس (٤٠٤/١)، وبلا نسبة فى لسان العرب (همز)، وجمهرة اللغة ص (٧٢٧)، ومقاييس اللغة (٦٦/٦)، ومجمل اللغة (٤٨٨/٤)، وديوان الأدب (٢٥٦/١)، وأساس البلاغة (لمز)، وإصلاح المنطق ص (٤٢٨)، وتاج العروس =

وقال قتادة: «يلمزك»: يطعن عليك، والعيب والطعن يشملان ما يكون فيهما في المغيب وما يكون في المشهد.

وفى الشعر دلالة على قدحه فيه، وطعنه عليه في المغيب؛ لقوله: «تغيبت»، فيكون الهمز [هو] (١) الغيبة، وكذلك قوله -تعالى-: ﴿هَمَّازٍ مَّشَامٍ بِنَيْمٍ﴾ [القلم: ١١] يجوز أن يعنى [به] (٢) الغيبة.

وحكى بعض الرواة أن أعرابياً قيل له: أتهمز الفارة؟ فقال (٣): تهمزها الهرة، فأوقع الهمز على الأكل؛ فالهمز كاللمز.

وقال -عز وجل-: ﴿أَيُّجِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَحِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ [الحجرات: ١٢].

وكأن الهمز أوقع على الأكل لما كان غيبة.

وقال الأصمعي: فلان ذو وقية في الناس إذا كان يأكلهم، فلما أوقع الأكل عليه حسن أن يستعمل في خلافة: الغرث.

فلذلك قال: [من الطويل]

.....
...
...
وَتُصْبِحُ عَرْتِي مِنْ لُحُومِ الْعَوَافِلِ (٤)

والذي جاء في الآية من اللمز، عني به المشهد فيما دل عليه الأثر، والمعنى على حذف المضاف (٥) التقدير: يعيبك في تفريق الصدقات.

ومن قرأ: ﴿يَلَامُزُكَ﴾ فينبغي أن يكون «فاعلت» فيه من واحد نحو: طارقت النعل، وعافاه الله؛ لأن هذا لا يكون من النبي ﷺ.

= (همز)، وكتاب العين (١٧/٤).

ويروى: «لقيتك عن شحط تكاشرنى» بدلا من «لقيتك تبدى لى مكاشرة».

(١) سقط في ب.

(٢) سقط في ب.

(٣) في ب: قال.

(٤) عجز بيت وصدرة:

.....
.....
.....
حصان رزان ما تزيد بريبة

والبيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص (٢٢٨)، والإنصاف (٧٥٩/٢)، ولسان العرب

(حصن)، وتاج العروس (حصن)، (رزن)، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص (٢٨٩)،

ولسان العرب (غرث).

(٥) في أ: الإضافة.

فأما ﴿يَلْمُزُكَ﴾ و﴿يَلْمُزُكَ﴾^(١)، فلغتان مثل: يعكف ويعكف، ويحشر ويحشر، ويفسق ويفسق.

اختلفوا في التثقيب والتخفيف من قوله -عز وجل-: ﴿هُوَ أُذُنٌ قُلُّ أُذُنٌ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [٦١]:

فقرأ نافع وحده^(٢): ﴿هُوَ أُذُنٌ قُلُّ أُذُنٌ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ بإسكان الذال فيهما. وقرأ الباقون: بتشكيل «الأذن».

وكلهم يضيف «أذن» إلى «خَيْرٌ»^(٣).

قال أبو علي: من قال: ﴿أُذُنٌ﴾ فهو تخفيف من أُذُنٍ، مثل: عنق وطُئِبَ وطُفَّرَ. وكل ذلك يجيء فيه^(٤) التخفيف.

ويدلك على اجتماع الجميع في الوزن الاتفاق في التكسير، تقول: أُذُنٌ، وَأُذُنٌ، كما تقول: طنب وأطناب، وعنق وأعناق، وظفر وأظفار.

فأما القول في أُذُنٍ في^(٥) الآية إذا خفت أو ثقلت، فإنه يجوز أن يطلق على الجملة، وإن كانت عبارة عن جارحة منها.

كما قال الخليل في الناب من الإبل: إنه سميت به لمكان الناب البازل، فسميت الجملة^(٦) كلها به، وقريب من هذا قولهم للمرأة: ما أنت إلا رُجَيْلٌ، وللرجل: ما أنت إلا مُرِيَّةٌ، ويدل على أنهم أرادوا الناب قولهم، في التصغير: نُئِيبٌ، فلم يلحقوا الهاء ولو كنت مصغراً لها على حد [تصغير الجملة]^(٧) لألحقت الهاء في التحقير،

(١) في أ: يلمز ويلمز.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٣)، التبيان للطوسي (٢٤٦/٥)، التيسير للداني (٩٩)، الحجة لأبي زرة (٣١٩)، السبعة لابن مجاهد (٣١٥)، الكشف للزمخشري (١٩٩/٢)، الكشف للقيسي (٥٠٣/١)، المجمع للطبرسي (٤٣/٥)، تفسير الرازي (١١٦/١٦)، النشر لابن الجزري (٢١٦/٢).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٣)، الإعراب للنحاس (٢٦/٢)، الإملاء للعكبري (٩/٢)، البحر المحيط (٦٢/٥، ٦٣)، التبيان للطوسي (٢٤٧/٥)، تفسير الطبري (١١٦/١٠)، تفسير القرطبي (١٩٢/٨)، الحجة لابن خالويه (١٧٦).

(٤) في ب: على.

(٥) في أ: من.

(٦) في ب: الجماعة.

(٧) في أ: التصغير للجملة.

كما تلحق في تحقير قدم ونحوها، وعلى هذا قالوا للمرأة: إنما أنت بظُرٌّ، فلم يؤثثوا حيث أرادوا الجارحة دون الجملة، وقالوا للريثة: هو عين القوم، وهذا عينهم. ويجوز فيه شيء آخر، وهو أن الاسم يجرى عليه كالوصف له لوجود معنى ذلك الاسم فيه وذلك كقول جرير: [من البسيط]

تَبْدُو فُتْبُدِي جَمَالاً زَانَهُ خَفَّرَ إِذَا تَزَاوَاتِ السُّودُ الْعَنَّاكِيْبُ^(١)
فأجرى العناكيب وصفاً عليهن، يريد [به]^(٢): أنهن في الحقارة والدمامة، كالعناكيب.

وأشد أبو عثمان: [من الرجز]

مِثْبَرَةُ الْعُرْقُوبِ إِشْفَى الْمِرْفَقِ^(٣)

فوصف المرفق بالإشفي^(٤)، لما أراد من الدقة والهزال، وخلاف الدم^(٥)، وقال

آخر: [من الوافر]

فَلَوْلَا اللُّهُ الْمُهْرُ الْمُفْدَى لِأُبْتُ وَأَنْتَ غِرْبَالُ الْإِهَابِ^(٦)

فجعله غربالاً لكثرة الخروق فيه من آثار الطعن، وكذلك قوله: [من الطويل]

حِضْجَرٌ كَأَمْ التَّوَامِينِ تَوَكَّأَتْ عَلَى مِرْفَقَيْهَا مُسْتَهْلَةً عَاشِرِ^(٧)

لما أراد وصفه بالانتفاخ والضحخم، وأنه ليس بضرب خفيف، فيكون متوقداً متنبهاً لما يحتاج إليه، فكذلك قوله: «هو أذن» أجرى على الجملة اسم الجارحة لإرادته كثرة استعماله لها في الإصغاء بها.

(١) البيت في ديوانه ص(٣٤٧)، ولسان العرب (زأأ)، (زأز)، وتهذيب اللغة (٢٨٠/١٣)،

والمخصص (٨٠/١)، وتاج العروس (زأأ).

(٢) سقط في أ.

(٣) الرجز بلا نسبة في الخصائص (٢٢١/٢، ١٩٥/٣)، والممتع في التصريف (٧٤/١).

(٤) في ب: بأشفي.

(٥) الدم: استواء الكعب، وهو أن يوازيه اللحم حتى لا يكون له حكم. ينظر: اللسان (درم).

(٦) البيت لمنذر بن حسان في المقاصد النحوية (١٤٠/٣)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر

(٢/٤١١)، والخصائص (٢٢١/٢، ١٩٥/٣)، وديوان المعاني (٢/٢٤٩)، وشرح

الأشمونى (٢/٣٦٢)، والدرر (٥/٢٩١)، ولسان العرب (عنكب)، (قيد)، والممتع في

التصريف ص(٧٤).

ويروى «لرحت» بدلا من «لأبت».

(٧) البيت لسماعة النعماني في شرح أبيات سيويه (١/٥٩٢)، وبلا نسبة في الكتاب (٢/٧١)،

ولسان العرب (حضجر).

ويجوز أن يكون فُعلاً من أذن يأذن، إذا استمع، والمعنى أنه كثير الاستماع مثل: [شَلُّلٌ وَأُذُنٌ] ^(١) وَسُجُحٌ، ويقوى ذلك أن أبا زيد قال: قالوا رجل أذن، وَيَقْنٌ، إذا كان يصدق بكل ما يسمع، وكما ^(٢) أن يَقْنُ صفة، كبطل، كذلك: أذُنٌ كَشَلُّلٌ، وقالوا: أذُنٌ يَأْذُنُ: إذا استمع وفي التنزيل: ﴿وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا﴾ [الانشقاق: ٢] أى: استمعت، وقالوا: إيذن لكلامى، أى: استمع له، وفي الحديث: «ما أذِنَ اللهُ لشيءٍ كَأَذِنَهُ لِنَبِيِّ» ^(٣) وقال الشاعر: [من الرمل]

فِي سَمَاعٍ يَأْذُنُ الشَّيْخُ لَهُ وَحَدِيثٍ مِثْلِ مَاذِي مُشَارٍ ^(٤)
وقول الشاعر: [من الرمل]

... ..
إِنَّ هَمِّي فِي سَمَاعٍ وَأَذُنٍ ^(٥)
تقدير سماع فيه: المسموع، فوضع المصدر موضع المفعول.

(١) فى أ: شلك وأنف.

(٢) فى أ: فكما.

(٣) أخرجه البخارى (٦٨٦/٨)، كتاب: فضائل القرآن، باب: من لم يتغن بالقرآن: رقم (٥٠٢٤)، (١٣-٤٦١-٤٢٧)، كتاب: التوحيد: باب: قوله - تعالى -: ﴿ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له حتى إذا فرغ عن قلوبهم قالوا ماذا قال ربكم قالوا الحق وهو العلى الكبير﴾ وباب: قول النبى ﷺ «الماهر بالقرآن مع السفارة الكرام البررة، وزينوا القرآن بأصواتكم» رقم (٧٤٨٢، ٧٥٤٤)، ومسلم (٣-١٢٩-١٣٣) (أبى) كتاب: صلاة المسافرين، باب: استحباب تحسين الصوت بالقرآن: رقم (٧٩٢).

وابن أبى شيبة فى «المصنف» (٢/٢٥٧) فى تحسين الصوت بالقرآن، رقم: (٨٧٤٠)، والدارمى (٢/٤٧٣)، كتاب: فضائل القرآن: باب: التغنى بالقرآن، والبيهقى (١٠/٢٢٩)، كتاب: الشهادات باب: تحسين الصوت بالقرآن.

(٤) البيت لعدى بن زيد فى ديوانه ص(٩٥)، ولسان العرب (موز)، (شور)، (أذن)، والتنبية والإيضاح (٢/٧٢، ١٤٢)، وتهذيب اللغة (١١/٤٠٤)، وجمهرة اللغة ص(٧٣٥)، (١٢٦٣)، ومقاييس اللغة (١/٧٦، ٣/٢٢٦)، ومجمل اللغة (١/١٧٧، ٣/١٨٥)، والمخصص (٥/١٦، ١٤/٢٤١)، وتاج العروس (موز)، (شور)، (أذن)، وبلا نسبة فى كتاب العين (٦/٢٨٠)، وديوان الأدب (٣/٣٤٢) وما بين المعكوفين سقط فى ب.

(٥) عجز بيت وصدرة:

.....
.....
.....
.....
أيها القلب تعلق بددن

وهو لعدى بن زيد فى ديوانه ص(١٧٢)، ولسان العرب (أذن)، (ددن)، وتهذيب اللغة (١٤/٦٩، ١٥/١٦)، ومقاييس اللغة (١/٧٦، ٢/٢٦٦، ٣/٣٣٦)، وتاج العروس (أذن)، (ددن)، وبلا نسبة فى مجمل اللغة (١/١٧٧).

ألا ترى أنك إن لم تحمله على هذا كان المعنى: [إن] ^(١) همى فى سماع وسماع، وليس كذلك! ولكن المعنى: [إن] ^(٢) همى فى مسموع واستماعه، فحذف كما يحذف المفعول فى الكلام، وهو كثير، وخاصة مع المصدر.

قال أحمد: وكلهم يضيف ^(٣) أذنا إلى خير، ولا يصفون أذنا بخير، كما روى من قراءة من وصف الأذن بالخير، فقال: ﴿أُذُنٌ خَيْرٌ لَكُمْ﴾.

والمعنى فى الإضافة: مستمع خير وصلاح، ومصنع إليه لا ^(٤) مستمع شر وفساد. قال أحمد:

وكلهم قرأ: ﴿وَرَحْمَةٌ﴾ [٦١] رفعا.

إلا حمزة ^(٥)، فإنه قرأ: ﴿أُذُنٌ خَيْرٌ لَكُمْ ... وَرَحْمَةٌ﴾ خفضا.

حدثنى محمد بن يحيى الكسائى قال: حدثنا أبو الحارث قال: حدثنا أبو عمارة حمزة بن القاسم عن يعقوب بن جعفر بن نافع: ﴿وَرَحْمَةٌ﴾ مثل حمزة [قال أبو بكر] ^(٦) وهو غلط.

قال أبو على: من رفع فقال: ﴿ورحمة﴾ كان المعنى: إذن خير ورحمة، أى مستمع خير ورحمة، فجعله الرحمة لكثرة هذا فيه.

وعلى هذا قوله - سبحانه -: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧]، كما قال: ﴿بِالْمُؤْمِنِينَ رِءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [١٢٨] ويجوز أن يقدر حذف المضاف من المصدر.

فأما الجر فى رحمة فعلى العطف على خبر، كأنه: أذن خير ورحمة.

(١) سقط فى أ.

(٢) سقط فى أ.

(٣) زاد فى أ: أى: يضيف.

(٤) فى ب: ولا.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٣)، الإعراب للنحاس (٢٧/٢)، الإملاء للعكبرى (٩/٢)،

البحر المحيط (٦٢/٥-٦٣)، التبيان للطوسى (٢٤٦/٥)، التيسير للدانى (١١٨)، تفسير

الطبرى (١١٧/١٠)، تفسير القرطبى (١٩٢/٨)، الحجة لابن خالويه (١٧٦)، الحجة لأبى

زرعة (٣٢٠)، السبعة لابن مجاهد (٣١٥، ٣١٦)، الغيث للصفاقسى (٢٣٨)، الكشف

للزمخشرى (١٩٩/٢)، الكشف للقيسى (٥٠٣/١)، المجمع للطبرسى (٤٣/٥)، المعانى

للغراء (٤٤٤/١)، تفسير الرازى (١١٨/١٦)، النشر لابن الجزرى (٢٨٠/٢).

(٦) سقط فى ب.

فإن قلت: أف يكون أذن رحمة؟

فإن هذا لا يمتنع؛ لأن «الأذن» في معنى: مستمع، في الأقوال الثلاثة التي تقدمت؛ فكأنه^(١) مستمع رحمة، فجاز هذا كما كان مستمع خير؛ ألا ترى أن الرحمة من^(٢) الخير؟!
فإن قلت: فهلا استغنى بشمول الخير للرحمة وغيرها عن تقدير عطف الرحمة عليه؟

فالقول: إن ذلك لا يمتنع، كما لم يمتنع: ﴿أَقْرَأَ بِأَسْرِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق: ١]، ثم خصص فقال: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ﴾ [العلق: ٢]، وإن كان قوله: ﴿خَلَقَ﴾ يعم الإنسان وغيره؛ فكذلك الرحمة، إذا كانت من الخير لم يمتنع أن تعطف^(٣) فُتَخَصَّصَ الرحمة بالذكر من بين ضروب الخير؛ لغلبة ذلك في وصفه وكثرته، كما خُصَّصَ الإنسان بالذكر، وإن كان الخلق قد عمه وغيره، والبعد بين الجار وما عطف عليه لا يمنع^(٤) من العطف.

ألا ترى أن من قرأ: ﴿وَقِيلَهُ يَتْرَبْ﴾ [الزخرف: ٨٨] إنما يحمله على: ﴿وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ [الزخرف: ٨٥] وعلم قيله؟!

فإن قلت: أيكون الجر في ﴿رحمة﴾ على اللام في قوله: ﴿وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ٦١].

فإن ذلك ليس وجها؛ لأن اللام في قوله: ﴿وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ على حد اللام في^(٥) قوله: ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾ أو على المعنى؛ لأن معنى يؤمن: يُصَدِّقُ، فعدى باللام، كما عدى «مصدق» به [في]^(٦) نحو: ﴿وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ﴾ [آل عمران: ٥٠]، ولا يكون: يؤمن للرحمة، والمعنى: يؤمن الرحمة؛ لأن هذا الفعل لا يقع عليه في المعنى.

(١) في ب: وكأنه.

(٢) في أ: مثل.

(٣) في ب: يعطف.

(٤) في ب: يمتنع.

(٥) في أ: من.

(٦) سقط في ب.

ألا ترى أنك لا تقول: يصدق الرحمة؟! وزعموا أن الأعمش قرأ: ﴿قُلْ أَدُنْ خَيْرٍ وَرَحْمَةٌ لَكُمْ﴾، وكذلك هي^(١) في حرف أُبَي وعبد الله، زعموا.
اختلفوا في الياء والنون من قوله -جل وعز-: ﴿إِنْ نَعَفْ عَنْ طَائِفَةٍ مِّنْكُمْ نَعَدْتَ طَائِفَةً﴾ [٦٦]:

فقرأ عاصم وحده: ﴿إِنْ نَعَفْ عَنْ طَائِفَةٍ مِّنْكُمْ نَعَدْتَ طَائِفَةً﴾ بالنون جميعاً.
وقرأ الباقر^(٢): ﴿إِنْ يُعْفَ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْكُمْ﴾ بالياء ﴿نَعَدْتَ طَائِفَةً﴾ بالتاء.
[قال أبو علي:] حدثنا أحمد بن محمد البصرى قال: حدثنا المؤمل بن هشام قال: حدثنا إسماعيل بن علي بن ابن أبي نجيع، عن مجاهد في قوله -سبحانه-: ﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٢]، قال: أقله رجل، وقال عطاء: أقله رجلا.

حجة من قال: ﴿إِنْ نَعَفْ﴾، قوله: ﴿ثُمَّ عَفَوْنَا عَنْكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٥٢].
ومن قال: ﴿إِنْ يُعْفَ﴾ فالمعنى معنى ﴿نَعَفُ﴾، وأما ﴿نَعَدْتَ﴾: بالتاء؛ فلأن الفعل في اللفظ مسند إلى مؤنث.

اختلفوا في ضم السين وفتحها من قوله -تعالى-: ﴿دَائِرَةُ السُّوءِ﴾ [التوبة: ٩٨]:
فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿دَائِرَةُ السُّوءِ﴾ بضم السين.
وكذلك في سورة الفتح [الآية: ٦].
وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي^(٣): ﴿السُّوءِ﴾ بفتح السين فيهما.

(١) في ب: هو.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٣)، البحر المحيط (٦٧/٥)، التبيان للطوسي (٢٥٢/٥)، التيسير للداني (١١٨، ١١٩)، الحجة لابن خالويه (١٧٦)، الحجة لأبي زرعة (٣٢٠)، السبعة لابن مجاهد (٣١٦)، الغيث للصفاقسي (٢٣٨)، الكشف للقيسي (٥٠٤/١)، المجمع للطبرسي (٤٥/٥)، المعاني للفراء (٤٤٥/١)، تفسير الرازي (١٢٤/١٦)، النشر لابن الجزرى (٢٨٠/٢).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٤)، الإعراب للنحاس (٣٦/٢)، الإملاء للعكبرى (١١/٢)، البحر المحيط (٩١/٥)، التبيان للطوسي (٢٨٤/٥)، التيسير للداني (١١٩)، تفسير الطبرى (٥/١١)، الحجة لابن خالويه (١٧٧)، الحجة لأبي زرعة (٣٢١)، السبعة لابن مجاهد (٣١٦)، الغيث للصفاقسي (٢٣٩)، الكشف للزمخشري (٢٠٩/٢)، الكشف للقيسي (١/١)، المجمع للطبرسي (٦٢/٥)، المعاني للأخفش (٣٣٦/٢)، المعاني للفراء (١/١)، تفسير الرازي (١٦٦/١٦)، النشر لابن الجزرى (٢٨٠/٢).

ولم يختلف في غيرهما.

حدثني الصوفى عن روح بن عبد المؤمن عن محمد بن صالح عن شبل عن ابن كثير: ﴿دَائِرَةُ السُّوءِ﴾ بفتح السين.

وكذلك في [سورة] (١) الفتح بالنصب.

وقرأ ابن محيصن (٢): ﴿السُّوءِ﴾ بضم السين.

قال أبو على: الدائرة لا تخلو من أحد أمرين:

إما أن تكون صفة قد غلبت.

أو تكون بمنزلة: العافية، والعاقبة.

والصفة أكثر في الكلام، وينبغي أن (٣) يحمل عليها؛ فالمعنى فيها [أنها] (٤) خَلَّةٌ

تحيط بالإنسان حتى لا يكون له منها (٥) مخلص.

يبين ذلك أن ماجاء في التنزيل منه يدل على هذا المعنى:

فمن ذلك قوله - سبحانه - : ﴿تَخَشَّيْ أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ﴾ [المائدة: ٥٢].

وقال - تعالى - : ﴿الظَّالِمِينَ بِاللَّهِ ظَلَمَ السُّوءَ عَلَيْهِمَ دَائِرَةُ السُّوءِ﴾ [الفتح: ٦].

(١) سقط في أ.

(٢) محمد بن عبد الرحمن بن محيص السهمي مولاهم المكي مقرئ أهل مكة مع ابن كثير، ثقة، روى له مسلم. وقيل: اسمه عمر، وقيل: عبد الرحمن بن محمد. وقيل: محمد بن عبد الله، عرض على مجاهد بن جبر ودرباس مولى ابن عباس وسعيد بن جبير، عرض عليه شبل بن عباد وأبو عمرو بن العلاء، وسمع منه حروفاً لإسماعيل بن مسلم المكي، وعيسى ابن عمر البصرى ويحيى بن جرجة، ويقال: بل عرض عليه، قال ابن مجاهد: وكان ممن تجرد للقراءة، وقام بها في عصر ابن كثير محمد بن عبد الرحمن بن محيص وقراءته في كتاب المبهج، والروضة وعن ميمون بن عبد الملك سمعت أبا حاتم يقول: ابن محيص من قریش، وكان نحوياً قرأ القرآن على ابن مجاهد، وقال أبو عبيد: وكان من قراء مكة عبد الله ابن كثير، وحميد بن قيس، ومحمد بن محيص، وكان ابن محيص أعلمهم بالعربية وأقواهم عليها، وقال ابن مجاهد: كان لابن محيص اختيار في القراءة على مذهب العربية فخرج به عن إجماع أهل بلده، فرغب الناس عن قراءته، وأجمعوا على قراءة ابن كثير لاتباعه، قال أبو القاسم الهذلي: مات سنة ثلاث وعشرين ومائة بمكة، وقال الخياط: سنة اثنتين وعشرين.

ينظر: غاية النهاية (١٦٧/٢).

(٣) زاد في ب: يكون.

(٤) سقط في ب.

(٥) في ب: عنها.

وقال: ﴿وَيَرْكُضُ بِرُءُوسِهِ الدَّائِرَةَ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ﴾ [التوبة: ٩٨].

فإن قلت: فما معنى إضافته إلى «السوء» أو إلى «السوء»؟ فإنه على وجه التأكيد، والزيادة في التبيين، ولو لم يضيف لعلم هذا المعنى منها، كما أن نحو قوله: لَحَيَّ رَأْسِهِ، وشمس النهار، كذلك، لو^(١) لم يضافا عرف منهما هذا المعنى الذي فهمه بالإضافة.

وأما إضافتهما إلى «السوء» أو إلى «السوء»:

فالقول فيه: إن «السوء» يراد به: الرداءة والفساد؛ فهو خلاف «الصدق» الذي في قولك: ثوب صدق، وليس «الصدق» من صدق اللسان الذي هو خلاف الكذب، كما أن «السوء» ليس من «سؤته» في المعنى، وإن كان اللفظ واحداً. يدل ذلك على ذلك أنك تقول: ثوب صدق، فتضيفه^(٢) إلى ما لا يجوز عليه الصدق والكذب في الأخبار.

فأما ﴿دائرة السوء﴾ بالضم فكقولك^(٣): دائرة الهزيمة، ودائرة البلاء، فاجتمعا في جواز إضافة «الدائرة» إليهما من حيث أريد بكل واحدة منهما: الرداءة والفساد، فمن قال: ﴿دائرة السوء﴾ فتقديره الإضافة إلى «الرداءة» و«الفساد». ومن^(٤) قال: ﴿دائرة السوء﴾ فتقديره: دائرة الضرر والمكروه، من قولك^(٥): سؤته مساءة ومسائية، والمعنيان يتقاربان.

قال أبو زيد: قال العدوى: ﴿عليهم دائرة السوء﴾ [الفتح: ٦].

و: ﴿أمطرت مطر السوء﴾ [الفرقان: ٤٠] فضم أوائلهما.

وقال: رجل سوء، ففتح أولها.

وقال أبو الحسن: ﴿دَائِرَةُ السَّوْءِ﴾، كما تقول: رجل السوء.

وأنشد: [من الطويل]

وَكُنْتُ كَذِئْبِ السَّوْءِ لَمَّا رَأَى دَمًا بِصَاحِبِهِ يَوْمًا أَحَالَ عَلَى الدَّمِ^(٦)

(١) في ب: ولو.

(٢) في أ: فتضيف.

(٣) في أ: فكقوله.

(٤) في ب: فمن.

(٥) في ب: ذلك.

(٦) البيت للفرزدق في ديوانه (١٨٧/٢)، ولسان العرب (سوأ)، (حول)، والتنبية والإيضاح =

قال: وقرئت ﴿دائرةُ السوءِ﴾، ومن^(١) ذا القياس تقول: رجل السوء.
قال: وذا ضعيف إلا أنك إذا قلت: كانت عليهم دائرة السوء، كان أحسن من:
رجل السوء.

ألا ترى أنك تقول: كانت عليهم دائرة الهزيمة؟!

قال: و«الرجل» لا يضاف إلى «السوء»، كما يضاف هذا؛ لأن هذا تفسيره: الخير
والشر، كما يقول: سلكت^(٢) طريق الشر، وتركت طريق الخير.
اختلفوا في التخفيف والتثقيل من قوله -جل وعز-: ﴿أَلَا إِنَّهَا قُرْبَةٌ لَّهُمْ﴾ [٩٩]:
فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وابن عامر، وحزمة والكسائي: ﴿قُرْبَةٌ لَّهُمْ﴾
خفيفة.

واختلف عن نافع^(٣): فروى ابن جماز، وإسماعيل بن جعفر عنه - في رواية
الهاشمي سليمان بن داود وغيره - وورش، والأصمعي، ويعقوب بن جعفر:
﴿قُرْبَةٌ﴾ مثقل.

وروى قالون والمسيبي وأبو بكر بن أبي أويس: ﴿قُرْبَةٌ﴾ خفيفة.

ولم يختلفوا في ﴿قُرْبَتٍ﴾ أنها مثقلة.

قال أبو على: لا تخلو «قُرْبَةٌ» من أن يكون الأصل فيه التخفيف أو التثقيل.
ولا يجوز أن يكون التخفيف في الواحد الأصل، ثم يثقل؛ لأن ذلك يجيء على
ضربين:

أحدهما: في الوقف.

والآخر: أن يتبع الحركة التي قبلها.

= (٢٠/١)، وتهذيب اللغة (٢٤٦/٥)، وتاج العروس (سوأ)، (حول)، وبلا نسبة في لسان
العرب (دمي)، وتاج العروس (دمي).

(١) في ب: وفي.

(٢) في أ، ب: تركت، والمثبت من معاني القرآن.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٤)، الإعراب للنحاس (٣٧/٢)، الإملاء للعكبري (١١/٢)،
البحر المحيط (٩١/٥)، التبيان للطوسي (٢٨٥/٥)، التيسير للداني (١١٩)، تفسير
القرطبي (٢٣٥/٨)، الحجة لابن خالويه (١٧٧)، الحجة لأبي زرعة (٣٢٢)، السبعة لابن
مجاهد (٣١٧)، الغيث للصفاسي (٢٣٩)، الكشاف للزمخشري (٢١٠/٢)، المجموع
للطبرسي (٦٢/٥)، تفسير الرازي (١٦٨/١٦)، النشر لابن الجزري (٢١٦/٢).

فما كان من ذلك فى الوقف فنحو قوله: [من الرجز]

أَنَا ابْنُ مَآوِيَةَ إِذْ جَدَّ التَّنْفُرُ^(١)

وإنما هو: التَّنْفُرُ، فحرك القاف بالحركة التى كانت تكون للام فى الإدراج.

وما كان من إتباع ما قبلها، فنحو قول الشاعر: [من البسيط]

إِذَا تَجَرَّدَ نَوْحٌ قَامَتَا مَعَهُ ضَرْبًا^(٢) أَلِيمًا بِسَبْتٍ يَلْعُجُ الْجِلْدًا^(٣)

فالكسر فى اللام إنما هو لإتباع حركة فاء الفعل.

ألا ترى أنه لا يجوز أن يكون كالبيت الأول؛ لأن حرف الإعراب الذى^(٤) فى هذا

البيت قد تحرك بحركته التى يستحقها، فظهر ذلك فى اللفظ، والحركة التى حركت بها

اللام التى هى عين فى «الجلد» من قوله: الجلد، [ليست كالضمة]^(٥) فى «النقر».

وعلى هذا يكون قوله: [من البسيط]

... .. فَيُنْدُ أَوْزَكَكُ^(٦)

أتبع العين حركة الفاء التى هى فتحة الراء؟!

فأما قول الأعشى: [من المتقارب]

أَذَاقَتْهُمْ الْحَزْبُ أَنْفَاسَهَا وَقَدْ تُكْرَهُ الْحَزْبُ بَعْدَ السَّلِيمِ^(٧)

فيجوز فيه أن يكون أتبع حركة العين الفاء^(٨) على حد ما حرك «الجلدا».

(١) تقدم.

(٢) فى أ: عجلا.

(٣) البيت لعبد مناف بن ربيع الهذلى فى جمهرة اللغة ص (٤٨٣)، والدرر (٦/٢٣٢)، وشرح

أشعار الهذليين (٢/٦٧٢)، ولسان العرب، (جلد)، (عجل)، ونوادى أبى زيد ص (٣٠)،

وبلا نسبة فى الخصائص (٢/٣٣٣)، والمنصف (٢/٣٠٨).

ويروى «تأوب» بدلا من «تجرد».

(٤) زاد فى ب: هو.

(٥) فى ب: ليست نصبة كالضمة.

(٦) جزء من عجز بيت لزهير بن أبى سلمى، وقبله:

ثم استمروا وقالوا إن مشربكم ماء بشرقى سلمى

وهو فى ديوانه ص (١٦٧)، والعقد الفريد (٥/٣٥٥)، ولسان العرب (فير)، (ركك)،

والمحتسب (١/٢٨٧، ٢/٢٧)، ومعجم البلدان (ركك)، والمنصف (٢/٣٠٩)، وبلا

نسبة فى معجم ما استعجم ص (١٠٣٣)، والمقتضب (١/٢٠٠)، والمقرب (٢/١٥٦)،

والممتع فى التصريف (٢/٦٤٣).

(٧) البيت فى ديوانه ص (٨٩)، وسر صناعة الإعراب (١/٨٠)، ولسان العرب (حرم)، (سلم).

(٨) زاد فى أ: حرك العين.

ويجوز أن يكون ألقى حركة الإعراب التي كانت تستحقها اللام على العين، وهذا أولى.

وعلى قولهم: الجلدا، قالوا: رأيت الحُجْر؛ فحركوا العين إبتاعاً لحركة ما قبلها في الوقف، وليس قوله: «قُرْبَةٌ» في الآية موقوفاً عليه، ولا ينبغي أن يحمل على التحريك إبتاعاً لحركة ما قبلها؛ لأن ذلك - أيضاً - يكون في الوقف، أو في الضرورة؛ فإذا لم يجز حملها على واحد من الأمرين، علمت أن الحركة هي الأصل في «قُرْبَةٌ» وأن الإسكان تخفيف، كما أسكنوا: الرسل، والكتب، والطنب، والأذن، ونحو ذلك.

فأما إذا جمعت فينبغي أن يكون «قُرْبَاتٍ»؛ لأنه لا يخلو من أن يكون: كغرفة، أو كبُسرة، ومن أي الوجهين كان، فينبغي أن يثقل في الجمع.

ألا ترى أنه إذا ثقل ما أصله التخفيف نحو: الظلمات، والغرفات، فاجتلبت في الجمع الضمة؛ فإن تقرر الحركة الثابتة في الكلمة أجدراً؟! وينبغي في قول من خفف فقال في الواحد: «قُرْبَةٌ» إذا جمع أن يعيد الضمة التي هي الأصل، و[وقع التخفيف فيها]^(١)؛ لأنها أولى من المجتلبة، كما رددت الضمة في نحو: ضربتهم الآن، ومذ اليوم، الذي كان لها في الأصل، ولم تجتلب حركة غريبة في الكلمة لالتقاء الساكنين.

والقربة: ما تقرب به إلى الله - تعالى - من فعل خير، و^(٢) إسداء عرف، ومثل قولهم: قُرْبَةٌ، وقُرْبَةٌ: بُسرة وبُسرة، وهُدْبَةٌ وهُدْبَةٌ. حكاها محمد بن يزيد.

اختلفوا في الجمع والتوحيد من قوله - جل وعز-: ﴿إِنَّ صَلَوَاتِكَ﴾ [التوبة: ١٠٣]: فقرأ ابن كثير وأبو عمرو، وعاصم في رواية أبي بكر، ونافع وابن عامر^(٣): ﴿إِنْ صَلَوَاتِكَ﴾ جماعة.

(١) في أ: يقع التخفيف عليها.

(٢) في ب: أو.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٤)، الإملاء للعكبري (١٢/٢)، التبيان للطوسي (٢٩١/٥)، التيسير للداني (١١٩)، تفسير الطبري (١٤/١١)، الحجة لابن خالويه (١٧٧)، الحجة لأبي زرعة (٣٢٣)، السبعة لابن مجاهد (٣١٧)، الغيث للصفاقسي (٢٣٩)، الكشف للزمخشري (٢/٢١٢)، الكشف للقيسي (٥٠٥/١)، المجمع للطبرسي (٦٧/٥).

وفى سورة هود: ﴿أَصْلَوَاتُكَ تَأْمُرُكَ﴾ [الآية: ٨٧].
 وفى سورة «المؤمنون»: ﴿عَلَى صَلَوَاتِهِمْ﴾ [الآية: ٩] جماعة كلهم.
 وروى حفص عن عاصم: ﴿إِنَّ صَلَوَاتَكَ﴾ على التوحيد.
 وفى سورة هود على التوحيد أيضًا: ﴿صَلَوَاتِكَ﴾^(١)، وفى سورة «المؤمنون»:
 ﴿عَلَى صَلَوَاتِهِمْ﴾ هذه جماع وحدها.
 وقرأ حمزة والكسائي فى الثلاثة المواضع - فى سورة التوبة وهود والمؤمنين -
 على التوحيد.

ولم يختلفوا فى سورة الأنعام [الآية: ٩٢]، وسأل سائل [٢٣، ٣٤].
 قال أبو على: الصلاة فى اللغة: الدعاء.
 قال الأعشى فى الخمر: [من المتقارب]
 وَقَابَلَهَا الرِّيحُ فى دَنْهَا وَصَلَّى عَلَى دَنْهَا وَازْتَسَمَ^(٢)
 فكان معنى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾: اذْعُ [لهم]^(٣)؛ فإن دعاءك لهم تسكن إليه نفوسهم،
 وتطيب به.

فأما قولهم: صلى الله على رسوله وعلى أهله وملائكته، فلا يقال فيه: إنه دعاء
 لهم من الله.

كما لا يقال فى نحو: [وَبِئْسَ لِلْمُطَفِّينَ] و[^(٤) ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾
 [الطور: ١١]: إنه دعاء^(٥) عليهم؛ ولكن المعنى فيه: أن هؤلاء ممن يستحق عندكم
 أن يقال فيهم هذا النحو من الكلام.

وكذلك قوله - سبحانه -: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾ [الصفات: ١٢] فيمن ضم
 التاء، وهذا مذهب سيويه.

(١) زاد فى أ: فيهما.

(٢) البيت فى ديوانه ص(٨٥)، ولسان العرب (رسم)، (صلا)، والمخصص (٥٨/١٣)،
 ومقاييس اللغة (٣/٣٠٠)، وتهذيب اللغة (٩/١٦٦، ١٢/٢٣٧)، وجمهرة اللغة
 ص(١١٥، ٧٢٠)، وتاج العروس (رسم)، وبلا نسبة فى لسان العرب (دزن)، وتاج
 العروس (دزن).

(٣) سقط فى ب.

(٤) سقط فى ب.

(٥) فى ب: دعا.

وإذا كان «الصلاة» مصدرًا وقع على الجميع والمفرد على لفظ واحد، كقوله:
﴿لَصَوْتُ اللَّيْلِ﴾ [لقمان: ١٩].

فإذا اختلف جاز أن يجمع لاختلاف ضروبه؛ [كما قال: ﴿إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ﴾^(١)].

ومن المفرد الذي يراد به الجمع، قوله - سبحانه -: ﴿وَادْعُوا تُمُورًا كَثِيرًا﴾ [الفرقان: ١٤]، ومما جاء [من «الصلاة»]^(٢) مفردًا يراد به الجمع قوله: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً﴾ [الأنفال: ٣٥].
وقال: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣].

والزكاة في هذا كالصلاة، وكأن الركعات المفروضة والمتنفل بها سميت صلاة؛
لما فيها من الدعاء إلا أنه اسم شرعى، فلا يكون الدعاء على الانفراد، حتى ينضم
إليها خلال آخر جاء بها الشرع.

كما أن الحج: القصد، فى اللغة، فإذا أريد به النسك، لم يتم بالقصد وحده دون
خصال آخر^(٣) تنضم إلى القصد.

وكما أن الاعتكاف لبث وإقامة، والشرعى ينضم إليه معنى آخر.

وكذلك الصوم، وحسن ذلك جمعها حيث جمعت؛ لأنه صار بالتسمية بها وكثرة
الاستعمال لها كالخارجة عن حكم المصادر.

وإذا جمعت المصادر إذا اختلفت نحو^(٤) قوله: ﴿إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ﴾ [لقمان:

١٩] فإن تجمع ما صار بالتسمية كالخارج عن حكم المصادر أجدر.

ألا ترى أن سيبويه جعل «درًا» من قولهم: لله درك، بمنزلة: لله بلادك، وجعله
خارجًا عن^(٥) حكم المصادر، فلم يعمله أعمالها، مع أنه لم يختص بالتسمية به
شئ. وجعله بكثرة الاستعمال خارجًا عن حكم المصادر.

ولم يجوز أن يضيف^(٦) «درًا» إلى اليوم فى قوله: [من السريع]

(١) فى ب: كما أن أنكر الأصوات كذلك.

(٢) فى أ: فى قوله: الصلاة.

(٣) فى ب: أخرى.

(٤) فى ب: فى.

(٥) فى ب: من.

(٦) فى ب: نضيف.

لِلَّهِ ذُرُّ السَّيِّئِ مَنْ لَامَهَا^(١)

على حد قوله: ﴿بَلْ مَكْرُؤٌ آتِيلٌ وَالنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣].

فهذا يقوى قول من جمع في نحو ﴿حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ﴾ [البقرة: ٢٣٨].

فإن قلت: هلا جعل بمنزلة «در»، فلم يجز فيه إلا الأفراد، إلا أن تختلف

ضروبه، كما لم يجز في «در» الإعمال؟

قيل^(٢): ليس كل شيء كثر استعماله يُعَيَّرُ عن أحوال نظائره، فلم تغير الصلاة عما

كان عليه في الأصل من كونه مصدرًا، وإن كان قد سمي به؛ لأنه وإن كان قد انضم

إلى كونه دعاءً غيره، فلم يخرج عن أن يكون الدعاء مرادًا به^(٣).

ومثل ذلك في كلامهم قولهم: أرأيت زيدًا ما فعل، لم يخرج عما كان عليه

دخول معنى آخر فيه، فالتسمية به مما يقوى الجمع فيه إذا عني به الركعات؛ لأنها

جارية مجرى الأسماء، والأفراد له في نحو: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ﴾ -

يجوز أنه في الأصل مصدر؛ فلم يجعل التسمية مزيلة له عما كان عليه في الأصل.

ومن أفرد فيما يراد به الركعات، كان جوازه على ضربين:

أحدهما: على أنه في الأصل مصدر، وجنس، والمصادر لأنها أجناس مما

يفرد^(٤) في موضع الجميع، إلا أن تختلف فتجمع من أجل اختلافها.

والآخر: أن الواحد قد يقع في موضع الجمع، كقوله - سبحانه -: ﴿يُخْرِجُكُمْ

طِفْلًا﴾ [غافر: ٦٧].

وقول جرير: [من البسيط]

(١) عجز بيت، وصدرة:

لما رأت ساتيد ما استعبرت

البيت لعمرو بن قميئة في ديوانه ص(١٨٢)، والإنصاف (٢/٤٣٢)، وخزانة الأدب (٤/

٤٠٥، ٤٠٦، ٤١١، ٤١٩)، وشرح أبيات سيويه (١/٣٦٧)، وشرح المفصل (٣/٢٠،

٧٧)، والكتاب (١/١٧٨)، ومعجم البلدان (ساتيدما)، ولسان العرب (دمي)، وبلا نسبة

في الأشباه والنظائر (٢/٣٣٢)، والكتاب (١٩٤)، واللامات ص(١٠٧)، ومجالس ثعلب

ص(١٥٢)، والمقتضب (٤/٣٧٧).

(٢) زاد في ب: له.

(٣) في ب: بها.

(٤) في ب: تفرد.

الْوَارِدُونَ وَتَيْمٌ فِي ذُرَى سَبَبٍ قَدْ عَصَّ أَعْنَاقَهُمْ جِلْدُ الْجَوَامِيسِ^(١)
 وقال بعضهم: إن التي في «التوبة»^(٢)، والتي في «هود»، وفي «المؤمنين»،
 مكتوبات في المصحف بالواو، والتي في «سأل سائل» مكتوبة بغير واو، وإذا اتجه
 الأفراد والجمع في العربية، ورجح أحد الوجهين الموافقة لخط المصحف - كان
 ذلك ترجيحاً يجعله أولى بالأخذ به.

فأما من زعم أن «الصلاة» أولى؛ لأن «الصلاة» للكثرة، و«صلوات» للقلّة^(٣) -
 فلم يكن قوله متجهاً؛ لأن الجمع بالتاء قد يقع على الكثير كما يقع على القليل.
 كقوله - سبحانه -: ﴿وَهُمْ فِي الْعُرْفَتِ ءَامِنُونَ﴾ [سبأ: ٣٧].
 وقوله: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥].
 و: ﴿إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ﴾ [الحديد: ١٨].

فقد وقع هذا الجمع على الكثير كما وقع على القليل، وإذا كان [للشئ في
 العربية]^(٤) وجهان، فأخذ أحد بأحد الوجهين وآخر بالوجه الآخر كان سائغاً.
 وكذلك: إن أخذ بأحد الوجهين في موضع وفي موضع آخر بالوجه الآخر،
 وقال: ﴿إِلَّا الْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ دَائِمُونَ﴾ [المعارج: ٢٣]، و: ﴿قَدْ أَفْلَحَ
 الْمُؤْمِنُونَ. الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾ [المؤمنون: ٢]، وقال: ﴿حَافِظُوا عَلَى
 الصَّلَوَاتِ﴾ [البقرة: ٢٣٨].
 فأفرد في موضع وجمع في آخر.

اختلفوا في ضم الألف وفتحها من قوله - جل وعز -: ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُيُوتَهُ﴾
 [١٠٩]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي: بفتح الألف في الحرفين
 جميعاً، وفتح النون فيهما.

وقرأ نافع وابن عامر^(٥): ﴿أُسَّسَ﴾ بضم الألف ﴿بُيُوتَهُ﴾ برفع النون.

(١) تقدم.

(٢) في أ: براءة.

(٣) في أ: للقليل.

(٤) في أ: في الشئ من العربية.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٤)، الإعراب للنحاس (٤١/٢)، البحر المحيط (١٠٠/٥)،

التيبان للطوسي (٣٠١/٥)، التيسير للداني (١١٩)، تفسير الطبري (٢٤/١١)، تفسير =

قال أبو علي: البنيان: مصدر، وهو جمع على حد: شعيرة وشعير؛ لأنهم قد قالوا: بنيانه، في الواحد.

قال أوس: [من الطويل]

كَبُئِيَانَةِ الْقَرْيَى مَوْضِعُ رَحْلِهَا وَأَثَارُ نِسْعَيْهَا مِنَ الدَّفِّ أَبْلَقُ^(١)
وجاء بناء المصادر على هذا المثال في غير هذا الحرف، وذلك نحو: الغفران،
وليس «بنيان» جمع «بناء»؛ لأن «فعلاناً» إذا كان جمعاً نحو: كُثبان، وقُضبان، لم
تلحقه تاء التأنيث، وقد يكون ذلك في المصادر نحو: ضرب ضربة، وأكل أكلة،
ونحو ذلك مما يكثر.

قال أبو زيد: يقال: بَنَيْتُ ابْنِي بِنْيًا، وبناء وبنية، وجماعها: البنى، وأنشد: [من
البيسط]

بَنَى السَّمَاءَ فَسَوَّاهَا بِبِنْيَتَيْهَا وَلَمْ تُمَدَّ بِأَطْنَابٍ وَلَا عَمَدٍ^(٢)
فالبناء والبنية مصدران، ومن ثم قول به «الفراش» في قوله: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ
الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً﴾ [البقرة: ٢٢].

فالبناء لما كان رفعا للمبنى قول به الفراش الذي هو خلاف البناء.

ومن ثم وقع على ما كان فيه ارتفاع في نصبته، وإن لم يكن مصدرًا:

كقول الشاعر: [من مجزوء البسيط]

لَوْ^(٣) وَصَلَ الْغَيْثُ أَبْتَيْنَ امْرَأً كَانَتْ لَهُ قُبَّةٌ سَحَقَ بِجَادٍ^(٤)
أى: جعلت بناءه بعد القبة خلق كساء، كأنه كان يستبدل بالقباب خباء من سحوق

= القرطبي (٢٦٣/٨)، الحجة لابن خالويه (١٧٨)، الحجة لأبي زرعة (٣٢٤)، السبعة لابن
مجاهد (٣١٨)، الغيث للصفاقسي (٢٣٩)، الكشاف للزمخشري (٢/٢١٥)، الكشف
للقيسى (١/٥٠٧)، المجمع للطبرسي (٥/٧٠)، تفسير الرازي (١٦/١٩٧)، النشر لابن
الجزري (٢/٢٨١).

(١) لم يرد في ديوانه، وهو لكعب بن زهير في قصيدة مشتركة بينهما، ينظر: ديوان زهير بن أبي
سلمى بشرح ثعلب ص (٢٥٧)، إيضاح الشعر (٣٤٣).

(٢) البيت بلا نسبة في المخصص (٥/١٢٢).

(٣) في أ: ولو.

(٤) البيت لأبي مارد الشيباني في تاج العروس (بنى)، وبلا نسبة في لسان العرب (خضض)،
(بنى)، والمخصص (٥/١٢٢)، وتهذيب اللغة (١٥/٤٩٣)، وأساس البلاغة (بنى)،
والحيوان (٥/٤٦١)، والخصائص (١/٣٦).

كساء؛ لإغارة هذه^(١) الخيل عليهن.

فأما قراءة من قرأ: ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُيُوتَهُ﴾ فبنى الفعل للفاعل؛ فلأنه الباني والمؤسس فأسند الفعل إليه، وبنائه^(٢) له، كما أضاف «البنيان» إليه في قوله: ﴿بُيُوتَهُ﴾؛ فكما أن المصدر مضاف إلى الفاعل كذلك يكون الفعل مبنياً له. ويدل على ترجيح هذا الوجه اتفاقهم على قوله: ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُيُوتَهُ عَلَيَّ﴾. ومن بنى الفعل للمفعول به لم يبعد أن يكون في المعنى كالأول؛ لأنه إذا أسس بنيانه فتولى ذلك غيره بأمره كان كبنائه هو له، وكان القول الأول أرجح؛ لما قلنا. اختلفوا في الثقل والتخفيف من قوله -جل وعز-: ﴿جُرْفٍ هَارٍ﴾ [١٠٩]: فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي: ﴿شَفَا جُرْفٍ﴾ مثقل. وقرأ ابن عامر، وعاصم^(٣) في رواية أبي بكر، وحمزة: ﴿جُرْفٍ﴾ ساكنة الراء. وروى حفص عن عاصم: ﴿جُرْفٍ﴾ مثقل مثل أبي عمرو. قال أبو عبيدة: الشفا هو الشفير. والجرف: ما تجرف من السيول من الأودية. قال أبو علي: الجرف - بضم العين - الأصل، والإسكان تخفيف، ومثله: الشُّغْل والشُّغْل.

وقال: ﴿إِنَّ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ الْيَوْمَ فِي شُغْلٍ﴾ [يس: ٥٥].

وقال البعيث^(٤): [من الطويل]

عَدَاةَ لَقِينَا مِنْ لُؤْيٍ بِنِ عَالِبٍ هِجَانَ الثَّنَائِيَا وَاللِّقَاءِ عَلَيَّ شُغْلٍ^(٥)

(١) في أ: هذا.

(٢) في أ: وبنائه.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٥)، الإملاء للعكبري (١٢/٢)، البحر المحيط (١٠٠/٥)، التبيان للطوسي (٣٠١/٥)، التيسير للداني (١١٩)، تفسير القرطبي (٢٦٤/٨)، الحجة لأبي زرعة (٣٢٤)، السبعة لابن مجاهد (٣١٨)، الغيث للصفاقسي (٢٣٩)، الكشف للزمخشري (٢١٥/٢)، الكشف للقيسي (٥٠٨/١)، المجمع للطبرسي (٧٠/٥)، تفسير الرازي (١٩٧/١٦)، النشر لابن الجزري (٢١٦/٢).

(٤) خداس بن بشر بن خالد، أبو زيد التميمي، المعروف بالبعيث: خطيب، شاعر، من أهل البصرة. قال فيه الجاحظ: أخطب بنى تميم إذا أخذ القناة. كانت بينه وبين جرير مهاجاة دامت نحو أربعين سنة. ولم يتهاج شاعران في العرب في جاهلية ولا إسلام بمثل ما تتهاجيا به. توفي بالبصرة سنة ١٣٤هـ.

ينظر: الأعلام (٣٠٢/٢).

(٥) ينظر: نقائض جرير والفرزدق (١٣٦/١).

ومثله: الطُّبُّ والطُّبُّب، والعُنُقُ والعُنُقُ، وكلا الوجهين حسن.
وقال أبو عبيدة: ﴿عَلَى شَفَا جُرْفٍ هَارٍ﴾ مثقل، قال: لأن ما بينى على التقوى فهو أثبت أساسًا من بناء بينى على شفا جرف.

والقول فى ذلك: إنه يجوز أن تكون المعادلة وقعت بين البناءين، ويجوز أن يكون بين البناءين، فإذا عادلت بين البناءين، كان المعنى: المؤسس بنيانه متقيًا خير أم المؤسس بنيانه غير متقٍ؟ لأن قوله: ﴿عَلَى شَفَا جُرْفٍ﴾ يدل على أن بانيه غير متقٍ لله ولا خاشٍ له.

ويجوز أن يقدر حذف المضاف كأنه: أبناء من أسس بنيانه متقيًا خير أم بناء من أسس بنيانه على شفا جرف؟

والبيان: مصدر أَوْقَعَ^(١) على المبنى مثل «الخلق» إذا عنيت به المخلوق، وضرب الأمير: إذا أردت به المضروب، وكذلك «نسج اليمن».

يدلك على ذلك أنه لا يخلو من أن يراد به اسم الحدث، أو اسم العين^(٢)، فلا يجوز أن يكون الحدث؛ لأنه إنما يؤسس المبنى الذى هو عين.

وبين ذلك - أيضا - قوله: ﴿عَلَى شَفَا جُرْفٍ﴾، والحدث [لا يعلو شفا جرف]^(٣).
والجار فى^(٤) قوله: ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بَنِيَانَهُ عَلَى تَقْوَىٰ مِنَ اللَّهِ﴾ فى موضع نصب على الحال، تقديره: أفمن أسس بنيانه متقيًا خير أم من أسس بنيانه على شفا جرف هار؟

والمعنى: أمن أسس بنيانه غير متقٍ، أو: من أسس بنيانه معاقبًا على بنائه؟ وفاعل «انهار»: البنيان، أى: انهار البنيان بالبانى فى نار جهنم؛ لأنه معصية، وفعل لما كرهه الله - سبحانه - من الضرر، والكفر، والتفريق بين المؤمنين، و﴿عَلَى شَفَا جُرْفٍ﴾: حال كما كان قوله - جل وعز -: ﴿عَلَى تَقْوَىٰ مِنَ اللَّهِ﴾ [١٠٩] حالًا.

اختلفوا فى الإمالة والفتح من قوله - جل وعز -: ﴿هَارٍ فَأَنهَارٌ﴾ [١٠٩]:
فقرأ ابن كثير، وعاصم فى رواية هيبيرة عن حفص، وحمزة: ﴿هَارٍ﴾ بفتح الهاء.

(١) فى ب: وقع.

(٢) فى أ: أخى العين.

(٣) فى أ: لا يعلق بشفا جرف.

(٤) فى أ: من.

الأعشى عن أبي بكر: ﴿هَارٍ﴾^(١) مفخمة.
وأمال الهاء: نافع وأبو عمرو، وعاصم في رواية يحيى عن أبي بكر^(٢)،
والكسائي^(٣).

وليس عندي عن ابن عامر في هذا شيء.

وقال غير أحمد بن موسى: قراءة ابن عامر مفخمة^(٤).

قال أبو علي: أما حجة من لم يُمِل؛ فإن كثيرا من العرب لا يميلون هذه
الألفات، وترك الإمالة هو الأصل.

والإمالة في ﴿هَارٍ﴾ حسنة؛ لما في الراء من التكرير، فكأنك قد لفظت براءين
مكسورتين، وبحسب كثرة الكسرات تحسن الإمالة، وكذلك لو أملتها في الوقف
كان أحسن من إمالتك نحو: هذا ماشٍ وداع؛ لأنك لم تلفظ هنا بكسرة، وفي الراء
كأنك قد لفظت بها؛ لما فيها من التكرير بحرف مكسور إذا وقفت عليها.
وقد يجوز أن تميل نحو: هذا ماشٍ، في الوقف.

وإن زالت الكسرة التي لها كنت تميل الألف كما جاز أن تميل الفتحة في^(٥) نحو
﴿القتلى الحر﴾ [البقرة: ١٧٨] مع ذهاب ما أملت من الفتحة من أجله وهو الألف
من «القتلى»^(٦).

ومثل هذا قولهم: صَعَقِي، تركت^(٧) الفاء التي كان كسرهما لكسرة العين مع زوال
كسرتها.

وأما الهمزة من «هَارٍ» فمقلبة عن الواو؛ لأنهم قد قالوا: تهوّر البناء؛ إذا تساقط
وتداعى.

وفي الحديث: «حَتَّى تَهَوَّرَ اللَّيْلُ»^(٨) فهذا في الليل كالمثل والتشبيه بالبناء.

(١) سقط في ب.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٥)، التبيان للطوسي (٣٠١/٥)، التيسير للداني (١٢٠)، الحجة
لابن خالويه (١٧٧)، السبعة لابن مجاهد (٣١٩)، النشر لابن الجزرى (٥٥/٢).

(٣) زاد في أ: بالإمالة.

(٤) في أ: مفخما.

(٥) في ب: من.

(٦) في أ: في.

(٧) في أ: ترك.

(٨) هو من حديث أبي قتادة: أخرجه مسلم (٤٧٢/١) كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب =

ويجوز في العين إذا قلبت همزة في هذا النحو ضربان:
أحدهما: أن تُعَلَّ بالحذف كما أعلت بالقلب.
فيقال: هَارٍ وشَاكٍ السلاح.
ويجوز في قولهم: يَوْمٌ رَاخٌ، أن يكون: فاعلاً، على الحذف، و: فَعِيلاً، على غير الحذف.

والآخر: أن يُعَلَّ بقلبها إلى موضع اللام؛ فيصير في التقدير: فالع.
ويجوز في قولهم: [من الكامل]

... ..
ضُرِبَتْ عَلَيَّ شُرُنٌ فَهِنَّ شَوَاعِي^(١)
أن تكون: فوالع، من الشيء الشائع، ويكون المعنى: إنها متفرقة، أو يكون:
فواعل من قولهم: غارة شعواء.

وكذلك يجوز في قوله: [من الكامل]

... ..
خَفَضُوا أَسِنَّتَهُمْ فَكُلُّ نَاعِي^(٢)
ضربان:

أحدهما: أن يكون مقلوباً من «النائع» الذي يراد به العطشان في قوله: [من الوافر]
... ..
وَالْأَسَلُ النَّيَاعَا^(٣)

= قضاء الصلاة الفاتنة (٣١١/٦٨١)، وله شاهد من حديث أبي هريرة: أخرجه أحمد في مسنده (٥٣٧/٢).

(١) عجز بيت، وصدرة:

وكان أولها كعاب مقامر
البيت للأجدع بن مالك في لسان العرب (شيع)، (شرن)، (شعا)، والمؤتلف
والمختلف ص(٤٩)، والمعاني الكبير ص(٥٤)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة
ص(٨١١)، وسر صناعة الإعراب (٧٤٣/٢)، والمقتضب (١/١٤٠)، والمقرب (٢/١٩٨)،
والممتع في التصريف (٢/٦١٥)، والمنصف (٢/٥٧).

(٢) عجز بيت، وصدرة:

خيالان من قومي ومن أعدائهم
البيت للأجدع بن مالك الهمداني في الأصمعيات ص(٦٩)، ولسان العرب (نوع)،
(نعا)، وتاج العروس (نوع)، (نعا)، وبلا نسبة في المخصص (١٤/٩٣).

(٣) جزء من عجز بيت، وقبله:

لعمر بنى شهاب ما أقاموا صدور الخيل
وهو للقطامي في ديوانه ص(١٨٢)، ولسان العرب (نوع)، والمخصص (١٤/٣٥) =

أى: العطاش إلى دماء من يغزون.

ويجوز أن يكون «ناع» من قولك: نعى يعنى، أى^(١) يقول: يا لثاراتِ فلان.

ويجوز فى «هار» التى فى الآية أن يكون على قول من حذف.

ويجوز أن تكون على^(٢) قول من قلب.

فأما جوازه على الحذف؛ فلأن هذه الهمزة قد حذفت من^(٣) نحو هذه الكلم.

وجوازه على القلب أن يكون مثل: قاضٍ وداع، وقد سقطت اللام للقاء الساكنين.

وقال أبو الحسن: يقال: هزّت تهازّ، مثل: خفّت تخاف.

قال: وجعله بعضهم من الياء.

وبعضهم من الواو، فقال: يتهير، فإنه كان التجويز فى عين «يتهور» أنه ياء من

أجل قولهم: يتهير، فإنه يمكن أن يكون: يتهير، مثل: يتحير.

فلا دلالة حينئذ فى ذلك على كونها من الياء، ولعله سمع شيئاً غير هذا يعلم به

أنه من الياء، فإن لم يسمع شيئاً غير هذا، فإنه يجوز أن يقول: إن «يتهير»: يتفعل،

[مثل]^(٤): يتبيع؛ لأن باب «التفعل» أكثر من باب «التفعليل»، فيحمل على الأكثر.

فيجوز على هذا فيما أنشده أبو زيد من قول الشاعر: [من الطويل]

خَلِيلِي لَا يَتَّقَى عَلَى الدَّهْرِ فَادِرٌ بَيْتُهُورَةَ بَيْنَ الطُّخَافِ الْعَصَائِبِ^(٥)

[يجوز]^(٦) أن يكون «تیهورة»: تفعولة، مثل: تعضوضة، إلا أنه قلبه، ولو كان

من الواو لكان توهورة.. ويجوز أن يكون «تیهورة» فى الأصل: فيعولا، مثل:

سيهوب، وعيشوم، إلا أنه قلبت الواو التى هى عين إلى [موضع]^(٧) الفاء، ثم أبدل

= (١٤٣)، وتاج العروس (نوع)، وبلا نسبة فى تهذيب اللغة (٣/٢٢٠)، وديوان الأدب (٣/٣٧٦).

(١) فى أ: أن.

(٢) فى ب: فى.

(٣) فى أ: فى.

(٤) سقط فى ب.

(٥) البيت لأبى ذؤيب الهذلى فى اللسان (عصب)، والتاج (عصب)، ولصخر الغى فى اللسان

(طخف)، والتاج (طخف)، وفى شرح أشعار الهذليين ص (٢٤٦)، من قصيدة تنسب لأبى

ذؤيب، ولصخر الغى، ولأخى صخر الغى، وفيه أن من يرويها لأخى صخر الغى أكثر.

ويروى: «أعينى» بدل «خليلي»، و: «تحت» بدل «بين».

(٦) سقط فى أ.

(٧) سقط فى ب.

منها التاء، كما أبدل في قولهم: تقوى وتقيّة، ونحو ذلك؛ فيكون على هذا: عيفولة.

ويدلك على أن الكلمة من هذا الباب قول العجاج: [من الرجز]

إِلَى أَرَاطٍ وَنَقَا تَيْهُورٍ^(١)

فإنما وصفه بالانهيار، كما وصفه الآخر به في قوله: [من البسيط]

كَمِثْلِ هَيْلِ النَّقَا طَافَ الْوَلِيدُ بِهِ يَنْهَارُ حِينًا وَيَنْهَاهُ الثَّرَى حِينًا^(٢)

والانهيار، والانهيال، يتقاربان في المعنى كما يتقاربان^(٣) في اللفظ.

ومثل ذلك في المعنى قول العجاج في صفة رمل: [من الرجز]

شَدَّدَ مِنْهُ وَهُوَ مُعْطَى الْإِسْهَالِ ضَرْبُ السَّوَارِي مَثْنُهُ بِالتَّهْتَالِ^(٤)

اختلفوا في [فتح]^(٥) التاء وضمها من قوله -جل وعز-: ﴿إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ﴾

: [١١٠]

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي: ﴿تَقَطَّعَ﴾ بضم التاء.

وقرأ ابن عامر وحمزة: ﴿إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ﴾ بفتح التاء.

واختلف عن عاصم: فروى أبو بكر عنه مثل أبي عمرو.

وروى حفص [عنه]^(٦) مثل حمزة: ﴿تَقَطَّعَ﴾ بفتح التاء^(٧).

قال أبو علي: قوله ﴿لَا يَزَالُ بُنْيَنُهُمُ الَّذِي بَنَوْا﴾ [التوبة: ١١٠] البنيان: مصدر

واقع على المبنى، وإذا كان كذلك كان المضاف محذوفاً تقديره: لا يزال بناء المبنى

الذي بنوا ربية، أي: شكاً في قلوبهم فيما كان من إظهار إسلامهم، وثباتاً على

(١) الرجز في ديوانه (٣٥٦/١)، ولسان العرب (تهر)، (هير)، والتنبيه والإيضاح (٢٢٩/٢)،

وتاج العروس (تهر)، (هور)، وتهذيب اللغة (٤١٢/٦)، والمخصص (١٣٥/١٠)،
وكتاب العين (٨٣/٤).

(٢) البيت لابن مقبل في ديوانه ص (٣٢٦)، وأساس البلاغة (نهي). ويروى: «يمشين هيل النقا

مالت جوانبه» بدل: «كمثل هيل النقا طاف الوليد به»، و: «ينهال» بدل «ينهار».

(٣) في أ: تقاربا.

(٤) الرجز في ديوانه (٣١٨/٢، ٣١٩)، ولسان (ضنك، هتل)، وتهذيب اللغة (٢٣٦/٦)،
(٤١/١٠)، والتاج (عزز، ضنك، هتل) وبلا نسبة في تهذيب اللغة (٨٣/١)، ولسان

(عزز).

(٥) سقط في أ.

(٦) سقط في أ.

(٧) ينظر: التيسير للداني (١٢٠)، تفسير الطبري (٢٦/١١)، تفسير القرطبي (٢٦٦/٨)، الحجة

لابن خالويه (١٧٧)، الحجة لأبي زرعة (٣٢٤)، السبعة لابن مجاهد (٣١٩)، الغيث =

النفاق، إلا أن تقطع قلوبهم بالموت والبلاء، لا يخلص لهم إيمان ولا ينزعون عن النفاق.

فأما قراءة^(١) من قرأ: ﴿إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ﴾؛ فلأنه يريد: حتى تبلى وتَقَطَّعَ بالبلى، أى: لا تثلج قلوبهم بالإيمان أبداً، ولا يندمون على الخطيئة التي كانت منهم فى بناء المسجد.

[فأما قراءة]^(٢) من قرأ: ﴿تَقَطَّعَ﴾ فهو فى المعنى مثل الأول، إلا أن الفعل أضيف إلى المقطع المبلى للقلوب بالموت فى المعنى.

وفى الوجه الأول أسند إلى «القلوب»؛ لما كانت هى البالية، وهذا مثل: مات زيد ومرض عمرو، وسقط الحائط، ونحو ذلك ما يسند فيه الفعل إلى من حدث فيه، وإن لم يكن له. و: ﴿تَقَطَّعَ﴾ نسب الفعل فيه إلى المقطع المبلى، وإن لم يذكر فى اللفظ؛ فأسند الفعل الذى هو لغير القلوب فى الحقيقة إلى القلوب. وزعموا أن فى حرف أبى: ﴿حتى الممات﴾ وهذا يدل أنهم يموتون على نفاقهم، فإذا ماتوا عرفوا بالموت ما كانوا تركوا من الإيمان وأخذوا من الكفر.

اختلفوا فى قوله -جل وعز-: ﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾ [١١١]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر^(٣): ﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾ فاعل ومفعول.

وقرأ حمزة والكسائى: ﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾ مفعول وفاعل.

قال أبو على: من قال: ﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾ فقدم الفعل المسند إلى الفاعل على الفعل المسند إلى المفعول؛ فلأنهم يقتلون أولاً فى سبيل الله، ويقتلون، ولا يقتلون

= للصفاقسى (٢٣٩)، الكشاف للزمخشري (٢/٢١٦)، الكشاف للقيسى (١/٥٠٨)، المجموع للطبرسى (٥/٧٠)، المعانى للأخفش (٢/٣٣٧)، تفسير الرازى (١٦/١٩٨)، النشر لابن الجزرى (٢/٢٨١).

(١) فى أ: قول.

(٢) فى أ: وأما قول.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٥)، البحر المحيط (٥/١٠٢)، التبيان للطوسى (٥/٣٠٥)، التيسير للدانى (٩٢)، تفسير القرطبى (٨/٢٦٨)، الحجّة لابن خالويه (١٧٨)، الحجّة لأبى زرعة (٣٢٤)، السبعة لابن مجاهد (٣١٩)، الغيث للصفاقسى (٢٣٩)، الكشاف للزمخشري (٢/٢١٦)، المجموع للطبرسى (٥/٧٤)، المعانى للفراء (١/٤٥٣)، تفسير الرازى (١٦/٢٠٠)، النشر لابن الجزرى (٢/٢٤٦).

إذا قتلوا.

ومن قدم الفعل المسند إلى المفعول به [على المسند إلى الفاعل]^(١)، جاز أن يكون في المعنى مثل الذي تقدم؛ لأن المعطوف بالواو يجوز أن يراد به التقديم؛ فإن لم يقدر فيه^(٢) التقديم كان المعنى في قوله: ﴿وَيَقْتُلُونَ﴾ بعد قوله: «فَيَقْتُلُونَ»: يقتل من بقي منهم بعد قتل من قُتل، كما أن قوله -سبحانه-: ﴿فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٤٦]: ما وهن من بقي [منهم]^(٣) لقتل من قُتل من الربيين.

قال أحمد: قرأ حمزة وحده^(٤): ﴿أَوْلَا تَرَوْنَ﴾ [١٢٦] بالتاء.

وقرأ الباقون ﴿تَرَوْنَ﴾ بالياء.

قال أبو علي: ﴿أولا ترون﴾: تنبيه.

قال سيويه عن الخليل في قوله -تعالى-: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْكُمْ لَئِن لَّمْ يَأْتُوا بِالْحَدِّ لَوَصَّيْنَا مِنْكُمْ نَارًا فَاصْبِرْ لِمَا أُنزِلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣].

المعنى: انتبه أنزل الله من السماء ماء، فكان كذا وكذا، وليس قوله: ﴿تُصْبِحُ﴾ جواباً بالتاء.

ووجه قراءة حمزة: أن المؤمنين نبهوا على إعراض المنافقين عن النظر، والتدبر لما ينبغي أن ينظروا فيه ويتدبروه، وذلك أنهم يمتحنون بالأمراض، والأسباب التي لا يؤمن معها الموت، فلا يرتدعون عن كفرهم، ولا ينزجرون عما هم عليه من النفاق، ولا يقدمون عملاً صالحاً يقدمون عليه إذا ماتوا؛ فنبه المسلمون على قلة اعتبارهم واتعاضهم.

(١) سقط في ب.

(٢) في ب: به.

(٣) سقط في ب.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٥)، البحر المحيط (١١٦/٥)، التبيان للطوسي (٣٢٦/٥)،

التيسير للداني (١٢٠)، تفسير الطبري (٥٤/١١)، تفسير القرطبي (٢٩٩/٨)، الحجة لابن

خالويه (١٧٩)، الحجة لأبي زرعة (٣٢٦)، السبعة لابن مجاهد (٣٢٠)، الغيث للصفاقسي

(٢٤٠)، الكشف للزمخشري (٢٢٢/٢)، الكشف للقيسي (٥٠٩/١)، المجمع للطبرسي

(٨٥/٥)، المعاني للفراء (٤٥٥/١)، تفسير الرازي (٢٣٢/١٦)، النشر لابن الجزري (٢/

٢٨١).

ومن قال: ﴿أَوْلَا يَرْوُونَ﴾ كان هذا التقرير بالإعراض عما يجب ألا يعرضوا عنه من التوبة والإقلاع عما هم عليه من النفاق - لاحقاً لهم من غير أن يصرف التنبيه إلى المسلمين في الخطاب؛ لأن المسلمين قد عرفوا ذلك من أمرهم، وكان الأولى أن يلحق التنبيه فعل من يراد تنبيهه وتقريره بتركه ما ينبغي أن يأخذ به.

ومن قال: ﴿يَرْوُونَ﴾ و﴿تَرْوُونَ﴾ [جميعاً]^(١) احتمال أن يكون من رؤية العين، وأن تكون المتعدية إلى مفعولين، فإذا جعلتها المتعدية إلى مفعولين سدت^(٢) «أَنَّ» مسدهما، وأن يكون من رؤية العين أولى؛ لأنهم يُسَبِّطُونَ في مشاهدة ذلك، والإعراض عنه على ترك الاعتبار به، وهذا أبلغ في هذا الباب من المتعدية إلى مفعولين.

ألا ترى أن تارك الاستدلال أعذر من المضرب عما يشاهد [ويحس؟!]^(٣) ولو قرأ قارئ: «أو لا يُرَوْنَ» فبنى الفعل للمفعول به، كان «أَنَّ» في موضع نصب بأنه مفعول الفعل الذي يتعدى إلى مفعول، وذلك أنك تقول: رأى عمرو كذا، وتقول: أريت عمراً كذا، فتعديه^(٤) إلى مفعولين بالنقل، فإذا بنيت الفعل للمفعول به تعدى إلى مفعول واحد، كالدرهم في قولك: أعطى زيد درهماً. ولا يكون «يُرَوْنَ» هنا الذي^(٥) في قولك: أرى زيداً^(٦) منطلقاً؛ لأن المعنى ليس على: يظنون أنهم يفتنون في كل عام، إنما المعنى على أنهم يشاهدون ذلك فيعلمونه علم مشاهدة، وليس المعنى أنهم يظنون الفتنة في كل عام؛ لأن ظن الفتنة ليس بموضع اعتبار، وإنما قُرِعُوا على ترك الاعتبار بالمشاهد^(٧)، وأنهم مع ذلك لا يتوبون ولا هم يتذكرون فيعتبروا به، وينتهوا عما يلزمهم الانتهاء عنه والإقلاع، فبهذا كان يكون وجه من ضم الياء من^(٨) ﴿يُرَوْنَ﴾، ولا أدري أقرئ به أم لم يقرأ.

(١) سقط في أ.

(٢) في ب: سد.

(٣) سقط في أ.

(٤) في أ: فيعدى.

(٥) في ب: التى.

(٦) في أ: زيد.

(٧) في أ: بالمشاهدة.

(٨) في ب: فى.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله -جل وعز-: ﴿كَادَ يَزِيغُ﴾ [التوبة: ١١٧]:
 فقرأ حمزة وحفص عن عاصم: ﴿كَادَ يَزِيغُ﴾ بالياء.
 وقرأ الباقون^(١) [وعاصم في رواية أبي بكر]: ﴿تَزِيغُ﴾ بالتاء.^(٢)
 قال أبو علي: يجوز أن يكون فاعل «كاد» أحد ثلاثة أشياء:
 أحدها: أن يُضمَر فيه القصة أو الحديث، وتكون «تَزِيغُ» الخبر.
 فإن قلت: إن أصل إضمار القصة أو الحديث إنما هو في الابتداء.
 نحو ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١].
 ونحو قوله -سبحانه-: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء:
 ٩٧].

ثم تدخل على الاسم المبتدأ الذي هو ضمير الحديث أو القصة العوامل التي
 تدخل على المبتدأ، وليس «كاد» من العوامل التي تدخل على المبتدأ^(٣).
 قيل: جاز ذلك فيها للزوم الخبر لها؛ فأشبهت العوامل الداخلة على المبتدأ^(٤)
 للزوم الخبر لها.
 فإن قلت: فهل يجوز أن يُضمَر في «عسى» ضمير القصة أو الحديث؛ لأن
 «عسى» أيضًا يلزمها الخبر كما يلزم «كاد».
 قيل: لا يجوز ذلك؛ لأن «عسى» يكون فاعله المفرد في كثير من الأمر فلا يلزمه
 الخبر [نحو قوله]^(٥): ﴿وَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ
 شَرٌّ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦] فإذا كان فاعله المفرد في كثير من الأمر لم يحتمل الضمير

(١) ينظر: الإعراب للنحاس (٤٤/٢)، الإملاء للعكبري (١٣/٢)، البحر المحيط (١٠٥/٥)،
 التبيان للطوسي (٣١٣/٥)، التيسير للداني (١٢٠)، الحجة لابن خالويه (١٧٨)، الحجة
 لأبي زرعة (٣٢٤)، السبعة لابن مجاهد (٣١٩)، الغيث للصفاسي (٢٣٩)، الكشف
 للزمخشري (٢١٨/٢)، الكشف للقيسي (٥١٠/١)، المجمع للطبرسي (٧٨/٥)، المعاني
 للأخفش (٣٣٨/٢)، المعاني للفراء (٤٥٤/١)، تفسير الرازي (٢١٥/١٦)، النشر لابن
 الجزري (٢٨١/٢).

(٢) في أ: وأبو بكر عن عاصم.

(٣) في أ: الابتداء.

(٤) في أ: الابتداء.

(٥) في ب: كقوله.

الذى احتمله «كاد»، كما لم يحتمله سائر الأفعال التى تسند إلى فاعليها مما لا يدخل على المبتدأ.

فأما ما يجيء فى الشعر من: كاد أن يفعل، و: عسى يفعل، فليس به اعتداد؛ لأن هذه الأشياء التى تجيء فى الضرورة غير مأخوذ بها فى حال السعة.

ألا ترى أنهم قالوا: إَوْزُّ، ومَوْذُّ، فجعلوا الأصل الإدغام، ولم يقدروا نقل الحركة فيها إلى ما قبلها، وإنما وقعت فى أول أحوالها مدغمة؟! فذلك هذا [على] أن الإظهار فى هذا النحو فى الشعر لا اعتداد به، وكل ما أشبهه فهو على هذا الحكم، وإضمار القصة أو الحديث فيها قول سيبويه.

والوجه الثانى فى ^(١) فاعل «كاد»: أن يضمه ذكراً مما تقدم: لما كان النبى ﷺ والمهاجرون والأنصار قبلاً واحداً وفريقاً جاز أن يضم فى «كاد» ما دل عليه مما ^(٢) تقدم ذكره من القبيل، والحزب، والفريق، ونحو ذلك من الأسماء المفردة الدالة على الجمع، وقال: ﴿منهم﴾، فحمله على المعنى.

كقوله سبحانه: ﴿مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ ثم قال: ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ٦٩]؛ فكذلك فاعل «كاد» على هذا الوجه.

والثالث فى ^(٣) فاعل «كاد»: أن يكون فاعلها القلوب؛ كأنه: من بعد ما كاد قلوب فريق منهم تزيغ، ولكنه قدم «تزيغ» كما يقدم خبر «كان» فى قوله -تعالى-: ﴿وَكَاثِبًا حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ١٤٧]، وجاز تقديمه، وإن كان فيه ذكر من القلوب، ولم يمتنع من حيث يمتنع الإضمار قبل الذكر - لما كان النية به التأخير، كما لم يمتنع: ضرب غلامه زيد؛ لما كان التقدير به التأخير.

ألا ترى أن حكم الخبر أن يكون بعد الاسم، كما أن حكم المفعول به أن يكون بعد الفاعل!؟

فأما من قرأ: ﴿يَزِيغُ﴾ بالياء فيجوز أن يكون ذهب إلى أن فى «كاد» ضمير الحديث، فإذا اشتغل «كاد» بهذا الضمير ارتفع «القلوب» بـ «يزيغ»؛ فذكر - وإن كان فاعله مؤنثاً - لتقدم الفعل.

(١) فى أ: من.

(٢) فى أ: ما.

(٣) فى أ: من.

ومن قرأ بالتاء: ﴿تزيغ﴾ جاز أن يكون ذهب إلى أن «القلوب» مرتفعة بـ «كاد»؛ فلا يكون «تزيغ» فعلاً مقدماً كما كان عند الآخرين كذلك، فإذا لم يكن مقدماً قبح التذكير؛ لتقدم ذكر الفاعل كما قبح: [من المتقارب]

... .. وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا^(١)

(١) البيت في الكتاب لسيبويه (٤٦/٢)، والعيني (٤٦٤/٢)، وابن يعيش (٩٤/٥)، وهمع الهوامع (١٧١/٢)، والمغنى (٦٥٦/٢) رقم (٨٩٥)، وابن السجري (١٥٨/١)، (١٦١)، ومجاز القرآن (٦٧/٢، ١٢٤)، والأخفش (٥٥، ٣٠٠)، ومعاني القرآن للفرّاء (١٢٧/١)، والكامل (٢٧٩/٢، ٩١/٣)، المذكر والمؤنث للمبرد (١١٢)، والمسائل الشيرازيات ج٩، والإيضاح: باب المذكر والمؤنث، والخصائص (٤١١/٢)، والمحتسب (١١٢/٢)، والإفصاح لأبي نصر الفارقي (٩٩)، والتنبيه لعلي بن حمزة (٣٠٣)، البسيط في شرح جمل الزجاجي ج(١/٢٦٥)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (٥٥٧/١)، فرحة الأديب (١٠٢)، مجاز القرآن (٦٧/٢، ١٢٤)، إعراب القرآن للنحاس (٦١٩/١)، ما يجوز للشاعر في الضرورة (١٢٣)، الرد على النحاة (٦٣٠)، شرح المفصل (٩٤/٥)، ضرائر الشعر (٢٧٥)، رصف المباني (١٦٦)، شرح للمحة البدرية (٢٩٢/٢)، التصريح (٢٧٨/١).

والأصل في اتصال تاء التأنيث بالفعل: إن كان الضمير المفرد مؤنثاً تلحق الفعل علامة تفصل بين تأنيث الفاعل وتذكيره لا غير وهي التاء، فتقول: هند قامت، كما تقول: قامت هند. فإن كان التأنيث لفظياً غير معنوي كنت في إثبات العلامة وحذفها مخيراً، نحو: ﴿قالت الأعراب﴾ و﴿قال نسوة﴾؛ لأن تأنيث الجماعة غير حقيقي، وكذلك إذا وقع الفصل بينهما، قال الله - تعالى - : ﴿قد جاءكم موعظة من ربكم﴾، وقال - تعالى - : ﴿قد جاءكم بصائر من ربكم﴾، ففصل بينهما بالمفعول وأثبت وحذف. وقالت العرب: حضر القاضي اليوم امرأة. فحذفوا مع الفصل في التأنيث الحقيقي. فإن تأخر الفعل عن التأنيث غير الحقيقي لم تحذف العلامة إلا في ضرورة الشعر، نحو:

فلا مزنة ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقالها

بتأويل: ولا مكان أبقل؛ لأنك إذا أضمرت الفاعل صار الضمير بمنزلة جزء من الفعل، ويقبح أن يكون الجزء مخالفاً طبيعة كلّه في التذكير والتأنيث. (شرح اللمع لابن برهان العكبري ج١/٤٤).

ومنهم من يرويه: ولا أرض أبقلت إبقالها - على تخفيف الهزمة من «إبقالها» وإلقاء حركتها على التاء من «أبقلت»، ولا شاهد فيه على هذه الرواية. وهذه الرواية من إصلاح بعض الرواة. والذي أنشده الرواة هو الموجود في الكتب القديمة. (شرح أبيات سيبويه ج١/٣٩٣).

وقال ابن خلف الشاهد أنه ذكّر فيه: «أبقل» مع أنه مسند إلى ضمير «الأرض» للضرورة؛ حملاً على المكان، وهو قبيح. وقال أبو حنيفة الدينوري في كتاب «النبات» عندما أنشد هذا البيت: إن «الأرض»، تذكر وتؤنث، وكذلك «السماء»؛ فلا ضرورة فيه. وزعم الصاغاني في «العباب» أن الرواية «ولا روض أبقل إبقالها. ولو كان البيت كذلك لقال: ولا روض =

ولم يقبح: أبقل أرض، ويجوز أن يكون الفعل المسند إلى القصة أو^(١) الحديث يؤنث، إذا كان في الجملة التي يفسرها مؤنث.

كقوله -جل وعز-: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء: ٩٧] وقوله: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَرُ﴾ [الحج: ٤٦].

ألا ترى أن هي في^(٢) قوله: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ﴾ ضمير القصة؟ كما أن قوله -سبحانه-: ﴿هُوَ اللَّهُ﴾ في قوله: ﴿هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] مذكر. وجاز تأنيث ﴿هِيَ﴾ التي هي ضمير القصة؛ لذكر الأبصار المؤنثة في الجملة التي هي التفسير.

وكذلك أنثت في قوله: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَرُ﴾، وكذلك يؤنث الضمير الذي في «كاد»؛ لذكر المؤنث في الجملة المفسرة، فتقول: «كادت»، وتدغم التاء التي هي علامة التأنيث في تاء «تزيغ»، و«تزيغ» على هذا لـ «القلوب»، وهي مرتفعة به. ويجوز إلحاق التاء في «كاد» من وجه آخر، وهو أن ترفع ﴿قلوب فريق﴾ بـ «كاد»، فيلحقه علامة التأنيث من حيث كان مسندًا إلى مؤنث، كقوله -سبحانه-: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ﴾ [الحجرات: ١٤] وتكون على هذا في ﴿تزيغ﴾ ضمير «القلوب»؛ لأن النية بـ «تزيغ» التأخير.

اختلفوا في إدخال الواو وإخراجها من قوله -جل وعز-: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا﴾ [١٠٧]:

فقرأ نافع وابن عامر^(٣): ﴿الذين اتخذوا مسجدًا﴾ بغير واو، وكذلك هي في مصاحف أهل المدينة والشام.

= أبقل إيقاله، بتذكير الضمير، مع أن سيويه رواه: «ولا أرض». وهو ثقة والاعتماد عليه أكثر. (شرح أبيات المغنى ج٨/١٧).

(١) في ب: و.

(٢) في ب: من.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٤)، الإعراب للنحاس (٤٠/٢)، الإملاء للعكبري (١٢/٢)، البحر المحيط (٩٨/٥)، التبيان للطوسي (٢٩٧/٥)، التيسير للداني (١١٩)، تفسير القرطبي (٢٥٣/٨)، الحجّة لابن خالويه (١٨٧)، الحجّة لأبي زرعة (٣٢٣)، السبعة لابن مجاهد (٣١٨)، الغيث للصفاقسي (٢٣٩)، الكشف للزمخشري (٢١٣/٢)، الكشف للقيسي (٥٠٧/١)، المجمع للطبرسي (٧٠/٥)، تفسير الرازي (١٩٣/١٦)، النشر لابن الجزري (٢٨١/٢).

وقرأ الباقون: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا﴾ وكذلك هي في مصاحفهم.

قال أبو علي: وجه قول من ألحق الواو: أنه معطوف على ما قبله في (١) نحو قوله: ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ عٰهَدَ ٱللَّهَ﴾ [التوبة: ٧٥].

[و] ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ يَلْمِزُكَ فِى الصَّدَقٰتِ﴾ [التوبة: ٥٨].

[و] ﴿وَمِنْهُمْ ٱلَّذِينَ يُؤْذِنُونَ ٱلنَّبِيَّ﴾ [التوبة: ٦١].

[و] ﴿وَمَا ٱخْرُوتَ مَرْجُونَ لِأَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ١٠٦]، أى: منهم آخرون، ومنهم

الذين اتخذوا مسجداً ضراباً وكفراً.

ومن لم يلحق الواو لم يجوز أن يكون ﴿الذين﴾ بدلا من قوله: ﴿وَمَا ٱخْرُوتَ

مَرْجُونَ﴾، كما تبدل المعرفة من النكرة؛ لأن المرجئين لأمر الله هم غير الذين اتخذوا المسجد ضراباً [وكفراً] (٢).

ألا ترى أن متخذى المسجد قد أخبر عنهم أنهم لا يؤمنون، ولا تتلج قلوبهم

بالإيمان فى قوله: ﴿لَا يَزَالُ بُيِّنْتُهُمُ ٱلَّذِى بَنَوْا رِيبَةً فِى قُلُوبِهِمْ إِلَّا ٱن تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ﴾ [التوبة: ١١٠]؟! وإذا وقع الخبر بتاتا على أنهم لا يؤمنون حتى (٣) الممات،

والمرجون لأمر الله، قد جوز عليهم الإيمان - علمت أنهم ليسوا إياهم؛ فإذا لم يكونوا هم، لم يجوز أن يبدلوا منهم.

ولكن من لم يلحق الواو جاز قوله على أمرين:

[على] (٤) أن يضم: ومنهم الذين اتخذوا، كما أضمرت المبتدأ مع الحرف

الداخل عليه فى قولهم: لاها الله ذا (٥)، والمعنى: للأمر ذا، وكما أضمرت الحرف

(١) فى ب: من.

(٢) سقط فى ب.

(٣) فى أ: إلى.

(٤) سقط فى أ.

(٥) قال سيبويه: هذا باب ما يكون ما قبل المحلوف به عوضاً من اللفظ بالواو، وذلك قولك:

إى ها الله ذا، تثبت ألف «ها»؛ لأن الذى بعدها مدغم. ومن العرب من يقول: إى هلله

ذا، فيحذف الألف التى بعد الهاء. ولا يكون فى المقسم ههنا إلا الجر؛ لأن قولهم: «ها»،

صار عوضاً من اللفظ بالواو، فحذفت تخفيفاً على اللسان؛ ألا ترى أن الواو لا تظهر ههنا

كما تظهر فى قولك: والله! فتركهم الواو ههنا ألبة يدللك على أنها ذهبت من هنا؛ تخفيفاً

على اللسان، وعوضت منها «ها». ولو كانت تذهب من هنا كما [كانت] تذهب من قولهم:

الله لأفعلن، إذن لأدخلت الواو.

مع الفعل في قوله - سبحانه-: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦] [أى]^(١): فيقال لهم: أكفرتم، وكذلك حذف الخبر مع الحرف^(٢) اللاحق له في قول من قرأ: ﴿الذين اتخذوا﴾ بغير واو. ويجوز أن يكون أضمر الخبر بعد، كما أضمر بعد في قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [الحج: ٢٥] إلى قوله: ﴿وَالْبَادِيَةِ﴾ [الحج: ٤٥].

والمعنى فيه: ينتقم منهم، أو: يعذبون، ونحو ذلك مما يليق بهذا المبتدأ، وحسن الحذف في الموضوعين جميعاً؛ لطول الكلام بالمبتدأ وصلته. قال أحمد: حدثني أحمد بن علي الخزاز قال: حدثني محمد بن يحيى القطعي قال: حدثنا سعيد بن أوس عن المفضل عن عاصم^(٣): أنه قرأ: ﴿عَظَّةٌ﴾ [١٢٣] بفتح الغين.

وقرأ الباقون: ﴿عَظَّةٌ﴾ بكسر الغين. قال أبو علي: [قوله]^(٤): ﴿وَلِيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً﴾ في المعنى مثل قوله - سبحانه-: ﴿جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ٧٣]. [وقوله]: ﴿وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءَ بَيْنَهُمْ﴾^(٥) [الفتح: ٢٩].

وأما قولهم: ذا، فزعم الخليل أنه المحلوف عليه؛ كأنه قال: إى والله للأمر هذا، فحذف «الأمر»؛ لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم، وقدم «ها» كما قدم قوم «ها» في قولهم: ها هو ذا، وها أنا ذا. وهذا قول الخليل. وقال السيرافي: وقال الأخفش: قولهم: «ذا» ليس هو المحلوف؛ عليه، إنما هو المحلوف به، وهو من جملة القسم. والدليل على ذلك أنهم قد يأتون بعده بجواب قسم فيقولون: ها الله ذا، لقد كان كذا وكذا. فقول له: ما وجه دخول «ذا» قسماً، وقد حصل القسم بقوله: والله، وهو المقسم به؟ فقال: هو عبارة عن قوله: والله، وتفسير له. وكان المبرد يرجح قول الأخفش، ويجيز قول الخليل. ينظر: الكتاب (٣/٤٩٩-٥٠٠).

(١) سقط في أ.
(٢) في ب: الخير.
(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٥)، الإعراب للنحاس (٤٦/٢)، الإملاء للعكبري (١٣/٢)، البحر المحيط (١١٥/٥)، التبيان للطوسي (٣٢٣/٥)، السبعة لابن مجاهد (٣٢٠)، الكشف للزمخشري (٢/٢٢٢).

(٤) سقط في ب.

(٥) سقط في ب.

وقوله: ﴿أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٤]، أى: لا ينقادون لهم ولا يخفضون لهم جناحاً. وأذلة على المؤمنين، أى: يذلون لهم ذل الخضوع، فيتركون الترفع عليهم، وهذا^(١) قريب من قوله: ﴿رَحْمَةً بَيْنَهُمْ﴾، ولم يرد بقوله: ﴿أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ ذل الهوان؛ ولكن الذل الذى يقتضيه الدين من إلانة الجانب له، وتسويه به.

قال أبو الحسن: ﴿غَلْظَةٌ﴾: قراءة الناس بالكسر، وهى العربية، وبها نقرأ. قال: ولا أعلم ﴿غَلْظَةٌ﴾ إلا لغة، وقال غيره: هى لغة.

(١) فى ب: فهذا.

[بسم الله الرحمن الرحيم
 ذكر اختلافهم في سورة يونس^(١)]

اختلفوا في إمالة الراء، وتفخيمها:

فقرأ ابن كثير: ﴿الرَّءِ﴾ مفتوحة الراء.

وقال حفص، عن عاصم^(٢): الراء خفيفة^(٣) لا تمد الراء في كل القرآن غير

مكسورة.

وقال هبيرة، عن حفص، عن عاصم: الراء مكسورة.

وقال^(٤) نافع في رواية المسيبي: الراء مفتوحة وليست بممدودة.

وقال أحمد بن صالح، عن ورش، وقالون: لا تفخم الراء.

وقال ابن جماز، عن نافع: بكسر الراء.

وقرأ أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وابن عامر: ﴿الرَّءِ﴾ الراء على الهجاء

مكسورة.

أبو بكر، عن عاصم في رواية خلف، عن يحيى بن آدم: الراء مكسورة مثل أبي

عمرو.

قال أبو علي: من قال: ﴿الرَّءِ﴾ فلم يمل فتحة الراء؛ فلأن كثيراً^(٥) من العرب لا

يميل ما يجوز فيه الإمالة عند غيرهم.

وحسن ترك الإمالة هنا: أن معه حرفاً يمنع الإمالة كما يمنعها المستعلى.

فأما من أمال فقال: رايًا - فلأنها أسماء لما يلفظ به من الأصوات المتقطعة في

مخارج الحروف.

كما أن «غاق» اسم للصوت الذي يصوته الغراب.

(١) في أ: بسم الله الرحمن الرحيم. سورة يونس.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٦)، التبيان للطوسي (٢٣١/٥)، التيسير للداني (١٢٠)، تفسير

القرطبي (٣٠٤/٨)، الحجة لابن خالويه (١٧٩)، الحجة لأبي زرعة (٣٢٧)، السبعة لابن

مجاهد (٣٢٢)، الغيث للصفاسي (٢٤٠)، الكشف للقيسي (١٨٦/١)، المحتسب لابن

جنى (٨٧/٥)، تفسير الرازي (٢/١٧)، النشر لابن الجزري (٦٦/٢، ٦٧).

(٣) زاد في ب: تام.

(٤) في أ: قرأ.

(٥) في ب: الكثير.

وكما أن «طبخ» اسم للصوت الذي يفعله الضاحك؛ فجازت الإمالة فيها من حيث كانت أسماء، ولم تكن كالحروف التي تمتنع فيها الإمالة، نحو: ما، ولا، وما أشبههما من الحروف.

فإن قلت: فهلا امتنعت الإمالة في «را»؛ لشبهه الراء بالمستعلى في منعها الإمالة؟ فالقول: إنه لم تمتنع الإمالة فيها لما أريد من تبيين أنه اسم؛ كما^(١) لم تمتنع الإمالة في^(٢) «خاف» و«طاب» و«صار» مع المستعلى؛ لما أريد من طلب الكسرة في «خفت» و«طبت» و«صرت».

وكذلك جازت الإمالة في «را» لما قصد بها من إعلام أنه اسم ليس بحرف. فإن قلت: فإن الأسماء لا تكون على حرفين أحدهما حرف لين، وإنما تكون على هذه الصفة الحروف نحو: ما، ولا.

فالقول: إن هذه الأسماء لم يمتنع أن تكون على حرفين أحدهما حرف لين؛ لأن التنوين لا يلحقها، فيؤمن؛ لامتناع التنوين من اللحاق لها أن تبقى على حرف واحد، وإذا أمن ذلك، لم يمتنع أن يكون الاسم على حرفين، أحدهما حرف لين. ألا ترى أنهم قالوا: هذه شاة، فجاء على حرفين، أحدهما حرف لين، لما أمن لحاق التنوين له؛ لاتصال علامة التأنيث به.

وكذلك قولك: رأيت رجلاً ذا مال؛ لاتصال المضاف إليه به.

وكذلك قولهم: كسرت فا زيد، ومثل «شاة» في كونها على حرفين: أحدهما حرف لين؛ لما دخلت عليه علامة التأنيث^(٣): قولهم في الباء: باء، كأنه أراد الباء، فأبدل من الهمزة الألف.

كما أبدلها^(٤) في قوله: [من الكامل]

..... لا هَئَاكِ الْمَرْتَعُ^(٥)

فاجتمعت ألفان؛ فحذف إحداهما^(٦) لالتقاء الساكنين، فبقى الاسم على حرفين

(١) في ب: كما أنه.

(٢) في ب: من.

(٣) زاد في ب: في.

(٤) في ب: أبدل.

(٥) تقدم.

(٦) في أ: أحدهما.

أحدهما حرف لين .

أنشدنا محمد بن السرى، عن أبى محمد الزيدى: [من الطويل]
 يَا شَرُّ مُلْكٍ مُلْكِ قَيْسِ بْنِ عَاصِمٍ عَلَى أَنْ قَيْسًا لَمْ يَطَأْ بَاءَ مَحْرَمٍ
 ومثل «بأه» فى القياس ما رواه محمد بن السرى، عن أحمد بن يحيى، عن سلمة
 قال: سمعت الفراء يحكى عن الكسائى، أنه سمع [من يقول]^(١): اسقنى شربة ما يا
 هذا، يريد: شربة ماء، فقصر، وأخرجه على لفظ «من» التى للاستفهام، هذا إذا
 مضى، فإذا وقف قال: شربة ما .

[و]^(٢) القول فيه كالقول فى «بأه» إلا أن «بأها» أحسن من «ما»؛ لتكثرها^(٣) بعلامة
 التأنيث، وليس هذا كذلك، ووجهه أنه جعل الهمزة التى قلبت على غير القياس فى
 حكم المخففة على القياس؛ وحذف إحدى الألفين للقاء الساكنين، فلحق التنوين
 الباقية، وحذفت كما حذفت من نحو: رَحًا وَعَصًا .

وقد قيل فى قولهم: مُ اللهُ: [إنه]^(٤) محذوف من: ائْمُنُ اللهُ، وليس هذا
 بالكثير، ولا مما ينبغى أن يقاس عليه .

ومن ذلك: اللا، فى معنى: اللائى، هو على حرفين أحدهما حرف لين؛ لأن
 التنوين لا يلحقه من^(٥) حيث لم يلحق «ذا»، لا من حيث كانت فيه الألف واللام .

وينشد البغداديون فى ذلك: [من الطويل]

فَدُوْمِي عَلَى الْعَهْدِ الَّذِي كَانَ بَيْنَنَا أَمْ أَنْتِ مِنَ اللَّأ مَا لَهْنُ عُهُودُ^(٦)
 ومن ذلك قولهم: أَيُّشِ تقول؟ حكاها أبو الحسن والفراء .

والقول فيه: إنه كان: [أى]^(٧) شيء؟ فحففت الهمزة، وألقت كسرتها على
 الياء، وكثر الكلام بها؛ فكرهت حركة الياء بالكسرة، كما كرهت فى «قاضين»،

(١) سقط فى أ .

(٢) سقط فى أ .

(٣) فى أ: لتكثرها .

(٤) سقط فى ب .

(٥) فى ب: فمن .

(٦) البيت بلا نسبة فى الأزهية ص (٣٠٥)، ولسان العرب (لوى) .

(٧) سقط فى أ .

و«غازين» ونحوه، فأسكنت، والتقت مع التنوين، وكل واحد منهما ساكن؛ فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، فإذا وقفت عليها قلت: أيش، فأسكنت.

ومن قال: برجل، فأبدل من التنوين الياء، قال: أيشى.

فهذه الأسماء ما لم يلحق بها التنوين، لم يتمتع أن تكون على حرفين، أحدهما حرف لين، وإنما لم يلحقها التنوين، ولم تعرب كما لم تعرب، ولم ينون ما كان منها زائداً على حرفين نحو: لام ألف عين جيم، فكما أن هذه الحروف على الوقف، ولا تنون، كذلك ما كان منها نحو: را، يا، تا، ثا. كما أن أسماء العدد كذلك، فإن أخبر عن شيء منها^(١) فتمكن لذلك وأعرب، ولحقه التنوين - زيد على ما كان على حرفين أحدهما حرف لين، حرف مثل ما هو فيه؛ حتى يصير بالمزيد على ثلاثة أحرف، ومد إن كان الآخر ألفاً^(٢)، فقليل: باء، وتاء^(٣)، وراء، كما تقول: ثلاثة أكثر من اثنين، فعلى هذا مجرى هذه الحروف.

فإن قلت: فهل يستدل بجواز الإمالة في را، ويا، ونحوهما على أن الألف متقلبة عن الياء، كما تقول في ذا: إن الألف فيه متقلبة عن الياء؟

فالقول: إن الاستدلال بجواز الإمالة في «را» ونحوها [على]، أن الألف فيه متقلبة عن الياء - لا يصح^(٤)؛ لأنه إنما أميل عندهم لما قدمنا^(٥) من ذكره، فليس بمنزلة قولهم: ذا؛ لأن «را» ونحوها أسماء للأصوات، والأصوات لا تُشتق كما لا تشتق الحروف.

فأما قولهم: ذا، فليس من الأصوات، ولكنه من الأسماء المظهرة.

ألا ترى أنه قد وصف، ووصف به، وحقر في نحو: مررت بذا الرجل، وبزيد ذا، وحقروه فقالوا: ذياً، من حيث كان اسماً على الوصف الذى ذكرنا؛ فصار بمنزلة سائر المظهرة، وساغ الاستدلال على حروفها، كما ساغ فى غيره من الأسماء.

(١) فى أ: منه.

(٢) فى ب: الياء.

(٣) فى ب: وياء.

(٤) فى ب: تصح.

(٥) فى أ: قدم.

فلذلك قال أبو الحسن: إن قولهم «ذا» من مضاعف الياء؛ وذلك أن سيبويه حكى فيه الإمالة، فإذا جازت فيه [الإمالة]^(١) حمل على انقلاب الألف فيه عن الياء في الأمر الأكثر، فإذا ثبت أن ألفه ياء، لم يجوز أن تكون اللام واوًا؛ لأنه ليس مثل حَيَوْتُ^(٢)، وإذا لم يجوز أن يكون واوًا، ثبت^(٣) أنه ياء، وأنه من باب: حَيَّيت، وَعَيَّيت.

فإن قلت: إنه قال فيه: إذا سُمي به رجلاً: ذاءً^(٤)، كما تقول في «لا»: لاءً، وفي «لو»: لوً، ولو كان [على ما]^(٥) ذكرت، لوجب أن يكون: ذيًا، كما قالوا: حيًا وحيَّان، أو: ذى.

قيل: الذى قاله عن الخليل ويونس إذا سُمي به رجل: ذاءً، قياس؛ وذلك أن هذا الاسم قد ضارع «با» و«يا» و«تا».

ألا ترى أنه غير معرب؛ كما أن هذه الأسماء التى أريدت بها الأصوات غير معربة، فلما ساوتها فى البناء جعلها^(٦) بمنزلتها إذا أعربها؟!

ومما يدلُّك على مشابهتها لها أن الألف ليست فى موضع حركة؛ فيلزمها الانقلاب، كما أنها فى «را» ونحوها ليست فى موضع حركة، فإذا كان كذلك، كانت الألف فى «ذا» بمنزلتها فى هذه الأسماء التى هى نحو: را، با، تا، والأول الذى قدمناه، وقلنا: إنه من باب «حييت» و«عيت» - قد قاله أبو الحسن.

ومن حيث قال الخليل فى «ذا»: إنك إذا سميت به، قلت: ذاءً، قال فى «ذو» - من قولهم: هذا رجل ذو مال - إذا سميت به رجلاً، قلت: ذو. وقياس قول يونس عندى فى «ذو» إذا سُمي به رجل أن يكون بمنزلة قول الخليل، إلا أنه حكى «ذو» عن الخليل، ولم يحكه عن يونس.

ولم نعلمهم نونوا من هذه الكلم شيئًا، كما نونوا «غاقٍ»، وكما نونوا «صه»؛ لأنهم ليس ينونون جميع هذه الأصوات، وإن كانوا قد نونوا بعضها.

(١) سقط فى أ.

(٢) فى أ: عيوت.

(٣) فى ب: وثبت.

(٤) فى ب: ذا.

(٥) فى ب: كما.

(٦) فى أ: جعلتها.

ألا ترى أنا لا نعلمهم نوتوا «طخ» الذي يحكى به الضحك، ولا «قب» الذي يحكى به وقع السيف، وإن كانوا قد نوتوا «غاق» وغيره من الأصوات، وكذلك هذه الحروف التي هي: را، يا، تا.

ولا يقاس هذا، وإنما يحكى منه ما سمع؛ فلا ينون ما لم ينون، كما لا يترك تنوين ما نون، وإنما كان كذلك؛ لأن ما لم ينون جعل بمتزلة العلم معرفة، وليس يضعون هذه الأسماء - التي للأعلام، وجارية مجراها - على كل شيء.

ألا ترى أنهم قالوا للبحر: حُضارة، ولم نعلمهم خصوا البر باسم على هذا النحو. وقالوا: غُدوة، فجعلوه بمتزلة: طلحة، ولم يفعلوا ذلك في «الطهر»، وقالوا: لقيته فينة، فجعلوه كالعلم، ولم يفعلوا ذلك بـ «برهة»، وقالوا للغراب: ابن دأية، ولم يفعلوا ذلك بالرخم، وقالوا في ضرب من الحيات: ابن قتره، ولم يفعلوا ذلك بكل^(١) الأحناش؟! وكذلك هذا الباب.

ومن ثم عاب الأصمعي على ذى الرمة قوله: [من الطويل]

وَقَفْنَا فَقُلْنَا إِيَّاهُ عَنْ أُمَّ سَالِمٍ (٢)

وزعم^(٣) أن المسموع فيه التنوين، وكان ذا الرمة أجرى ذلك مجرى «غاق، وغاق»، و«صه وصه»، فأجراه مجرى بعض ما يشبهه من غير أن يكون سمع فيه ما قاله.

اختلفوا في إثبات الألف وإسقاطها من قوله -جل وعز-: ﴿لَسِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ [٢]:

فقرأ ابن كثير، وعاصم، وحمزة، والكسائي: ﴿لَسِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ بألف:

وقرأ نافع، وأبو عمرو، وابن عامر ﴿لَسِحْرٌ﴾ بغير ألف^(٤).

(١) في ب: في كل.

(٢) صدر بيت، وعجزه:

وما بال تكليم الرسوم البلاقع

والبيت في ديوانه ص(٧٧٨)، والأشباه والنظائر (٢٠١/٦)، وإصلاح المنطق

ص(٢٩١، ٣٠١)، وتذكرة النحاة ص(٦٥٨)، وخزانة الأدب (٢٠٨/٦، ٢٠٩، ٢١٠،

٢٣٧، ١١٣/١٠، ١١٤)، ووصف المباني ص(٣٤٤)، وسر صناعة الإعراب (٢/

٤٩٤)، وشرح المفصل (٣١/٤، ٧١، ٣٠/٩)، ولسان العرب (أيه)، وما ينصرف وما

لا ينصرف ص(١٠٩)، ومجالس ثعلب ص(٢٧٥)، وبلا نسبة في خزانة الأدب (٦/

٢٣٧)، والمقتضب (١٧٩/٣).

(٣) في أ: ومن زعم.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٦)، البحر المحيط (١٢٣/٥)، التبيان للطوسي (٣٣٢/٥)،

قال أبو علي: يدل على قول من قال: ﴿سِحْرٌ﴾ قوله: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمُ الْحَقُّ قَالُوا هَذَا سِحْرٌ وَإِنَّا بِهِ كَافِرُونَ﴾ [الزخرف: ٣٠].

ويدل على ﴿سِحْرٌ﴾ قوله -تعالى-: ﴿وَقَالَ الْكٰفِرُونَ هٰذَا سِحْرٌ كَذٰبٌ﴾ [ص: ٤].
[والقول في الوجهين جميعًا قد تقدم] ^(١).

ومن قال: ﴿لَسِحْرٌ﴾ أراد [به] ^(٢) الرجل.

ومن قال: ﴿سِحْرٌ﴾ أراد: الذي أوحى سحر، أي: الذي تقولون أنتم فيه: إنه أوحى: سحر، وليس كما تقولون: إنه وحي.

اختلفوا في الياء والنون من قوله -جل وعز-: ﴿يُفَصِّلُ الْآيَاتِ﴾ [٥]:

فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم في رواية حفص: ﴿يُفَصِّلُ الْآيَاتِ﴾
بالياء ^(٣).

وروى محمد بن صالح، عن شبل، عن ابن كثير بالنون.

حدثني مضر بن محمد عن البزي بإسناده عن ابن كثير بالنون.

وحدثني الحسن بن مخلد عن البزي بالياء.

وقرأ نافع، وعاصم في رواية أبي بكر، وابن عامر، وحمزة، والكسائي:

﴿نفصل﴾ بالنون.

قال أبو علي: من قال: ﴿يُفَصِّلُ﴾ فلأنه قد تقدم ذكر الله تعالى؛ فأضمر الاسم

في الفعل.

= التيسير للداني (١٢٠)، تفسير الطبري (٥٩/١١)، تفسير القرطبي (٣٠٧/٨)، الحجة لابن خالويه (١٧٩)، الحجة لأبي زرعة (٣٢٧)، السبعة لابن مجاهد (٣٢٢)، الغيث للصفاسي (٢٤٠)، الكشاف للزمخشري (٢/٢٢٥)، الكشاف للقيسي (١/٤٢١)، المحتسب لابن جني (٨٧/٥)، تفسير الرازي (٧/١٧)، النشر لابن الجزري (٢/٢٥٦)، البحر المحيط (١٢٣/٥).

(١) في أ: والقول في الوجهين جميعًا: إنه قد تقدم قوله: ﴿أن أوحينا إلى رجل منهم﴾. ولا شك أن في العبارة سهواً من الناسخ.

(٢) سقط في ب.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٧)، البحر المحيط (١٢٦/٥)، التيسير للداني (١٢١)، تفسير القرطبي (٨/٣١١)، الحجة لابن خالويه (١٧٩)، السبعة لابن مجاهد (٣٢٣)، الغيث للصفاسي (٢٤٠)، الكشاف للزمخشري (٢/٢٢٦)، الكشاف للقيسي (١/٥١٣)، المجمع للطبرسي (٥/٩١)، تفسير الرازي (١٧/٣٦)، النشر لابن الجزري (٢/٢٨٢).

ومن قال: ﴿نَفْضٌ﴾ بالنون، فهذا المعنى يريد. ويقويه: ﴿تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ تَتْلُوهَا﴾ [البقرة: ٢٥٢، آل عمران: ١٠٨، الجاثية: ٦] وقد تقدم ﴿وَأَوْحَيْنَا﴾، فيكون: ﴿نَفْضٌ﴾ محمولاً عليه^(١) إلا أن الياء أولى؛ لأن الاسم الذي يعود إليه أقرب إليه من ﴿وَأَوْحَيْنَا﴾.

اختلفوا في فتح القاف وضمها من قوله -جل وعز-: ﴿لَقَضَىٰ إِلَيْهِمْ أَجَلَهُمْ﴾ [١١]:

فقرأ ابن عامر وحده^(٢): ﴿لَقَضَىٰ إِلَيْهِمْ﴾ بفتح القاف، ﴿أَجَلَهُمْ﴾ نصباً. وقرأ الباقر: ﴿لَقَضَىٰ إِلَيْهِمْ﴾ بضم القاف، ﴿أَجَلَهُمْ﴾ [بضم اللام]^(٣). قال أبو علي: اللام في قوله -سبحانه-: ﴿لَقَضَىٰ﴾ جواب ﴿لو﴾ في قوله: ﴿وَلَوْ يَعْجَلُ اللَّهُ لِلنَّاسِ الشَّرَّ اسْتَعْجَالَهُمْ بِالْخَيْرِ لَقَضَىٰ﴾ [يونس: ١١]، فالمعنى -والله أعلم- ولو يعجل الله للناس دعاء الشر، أي: ما يدعون به من الشر على أنفسهم في حال ضجر وبطر، [استعجالهم إياه]^(٥) بدعاء الخير، فأضيف المصدر إلى المفعول [به]^(٦)، وحذف الفاعل [كقوله: ﴿وَمِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩] في حذف ضمير الفاعل]^(٧).

والتقدير: ولو يعجل الله للناس الشر استعجالاً مثل استعجالهم بالخير، لقضى إليهم أجلهم. قال أبو عبيدة: ﴿لَقَضَىٰ إِلَيْهِمْ أَجَلَهُمْ﴾: لَفُرِّغَ مِنْ أَجَلِهِمْ.

(١) في ب: على أوحينا.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٧)، الإعراب للنحاس (٥٢/٢)، البحر المحيط (١٢٩/٥)، التبيان للطوسي (٣٤٤/٥)، التيسير للداني (١٢١)، تفسير الطبري (٦٦/١١)، الحجة لابن خالويه (١٧٩)، الحجة لأبي زرة (٣٢٨)، السبعة لابن مجاهد (٣٢٣)، الغيث للصفاسي (٢٤٠)، الكشف للزمخشري (٢٢٧/٢)، الكشف للقيسي (٥١٥/١)، المجمع للطبرسي (٥٣/٥)، المعاني للفراء (٤٥٨/١)، تفسير الرازي (٤٩/١٧)، النشر لابن الجزري (٣/٢٨٢).

(٣) في ب: رفعا.

(٤) في ب: من.

(٥) في أ: استعجاله إياهم.

(٦) سقط في ب.

(٧) سقط في ب.

وأُشْدَ لَأبَى ذُوَيْبٍ: [من الكامل]

وَعَلَيْهِمَا مَسْرُودَتَانِ قَضَاهُمَا دَاوُدُ أَوْ صَنَعُ السَّوَابِغِ تُبَعُّ^(١)
ومثل ما أنشده^(٢) أبو عبيدة من قوله: قضاهما داود، قول الآخر: [من الطويل]
قَضَيْتَ أَمُورًا ثُمَّ غَادَزْتَ بَعْدَهَا بَوَائِقَ فِي أَكْمَامِهَا لَمْ تُفْتَقِ^(٣)
فالتقدير^(٤) في قوله: ﴿لَقَضَى إِلَيْهِمْ أَجْلَهُمْ﴾ أَى: لَفَرَّغَ مِنْ أَجْلِهِمْ ومدتهم
المضروبة للحياة، وإذا انتهت مدتهم المضروبة للحياة هلكوا؛ وهذا قريب من قوله
-تعالى-: ﴿وَيَدْعُ الْإِنْسَانُ بِالشَّرِّ دُعَاءَهُ بِالْخَيْرِ وَكَانَ الْإِنْسَانُ عَجُولًا﴾ [الإسراء: ١١].
وقالوا للميت: مَقْضٌ، كأنه قضى^(٥) إذا مات، وقضى: فعل، التقدير
فيه: استوفى أجله، وفرغ منه.

قال ذو الرمة: [من الطويل]

إِذَا الشَّخْصُ فِيهَا هَزَّهُ الْأَلُّ أَعْمَضَتْ عَلَيْهِ كإِغْمَاضِ الْمُقْضَى هُجُولُهَا^(٦)
المعنى: أَعْمَضَتْ هَجُولُ هذه البلاد على الشخص الذى فيها، فلم ير لغرقه فى
الآل، كإِغْمَاضِ الْمُقْضَى، وهو الميت، لعينه^(٧).

وهذا فى المعنى كقوله: [من الطويل]

تَرَى قُورَهَا يَغْرِقْنَ فِي الْآلِ مَرَّةً وَأَوْنَةً يَخْرُجْنَ مِنْ غَايِرِ ضَحْلِ^(٨)

(١) البيت فى سر صناعة الإعراب (٢/٧٦٠)، وشرح أشعار الهذليين (١/٣٩)، وشرح المفصل
(٣/٥٩)، ولسان العرب (تبع)، (صنع)، (قضى)، والمعانى الكبير ص (١٠٣٩)، وبلا
نسبة فى شرح المفصل (٣/٥٨).

(٢) فى أ: أنشد.

(٣) البيت للشَّمَاخ فى ديوانه ص (٤٤٩)، ولسان العرب (بوج)، (كمم)، وتهذيب اللغة (١١/
٢٢١)، وجمهرة اللغة ص (١٨١٧)، وتاج العروس (بوج)، (كمم)، وبلا نسبة فى ديوان
الأدب (٢/٣٧٠)، وجمهرة اللغة ص (٢٧٢).

ويروى: «بوائج» بدلا من «بوائق».

(٤) فى أ: فالمعنى.

(٥) فى أ: تقضى.

(٦) ينظر: البيت فى: ديوانه ص (٩٢٦)، ولسان العرب (غمض)، (قضى)، وتهذيب اللغة (٨/
٢١)، وأساس البلاغة (غمض)، والمخصص (١٠/١٢٣)، وتاج العروس (غمض)،
(قضى).

ويروى: «المغضى» بدلا من «المقضى».

(٧) فى أ: بعينه.

(٨) البيت لذى الرمة فى ديوانه ص (١٤٨)، ولسان العرب (غمر)، وتهذيب اللغة (٨/١٣١)، =

فأما قوله - سبحانه - : ﴿لَقَضَىٰ إِلَيْهِمْ أَجَلَهُمْ﴾ [يونس: ١١] وما يتعلق به هذا الجار : فإنه لما كان معنى قضى : فرغ ، وكان قولهم : فرغ ، قد يتعدى بهذا الحرف فى قوله : **أَلَا نَ فَقَدْ فَرَعْتُ إِلَىٰ نُمَيْرٍ** فَهَذَا جِئْنَا صِرْتُ لَهُمْ عَذَابًا^(١) وفى التنزيل : ﴿سَفَرُكُمْ أَيُّهُ الثَّقَلَانِ﴾ [الرحمن : ٣١] ، [فإنه يمكن]^(٢) أن يكون الفعل تعدى^(٣) باللام كما تعدى بإلى ، كما أن : «أوحى» فى قوله : ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ﴾ [يوسف : ١٥] قد تعدى ب: إلى ، واللام فى قوله : ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾ [الزلزلة : ٥] ، فلما كان معنى قضى : فرغ ، وفرغ تعلق بها إلى ، كذلك تعلق ب: قضى^(٤) .
 ووجه قراءة ابن عامر : ﴿لَقَضَىٰ إِلَيْهِمْ أَجَلَهُمْ﴾ على إسناد الفعل إلى الفاعل ؛ فلأن الذكر قد تقدم فى قوله : ﴿وَلَوْ يَعْلَمُ اللَّهُ لِلنَّاسِ أَلْسِنَ﴾ [يونس : ١٠] ، فقال : ﴿لَقَضَىٰ﴾ على هذا .

ومن حجته فى ذلك قوله - سبحانه - : ﴿ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ﴾ [الأنعام : ٢] ، فهذا الأجل الذى فى هذه الآية هو الأجل المضروب للمحيا ؛ كما أن الأجل فى قوله : ﴿لَقَضَىٰ إِلَيْهِمْ أَجَلَهُمْ﴾ كذلك^(٥) .
 فكما أسند الفعل فى الأجل^(٦) المضروب للحياة إلى الفاعل فى قوله : ﴿ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلًا﴾ عند الجميع ؛ كذلك أسنده ابن عامر فى قوله : ﴿لَقَضَىٰ إِلَيْهِمْ أَجَلَهُمْ﴾ إلى الفاعل ، ولم يسنده إلى الفعل المبني للمفعول .
 ويدل على أن الأجل فى قوله : ﴿ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلًا﴾ أجل المحيا ، [و]^(٧) أن قوله : ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ﴾ أجل البعث .
 يبين ذلك قوله : ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ تَمُرُّونَ﴾ [الأنعام : ٢] ، أى : أنتم أيها المشركون

= وبلا نسبة فى لسان العرب (أنى) .

(١) البيت لجرير فى لسان العرب (أين) ، ولم أقع عليه فى ديوانه .

ويروى : «وقد نزعت» بدلا من «فقد فرغت» .

(٢) فى ب : أمكن .

(٣) فى ب : يتعدى .

(٤) فى ب : فلما كان معنى «قضى» : فرغ ، تعلق بها كذلك تعلقه ب«قضى» .

(٥) فى أ : لذلك .

(٦) فى ب : بالأجل .

(٧) سقط فى أ .

تشكون في البعث، فلا تصدقون به.

وقوله: ﴿ثُمَّ قَفَّيْ أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ﴾ [الأنعام: ٢] في المعنى كقوله: ﴿أَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ﴾ [الحج: ٦٦].

ومن قرأ ﴿لَقُضِيَ﴾ فبنى الفعل للمفعول به؛ فلأنه في المعنى مثل قول^(١) من بنى الفعل للفاعل.

قال: وقرأ ابن كثير^(٢) [وحده]^(٣): ﴿ضِبَاءَ وَالْقَمَرِ نُورًا﴾ [يونس: ٥] بهمزتين في كل القرآن: الهمزة الأولى قبل الألف، والثانية بعدها.

كذلك قرأت على قبل، وهو غلط.

وقرأ الباقرن بهمزة واحدة في كل القرآن.

وكان أصحاب البزى وابن فليح ينكرون هذا، ويقراءون مثل قراءة الناس: ﴿ضِبَاءَ﴾.

وأخبرني الخزاعي^(٤) عن عبد الوهاب بن فليح، عن أصحابه، عن ابن كثير: ﴿ضِبَاءَ﴾ بهمزة بعد الألف في كل القرآن، ولا يعرفون الأخرى.

(١) في ب: كقول.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٧)، الإملاء للعكبري (١٣/٢)، البحر المحيط (١٢٥/٥)، التيسير للداني (١٢٠، ١٢١)، تفسير القرطبي (٣٠٩/٨)، الحجة لابن خالويه (١٨٠)، الحجة لأبي زرعة (٣٢٨)، السبعة لابن مجاهد (٣٢٣)، الغيث للصفاسي (٢٤٠)، الكشاف للزمخشري (٢٢٥/٢)، الكشف للقيسي (٥١٢/١)، تفسير الرازي (٣٥/١٧)، النشر لابن الجزري (٢٨٢/٢).

(٣) سقط في ب.

(٤) إسحاق بن أحمد بن إسحاق بن نافع بن أبي بكر بن يوسف بن عبد الله بن أمير مكة، نافع بن عبد الحارث، الصحابي الذي استخلفه عمر بن الخطاب - رضى الله عنهما - على مكة، أبو محمد الخزاعي المكي، إمام في قراءة المكيين، ثقة ضابط حجة، قرأ على أحمد البزى وعبد الوهاب بن فليح، وروى الحروف عن عبد الله بن جبير وقنبل، روى القراءة عنه عرضاً: ابن شنبوذ ومحمد بن موسى الزينبي والحسن بن سعيد المطوعى وإبراهيم بن أحمد ابن إبراهيم، وسماعاً: ابن مجاهد، وإبراهيم بن عبد الرزاق بن الحسن ومحمد بن الفضل الحديثي، ومحمد بن أحمد الأشثاني وعلي بن الحسين الرقي وأبو بكر الداجوني، ومحمد ابن الصباح، وأحمد بن يعقوب التايب، ومحمد بن عيسى بن بندار، وعبد الواحد بن عمر، وعبيد الله بن إبراهيم وهبة الله بن جعفر، ومحمد بن إبراهيم بن زاذان المقرئ. توفي يوم الجمعة ثامن شهر رمضان سنة ثمان وثلاثمائة بمكة، وقيل: سنة تسع، رحمه الله. ينظر: غاية النهاية (١٥٦/١).

قال أبو علي: «الضياء» لا يخلو من أحد أمرين:
 إما أن يكون جمع ضوء؛ كسوط وسياط، وحوض وحياض.
 أو مصدر: ضاء يضيء ضياءً؛ كقولك: عاذ عيادًا، وقام قيامًا، وعاد عيادةً.
 وعلى أى الوجهين حملته، فالمضاف محذوف، والمعنى: جعل الشمس ذات
 ضياء، والقمر ذا نور.

أو يكون: جُعِلَا النور والضياء؛ لكثرة ذلك منهما.
 فأما الهمزة فى موضع العين من ﴿ضياء﴾، فيكون على القلب؛ كأنه قدم اللام
 التى هى همزة إلى موضع العين، وأخر^(١) العين التى هى واو إلى موضع اللام، فلما
 وقعت طرفًا بعد ألف زائدة، انقلبت همزة؛ كما انقلبت فى: شقاء، وغلاء. وهذا
 إذا قدرته جمعًا كان أسوغ.

ألا ترى أنهم قالوا: قوس وقسى، فصححوا الواحد، وقلبوا فى الجميع؟!
 وإذا قدرته مصدرًا كان أبعد؛ لأن المصدر يجرى على فعله فى الصحة
 والاعتلال، والقلب ضرب من الاعتلال، فإذا لم يكن فى الفعل لم ينبغ أن يكون فى
 المصدر أيضًا.

ألا ترى أنهم [قد]^(٢) قالوا: لاوذ ليوذا، وبايح بياحًا، فصححوهما فى المصدر
 لصحتهما فى الفعل، وقالوا: قام قيامًا؛ فأعلوه ونحوه لاعتلاله فى الفعل.
 اختلفوا فى فتح الراء وكسرها من قوله -جل وعز-: ﴿وَلَا أَدْرِيكُمْ بِهِ﴾
 [يونس: ١٦]

فقرأ ابن كثير، وعاصم فى رواية حفص، ونافع^(٣): ﴿وَلَا أَدْرِيكُمْ بِهِ﴾ بفتح
 الراء، والألف.

(١) فى ب: وأخرت.

(٢) سقط فى ب.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٧)، الإملاء للعكبرى (١٤/٢)، البحر المحيط (١٣٢/٥)،
 التبيان للطوسى (٣٥١/٥)، التيسير للدانى (١٢١)، تفسير القرطبى (٣١٠/٨)، الحجة
 لابن خالويه (١٨٠)، الحجة لأبى زرعة (٣٢٨)، الغيث للصفاسى (٢٤٠)، الكشف
 للقيسى (٢٢٩/٢)، الكشف للقيسى (٥١٤/١)، المجمع للطبرسى (٩٣/٥)، النشر لابن
 الجزرى (٢٨٢/٢).

وقرأ أبو عمرو، وعاصم في رواية أبي بكر، [وابن عامر]^(١) وحمزة، والكسائي: ﴿وَلَا أَدْرِيكُمْ بِهِ﴾ بكسر الراء وبالأنف.
قال أبو علي: قوله: ﴿وَلَا أَدْرِيكُمْ بِهِ﴾: حكى سيويه: دَرَيْتُهُ وَدَرَيْتُ بِهِ، قال: والأكثر في الاستعمال بالباء.

ويبين ما قاله من ذلك قوله - سبحانه -: ﴿وَلَا أَدْرِيكُمْ بِهِ﴾، ولو جاء^(٢) على اللغة الأخرى لكان: ولا أدراكموه، وقالوا: الدرية، فجاء على فِعْلَةٍ؛ كما قالوا: الشُّعْرَةَ، والدرية، والفتنة، وهي مصادر يراد بها ضروب من العلم.
وجاء هذا البناء في غير هذا النحو؛ كقولهم: الردة.
قال: [من الوافر]

قَلِيلٌ رِدَّتِي إِلَّا أَمَامِي

فأما الدرية فكالهداية والدلالة، وكان الدرية التأنى والتعمُّل لعلم الشيء، وعلى هذا المعنى تصرف^(٣).

ومن هذه الكلمة أنشد أبو زيد: [من الطويل]

فَإِنْ عَزَاكَ الَّذِي كُنْتَ تَدْرِي إِذَا شِئْتَ لَيْتَ خَادِرٍ بَيْنَ أَشْبُلٍ^(٤)

قال أبو زيد: تَدْرِي: تَخَيَّلُ، ومنه الدرية في قول أكثر الناس في الحجل الذي يستتر به الصائد من الوحش؛ كأنه يَخَيَّلُ بِهِ، فيأتي الوحش من حيث لا تعلم.
وقالوا: دَارَيْتُ الرَّجْلَ: إِذَا لَابَيْتَهُ وَخَتَلْتَهُ.

وإذا كان هذا الحرف على هذا، فالداري في وصف القديم لا يسوغ.

فأما قول الراجز: [من الراجز]

لَا هُمْ لَا أَدْرِي وَأَنْتَ الدَّارِي^(٥)

فلا يكون حجة في جواز ذلك؛ لأمرين:

(١) سقط في ب.

(٢) في أ: كان.

(٣) في أ: ما تصرف.

(٤) البيت بلا نسبة في المخصص (٣/٣١).

(٥) الراجز للجعاج في ديوانه (١/١٢٠)، ولسان العرب (لهم)، وبلا نسبة في المخصص (٣/٣١).

(٣١)، وتاج العروس (درى)، ولسان العرب (درى).

أحدهما: أنه لما تقدم «لا أدرى»، استجاز أن يذكر «الدارى» [بعده؛ لتقدم^(١)]
«لا أدرى».

كما جاء: ﴿فَمَنْ أَعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٩٤] ونحو ذلك، ولو لم يتقدم ذكر الاعتداء، لم يحسن في الابتداء الأمر بالاعتداء.
وكذلك: ﴿إِنْ تَسَخَرُوا مِنَّا فَإِنَّا نَسَخَرُ مِنْكُمْ﴾ [هود: ٣٨].
وقوله -سبحانه-: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ. اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِرَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ١٤].
والأمر الآخر: أن العرب^(٢) ربما ذكروا أشياء لا مساغ لجوازها.
كقوله: [من الرجز]

لَاهُمْ إِنْ كُنْتَ الَّذِي بَعَهْدِي وَلَمْ تُغَيِّرْكَ الْأُمُورُ بَعْدِي^(٣)
وقول الآخر: [من الرجز]

لَوْ خَافَكَ اللَّهُ عَلَيْهِ حَرَمَهُ^(٤)

فأما الهمز^(٥) في «أدراكم» على ما يروى عن الحسن: فلا وجه له؛ لأن الدرء:
الدفع، على ما جاء في قوله -سبحانه-: ﴿فَادْرَأُوا عَنْ أَنْفُسِكُمُ الْمَوْتَ﴾
[آل عمران: ١٦٨].

وقوله: ﴿فَادْرَأْتُمْ فِيهَا﴾ [البقرة: ٧٢]، وما روى من قوله ﷺ: «ادْرَأُوا الْحُدُودَ
بِالشُّبُهَاتِ»^(٦).

(١) في ب: بعد ما تقدم.

(٢) في أ: الأعراب.

(٣) تقدم.

(٤) تقدم.

(٥) في ب: الهمزة.

(٦) هذا الحديث روى موقوفاً عن ابن مسعود بلفظه، ذكره الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير (١٠٥/٤). وله شاهد من حديث عائشة مرفوعاً. أخرجه الترمذى (٣/٩٤-٩٥) في أبواب الحدود، باب ما جاء في درء الحدود (١٤٢٤)، وفي كتاب العلل الكبير له (٤٠٩)، والدارقطنى (٣/٨٤)، والحاكم (٤/٣٨٤)، والبيهقى (٨/٢٣٨، ٩/١٢٣)، والخطيب فى التاريخ (٥/٣٣١).

وذكره الحافظ فى التلخيص (٤/١٠٤)، وقال: وفى إسناده يزيد بن زياد والدمشقى وهو ضعيف، قال فى البخارى: منكر الحديث، وقال النسائى: متروك، ورواه وكيع عنه موقوفاً وهو أصح، قاله الترمذى.

وقولهم لما طعن^(١) من الجبل فاندفع عن سائر الصفيحة: ذرء ودروء.
وقال: [من الطويل]

..... وَتَرْمِي ذُرُوءَ دُونَهُ بِالْأَجَادِلِ^(٢)

فأما ما حكى من الهمز في الدريئة للجمل الذي يُخْتَلُّ به الوحش: فمن همز جعله من صفة يليق وصفه بها، وقال^(٣): إنه يُدْفَعُ به نحو الوحش، ولا يستقيم هذا المعنى في الآية.

فأما إمالة الفتحة من الراء في: ﴿أدراكم به﴾ وإمالة الألف عنها: فلأن الألف تنقلب إلى الياء في «أدريته»، وهما مدریان، وأما من لم يمل: فلأن هذه الألفات كثير من العرب لا يميلونها، وهو الأصل، وعليه ناس كثير من العرب الفصحاء. اختلفوا في الياء والتاء من قوله - سبحانه -: ﴿عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [١٨] في خمسة مواضع:

فقرأ ابن كثير ونافع هاهنا بالياء.

وحرفين في النحل [الآية: ١، ٣].

وحرفاً في^(٤) الروم [الآية: ٤٠].

وحرفاً في النمل بالتاء: ﴿خير أما تشركون﴾ [٥٩].

وقرأ أبو عمرو، وعاصم، وابن عامر خمسة الأحرف بالياء.

كذا في كتابي، عن أحمد بن يوسف التغلبي، عن ابن ذكوان، عن ابن عامر:

خمس الأحرف بالياء.

ورأيت في كتاب موسى بن موسى: عن ابن ذكوان بإسناده في سورة النمل بالتاء.

وكذلك حدثني أحمد بن محمد بن بكر، عن هشام بن عمار بإسناده عن ابن

عامر: خمسة الأحرف بالتاء.

(١) في أ: ظعن.

(٢) عجز بيت، وصدرة:

نهال العقاب أن تمر بريدته

البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهدلين ص (١٤٢)، وكتاب الجيم (٤١/٢).

(٣) في أ: وذلك.

(٤) في ب: في سورة.

وقرأ حمزة، والكسائي^(١): خمسة الأحرف بالتاء.

ولم يختلفوا في غير هذه الخمسة.

قال أبو علي: من قرأ في يونس: ﴿وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ بالتاء؛ فلقوله: ﴿قل أتنبئون الله بما لا يعلم في السموات ولا في الأرض سبحانه وتعالىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾. ومن قرأ بالياء احتمل وجهين:

أحدهما: علي: قل؛ كأنه قيل [له]^(٢): قل أنت: سبحانه وتعالىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ. والوجه الآخر: علي أنه^(٣) يكون هو سبحانه نزه نفسه عما افتروه، فقال: ﴿سُبْحٰنَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾.

ومن قرأ في النحل: ﴿سبحانه وتعالىٰ عَمَّا تُشْرِكُونَ﴾ [الآية: ١] فعلى أن النبي ﷺ أمر بأن يخاطبهم بذلك؛ كأنه: قل لهم: تعالى الله عما تشركون. ومن قرأ هذا بالياء، فعلى أنه نزه نفسه فقال: ﴿سُبْحٰنَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾. وفي النمل:

من قرأ ﴿الله خير أما تشركون﴾ [٥٩] فعلى^(٤): قل لهم: «الله خير أما تشركون»؟ فهذا بالتاء؛ لأنهم مخاطبون.

ومن قرأ بالياء لم يصرف الخطاب إليهم، فقيل: ﴿الله خيرٌ أمَّا يُشْرِكُونَ﴾؟ على وجه التبكيث والتفريع لهم؛ كما قالوا: السعادة أحب إليك أم الشقاء؟ وعلى هذا النحو يحمل هذا الضرب.

اختلفوا في قوله -عز وجل-: ﴿هُوَ الَّذِي يُسَوِّرُكَ فِي أَلْبِـِّ وَالْبَحْرِ﴾ [٢٢]: فقرأ ابن عامر^(٥) وحده: ﴿هُوَ الَّذِي يَنْشُرُكُمْ﴾ بالنون والشين، من النشر.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٨)، البحر المحيط (١٣٤/٥)، التبيان للطوسي (٣٥٤/٥)، التيسير للداني (١٢١)، تفسير القرطبي (٣٢٢/٨)، الحجة لابن خالويه (١٨٠)، الحجة لأبي زرعة (٣٢٩)، السبعة لابن مجاهد (٣٢٤)، الغيث للصفاسي (٢٤٠)، الكشف للزمخشري (٢٣٠/٢)، الكشف للقيسي (٥١٥/١)، المجمع للطبرسي (٩٨/٥)، النشر لابن الجزري (٢٨٢/٢).

(٢) سقط في أ.

(٣) في أ: أن.

(٤) في ب: فهو علي.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٨)، الإملاء للعكبري (١٤/٢)، البحر المحيط (١٣٧/٥)،

وقرأ الباقر: ﴿يُسِيرُكُمْ﴾ بضم الياء وفتح السين، من السير.
قال أبو علي: قالوا: سار الدابة، وسرته.

قال: [من الطويل]

فَلَا تَجْزَعَنَّ مِنْ سُنَّةِ أَنْتَ سِيرَتَهَا
وقالوا أيضًا: سيرته.

قال لبيد: [من الطويل]

لَسِيَّانٍ حَرْبٌ أَوْ تَبُوءُ^(٢) بِحَزْبِيَّةٍ وَقَدْ يَقْبَلُ الضَّيْمَ الدَّلِيلُ الْمُسِيرُ^(٣)
فهذا يدل على قراءة من قرأ: ﴿يُسِيرُكُمْ﴾.

ويقوى هذا الوجه قوله - سبحانه وتعالى -: ﴿فَأَمْسُوا فِي مَنَاكِبِهَا﴾ [الملك: ١٥].
و: ﴿فَأَنْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [الجمعة: ١٠].

﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ١١، النمل: ٦٩، العنكبوت: ٢٠،
الروم: ٤٢].

وحجة ابن عامر: أن «ينشركم» في المعنى مثل قوله: ﴿وَيْتٌ مِنْهَا رِجَالٌ كَثِيرًا
وَنِسَاءً﴾ [النساء: ١].

﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقَ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَتْ فِيهِمَا مِنْ دَابَّةٍ﴾ [الشورى: ٢٩].
فالبت: تفریق ونشر فى المعنى.

= التبيان للطوسى (٣٥٩/٥)، التيسير للدانى (١٢١)، الحجة لأبى زرعة (٣٢٩)، السبعة لابن
مجاهد (٣٢٥)، الغيث للصفاقسى (٢٤٠)، الكشاف للزمخشرى (٢٣١/٢)، الكشاف
للقيسى (٥١٦/١)، المجمع للطبرسى (١٠٠/٥)، المعانى للفراء (٤٥٩/١)، تفسير
الرازى (٦٨/١٧)، النشر لابن الجزرى (٢٨٢/٢).
(١) صدر بيت، وعجزه:

فأول راض سنة من يسيرها
البيت لزهير بن أبى سلمى فى الأشباه والنظائر (٣٩٩/٢) وليس فى ديوانه. ولخالد بن
زهير الهدلى فى جمهرة اللغة ص (٧٢٥)، وخزانة الأدب (٨٤/٥، ٥١٥/٨، ٥٩/٩)،
والخصائص (٢١٢/٢)، ولسان العرب (سير)، ولخالد بن عتبة الهدلى فى لسان العرب
(سنن)، وبلا نسبة فى مغنى اللبيب (٥٢٤/٢).

ويروى: «فلا تغضب من سيرة» بدلا من: «فلا تجزعن من سنة».

(٢) فى أ: تبوء.

(٣) ينظر ديوانه ص (٢٢٦)، ويروى «لشتان» بدل «لسيان».

قال: كلهم قرأ: ﴿إِنَّمَا بِغِيكُمْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [يونس: ٢٣] رفعاً^(١).

إلا ما رواه حفص عن عاصم؛ فإنه روى عنه: ﴿مَتَعَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ نصباً. حدثني عبيد الله بن علي عن [نصر بن علي]^(٢)، عن أبيه، عن هارون، عن ابن كثير: ﴿مَتَعَ﴾ نصباً.

قال أبو علي: قوله: ﴿عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾ يحتمل تأويلين:

أحدهما: أن يكون متعلقاً بالمصدر؛ [لأن فعله متعدُّ بهذا]^(٣) الحرف.

يدلك على ذلك قوله - سبحانه -: ﴿بَغَى بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ﴾ [ص: ٢٢].

و: ﴿ثُمَّ بَغَى عَلَيْهِ لِيَنْصُرْنَهُ اللَّهُ﴾ [الحج: ٦٠].

فإذا جعلت الجارَّ من صلة المصدر كان الخبر: ﴿مَتَعَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾.

والمعنى: بَغَى بعضكم على بعض متاع الحياة^(٤) الدنيا، وليس مما يقرب إلى

الله، وإنما تأتونه لحبكم العاجلة، وإيثارها على ما يقرب إلى الله من الطاعات.

ويجوز أن تجعل ﴿عَلَى﴾ متعلقاً بمحذوف، ولا تجعله من صلة المصدر؛ فإذا

جعلته كذلك كان خيراً للمصدر، وفيه ذكر يعود إلى المصدر؛ كما أنك إذا قلت:

الصلاة في المسجد، كان كذلك.

والمعنى: أن المصدر مضاف إلى الفاعل، ومفعول المصدر محذوف؛ المعنى:

إنما بغى بعضكم على بعض عائد على أنفسكم، ف«على» هذا متعلق بمحذوف دون

المصدر المبتدأ.

وهذا في المعنى كقوله: ﴿وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾ [فاطر: ٤٣].

و: ﴿فَمَنْ نَكَتْ فَإِنَّمَا يَنْكُتُ عَلَى نَفْسِهِ﴾ [الفتح: ١٠].

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٨)، الإملاء للعكبري (١٥/٢)، البحر المحيط (١٤٠/٥)،

التيان للطوسي (٣٦١/٥)، التيسير للداني (١٢١)، تفسير الطبري (٧١/١١)، الحجة لابن

خالويه (١٨١)، الحجة لأبي زرعة (٣٣٠)، السبعة لابن مجاهد (٣٢٥)، الغيث للصفاسي

(٢٤٠)، الكشف للزمخشري (٢٣٢/٢)، الكشف للقيسي (٥١٦/١)، المجمع للطبرسي

(١٠٠/٥)، المعاني للفراء (٤٦١/١).

(٢) سقط في ب.

(٣) في ب: لأن فعله يتعدى بـ«إلى» بهذا.

(٤) في أ: في الحياة.

وفى قوله - سبحانه - : ﴿ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لِيَنْصُرَهُ اللَّهُ﴾ [الحج: ٦٠] إبانة عن هذا المعنى .

ألا ترى أن المبغى عليه إذا نصره الله لم ينفذ فيه بغى الباغى عليه ولا كيده، فإذا لم ينفذ ذلك فيه صار كالعائد على الباغى؟!!

فإذا رفعت ﴿مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ على هذا التأويل، كان خبر مبتدأ محذوف؛ كأنك قلت: ذلك متاع الحياة الدنيا، أو هو متاع الحياة الدنيا.

ومن نصب ﴿مَتَعَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ احتمل النصب فيه وجهين:

أحدهما: أن تجعل «على» من صلة المصدر؛ فيكون الناصب للمتاع هو المصدر الذى هو البغى، ويكون خبر المبتدأ محذوفاً، وحسن حذفه لطول الكلام؛ ولأن «بغيتكم» يدل على «تبغون»، فيحسن الحذف لذلك، وهذا الخبر المقدر لو أظهرته، لكان يكون مذموماً أو مكروهاً أو منهيّاً عنه، و^(١) نحو ذلك.

والآخر: أن تجعل ﴿عَلَى﴾ من قوله: ﴿عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ﴾ خبر المبتدأ، فإذا جعلته على هذا، احتمل نصب ﴿مَتَعَ﴾ وجهين:

أحدهما: تمتعون متاعاً، فيدل انتصاب المصدر عليه.

والآخر: أن تضر تبغون؛ [لأن ما]^(٢) يجرى مجرى ذكره قد تقدّم؛ كأنه لو أظهره لكان: تبغون متاع الحياة الدنيا، فيكون مفعولاً له.

ومثل هذا قوله - تعالى - : ﴿إِذْ نَدَعُونَ إِلَىٰ آلِإِيمَانٍ فَتَكْفُرُونَ﴾ [غافر: ١٠].

تقديره: مقتكم إذ تدعون إلى الإيمان فتكفرون.

ألا ترى أن قوله: ﴿إِذْ نَدَعُونَ﴾ لا يجوز أن يتعلق بالمصدر للفصل بين الصلة والموصول؟!!

فكذلك لا يجوز أن يتعلق المنصوب بالمصدر فى قوله: ﴿إِنَّمَا بِغْيِكُمْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ﴾ وقد جعلت «على» خبراً لقوله: ﴿إِنَّمَا بِغْيِكُمْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ مَتَعَ﴾؛ لفصلك بين الصلة والموصول.

اختلفوا فى فتح الطاء وإسكانها من قوله - جل وعز - : ﴿قَطَعَا مِّنَ اللَّيْلِ﴾

[يونس: ٢٧]:

(١) فى ب: أو.

(٢) فى ب: وما.

فقرأ ابن كثير، والكسائي^(١): ﴿قَطَعًا﴾ ساكنة الطاء.

وقرأ الباقون: ﴿قَطْعًا﴾ مفتوحة الطاء.

[قال]^(٢) أبو عبيدة: ﴿قَطَعًا مِّنْ أَيْلٍ مُّظْلِمًا﴾: جماعة قطعة من الليل، وهو بعض

الليل، وأتيته بقطع: أى بساعة من الليل، وقطع وأقطع^(٣).

قال أبو علي: القَطْع: الجزء من الليل الذى فيه ظلمة.

يدلُّ على ذلك قوله -تعالى-: ﴿وَإِنَّكُمْ لَلْمُرُونَ عَلَيْهِمْ مُّصْبِحِينَ ۖ وَيَأْتِلُّ﴾

[الصفات: ١٣٨].

فقوله: ﴿وَيَأْتِلُّ﴾ خلاف الإصباح الذى هو الوضح؛ فقوله^(٤): ﴿وَيَأْتِلُّ﴾ يراد به

الظلمة، والمعنيان فى اللفظتين يتقاربان، وإن اختلفا؛ وذلك أن المراد وصف

وجوههم بالسواد؛ كقوله -سبحانه-: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ [الزمر: ٦٠].

وقيل فى قوله: ﴿يَعْرِفُ الْمُجْرِمُونَ سِيمَهُمْ فَيُؤَخِّدُ بِالنَّوْصَى وَالْأَقْدَامِ﴾ [الرحمن: ٤١]:

إنه سواد الوجوه، وزرقة الأعين فى قوله: ﴿وَيُخَشِّرُ الْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ زُرْقًا﴾ [طه:

١٠٢]، فإذا أغشيت وجوههم قطعًا من الليل، اسودَّت وجوههم منه؛ كما أنها إذا أغشيت قطعًا - التى هى جمع قطعة - اسودَّت منها.

فأما قوله سبحانه: ﴿مُظْلِمًا﴾ إذا أجرته على «قطع» فيحتمل نصبه وجهين:

أحدهما: أن يكون صفة للقطع، وهو أحسن؛ لأنه على قياس قوله: ﴿وَهَذَا

كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ﴾ [الأنعام: ٩٢-١٥٥] وصف الكتاب بالمفرد بعدما وصف

بالجملة، وأجرى على النكرة. [٥].

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٨)، الإعراب للنحاس (٥٧/٢)، الإملاء للعكبرى (١٥/٢)،

البحر المحيط (١٥٠/٥)، التبيان للطوسي (٣٦٦/٥)، التيسير للداني (١٢١)، تفسير

الطبرى (٧٧/١١)، تفسير القرطبي (٣٣٣/٨)، الحجة لابن خالويه (١٨١)، الحجة لأبي

زرعة (١٣٣)، السبعة لابن مجاهد (٣٢٥)، الغيث للصفاقسى (٢٤٠)، الكشف

للمخشرى (٢٣٤/٢)، الكشف للقيسى (٥١٧/١)، المجمع للطبرسى (١٠٣/٥)،

المعاني للقراء (٤٦٢/١)، تفسير الرازى (٨٨/١٧)، النشر لابن الجزرى (٢٨٢/٢).

(٢) سقط فى ب.

(٣) فى ب: قطع.

(٤) فى أ: ويقال.

(٥) فى أ: وصفت الكتاب بالمفرد بعدما وصفته بالجملة، وأجرته على النكرة.

ويجوز أن تجعله حالاً من الذكر الذى فى الظرف فى قوله: ﴿مِنَ اللَّيْلِ﴾، ولكن يكون ﴿مُظْلِمًا﴾ صفة للقطع، ولا يكون حالاً من الذكر الذى فى الظرف. ومن قرأ: ﴿قِطْعًا﴾ لم يكن ﴿مُظْلِمًا﴾ صفة للقطع، ولا حالاً من الذكر الذى فى قوله: ﴿مِنَ اللَّيْلِ﴾، ولكن يكون حالاً ﴿من الليل﴾، والعامل فى الحال ما يتعلق به «من الليل» وهو الفعل المختزل.

ومثل ذلك فى إرادة الوصف بالسواد:

قوله: [من الطويل]

أَلَا طَرَقَتْ لَيْلَىٰ بِنِيَّانَ بَعْدَمَا طَلَى اللَّيْلُ بِيَدَا، فَاسْتَوَتْ، وَإِكَامًا^(١)
أى: اسودت لظلمة الليل.

وقال الآخر: [من الطويل]

وَدَوِّيَّةٍ مِثْلِ السَّمَاءِ اعْتَسَفْتُهَا وَقَدْ صَبَغَ اللَّيْلُ الْحَصَى بِسَوَادٍ^(٢)
أى: سودتها الظلمة.

اختلفوا فى التاء والباء من قوله -جل وعز-: ﴿هُنَالِكَ تَبَلَّوْا كُلُّ نَفْسٍ مَّا أَسْلَفَتْ﴾

[٣٠]:

فقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وعاصم، وابن عامر: ﴿تَبَلَّوْا﴾ بالباء. وقرأ حمزة، والكسائى^(٣): ﴿تتلو﴾ بالتاء.

قال أبو على: أما من قال: ﴿تَبَلَّوْا﴾ فمعناه: تخبر من قوله - سبحانه - : ﴿وَيَكُونُهُمْ بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ﴾ [الأعراف: ١٦٨] أى: اختبرناهم، ومنه قولهم: البلاء ثم الثناء، أى: الاختبار للمثنى عليه، ينبغى أن يكون قبل الثناء؛ ليكون الثناء

(١) البيت بلا نسبة فى تاج العروس (نون)، ومعجم البلدان (نيان).

ويروى: «كسا»، و: «أكاما» بدلا من «طلى»، و«إكاما».

(٢) البيت لذى الرمة فى ديوانه ص(٦٨٥)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٣٨٢)، وبلا نسبة فى شذور الذهب ص(٤١٥).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٨)، الإملاء للعكبرى (١٥/٢)، البحر المحيط (١٥٣/٥)، التبيان للطوسى (٣٦٩/٥)، تفسير الطبرى (٧٩/١١)، الحجة لأبى زرعة (٣٣١)، السبعة لابن مجاهد (٣٢٥)، الغيث للصفاسى (٢٤٠)، الكشاف للزمخشرى (٢٣٥/٢)، الكشاف للقيسى (٥١٧/١)، المجمع للطبرىسى (١٠٥/٥)، المعانى للفراء (٤٦٣/١)، تفسير الرازى (٨٥/١٧)، النشر لابن الجزرى (٢٨٣/٢).

عن علم بما يوجبه. ومعنى اختبارها ما أسلفت: أنه إن قدم خيراً أو شراً، جوزى عليه؛ كما قال: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ. وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧-٨]، [وقوله: (١)] ﴿مَنْ عَمِلْ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ. وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾ [فصلت: ٤٦] ونحوها من الآيات التي تدل على هذا المعنى.

ومن قال: «تتلو» فإنه يكون من التلاوة التي هي القراءة؛ ودليله قوله: ﴿فَأُولَئِكَ يَفْرَهُونَ كِتَابَهُمْ﴾ [الإسراء: ٧١]، وقوله: ﴿أَقْرَأْ كِتَابَكَ﴾ [الإسراء: ١٤]، وقوله: ﴿وَرُسُلَنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ [الزخرف: ٨٠]، وقوله: ﴿مَالِ هَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا﴾ [الكهف: ٤٩]، فإنما يتلون ذكر ما كانوا قدّموه من صالح أعمالهم وسيئها مما أحصاه الله ونسوه، فيكون تتلو: تتبع، من قولهم: تلا بعد الفريضة: إذا أتبعها النفل.

قال: [من الطويل]

عَلَى ظَهْرِ عَادِيٍّ كَأَنَّ أَرْوَمَهُ رِجَالٌ يُتَلَوْنَ الصَّلَاةَ قِيَامًا^(٢)
فيكون المعنى [في: (٣)] ﴿تتلو كل نفس﴾: تتبع كل نفس ما أسلفت من حسنة وسيئة، فمن أحسن جوزى بالحسنات، ومن أساء جوزى به؛ فيكون على هذا في المعنى كمن قرأ: ﴿تَبَلَّوْا﴾ بالباء.

اختلفوا في قوله - سبحانه -: ﴿حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ [٣٣] في الجمع والتوحيد: فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وحمة، والكسائي: ﴿حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ واحدة، وفي آخر السورة [٩٦] كذلك. وقرأ نافع، وابن عامر الحرفين: ﴿كَلِمَاتُ﴾^(٤) جماعة.

(١) سقط في أ.

(٢) البيت للبعيث في لسان العرب (تلل)، (تلا)، وتاج العروس (تلا)، وبلا نسبة في لسان العرب (تلل)، وكتاب العين (١٠٧/٨)، وتاج العروس (تلل).

(٣) سقط في ب.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٩)، البحر المحيط (١٥٥/٥)، التبيان للطوسي (٣٧٣/٥)، التيسير للداني (١٢٢)، تفسير القرطبي (٣٤٠/٨)، الحجة لابن خالويه (١٨١)، الحجة لأبي زرعة (٣٣١)، السبعة لابن مجاهد (٣٢٦)، الغيث للصفاقسي (٢٤٠)، الكشف للقيسي (٥١٧/١)، المجمع للطبرسي (١٠٦/٥)، المعاني للفراء (٤٦٣/١)، تفسير الرازي (٨٨/١٧)، النشر لابن الجزرى (٢٦٢/٢).

قال أبو علي: من قرأ: ﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ على الأفراد احتمل وجهين: يجوز أن يكون جعل ما أوعده به الفاسقون كلمة، وإن كانت في الحقيقة كلما؛ لأنهم قد يسمون القصيدة والخطبة كلمة؛ وكذلك سمي ما توعد به الفاسقون من نحو قوله - سبحانه - : ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوَاهُمُ النَّارُ، كَلِمًا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا مِنْ غَمٍّ﴾ كلمة.

كما أن قوله: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَى عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ بِمَا صَبَرُوا﴾ [الأعراف: ١٣٧] يعني به: ﴿وَتُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتَضَعُّوا فِي الْأَرْضِ﴾ إلى قوله: ﴿يَحْذَرُونَ﴾ [القصص: ٥] كلمة.

ويجوز أن يكون ﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ التي يراد بها^(١) الجنس، وقد أوقعت على بعض الجنس؛ كما أوقع الجنس على بعضه في قوله - سبحانه - : ﴿وَلَا تَكْفُرْ لِلَّذِينَ اتَّخَذْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَصْنَانًا يَعْبُدُونَكُمْ وَهِيَ صَفْوَةٌ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ﴾ [الصافات: ١٣٨].

وقول^(٢) بعض الهذليين: [من البسيط]

.....
.....
.....
بِطَّنْ شَرِيَانَ يَعْوَى عِنْدَهُ الذُّيْبُ^(٣)
فأما من جمع فقال: ﴿كَلِمَاتُ رَبِّكَ﴾ على الذين فسقوا: فإنه جعل الكلم التي توعدوا بها كل واحدة^(٤) منها^(٥) كلمة، ثم جمع فقال: كلمات، وكلاهما وجه. فأما قوله - سبحانه - : ﴿وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا﴾ [التوبة: ٤٠]: فيجوز أن يعني بها نحو قوله: ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَعْلَبُ أَنَا وَرُسُلِي﴾ [المجادلة: ٢١]؛ كما فسر قوله: ﴿وَالزَّمَهُمْ كَلِمَةَ الْقَوْمِ﴾ [الفتح: ٢٦] أنه: لا إله إلا الله، أخبرنا يوسف بن

(١) في ب: به.

(٢) في أ: وقال.

(٣) عجز بيت، وصدرة:

بأن ذا الكلب عمرا خيرهم نسبا

البيت لجنوب أخت عمرو ذي الكلب في تخليص الشواهد ص (١١٨)، والدرر (٢٢٥/١)، ولسان العرب (شري)، ومعجم ما استعجم ص (٧٣٩)، والمقاصد النحوية (٣٩٥/١)، وبلا نسبة في شرح الأشموني (٥٩/١)، وشرح ابن عقيل ص (٦٦)، وهمع الهوامع (٧١/١).

ويروى: «حوله» بدلا من «عنده».

(٤) في ب: كلمة.

(٥) في أ: منهما.

يعقوب بإسناده ذكره عن مجاهد [بهذا التأويل].^(١)

اختلفوا في قوله - سبحانه - : ﴿أَمَّنْ لَا يَهْدِي﴾ [٣٥]:

فقرأ ابن كثير وابن عامر^(٢) : ﴿يَهْدِي﴾ مفتوحة الياء والهاء، مشددة الدال.

وقرأ نافع، وأبو عمرو^(٣) : ﴿يَهْدِي﴾ بإسكان الهاء وتشديد الدال.

غير أن أبا عمرو كان يشم الهاء شيئاً من الفتح.

وروى ورش عن نافع: ﴿يَهْدِي﴾ بفتح الهاء مثل ابن كثير.

وقرأ حمزة، والكسائي^(٤) : ﴿يَهْدِي﴾ ساكنة الهاء خفيفة الدال.

وقرأ عاصم في رواية يحيى بن آدم، عن أبي بكر، عن عاصم: ﴿يَهْدِي﴾ مكسورة

الياء والهاء، مشددة الدال.

وروى حفص عن عاصم، والكسائي عن أبي بكر، عنه، وحسين، عن أبي بكر،

[عنه]^(٥) : ﴿يَهْدِي﴾ بفتح الياء وكسر الهاء.

قال أبو علي: من قرأ: ﴿لَا يَهْدِي﴾ فقد نسبهم إلى غاية الذهاب عن الحق

والزيغ عنه في معادلتهم الآلهة بالقديم سبحانه.

(١) سقط في ب.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٩)، الإعراب للنحاس (٥٩/٢)، البحر المحيط (١٥٦/٥)،

التيان للطوسي (٣٧٥/٥)، التيسير للداني (١٢٢)، تفسير الطبري (٨١/١١)، تفسير

القرطبي (٣٤٢/٨)، الحجة لابن خالويه (١٨١)، الحجة لأبي زرعة (٣٣١)، السبعة لابن

مجاهد (٣٢٦)، الغيث للصفاسي (٢٤١)، الكشاف للزمخشري (٢٣٧/٢)، الكشاف

للقيسي (٥١٨/١)، المجمع للطبرسي (١٠٨/٥)، تفسير الرازي (٩١/١٧)، النشر لابن

الجزري (٢٨٣/٢).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٩)، البحر المحيط (١٥٦/٥)، التيسير للداني (١٢٢)، تفسير

القرطبي (٣٤٢/٨)، السبعة لابن مجاهد (٣٢٦)، الغيث للصفاسي (٢٤١)، الكشاف

للمخشري (٢٣٧/٢)، الكشاف للقيسي (٥١٨/١)، المجمع للطبرسي (١٠٨/٥)، تفسير

الرازي (٩١/١٧)، النشر لابن الجزري (٢٨٣/٢).

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٩)، الإعراب للنحاس (٥٩/٢)، البحر المحيط (١٥٦/٥)،

التيان للطوسي (٣٧٥/٥)، التيسير للداني (١٢٢)، تفسير الطبري (٨١/١١)، تفسير

القرطبي (٣٤٢/٨)، الحجة لابن خالويه (١٨١)، الحجة لأبي زرعة (٣٣٢)، السبعة لابن

مجاهد (٣٢٦)، الغيث للصفاسي (٢٤١)، الكشاف للزمخشري (٢٣٧/٢)، الكشاف

للقيسي (٥١٨/١)، المجمع للطبرسي (١٠٨/٥)، تفسير الرازي (٩١/١٧).

(٥) سقط في ب.

ألا ترى أن المعنى: أفمن يهذى غيره إلى طريق التوحيد والحق أحق أن يتبع، أم من لا يهتدى هو، إلا أن يهذى؟!

والمعنى: أفمن يهذى غيره، فحذف المفعول الثابت في نحو قوله: ﴿فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لِمَا اٰخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢١٣].

فإن قلت: إن هذه التي اتخذوها لا تهتدى، وإن هُديت؛ لأنها موات من حجارة وأوثان ونحو ذلك.

قيل: إنه كذلك، ولكن الكلام نزل على أنها إن هديت اهتدت، وإن لم تكن في الحقيقة كذلك؛ لأنهم لما اتخذوها آلهة عبر عنها كما يعبر عن الذي تجب له العبادة.

ألا ترى أنه من قال: ﴿مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [النحل: ٧٣].

وكما قال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَتٰنَاكُم مِّنَ الْأَعْرَافِ﴾ [الأعراف: ١٩٤].

وإنما هي موات.

ألا ترى أنه قال: ﴿فَادْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ إِن كُنْتُمْ صٰدِقِينَ. أَلَهُمْ أَجَلٌ يَّمْسُونَ بِهَآءَ...﴾ [الأعراف: ١٩٤-١٩٥].

وكذلك قوله: ﴿إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَآءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ﴾ [فاطر: ١٤]، فأجرى عليها اللفظ بحسب ما أجرى^(١) على من يعلم، ف«إلا» على هذا بمنزلة حتى؛ كأنه [قال: ^(٢) أم من لا يهتدى حتى يهذى، [أى: ^(٣) أم من لا يعلم حتى يُعلم، ومن لا يستدل على شيء حتى يدل عليه، وإن كان لو دل أو أعلم لم يعلم ولم يستدل.

وقراءة حمزة والكسائي: ﴿أَمْ مَن لَّا يَهْدِي﴾ فإن المعنى فيه: أم من لا يهذى غيره، لكن يهذى، أى: لا يعلم شيئاً ولا يعرفه، لكن يهذى، أى: لا هداية له، ولو هدى - أيضاً - لم يهتد، إلا أن اللفظ جرى عليه، كما ذكرناه فيما تقدم.

فأما يَهْدَى وَيَهْدَى ويهذى وتهذى، فمعانيها كلها: يفتعل، وإن اختلفت ألفاظها،

(١) فى أ: فأجرى عليه اللفظ على حسب ما أجرى.

(٢) سقط فى ب.

(٣) سقط فى أ.

فالجميع أدغموا التاء في الدال لمقاربتها لها؛ ألا ترى أن التاء والدال والطاء من حيز واحد؟!

واختلفوا في تحريك الهاء؛ فمن قال: ﴿يَهْدَى﴾ ألقى حركة الحرف المدغم وهي الفتحة على الهاء؛ كما ألقاها على ما قبل المدغم في: مُعَدَّ ومُؤَمِّد، وفي عُدَّ وفِرَّ وعَضَّ.

ألا ترى أن الفاءات متحركة بحركة العينات، وكذلك «يَهْدَى»؛ لأنها في كلمة كما أن ممد ونحوه في كلمة؟! فمن^(١) قال: ﴿يَهْدَى﴾ فحرك الهاء بالكسر: فلأن الكلمة [عنده أشبهت]^(٢) المنفصلة؛ نحو: ضرب بكرٌ، [إذا أشبهت]^(٣) المنفصلة بدلالة الإظهار في نحو: اقتتلوا، لم تلق الحركة على ما قبل المدغم؛ كما أن المنفصل من نحو: قرم مالك، واسم موسى، لا يلقي على الساكن منه حركة المدغم؛ فلما لم يجز إلقاء الحركة على الساكن، ترك الهاء على ساكنها، فالتقت مع الحرف المدغم، وهما ساكنان؛ فحرك الأول من الساكنين بالكسر لالتقاء الساكنين.

فإن قلت: فقد قالوا: عَبَّسْ، فألقوا حركة المدغم في المنفصل على الأول منهما، وأجرى المنفصل مجرى المتصل.

فذلك إنما جاء في هذا الحرف وحده، ولم يعلم^(٤) غيره، وشذ ذلك؛ لأن الأعلام قد جاء فيها، وجاز ما لم يجر في غيرها، ولم يجيء، ألا ترى أن فيها^(٥) مثل: مَوْهَبٍ، ومُورِقٍ وتهلِّلٍ وحيوة؟! فكذلك جاء هذا في: عَبَّسِ.

ويدلُّك على أن إلقاء الحركة ليس بأصل في هذا الباب تحريكهم الساكن فيه بالضم، وإتباعهم الحرف الساكن^(٦) ما قبله من الحركة، وذلك ما حكاه عن الخليل وهارون أن ناساً من العرب يقولون: ﴿مُرْدُفِين﴾ [الأنعام: ٩]، ولست تجد هذا في ممد ونحوه.

(١) في أ: ومن.

(٢) في أ: تشبه عنده.

(٣) في أ: وإذا أشبه.

(٤) في أ: تعلم.

(٥) في أ: فيه.

(٦) في ب: الساكن حركة.

فأما من قال: ﴿يَهْدَى﴾ بسكون الهاء: فقد قلنا في الجواز في جمع الساكنين في هذا النحو فيما تقدم.

ويقويه ما أنشده من قوله: [من الرجز]

وَمَسْجِي مَرُّ عُقَابٍ كَاسِرٍ^(١)

وأما من أشم في هذا ولم يسكن: فالإشمام في حكم التحريك.

وأما من قال: «يَهْدَى» بكسر الياء: فإنه يفتعل وأتبع الياء ما بعدها من الكسر.

فإن قلت: إن الياء التي للمضارعة لا تكسر.

ألا ترى أن من قال: تَعْلَمُ، لم يقل: يَعْلمُ؟!

قيل: لم تكسر الياء في «يَهْدَى» من حيث كسرت [النون من «نعلم» والتاء في

«تعلم»]^(٢)، ولا كما كسرت حروف المضارعة فيما لحقت أوله همزة الوصل، ولا

ما كان ينبغي أن تلحقه همزة الوصل نحو: تتغافل؛ ولكن لمعنى آخر؛ كما لم تكسر

الياء في «ييجل» من حيث كسرت التاء في «تعلم».

ولو كسرت في «ييجل» من حيث كسرت النون في «نعلم»، لم تكسر في

«ييجل»؛ لأن من يقول: «نعلم» لا يقول: يععلم، ولكن كسرت الياء من^(٣) «ييجل»؛

لتنقلب الواو ياء؛ فكذلك كسرت في قوله: «يَهْدَى» للإتباع، لا من حيث كسر:

أنت تهتدي، وأنت تعلم، كما كسرت في «ييجل» لتنقلب الواو إلى الياء.

وقد كسروا الياء في «يبيا»، فقالوا: أنت تيبا، وهو ييبا، فحركوا^(٤) بالكسر،

والحركة في «أنت تيبا»، والكسرة فيه من حيث كسر: أنت تعلم؛ وذلك أن المضارع

لما كان على وزن «يَفْعَلُ» نزل الماضي كأنه على فَعِلَ، فقالوا: أنت تيبا، كما قالوا: أنت

تعلم، [و]^(٥) كما قالوا: هما يشأيان بالياء، وهو من الشأو، لما كان المضارع على

«يفعل»، نزل الماضي كأنه على «فَعِلَ»، وإذا كان على «فَعِلَ»، لزم انقلاب الواو التي

هي لام إلى الياء؛ فجاء المضارع بالياء في «يشأيان» على هذا التنزيل؛ كما جاء «تيبا».

(١) تقدم.

(٢) في أ: النون والتاء في نعلم، وتعلم.

(٣) في أ: في.

(٤) زاد في أ: الياء.

(٥) سقط في ب.

على أن الماضي منه على «فعل»، وكسرت الياء في «يبيا» كما كسرت الحروف الأخر التي للمضارعة على وجه الشذوذ، [وإن] ^(١) لم يكسروا الياء في غير هذا الحرف، ففي هذا بعض الإيناس بقول من قال: «يَهْدِي» فكسر الياء، وإن كانت جهتا إيجاب الكسر فيهما مختلفتين.
قال:

كلهم قرأ: ﴿فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [٥٨] بالياء.

غير ابن عامر ^(٢)؛ فإنه قرأ: ﴿خير مما تَجْمَعُونَ﴾ بالتاء.

ولم يذكر عنه في: ﴿فَلْيَفْرَحُوا﴾ شيء؛ هذه رواية ابن ذكوان وهشام جميعاً.

وقال غير أحمد بن موسى: قراءة ابن عامر: ﴿فِيذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾ بالياء، [و] ﴿هو

خير مما تجمعون﴾ بالتاء.

قال أبو علي: قوله - سبحانه -: ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ﴾ [٥٨] الجار فيه [متعلق

بمضمراً] ^(٣) استغنى عن ذكره؛ لدلالة ما تقدم من قوله - سبحانه -: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ

مَوْعِظَةٌ﴾ [عليه] ^(٤).

كما أن قوله: ﴿ءَأَلْتَنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ﴾ [٩١] يتعلق الظرف فيه بمضمراً، يدل

عليه ما تقدم ذكره من الفعل.

وكذلك قوله: ﴿ءَأَلْتَنَ وَقَدْ كُنْتُمْ بِهِ سِتْعِجُونَ﴾ [يونس: ٥١].

فأما قوله: ﴿فِيذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾ فإن الجار في قوله: ﴿فِيذَلِكَ﴾ [يتعلق بقوله:

﴿فَلْيَفْرَحُوا﴾] ^(٥)؛ لأن هذا الفعل يصل به، قال: ﴿يَفْرَحُوا بِهَا﴾

[آل عمران: ١٢٠].

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٥٢)، البحر المحيط (١٧٢/٥)، التبيان للطوسي (٣٩٥/٥)،

التيسير للداني (١٢٢)، تفسير الطبري (٨٨/١١)، تفسير القرطبي (٣٥٤/٨)، الحجة لابن

خالويه (١٨٢)، الحجة لأبي زرة (٣٣٣)، السبعة لابن مجاهد (٣٢٧)، الغيث للصفاقسي

(٢٤٦)، الكشاف للزمخشري (٢٤٢/٢)، الكشف للقيسي (٥٢٠/١)، المجمع للطبرسي

(١١٢/٥)، المعاني للأخفش (٣٤٥/٢)، تفسير الرازي (١١٩/١٧)، النشر لابن الجزري

(٢٨٥/٢).

(٣) في أ: يتعلق بمضمير.

(٤) سقط في ب.

(٥) في ب: يتعلق بـ«فليفرحوا».

وقال: [من المتقارب]

فَرِحْتُ بِمَا قَدْ كَانَ مِنْ سَيِّدَيْكُمَا

فأما الفاء فى قوله: ﴿فَلْيَفْرَحُوا﴾ فزيادة يدل على ذلك أن المعنى: ما فرحوا بذلك.

ومثل الآية فى زيادة الفاء قول الشاعر: [من الكامل]

... .. وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي^(١)

فالفاء فى «فاجزعى» زيادة؛ كما كانت التى فى قوله: ﴿فَلْيَفْرَحُوا﴾ كذلك، ولا تكون إلا وبها الزيادة؛ لأن الظرف إنما يتعلق بـ «اجزعى»، والجار فى ﴿فَلْيَفْرَحُوا﴾ فيما قبل الفاء، [فكذلك يتعلق بما قبل الفاء]^(٢).

وقرءوا: ﴿فَلْيَفْرَحُوا﴾؛ لأنهم جعلوه أمرًا للغائب، واللام إنما تدخل على فعل الغائب؛ لأن المواجه^(٣) استغنى فيه عن اللام بقولهم: افعل، فصار شبيهًا بالماضى من^(٤) «يدع» الذى استغنى عنه بـ «ترك».

ولو قلت: «فلتفرحوا» فألحقت التاء، لكنت مستعملاً لما هو كالمرفوض، وإن كان الأصل، فلا ترجح القراءة بالتاء؛ فإن ذلك هو الأصل؛ لما قد ترى كثيرًا من الأصول المرفوضة.

فأما قراءة من قرأ من^(٥): ﴿فلتفرحوا﴾ فلأنه اعتبر الخطاب الذى قبل، وهو قوله- سبحانه -: ﴿قد جاء تكلم موعظة... فلتفرحوا﴾ [يونس: ٥٧-٥٨].

وزعموا أنها فى حرف أبى: ﴿فافرحوا﴾^(٦).

قال أبو الحسن: وزعموا أنها لغة، [قال: وهى] ^(٧) قليلة يعنى نحو: لِيَتَضَرَّبَ،

(١) تقدم.

(٢) سقط فى أ.

(٣) فى أ: المواجهة.

(٤) فى أ: فى.

(٥) فى أ: من سواهم.

(٦) ينظر: الإعراب للنحاس (٢/٦٥)، البحر المحیط (٥/١٧٢)، تفسير القرطبي (٨/٣٥٤)، الكشف للزمخشري (٢/٢٤١)، المحتسب لابن جنى (١/٣١٣)، المعانى للفراء (١/٤٦٥)، تفسير الرازى (١٧/١١٨).

(٧) سقط فى ب.

وأنت تخاطب.

فأما قراءة ابن عامر: ﴿هو خير مما تجمعون﴾ بالتاء، فعلى أنه عنى المخاطبين والغيب جميعاً، إلا أنك غلبت المخاطب على الغيبة؛ كما غلبت التذكير على التأنيث؛ فكأنه أراد به المؤمنين وغيرهم.

ومن قرأ بالياء كان المعنى: فافرحوا بذلك أيها المؤمنون، أى: افرحوا بفضل الله ورحمته، فإن ما آتاكموه من الموعظة، وشفاء ما فى الصدور، وثلج اليقين بالإيمان، وسكون النفس إليه - خير مما يجمعه غيركم من أعراض الدنيا، ممن فقد هذه الخلال التى حزتموها.

فإن قلت: فكيف جاء الأمر للمؤمنين بالفرح، وقد ذم ذلك فى غير موضع من التنزيل؟!

من ذلك قوله - سبحانه -: ﴿لَا تَفْرَحْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ﴾ [القصص: ٧٦].
وقال: ﴿إِنَّهُمْ لَفُرِحُوا فُحُورًا﴾ [هود: ١٠].

قيل: إن عامة ما جاء مقترناً بالذم من هذه اللفظة إذا جاءت مطلقة، فإذا قيدت لم يكن ذمًا؛ كقوله - سبحانه -: ﴿يُرْزُقُونَ. فَرِحِينَ يَمَاءَ آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [آل عمران: ١٧٠]، وقد قيدت فى الآية بقوله: ﴿فَإِذْ ذَكَرُوا﴾.

فإن قلت: فقد جاء قوله - تعالى -: ﴿فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٨١] وهو مقيد، وهو مع التقييد موضع ذم، فإن التقييد لا يمتنع أن يجيء فى الذم؛ لأنه يبينه كما يبين ما كان غير ذم، فأما الذى^(١) يختص بالذم فهو أن يجيء على الإطلاق.

فأما قوله - سبحانه -: ﴿فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَرِحُوا بِمَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ﴾ [غافر: ٨٣]، وقوله - سبحانه -: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَقَرِّحُ الْمُؤْمِنُونَ يُنْصِرِ اللَّهُ﴾ [الروم: ٤]، فالفرح بنصر الله المؤمنين محمود؛ كما كان القعود عن رسول الله ﷺ مذموم^(٢)؛ فالتقييد [فى الموضوعين]^(٣) تبيين وتخصيص.

اختلفوا فى فتح الراء وضمها من قوله - جل وعز -: ﴿وَلَا أَصْفَرُ مِنْ ذَلِكَ وَلَا

(١) فى أ: المعنى.

(٢) سقط فى أ.

(٣) سقط فى ب.

أَكْبَرَ ﴿٦١﴾:

اقرأ حمزة وحده^(١): ﴿وَلَا أَصْغَرُ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرُ﴾ بضم الراء فيهما.

وقرأ الباقون: ﴿وَلَا أَصْغَرَ﴾ ﴿وَلَا أَكْبَرَ﴾ بفتح الراء فيهما.

قال أبو علي: من فتح الراء فى: ﴿وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ﴾ فلأن أفعال فى الموضوعين فى موضع جر؛ لأنه صفة للمجرور الذى هو قوله: ﴿مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ﴾ [يونس: ٦١]، وإنما فتح لأن أفعال إذا اتصل به منك كان صفة، وإذا كان صفة لم ينصرف فى النكرة.

ومن رفع فقال: ﴿وَلَا أَصْغَرُ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرُ﴾ حملة على موضع الموصوف؛ وذلك^(٢) أن الموصوف الذى هو ﴿مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ﴾ الجار والمجرور فيه فى موضع رفع؛ كما كانا فى موضعه فى قوله: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الفتح: ٢٨].

وقوله^(٣): [من الوافر]

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَأَقْتُ... .. (٤)

فحمل الصفة على الموضع.

ومما يجوز أن يكون محمولاً على الموضع قوله: ﴿مَا لَكُمْ مِنَ اللَّهِ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٥٩].

يجوز أن يكون صفة بمنزلة «مثل».

ويجوز أن يكون استثناء؛ كما تقول: ما لكم من إله إلا الله.

ومما جاء من الحمل على الموضع قوله - سبحانه -: ﴿فَأَصْدَقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [المنافقون: ١٠].

وقوله: ﴿وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٦].

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٥٢)، الإملاء للكبرى (١٧/٢)، البحر المحيط (١٧٤/٥)، التبيان للطوسى (٣٩٩/٥)، التيسير للدانى (١٢٣)، تفسير الطبرى (٩١/١١)، تفسير القرطبي (٣٥٦/٨)، الحجة لابن خالويه (١٨٢)، الحجة لأبى زرة (٣٣٤)، السبعة لابن مجاهد (٣٢٨)، الغيث للصفاقسى (٢٤٧)، الكشاف للزمخشري (٢٤٣/٢)، الكشاف للقيسى (٥٢١/١)، المجمع للطبرسى (١١٨/٥)، المعانى للأخفش (٣٤٦/٢)، المعانى للفراء (٤٧٠/١)، تفسير الرازى (١٢٣/١٧)، النشر لابن الجزرى (٢٨٥/٢).

(٢) فى أ: وذلك.

(٣) فى أ: وفى قوله.

(٤) تقدم.

وقال: [من الوافر]

... .. فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ^(١)
وقد يجوز أن يُعطف قوله: ﴿وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ﴾ على ﴿ذَرَّةٍ﴾؛ فيكون التقدير: ما يعزب عن ربك مثقال ذرة ولا مثقال أصغر.
فإذا حمل على هذا، لم يجز فيه إلا الجر؛ لأنه لا موضع للذرة غير لفظها؛ كما كان لقوله: ﴿مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ﴾ موضع غير لفظه.
ولا يجوز على قراءة حمزة أن يكون معطوفاً على ﴿ذَرَّةٍ﴾؛ كما جاز في قول الباين؛ لأنه إذا عطف على ﴿ذَرَّةٍ﴾ وجب أن يكون «أصغر» مجروراً، وإنما فتح لأنه لا ينصرف؛ وكذلك يكون على قول من عطفه على الجار الذي هو «من».

قال: وروى نصر بن علي، عن الأصمعي، قال: سمعت نافعاً يقرأ: ﴿فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ﴾ [٧١] مفتوحة الميم من: جمع.
وروى غير الأصمعي عن نافع^(٢) مثل [سائر]^(٣) القراء.
وكلهم قرأ: ﴿فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ﴾ بالهمز وكسر الميم من: أجمعت.
قال أبو علي: ما رواه الأصمعي عن نافع من قراءته: ﴿فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ﴾ من:

(١) عجز بيت، وصدرة:

معاوى إننا بشر فأسجح
البيت لعقبة أو لعقبة الأسدى فى الإنصاف (١/٣٣٢)، وخزانة الأدب (٢/٢٦٠)، وسر
صناعة الإعراب (١/١٣١، ٢٩٤)، وسمط اللآلى ص (١٤٨، ١٤٩)، وشرح أبيات سيويه
ص (٣٠٠)، وشرح شواهد المغنى (٢/٨٧٠)، والكتاب (١/٦٧)، ولسان العرب (غمز)،
ولعمر بن أبى ربيعة فى الأزمنة والأمكنة (٢/٣١٧)، ويلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٤/
٣١٣)، وأمالى ابن الحاجب ص (١٦٠)، ورفض المبانى ص (١٢٢، ١٤٨)، والشعر
والشعراء (١/١٠٥)، والكتاب (٢/٢٩٢، ٣٤٤، ٩١/٣)، ومغنى اللبيب (٢/٤٧٧)،
والمقتضب (٢/٣٣٨، ٤/١١٢، ٣٧١).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٥٣)، الإعراب للنحاس (٢/٦٧)، الإملاء للعكبرى (٢/١٧)،
البحر المحيط (٥/١٧٩)، التبيان للطوسى (٥/٤٠٨)، تفسير القرطبى (٨/٣٦٢)، الحجة
لابن خالويه (١٨٣)، السبعة لابن مجاهد (٣٢٨)، الكشف للزمخشرى (٢/٢٤٥)،
المجمع للطبرسى (٥/١٢٢)، المحتسب لابن جنى (١/٣١٤)، المعانى للأخفش (٢/
٣٤٦).

(٣) سقط فى ب.

جمعت: فالأكثر في الأمر أن يقال: أجمعت؛ كما قال: ﴿وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ أَجْمَعُوا أَمْرَهُمْ﴾ [يوسف: ١٠٢] و [كما] ^(١) قال: [من الرجز] هلْ أَغْدُونَ يَوْمًا وَأَمْرِي مُجْمَعٌ ^(٢)

وقال: [من الخفيف]

أَجْمَعُوا أَمْرَهُمْ بِلَيْلٍ فَلَمَّا أَضْبَحُوا أَضْبَحَتْ لَهُمْ ضَوْضَاءُ ^(٣) فيمكن أن يكون أراد: فاجمعوا ذوى الأمر منكم، أى: رؤساءكم ووجوهكم؛ كما قال - سبحانه -: ﴿وَالَيْتِ أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣]؛ فحذف المضاف، وجرى [على] ^(٤) المضاف إليه ما كان يجرى على المضاف، لو ثبت.

ويجوز أن يكون جعل الأمر ما كانوا يجمعونه من كيدهم الذى [كانوا] ^(٥) يكيّدونه به، فيكون بمنزلة قوله: ﴿فَأَجْمَعُوا كَيْدَكُمْ ثُمَّ أَتَوُا صَفَاً﴾ [طه: ٦٤]؛ على أن أبا الحسن زعم أن وصل الألف فى: ﴿فاجمعوا أمركم وشركاءكم﴾، أكثر فى كلام العرب، قال: وإنما يقطعونها إذا قالوا: «أجمعوا على كذا وكذا»، قال: والقراءة بالقطع عريية.

ومن قرأ ^(٦): اجمعوا، من: جمعت، حمل الشركاء على هذا الفعل الظاهر؛ لأنك جمعت الشركاء، وجمعت القوم، وعلى هذا جاء: ﴿ذَلِكَ يَوْمٌ يَجْمَعُ لَهُ النَّاسُ﴾ [هود: ١٠٣].

ومن قال: ﴿فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ﴾ على أفعال، أضمر للشركاء فعلاً آخر كأنه: فأجمعوا أمركم، واجمعوا شركاءكم؛ فدلّ المنصوب على الناصب.

كقول الشاعر: [من الرجز]

(١) سقط فى ب.

(٢) تقدم.

(٣) البيت للحارث بن حلزة فى ديوانه ص(٢٤)، ولسان العرب (ضوا)، ومقاييس اللغة (١/٤٨٠)، وتهذيب اللغة (٩٧/١٢)، وخاص الخاص ص(٩٨)، وشرح القصائد السبع ص(٤٥٢)، وشرح القصائد العشر ص(٣٨٠)، وشرح المعلمات السبع ص(٢٢١)، وشرح المعلمات العشر ص(١٢٠)، وتاج العروس (غوى)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص(٢٤٢)، ويروى: «عشاء» بدلا من «ليل».

(٤) سقط فى أ.

(٥) سقط فى أ.

(٦) فى أ: قال.

عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا حَتَّى شَتَّتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا^(١)
وكقول^(٢) الآخر: [من الرجز]

شَرَابِ أَلْبَانٍ وَتَمْرٍ وَأَقِظُ^(٣)

وكقوله: [من مجزوء الكامل]

... .. مُتَقَلِّدًا سَيْنًا وَرُمَحًا^(٤)

لما لم يجز أن يحمل الرمح على التقليد، أضمر له فعلاً كما أضمر لنصب
الشركاء لما لم يجز الحمل على: أجمعوا.

وزعموا أن في حرف أبي: ﴿وَادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ﴾؛ فحمل الكلام على الذي يراد
به الانتصار؛ كقوله: ﴿وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [هود: ١٣]، [و]: ﴿وَادْعُوا
شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٣].

ويجوز أن يكون انتصاب الشركاء على أنه مفعول معه، أى: أجمعوا أمركم مع
شركائكم؛ كقولهم: استوى الماء والخشبة، وجاء البرد والطيالسة.

ويدلُّك على جوازه أن الشركاء فاعله فى المعنى؛ كما أن الطيالسة كذلك، ومن
ثم قرأ الحسن فيما زعموا: «فاجمعوا أمركم وشركاؤكم».

وزعم أبو الحسن أن قوماً يقيسون هذا الباب، ويجعلونه مستمراً، وأن قوماً
يقصرونه على ما سمع؛ والقول الأول عندى أقيس.

اختلفوا فى مد الألف وترك المد من قوله - سبحانه -: ﴿السَّحْرُ﴾ [٨١]:

فقرأ أبو عمرو وحده^(٥): ﴿السَّحْرُ﴾ ممدودة الألف.

(١) تقدم.

(٢) فى أ: وقال.

(٣) تقدم.

(٤) تقدم.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٥٣)، الإملاء للعكبرى (١٧/٢)، البحر المحيط (١٨٢/٥)،
التيبان للطوسى (٤١٦/٥)، التيسير للدانى (١٢٣)، تفسير الطبرى (١١/١٠٢)، تفسير
القرطبى (٨/٣٦٨)، الحجة لابن خالويه (١٨٣)، الحجة لأبى زرعة (٣٣٥)، السبعة لابن
مجاهد (٣٢٨)، الغيث للصفاقسى (٢٤٧)، الكشاف للزمخشرى (٢/٢٤٧)، الكشف
للقيسى (١/٥٢١)، المجمع للطبرى (٥/١٢٥)، المعانى للفراء (١/٤٧٤)، تفسير
الرازى (١٧/١٤٣)، النشر لابن الجزرى (١/٣٧٨).

وكلهم قرأها بغير مد، على لفظ الخبر.

قال أبو على: قول أبي عمرو: ﴿ما جئتم به السحر﴾، ﴿ما﴾: ترتفع فيه بالابتداء، و ﴿جئتم به﴾: في موضع الخبر، والكلام استفهام. يدل ذلك على ذلك استقلال الكلام بقوله: ﴿جئتم به﴾ ولو كانت موصولة احتاجت إلى جزء آخر.

فأما [وجه] ^(١) الاستفهام مع علم موسى أنه سحر: فإنه على وجه التقرير؛ كما قال: ﴿مَا أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾ [المائدة: ١١] وهذا كثير، ولا يلتبس بالشرط، وإن كان الشرط لا صلة له؛ لأنه لا جزاء ها هنا، والشرط يلزمه الجزاء، ومن قال: زيداً مررت به، كان [«ما» في] ^(٢) قوله: «ما جئتم به» في موضع نصب بمضمر يفسره «جئتم به»، وعلى هذا قوله: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا﴾ [الحديد: ٢٧] ومن قال: «السحر»؟ فألحق حرف الاستفهام، كان «السحر» بدلاً من «ما» المبتدأ، ولزم أن يلحق «السحر» الاستفهام؛ لساوئ المبدل منه في أنه استفهام.

ألا ترى أنه ليس في قولك: «السحر» استفهام، وعلى هذا قالوا: كم مالك: أعشرون أم ثلاثون؟ فجعلت «العشرون» بدلاً من «كم»، وألحقت «أم»؛ لأنك في قولك: كم درهمًا مالك؟ مدع أن له مالاً؛ كما أنك في قولك: أعشرون أم ثلاثون مالك؟ مدع أنه أحد الشئيين، ولا يلزم أن تضمّر للسحر خبراً على هذا؛ لأنك إذا أبدلت من المبتدأ، صار في موضعه، وصار ما كان خبراً لما أبدلت منه في موضع خبر المبتدأ ^(٣).

فأما [قول الشاعر: ^(٤)] [من الكامل]

وَكَاثُهُ لَهَقُ السَّرَاةِ كَاثُهُ مَا حَاجِبِيهِ مُعَيَّنٌ بِسَوَادٍ ^(٥)

فإنه أبدل «الحاجيين» من الضمير على حد قولك: ضربت زيداً رأسه.

(١) سقط في ب.

(٢) سقط في ب.

(٣) في أ: البدل.

(٤) في أ: قوله.

(٥) البيت للأعشى في الدرر (٢٥٤/٦)، والكتاب (١٦١/١)، وبلا نسبة في خزنة الأدب (٥)

١٩٧، ١٩٨)، وشرح المفصل (٦٧/٣)، ولسان العرب (عين)، وهمع الهوامع (٢)

فإن قلت: أبدل من الأول، وقدر الخبر عن الأول؛ لأن المبدل منه قد لا يكون في نية الإسقاط^(١) بدلالة إجازتهم: الذي مررت به زيد أبو عبد الله، ولو كان البدل في تقدير الإسقاط، وما لا يعتد به، لم يجز هذا الكلام؛ فهو قول.

وإن قلت: حمل الكلام على المعنى، فلما كان حاجباه بعضه، حمل الكلام عليه؛ كأنه قال: كأنه بعضه معين بسواد، فأفرد لذلك؛ فهو قول.

وزعموا أن إلحاق الهمز^(٢) في «السحر» قراءة مجاهد وأصحابه.

ومن قال: ﴿مَا جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرُ﴾ كان «ما» في قوله: «[ما جئتم]»^(٣) موصولاً، و«جئتم به» الصلة، والهاء المجرورة عائدة على الموصول، وخبر المبتدأ الذي هو الموصول السحر، ومما يقوى هذا الوجه ما زعموا [أنه]^(٤) في حرف عبد الله: ﴿ما جئتم به سحر﴾.

قال:

وقرأ ابن عامر وحده^(٥): ﴿وَلَا تَتَّبِعَانَّ﴾ [٨٩] ساكنة التاء مخففة، مشددة النون. وفي رواية الحلواني، عن هشام بن عمار: بالنون والتشديد.

قال: وأحسب ابن ذكوان عنى بروايته خفيفة يعنى التاء من تَبَعَ.

قال: وإن كان كذلك فقد اتفق هو وهشام في النون، وخالفه هشام في التاء.

وقال غير أحمد بن موسى: رواية الأخفش الدمشقي عن أصحابه عن ابن عامر: ﴿تَتَّبِعَانَّ﴾ خفيفة التاء والنون.

قال أبو علي: من قرأ: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانَّ﴾ فالنون فيها: النون الشديدة، وهي إذا دخلت على «يفعل» فتح لدخولها، وبنى الفعل معها على الفتح؛ نحو: لتفعلن، [وحذف

(١) في ب: إسقاط.

(٢) في ج: الهمزة.

(٣) سقط في ج.

(٤) في ج: من أنه.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٥٣)، الإملاء للعكبري (١٨/٢)، البحر المحيظ (١٨٧/٥)، التبيان للطوسي (٤٢٥/٥)، التيسير للداني (١٢٣)، تفسير القرطبي (٣٧٦/٨)، الحجة لأبي زرة (٣٣٦)، السبعة لابن مجاهد (٣٢٩)، الغيث للصفاسي (٢٤٧)، الكشف للزمخشري (٢٥١/٢)، الكشف للقيسي (٥٢٢/١)، المجمع للطبرسي (١٢٨/٥)، النشر لابن الجزري (٢٨٦/٢).

النون] ^(١) التي تثبت في نحو: «يفعلان»، في الرفع مع النون الشديدة؛ كحذف الضمة في «يَفْعَلْنَ»، وإنما كسرت الشديدة بعد ألف التثنية في نحو: ﴿وَلَا تَتَّبِعَنَّ﴾؛ لوقوعها بعد ألف التثنية، فأشبهت التي تلحق الألف في «رجلان»، و «يفعلان» لما كانت زائدة مثلها، وداخلة لمعنى كدخولها.

فإن قلت: إن قبلها نونًا، وليست التي للتثنية؛ كذلك فإن النون لما كانت ساكنة، وجمعت إلى السكون الخفاء، لم يعتد بها، فصارت المكسورة كأنها وليت الألف، ومثله في أنه لم يعتد فيه بالحاجز لسكونه قولهم: هو ابن عمى دنيا، وهو من الدنوي، وفتية، وهي من الواو فيما زعم سيبويه؛ ومنه قولهم في جمع على وصبي: علية وصبية، وقالوا: عليان، وقد لا يعتدون بالحاجز لخفائه وإن كان متحركًا؛ كما أجمعوا فيما زعم سيبويه على ردها لخفاء الهاء، وكما كرهوا ^(٢) - كثير منهم - : وضع عصا هو قبل، وخذوه هو يا قوم؛ لأن الحرف لما كان خفيًا، كان كأنه التقى ساكنان، فإذا جاء ذلك في المتحرك فالساكن أولى.

فأما من قرأ: ﴿وَلَا تَتَّبِعَنَّ﴾ بتخفيف النون، فإنه يمكن أن يكون خفف الثقيلة للتضعيف؛ كما حذفوا: ربّ، وإنّ، ونحوهما من المضاعف، إلا أنه حذف الأول من المثليين؛ كما أبدلوا الأول من المثليين في نحو: قيراط ^(٣)، ودينار ^(٤)، ولزم ذلك

(١) في أ: ويحذف.

(٢) في ج: كره.

(٣) القيراط في اللغة: يقال: أصله قراط، لكنه أبدل من أحد المضعفين ياء للتخفيف كما في «دينار»؛ ولهذا يرد في الجمع إلى أصله فيقال: قرايط.

وفي الاصطلاح: قال بعض الحساب: القيراط في لغة اليونان: حبتا خرنوب، وهو نصف دانق، والدرهم عندهم اثنتا عشرة حبة. ولا يتخذ القيراط في عصرنا إلا لوزن الماس والحجارة الكريمة.

وزن القيراط: القيراط وزن دانق - جزء من أجزاء الدينار - وهو نصف عشر في أكثر البلاد، وأهل الشام يجعلونه جزءًا من أربعة وعشرين $\frac{1}{4}$ من الدينار.

والقيراط الشرعي وزنه ثلاث حبات من حب الشعير المتوسط وثلاثة أسباع حبة $\frac{3}{7}$ كما في بعض الكتب الفقهية، وهو أيضًا نصف عشر المثقال؛ إذ المثقال الشرعي عشرون قيراطًا. والمراد بالقيراط الحمصة التي هي الحبة في كلمات العراق.

قال أبو الوليد بن رشد في كتابه الكبير: «والقيراط ثلاث حبات شعير».

وقال المقرئ: «القيراط جزء من أربعة وعشرين جزءًا من الدينار، وهو ثلاث حبات

من الشعير، وهو أيضًا معرب. ينظر: المقادير الشعرية ص (٤١، ٤٢).

(٤) لغة: أصله: دنًا، بالتضعيف، فأبدل حرف علة للتخفيف، ويستخدم للتعامل كعملة. =

فى هذا الموضوع؛ لأن الحذف لو لحق الثانية، للزم التقاء ساكنين^(١) على غير ما يستعمل فى الأمر العام الشائع.

ألا ترى أن اجتماع الساكنين على هذا الحد غير مأخوذ به عند العامة، وإن شئت كان على لفظ الخبر، والمعنى: الأمر.

كقوله: ﴿يَرِيضَنَ بِأَنْفُسِهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

و: ﴿لَا تُضَاكِرُ وِلْدَةً يَوْلِدَهَا﴾ [البقرة: ٢٣٣].

أى: لا ينبغي ذلك، وإن شئت جعلته حالاً من «استقيماً»، وتقديره: استقيماً غير متبعين.

وبدل على ذلك قول الشاعر: [من الوافر]

وَلَا أَسْقَى وَلَا يَسْقَى شَرِيبَى وَيُرْوِيهِ إِذَا أُوْرَدْتُ مَائِي^(٢)

وقول الآخر: [من الطويل]

أَصَاحُ الَّذِي لَوْ أَنَّ مَائِي مِنَ الْهَوَى بِهِ لَمْ أَرْعُهُ لَا يُعْرَى وَيَنْظُرُهُ

وكقول الفرزدق: [من الطويل]

بِأَيْدِي رِجَالٍ لَمْ يَشِيمُوا سِيُوفَهُمْ وَلَمْ تَكْثُرِ الْقَتْلَى بِهَا حِينَ سَلَّتِ^(٣)

اختلفوا فى فتح الألف وكسرها من قوله -جل وعز-: ﴿ءَامَنَتْ أَنَّهُ﴾ [٩٠]:

فقرأ ابن كثير، ونافع، وعاصم، وأبو عمرو، وابن عامر: ﴿ءَانَهُ﴾ بفتح الألف.

وقرأ حمزة، والكسائى^(٤): ﴿ءَامَنَتْ إِنَّهُ﴾ بكسر الألف.

= واصطلاحاً: اسم لوحدة ذهبية من وحدات النقد التى كان العرب يتعاملون بها مضروبة كانت أم غير مضروبة.

ينظر: المقادير الشرعية ص (٤٦).

(١) فى ج: الساكنين.

(٢) ينظر: أمالى القالى (٢/٢٦٣)، السمط (٢/٩٠١)، المعانى الكبير (٢/١٢٦٥).

(٣) البيت فى شرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص (١٢٢)، وشرح شواهد المغنى ص (٧٧٨)، ولسان العرب (خر)، (شيم)، ولم أقع عليه فى ديوانه، وبلا نسبة فى الإنصاف ص (٦٦٧)، وتذكرة النحاة ص (٦٢٠)، وشرح المفصل (٢/٦٧)، ومغنى اللبيب ص (٣٦٠).

ويروى: «يكثر» بدلا من «تكثر».

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٥/٤٢٦)، الإعراب للنحاس (٢/٧٤)، البحر المحيط (٥/١٨٨)،

التبيان للطوسى (٥/٤٢٦)، التيسير للدانى (١٢٣)، تفسير الطبرى (١١/١١٢)، الحجة

لابن خالويه (١٨٤)، الحجة لأبى زرة (٣٣٦)، السبعة لابن مجاهد (٣٣٠)، الغيث =

قال أبو علي: من قال: ﴿ءَأَمَنْتُ أَنَّهُ﴾ فلأن هذا الفعل يصل بحرف الجر، في نحو قوله - عز وجل -: ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣]، و ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْحَيَاتِ﴾ [النساء: ٥١]، فلما حذف الحرف، وصل الفعل إلى «أن»، فصار في موضع نصب أو خفض على الخلاف في ذلك.

ومن قال: ﴿أَمَنْتُ إِنَّهُ﴾ حمله على القول المضمر؛ كأنه آمنت فقلت: إنه. وإضمار القول في هذا النحو كثير، وإيضمار القول من المزية هنا، أن قلت: إنه لا إله إلا الله في المعنى إيمان، فإذا قال: «آمنت» فكأنه قد ذكر ذلك.

اختلفوا في قوله - عز وجل -: ﴿ءَأَلْفَنَ وَقَدْ عَصَيْتَ﴾ [٩١]:

فروى المسيبي وقالون عن نافع أنه قرأ: ﴿الآن﴾ مستفهمة جداً.

وكذلك قال ابن [أبي] (١) أويس، عن نافع بهمزة واحدة.

وقال ورش أيضًا: إنه كان يقرأ بفتح اللام، ومد الهمزة الأولى، ولا يهمز بعد اللام.

والباقون يهزمون بعد اللام واللام ساكنة ﴿الآن﴾.

وقال أحمد بن صالح، عن قالون بهمزة واحدة بعدها مدة.

وقال أبو خلود عن نافع: ﴿الآن﴾ ليس بعد اللام همزة.

وأصل قول ورش عن نافع: أنه إذا كانت الهمزة قبلها ساكن، ألقى حركة الهمزة على الساكن، وترك الهمزة مثل: الأرض، بفتح اللام، والاسماء، بفتح اللام بحركة الهمزة، و﴿الآن﴾: لا يهمز بعد اللام، ويفتح اللام بحركة الهمزة.

وقال ابن جبير: عن الكسائي، عن إسماعيل، عن نافع، وعن حجاج [بن منهال] (٢) الأعور، عن ابن أبي الزناد، عن نافع: ﴿الآن﴾ لا يهمز بعد اللام (٣).

قال أبو علي (٤): إن لام المعرفة إذا دخلت على كلمة أولها الهمزة، فخفضت الهمزة - فإن في تخفيفها وجهين:

= للصفاقسي (٢٤٧)، الكشاف للزمخشري (٢/٢٥١)، الكشف للقيسي (١/٥٢٢)، المجمع للطبرسي (٥/١٣٠)، المعاني للفراء (١/٤٧٨)، النشر لابن الجزري (٢/٢٨٧).

(١) سقط في أ.

(٢) سقط في ج.

(٣) ينظر: السبعة (٣٢٧).

(٤) زاد في ج: اعلم.

أحدهما: أن تحذف وتلقى حركتها على اللام وتقر همزة الوصل؛ فيقال: أَلْحَمَر، وقد حكى ذلك سيبويه.

وحكى أبو عثمان، عن أبي الحسن أن ناسًا يقولون: لَحَمَر؛ فيحذفون الهمزة التي للوصل.

فالذين أثبتوا الهمزة^(١) أثبتوها؛ لأن التقدير باللام السكون، وإن كانت في اللفظ متحركة، كما كان التقدير فيها السكون في قولهم في التذکر: ألى، إذا تذكر نحو: القليل^(٢) والقوم؛ فكما لم تحذف الهمزة هنا، كذلك لم تحذف في نحو: أَلْحَمَر. ومثل ذلك - في أن التقدير لما كان بالحركة السكون، قد جرى مجرى الساكن وإن كان متحركًا في اللفظ - قولهم: أزدد الرجل، وألى [لم يجر]^(٣) التحريك في المثلين لما كان الثاني [فيهما]^(٤) في تقدير السكون، وإنما تحرك بحركة لا تلزم؛ فكذلك: أَلْحَمَر.

وأما اللغة الأخرى فمن الدليل عليها ما أنشدنيه أحمد بن موسى عن الكسائي: [من الطويل]

فَقَدْ كُنْتُ تُخْفِي حُبَّ سَمْرَاءَ حِقْبَةً فَبُخَ لَانَ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَائِحٌ^(٥)
فأسكن الحاء لما كانت اللام متحركة، ولو لم يعتد بالحركة، كما لم يعتد بها في الوجه الأول، لحرك^(٦) الحاء بالكسر، كما تحرك به إذا قال: بح اليوم؛ لكن لما أسكن كان بمنزلة: بُخ بِسْرُكٌ، وُبُخ بِأَمْرِكٌ؛ فنقول على قياس اللغة الأولى: ﴿قَالَ لَانَ﴾ [البقرة: ٧١] فتحذف واو الضمير؛ لأن اللام في تقدير السكون؛ كما تحذفه

(١) في أ: الوصل.

(٢) في ج: الخليل.

(٣) سقط في أ.

(٤) في ج: منهما.

(٥) البيت لعترة في ديوانه ص(٢٩٨)، والمقاصد النحوية (٤٧٨/١)، وبالنسبة في الأشباه والنظائر (١/٥٦، ٦٧٥)، وتذكرة النحاة ص(٣١)، والخصائص (٣/٣٥)، وشرح الأشموني (١/٨١)، وشرح التصريح (١/١٤٧)، وشرح ابن عقيل ص(٩٢)، ولسان العرب (أين).

ويروى: «وقد» بدلا من «فقد».

(٦) في أ: فحرك.

فى [نحو: «قالوا:»^(١) اليوم»، وعلى قياس اللغة الأخرى: «قالوا لأن»، فثبت واو الضمير؛ لأن اللام لم تنزل تنزِيل^(٢) السكون. ألا ترى أنه حذَفَ الهمزة التى تجلب^(٣) لسكون الحرف الذى تدخل عليه، وتقول على قياس اللغة الأولى: مِلَّانٌ، إذا أردت: من الآن، فحذفت النون للقاء الساكنين.

كما حذفته من قول الشاعر: [من المنسرح] أْبْلِغْ أَبَا دَخْتَنُوسَ مَأْلَكَةَ غَيْرِ الَّذِى قَدْ يُقَالُ مِلْكَدِبِ^(٤) وتقول على قياس اللغة الأخرى: من لأن، فلا تحذف النون؛ لأنه لم يلتق ساكنان، كما لم تحرك الحاء من قوله: «فَبُجَّحَ لَانَ»؛ فعلى هذا مجرى هذا الباب، [وقد بسطنا القول فى هذا الباب فى مواضع من مسائلنا]^(٥).

أما ما ذكره من رواية المسيبى وقالون عن نافع أنه قرأ: «الآن» مستفهماً جداً؛ وكذلك قال ابن أبى أويس، عن نافع: بهمزة واحدة، فقوله: «مستفهماً جداً» لا يخلو من أحد أمرين:

إما أن يريد أنه كان يَمُدُّ، فإن أراد ذلك كان على لغة من قال: أَلْحَمَرُ، فلما ألحق همزة الاستفهام مد، و^(٦) يريد أنه كان يقطع الهمزة، فلا يصلها كما يصل، ولا يقطع إذا لم تكن للاستفهام، فإذا كان كذلك فهو على قول من قال: لَحَمَرٌ، ولا همزة فيه، فتقلب ألفاً مع همزة الاستفهام ويمد؛ فهو كقوله: ﴿الْكُمُ الذَّكْرُ وَلَهُ الْأُنثَى﴾ [النجم: ٢٠] فى أنه [لا]^(٧) يجوز أن يمد. ويقوى هذا الوجه ما قاله أحمد؛

(١) فى أ: بح.

(٢) فى أ: تنزل.

(٣) فى ج: تجلب.

(٤) البيت للقيط بن زرارى فى شرح شواهد الإيضاح ص(٢٨٨)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٢/١٣٣)، وخزانة الأدب (٩/٣٠٥)، والخصائص (١/٣١١)، وورصف المباني ص(٣٢٥)، وسر صناعة الإعراب ص(٥٣٩، ٥٤٠)، وشرح المفصل (٨/٣٥، ٩/١٠)، (١١٦)، ولسان العرب (أكل)، (لكن)، (منز).

ويروى: «مأكلة» بدلا من «مألكة».

(٥) زيادة من ج.

(٦) فى ج: أو.

(٧) سقط فى أ.

وكذلك قال ابن أبي أويس عن نافع بهمزة واحدة.

قال: وقال أحمد بن صالح، عن قالون: بهمزة^(١) واحدة بعدها مدة، فهذا قد فسر، ولا يكون هذا إلا على قول من قال: **أَلْحَمَرُ** «الآن».

فأما ما روى ورش عن نافع من قوله: **﴿الآن﴾**: أنه [كان] ^(٢) يقرأ بفتح اللام^(٣) ومد الهمزة الأولى ولا يهزم بعد اللام، فإن ذلك على قول من قال: **أَلْحَمَرُ**؛ كأنه قال: **الآن**، فأثبت همزة الوصل مع تحرك اللام؛ كما أثبتها في قولهم: **أَلْحَمَرُ**، فإذا دخلت همزة الاستفهام، قلبت همزة الوصل ألفًا، فقلت: «الآن»؛ كما تقول: **أَلرَّجُلُ** قال ذاك؟ ومن فصل بين الهمزتين إذا التقتا بالألف، فقال: «أأنت» **﴿أأندرتهم﴾** لم يفصل هنا^(٤) بها؛ لأنه لا تثبت هنا همزتان.

ألا ترى أن الثانية التي للوصل تقلب ألفًا؟ فلا يحتاج إذن إلى الألف التي تفصل بين الهمزتين؛ كما تفصل بين النونين إذا قلت: **اضربناني زيدًا**، فعلى هذا وجه قراءة نافع هذه التي حكاها ورش، وعلى هذا أيضًا ما حكاه أحمد بن صالح، عن قالون: بهمزة واحدة بعدها مدة.

قال:

وكلهم قرأ: **﴿ويوم نحشُرُهُم﴾** [٤٥]، بالنون.

غير عاصم؛ فإن حفصًا روى عنه: **﴿ويوم يحشُرُهُم﴾** بالياء^(٥). عند الخمس والأربعين منها.

قال أبو على: يحتمل قوله: **﴿كأن تر يَلْبِسُوا﴾** [٤٥] ثلاثة أوجه: أحدها: أن يكون صفة لليوم.

والآخر: أن يكون صفة للمصدر المحذوف.

والثالث: أن يكون حالاً من الضمير في «نحشُرهم».

فإذا جعلته صفة لليوم، احتمل ضربين من التأويل:

(١) في أ: همزة.

(٢) سقط في ج.

(٣) في ج: الألف.

(٤) في ج: ههنا.

(٥) ينظر: السبعة (٣٢٧).

أحدهما: أن يكون التقدير: كأن لم يلبثوا قبله إلا ساعة، فحذفت الكلمة لدلالة المعنى عليها، ومثل ذلك في حذف هذا النحو منه قوله -عز وجل-: ﴿فَإِذَا بَلَغَ الْأَجِلَ نَ فَاتَمَسَّكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ [الطلاق: ٢] أى: أمسكوهن قبله.

وكذلك: ﴿فَإِنْ فَاءُ وَإِنَّ اللَّهَ﴾ [البقرة: ٢٢٦] أى قبل انقضاء الأربعة الأشهر. وكذلك قوله -عز وجل-: ﴿يَرِيضَنَ بِأَنْفُسِهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨]. قال أبو الحسن: يتريصن بعدهم^(١).

ويجوز أن يكون المعنى: كأن لم يلبثوا قبله، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، ثم حذفت الهاء من الصفة؛ كقولك: الناس رجлан: رجل أكرم، ورجل أهنت.

ومثل هذا في حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه قوله -جل وعز-: ﴿تَرَى الظَّالِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا كَسَبُوا وَهُوَ وَاقِعٌ بِهِمْ﴾ [الشورى: ٢٢]. التقدير: وجزاؤه واقع بهم، فحذف المضاف.

وإن جعلته صفة للمصدر، كان على هذا التقدير الذى وصفنا، وتمثيله: «كأن لم يلبثوا» قبله، فحذف، وأقيم المضاف إليه [مقام المضاف]^(٢)، ثم حذف العائد من الصفة؛ كما تحذفه من الصلة فى نحو: ﴿أَهَذَا الَّذِى بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١].

وإن جعلته حالاً من الضمير المنصوب، لم تحتج إلى حذف شىء فى اللفظ؛ لأن الذكر من الحال قد عاد إلى ذى الحال، والمعنى: نحشرهم مشابهة أحوالهم أحوال من لم يلبث إلا ساعة.

فأما ﴿يوم نحشرهم﴾: فإنه يصلح أن يكون معمولاً لأحد شيئين: أحدهما: أن يكون معمول: ﴿يَتَعَارَفُونَ﴾.

والآخر: أن يكون معمولاً لما دل عليه قوله: ﴿كَانَ لَوْ يَلْبَثُوا﴾.

فإذا جعلته معمولاً لقوله: ﴿يَتَعَارَفُونَ﴾ انتصب ﴿وَيَوْمَ﴾ على وجهين:

أحدهما: أن يكون ظرفاً معناه: يتعارفون فى هذا اليوم.

والآخر: أن يكون مفعولاً على السعة على: [من الرجز]

(١) فى أ: بعدتهم.

(٢) فى أ: مقامه.

يَا سَارِقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارِ^(١)

ومعنى ﴿يَتَعَارَفُونَ﴾ يحتمل أمرين:

أحدهما: أن يكون المعنى: يتعارفون مدة إمامتهم التي وقع حشرهم بعدها، وحذف المفعول للدلالة عليه؛ كما حذف في مواضع كثيرة، وعدى «تفاعل».

كما عدى في قول ذى الرمة: [من الطويل]

..... تَحَاسَنَتْ بِهِ الْوَشَى قَرَأَتْ الرِّيَاحِ وَخُورَهَا^(٢)

وأشده أبو عبيدة: [من المتقارب]

تَخَاطَأَتِ النَّبْلُ أَحْشَاءَهُ^(٣)

أو يكون أعمل الفعل الذى دل عليه «يتعارفون».

ألا ترى أنه قد دل على يستعلمون^(٤) ويتعارفون، ومن حذف المفعول قوله:

﴿وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا فَأَغْشَيْنَاهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾ [يس: ٩]

التقدير: فأغشيناهم السد، أو مثل السد؛ فهم لا يبصرون لما أغشيناهموه من ذلك.

وتعرفوا مدة اللبث ها هنا؛ كما تعرفوها في قوله: ﴿قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ كَمَ لَيْتَنَّا قَالُوا

لَيْتَنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالُوا رَبِّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَيْتَنَّا﴾ [الكهف: ١٩].

وكقوله: ﴿قَالَ كَمْ لَيْتَنَّا فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ . قَالُوا لَيْتَنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ فَسَلِّ

الْعَادِينَ﴾ [المؤمنون: ١١٢].

فتعارفهم مدة لبثهم كما ذكرت لك^(٥) في هذه الآي.

والآخر في التعارف ما جاء من قوله: ﴿فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ . قَالَ قَائِلٌ

(١) تقدم.

(٢) وتام البيت:

ومن جردة غفل بساط

البيت في ديوانه ص(٢٣٢)، وبلا نسبة في المخصص (١٠/١٦١).

ويروى: «بها» بدلا من «به».

(٣) صدر بيت، وعجزه:

..... وأخر يومى، فلم يعجل

البيت لأوفى بن مطر المازنى فى لسان العرب (خطأ)، (خلل)، وبلا نسبة فى ديوان

الأدب (٤٧٣/٢).

(٤) فى أ: يستعلمون.

(٥) فى ج: ذلك.

مِّنْهُمْ إِنِّي كَانَ لِي قَرِينٌ ﴿٥٠﴾ [الصفات: ٥٠، ٥١]، [و] ﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ. قَالُوا إِنَّا كُنَّا قَبْلَ فِي أَهْلِنَا مُشْفِقِينَ﴾ [الطور: ٢٥، ٢٦] وتعرفهم يكون على أحد هذين الوجهين.

فعلى هذا يكون قوله: ﴿ويوم نحشرهم﴾ معمول ﴿يَتَعَارَفُونَ﴾. والآخر: أن يكون ﴿يوم نحشرهم﴾ معمول ما دل عليه قوله: ﴿كَانَ لِي قَرِينًا﴾. ألا ترى أن المعنى: تشابه أحوالهم أحوال من لم يلبث؟! فيعمل في الطرف هذا المعنى، ولا يمنع المعنى من أن يعمل في الطرف، وإن تقدم الطرف عليه؛ كقولهم: أكل يوم لك ثوب.

ومثل ذلك في الحمل على المعنى قوله -عز وجل-: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ﴾ [الفرقان: ٢٢].

وقول أبي دؤاد: [من الخفيف]

قَرِينُهُ وَلَا تَقِيلَنَّ وَأَعْلَمَ أَنَّهُ الْيَوْمَ إِنَّمَا هُوَ نَادٍ^(١)
فإذا حملته على هذا، لم يجوز أن يكون صفة للمصدر؛ لأن الموصوف الذي هو المصدر موضعه بعد الفعل، تقديره: يوم نحشرهم^(٢) حشرا كأن لم يلبثوا، أو لم يلبثوا قبله، والصفة لا يتقدم عليها ما تعمل فيه، ولا يجوز -أيضا- أن تجعله صفة لليوم على هذا؛ لأن الصفة لا تعمل في الموصوف؛ [كما أن الصلة لا تعمل في الموصول]^(٣)؛ ألا ترى أن الصفة إيضاح للموصوف وتبين له؛ كما أن الصلة كذلك. وإذا كان على هذا لم يسغ عمل واحد منهما فيما يوضحه ويبينه، لتنزله منزلة بعضه.

فإن قلت: فإذا قدرت ﴿كَانَ لِي قَرِينًا﴾ تقدير الحال من الضمير، هل يجوز أن يكون ﴿وَيَوْمَ﴾ معمولاً له؟

فإن ذلك لا يجوز؛ لأن العامل في الحال «نحشر»، و «نحشر» قد أضيف «اليوم» إليه، فلا يجوز أن يعمل^(٤) في المضاف المضاف إليه، ولا ما يتعلق بالمضاف إليه؛

(١) في ج: نار.

(٢) زاد في ج: كان.

(٣) سقط في أ.

(٤) في ج: أن يكون يعمل.

لأن ذلك يوجب تقديمه على المضاف.

ألا ترى أنه لم يجز: القتال زيدا حين تأتي؟!

وإذا جعلت ﴿يَتَعَارَفُونَ﴾ العامل في ﴿يوم نحشرهم﴾ لم يجز أن يكون صفة لليوم؛ على أنك كأنك وصفت اليوم بقوله: ﴿كَأَن لَّزَّ يَلْبِسُوا﴾، و ﴿يَتَعَارَفُونَ﴾، فوصفت ﴿يوم نحشرهم﴾ بجملتين، لم يجز أن يكون معمولاً لقوله: ﴿يَتَعَارَفُونَ﴾؛ لأن الصفة لا تعمل في الموصوف، وجاز وصف اليوم بالجملة، وإن أضيف؛ لأن الإضافة ليست بمحضة؛ فلم تعرفه.

ويدل على النون في: ﴿يَوْمَ نَحْشُرُهُمْ﴾ قوله: ﴿وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٧]، وقوله: ﴿جَمَعْنَهُمْ جَمَاعًا﴾ [الكهف: ٩٩]، وقال: ﴿وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى﴾ [طه: ١٢٤].

ويدل على الياء قوله: ﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ﴾ [النساء: ٨٧].
ويدل على مقاربة الياء والنون في ذا النحو قوله: ﴿وَكَذَلِكَ نَجْزِي مَنْ أَسْرَفَ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِآيَاتِ رَبِّهِ﴾ [طه: ١٢٧].

فنعلم من هذا أن كل واحد منهما يجرى مجرى الآخر.
قال:

كلهم قرأ: ﴿تُنَجِّي رُسُلَنَا﴾^(١) [١٠٣] مشددة الجيم.
غير الكسائي^(٢)، وحفص عن عاصم، فإنهما قرءا: ﴿تُنَجِّي رُسُلَنَا﴾^(٣) خفيفة.
وقرأ الكسائي وحده في سورة مريم: ﴿ثُمَّ تُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ [٧٢] ساكنة النون.

وقرأ الباقر: ﴿تُنَجِّي﴾ بفتح النون الثانية وتشديد الجيم.
قال أبو علي: قالوا نجا زيد.

قال [حذيفة بن أنس الهذلي]^(٤): [من الطويل]

- (١) في ج: ننجى المؤمنين.
(٢) ينظر: التبيان للطوسي (٤٣٨/٥)، تفسير القرطبي (٣٨٧/٨)، المجمع للطبرسي (١٣٧/٥)،
إتحاف الفضلاء (٢٥٤)، الغيث للصفاسي (٢٤٧).
(٣) في ج: ننجى المؤمنين.
(٤) سقط في أ.

نَجَا سَالِمٌ وَالرُّوحُ مِنْهُ بِشِدْقِهِ وَلَمْ يَنْجُ إِلَّا جَفْنَ سَيْفٍ وَمَثْرَا^(١)
 فإذا عديته، فإن شئت قلت: أنجيته، وإن شئت قلت: نجيته؛ كما تقول: فرح،
 وأفرحته وفرحته.

ومن حجة من قال: ﴿نُنَجِّي﴾: ﴿فَأَنْجَهُ اللَّهُ مِنَ النَّارِ﴾ [العنكبوت: ٢٤].

وحجة من قال: ﴿نُنَجِّي﴾: ﴿وَنَجَّيْنَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [فصلت: ١٨]، وكلاهما حسن.

قال الشاعر^(٢): [من الطويل]

وَنَجَّى ابْنَ هِنْدٍ سَابِغِ ذُو عُلَالَةٍ أَجَشُّ هَزِيمٍ وَالرَّمَاخُ دَوَانِي^(٣)

أبو بكر عن عاصم^(٤): ﴿وَنَجْعَلُ الرَّجْسَ﴾ [١٠٠] بالنون.

وروى حفص عن عاصم بالياء. وكذلك الباقون.

حجة من قال: ﴿يَجْعَلُ﴾ بالياء قوله: ﴿كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرَّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا

يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٢٥]، وقد تقدم ذكر اسم الله في قوله: ﴿وَمَا كَانَتْ لِنَفْسٍ أَنْ

تُؤْمِرَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٠٠]، والنون في هذا النحو مثل الياء، وقد تقدم

ذكر ذلك.

فأما قوله: ﴿الرَّجْسَ﴾ فقال أبو عبيدة: الرجز: العذاب، قال: والرجز والرجس

واحد.

والدلالة^(٥) على أن الرجز العذاب: قوله: ﴿لَيْنٌ كَشَفَتْ عَنْهَا الرِّجْزَ لَتُؤْمِنَنَّ لَكَ﴾

[الأعراف: ١٣٤].

وقوله -جل وعز-: ﴿فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمْ الرِّجْزَ﴾ [الأعراف: ١٣٥].

(١) تقدم.

(٢) في ج: الشاعر النجاشي.

(٣) البيت للنجاشي الحارثي في ديوانه ص(١٠٧)، ولسان العرب (جشش)، (هزم)، وجمهرة

اللغة ص(٨٩)، وتاج العروس (جشش).

ويروى: «ابن حرب» بدلا من «ابن هند».

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٥٤)، البحر المحيط (١٩٣/٥)، التبيان للطوسي (٤٣٦/٥)،

التيسير للداني (١٢٣)، الحجة لابن خالويه (١٨٥)، السبعة لابن مجاهد (٣٣٠)، الغيث

للفصافسي (٢٤٧)، الكشاف للزمخشري (٢/٢٥٥)، الكشف للقيسي (١/٥٢٣)، المجمع

للطبرسي (١٣٦/٥)، تفسير الرازي (١٦٨/١٧)، النشر لابن الجزري (٢/٢٨٧).

(٥) في ج: فالدلالة.

ومنه: ﴿فَأَنزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رِجْزًا مِّنَ السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ٥٩]، وقال: ﴿وَالرَّجْزَ فَاهْجِرْ﴾ [المدثر: ٥].

وكان المعنى - والله أعلم - : وذا الرجز^(١) الذى يؤدى عبادته إلى العذاب .
قال أبو الحسن: وقال بعضهم: ﴿وَالرَّجْزَ فَاهْجِرْ﴾ قال: وذكروا أنه صنم كانوا يعبدونه .

قال: وأما الرجز فهو الرجس؛ قال: وقال: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ [التوبة: ٢٨]
قال: والنجس: القدر.

وقال الكسائى فيما أخبرنا أبو بكر: الرجس: التتن .

قال أبو على: فكأن الرجس على ضربين:

أحدهما: أن يكون فى معنى الرجز، وهو العذاب .

والآخر: أن يعنى به النجس والقدر .

ومن ذلك قوله: ﴿أَوْ لَحْمَ خِزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥]، فقوله:

﴿يَجْعَلُ اللَّهُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(٢) [الأنعام: ١٢٥] يجوز أن يراد به أنهم يعذبون .

كما قال: ﴿وَيُعَذِّبُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ﴾ [الفتح: ٦]، ويجوز

أن يكون المعنى فيه أنه يحكم بأنهم رجس .

كما قال: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ [التوبة: ٢٨]، أى: ليسوا من أهل الطهارة؛

فدموا على خروجهم منها، وإن لم تكن عليهم نجاسة من نحو البول والدم والخمر،

والمعنى: أن الطهارة الثابتة للمسلمين هم خارجون عنها، ومباينون لها، وهذه

الطهارة هى ما ثبت لهم من قوله: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾

[التوبة: ١٠٣].

فقوله: ﴿تُطَهِّرُهُمْ﴾، لا يخلو من أحد أمرين: إما أن يكون المعنى: تطهرهم

أنت أيها الآخذ بأخذها منهم، أو: الصدقة تطهرهم، فقوله: ﴿وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ يقوى

الوجه الأول؛ لأن «تزكى» للآخذ، فكذلك يكون «تطهرهم» له، ويجوز أن يكون

(١) فى أ: وذا الرجز أى .

(٢) فى ج: ويجعل الرجس على الذين لا يؤمنون .

منقطعاً، أى: وأنت تزكيتهم بها، فهذه طهارة من جهة الحكم، وإن لم تنزل شيئاً نجساً عن أبدانهم.

وقد ثبت للمسلمين - أيضاً - الطهارة بقوله: ﴿يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ﴾ [التوبة: ١٠٨].

فأما قوله: ﴿وَطَهَّرَ بَنِيَّ لِلطَّائِفِينَ﴾ [الحج: ٢٦] فيجوز أن يراد به: أخرج عنه ما يعبد من وثن من دون الله، حتى يطهر؛ لأن الأوثان قد أطلق عليها الرجس فى قوله: ﴿فَاجْتَبِئُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [الحج: ٣٠] وقوله: ﴿وَالرِّجْسَ فَاهْجُرُوا﴾ [المدثر: ٥].

حفص عن عاصم يقف: ﴿تَبَوَّأًا﴾ [يونس: ٨٧] بياء من غير همز. ذكر لى ذلك عبيد الله بن عبد الرحمن بن أبى مسلم، عن أبيه، عن حفص عن عاصم.

قال: وكان حمزة يقف ﴿تَبَوَّأًا﴾ غير أنه يلين الهمزة، يشير إليها بصدره. والباقون يقفون بهمزة بعدها ألف فى وزن تَبَوَّعًا^(١). قال أبو على: حدثنا محمد بن السرى أن أبا زيد قال: بَوَّأْتُ فَلَانًا منزلاً تَبَوَّيْنَا، والاسم البيئة، فقوله ﴿تَبَوَّأًا﴾ فى قوله: ﴿أَنْ تَبَوَّأًا﴾ فعل يتعدى إلى مفعولين؛ يدل على ذلك قوله: ﴿لَسُبُّوتُنَّهُمْ مِّنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا﴾ [العنكبوت: ٥٨]. فأما اللام من قوله: ﴿لِقَوْمِكُمَا﴾ فكالتى فى قوله: ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾ [النمل: ٧٢]، والمفعول الأول لعلامة الضمير فى قوله: ﴿لَسُبُّوتُنَّهُمْ﴾.

ألا ترى أن المطاوع من الأفعال على ضربين: أحدهما: ألا يتعدى؛ نحو: انشوى وانشأى، فى مطاوع شويته وثأيته. والآخر: أن يتعدى كما تعدى ما هو مطاوع له؛ وذلك نحو: تعلقته، وتقطعته، فتعلقته يتعدى كما تعدى علقته، وليس فيه أن ينقص مفعول المطاوع عما كان يتعدى إليه ما هو مطاوع له. فإذا كان كذلك، كان اللام على الحد الذى ذكرنا؟! ويقوى ذلك قوله: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَاتِ الْبَيْتِ﴾ [الحج: ٢٦]، فدخلت اللام على غير المطاوع كما دخل على المطاوع فى قوله: ﴿أَنْ تَبَوَّأًا لِقَوْمِكُمَا﴾.

(١) ينظر: السبعة (٣٢٩).

فأما قوله: ﴿مَكَاتِ الْبَيْتِ﴾ فيحتمل ضربين:

أحدهما: أن يكون ظرفا.

والآخر: أن يكون مفعولا ثانيا.

فأما الظرف فيدل عليه قوله: [من المنسرح]

وَبُوتَتْ فِي صَمِيمٍ مَعَشَرِهَا فَصَحَّ فِي قَوْمِهَا مُبَوُّوُهَا^(١)

فكما أن قوله: «في صميم معشرها» ظرف كذلك يكون ﴿مَكَاتِ الْبَيْتِ﴾.

والمفعول الثاني الذي ذكر في قوله: ﴿لَبِئْسَ لَهُم مِّنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا﴾ [العنكبوت: ٥٨]،

لم^(٢) يذكر في هذه؛ لأن الفعل من باب أعطيت؛ فيجوز ألا يذكر، ويقتصر على

الأول. ويجوز أن يكون ﴿مَكَاتِ الْبَيْتِ﴾ مفعولا ثانيا.

وكذلك قوله: ﴿وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مَبُوءًا صِدْقٍ﴾ [يونس: ٩٣]، ويجوز أن

يكون مكانا مثل مكان البيت، والمفعول الثاني فيه محذوف، وهو ﴿الْقَرْيَةَ﴾ التي

ذكرت في قوله: ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ اسْكُنُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ وَكُلُوا مِنْهَا﴾

[الأعراف: ١٦١].

ويجوز أن يكون مصدرا، أي: تبوؤ^(٣) صدق، ويجوز أن يكون مفعولا ثانيا من

وجهين:

أحدهما: أن تجعله اسما غير ظرف.

كما قال: [من المتقارب]

وَأَنْتَ مَكَانُكَ مِنْ وَاثِلٍ مَكَانُ الْقَرَادِ مِنْ اسْتِ الْجَمَلِ^(٤)

والآخر: أن تجعله بعد أن تستعمله ظرفا اسما.

(١) البيت لابن هرمة في ديوانه ص (٥٧)، ومقاييس اللغة (٣١٢/١)، وبلا نسبة في لسان العرب (بوا)، وكتاب العين (٤١١/٨).

(٢) في أ: ولم.

(٣) في ج: تبوؤ.

(٤) البيت للأخطل في الأغاني (٢٨/٨)، وخزانة الأدب (٤٦٠/١)، وسمط اللآلي

ص (٨٥٤)، والعقد الفريد (٣/٣٦٠)، ولم أقع عليه في ديوانه. وهو لكعب بن جعيل

في خزانة الأدب (٤٦٠/١)، ولعثة بن الوغل في المؤتلف والمختلف ص (٨٤)، وبلا نسبة

في الاشتقاق ص (٣٣٦)، وشرح أبيات سيبويه (٣٧٨/١)، والكتاب (٤١٧/١)، والشعر

والشعراء (٢/٦٥٣)، والمقتضب (٤/٣٥٠).

كما قال: [من الطويل]

..... وَسَطُّهَا قَدْ تَفَلَّقَا^(١)

وفى التنزيل: ﴿هُم دَرَجَتْ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٦٣].

ويجوز فيه وجه ثالث: وهو أن يتسع فيقدر نصبه، وإن كان مصدرًا، تقدير انتصاب المفعول به.

فأما قوله: [من الطويل]

لَهَا حُكْمُهَا حَتَّى إِذَا مَا تَبَوَّأَتْ بِأَخْفَافِهَا مَأْوَى تَبَوَّأَ مَضْجَعًا^(٢)
فعلى حذف أحد المفعولين، أى: تبوأ مرعاها مأوى، وتبوأ الراعى بقعة مضجعًا.

وكذلك قوله: ﴿وَبَوَّأَكُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ٧٤] بوأكم فى الأرض منازل أو بلادا.

وأما قوله: ﴿وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مَبْأَأَ صِدْقٍ﴾ [يونس: ٩٣]، فالمبأؤ يجوز أن يكون مصدرًا، ويجوز أن يكون مكانًا، والمفعول الثانى على هذا محذوف؛ كما حذف من قوله: ﴿وَبَوَّأَكُمْ فِي الْأَرْضِ﴾، ويجوز أن ينصب المبأؤ على الاتساع، وإن كان مصدرًا نصب المفعول به.

ألا ترى أنه أجاز ذلك فى قوله: «أما الضرب فأنت ضاربت»، وأما^(٣) البيوت من قوله: ﴿بِمِصْرَ بِيوتًا﴾ فمفعول به، وليست البيوت بظرف لاختصاصها؛ فالبيوت كالعرف من قوله: ﴿لَبِئْسَ لَبِئْتُهُمْ مِّنَ الْجَنَّةِ عُرْفًا﴾ [العنكبوت: ٥٨].

فأما قوله: ﴿نَتَّبَوُّا مِنْ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ﴾ [الزمر: ٧٤]، فيجوز فى قياس قول أبى الحسن أن يكون قوله: ﴿مِّنَ الْجَنَّةِ﴾ كقولك^(٤): نتبأ الجنة.

(١) تقدم.

(٢) البيت للراعى النميرى فى ديوانه ص(١٦٤)، والاشتقاق ص(٢٩٥)، وأمالى القالى (٢/١٤٠)، والمزهر (٢/٤٤٢)، وأمالى المرتضى (١/٣٢٢)، والخصائص (٢/١٧٨)، (٤٦٨)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص(٧٣١)، وتاج العروس (شرق)، ولسان العرب (شرق).

ويروى: «أمرها» بدلا من «حكمتها».

(٣) فى ج: فأما.

(٤) فى ج: كقوله.

فأما قوله: ﴿حَيْثُ نَشَأُ﴾ فيحتمل أن يكون ظرفاً، فإذا جعلته ظرفاً كان المفعول الثاني محذوفاً؛ كأنه: نتبوا الجنة منازلها حيث نشاء.

ويجوز أن يكون: ﴿حَيْثُ نَشَأُ﴾ في موضع نصب، بأنه المفعول الثاني.

يدل على ذلك قول الشماخ: [من الطويل]

وَحَلَّاهَا عَنْ ذِي الْأَرَاكَةِ عَامِرٌ أَخُو الْخَضِرِ يَزْمِي حَيْثُ تُكْوَى النَّوَاحِزُ^(١)

فأما قولك: بوأت فلاناً منزلاً، وتعديه إلى مفعولين، فكأنه مفعول من قولك: باء فلان منزله، أي لزمه، وإن كنا لا نروى ذلك.

ولكن يدل على ذلك قولهم: المباءة، وقالوا: الإبل في المباءة، وهي المراح الذي تبيت فيه، فالمباءة اسم المكان، وإذا كان اسم المكان مفعلاً، أو مفعلة، فالفعل منه قد يكون: فَعَلَ يَفْعَلُ، فكأنه: باء المنزل، وبوأتها أنا المنزل.

فأما وقف عاصم في قوله: ﴿تَبَوَّأَ﴾، وقلبه الهمزة ياء في الوقف، وإن كان من بوأت - فلأن الهمزة قد تبدل منها في الوقف حروف اللين.

ألا ترى أنهم قالوا: هو الكَلْوُ، في الوقف، وقالوا: من الكَلَى، وإنما فعل ذلك بالهمزة عند الوقف؛ لأنها تخفى فيه كما تخفى الألف، فأبدل منها حرف اللين؛ كما أبدل من الألف في قولهم: أفعو وأفعى؛ لأن هذين الحرفين أظهر من الألف والهمزة وأبين للسامع.

فإن قلت: فإنما يفعل ذلك بالهمزة إذا كان آخر الكلمة، وليست الهمزة آخرًا في ﴿تَبَوَّأَ﴾.

قيل: يجوز أن يكون لم يعتد بالألف لما كانت للثنوية، والثنوية غير لازمة للكلمة، فلما لم تلزم لم يعتد بها، فصار الوقف كأنه على الهمزة؛ لأن كثيراً من الحروف التي لا تلزم لا يعتد بها، ومن ثم لم تقع حرف روى؛ كما لم تقع ألف النصب رويًا؛ لاجتماعها معها في أنها^(٢) لا تلزم؛ لأن من العرب من يقول: رأيت زيداً، فلا يبدل ويحذف.

(١) البيت في ديوانه ص(١٨٢)، ولسان العرب (خضر)، وتهذيب اللغة (١٠٢/٧)، وجمهرة أشعار العرب ص(٨٢٨)، والمعاني الكبير ص(٧٨٣)، والأزمنة والأمكنة (١٠٦/١)، وتاج العروس (خضر).

(٢) في أ: أنه.

وعلى هذا قوله: [من المتقارب]

..... وَأَخَذُ مِنْ كُلِّ حَيْ عِصْمٍ^(١)

ولا تثبت - أيضًا - في موضع الرفع والجر؛ فصار الوقف لذلك كأنه على نفس الهمزة.

فأما وقف حمزة «تبؤا» فهذا على أنه خفف الهمزة وتخفيف [هذه]^(٢) الهمزة أن تجعل بين بين، وتلحقه^(٣) ألف الثنية. على هذا يتأوله ناس من القراء وهو الصحيح.

فأما قول أحمد: يشير إليها بصدده، فهو من ترجمة القراء، وصحته على ما ذكرت لك، وهذا في قول حمزة على وزن: تبوعا^(٤)، إلا أن الهمزة إذا خفت نقص الصوت بحركتها، فأشبهت الساكن، وهي متحركة في الحقيقة.

فأما قوله: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ﴾ [الحشر: ٩]، فيكون على: تبوءوا الدار، أى: تبوءوا دار الهجرة واعتقدوا الإيمان؛ لأن الإيمان ليس بمكان فيتبوء، فيكون كقوله: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ [يونس: ٧١]، ويجوز على: تبوءوا الدار ومواضع الإيمان، ويجوز أن يكون: تبوءوا الإيمان، على طريق المثل كما تقول: تبوءوا من بنى فلان الصميم.

وعلى ذلك قول الشاعر: [من المنسرح]

وَبُوءْتُ فِي صَمِيمٍ^(٥) مَعْشَرِهَا فَصَحَّ فِي قَوْمِهَا مُبَوَّؤُهَا^(٦)
كل هذه الوجوه ممكن.

* * *

(١) تقدم.

(٢) سقط في أ.

(٣) في أ: ولا تلحقه.

(٤) في أ: تبعا.

(٥) في أ: صحيح.

(٦) تقدم قريبًا.

[ذكر اختلافهم في] (١) سورة هود

اختلفوا في فتح الألف وكسرها من قوله: ﴿إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [٢٥]:
 فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، والكسائي^(٢): ﴿أَنِّي لَكُمْ﴾ بفتح الألف.
 وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمة: ﴿إِنِّي﴾ بكسر الألف.
 قال أبو علي: وجه قول من فتح: أنه يحملونها^(٣) على ﴿أَرْسَلْنَا﴾ أي: أرسلنا
 بآني لكم نذير.

فإن قيل: لو كان محمولاً على الأول لكان «أنه»، لأن نوحاً اسم للغيبة فالراجع
 إليه [ينبغي أن يكون على لفظ الغيبة دون لفظ الخطاب]^(٤)؛ قيل: هذا لا يمنع
 حمله على ﴿أَرْسَلْنَا﴾، وذلك أن الخطاب بعد الغيبة في نحو هذا سائغ.
 ألا ترى [أن]^(٥) قوله: ﴿وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَابِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾
 [الأعراف: ١٤٥]، ثم قال: ﴿فَخَذَهَا بِقُوَّةٍ﴾ [الأعراف: ١٤٥]، فكذلك الآية
 التي اختلف في قراءتها.

قال أبو علي: ووجه قول من كسر ﴿إِنِّي﴾ أنه حمله على القول المضمر؛ لأنه مما
 قد أضمر كثيراً في القرآن، وسائر الكلام^(٦)؛ كقوله: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ
 بَابٍ. سَلَامٌ عَلَيْهِمْ﴾ [الرعد: ٢٣] أي: يقولون.
 وقوله: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ﴾
 [الزمر: ٣].

فهو على: قالوا ما نعبدهم.

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٨٢)، الإعراب للنحاس (٢/٢٣٧)، الإملاء للعكبري (٢/٤٩)،
 البحر المحيط (٦/٢٦)، التبيان للطوسي (٦/٢٦٤)، التيسير للداني (١٣٩)، تفسير الطبري
 (١٥/٤٧)، الحجة لابن خالويه (٢١٦)، الحجة لأبي زرعة (٣٩٩)، السبعة لابن مجاهد
 (٣٧٩)، الغيث للصفاقسي (٢٧٣)، الكشف للزمخشري (٢/٤٣)، المجمع للطبرسي
 (٦/٤٠٨)، المعاني للفراء (٢/١٢٠)، تفسير الرازي (٢٠/١٨٧)، النشر لابن الجزري
 (٢/٣٠٦).

(٣) في ج: يحمله.

(٤) في ج: يجب أن يكون كذلك.

(٥) سقط في ج.

(٦) في أ: الكلم.

فكذلك قوله: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ إِتِي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [هود: ٢٥] فالكلام في هذا على وجهه، ولم يرجع إلى الخطاب بعد الغيبة؛ كما كان ذلك في قول من فتح «أن».

فإن قلت: فهلا رجحت قراءة من فتح «أن» على قراءة من كسرهما؛ لأن قوله: ﴿أَنْ لَا تَعْبُدُوا﴾ [هود: ٢٦] محمول على الإرسال، فإذا فتحت «أن» كان أشكل بما بعدها، لحملهما جميعاً على الإرسال؟

قيل: لا يرجح ما ذكرت الفتح؛ وذلك أن قوله: «إني» من قوله: ﴿إِنِّي لَكُمْ﴾ في قول من كسر، يجوز أن يكون محمولاً وما بعده على الاعتراض بين المفعول، وما يتصل به مما بعده؛ كما كان قوله: ﴿قُلْ إِنَّ الْهُدَىٰ هُدَىٰ اللَّهِ﴾ اعتراضاً بينهما في قوله: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَجْعَلُ دِينَكَ قُلْ إِنَّ الْهُدَىٰ هُدَىٰ اللَّهِ أَنْ يُؤْتَىٰ أَحَدٌ مِّثْلَ مَا أُوتِيتُمْ﴾ [آل عمران: ٧٣]؛ فكذلك قوله: ﴿إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾.

اختلفوا في الهمز وتركه من قوله -عز وجل-: ﴿بَادِيَ الرَّأْيِ﴾ [٢٧]: فقرأ أبو عمرو وحده^(١): ﴿بَادِي الرَّأْيِ﴾. فهمز بعد الدال، ﴿الرأْيِ﴾ لا يهمزه. وكلهم قرأ: ﴿الرَّأْيِ﴾ مهموزة^(٢) غيره. وقرأ الباقون: ﴿بَادِي﴾ بغير همز.

وروى علي بن نصر عن أبي عمرو أنه [كان]^(٣) لا يهمز ﴿الرَّأْيِ﴾. واليزيدي عن أبي عمرو: لا يهمز ﴿الرَّأْيِ﴾ إذا أدرج القراءة، أو قرأ في الصلاة ويهمز إذا حقق.

قال أبو علي: حدثنا محمد بن السري أن اللحياني قال: يقال: أنت بادى الرأى تريد ظلمنا، لا يهمز، وبادى الرأى مهموز.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٥٥)، الإعراب للنحاس (٨٧/٢)، الإملاء للعكبري (٢٠/٢)، البحر المحيط (٢١٥/٥)، التبيان للطوسي (٤٧٠/٥)، التيسير للداني (١٢٤)، تفسير الطبري (١٧/١٢)، تفسير القرطبي (٢٤/٩)، الحجة لابن خالويه (١٨٦)، الحجة لأبي زرعة (٣٣٨)، السبعة لابن مجاهد (٣٣٢)، الغيث للصفاقسي (٢٤٨)، الكشف للزمخشري (٢٦٥/٢)، الكشف للقيسي (٥٢٦/١)، المجمع للطبرسي (١٥٣/٥)، المعاني للأخفش (٢٥٢/٢)، المعاني للفراء (١١/٢)، تفسير الرازي (٢١٣/١٧).

(٢) في ج: مهموزاً.

(٣) سقط في أ.

فمن لم يهزم أراد: أنت فيما أنت فيما بدا في الرأى وظهر، أى: ظاهر الرأى.
ومن همز أراد: أنت أول الرأى ومبتدأه، وهما في القرآن: ﴿أرادلنا بادئ الرأى﴾
و: ﴿بَادِي الرأى﴾ بهمز وبغير همز.

قال أبو على: المعنى فيمن قال: ﴿بَادِي الرأى﴾ فجعله من بدا الشيء إذا ظهر،
وما اتبعك إلا الأراذل فيما ظهر لهم من الرأى، أى: لم يتعقبوه بنظر فيه ولا تبين
له.

ومن همز أراد: اتبعوك في أول الأمر من غير أن يتبعوا الرأى بفكر وروية فيه،
وهاتان الكلمتان تتقاربان في المعنى؛ لأن الهمز في اللام فيها^(١) ابتداء الشيء^(٢)
وأوله، واللام إذا كانت واوًا كان المعنى الظهور؛ قال: [من الطويل]
يُقَرَّبُهُ النَّهْضُ النَّجِيحُ لِصَيْدِهِ فَمِنْهُ بُدُو مَرَّةٍ وَمُثُولُ^(٣)
أى: يظهر مرة ويخفى أخرى، وابتداء الشيء يكون ظهورًا، وإن كان الظهور قد
يكون ابتداء وغير ابتداء، فلذلك^(٤) تستعمل كل واحدة من الكلمتين في موضع
الأخرى؛ كقولهم: أما بادي بد فإنى أحمد الله، وأما بادئ بد فإنى أحمد الله.
وقيل في واحد «الأبداء» التى هى المفاصل من الإنسان وغيره: بدء، وبدا
مقصود غير مهموز.

وجاز في اسم الفاعل أن يكون ظرفًا كما جاز في فعيل؛ نحو: قريب، وملى؛
لأن فاعلاً وفعيلاً يتعاقبان على المعنى؛ نحو: عالم وعليم، وشاهد وشهيد، ووال
وولى، وحسن ذلك أيضًا إضافته إلى الرأى.

وقد أجروا المصدر أيضًا فى إضافته إليه فى قولهم: أما جهد رأى فإنك منطلق،
فهذا لا يكون إلا ظرفًا وفعال إذا كان مصدرًا، وفاعل قد يتفقان فى أشياء.

وقد يجوز فى قول من همز فقال: ﴿بَادِي الرأى﴾ إذا خفف الهمز أن يقول:
﴿بَادِي﴾ فيقلب الهمزة ياء لانكسار ما قبلها، فيكون كقولهم: مير فى جمع مثرة

(١) فى ج: منها.

(٢) فى أ: للشيء.

(٣) وهو لأبى خراش الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ص(١١٩٤)، ولسان العرب (مثل)، وتاج
العروس (نجح)، (مثل)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص(٤٣٢).

ويروى: «لما يرى» بدلا من «لصيده».

(٤) فى ج: فلذلك ما.

وذيب فى جمع ذئبة.

والعامل فى هذا الظرف هو قوله: «اتَّبِعْ» من قوله: ﴿وَمَا نَزَّلْنَا بِكُفْرِكَ﴾ [هود: ٢٧].

التقدير: ما اتبعك فى أول رأيهم، أو فيما ظهر من رأيهم، إلا أراذلنا، فأخر الظرف وأوقع بعد إلا، ولو كان بدل الظرف غيره لم يجوز. ألا ترى أنك لو قلت: ما أعطيت أحداً إلا زيذاً درهمًا، فأوقعت بعد «إلا» اسمين لم يجوز؛ لأن الفعل أو معنى الفعل فى الاستثناء يصل إلى ما انتصب به بتوسط الحرف، ولا يصل الفعل بتوسط الحرف إلى أكثر من مفعول؟! ألا ترى أنك لو قلت: استوى الماء والخشبة، فنصبت الخشبة؛ لم يجوز أن تتبعه اسما آخر فتنصبه؛ فكذلك المستثنى إذا ألحقته إلا، وأوقعت بعدها اسماً مفرداً، لم يجوز أن تتبعه آخر، وقد جاز ذلك فى الظرف؛ لأن الظرف قد اتسع فيه فى مواضع؟! ألا ترى أنهم قد قالوا: كم فى الدار رجلاً، ففصلوا بينهما فى الكلام، وقالوا: إن بالزعفران ثوبك مصبوغ، ولو قلت: إن زيذاً عمرًا ضارب، تريد: إن عمرًا ضارب زيذاً، لم يجوز؟! وقال الشاعر: [من الطويل]

فَلَا تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنَّ بِحُبِّهَا أَحَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمَّ بِلَابِلُهُ^(١)
وقياس الحال فى هذا قياس الظرف فى الجواز، وإن لم يجوز غيرهما فى ذلك. فإن قلت: فهل يجوز أن يكون قوله: «ما نراك» من قوله [٢]: ﴿وَمَا نَزَّلْنَا بِكُفْرِكَ﴾ اعتراضاً، بمنزلتها فى قول الأعشى: [من الطويل]

وَمَا خِلْتُ أَبْقَى بَيْنَنَا مِنْ مَوَدَّةٍ عِرَاضُ الْمَدَاكِي الْمُسْنِفَاتِ الْقَلَائِصَا^(٣)
والمعنى: وما أبقي بيننا من مودة، ألا ترى أن قوله: أبقي، لا يجوز أن يكون مفعول خلت، وإنما المعنى: وما أبقي بيننا من مودة، فكذلك يكون قوله: ﴿وَمَا نَزَّلْنَا بِكُفْرِكَ﴾ كأنه: وما اتبعك ويكون: «نراك» اعتراضاً.

فالقول: إن الآية لا تكون كالبيت؛ لأن الفعل قد تعدى إلى المفعول، ولم يتعد

(١) تقدم.

(٢) سقط فى ج.

(٣) البيت فى ديوانه ص(٢٠١)، ولسان العرب (سنف)، (خيل).

فى البيت إلى المفعول، فحسن الاعتراض به لما لم يتعد، كما جاز إلغاؤه فى قولهم: زيد ظننت منطلق، ولو ألغيته وقد عديته إلى مفعول، لم يجز، وكذلك إذا اعترضت به، فلا يكون قوله: «اتَّبَعَكَ» بمنزلة خلت فى بيت الأعشى.

فإن قلت: فقد قال آخر^(١): [من المنسرح]

وَمَا أَرَاهَا تَزَالُ ظَالِمَةً تُحَدِّثُ لِي قَرْحَةً وَتَنكُوها^(٢)
فعدى «أرى» إلى الضمير، وجعل «أراها» اعتراضًا.

قيل: لا يكون قوله: «نراك» بمنزلة قوله: وما أراها؛ وذلك أن الضمير فى أراها يكون كناية عن المصدر، فلا يقتضى مفعولاً ثانياً، وفى قوله: «وما نراك» المفعول فيه للخطاب، والخطاب لا يكون كناية عن المصدر، فلا تكون الآية فى قياس البيت. فلو قلت: ما ضرب القوم إلا بعضهم بعضاً، لم يجز، وتصحيحها: ما ضرب القوم أحداً إلا بعضهم بعضاً، تبدل الاسمين بعد إلا من الاسمين قبلها.

فإن قلت: فكيف تقدير قول الأعشى: [من الطويل]

وَلَيْسَ مُجِيرًا إِنْ أَتَى الْحَى خَائِفًا وَلَا قَائِلًا إِلَّا هُوَ الْمُتَعَيِّبَا^(٣)
فإن المتعيب يكون على مضمير تقديره: يقول المتعيبا، تحمل «إلا هو» على المعنى؛ لأن المعنى: ولا يقول أحد إلا هو، فحملته فى هذا على المعنى؛ كما حملته عليه فى قوله: ما قام إلا هند.

فإن قلت: أحمل المتعيب على المعنى؛ لأن المعنى يقول: هو المتعيبا - فهو قول.

فأما تحقيق الهمزة وتخفيفها فى «الرأي»، فأهل تحقيق الهمز يحققونها، وأهل

(١) ثبت فى حاشية ج: ابن هرمة.

(٢) البيت لابن هرمة فى ديوانه ص(٥٦)، وخزانة الأدب (٢٣٧/٩)، والدرر (٤٧/٢)، وشرح شواهد المغنى ص(٨٢٠، ٨٢٦)، وبلا نسبة فى معنى اللبيب ص(٣٩٣)، وهمع الهوامع (١١١/١)، (٢٤٨).

ويروى: «ولا»، و: «بى» بدلا من «وما»، و«لى».

وثبت فى حاشية ج قوله: «حاشية: ينبغى أن تكون: تقرف لى قرحة وتنكوها»؛ لأن حرف الروى مهموز فى القصيدة كلها، نحو: مبوؤها.

(٣) وهو فى ديوانه ص(١٦٣)، واللسان (عيب)، والتاج (عيب).

ويروى: «خائف» بدلا من «خائفا».

التخفيف يدلون منها الألف، وكذلك ما أشبه هذا من نحو: الباس والراس والفاص.

اختلفوا في فتح العين وتخفيف الميم، وضم العين وتشديد الميم من قوله -عز وجل-: ﴿فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ﴾ [٢٨]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر^(١): ﴿فَعُمِّيَتْ﴾، بتخفيف الميم وفتح العين.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿فَعُمِّيَتْ﴾، بضم العين وتشديد الميم.

وكذلك حفص عن عاصم: ﴿فَعُمِّيَتْ﴾ مثل حمزة.

قال أبو علي: يدل على قوله: ﴿فَعُمِّيَتْ﴾ اجتماعهم في قوله: ﴿فَعُمِّيَتْ عَلَيْهِمُ الْأَنْبَاءُ يَوْمَئِذٍ﴾ [القصص: ٦٦]، وهذه مثلها، ويجوز في قوله: ﴿فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ﴾ أمران:

أحدهما: أن يكون عموها هم عنها.

ألا ترى أن الرحمة لا تعمي وإنما يعمي عنها؟! فيكون هذا كقولهم: أدخلت القلنسوة في رأسي، ونحو ذلك مما يقلب إذا لم يكن فيه إشكال.

وفي التنزيل: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ﴾ [إبراهيم: ٤٦].

وقال الشاعر: [من الطويل]

تَرَى الثَّوْرَ فِيهَا مُدْخِلَ الظِّلِّ رَأْسَهُ وَسَائِرُهُ بَادٍ إِلَى الشَّمْسِ أَجْمَعُ^(٢)

والآخر: أن يكون معنى عميت: خفيت.

كقوله: [من الطويل]

وَمَاءٍ صَرَى عَافَى الثَّنَائِيَا كَأَنَّهُ مِنْ الْأَجْنِ أَبْوَالِ الْمَخَاضِ الصَّوَارِبِ

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٨٣)، الإملاء للعكبري (٥٠/٢)، البحر المحيط (٣٤/٦)، التبيان للطوسي (٤٧٦/٦)، التيسير للداني (١٤٠)، تفسير الطبري (٦١/١٥)، تفسير القرطبي (٢٥٧/١٠)، الحجة لابن خالويه (٢١٧)، الحجة لأبي زرعة (٤٠٢)، السبعة لابن مجاهد (٣٨٠)، الغيث للصفاسي (٢٧٣)، الكشاف للزمخشري (٤٤٩/٢)، الكشف للقيسي (٤٦/٢)، المجمع للطبرسي (٤١٢/٦)، تفسير الرازي (٢٠٦/٢٠)، النشر لابن الجزري (٣٠٧/٢).

(٢) البيت بلا نسبة في أمالي المرتضى (٢١٦/١)، وخزانة الأدب (٣٣٥/٤)، والدرر (٦/٣٧)، والكتاب (١٨١/١)، وهمع الهوامع (١٣٢/٢).

عَمِ شَرِكِ الْأَقْطَارِ بَيْنِي وَبَيْنَهُ (١)
أى: خفى.

وقال آخر: [من الرجز]

أَعْمَى الْهُدَى فِي الْحَائِرِينَ الْعُمَى (٢)
أى: خفى الهدى، ألا ترى أن الهدى ليس بذى جارحة تلحقها هذه الآفة؟!
ومن هذا قيل للسحاب: العماء؛ لإخفائه ما يخفيه، كما قيل له: الغمام.

ومن هذا قول زهير: [من الطويل]

.....
وَلَكِنِّي عَنْ عِلْمٍ مَا فِي عَدِ عَمِ (٣)

وقولهم: أتانا صكة عُمى: إذا أتى فى الهاجرة وشدة الحر، يحتمل عندنا
تأويلين:

أحدهما: أن يكون المصدر أضيف إلى العمى كما قالوا: ضربُ التَّلفِ، أى:
الضرب الذى يحدث عنه التلف.

ويقوى ذلك أنه قد جاء فى الشعر: [من المتقارب]

وَيَهْجُمُهَا بَارِحٌ ذُو عَمَى

أى: بارح يكون عنه العمى لشدة حره.

ويمكن أن يكون «العُمى» تصغير أعمى على وجه الترخيم، وأضيف المصدر إلى
المفعول به؛ كقوله: ﴿بَيْنَ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩]، ولم يذكر الفاعل الذى هو
الحر.

(١) عجز البيت الثانى:

.....
مرارى مخشى به الموت ناضب

والبيتان لذى الرمة فى ديوانه (١٩٨، ١٩٩)، ولسان العرب (صرى)، وبلا نسبة فى

لسان العرب (ضرب)، (عمى)، وتهذيب اللغة (٢٤٧/٣، ١٨/١٢).

(٢) الرجز لرؤية فى ديوانه ص (١٦٦)، ولسان العرب (بلل)، (عمه)، وخزانة الأدب (٥٤٩/٧)،

وشرح شواهد الإيضاح ص (٣٨٩)، وتهذيب اللغة (١٥٠/١)، وديوان الأدب (٢٥٤/٢)،

وتاج العروس (عمه)، وشرح شواهد الشافية ص (٢٠٢)، وله أول للعجاج فى المقاصد النحوية

(٣٤٥/٣)، وبلا نسبة فى لسان العرب (بلا)، وأوضح المسالك (٧٧/٣)، وتاج العروس

(بلل).

(٣) عجز بيت، وصدرة:

.....
وأعلم ما فى اليوم والأمس قبله

البيت فى ديوانه ص (٢٩)، ولسان العرب (عمى)، وتهذيب اللغة (٢٤٥/٣).

والتقدير: صك الحر الأعمى.

والمعنى: أن الحر من شدته، كأنه يعمى من أصابه، والمصدر في الوجهين ظرف؛ نحو: مقدم الحاج، وخفوق النجم.
ومن قال: ﴿فَعُمِّيْتُ﴾ اعتبر قراءة أبي والأعمش ﴿فَعَمَّاهَا عَلَيْكُمْ﴾، وإسناد الفعل إلى المفعول به في «عُمِّيْتُ» من «عَمَّاهَا» في المعنى^(١).
قال:

وكلهم قرأ ﴿من كلِّ زوجين اثنين﴾ [هود: ٤٠] مضافاً.

غير حفص، فإنه روى عن عاصم: ﴿وَمِنَ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ منونا.
وكذلك في المؤمنين [٢٧].

أبو بكر عن عاصم: ﴿مِنَ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ مضاف.
قال أبو الحسن: تقول للثنين: هما زوجان، وقال: ﴿وَمِنَ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ﴾ [الذاريات: ٤٩].

وتقول للمرأة: هي زوج، وهو زوجها، وقال: ﴿وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [النساء: ١].
يعنى: المرأة. وقال: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ [الأحزاب: ٣٧].
قال: وقال بعضهم: الزوجة.

قال الأخطل: [من البسيط]

زَوْجَةٌ أَشْمَطُ مَرْهُوبٍ بَوَادِرُهُ قَدْ صَارَ فِي رَأْسِهِ التَّخْوِيصُ وَالنَّزْعُ^(٢)
قال أبو الحسن: وقد يقال للثنين: هما زوج.

قال لييد: [من الكامل]

مِنَ كُلِّ مَحْفُوفٍ يُظِلُّ عِصِيَّهٗ زَوْجٌ عَلَيْهِ كِلَّةٌ وَقِرَامُهَا^(٣)

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٥٦)، الإملاء للعكبرى (٢١/٢)، البحر المحيط (٢٢٢/٥)، التبيان للطوسي (٤٨٥/٥)، التيسير للداني (١٢٤)، الحجة لابن خالويه (١٨٦)، الحجة لأبي زرعة (٣٣٩)، السبعة لابن مجاهد (٣٣٣)، الغيث للصفاسي (٢٤٨)، الكشف للقيسي (٥٢٨/١)، المجمع للطبرسي (١٦٠/٥)، النشر لابن الجزري (٢٨٨/٢).
(٢) البيت في ديوانه ص (١١١)، ولسان العرب (خوص)، وجمهرة اللغة ص (٦٠٦)، وتهذيب اللغة (٤٧٥/٧)، وبلا نسبة في المخصص (٢٦/٤).

ويروي: «قد كان» بدلا من «قد صار».

(٣) البيت في ديوانه ص (٣٠٠)، ولسان العرب (زوج)، (قرم)، وتهذيب اللغة (١٤١/٩).

انتهى كلام أبي الحسن .

قال أبو علي: ويدل على أن الزوج يقع على الواحد قوله: ﴿ثُمَّ نَبِيَّةً أَرْوَجُ مِنْ
الضَّكَّانِ اثْنَيْنِ وَمِنْ الْمَعْمَرِ اثْنَيْنِ... وَمِنْ الْإِبِلِ اثْنَيْنِ وَمِنْ الْبَقَرِ اثْنَيْنِ﴾ [الأنعام:
١٤٢، ١٤٣].

وقال: ﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ ثَمِينَةَ أَرْوَجٍ﴾ [الزمر: ٦].

وقال الكسائي فيما حدثنا محمد بن السري: إن أكثر كلام العرب بالهاء يعني في
قولهم: هي زوجته، قال الكسائي: وزعم القاسم بن معن أنه سمعها من الأزدي
شهوة.

قال أبو علي: فأما ما كان من هذا في التنزيل، فليس فيه هاء؛ قال: ﴿أَسْكُنْ أَنْتَ
وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥].

ومما يدل على أنه بغير هاء:

قول الشاعر: [من الخفيف]

وَأَزَاكُم لَدَى الْمُحَامَاةِ عِنْدِي مِثْلَ صَوْنِ الرَّجَالِ لِلْأَرْوَجِ^(١)

فالأرواج: جمع زوج بلا هاء، ولو كان في الواحد الهاء لكان ك: روضة
ورياض، فلما قال: أزواج، علمت أنه جعله مثل ثوب وأثواب، وحوض
وأحواض.

ويمكن أن يقول الكسائي: إن هذا جمع على تقدير حذف التاء كما قيل: نعمة
وأنعم، فجمع على حذف التاء مثل: قَطَعَ وأقَطَعَ وجرو وأجر.

ويمكن أن يقول: إنه على قول من قال: زوج فلم يلحقه الهاء، ويقال: لكل
زوجين قرينان، وقيل في قوله- عز وجل-: ﴿وَزَوَّجْنَاهُمْ بِحُورٍ عِينٍ﴾ [الدخان: ٥٤]
أى: قرناهم بهن، وليس من عقد التزويج على ما روينا عن ابن سلام عن يونس.
[وقال]^(٢) ذاك أنه حكى عن يونس أن العرب لا تقول: تزوجت بها، إنما

= ٤٤٩، ١١/١٥٣)، وجمهرة اللغة ص (٤٧٣، ٧٩٢)، وتاج العروس (زوج)، (قرم)،
ومقاييس اللغة (٣/٣٥)، ومجمل اللغة (٣/٣١)، وكتاب الجيم (٢/٧٢)، وبلا نسبة في
لسان العرب (كلل).

(١) البيت بلا نسبة في المخصص (٤/٢٦).

(٢) سقط في أ.

يقولون: تزوجتها، وحمل يونس قوله: ﴿وَزَوَّجْنَاهُمْ بِحُورٍ عِينٍ﴾ على قرناهم،
والتنزيل يدل على ما قال يونس وذلك قوله: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا﴾
[الأحزاب: ٣٧]، ولو كان على تزوجت بها لكان زوجناك بها.

وقال ابن سلام: وقال أبو البيداء: تميم تقول: تزوجت امرأة، وتزوجت بامرأة،
ولا يبعد أن يكون قوله: ﴿زَوَّجْنَاكَهَا﴾ على أنه حذف الحرف فوصل الفعل.

فأما قوله: ﴿أَوْ يُرْوَجُهُمْ دُكْرَانًا وَإِنثَاءً﴾ [الشورى: ٥٠] فعلى معنى: يقرنهم فى
هبتة ذكرانا وإنثاء.

وكذلك قوله: ﴿وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً﴾ [الواقعة: ٧]، فأصحاب الميمنة زوج،
وأصحاب المشأمة زوج، والسابقون كذلك.

وأما قوله: ﴿وَأَخْرَجْنَا مِنْ شَكْلِهِ أَزْوَاجًا﴾ [ص: ٥٨] فإنه يذكر فى مكانه من هذا
الكتاب إن شاء الله.

من قال: ﴿من كل زوجين اثنين﴾ كان قوله: «اثنين» مفعول الحمل، والمعنى:
احمل من الأزواج إذا كانت اثنين اثنين زوجين، فالزوجان فى قوله: ﴿من كل
زوجين﴾ يراد بهما الشيع، وليس يراد بذلك الناقص عن الثلاثة.

ومثل ذلك قوله: [من الكامل]

[فَاعْمِدْ لِمَا يَعلُو] ^(١) فَمَا لَكَ بِالَّذِى لَا تَسْتَطِيعُ مِنَ الْأُمُورِ يَدَانِ ^(٢)

إنما يريد تشديد انتفاء قوته عنه، وتكثيره.

وبين هذا المعنى قول الفرزدق: [من الطويل]

وَكُلُّ رَفِيقِ كُلِّ رَحْلِ وَإِنْ هُمَا تَعَاطَى الْقَنَا قَوْمَاهُمَا أَخْوَانِ ^(٣)

رفيقان اثنان لا يكونان رفيق كل رحل، وإنما يريد الرفقاء إذا كانوا رفيقين
رفيقين.

ومن نون فقال: ﴿مِن كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ فحذف المضاف من كل، ونون،

(١) سقط فى أ.

(٢) وهو لكعب بن سعد الغنوى فى اللسان (يدى)، والتاج (يدى)، ولعل بن الغدير الغنوى فى
اللسان (علا)، والتاج (علا)، ولسويد بن الصامت فى أساس البلاغة (علو).

(٣) البيت فى ديوانه (٣٢٩/٢)، وخزانة الأدب (٥٧٢/٧، ٥٧٣، ٥٧٩)، والدرر (١٣٢/٥)،
وشرح شواهد المغنى (٥٣٦/٢)، ولسان العرب (يدى)، ومغنى اللبيب (١٩٦/١).

فالمعنى: من كل شيء ومن كل زوج زوجين اثنين، فيكون انتصاب «اثنين» على أنه صفة لـ «زوجين». فإن قلت: فالزوجان قد فهم أنهما اثنان، فكيف جاز وصفهما بقوله: «اثنين»؟! فإن ذلك إنما جاء للتأكيد والتشديد؛ كما قال: ﴿لَا تَنْخِذُوا لِلنَّهْيَيْنِ ائْتَيْنِ﴾ [النحل: ٥١].

وقد جاء في غير هذا من الصفات ما مصرفه إلى التأكيد، كمن قرأ: نعجة أنثى، وكقولهم: أمس الدابر، وأمس المدبر، وقوله: ﴿فَفَحَّهٗ وَوَجَدَهُ﴾^(١) [الحاقة: ١٣]، وقد علم من [الفخة] ^(٢) أنها واحدة. وقال: ﴿وَمِنۡهُنَّ الثَّلَاثَةَ الْأُخْرَى﴾ [النجم: ٢٠].

ومثل هذا في أنه حمل مرة على الإضافة، وأخرى على التنوين قوله: ﴿وَأَتَاكُمْ مِّنۡ كُلِّ مَآ سَأَلْتُمُوهُ﴾ [إبراهيم: ٣٤] ﴿مِنۡ كُلِّ مَآ سَأَلْتُمُوهُ﴾. فمن أضاف كان المفعول محذوفاً تقديره: من كل مسؤل شيئاً، أو مسئولاً ونحو ذلك، ومثل ذلك: ﴿يُخْرِجُ لَنَا مِمَّا تُثْبِتُ الْأَرْضُ﴾ [البقرة: ٦١] أى: شيئاً، فحذف المفعول، ويجوز في قياس قول أبي الحسن أن يكون الجار والمجرور في موضع نصب، وتكون «من» زائدة^(٣) في الإيجاب؛ كما تكون زائدة^(٤) في غير الإيجاب. اختلفوا في ضم الميم وفتحها من قوله-جل ثناؤه-: ﴿مَجْرِبَهَا﴾ [٤١]: فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر: ﴿مُجْرَاهَا﴾ بضم الميم.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿مَجْرَاهَا﴾ بفتح الميم وكسر الراء. وكذلك حفص عن عاصم: ﴿مَجْرِبَهَا﴾ بفتح الميم، وكسر الراء من غير إضافة. قال: وليس يكسر في القرآن غير هذا الحرف، يعنى الراء في: ﴿مَجْرِبَهَا﴾. وكلهم قرأ: ﴿وَمُرْسِنَهَا﴾ بضم الميم^(٥). وكان ابن كثير وابن عامر يفتحان الراء والسين.

(١) في ج: نعجة واحدة.

(٢) في ج: النعجة.

(٣) في ج: زيادة.

(٤) في ج: زيادة.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٥٦)، الإملاء للعكبرى (٢١/٢)، البحر المحيط (٥/٢٢٥)،

وكان نافع وعاصم في رواية أبي بكر يقرآنها بين الكسر والتفخيم^(١).
 وكان أبو عمرو وحمزة والكسائي يميلون الرء من ﴿بَجْرِبَهَا﴾.
 ويفتح أبو عمرو وحفص عن عاصم السين من ﴿وَمُرْسَهَا﴾.
 وأمالها حمزة والكسائي.
 وليس فيهم أحد جعلها نعتاً.
 قال أبو علي: يجوز في قوله: ﴿يَسِرُّ اللَّهُ بَجْرِبَهَا وَمُرْسَهَا﴾ أن يكون حالاً من
 شيئين:

من الضمير الذي في قوله: «اركبوا».

ومن الضمير الذي في «فيها».

فإن جعلت قوله: ﴿يَسِرُّ اللَّهُ بَجْرِبَهَا﴾ خبر مبتدأ مقدم في قول من لم يرفع
 بالظرف، أو جعلته مرتفعاً بالظرف، لم يكن قوله: ﴿يَسِرُّ اللَّهُ بَجْرِبَهَا﴾ إلا جملة
 في موضع الحال من الضمير الذي في ﴿فِيهَا﴾، ولا يجوز أن يكون من الضمير في
 قوله: ﴿أَرْكَبُوا﴾ لأنه لا ذكر فيها يرجع إلى الضمير، ألا ترى أن الظرف في قول
 من رفع بالظرف قد ارتفع به الظاهر، وفي قول من رفع في هذا النحو بالابتداء، قد
 حمل في الظرف ضمير المبتدأ، فإذا كان كذلك، خلت الجملة من ذكر يعود من
 الحال إلى ذى الحال، وإذا خلا من ذلك لم يكن إلا حالاً من الضمير الذي في
 «فيها»، ويجوز أن يكون قوله: ﴿يَسِرُّ اللَّهُ﴾ حالاً من الضمير الذي في
 ﴿أَرْكَبُوا﴾، على ألا يكون الظرف خبراً عن الاسم الذي هو ﴿بَجْرِبَهَا﴾ على ما كان
 في الوجه الأول، ولا يكون حالاً عن الضمير على حد قولك: خرج بشيابه، وركب
 في سلاحه، والمعنى: ركب مستعداً بسلاحه، أو متلبساً بشيابه.
 وفي التنزيل: ﴿وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ﴾ [المائدة: ٦١].

= التبيان للطوسي (٤٨٧/٥)، التيسير للداني (١٢٤)، تفسير الطبري (٢٧/١٢)، تفسير
 القرطبي (٣٦/٩)، الحجة لابن خالويه (١٨٧)، الحجة لأبي زرعة (٣٤٠)، السبعة لابن
 مجاهد (٣٣٣)، الغيث للصفاقسي (٢٤٩)، الكشف للزمخشري (٢/٢٧٠)، الكشف
 للقيسي (١/٥٢٨)، المجمع للطبرسي (٥/١٦٠)، المعاني للأخفش (٢/٣٥٢)، المعاني
 للفراء (٢/١١)، تفسير الرازي (١٧/٢٢٨)، النشر لابن الجزري (٢/٢٨٩).
 (١) في ج: بين الفتح والكسر.

فكان المعنى: اركبوا متبركين باسم الله، و متمسكين بذكر اسم الله؛ فيكون في ﴿يَسْمِ اللَّهُ﴾ ذكر يعود إلى المأمورين.

فإن قلت: فكيف اتصال المصدر الذي هو: ﴿مَجْرَاهَا﴾ بالكلام على هذا؟! فإنه يكون متعلقًا بما في ﴿يَسْمِ اللَّهُ﴾ من معنى الفعل، و جاز تعلقه به؛ لأنه يكون ظرفًا على نحو: من مقدم الحاج، و خفوق النجم، كأنه: متبركين [بهذا الاسم] ^(١)، أو متمسكين في وقت الجرى، أو الإجراء، أو الرسو، أو الإرساء، على حسب الخلاف بين القراء، ولا يكون الظرف متعلقًا بـ «اركبوا»؛ لأن المعنى ليس عليه.

ألا ترى أنه لا يراد: اركبوا فيها في وقت الجرى والثبات، إنما المعنى: اركبوا الآن متبركين باسم الله في الوقتين اللذين لا ينفك الراكبون فيها منهما من الإرساء والإجراء، ليس يراد ^(٢): اركبوا وقت الجرى والرسو، فموضع «مَجْرَاهَا» نصب على هذا الوجه بأنه ظرف عمل فيها المعنى، وفي الوجه الأول رفع بالابتداء أو بالظرف، ويدل على أنه في الوجه الأول رفع، وأن ذلك الفعل الذي كان يتعلق به، لا معتبر به الآن قول الشاعر: [من الرجز]

وَأَبَايَ أَنْتِ وَفُوكِ الْأَشْنَبُ
كَأَنَّ مَا دُرَّ عَلَيْهِ زَرْبُ ^(٣)

وأما قوله ﴿مَجْرَاهَا﴾ فحجة من فتح قوله - عز وجل -: ﴿وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ فِي مَوْجٍ كَالْجِبَالِ﴾ [هود: ٤٢]، ولو كان «مَجْرَاهَا» لكان: وهي تُجرِيهم.

وحجة من ضم: أن جرت بهم، وأجرتهم يتقاربان في المعنى، فإذا قال: ﴿تَجْرِي

(١) سقط في أ.

(٢) في ج: يريد.

(٣) الرجز لراجز من بنى تميم في الدرر (٣٠٤/٥)، وشرح شواهد المعنى (٧٨٦/٢)، والمقاصد النحوية (٣١٠/٤)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٨٣/٤)، وجمهرة اللغة ص (٣٤٥، ١٢١٨)، والجنى الدانى ص (٤٩٨)، وجواهر الأدب ص (٢٨٧)، وشرح الأشموني (٤٨٦/٢)، وشرح التصريح (١٩٧/٢)، وشرح قطر الندى ص (٢٥٧)، ولسان العرب (زرنب)، ومعنى اللبيب (٣٦٩/٢)، وجمع الهوامع (١٠٦/٢)، وتهذيب اللغة (٣٨٦/١٣)، ومقاييس اللغة (٢١٧/٣)، ومجمل اللغة (٣٩٦/٣)، وتاج العروس (زرنب)، (وا).

بِهَمًّا ﴿ فَكَأَنَّهُ قَالَ: تُجْرِيهِمْ، ويقال: جرى الشيء وجريت به، وأجريت به؛ مثل: ذهب وذهبت به، وأذهبتة.

فمن قرأ: «مَجْرَاهَا» فهو مصدر من: جرى الشيء يجرى.

ويدل على «مَجْرَاهَا» قوله: ﴿ وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ ﴾ ويقال: رسا الشيء يرسو.

قال: [من الكامل]

فَصَبَزْتُ عَارِفَةً لِدَلِّكَ حُرَّةً تَرْسُو إِذَا نَفْسُ الْجَبَانِ تَطَّلَعُ^(١)
وقال: ﴿ وَالْجِبَالَ أَرْسَهَا ﴾ [النازعات: ٣٢]

[و] ﴿ وَالْقَى فِي الْأَرْضِ رَوْسًا ﴾ [النحل: ١٥].

فهذا يدل على رسا.

وقوله: ﴿ يَا أَيُّهَا مَرْسَهَا ﴾ [الأعراف: ١٨٧] يدل على أرسى.

وأما إمالة الألف من ﴿ مَرْسَهَا ﴾ وتفخيمها فكلاهما حسن.

وقول أحمد بن موسى: وليس منهم أحد جعلها^(٢) اسماً، يريد: ليس منهم أحد

جعلها اسم الفاعل وأجراها على اسم الله، فيقول: «مجرىها ومرسيها». وهي قراءة

قد قرأ بها غيرهم، وليس ذلك بالوجه؛ لأنها لم تجر بعد، ولو جرت لكان فعل

حال، فلا يكون صفة للمعرفة، فإذا لم يحسن على هذا الوجه حمل على البدل،

بدل النكرة من المعرفة؛ كقوله: ﴿ يَا نَاصِيَةَ . نَاصِيَةَ كَذِبِي ﴾ [العلق: ١٥، ١٦].

اختلفوا في كسر الياء وفتحها من قوله-عز وجل-: ﴿ يَبْنِي أَرْكَبَ مَعَنَا ﴾

[٤٢]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر وحزمة والكسائي^(٣): ﴿ يَابُنِي ﴾

(١) البيت لعنترة في ديوانه ص(٢٦٤)، ولسان العرب (صبر)، (عرف)، ومقاييس اللغة (٣/٤٨٩/٥)،

(٣٢٩)، وتهذيب اللغة (٢/٣٤٤، ١٢/١٧٢)، وتاج العروس (صبر)، (عرف)، ولأبي

ذؤيب في أساس البلاغة (عرف)، وليس في شرح أشعار الهذليين.

(٢) في أ: جعله.

(٣) ينظر: الإملاء للعكبري (٢/٢٢)، البحر المحيط (٥/٢٦٦)، التبيان للطوسي (٥/٤٨٩)،

التيسير للداني (١٢٤)، تفسير القرطبي (٩/٣٩)، الحجة لابن خالويه (١٨٧)، الحجة لأبي

زرعة (٣٤٠)، السبعة لابن مجاهد (٣٣٤)، الغيث للصفاقسي (٢٤٩)، الكشف

للمخشري (٢/٢٧٠)، الكشف للقيسي (١/٥٢٩)، المجمع للطبرسي (٥/١٦٠)، النشر

لابن الجزري (٢/٢٨٩).

اركب معنا ﴿ مضافة بكسر الياء .

وكذلك كل ما أضافه المتكلم إلى نفسه فالياء فيه مكسورة، إذا كان الابن واحداً .
إلا أن ابن كثير روى عنه في سورة لقمان أنه قرأ الأحرف الثلاثة [١٣، ١٦، ١٧] مختلفة الألفاظ؛ فكان يقرأ:

﴿يا بُنَيَّ لا تشرك﴾ [١٣] بحذف ياء الإضافة، ولا يشدد ويسكن الياء .

وقرأ الثانية: ﴿يا بُنَيَّ إنها﴾ [١٦] مشددة الياء مكسورة .

وقرأ الثالثة: ﴿يا بُنَيَّ أقم﴾ [١٧] مثل الأولى ساكنة الياء .

هكذا قرأت على قنبل عن القواس وتابع البزى القواس في الأوليين، وخالفه في الثالثة فقرأ: ﴿يَبْنِيَّ أَقِر﴾ بفتح الياء .

وروى أبو بكر عن عاصم ﴿يَبْنِيَّ أَرْكَب مَعَنَا﴾ مفتوحة الياء في هذا الموضع، وسائر القرآن مكسورة الياء مثل حمزة .

وروى حفص عنه بالفتح في كل القرآن: ﴿يا بُنَيَّ﴾ إذا كان واحداً .

قال أبو علي: الكسر في الياء الوجه في قوله: ﴿يا بُنَيَّ﴾؛ وذلك أن اللام من (١) ابن ياء أو واو حذفت من ابن، كما حذفت من اسم واثنين، وإذا حقرت ألحقت ياء التحقير، فلزم أن ترد اللام التي حذفت؛ لأنك لو لم تردها لوجب أن تحرك ياء التحقير بحركات الإعراب، وتعاقبها عليها وهي لا تحرك أبداً بحركة الإعراب ولا غيرها .

ألا ترى أن من خفف الهمزة الساكن ما قبلها؛ نحو: ﴿الخبء﴾ [النحل: ٢٧] لم يفعل ذلك في الهمزة في نحو: أفياء، إنما تبدل من الهمزة ياء، ويدغم فيها ياء التحقير؛ كما يفعل ذلك مع ياء «خطيئة» وواو مقروءة، ونحو ذلك من حروف المد التي لا تحرك. فإذا قلت (٢): إن ياء التصغير أجريت هذا المجرى، علمت أنها لا تحرك؛ كما لا تتحرك حروف المد التي أجريت ياء التحقير مجراها (٣). ومما يدل

(١) في أ: في .

(٢) في ج: تبينت .

(٣) ثبت في ج: يتلوه في الجزء الحادي والثلاثين - إن شاء الله - : ومما يدل على امتناع إلقاء حركة الإعراب على ياء التحقير، أن حروف اللين .

على امتناع إلقاء حركة الإعراب على ياء التحقير أن حروف اللين إذا كانت حرف الإعراب، انقلبت ألفًا؛ نحو: عَصَا وَقَفًا [ورجا] ^(١).

فإن قلت: كيف انقلبت وحركة الإعراب غير لازمة؟! هلا لم تنقلب كما لم تنقلب الواو المضمومة همزة في نحو: ﴿وَلَا تَسْوَأُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧] حيث كانت غير لازمة!

قيل: إن الحركة من حركات الإعراب، وإن كانت لا تلزم بعينها الحرف، فلا بد من لزوم حركة بغير ^(٢) عينها، فصارت حرف الإعراب لذلك، كأنه قد لزمته حركة واحدة، وهذا المعنى يوجب القلب.

ألا ترى أن مثال الماضي [من] ^(٣) نحو: دعا ورمى، قد لزم حرف الإعراب فيه الانقلاب، وكذلك لزم انقلاب لام نحو: عَصَا وَرَحًا؛ لأنه لا يخلو من أن تلزمه حركة ما؛ فصار لذلك بمنزلة دعا وقضى، ولم يكن بمنزلة قولهم: هذا فَخِذٌ، إذا وقعت ضمة الإعراب فيها بعد كسرة العين من «فَخِذٌ»؛ لأنها لا تلزم، فالحركة التي ليست بعينها في إيجاب القلب ليست كالحركة المعينة، فلو لم ترد اللام مع ياء التحقير وجعلتها محذوفة في التحقير، كما حذفها في التكسير، للزم الياء التي للتحقير الانقلاب، كما لزم سائر حروف الإعراب؛ فتبطل دلالتها على التحقير، كما أن الألف في التكسير لو حركتها لبطلت دلالتها على التكسير؛ فلذلك رددت اللام، فإذا رددتها، وأضفت إلى نفسك، اجتمعت ثلاث ياءات: الأولى منها التي للتحقير، والثانية لام الفعل، والثالثة التي للإضافة، تقول: هذا بُنْيٌ، فإذا ناديت جاز فيه وجهان: إثبات الياء وحذفها:

فمن قال: «يا عبادي» فأثبت، فقياس قوله أن يقول: يا بُنْيِي.

ومن قال: «يا عبادي» قال: «يا بُنْيِي»، فحذف التي للإضافة وأبقى الكسرة دلالة عليها.

= والحمد لله كما هو أهله ومستحقه، وصلى الله على محمد النبي وسلم تسليمًا.
وكتبه العباس أحمد بن نامواس الكاتب، في شعبان من سنة أربع وسبعين وثلاثمائة.

(١) سقط في أ.

(٢) في أ: لغير.

(٣) سقط في ج.

وهذا الوجه هو الجيد عندهم؛ وذلك أن الياء ينبغي أن تحذف في هذا الموضع، لمشابهتها التنوين، وذلك من أجل ما بينهما من المقاربة؛ ومن ثم أدغم في الياء والواو وهي على حرف كما أن التنوين كذلك، ولا تنفصل من المضاف كما لا تنفصل التنوين لما شابهها من هذه الوجوه، ومن غيرها أجريت الياء مجرى التنوين في حذفها من المنادى، كحذف التنوين منه، فقالوا: يا بُنَيَّ، كما تقول: يا غلام، فتحذف الياء، وتبقى الكسرة دلالة عليها، فتقول على هذا: يا بنى أقبل. فإن قلت: فهلاً أثبت أبو عمرو الياء هنا، فقال: «يا بُنَيَّ» كما حكاه سيبويه عنه أنه قرأ: ﴿يا عبادى فاتقون﴾ [الزمر: ٣٩] بإثبات الياء في «يا عبادى».

فإنه يجوز أن يحذفها هنا، وإن أثبتها في قوله: «يا عبادى» لاجتماع الأمثال، ويجوز أن يكون أخذ بالوجهين جميعاً؛ لأن إثبات الياء في المفرد وجه، فجعله بمنزلة الهاء في غلامه، وبمنزلة الندبة في: «واغلامك».

قال أحمد: إلا أن ابن كثير روى عنه في سورة لقمان أنه قرأ الثلاثة الأحرف مختلفة الألفاظ، فكان يقرأ «يا بُنَيَّ» بحذف ياء الإضافة، ولا يشدد، ويسكن الياء. قال أبو علي: إذا قرئت على هذا، فقد حذفت ياء الإضافة، وحذفت الياء التي هي لام الفعل وبقيت الياء التي للتصغير. ووجه ذلك أنه على قوله^(١): «يا بُنَيَّ أقبل» فى الوصل، فإذا وقف قال: يا بنى، بياءين، مدغمة الأولى منهما فى الأخرى، وخفف فى الوقف؛ كما يخفف فى «ضر» و «سر»، فالراء^(٢) من ضر مشددة؛ وكما خفف فى قول عمران^(٣): [من البسيط]

(١) فى أ: قوله على.

(٢) فى ج: سر وضر فخفف، والراء.

(٣) عمران بن حطان بن ظبيان السدوسى الشيبانى الوائلى، أبو سماك: رأس القعدة، من الصفرية، وخطيبهم وشاعرهم. كان قبل ذلك من رجال العلم والحديث، من أهل البصرة، وأدرك جماعة من الصحابة فروى عنهم، وروى أصحاب الحديث عنه. ثم لحق بالشرأة، فطلبه الحجاج، فهرب إلى الشام، فطلبه عبد الملك بن مروان، فرحل إلى عمان، فكتب الحجاج إلى أهلها بالقبض عليه، فلجأ إلى قوم من الأزدي، فمات عندهم إباضياً. وإنما عد من قعدة الصفرية؛ لأنه طال عمره وضعف عن الحرب فاقتصر على التحريض والدعوة بشعره وبيانه. وكان شاعراً مقلماً مكثراً، وهو القاتل من قصيدة:

حتى متى لا نرى عدلاً نعيش به ولا نرى لدعاة الحق أعواناً؟
توفى سنة ٨٤هـ. ينظر: الأعلام (٧٠/٥) (٤٢٧).

قَدْ كُنْتُ جَارَكَ حَوْلًا مَا تُرَوِّعُنِي فِيهِ رَوَائِعُ مِنْ إِنْسٍ وَلَا جَانٍ^(١)
فخفف النون للوقف، وأطلقها كما شدد للوقف، وأطلقها في نحو
«سَبَسَبًا»^(٢)، و«عَيْهَلِي»^(٣).

فلما حذف الياء المدغم فيها بقيت الياء ساكنة، والموقوف عليها ياء التصغير،
وكان ينبغي أن يكون ذلك في الوقف، فإن وصلها ساكنة فهو قياس: «من إنس
ولا جان»^(٤) في أنه خفف، وأدرجه بحرف الإطلاق؛ وكذلك وصله بقوله: ﴿إنها﴾
[لقمان: ١٦].

وغير هذا الوجه في القراءة أولى، وقياس هذا على ما ذكرت لك، ولو كان هذا
في فاصلة كان أحسن؛ لأن الفاصلة في حكم القافية.
فإن قلت: فهلا امتنع ذلك في الوقف على ياء التصغير، وياء التصغير لا يوقف
عليها، ولا يلحق آخر الكلمة!

قيل: إنها ليست في حكم الآخرة، وإن كان اللفظ على ذلك من حيث كان
الحرف المحذوف للتخفيف في الوقف في حكم المثبت؛ لأن الحذف ليس بلازم
له.

يدلك على ذلك قول الشاعر: [من الرجز]

إِنَّ عَدِيًّا رَكِبَتْ إِلَيَّ عَدِيٌّ وَجَعَلَتْ أَمْوَالَهَا فِي الْحُطْمِيِّ
أَزْهَنْ بَنِيكَ عَنْهُمْ أَزْهَنْ بَنِي^(٥)

فالياء من بنى مخففة للوقف، والتقدير: ازْهَنْ بَنِي يَا هَذَا، فلما وقف عليه أسكن
وخفف، والياء المحذوفة في نية الثبات وحكمه.

يدلك على ذلك أنه لو كان على خلاف هذا لرد النون في بنين، فلما لم يرد
النون، ولم يجز أن يردها للخروج عن القافية؛ علمت أنها في حكم الثبات.

(١) البيت في اللسان (ظلل)، (جنن).

ويروى صدره:

قد كنت عندك حولًا لا يروعي

(٢) تقدم.

(٣) تقدم.

(٤) تقدم.

(٥) تقدم.

ومثل هذا مما هو في حكم الثبات في اللفظ، وإن كان محذوفاً منه قوله: [من الرجز]

وَكَحَلَّ الْعَيْثِينَ بِالْعَوَاوِرِ^(١)

فلولا أن الحرف في حكم الثبات، لهمزت كما همزت أوائل ونحوه. ومثل هذا الحرف المحذوف للتخفيف، الحذف في قولهم: ضوءٌ، وشيءٌ، ومثله الحركة المحذوفة في قولهم: لَقَضَوْا الرُّجُلُ، وقولهم: رضى. كل هذا وإن كان محذوفاً في اللفظ فهو في حكم الثبات فيه؛ كما كان المحذوف فيه بعد ياء التحقير من: يا بنى، في حكم الثبات.

وأما مخالفة البزى القواس في الثالثة، وقراءته لها: ﴿يَبْنَى أَقْر﴾ بفتح الياء، ورواية أبى بكر عن عاصم في هذا الموضع كذلك؛ فالقول فيه أنه أراد به الإضافة، كما أرادها في قوله: «يا بَنَى» إذا كسر الياء التي هي لام الفعل؛ كأنه قال: «يا بَنَى»، ثم أبدل من الكسرة الفتحة، ومن الياء الألف، فصار: يا بَنَى، كما قال^(٢): [من الرجز]

يَا بِنْتَ^(٣) عَمَّا لَا تُلُومِي وَاهْجِعِي^(٤)

ثم حذف^(٥) الألف، كما كان يحذف الياء في: «يا بَنَى إنها»، وقد حذفت الياء التي للإضافة، إذا أبدلت الألف منها. أنشد أبو الحسن: [من الوافر]

(١) الرجز للعجاج في الخصائص (٣/٣٢٦)، وليس في ديوانه، ولجندل بن المثنى الطهوى في شرح أبيات سيويه (٢/٤٢٩)، وشرح التصريح (٢/٣٦٩)، وشرح شواهد الشافية ص (٣٧٤)، والمقاصد النحوية (٤/٥٧١)، وبلا نسبة في الإنصاف (٢/٧٨٥)، وأوضح المسالك (٤/٣٧٤)، والخصائص (١/١٩٥، ٣/١٦٤)، وسر صناعة الإعراب (٢/٧٧١)، وشرح الأشموني (٣/٨٢٩)، وشرح شافية ابن الحاجب (٣/١٣١)، وشرح المفصل (٥/٧، ١٠/٩١، ٩٢)، والكتاب (٤/٣٧٠)، ولسان العرب (عور)، والمحتسب (١/١٠٧، ١٢٤)، الممتع في التصريف (١/٣٢٩)، والمنصف (٢/٤٩، ٣/٥٠)، وتاج العروس (عور)، والمخصص (١/١٠٩).

(٢) في حاشية ج: كما قال أبو النجم.

(٣) في ج: يابنة.

(٤) تقدم.

(٥) في ج: حذفت.

فَلَسْتُ بِمُذْرِكٍ مَا فَاتَ مِنِّي بِلَهْفٍ وَلَا بَلِيَّتٍ وَلَا لَوَائِي^(١)
 قال: كذا سمعناه من العرب، فقوله: بِلَهْفٍ، إنما هو بلهفي، فحذف الألف،
 وقد أجريت الألف مجرى الياء في الحذف في هذا النحو في الشعر وغيره - وإن لم
 يكثر - فقالوا: أصاب الناس جَهْدٌ، ولو تر ما أهل مكة، فحذفت الألف من «تري».
 كما حذفت الياء من ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمُ نَفْسٌ﴾ [هود: ١٠٥] ونحوه، وحذف في
 الشعر من القافية، كما حذفت الياء.

قال: [من الرمل]

وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلِّ^(٢)

وكذلك حذف الألف في «بني»، كما حذف في النداء نحو: يا بُنَيَّ، ولا يجوز أن
 يكون الحذف فيه على إرادة الندبة.

قال أبو عثمان: ومن قال ذلك فقد أخطأ، قال: وذلك أن من كان من العرب
 لا يلحق في الندبة الألف فإنه يجعله نداء، فلو حذفها صار نداء على غير جهة الندبة.
 قال أبو عثمان: ووضع الألف مكان الياء في الإضافة مطرد، وأجاز: يا زيد
 أقبل. إذا أردت الإضافة، قال: وعلى هذا قراءة من قرأ: ﴿يَا أَبَتَ لِمَ تَعْبُدُ﴾
 [مريم: ٤٢] و: ﴿يَا قَوْمَ لَا أَسْأَلُكُمْ﴾ [هود: ٢٩]

وأشدد أبو عثمان: [من الطويل]

وقد زَعَمُوا أَنِّي جَزِعْتُ عَلَيْهِمَا وَهَلْ جَزَعُ إِذْ قُلْتُ وَإِبَابَاهُمَا^(٣)
 فهذا الوجه أوجه من الإسكان، وقد أجازه أبو عثمان ورآه مطردًا، فعلى رأى
 أبي عثمان يكون ما رواه حفص عن عاصم أنه قرأ في كل القرآن: ﴿يَبْنِي﴾ إذا كان
 واحدًا.

(١) تقدم.

(٢) تقدم.

(٣) البيت لعمره الخثعمية في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص(١٠٨٢)، ولسان العرب
 (أبي)، ولها أو لدنا بنت عبيدة في المقاصد النحوية (٣/٤٧٢)، ولامرأة من بني سعد في
 نوادر أبي زيد ص(١١٥)، وبلا نسبة في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص(٤٤)، وشرح
 المفصل (١٢/٢).

وثبت في حاشية ج: لدرنا بنت سيار ترثي أخويها.

اختلفوا في قوله -عز وجل-: ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرٌ صَالِحٌ﴾ [٤٦]:
 فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر وحمزة: ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ﴾ رفع
 منون، ﴿غَيْرٌ صَالِحٌ﴾ برفع الراء.
 وقرأ الكسائي^(١) وحده: ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرَ صَالِحٍ﴾ بفتح العين وكسر الميم، وفتح
 اللام، ﴿غَيْرَ صَالِحٍ﴾ بنصب الراء.
 قال أبو علي: قول من قال: ﴿عَمَلٌ﴾، فنون «عملاً»: أن الضمير في ﴿إِنَّهُ﴾ قد
 قيل فيه: إن المراد به أن سؤالك ما ليس لك به علم [عمل]^(٢) غير صالح، ويحتمل
 أن يكون الضمير لما دل عليه قوله: ﴿أَرْكَبَ مَعَنَا وَلَا تَكُنْ مَعَ الْكَافِرِينَ﴾ [هود:
 ٤٢]: فيكون التقدير: إن كونك مع الكافرين وانحيازك إليهم، وترك الركوب معنا
 والدخول في جملتنا - عمل غير صالح.
 ويجوز أن يكون الضمير لابن نوح كأنه جُعِلَ عملاً غير صالح كما يجعل الشيء
 الشيء؛ لكثرة ذلك منه، كقولهم: الشعر زهير، أو يكون المراد: أنه ذو عمل غير
 صالح، فحذف المضاف.
 فأما قول نوح: ﴿إِنَّ أَبِي مِنْ أَهْلِي﴾ [٤٥]، وقوله -تعالى-: ﴿إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ
 أَهْلِكَ﴾ [٤٦]:

فيجوز أن يكون نوح قال ذلك على ظاهر ما شاهد من ابنه من متابعتة له،
 وتصديقه إياه. فقال له: ليس من أهلك، أي: من أهل دينك، فحذف المضاف.
 ويجوز أن يكون المعنى: ليس من أهلك الذين وعدتهم^(٣) أن أنجيهم من الغرق؛
 لمخالفته لك في الدين، فبعد المخالفة في الدين قرب النسب الذي بينكما؛ للمباينة

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٥٦)، الإملاء للعكبري (٢٢/٢)، البحر المحيط (٢٢٩/٥)،
 التبيان للطوسي (٤٩٤/٥)، التيسير للداني (١٢٥)، تفسير الطبري (٣٣/١٢)، تفسير
 القرطبي (٤٦/٩)، الحجة لأبي زرعة (٣٤١)، السبعة لابن مجاهد (٣٣٤)، الغيث
 للصفاسي (٢٤٩)، الكشاف للزمخشري (٢٧٣/٢)، الكشف للقيسي (٥٣٠/١)، المجمع
 للطبرسي (١٦٥/٥)، المعاني للأخفش (٣٥٣/٢)، المعاني للفراء (١٨/٢)، تفسير الرازي
 (٣/١٨)، النشر لابن الجزري (٢٨٩/٢).

(٢) سقط في أ.

(٣) في ج: وعدتك.

في الإيمان، كما تقرب الموالاتة فيه مع البعد في النسب، قال: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠].

ويجوز أن يكون الله -تبارك وتعالى- أطلع نوحًا على باطن أمره، كما أطلع محمدًا رسوله -عليه السلام- على ما استبطنه المنافقون.

ومن قرأ: ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرٌ صَالِحٌ﴾ فقد زعموا أن ذلك روى عن النبي ﷺ؛ فيكون هذا في المعنى كقراءة من قرأ: ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرٌ صَالِحٌ﴾ وهو يجعل الضمير لابن نوح؛ فتكون القراءتان متفقتين في المعنى، وإن اختلفتا في اللفظ.

فأما قوله: ﴿مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ فيحتمل قوله: ﴿بِهِ﴾ في الآية وجهين: أحدهما أن يكون كقوله: [من الرجز]

كَأَنَّ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أُجْلِدَا^(١)

إذ قدمت «بالعصا»؛ للتبيين.

وكقوله: ﴿وَكَاثُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ [يوسف: ٢٠].

[و] ﴿إِنِّي لَكُمْ لَيْمَنَ التَّصْحِيحِ﴾ [الأعراف: ٢١].

[و] ﴿وَأَنَا عَلَىٰ ذَلِكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾ [الأنبياء: ٥٦].

وزعم أبو الحسن أن ذلك إنما يجوز في حروف الجر، والتقدير فيه التعليق^(٢) بمضمرة يفسره هذا الذي ظهر بعد، وإن كان يجوز تسلطه عليه.

ومثل ذلك قوله: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ﴾ [الفرقان: ٢٢].

وقوله: ﴿يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِقْتُمْ كُلٌّ مِّمَّزِقٍ إِنَّكُمْ لِنِفَىٰ خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [سبأ: ٧]، فانصب ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ﴾ بما دل عليه ﴿لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ﴾، ولا يجوز لما بعد ﴿لَا﴾ هذه أن تسلط على ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ﴾.

وكذلك قوله: ﴿أَوِذًا مِنَّا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظْمًا أَوْنَا لَمَّعُوثُونَ﴾ [المؤمنون: ٨٢]،

(١) الرجز للعجاج في ملحق ديوانه (٢/٢٨١)، وخزانة الأدب (٨/٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣٢)، والدرر (١/٢٩٢، ٢/٥٠)، والمحاسب (٢/٣١٠)، وبلا نسبة في تاج العروس (عدد)، (معد)، وأساس البلاغة (معد)، والأشياء والنظائر (٨/١٤٢)، والدرر (٤/٥٩)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢/٣٣٦)، وشرح المفصل (٩/١٥١)، واللامات ص (٥٩)، والمنصف (١/١٢٩)، وهمع الهوامع (١/٨٨، ١١٢، ٣/٢)، ولسان العرب (عدد)، (معد)، وتهذيب اللغة (٢/٢٦٠)، وجمهرة اللغة ص (٦٦٥)، والمخصص (١٤/١٧٥).

(٢) في ج: التعلق.

ف «إِذَا» يتعلق بما دل عليه ﴿أَوَّانًا لَمَّبَعُوثُونَ﴾، ولا يجوز أن يتسلط عليه.
وكذلك ﴿إِنِّي لَكَمَا لِيَ لِنَ النَّاصِحِينَ﴾ يتعلق بما يدل عليه النصيح المظهر، وإن لم يتسلط عليه، والتقدير: إني ناصح لكما من الناصحين.
وكذلك: ﴿مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [٤٦] يتعلق بما يدل عليه قوله: ﴿عَلَّمَ الظاهر، وإن لم يجوز أن يعمل فيه.

ويجوز في قوله: ﴿مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ وجه آخر: وهو أن يكون متعلقاً بالمستتر، وهو العامل فيه كتعلق الظرف بالمعاني، كما تقول: ليس لك فيه رضا؛ فيكون «به» في الآية بمنزلة: فيه، والعلم يراد به العلم المتيقن الذي يعلم به الشيء على حقيقته، ليس العلم الذي يعلم به الشيء على ظاهره، كالذي في قوله - عز وجل-: ﴿إِنَّا عَلَّمْتُمُوهُنَّ مَوَازِينَ﴾ [الممتحنة: ١٠]، ونحو ما يعلمه الحاكم من شهادة الشاهدين، وإقرار المقر بما يدعى عليه، ونحو ذلك مما يعلم به العلم الظاهر الذي يسع الحاكم الحكم بالشيء معه.

اختلفوا في قوله: ﴿فَلَا تَسْأَلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [٤٦]:
فقرأ ابن كثير وابن عامر: ﴿فَلَا تَسْأَلْنَ﴾ مفتوحة اللام مشددة النون غير واقعة.
هكذا روى أبو عبيد عن هشام بن عمار بإسناده عن ابن عامر^(١)، وروى ابن ذكوان: ﴿فَلَا تَسْأَلْنَ﴾ مفتوحة اللام مشددة النون مكسورة النون، فهذا يدل على أنها واقعة خلاف ما روى أبو عبيد.

وقرأ نافع: ﴿فَلَا تَسْأَلْنَ﴾ كما قرأ ابن كثير وابن عامر، غير أنه كسر النون.
واختلف عنه في إثبات الياء في الوصل وحذفها:
فروى ابن جماز وورش والكسائي عن إسماعيل بن جعفر، وأبو بكر بن أبي أويس عن نافع: مشددة بالياء في الوصل.

وقال المسيبي وقالون في رواية القاضي عنه، وأبو عبيد القاسم بن سلام وسليمان

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٥٧)، الإملاء للعكبري (٢٢/٢)، البحر المحيط (٢٢٩)، التبيان للطوسي (٤٩٤/٥)، التيسير للداني (١٢٥)، تفسير الطبري (٣٣/١٢)، الحجة لابن خالويه (١٨٧)، الحجة لأبي زرعة (٣٤٣)، السبعة لابن مجاهد (٣٣٥)، الفيت للصفاسي (٢٤٩)، الكشاف للزمخشري (٢٧٣/٢)، الكشف للقيسي (٥٣٩/١)، تفسير الرازي (٤/١٨)، النشر لابن الجزري (٢٨٩/٢).

ابن داود الهاشمي، عن إسماعيل بن جعفر، وأبو بكر بن أبي أويس عن نافع: ﴿فَلا تَسألَنَّ﴾ مكسورة من غير ياء في الوصل.

وقال أحمد بن صالح عن ورش: ﴿فَلا تَسألُنِي﴾ السين ساكنة والهمزة قبل اللام واللام ساكنة، والياء مثبتة في الوصل. وقال أحمد بن صالح عن قالون: اللام ساكنة والسين ساكنة، والنون مكسورة بغير ياء في وصل ولا وقف.

وقرأ أبو عمرو وعاصم وحزمة والكسائي: ﴿فَلا تَسألُنِ ما لَيْسَ لَكَ﴾ خفيفة النون ساكنة اللام.

وكان أبو عمرو يثبت الياء في الوصل مثل نافع في رواية من روى عنه ذلك.

وكان عاصم وحزمة والكسائي لا يثبتون الياء في الوصل والوقف.

قال أبو علي: «سألت» فعل يتعدى إلى مفعولين، وليس مما يدخل على المبتدأ وخبره؛ فيمتنع أن يتعدى إلى مفعول واحد.

فمن قرأ: ﴿تَسألَنَّ﴾ بفتح اللام، ولم يكسر النون، عدى السؤال إلى مفعول واحد في اللفظ، والمعنى على التعدى إلى ثانٍ.

قال: وروى ابن ذكوان مفتوحة اللام مشددة النون مكسورة؛ فهذا يدل على أنها واقعة.

يريد: أن كسر نون ﴿فَلا تَسألَنَّ﴾ يدل على أنه قد عدى السؤال إلى مفعولين: أحدهما: اسم المتكلم، والآخر: الاسم الموصول، وحذفت النون المتصلة بياء المتكلم؛ لاجتماع النونات، كما حذفت النون من قولهم: «إني» لذلك.

وكما حذف من قوله: [من الوافر]

..... يَسوءُ الفالِياتِ إِذا فَلَيْنِي^(١)

فأما إثبات الياء في الوصل فهو الأصل، وحذفها أخف، والكسرة تدل عليها، ويعلم أن المفعول مراد في المعنى.

اختلفوا في فتح الميم وكسرها من قوله: ﴿يَوْمِيذٍ﴾ في ثلاثة مواضع:

في هود [٦٦].

و: النمل [٨٩].

و: «سأل سائل» [١١]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِيذٍ﴾ و: ﴿مِنْ عَذَابِ يَوْمِيذٍ﴾ [المعارج: ١١] و: ﴿هَمَّ مِنْ فَرْعِ يَوْمِيذٍ﴾ [النمل: ٨٩] مضافاً، ثلاثهن بكسر الميم. وقرأ عاصم، وحزمة: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِيذٍ﴾ و: ﴿مِنْ عَذَابِ يَوْمِيذٍ﴾ مثل أبي عمرو وأصحابه، وخالفوهم في قوله: ﴿مِنْ فَرْعِ يَوْمِيذٍ﴾، فنون عاصم، وحزمة، وفتحا الميم في «يومئذ».

وقرأ الكسائي^(١): ﴿ومن خزي يومئذٍ﴾، و: ﴿من عذاب يومئذٍ﴾ بفتح الميم فيهما مع الإضافة، وقرأ: ﴿وَهُمْ مِنْ فَرْعٍ﴾ منوناً، ﴿يَوْمِيذٍ﴾ نصباً. واختلف عن نافع:

فروى ابن جمار وأبو بكر بن أبي أويس، والمسيبي وقالون، وورش، ويعقوب ابن جعفر - كل هؤلاء عن نافع بالإضافة في [الأحرف الثلاثة]^(٢) وفتح الميم. وقال إسماعيل بن جعفر عنه: بالإضافة في الثلاثة، وكسر الميم، ولا يجوز كسر الميم إذا نونت «من فَرْعٍ»، ويجوز فتحها وكسرها إذا لم تنون.

قال أبو علي: قوله: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِيذٍ﴾ يوم: من قوله: ﴿يَوْمِيذٍ﴾ ظرف - كسرت أو فتحت - في المعنى، إلا أنه اتسع فيه فجعل اسماً، كما اتسع في قوله: ﴿مَكْرٌ أَيْلٍ وَالنَّهَارُ﴾ [سبأ: ٣٣]، فأضيف «المكر» إليهما، وإنما هو فيهما. وكذلك: «العذاب» و«الخزي» و«الفرع»، أضفن إلى «اليوم»، والمعنى على أن ذلك كله في اليوم، كما أن المكر في الليل والنهار.

يدلك على ذلك قوله -جل وعز-: ﴿وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَشَقُّ﴾ [الرعد: ٣٤]، و﴿وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَخْزَى﴾ [فصلت: ١٦].

وقوله تعالى: ﴿لَا يَخْزُهُمُ الْفَرْعُ الْأَكْبَرُ﴾ [الأنبياء: ١٠٣].

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٥٧)، الإعراب للنحاس (٩٩/٢)، الإملاء للعكبري (٢٣/٢)، البحر المحیط (٢٤٠/٥)، التبيان للطوسي (٢٠/٦)، التيسير للداني (١٢٥)، تفسير القرطبي (٦١/٩)، الحجة لابن خالويه (١٨٨)، الحجة لأبي زرعة (٣٤٤)، السبعة لابن مجاهد (٣٣٦)، الغيث للصفاقسي (٢٥٠)، الكشاف للزمخشري (٢٧٩/٢)، الكشف للقيسي (٥٣٢/١)، المجمع للطبرسي (١٧١/٥)، المعاني للأخفش (٣٥٣/٢)، تفسير الرازي (٢١/١٨)، النشر لابن الجزري (٢٨٩/٢).

(٢) في ج: الثلاثة الأحرف.

وقوله: ﴿فَفَرَجَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ [النمل: ٨٧].

وقوله: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ مَنْ تَدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ﴾ [آل عمران: ١٩٢].

فأما العذاب -عذاب الدنيا- فعلى ضروب، قال: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ يَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]، والمعنى - والله أعلم - ما كنا معذبين عذاب الاستئصال. ومثلها: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَىٰ حَتَّىٰ يَبْعَثَ فِي أُمَمٍ رَسُولًا يَلْتَأُوا عَلَيْهِمْ ؕ إِنَّا إِنَّا﴾ [القصص: ٥٩]؛ كأن حجة العقل لا يستأصل بها إذا انفردت، ولم يؤخذ بها حتى يقع التنبيه عليها بالرسول، فإذا جاءت الرسل، فاقترحت عليهم الآيات، فلم يقع الإيمان عند مجيئها، عذب حينئذ عذاب الاستئصال؛ قال: ﴿وَمَا مَنَّاعًا أَنْ تُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الْأَوَّلُونَ﴾ [الإسراء: ٥٩]، فأخذوا بالاستئصال، فلو أتيناكم أنتم بالآيات التي اقترحتموها من نحو أن ننزل عليكم كتابًا من السماء، أو نفجر من الأرض ينبوعًا، أو نحو ذلك مما اقترحوا، فلم يؤمنوا- لمضى فيكم سنة الأولين في امتناعهم من الإيمان، عند مجيء تلك الآيات.

ومن ذلك قوله -عز وجل-: ﴿وَمَا كَانَتْ أَلَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾ [الأنفال: ٣٣] أى: ليعذبهم عذاب الاستئصال؛ لأن أمم الأنبياء إذا أهلكوا، لم يكن أنبياءهم فيهم. وعلى هذا قال: ﴿وَإِنْ لَمْ تُؤْمِنُوا لِي فَأَعَزُّونَ﴾ [الدخان: ٢١]. وقال: ﴿فَأَنْشُرْ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ﴾ [هود: ٨١]. ﴿وَمَا كَانَتْ أَلَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ [الأنفال: ٣٣] أى: ومؤمنوهم يستغفرون ويصلون.

﴿وَمَا لَهُمْ إِلَّا لِيَعَذِّبَهُمُ اللَّهُ﴾ [الأنفال: ٣٤] أى: بالسيف فى صدهم عن المسجد الحرام المسلمين من غير أن تكون لهم عليهم ولاية، وذلك لما منعوا عنه، فقال: ﴿هُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [الفتح: ٢٥]. فأما قراءة من قرأ: ﴿مِنَ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ﴾ فكسر الميم؛ فلأن «يومًا» اسم معرب، أضيف إليه ما أضيف من «العذاب» و«الخرى» و«الفرع»؛ فانجر بالإضافة، ولم يفتح «اليوم» فبينه لإضافته إلى المبنى؛ لأن المضاف منفصل من المضاف إليه، ولا تلزمه الإضافة؛ فلما لم تلزم الإضافة المضاف، لم يلزم فيه البناء.

يدل على ذلك أن تقول: ثوب خز، ودار زيد، فلا يجوز فيه إلا إعرابه، وإن كان الاسمان قد عملا بمعنى الحرف، ولا يلزمهما البناء. كما يلزم ما لا ينفك منه معنى

الحرف في نحو: أين، وكيف، ومتى؛ فكما لم بين المضاف، وإن كان قد عمل عمل الحرف من حيث كان غير لازم، كذلك لم بين «يوم» للإضافة إلى «إذ»؛ لأن إضافته لا تلزم كما لم بين المضاف، وإن كان قد عمل في المضاف إليه بمعنى اللام أو^(١) معنى «من»؛ لما لم تلزم الإضافة.

ومن فتح فقال: ﴿من عذاب يومئذ﴾ ففتح، مع أنه في موضع جر: فلأن المضاف يكتسى من المضاف إليه التعريف والتذكير، ومعنى الاستفهام والجزاء في نحو: غلام من تضرب؟، و: غلام من تضرب أضربه. والنفي في نحو قولهم: ما أخذت باب دار أحد، فلما كان يكتسى من المضاف إليه هذه الأشياء، اكتسى منه الإعراب والبناء أيضًا، إذا كان المضاف من الأسماء الشائعة نحو: يوم، وحين، ومثل. وشبيه بهذا الشياح الأسماء الشائعة المبنية نحو: أين، وكيف، ولو كان المضاف مخصوصًا نحو: رجل وغلام، لم يكتس منه البناء كما اكتسى من الأسماء الشائعة.

فمما جاء من ذلك: [من الطويل]

عَلَى حِينٍ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا (٢)

وقوله: [من البسيط]

لَمْ يَمْنَعِ الشَّرْبُ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ هَتَفَتْ (٣)

(١) في أ: و.

(٢) صدر بيت، وعجزه:

..... وقلت أما أصح والشيب وازع

والبيت للناطقة الذيباني في ديوانه ص(٣٢)، والأضداد ص(١٥١)، وجمهرة اللغة ص(١٣١٥)، وخزانة الأدب (٢/٤٥٦، ٣/٤٠٧، ٦/٥٥٠، ٥٥٣)، والدرر (٣/١٤٤)، وسر صناعة الإعراب (٢/٥٠٦)، وشرح أبيات سيبويه (٢/٥٣)، وشرح التصريح (٢/٤٢)، وشرح شواهد المغنى (٢/٨١٦، ٣/٨٨٣)، والكتاب (٢/٣٣٠)، ولسان العرب (وزع)، (خشف)، والمقاصد النحوية (٣/٤٠٦، ٤/٣٥٧)، وبلا نسبة في الأشباه النظائر (٢/٩١١)، والإنصاف (١/٢٩٢)، وأوضح المسالك (٣/١٣٣)، ورسف المبانى ص(٣٤٩)، وشرح الأشموني (٢/٣١٥، ٣/٥٧٨)، وشرح شذور الذهب ص(١٠٢)، وشرح ابن عقيل ص(٣٨٧)، وشرح المفصل (٣/١٦، ٤/٥٩١، ٨/١٣٧)، ومغنى اللبيب ص(٥٧١)، والمقرب (١/٢٩٠، ٢/٥١٦)، والمنصف (١/٥٨)، وهمع الهوامع (١/٢١٨).

(٣) صدر بيت، وعجزه:

..... حماسة في غصون ذات أوقال

ومن ذلك قوله - تعالى - : ﴿إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلَ مَا أَنْتُمْ نَطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣]، و«مثل» في موضع رفع في قول سيبويه، وقد جرى وصفًا على النكرة إلا أنه فتح؛ للإضافة إلى «أن».

ومن ذلك [قول الشاعر] ^(١): [من الرمل]

وَتَدَاعَى مَنُخِرَاهُ بَدَمٍ مِثْلَ مَا أَثْمَرَ حُمَاضُ الْجَبَلِ ^(٢)
لما أضاف «مثلًا» إلى المبنى وكان اسمًا شائعًا، بناه ولم يعربه، وأبو عثمان يذهب إلى أنه جعل «مثلًا» مع «ما» بمنزلة اسم واحد، فبنى «مثلًا» على الفتح. ولا دلالة قاطعة على هذا القول من هذا البيت، وإن كان ما ذهب إليه مستقيمًا؛ لما ذكره في هذه المسألة، إن شاء الله.

فأما الكسر في «إذ» فلالتقاء الساكنين؛ وذلك أن «إذ» من حكمها أن تضاف إلى الجملة من الابتداء والخبر، فلما اقتطعت عنها الإضافة، نونت؛ ليدل التنوين على أن المضاف إليه قد حذف؛ فصار التنوين هنا ليدل على قطع الإضافة من المضاف؛ كما صار يدل على انقضاء البيت في قول من نون في الإنشاد أو آخر الأبيات.

فقال: [من الرجز]

يَا صَاحٍ مَا هَاجَ الدُّمُوعَ الدَّرَقْنَ ^(٣)

= والبيت لأبي قيس بن الأسلت في ديوانه ص(٥٨)، وجمهرة اللغة ص(١٣١٦)، وخرانة الأدب (٣/٤٠٦، ٤٠٧)، والدرر (٣/١٥٠)، ولأبي قيس بن رفاعة في شرح أبيات سيبويه (٢/١٨٠)، وشرح شواهد المعنى (١/٤٥٨)، وشرح المفصل (٣/٨٠)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٤/٦٥، ٢١٤، ٢٩٦/٥)، والإنصاف (١/٢٨٧)، وخرانة الأدب (٦/٥٣٢، ٥٥٢، ٥٥٣)، وسر صناعة الإعراب (٢/٥٠٧)، وشرح التصريح (١/١٥)، وشرح المفصل (٣/٨١، ١٣٥/٨)، والكتاب (٢/٣٢٩)، ولسان العرب (نطق)، (وقل)، ومعنى اللبيب (١/١٥٩)، وهمع الهوامع (١/٢١٩). ويروى: «نطقت» بدلا من «هفت».

(١) سقط في أ.

(٢) البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٥/٢٩٦)، ووصف المباني ص(٣١٢)، وشرح المفصل (٨/١٣٥)، ولسان العرب (حمض)، والمقرب (١/١٠٢).

ويروى: «تداعي» بدلا من «وتداعي».

(٣) الرجز للعجاج في ديوانه (٢/٢١٩-٢٢٠)، وتاج العروس (زحف).

ويروى: «العيون» بدلا من «الدموع».

و: [من الوافر]

أَقْلَى اللَّوْمِ عَاذِلٌ وَالْعَتَابَيْنِ (١)

و: [من الرجز]

يَا أَبَتَا عَلِّكَ أَوْ عَسَاكُنْ (٢)

فكما دل التنوين في هذه الأواخر على انقطاع الإضافة عن المضاف إليه؛ كذلك يدل في «يومئذ» و «حيثذ» على ذلك؛ فكسرت الذال لسكونها وسكون التنوين. والتنوين يجيء على غير ضرب في (٣) كلامهم:

منه هذا الذي ذكرناه، ومنه ما يدخل على كلم مبنية؛ فيفصل بين المعرفة منها والنكرة مثل: غاقٍ وغاقٍ، ولا يجوز أن يكون هذا التنوين الذي في نحو: رجل وفرس؛ لأن هذا التنوين لا يدخل إلا على الأسماء المتمكنة، وقد يمتنع من الدخول على بعض المتمكن نحو ما لا ينصرف؛ فيعلم بهذا أن الذي في «إيه» ليس الذي يدخل المتمكن.

ومن ذلك التنوين الذي يدخل في «مسلمات» ونحوه في جمع المؤنث، ليس ذلك التنوين على الحد الذي في «رجل» ونحوه، [و] لو كان كذلك لسقط من قوله - عز وجل - : ﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ﴾ [البقرة: ١٢٨].

فأما قول من أضاف: ﴿من عذاب يومئذ﴾، و: ﴿فزع يومئذ﴾، و: ﴿من خزي يومئذ﴾؛ فلأنها معارف تعرفت بالإضافة إلى «اليوم».

يدلك على ذلك قوله - تعالى - : ﴿وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَشَقُّ﴾ [الرعد: ٣٤].

وقوله: ﴿فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ﴾ [النمل: ٨٧].

وقوله: ﴿فَقَدْ أَخْرَبْنَاهُ﴾ [آل عمران: ١٩٢].

فهذه أمور قد تعرفت بالإضافة إلى «اليوم»؛ فالوجه فيها الإضافة إليه.

فأما تنوين الكسائي ﴿وَهُمْ مِنْ فَرَجٍ يَوْمَئِذٍ﴾، وتنكيره «الفرج» - فهو في التخصيص مثل «العذاب» و«الخزي»؛ فحقه الإضافة كالأخرين، وكأنه فصل فنون، ولم يضاف؛ لأنه لما جاء الفرع الأكبر دل ذلك على ضروب منه، فإذا نون فقد وقع الأمن

(١) تقدم.

(٢) الرجز بلا نسبة في اللسان (روى).

(٣) في ج: من.

من جميع ذلك: أكبره وأوسطه وأدونه، والفتحة في قوله: ﴿مِن فَرَجٍ يَوْمَئِذٍ﴾ ينبغي أن تكون فتحة لا نضبة؛ لأنه قد فتح: ﴿من عذابٍ يَوْمَئِذٍ﴾ و﴿من خزيٍ يَوْمَئِذٍ﴾، فبنى «يومًا» لما أضافه إلى غير متمكن؛ فكذلك يبينه إذا نون المصدر، ويجوز أن يكون معمول اسم الفاعل.

اختلفوا في صرف: «ثمود» وترك إجراءاته في خمسة مواضع: في هود: ﴿أَلَا إِنَّ ثَمُودًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بَعْدًا لِثَمُودٍ﴾ [٦٨]. وفي الفرقان: ﴿وَعَادًا وَثَمُودًا وَأَصْحَابَ الرَّسِّ﴾ [٣٨]. وفي العنكبوت: ﴿وَعَادًا وَثَمُودًا وَقَدْ تَبَيَّنَ لَكُمْ﴾ [٣٨]. وفي النجم: ﴿وَتَمُودًا مَّا أَتَيْنِ﴾ [٥١]:

فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، ونافع، وابن عامر^(١)، بالتنوين في أربعة مواضع: في هود: ﴿أَلَا إِنَّ ثَمُودًا﴾.

وفي الفرقان: ﴿وَعَادًا وَثَمُودًا وَأَصْحَابَ الرَّسِّ﴾.
وفي العنكبوت: ﴿وَعَادًا وَثَمُودًا وَقَدْ تَبَيَّنَ لَكُمْ﴾.
وفي النجم: ﴿وَتَمُودًا مَّا أَتَيْنِ﴾.

ولم يصرفوا: ﴿أَلَا بَعْدًا لِثَمُودٍ﴾ [٦٨].

وقرأ حمزة بترك صرف هذه الخمسة الأحرف.

وقرأ الكسائي بصرفهن جُمَع.

واختلف عن عاصم في التي في سورة النجم:

فروى يحيى بن آدم، عن أبي بكر، عن عاصم: أنه أجرى «ثمودًا» في ثلاثة مواضع: في هود، والفرقان، والعنكبوت، ولم يجره في النجم.

وروى الكسائي عن أبي بكر، وحسين الجعفي - أيضًا - عن أبي بكر، عن

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٥٨)، البحر المحيط (٢٤٠/٥)، التبيان للطوسي (٢٢/٦)، التيسير للداني (١٢٥)، الحجة لابن خالويه (١٨٨)، السبعة لابن مجاهد (٣٣٧)، الغيث للصفاسي (٢٥٠)، الكشف للزمخشري (٢٧٩/٢)، الكشف للقيسي (١٣٣/١)، المجمع للطبرسي (١٧١/٥)، المعاني للأخفش (٣٥٤/٢، ٣٥٥)، المعاني للفراء (٨٠/٢)، النشر لابن الجزري (٢٨٩/٢).

عاصم أنه أجرى الأربعة الأحرف^(١).

وروى حفص عن عاصم أنه لم يجر «ثمود» في شيء من القرآن مثل حمزة. قال أبو علي: هذه الأسماء التي تجرى على القبائل والأحياء على أضرب: أحدها: أن يكون اسمًا للحى أو للأب. والآخر: أن يكون اسمًا للقبيلة. والثالث: أن يكون الغالب عليه الأب، أو الحى، أو القبيلة. والرابع: أن يستوى ذلك في الاسم؛ فيجىء^(٢) على الوجهين، ولا يكون لأحد الوجهين مزية على الآخر في الكثرة.

فمما جاء على أنه اسم الحى^(٣) قولهم: ثقيف وقريش، وكل ما لا يقال فيه: بنو فلان، وأما ما جاء اسمًا للقبيلة، فنحو: [تميم، قالوا: تميم بنت مر]^(٤)، قال سيبويه: وسمعناهم يقولون: قيس بنت^(٥) عيلان، وتميم صاحبة ذلك. وقالوا: تغلب ابنة وائل.

قال: [من الكامل]

لَوْلَا فَوَارِسُ تَغْلِبِ ابْنَةِ وَائِلٍ نَزَلَ الْعَدُوُّ عَلَيْكَ كُلَّ مَكَانٍ^(٦)
وأما ما غلب اسمًا للحى أو القبيلة فقد قالوا: باهلة بن أعصر، وقالوا: يعصر، و«باهلة» اسم امرأة، [قال سيبويه: ولكنه جعل اسم الحى، و«مجوس» لم تجعل إلا اسم القبيلة، و«سدوس» أكثرهم يجعله اسم القبيلة، و«تميم» أكثرهم يجعله اسم القبيلة، ومنهم من يجعله اسم الأب.

وأما ما استوى فيه أن يكون اسمًا للقبيلة، وأن يكون اسمًا للحى، فقال سيبويه: «ثمود» و«سبأ» هما مرة للقبيلتين، ومرة للحيين، وكثرتهما سواء.

قال: ﴿وَعَادًا وَثَمُودًا﴾ [الفرقان: ٣٨].

وقال: ﴿أَلَا إِنَّ ثَمُودًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ﴾ [هود: ٦٨].

(١) فى أ: أحرف.

(٢) فى ج: فيجرى.

(٣) فى ج: اسم للحى.

(٤) فى أ: تميم بن قر.

(٥) فى أ: ابنة.

(٦) البيت للفرزدق فى ديوانه (٢/٣٤٥)، وبلا نسبة فى المقتضب (٣/٣٦٠).

وقال: ﴿وَأَيْنَا ثُمُودَ النَّاقَةَ﴾ [الإسراء: ٥٩].

فإذا استوى في «ثمود» أن يكون مرة للقبيلة ومرة للحى، ولم يكن يحمله على أحد الوجهين مزية فى الكثرة:-

فمن صرف فى جميع المواضع كان حسناً.

ومن لم يصرف فى جميع المواضع فكذلك.

وكذلك إن صرف فى موضع ولم يصرف فى موضع آخر، إلا أنه لا ينبغي أن يخرج عما قرأت به القراء؛ لأن القراءة سنة، فلا ينبغي أن تحمل على ما تجوزه العربية حتى ينضم إلى ذلك الأثر من قراءة القراء.

ومثل ثمود فى أنه يكون مرة مذكراً اسماً للأب أو الحى؛ فيصرف، ومرة يؤنث؛ فيكون اسماً للقبيلة فلا يصرف: قوله - تعالى -: ﴿إِنَّمَا أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبِّكَ هَٰذِهِ الْبَلَدَةَ الَّتِي حَرَّمَهَا﴾ [النمل: ٩١]، وفى الأخرى: ﴿وَهَٰذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ﴾ [التين: ٣]، فعبر عن مكان بعينه مرة بلفظ التذكير وأخرى بلفظ التأنيث، والبلدة المحرمة يعنى بها مكة، وكذلك ﴿وَهَٰذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ﴾، فوصف بالأمن مثل قوله: ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، فجرى الوصف على البلد فى اللفظ، والمعنى على من فيه من طارئ وقاطن، وهذا آمن فى حكم الشرع لا يهاج فيه، ولا يفعل به ما يكون بفعله به غير آمن.

ومن ذلك قول الشاعر: [من الطويل]

كَسَا اللّٰهَ حَيِّىَ تَغْلِبُ ابْنَةَ وَاثِلٍ مِّنَ اللُّؤْمِ أَظْفَارًا بَطِيئًا نُصُولُهَا^(١)
أضاف إلى نفسه فقال: حى، ثم قال: تغلب ابنة واثل، فجمع بين الحى والقبيلة، وجعلهما بمنزلة، ومن هذا^(٢) الباب ما أنشده سيبويه: [من الكامل]
سَادُوا الْبِلَادَ وَأَصْبَحُوا فِي آدَمَ بَلَّغُوا بِهَا بِيضَ الْوُجُوهِ فُحُولًا^(٣)
القول فى «آدم» أنه لا يخلو أن يكون الاسم المخصوص، أو يراد به الحى أو

(١) البيت لعميرة بن جعيل التغلبى، وهو من المفضلية (٦٣)، وهو فى الشعر والشعراء (٢/٦٥٠)، والمعانى الكبير (١/٥٠٣)، وخزانة الأدب (١/٤٥٨).

(٢) ما بين المعقوفين من قوله: «قال سيبويه» إلى «ومن هذا» - سقط فى ج.

(٣) البيت بلا نسبة فى الدرر (١/١٠٠)، والكتاب (٣/٢٥٢)، ولسان العرب (أنس)، (آدم)، وهمع الهوامع (١/٣٥)، وتاج العروس (آدم).

القبيلة ك: تميم وتغلب وقريش؛ فلا يجوز أن يكون الاسم العلم؛ لقوله: وأصبحوا في آدم، لو قلت: أصبحوا في زيد، وأنت تريد الاسم العلم، لم يجز؛ كما يجوز ذلك إذا أردت به الاسم العام.

كقوله: [من الرجز]

أو تُصْبِحِي فِي الظَّاعِنِ المُوَلَّى^(١)

فإذا لم يجز أن يكون العلم، ثبت أنه لا يخلو من أن يراد به الحي أو القبيلة، أو يجوز الأمران فيه، ولا دلالة على إرادته واحداً منهما.

ألا ترى أنه لو لم يصرف «آدم» لم تكن فيه دلالة على أحد هذه الأمور من اللفظ؟! لأنك إن أردت الحي لم تصرف كما [لا]^(٢) تصرف «أفكل» اسم رجل، وإن أردت القبيلة، لم يجز أن ينصرف؛ كما أنك إذا سميت امرأة: «أفكل» لم ينصرف، وكذلك لو استعمل فيه الأمران؛ فكذلك إذا صرفته في الشعر للضرورة، لم يكن فيه دليل على أحد الأمرين دون الآخر.

فإذا لم يفصل ذلك، ولم يتميز في اللفظ، علمت أنه لا يخلو من واحد من ذلك، ولا سبيل إلى أن يقطع على شيء مما يحتمله من جهة اللفظ.

فأما قوله: [من الطويل]

أُولَئِكَ أَوْلَىٰ مِنْ يَهُودٍ بِمَدْحَةٍ إِذَا أَنْتَ يَوْمًا قُلْتَهَا لَمْ تُؤَنَّبِ^(٣)
فقد قامت الدلالة على أن «يهود» استعملت على أنها للقبيلة ليس للحي من قوله: «أولئك أولى من يهود»؛ لأن «يهود» لو كان الحي لم ينصرف، [ولم يذكره سيبويه]^(٤) ليستشهد به على أن الاسم وضع للقبيلة، إنما أخبر أنه في البيت للقبيلة، ويعلم ذلك في استعمالهم.

ونحو ما أنشدناه أبو الحسن على بن سليمان: [من الكامل]

فَرَّتْ يَهُودٌ وَأَسْلَمَتْ جِيرَانُهَا صَمِي لِمَا فَعَلْتَ يَهُودٌ صَمَامِ^(٥)

(١) تقدم.

(٢) سقط في أ.

(٣) البيت لرجل من الأنصار في ما ينصرف وما لا ينصرف ص (٦٠)، وبلا نسبة في الكتاب (٣) (٢٥٤)، واللسان (هود).

(٤) في ج: ولم يذكر سيبويه البيت.

(٥) تقدم.

وكذلك في الحديث: «تقسم يهود»، فهذا النحو علم أن هذا الاسم أريد به القبيلة.

ومثل «يهود» في هذا: مجوس.

ويدل على ذلك ما أنشده من قوله: [من الوافر]

.....
.....
..... كَنَارِ مَجُوسٍ تَسْتَعِيرُ اسْتِعَارًا^(١)

ألا ترى أنه لو كان للحى دون القبيلة لانصرف، ولم يكن فيه مانع من الصرف؟!
اختلفوا في قوله - تعالى - : ﴿قَالُوا سَلَمًا قَالَ سَلَمٌ﴾ [هود: ٦٩، الذاريات: ٢٥]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم: ﴿قَالُوا سَلَمًا قَالَ سَلَمٌ﴾ بألف في السورتين جميعًا.

وقرأ حمزة والكسائي^(٢): ﴿قالوا سلامًا قال سلّم﴾ بكسر السين وسكون^(٣) اللام في السورتين جميعًا: ههنا، وفي [سورة]^(٤) [الذاريات ٢٥].

قال أبو علي: أخبرنا أبو إسحاق: قال سمعت محمد بن يزيد يقول: «السلام» في اللغة أربعة أشياء - : فمنها مصدر «سَلِمْتَ».

ومنها: السلام جمع سلامة.

ومنها السلام: اسم من أسماء الله، سبحانه وتعالى.

ومنها السلام: شجرة.

(١) عجز بيت، وصدرة:

أحار أريك برق هَبَّ وَهْنَا
البيت مملط، صدره لامرئ القيس، وعجزه للتوأم اليشكري في ديوان امرئ القيس
ص(١٤٧)، ولسان العرب (مجس)، وتاج العروس (ملط)، ولامرئ القيس في شرح
شواهد الإيضاح ص(٤٣٨)، والكتاب (٢٥٤/٣)، وبلا نسبة في ما ينصرف وما لا
ينصرف ص(٦٠)، والمقرب (٨١/٢).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٥٨)، البحر المحيط (٢٤٠/٥)، التبيان للطوسي (٢٤/٦)،
التيسير للداني (١٢٥)، تفسير القرطبي (٦٣/٩)، الحجّة لابن خالويه (١٨٩)، الحجّة لأبي
زرعة (٣٤٦)، السبعة لابن مجاهد (٣٣٧)، الغيث للصفاقسي (٢٥٠)، الكشف
للمخشي (٢٨٠/٢)، الكشف للقيسي (٥٣٤/١)، المجمع للطبرسي (١٧٥/٥)،
المعاني للفراء (٢١/٢)، تفسير الرازي (٢٣/١٨)، النشر لابن الجزري (٢٩٠/٢).

(٣) في أ: وتسكين.

(٤) سقط في ج.

ومنه قول الأخطل: [من الطويل]

..... [من الطويل] إلا سَلَامٌ وَحَزْمَلٌ^(١)

قال أبو علي: فقوله - تعالى - : ﴿دار السلام﴾، يجوز أن يكون أضيفت إلى الله - سبحانه - تعظيمًا لها.

ويجوز أن يكون: دار السلامة من العذاب؛ فمن جُعِلَ فيها كان على خلاف من وُصِفَ بقوله: ﴿وَيَأْتِيهِ الْمَوْتُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ﴾ [إبراهيم: ١٧].

فأما انتصاب قوله: ﴿سَلَمًا﴾؛ فلأنه لم يحك شيئًا تكلموا به، فيحكى كما تحكى الجمل، ولكن هو معنى ما تكلمت به الرسل؛ كما أن القائل إذا قال: لا إله إلا الله، فقلت: حقًا، أو قلت: إخلاصًا - أعملت^(٢) القول في المصدرين؛ لأنك ذكرت معنى ما قال، ولم تحك نفس الكلام الذى هو جملة تحكى؛ فكَذلك نصب «سلامًا» فى قوله: ﴿قَالُوا سَلَمًا﴾ لما كان معنى ما قيل، ولم يكن نفس المقول بعينه.

وأما قوله: ﴿وَإِذَا حَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَمًا﴾ [الفرقان: ٦٣]، فقال سيويه: زعم أبو الخطاب أن مثله - يريد: مثل قولك: سبحان الله^(٣)، تفسيره: براءة الله من السوء - قولك للرجل: سلامًا، تريد: تسلّمًا منك، لا ألتبس بشيء من أمرك. فعلى هذا المعنى وُجّه ما فى الآية.

قال: وزعم أن قول أمية: [من الوافر]

سَلَامَكَ رَبَّنَا فى كُلِّ فَجْرٍ بَرِيئًا ما تَغْنُثُكَ الدُّمُومُ^(٤)
على قوله: براءتك ربنا من كل سوء.

وزعم سيويه أن من العرب من يرفع «سلامًا» إذا أراد معنى المبارأة، كما رفعوا «حنانا».

قال: سمعنا بعض العرب يقول لرجل: لا تكونن منى فى شيء إلا سلامًا بسلام،

(١) جزء من العجز، وقيله:

فرايبة السكران قفر فما بها لهم شبح
وهو فى ديوانه (١٤/١).

(٢) فى أ: اختلف.

(٣) فى ج: الذى.

(٤) تقدم.

أى: أمرى وأمرك المبارأة والمشاركة .

يريد: أن «حنانًا» فى أكثر الأمر منصوب كما أن «سلامًا» كذلك .

فمن ذلك قوله: [من الوافر]

.....
.....
.....
حَنَانِكَ رَبَّنَا وَلَهُ عَنُونَا

وقد رفع فى قوله: [من الطويل]

فَقَالَتْ: حَنَانٌ مَا أَتَى بِكَ ههنا
..... (١)

فإذا نصب «سلامًا» بعد «إلا» فانتصابه على ما كان ينتصب عليه قبل .

وقوله: بسلام، صفة لـ «سلام» المنصوب، فإذا رفع كانت الجملة بعد «إلا»

كقوله: ما أفعل كذا إلا حل ذلك أن أفعل، وتركوا إظهار الرفع، كما ترك إظهاره فى

قوله: حنانٌ، والمعنى: أمرنا حنانٌ وشأننا سلامٌ .

وأما قوله: ﴿قَالَ سَلَّمَ فَمَا لَيْتَ﴾ [هود: ٦٩] فقوله: ﴿سَلَّمَ﴾ مرفوع؛ لأنه من

جملة الجملة المحكية، والتقدير فيه: سلامٌ عليكم، فحذف الخبر كما حذف من

قوله: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: ١٨] أى: صبر جميل أمثل .

أو يكون المعنى: أمرى سلام، وشأنى سلام؛ كما أن قوله: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾

يصلح أن يكون المحذوف منه المبتدأ، ومثل ذلك قوله - عز وجل -: ﴿فَأَصْفَحْ عَنْهُمْ

وَقُلْ سَلَّمَ﴾ [الزخرف: ٨٩] على حذف الخبر أو المبتدأ الذى سلامٌ خبره .

وأكثر ما يستعمل «سلام» بغير ألف ولام، وذلك أنه فى معنى الدعاء؛ فهو مثل

قولهم «خيرٌ بين يديك، وأمتٌ فى حَجَرٍ لا فىك»؛ لما كان فى معنى المنصوب

استجيز فيه الابتداء بالنكرة، فمن ذلك قوله - تعالى -: ﴿قَالَ سَلَّمَ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ

لَكَ رِجِيًّا﴾ [مريم: ٤٧] .

وقال: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ . سَلَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [الرعد: ٢٣، ٢٤] .

وقال: ﴿سَلَّمَ عَلَى نُوحٍ فِي الْمَعْمُورِينَ﴾ [الصافات: ٧٩]، [و]: ﴿سَلَّمَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ﴾

[الصافات: ١٠٩] .

و: ﴿وَسَلَّمَ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ أَصْطَفَى﴾ [النمل: ٥٩] .

ومما جاء فى الشعر من ذلك: [من الطويل]

..... لا سَلَامَ عَلَى عَمْرٍو^(١)

وقد جاء بالألف واللام:

قال: ﴿وَأَسَلْتُمُ عَلَىٰ مَنِ اتَّبَعَ أَهْدَىٰ﴾ [طه: ٤٧].

[و]: ﴿وَأَسَلْتُمُ عَلَىٰ يَوْمَ وُلِدْتُ﴾ [مريم: ٣٣].

وزعم أبو الحسن أن من العرب من يقول: سلام عليكم، ومنهم من يقول: السلام عليكم، فالذين أحقوا الألف واللام حملوه على المعهود، والذين لم يلحقوه حملوه على غير المعهود.

وزعم أن منهم من يقول: سلام عليكم، فلا ينون، وحمل ذلك على وجهين: أحدهما: أنه حذف الزيادة من الكلمة؛ كما يحذف الأصل من نحو: لم يك، و: لا أذر، و: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ﴾ [هود: ١٠٥].

والآخر: أنه لما كثر استعمال هذه الكلمة وفيها الألف واللام، حذفها منها؛ لكثرة الاستعمال، كما حذف من: «اللهم» فقالوا من: [من الرجز]

لَاهُمَّ إِنَّ عَامِرَ الْفُجُورِ

قَدْ حَبَسَ الْخَيْلَ عَلَىٰ مَعْمُورِ

وأما من قرأ: ﴿قالوا سلاماً قال سَلِّمْ﴾ [هود: ٦٩] فإن «سَلِّمًا»، يحتمل أمرين: أحدهما: أن يكون بمعنى «سلام»؛ فيكون المعنى: أمرنا سَلِّم، أو سَلِّمْ عليكم، ويكون «سَلِّم» في أنه بمعنى «سلام»، كقولهم^(٢): حل وحلال، وحرم وحرام؛ فيكون [على] هذا قراءة من قرأ: ﴿قال^(٣) سَلِّمْ﴾ و ﴿سَلِّمْ﴾، بمعنى واحد وإن اختلف اللفظان.

والآخر: أن يكون «سلم» خلاف العدو والحرب؛ كأنهم لما كفوا عن تناول ما قدمه إليهم، فنكرهم وأوجس منهم - قال: أنا سَلِّمْ ولست بحرب ولا عدو؛ فلا تمتنعوا من تناول طعامي، كما يُمْتَنَعُ من تناول طعام العدو.

(١) جز من عجز بيت، وقبله:

ونبتت جواً وسكننا يسبني وعمرو بن عفرا

والبيت لجرير ديوانه ص(٤٢٥)، والكتاب (٣٠١/٢)، ولسان العرب (سكن)،

وللفرزقد في خزنة الأدب (٥/٢٣٨).

(٢) في أ: لقولهم.

(٣) في ج: قالوا.

وقرأ حمزة والكسائي في الذاريات - أيضًا - : ﴿سَلِّمْ﴾ ، والقول فيه كما ذكرناه في هذا الموضع سواء .
 ألا ترى أن ثم إيجاسَ خيفةٍ وامتناعًا من تناول ما قدمه^(١) إليهم مثل ما ههنا؟!
 اختلفوا في فتح الباء وضمها من قوله: ﴿يَعْقُوبُ﴾ [٧١].
 فقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، والكسائي^(٢): ﴿ومن وراء إسحق يعقوبُ﴾
 رفعًا.

وقرأ ابن عامر، وحمزة: ﴿يَعْقُوبُ﴾ نصبًا .
 واختلف عن عاصم:
 فروى عنه أبو بكر بالرفع .
 وروى حفص عنه بالنصب .
 قال أبو علي: من رفع فقال: ﴿ومن وراء إسحق يعقوبُ﴾، كان رفعه بالابتداء
 أو بالظرف في قول من رفع به، وكان بين الوجه .
 ومن فتح فقال: ﴿يَعْقُوبُ﴾، احتمال ثلاثة أضرب:
 أحدها: أن يكون ﴿يَعْقُوبُ﴾ في موضع جر، المعنى: فبشرناها بإسحق
 ويعقوب، قال أبو الحسن: وهو^(٣) أقوى في المعنى؛ لأنها قد بشرت به، قال: وفي
 إعمالها ضعف؛ لأنك فصلت بين الجار والمجرور بالظرف .
 والآخر: أن تحمله على موضع الجار والمجرور؛ كقوله: [من الطويل]
 إذا ما تلاقينا من اليوم أو غدًا^(٤)

(١) في أ: قدم.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٥٨)، الإعراب للنحاس (١٠١/٢)، الإملاء للعكبري (٢٣/٢)،
 البحر المحيط (٢٤٤/٥)، التبيان للطوسي (٢٩/٦)، التيسير للداني (١٢٥)، تفسير الطبري
 (٤٦/١٢)، تفسير القرطبي (٦٩/٩)، الحجة لابن خالويه (١٨٩)، الحجة لأبي زرعة
 (٣٤٧)، السبعة لابن مجاهد (٣٣٨)، الغيث للصفاقسي (٢٥١)، الكشاف للزمخشري (٢/
 ٢٨١)، الكشف للقيسي (٥٣٤/١)، المجمع للطبرسي (١٧٥/٥)، المعاني للأخفش (٢/
 ٣٥٥)، تفسير الرازي (٢٦/١٨)، النشر لابن الجزري (٢٩٠/٢)، إتحاف الفضلاء
 (٢٥٨)، الغيث للصفاقسي (٢٥٢).

(٣) في ج: وهذا.

(٤) تقدم.

وكقراءة من قرأ: ﴿وَحُورًا عِينًا﴾ [الواقعة: ٢٢] بعد: يطوف عليهم بكذا.
ومثله: [من الوافر]

.....
.....
.....
فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا^(١)

والثالث: أن تحمله على فعل مضمرة؛ كأنه: فبشرناها بإسحاق، ووهبنا لها^(٢)
يعقوب.

فأما الأول فقد نص سيويه على قبح مثله نحو: مررت بزيد أول من أمس،
وأمس عمرو، وكذلك قال أبو الحسن، قال: لو قلت: مررت بزيد اليوم، وأمس
عمرو، لم يحسن، فأما الحمل على الموضع على حد: مررت بزيد وعمراً،
فالفصل فيه - أيضاً - قبيح، كما قبح الحمل على الجر، وغير الجر في هذا
القياس مثل الجر في القبح؛ وذلك أن الفعل يصل بحرف العطف، وحرف
العطف هو الذى يشرك فى الفعل، وبه يصل الفعل إلى المفعول به؛ كما يصل
بحرف الجر، ولو قال: مررت بزيد قائماً، فجعل الحال من المجرور، لم يجز
التقديم عند سيويه؛ لأن الجار هو الموصل للفعل؛ فكما قبح التقديم عنده
لضعف الجار والعامل. كذلك الحرف العاطف مثل الجار فى أنه يشرك فى
الفعل، كما يوصل الجار الفعل، وليس نفس الفعل العامل فى الموضوعين جميعاً،
وإذا كان كذلك قبح الفصل بالظرف فى العطف على الموضع، وقبح - أيضاً -
فى الفصل فى حروف الرفع والنصب، كما قبح [فى الجر؛ إذ]^(٣) إن العاطف
فيهما مثله فى الجار، وليس العامل نفس الرفع والنصب، كما أن العامل فيما
بعد حرف العطف ليس الجار؛ إنما يشركه فيه العاطف.

وقد جاء ذلك فى الشعر؛ قال ابن أحرر: [من الوافر]

أَبُو حَنْشٍ يُؤرِّقُنَا وَطَلَّقَ وَعَبَّادٌ وَأَوْنَةٌ أُثَالَا^(٤)

ففصل بالظرف فى العطف على الرفع.

وقال الأعشى: [من المنسرح]

(١) تقدم.

(٢) فى أ: له.

(٣) ما بين المعقوفين غير واضح فى أ.

(٤) تقدم.

يَوْمًا تَرَاهَا كَشِيبِهِ أَرْذِيَّةِ ال عَصَبِ وَيَوْمًا أُدِيمَهَا نِغْلًا^(١)
 ففصل بالظرف بين المشترك في النصب، وما أشركه فيه، فإذا قبح الفصل في
 الحمل على الموضع كما قبح الفصل في الحمل على الجار؛ فينبغي أن تحمل قراءة
 من قرأ: ﴿يَعْقُوبَ﴾ بالنصب على فعل آخر مضمّر، يدل عليه «بشرنا» كما تقدم، ولا
 يحتمل على الوجهين الآخرين؛ لاستوائهما في القبح.

اختلفوا في همز الألف وإسقاطها في الوصل في قوله - : ﴿فَأَسْرِبَ بِأَهْلِكَ﴾

[٨١]:

فقرأ ابن كثير ونافع^(٢): ﴿فأسر بأهلك﴾ من «سريت» بغير همز.
 وقرأ أبو عمرو وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿فَأَسْرِبَ﴾ من «أسريت».
 قال أبو علي: حجة من قرأ بوصل الهمزة، قوله: [من البسيط]
 سَرَتْ عَلَيْهِ مِنَ الْجَوَازِ سَارِيَّةٌ
 ف «سارية» تدل على «سرت»، وقول الآخر: [من الطويل]
 أَقْلًا بِهِ رَكْبٌ أَتَوْهُ تَسِيَّةٌ وَأَخَوْفَ إِلَّا مَا وَقَى اللَّهُ سَارِيًّا^(٤)
 وقول الآخر: [من الطويل]

(١) البيت في ديوانه ص(٢٨٣)، وشرح شواهد الإيضاح ص(١٢٤)، ولسان العرب (خمس)،
 (نغل)، (أدم)، وتاج العروس (خمس)، (نغل)، (أدم). وبلا نسبة في الخصائص (٢/
 ٣٩٥)، وشرح عمدة الحافظ ص(٦٣٦).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٥٩)، الإملاء للعكبري (٢/٢٤)، البحر المحيط (٥/٢٤٨)،
 التبيان للطوسي (٦/٤٢)، التيسير للداني (١٢٥)، تفسير الطبري (١٢/٥٤)، تفسير
 القرطبي (٩/٧٩)، الحجة لابن خالويه (١٨٩)، الحجة لأبي زرعة (٣٤٧)، السبعة لابن
 مجاهد (٣٣٨)، الفهيد للصفاقسي (٢٥١)، الكشف للزمخشري (٢/٢٨٤)، الكشف
 للقيسي (١/٥٣٥)، المجمع للطبرسي (٥/١٨١)، تفسير الرازي (١٨/٣٥)، النشر لابن
 الجزري (٢/٢٩٠).

(٣) صدر بيت، وعجزه:

.....
 تزجي الشمال عليه جامد البرد
 وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص(١٨)، ولسان العرب (حيا)، (زجا)، (سرا)،
 ومجمل اللغة (٣/٤٧٩)، وتاج العروس (بهن).

(٤) البيت لسحيم بن وثيل في ديوانه ص(١٩)، والأشياء والنظائر (٨/١٤٦)، وخرانة الأدب
 (٨/٣٢٧)، والكتاب (٢/٣٢٢)، والمقاصد النحوية (٤/٤٨)، وبلا نسبة في شرح ابن عقيل
 ص(٤٧١)، وشرح عمدة الحافظ ص(٧٧٤).

سَرَى بَعْدَمَا غَارَ الثُّرَيَّا وَبَعْدَمَا كَانَتْ الثُّرَيَّا حَلَّةَ الْعَوْرِ مُنْخَلٌ^(١)
وحجة من قطع، ما فى التنزيل من قوله - عز وجل - : ﴿سُبْحَانَ الَّذِى أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا﴾ [الإسراء: ١].

اختلفوا فى نصب التاء ورفعها من قوله - عز وجل - : ﴿إِلَّا أَمْرًا نَّكَ﴾ [٨١]:
فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿إِلَّا أَمْرًا نَّكَ﴾ برفع التاء^(٢).

وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحزمة والكسائى: ﴿إِلَّا أَمْرًا نَّكَ﴾ نصبًا.
قال أبو على: الوجه فى قولهم: ما أتانى أحد إلا زيد - الرفع؛ على البدل من «أحد»، وهو الأشيع فى استعمالهم والأقيس، وقوته من جهة القياس أن معنى: ما أتانى أحد إلا زيد، على الرفع، وكان: ما أتانى أحد إلا زيد، بمنزله وبمعناه - اختاروا الرفع مع ذكر «أحد»، وأجروا ذلك مجرى: يذر، ويدع؛ فى أن «يذر» لما كان فى معنى «يدع»، ففتح كما فتح «يدع»، وإن كان لم يكن فى «يذر» حرف من حروف الحلق. ومما يقوى ذلك أنهم فى الكلام وأكثر الاستعمال يقولون: ما جاءنى إلا امرأة؛ فيذكرون حملًا على المعنى، ولا يكادون يؤثنون ذلك - فيما زعم أبو الحسن - إلا فى الشعر، كقوله: [فى الطويل]

بَرَى^(٣) النَّحْزُ وَالْأَجْرَالُ مَا فِى عُرُوضِهَا فَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الْجَرَاشِيعُ^(٤)

(١) وهو لبشر بن عمرو بن مرثد فى التاج (حلل)، وبلا نسبة فى الأزمنة والأمكنة (٣٠٦/١)، والكتاب (٤٠٥/١).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٥٩)، الإعراب للنحاس (١٠٥/٢)، الإملاء للعكبرى (٢٤/٢)، البحر المحيط (٢٤٨/٥)، التبيان للطوسى (٤٢/٦)، التيسير للدانى (١٢٥)، تفسير الطبرى (٥٤/١٢)، تفسير القرطبى (٨٠/٩)، الحجة لابن خالويه (١٩٠)، الحجة لأبى زرعة (٣٤٧)، السبعة لابن مجاهد (٣٣٨)، الغيث للصفاسى (٢٥١)، الكشاف للزمخشرى (٢/٢٨٤)، الكشف للقيسى (٥٣٦/١)، المجمع للطبرى (١٨١/٥)، المعانى للأخفش (٢/٣٥٧)، المعانى للفراء (٢٤/٢)، تفسير الرازى (٣٦/١٨)، النشر لابن الجزرى (٢/٢٩٠).

(٣) فى ج: ترى.

(٤) وهو لذى الرمة فى ديوانه ص (١٢٩٦)، وتخليص الشواهد ص (٤٨٢)، وتذكرة النحاة ص (١١٣)، وشرح المفصل (٨٧/٢)، والمحتسب (٢٠٧/٢)، والمقاصد النحوية (٢/٤٧٧)، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى (١٧٢/٢)، وشرح ابن عقيل ص (٢٤٣).

وقال: [من البسيط]

... وما^(١) بَقِيَتْ إِلَّا النَّحِيْزَةُ وَالْأَوْأَحُ وَالْعَصْبُ^(٢)
فكما أجروه على المعنى فى هذا الموضوع، فلم يلحقوا الفعل علامة التأنيث -
كذلك أجروه عليه فى نحو: ما جاءنى أحد إلا زيد، فرفعوا الاسم الواقع بعد
الاستثناء.

وأما من نصب فقال: ما جاءنى أحد إلا زيّداً، فإنه جعل النفى بمنزلة الإيجاب؛
وذلك أن قوله: ما جاءنى أحد، كلام مستقل، كما أن: جاءنى القوم، كذلك،
فنصب مع النفى كما نصب مع الإيجاب؛ من حيث اجتماعا فى أن كل واحد منهما
كلام مستقل.

فأما قوله - تعالى - : ﴿وَلَا يَلْفَيْتَ مِنْكُمْ أَحَدًا إِلَّا أَمْرًا نَكَّ﴾ : فإذا جعلت قوله:
﴿إِلَّا أَمْرًا نَكَّ﴾ مستثنى من «لا يلتفت»، كان الوجهان: الرفع والنصب، والوجه:
الرفع. وإن جعلت الاستثناء فى هذه من قوله: ﴿فَأَسْرٍ بِأَهْلِكَ﴾، لم يكن إلا
النصب.

وزعموا أن فى حرف عبد الله أو أبى: ﴿فَأَسْرٍ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ إِلَّا
أَمْرًا نَكَّ﴾، وليس فيه: ﴿وَلَا يَلْفَيْتَ مِنْكُمْ أَحَدًا﴾، فهذا تقوية لقول من نصب؛ لأنه
فى هذه القراءة استثناء من قوله: ﴿فَأَسْرٍ بِأَهْلِكَ﴾؛ فكما أن الاستثناء من قوله:
﴿فَأَسْرٍ بِأَهْلِكَ﴾ دون «أحد»، كذلك إذا ذكرت «أحدًا» يكون منه، ولا يكون على
البدل من «أحد».

قال سيويه: ومن قال: أقول: ما أتانى القوم إلا أباك؛ لأنه بمنزلة قولى: أتانى

= ويروى صدره:

طوى النحر والأجزاء ما فى غروضها

(١) فى ج: فما.

(٢) تمام البيت:

كأنها جمل وهم
وهو لذى الرمة فى ديوانه ص(٤٣)، واللسان (وهم)، وتهذيب اللغة (٦/٤٦٥)،
وكتاب العين (٤/١٠٠)، وجمهرة اللغة ص(٩٩٤)، وجمهرة أشعار العرب ص(٩٤٧)،
وأمالى القالى (١/٥٢)، وسمط اللآلى ص(٢٠١)، والتاج (وهم)، وبلا نسبة فى
الاشتقاق ص(٣٩٢).

القوم إلا أباك - فإنه ينبغي له أن يقول: «ما فعلوه إلا قليلا منهم». وحدثني يونس أن أبا عمرو كان يقول: الوجه: ما أتانى القوم إلا عبد الله، ولو كان هذا بمنزلة قوله: أتانى القوم، لما جاز أن تقول: ما أتانى أحد؛ كما لا يجوز: أتانى أحد، ولكن المستثنى بدل من الاسم الأول. فهذا الكلام يعلم منه قدحه على قول من سوى بين الإيجاب والنفي، واعتبر استقلال^(١) الكلام فى الموضوعين، وقد تقدم ذكر الحجة على ذلك.

فقول من رفع فى الآية: ﴿إلا امرأتك﴾ أنه جعله بدلاً من «أحد» الثابت فى قراءة العامة، وإذا ثبت «أحد» لم يمتنع البدل منه، ولم يكن فى ذلك كقراءة من لم يثبت فى قراءته: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ﴾. ومما يقوى الرفع فى قوله: ما جاءنى أحد إلا زيد، أنه يحمل على المعنى، والمعنى: ما جاءنى إلا زيد؛ كما حمل سيبويه قولهم: ما جاءنى أحد إلا قد قال ذاك إلا زيداً، على المعنى؛ فلم يجز فيه إلا النصب فى «زيد»؛ لما كان المعنى على: قال ذاك كل من جاءنى إلا زيداً؛ فكما تحمل هذه المسألة على المعنى، ولم يجز فيه إلا النصب - كذلك قوله: ما جاءنى أحد إلا زيد، ينبغي أن يحمل على المعنى؛ فيضعف النصب فيه، كما لم يجز إلا النصب فى: ما جاءنى أحد إلا قد قال ذاك إلا زيداً؛ لأن الاستثناء فيه من القائلين لا من «أحد» عنده.

قال أبو عمر^(٢): وقد أجاز [غير]^(٣) سيبويه فيها الرفع، قال: وهو يجوز ضعيفاً أو على بعد؛ ألا ترى أنك تقول: ما رأيت أحداً ضرب أحداً؟! يريد أن الرفع يجوز؛ لأن الكلام فى تقدير النفي، بدلالة جواز وقوع «أحد» فيه، و «أحد» إنما يقع فى النفي؛ فكما جاز وقوع «أحد» فيه بعد الصفة، كذلك يجوز فيه الرفع، وكان ذلك - أيضاً - للحمل على المعنى؛ لأن الصفة هى الموصوف، فإذا نفى الموصوف، فكأن الصفة - أيضاً - قد نفيت من حيث كان هو هو، ومن ثم جاز البدل من الضمير الذى فى الصفة؛ لما كان الموصوف فى المعنى فى نحو قول عدى: [من المنسرح]

(١) فى ج: استفعال.

(٢) فى أ: أبو عمرو.

(٣) سقط فى ج.

فِي لَيْلَةٍ لَا تَرَىٰ بِهَا أَحَدًا يَحْكِي عَلَيْنَا إِلَّا كَوَاكِبُهَا^(١)
فأبدل من الضمير الذي في صفة المنفى؛ لما كان المنفى، وإن كان الكلام الذي
فيه هذا الضمير موجبا في المعنى^(٢).

اختلفوا في إثبات الياء وإسقاطها في الوصل والوقف من قوله - عز وجل - :
﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [١٠٥]:
فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي^(٣): ﴿يَوْمَ يَأْتِي﴾ بياء في الوصل،
ويحذفونها في الوقف.

غير ابن كثير فإنه كان يقف بالياء ويصل بالياء، فيما أحسب.

وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة بغير ياء في وصل ولا وقف.

قال أبو علي: اعلم أن فاعل «يأتي» في قوله - عز وجل - : ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ
نَفْسٌ﴾ لا يخلو من أن يكون: «اليوم» الذي أضيف إلى «يأتي»، أو «اليوم» المتقدم
ذكرة، ولا يجوز أن يكون فاعله ضمير «اليوم» الذي أضيف إلى «يأتي»؛ وذلك أنك
لو قلت: أزيذا يومَ يوافقك توافقه، لم يجز؛ لأنه لا يجوز أن تضيف «يوما» إلى
«يوافقك»؛ لأن «اليوم» هو الفاعل، فلا يجوز أن يضاف إلى فعل نفسه؛ ألا ترى
أنك لا تقول: جئتك يوم يسرك؟! وذلك أنك إذا قلت: جئتك يوم يخرج زيد، فإنما
المعنى: يوم خروج زيد، فإنما تضيف المصدر إلى الفاعل، فإذا قال: يوم يسرك،

(١) وهو في ملحق ديوانه ص (١٩٤)، والدرر (٣/١٦٤)، وشرح أبيات سيبويه (٢/١٧٦)،
(١٧٧)، والكتاب (٢/٣١٢)، وله أو لبعض الأنصار في شرح شواهد المغنى ص (٤١٧)،
ولأحيحة بن الجلاح في الأغاني (١٥/٣١)، وخزانة الأدب (٣/٣٤٨، ٣٥٠، ٣٥٣)،
وبلا نسبة في الكتاب (٢/٣١٨)، ومغنى اللبيب ص (١٤٣)، والمقتضب (٤/٤٠٢)،
وهمع الهوامع (١/٢٢٥).

ويروى: «ترى» بدلا من «ترى».

(٢) في ج: اللفظ.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٦٠)، الإعراب للنحاس (٢/١١٠)، البحر المحيط (٥/٢٦١)،
التبيان للطوسي (٦/٦٣، ٦٤)، التيسير للداني (١٢٧)، تفسير الطبري (١٢/٦٩)، تفسير
القرطبي (٩/٦٩)، الحجة لأبي زرعة (٣٤٨)، السبعة لابن مجاهد (٣٣٨)، الغيث
للمصفاقي (٢٥٣)، الكشف للزمخشري (٢/٢٩٣)، الكشف للقيسي (١/٥٤٠)، المجمع
للطبرسي (٥/١٩٢)، المعاني للفراء (٢/٢٧)، تفسير الرازي (١٨/٥٩)، النشر لابن
الجزري (٢/٢٩٢).

فمعناه: يوم سروره إياك، فإنما حد هذا أن يكون «اليوم» معرفًا بفعل مسند إلى فاعل معرف بذلك الفاعل، فإذا كان الفعل مضافًا إلى «اليوم»؛ فكأنك إنما عرفت «اليوم» بنفسه؛ لأن الفعل يعرفه الفاعل، و «اليوم» مضاف إلى الفعل المعرف بـ «اليوم»؛ فصار هذا نظير قولك: هذا يوم حره ويوم برده، والهاء لـ «اليوم»، وليس هذا مثل: سيد قومه، و: هذا مولى أخيه، فتضيفه إلى ما هو مضاف إليه؛ لأن أخاه وقومه وما أشبه ذلك شيء معروف، يقصد إليه، وقولك: يوم سروره زيدًا، ويوم يسرك، إنما هو مضاف إلى فعل، وإنما يقوم الفعل بفاعله، ليس أن الفعل شيء منفصل يقصد إليه في نفسه. «وواحد أمه»، و «عبد بطنه» مضافان إلى «الأم» و «البطن»، وكل واحد منهما ظاهر يقوم بنفسه، وكذلك لا يجوز أن تضيف الظرف إلى جملة معرفة بضميره، وإن كانت ابتداءً وخبرًا، لا يجوز أن تقول: آتيتك يوم ضحوته باردة، ولا: ليلة أولها مطير. فإن نونت في هذا وفي الأول حتى يخرج من حد الإضافة، جاز، فقلت: آتيتك يومًا بكرته حارة، وآتيتك يومًا يسرك ويومًا يوافقك. وهذا قول أبي عثمان؛ فإذا لم يجز أن يكون قوله: ﴿يَوْمٌ﴾ في قوله: ﴿يَوْمٌ يَأْتِي لَا تَكَلِّمُ﴾ مضافًا إلى «يأتي» وفيه ضميره - ثبت أن في «يأتي» ضمير اليوم المتقدم ذكره في قوله: ﴿ذَلِكَ يَوْمٌ يَجْمَعُ لَهُ النَّاسُ وَذَلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ. وَمَا نُؤَخِّرُهُ﴾ [١٠٣] أى: ما نؤخر أحداثه ﴿إِلَّا لِأَجَلٍ مَّعْدُودٍ. يَوْمٌ يَأْتِي﴾ هذا اليوم الذى تقدم ذكره ﴿لَا تَكَلِّمُ نَفْسٌ﴾؛ فاليوم في قوله: ﴿يَوْمٌ يَأْتِي﴾ يراد به الحين والبرهة، وليس على وضح النهار.

فأما قوله: ﴿لَا تَكَلِّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ فإنه يحتمل ضربين:

يجوز أن يكون حالاً من الذكر الذى فى «يأتى».

ويحتمل أن يكون صفة لليوم المضاف إلى «يأتى»؛ لأن «اليوم» فى «يوم يأتى» مضاف إلى الفعل، والفعل نكرة؛ فإذا كان كذلك لم يمتنع أن يوصف به اليوم كما توصف النكرات بالجملة من الفعل والفاعل، والمعنى: لا تكلم فيه نفس، فحذف فيه، أو حذف الحرف، وأوصل الفعل إلى المفعول به، ثم حذف الضمير من الفعل الذى هو صفة كما يحذف من الصلة، ومثل ذلك قولهم: الناس رجلان: رجل أكرمت، ورجل أهنت.

فإذا جعلته حالاً من الضمير الذى فى «يأتى»، وجب أن تقدر فيه أيضًا ضميرًا يرجع إلى ذى الحال، وتقديره: يوم يأتى لا تكلم نفس، أى: غير متكلم فيه نفس؛

فيكون الضمير المقدر المحذوف يرجع إلى الضمير الذي في «يأتي» ؛ لأن الحال لا بد فيه من ذكر يعود إلى ذى الحال متى كانت جملة، كما لا بد من ذلك فى الصفة . ومن قدره حالاً كان أجدر بأن يحذف الياء من «يأتي» ؛ لأنه كلام مستقل، فيشبهه من أجل ذلك الفواصل، وإن لم يكن فاصلة، كما أن حذف الياء من قوله: ﴿ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغُ﴾ [الكهف: ٦٤] ؛ لما كان كلاماً تاماً [أشبهه^(١)] الفاصلة؛ فحسن الحذف، كما يحسن الحذف من الفواصل .

وإن جعلته صفة لم يمتنع ذلك معها أيضاً؛ لأن الصفة قد يستغنى عنها الموصوف، كما أن الحال كذلك، إلا أن من الصفات ما لا يحسن أن يحذف؛ [فهو لذلك]^(٢) أشبه بغير الكلام التام .

فأما إثبات الياء وإسقاطها فى الوصل والوقف: فمن أثبتها فى الوصل فهو القياس البين؛ لأنه لا شىء ههنا يوجب حذف الياء إذا وصل، فأما حذفها فى الوقف إذا قال: ﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾ ؛ فلأنها - وإن لم تكن فى فاصلة - أمكن أن تشبهها بالفاصلة . ومن الحججة فى حذفها فى الوقف أن هذه الياء تشبه الحركات المحذوفة فى الوصل؛ بدلالة أنهم قد حذفوها كما حذفوا الحركة؛ فكما أن الحركة تحذف فى الوصل^(٣)، فكذلك ما أشبهها من هذه الحروف؛ فكان فى حكمها .

فإن قلت: فقد حذفوا الألف فى نحو: لم يخش، كما حذفوا الياء من: لم يرم؛ فهلا حذفت الألف؟ قيل: إن الألف قد حذفت كما حذفت الياء، وإن كان حذفهم لها أقل منه فى الياء؛ لاستخفافهم لها، وذلك فى قولهم: «أصاب الناس جهد، ولو تر ما أهل مكة»، وقولهم: ﴿حَشَّ لِلَّهِ﴾ [يوسف: ٣١، ٥١]، وقوله: [من الرمل] وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلِّ^(٤)

فحذفها فى الوقف؛ للقافية كما حذفت الياء .

وأما وقف ابن كثير بالياء فهو حسن؛ لأنها أكثر من الحركة فى الصوت، فلا ينبغى إذا حذفت الحركة للوقف أن تحذف الياء له؛ كما لا تحذف سائر الحروف .

(١) فى أ: فأشبهه .

(٢) فى أ: منه، فذلك .

(٣) فى أ: الوقف .

(٤) تقدم .

ويقوى ترك الحذف للياء فى الوقف أن الكلام لم يتم فى قوله: ﴿يَوْمَ يَأْتِي﴾، ويدل على أنها تنزل عندهم منزلة سائر الحروف، تقديرهم [الحركة فيها]^(١) فى نحو: [من الوافر]

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنَمَّى (٢)
وفى نحو قوله: [من البسيط]

هَجَوْتَ زَبَانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَدِرًا مِنْ هَجْوِ زَبَانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ (٣)
وتحريكهم لها فى الشعر نحو: [من المنسرح]

لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي الْعَوَائِي هَل (٤)
وقال: [من الطويل]

فَيَوْمًا يَوَافِينِي الْهَوَى غَيْرَ مَاضِي (٥)

وأما حذف عاصم لها فى الوصل والوقف؛ فلأنه جعلها فى الوصل والوقف بمنزلة ما استعمل محذوفًا مما لم يكن ينبغى فى القياس أن يحذف، نحو: لم يك، و: لا أدري؛ فلما حذفوا هذا ونحوه فى الوصل والوقف، فكذلك حذفوا الياء من «يأت» فيهما.

اختلفوا فى ضم السين وفتحها من قوله: ﴿سَعِدُوا﴾ [١٠٨]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو، وعاصم فى رواية أبى بكر، وابن عامر: ﴿سَعِدُوا﴾ بفتح السين.

(١) فى أ: إياه.

(٢) تقدم.

(٣) تقدم.

(٤) صدر بيت، وعجزه:

..... يصبحن إلا لهن مطلب

وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات فى ديوانه ص(٣)، والأزهية ص(٢٠٩)، والدرر (١/١٦٨)، وشرح أبيات سيويه (١/٥٦٩)، وشرح شواهد المغنى ص(٦٢)، وشرح المفصل (١٠/١٠١)، والكتاب (٣/٣١٤)، واللسان (غنا)، والمقتضب (١/١٤٢)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٢/٣٣٦)، ورفض المبانى ص(٢٧٠)، وما ينصرف وما لا ينصرف ص(١١٥)، والمحتسب (١/١١١)، والمنصف (٢/٦٧، ٨١)، ومغنى اللبيب (٢٤٣)، والمقتضب (٣/٣٥٤)، وهمع الهوامع (١/٥٣).

(٥) تقدم.

وقرأ حمزة والكسائي، وحفص عن عاصم: ﴿سُعِدُوا﴾ بضم السين.
قال أبو علي: حكى سيبويه: سَعِدَ يَسْعُدُ سعادة فهو سعيد، وينبغي أن يكون غير
متعد؛ كما أن خلافه الذي هو «شقى» كذلك، وإذا لم يكن متعدياً لم يجز أن يبنى
للمفعول به؛ لأنك إنما تبنى الفعل للمفعول به إذا تعلق به مفعول به، فأما إذا لم يكن
له مفعول فلا يجوز أن تبنيه له، وإذا كان كذلك كان ضم السين من «سُعِدُوا»
مستقلاً^(١) إلا أن يكون سمع فيه لغة خارجة عن القياس، أو يكون من باب «فَعِل»
و«فَعَلْتُهُ»، نحو: غاض الماء وِغَضْتَهُ، وحزن وحزنته، ولعلمهم استشهدوا فيه
بقولهم: مسعود، وأن «مسعوداً» على «سُعِدُوا»، ولا دلالة قاطعة على هذا؛ لأنه
يجوز أن يكون مثل: أجنه الله فهو مجنون، فالمفعول جاء في هذا على أنه حذف
الزيادة منه كما حذف من اسم الفاعل من نحو قوله: [من الرجز]
يَكْشِفُ عَنْ جَمَاتِهِ دَلْوُ الدَّالِ^(٢)

إنما هو: دلو المدلى.

وكذلك: [من الرجز]

وَمَهْمَهُ هَالِكٍ مَنْ تَعَرَّجَا^(٣)

في أحد القولين، والقول الآخر: أنهم زعموا أنهم يقولون: هلكنى زيد، وأنه من

لغة تميم. ومن الحذف قوله: [من الرجز]

يَخْرُجْنَ مِنْ أَجْوَاذِ لَيْلٍ غَاضٍ^(٤)

يريد: مغض. وكذلك: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوَاقِحَ﴾ [الحجر: ٢٢]، وهى تلحح

الشجر؛ فإذا ألقحتها وجب أن يكون فى الجمع: ملاقح، فجاء على حذف الزيادة.

(١) فى ج: مشكلا.

(٢) تقدم.

(٣) الرجز للجعاج فى ديوانه (٤٣/٢، ٤٥)، واللسان (هلك)، وجمهرة اللغة ص(٩٨٣)،
وديوان الأدب (١٨٧/٢)، وكتاب العين (٣٧٨/٣)، والتاج (هلك)، وبلا نسبة فى تهذيب
اللغة (١٥/٦)، والمخصص (١٢٧/٦).

(٤) الرجز لرؤية فى ديوانه ص(٨٢)، واللسان (دلا)، (غضا)، وأدب الكاتب ص(٦١٢)،
وإصلاح المنطق ص(٢٧٥)، وسمط اللآلى ص(١٠٢)، وتهذيب اللغة (٧١/١٢)، والتاج
(نوض)، (غض)، وكتاب العين (٥٨/٧)، وبلا نسبة فى المحتسب (٢٤٢/٢)،
والمقتضب (١٧٩/٤)، وتهذيب اللغة (١٥٧/٨)، والمخصص (١٠٩/١١)، والتاج
(نضو)، واللسان (ضيف)، (نضا).

فأما قول الطرماح: [من مجزوء الكامل]

قَبْلِقُ^(١) لِأَفْنَانِ الرِّبَا حِ لَلَّاقِحِ مِنْهَا وَحَائِلِ^(٢)
فإن قوله: لللاقح، ليس على «ألقحتها الريح»، فحذفت منها الزيادة كما حذفت
من قوله: [من الرجز]

يَخْرُجْنَ مِنْ أَجْوَازِ لَيْلٍ غَاصِ

ولكنه على معنى النسب، تقديره: ذات لقاخ منها، وكذلك «حائل»: ذات
حيال؛ ولذلك حذفت منه التاء لأنها لم تجر على الفعل. ولو كانت الجارية على
الفعل لثبتت العلامة، كما ثبتت في قوله: ﴿وَلَسَلَيْمَنَ الرِّيحِ عَاصِفَةً﴾ [الأنبياء: ٨١].
والنسب كقوله: ﴿جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ﴾ [يونس: ٢٢]، والريح الجنوب تثير
السحاب؛ فينبسط ثم ينحل، والشمال بعكس هذا، وكذلك مسعود يجوز أن يكون
على حذف الزيادة.

اختلفوا في تشديد الميم والنون من قوله -جل وعز-: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَّا﴾ [١١١]:

قرأ ابن كثير ونافع^(٣): ﴿وَإِنْ﴾، ﴿كَلَّا لَمَّا﴾ مخففتان.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر، ونافع: ﴿وَإِنْ كَلَّا﴾ خفيفة، ﴿لَمَّا﴾ مشددة.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿وَإِنْ﴾ مشددة النون، واختلفا في الميم من ﴿لَمَّا﴾:

فشدها حمزة، وخففها الكسائي.

وقرأ أبو عمرو مثل قراءة الكسائي.

حفص عن عاصم: ﴿وَإِنْ﴾ مشددة النون، ﴿لَمَّا﴾ مشددة أيضًا.

وقرأ ابن عامر مثل قراءة حمزة.

قال أبو علي: قال سيبويه: هذه كلمة تكلم بها العرب في حال اليمين، وليس كل

(١) في ج: فلق.

(٢) تقدم.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٦٠)، الإعراب للنحاس (١١٤/٢)، الإملاء للعكبري (٢٥/٢)،

البحر المحيط (٢٦٦/٥)، التبيان للطوسي (٧٣/٦)، التيسير للداني (١٢٦)، تفسير الطبري

(٧٤/١٢)، تفسير القرطبي (١٠٤/٩)، الحججة لابن خالويه (١٩٠)، الحججة لأبي زرعة

(٣٥٢)، السبعة لابن مجاهد (٣٣٩)، الغيث للصفاقسي (٢٥٣)، الكشاف للزمخشري (٢/

٢٩٥)، الكشف للقيسي (٥٣٦)، المجمع للطبرسي (١٩٦/٥)، المعاني للفراء (٢٨/٢)،

تفسير الرازي (٦٩/١٨)، النشر لابن الجزري (٢٩٠/٢، ٢٩١).

العرب يتكلم بها، تقول: لَهَيْكَ لِرَجُلٍ صَدَقَ، يريدون: إِنَّ، ولكنهم أبدلوا الهاء مكان الألف كقولهم: هَرَقْتَ، ولحقت هذه اللام «إِنَّ» كما لحقت «مَا» حين قلت: إن زيدًا لما لينطلقن.

قال أبو على: اعلم أن أبا زيد قوله في ذلك خلاف ما ذهب إليه سيويه؛ وذلك أنه قال: قال أبو الدهر^(١) الكلابي: «لاه رَبِّي لا أقول» فتح اللام وكسر الهاء في الإدراج، قال أبو زيد: ومعناه: والله ربي لا أقول. وأنشد أبو زيد: [من الطويل] لَهَيْتِي لِأَشَقَى النَّاسِ إِنْ كُنْتُ غَارِمًا لِدُومَةَ بَكْرًا ضِيَعْتُهُ الْأَرَاقِمُ وأنشد أبو زيد أيضًا: [من الطويل]

أَبَائِنَّةٌ حُبِّي نَعْمَ وَتُمَاضِرٌ لَهِنًا لَمَقْضِي عَلَيْنَا التَّهَاجُرُ^(٢)
قال: يقول: لله أنا، وأنشد: [من الكامل]

وَأَمَّا لَهَيْكَ مِنْ تَذَكُّرِ عَهْدِهَا لَعَلَى شَفَا يَأْسٍ وَإِنْ لَمْ تَيَأْسِ^(٣)
انتهى كلام أبي زيد.

فاللام في «لاه» - على قول أبي زيد - هي اللام التي هي عين الفعل من «إلاه». وكان الأصل: لله، فحذفت الجارة التي للتعريف؛ فبقيت: لاه، يا هذا.

فأما أَلَفُ «فعال»، فحذفت كما حذفت في الممدود إذا قصر، وقد قالوا: الحصد والحصاد، وقد حذفت من هذا الاسم في غير هذا الموضع، قال: [من الوافر] أَلَا لا بَارَكَ اللهُ فِي سُهَيْلٍ إِذَا مَا اللهُ بَارَكَ فِي الرَّجَالِ^(٤) وقد وافق سيويه أبا زيد في حذف هاتين اللامين، فذهب في قولهم: «لاه أبوك» إلى أن الجارة^(٥) واللام التي للتعريف حذفتا، ومما يرجح قول أبي زيد في المسألة أنه لو كانت الهاء في «لَهَيْكَ» بدلاً من همزة «إِنَّ» لكان اللفظ: لإِنَّكَ، فجمع بين «إِنَّ» واللام، ولم يجمع بينهما؛ ألا ترى أنهما إذا اجتمعتا فصل بينهما بأن تؤخر

(١) في ج: أدهم.

(٢) وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (٣٣٥/١٠، ٣٤٠، ٣٤٤)، واللسان (أله).

(٣) البيت للمرار الفقعسي في النوادر ص (٢٠١)، ويروى: «أهلها» بدل «عهدها».

(٤) وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (٣٤١/١٠، ٣٥٥، ٣٥٦)، والخصائص (١٣٥/٣)،

ورصف المباني ص (٢٧٠)، وسر صناعة الإعراب (٧٢١/٢)، واللسان (أله)، والمحتسب

(١٨١/١)، والممتع في التصريف (٦١١/٢)، والتاج (أله).

(٥) في أ: الألف.

اللام فى الخبر فى نحو: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّاظِرٌ﴾ [العلق: ٦]، أو إلى الاسم فى نحو: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً﴾ [الحجر: ٧٧، والنحل: ١١، ١٣، ٦٥، ٦٧، ٦٩]!

فإن قلت: يكون قلبها هاء بمنزلة الفصل بينهما فيما ذكرت، فإذا قلبت لم يمتنع الجمع بينهما؛ كما أنه إذا فصل لم يمتنع.

قيل: هذا لا يسوغ تقديره؛ ألا ترى أن سيبويه جعل الهاء إذا كانت بدلاً من الهمزة فى حكم الهمزة، فذهب إلى أنك لو سميت رجلاً بـ «هرق»، كان بمنزلة أن تسميه: بـ «أرق»؛ فجعل الهاء إذا أبدلت من الهمزة فى حكم الهمزة؟! فكذلك يكون فى «لَهْنَكْ» لو كانت بدلاً من الهمزة، لم يجز دخول اللام عليها، كما لم يجز دخول اللام قبل أن تبدل، وكذلك فعلت العرب فى هذا النحو فلم يصرفوا «صحراء» و «طرفاء»؛ لما أبدلوا الهمزة من ألف التأنيث، كما لم يصرفوا نحو: رضوى وتترى، وكذلك قال أبو الحسن: لو أبدلت اللام من النون فى «أصيلان»، فقلت: أصيلا، ثم سميت به - لم تصرف كما لم تصرف «أصيلان» فى التسمية به؛ فكذلك تمتنع اللام من أن تدخل على «إِنَّ»^(١) إذا أبدلت همزتها هاء، كما تمتنع من الدخول قبل أن تبدل.

وشىء آخر يرجح له قول أبى زيد: وهو أن اللام فى «لَهْنَكْ» إذا حمل على أنه: لإِنَّك - كما قال سيبويه - لم يخل من أن تكون متلقية قسماً أو غير متلقية له، فلا يجوز أن تكون متلقية لقسم؛ لأن «إِنَّ» تغنى عنها، كما تغنى هى عن «إِنَّ»؛ فلا يجوز إذاً أن تكون لتلقى قسم. ولا يجوز أن تكون غير متلقية له؛ لأنها حينئذ تكون زائدة، ولم تجئ اللام زائدة فى هذا الموضع، وإنما جاءت زائدة فى غير هذا الموضع، وهو فيما أنشده أحمد بن يحيى: [من البسيط]

مَرُّوا سِرَاعًا فَقَالُوا كَيْفَ صَاحِبِكُمْ قَالَ الَّذِي سَأَلُوا أَمْسَى لَمْ جَهْدًا^(٢)

(١) فى أ: الراء.

(٢) وهو بلا نسبة فى تذكرة النحاة ص (٤٢٩)، وجواهر الأدب ص (٨٧)، وخزانة الأدب (١٠/٣٢٧، ٣٣٢/١١)، والخصائص (٣١٦/١، ٢٨٣/٢)، والدرر (١٨٨/٢)، وورصف المباني ص (٢٣٨)، وسر صناعة الإعراب (٣٧٩/١)، وشرح ابن عقيل ص (١٨٥)، وشرح المفصل (٦٤/٨، ٨٧)، ومجالس ثعلب ص (١٥٥)، والمقاصد النحوية (٣١٠/٢)، وجمع الهوامع (١٤١/١).

ويروى: «عجالاً» بدلاً من «سراعاً»، و: «فقال من» بدلاً من «قال الذى».

وهي قليلة، وليس يدخل هذا على قول أبي زيد.

فأما قول سيويه: ولحقت هذه اللام «إِنْ» كما لحقت «ما» حين قلت: إن زيْدًا لما لينطلقن - فالقول فيه: إن اللام التي في: لما لينطلقن، ليست كاللام في: لهنك، على قول سيويه؛ ألا ترى أن اللام التي في: لما لينطلقن، هي اللام التي تقتضيها «إِنْ»، واللام الأخرى هي التي لتلقى القسم، ودخلت «ما» لتفصل بين اللامين؛ لأنه إذا كره أن تجتمع اللام و«إِنْ»، مع اختلاف لفظيهما؛ لاتفاقهما في بعض المعنى؛ ففصل بينهما - فأن يفصل بين اللامين مع اتفاق اللفظين وبعض المعنيين أجدد.

فليس اللام في «لما لينطلقن» وفق اللام في «لهنك»؛ لأنها في: «لما لينطلقن» لام «إِنْ» والثانية لام القسم، ولا تكون في قوله: لهنك، لام يمين؛ لأن «إِنْ» يستغنى بها عن اللام، كما يستغنى باللام عن «إِنْ»؛ فتحصل اللام زائدة، والحكم بزيادتها ليس بالمتجه، وليست كذلك التي في: لما لينطلقن، والتي في قوله - عز وجل - : ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَا لِيُوفِيَهُمْ﴾^(١).

ومن قرأ: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَا﴾ بتشديد «إِنْ»، وتخفيف «لَمَا» - وهي قراءة أبي عمرو والكسائي - فوجهه بين، وهو أنه نصب «كلا» بـ «إِنْ»، و «إِنْ» تقتضى أن يدخل على خبرها أو اسمها لام كما مثلنا قبل، فدخلت^(٢) هذه اللام - وهي لام الابتداء على الخبر في قوله: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَا﴾، وقد دخلت في الخبر لام أخرى وهي التي يتلقى بها القسم، وتختص بالدخول على الفعل، ويلزمها في أكثر الأمر إحدى النونين، فلما اجتمعت اللامان، واتفقا في تلقي القسم، واتفقا في اللفظ - فصل بينهما بـ «ما»، كما فصل بين «إِنْ» واللام؛ فدخلت «ما» لهذا المعنى - وإن كانت زائدة - لتفصل؛ كما جلبت النون - وإن كانت زائدة - في نحو: ﴿فَأَمَّا تَرِينٌ مِّنَ الْبَشَرِ﴾ [مريم: ٢٦]، وكما صارت عوضاً من الفعل في قولهم: إِمَالَتِي، وفي قوله: [من البسيط]

(١) ثبت في حاشية ج: يتلوه في الجزء الثاني والثلاثين - إن شاء الله - : ومن قرأ: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَا﴾ بتشديد «إِنْ» وتخفيف «لَمَا»، وهي قراءة أبي عمرو الكسائي - فوجهه بين والحمد لله، وصلى الله على محمد النبي وعلى آله وسلم تسليمًا.
وكتبه العباس بن أحمد في شعبان، سنة أربع وسبعين وثلاثمائة.

(٢) في أ: في ذلك.

أَبَا حُرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ (١)
فهذا بين.

ويلى هذا الوجه فى البيان قول من خفف «إن» ونصب «كلًا» وخفف «لَمَّا»، وهى قراءة ابن كثير ونافع.

قال سيويه: حدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول: إِنَّ عُمْرًا لَمَنْطَلِقُ، قال: وأهل المدينة يقرءون: ﴿وَإِنْ كَلًّا لَمَّا لِيُوفِينَهُمْ رَبُّكَ﴾ يخففون وينصبون؛ كما قالوا: [من الهزج]

كَأَنَّ تَذْيِينَهُ حُقَّانٍ (٢)
.....

ووجه النصب بها مع التخفيف من القياس، أن «إن» مشبهة فى نصبها بالفعل، والفعل يعمل محذوفًا، كما يعمل غير محذوف، وذلك فى نحو: لم يك زيد منطلقًا، و: ﴿فَلَا تُكْ فِي مِرْيَةٍ﴾ [هود: ١٠٩]، وكذلك: لا أدر.

فأما من خفف «إن» ونصب «كلًا» وثقل «لَمَّا» فقراءته مشكلة؛ وذلك أن «إن» إذا نصب بها وإن كانت مخففة، كانت بمنزلة ثقيلة، و «لَمَّا» إذا شددت كانت بمنزلة «إلا».

(١) صدر بيت، وعجزه:

.....
فإن قومى لم تأكلهم الضبع
وهو لعباس بن مرداس فى ديوانه ص(١٢٨)، والأشباه والنظائر (١١٣/٢)، والاشتقاق ص(٣١٣)، وخزانة الأدب (١٣/٤، ١٤، ١٧، ٢٠٠، ٤٤٥/٥، ٥٣٢/٦، ٦٢/١١)، والدرر (٩١/٢)، وشرح شذور الذهب ص(٢٤٢)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٤٧٩)، ولجريد فى ديوانه (٣٤٩/١)، والخصائص (٣٨١/٢)، واللسان (خرش)، (ضبع)، وبلا نسبة فى الأزهية ص(١٤٧)، والإنصاف (٧١/١)، والتاج (ما)، واللسان (أما)، وهمع الهوامع (٢٣/١).

(٢) عجز بيت، وصدرة:

.....
ووجه مشرق النحر
وهو بلا نسبة فى الإنصاف (١٩٧/١)، وأوضح المسالك (٣٧٨/١)، وتخليص الشواهد ص(٣٨٩)، والجنى الدانى ص(٥٧٥)، وخزانة الأدب (٣٩٢/١٠، ٣٩٤)، والدرر (١٩٩/٢)، وشرح شذور الذهب ص(٣٦٩)، وشرح المفصل (٨٢/٨)، والكتاب (١٣٥/٢)، واللسان (أنن)، وهمع الهوامع (١٤٣/١).
ويروى: «ثدياه» بدلا من «ثديه».

وكذلك قراءة [من شدد «لَمَّا» وثقل «إِنَّ» مشكلة، وهي^(١)] قراءة حمزة وابن عامر وحفص عن عاصم؛ وذلك أن «إِنَّ» إذا ثقلت وإذا خففت ونصبت، فهي في معنى الثقيلة؛ فكما لا يحسن: إِنَّ زَيْدًا إِلَّا مِنْطَلِقًا، فكذلك لا يحسن تثقيب «إِنَّ» وتثقيب «لَمَّا». فأما مجيء «لَمَّا» في قولهم: نشدتك الله لما فعلت، و: إلا فعلت - فقال الخليل: الوجه: لتفعلن؛ كما تقول: أقسمت عليك، لتفعلن. وأما دخول «إِلَّا» و «لَمَّا»؛ فلأن المعنى: الطلب؛ فكأنه أراد: ما أسألك إلا فِعْلَ كَذَا، فلم يذكر حرف النفي في اللفظ، وإن كان مرادًا، كما كان مرادًا في قولهم: «شَرُّ أَهْرَ ذَا نَابٍ»^(٢) أى: ما أهره إلا شر، وليس في الآية معنى نفي ولا طلب.

فإن قال قائل: يكون المعنى: لمن ما، فأدغم النون في الميم بعدما قلبها ميمًا - فإن ذلك لا يسوغ؛ ألا ترى أن الحرف المدغم إذا كان قبله ساكن نحو: قرم مالك، لم يقو الإدغام فيه على أن يحرك الساكن الذي قبل الحرف المدغم؟! فإذا لم يجوز ذلك فيه - وكان تغييرًا أسهل من الحذف - فألا يجوز الحذف الذي هو أذهب في باب التغيير من تحريك الساكن أجدر.

على أن في هذه السورة ميمات اجتمعت في الإدغام، أكثر مما كان يجتمع في: لَمَنْ مَأ، ولم يحذف منها شيء، وذلك قوله: ﴿وَعَلَىٰ أُمُومٍ مِّمَّنْ مَعَكَ﴾ [هود: ٤٨]؛ فإذا لم يحذف شيء من هذا، فألا يحذف ثم أجدر.

وقد روى أنه قد قرئ: ﴿وَأَنَّ كَلًّا لَمَّا﴾ منونًا، كما قال: ﴿وَأَنَّ كَلُونَ الْفُرَاتِ أَكَلًا لَمَّا﴾ [الفجر: ١٩]، فوصف بالمصدر.

فإن قال: إن «لَمَّا» فيمن ثقل إنما هي «لما» هذه، وقف عليها بالألف ثم أجرى الوصل مجرى الوقف - فذلك مما يجوز في الشعر، ووجه الإشكال فيه أبين من هذا الوجه.

وحكى عن الكسائي أنه قال: لا أعرف وجه التثقيب في «لَمَّا». ولم يُبْعِد فيما قال، ولو خفف مخفف «إِنَّ» ورفع «كَلًّا» بعدها، لجاز تثقيب «لَمَّا» مع ذلك؛ على

(١) سقط في ج.

(٢) شر أهر ذاناب: كأنهم سمعوا هريز كلب في وقت لا يهر في مثله إلا لسوء فقالوا ذلك، أى: أن الكلب إنما حملة على الهريز شر، يضرب فيما يستدل به على الشر. ينظر المستقصى (٢/١٣٠).

أن يكون المعنى: ما كل إلا ليوفينهم؛ فيكون ذلك كقوله: ﴿وَإِنْ كُنَّ لَمَّا مَتَّعَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ [الزخرف: ٣٥]، [و] لكان ذلك أبين من النصب في «كل» والتثقيل لـ «لما»، وينبغي أن يقدر المضاف إليه «كل» نكرة؛ ليحسن وصفه بالنكرة، ولا يقدر إضافته إلى معرفة؛ فيمتنع أن يكون «لما» وصفاً له، ولا يجوز أن يكون حالاً؛ لأنه لا شيء في الكلام عامل في الحال.

قرأ نافع، وعاصم في رواية حفص: ﴿وَالِيهِ يَرْجِعُ الْأَمْرُ كُلُّهُ﴾ [١٢٣] بضم الياء. وقرأ الباقون، وأبو بكر عن عاصم^(١): ﴿يَرْجِعُ﴾ بفتح الياء. قال أبو علي: حجة من ضم، قوله: ﴿ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ﴾ [الأنعام: ٦٢]؛ لأن المعنى: ثم رد أمرهم إلى الله. وهذا يدل على الاستسلام منهم، كقوله: ﴿بَلْ هُمْ آيَوْمَ مُسْتَسْمِرُونَ﴾ [الصفات: ٢٦]، ويقوى ذلك قوله: ﴿أَلَا لَهُ الْخُكْمُ﴾ [الأنعام: ٦٢] أى: له الحكم في أمرهم، ويقوى ذلك قوله: ﴿إِلَيْهِ يَرْدُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَمَا تَخْرُجُ مِنْ ثَمَرَاتٍ مِّنْ أَكْمَامِهِنَّ﴾ [فصلت: ٤٧]، فهذه من الأمور المردودة إليه تعالى.

ومن قرأ: ﴿وَالِيهِ يَرْجِعُ الْأَمْرُ﴾ بفتح الياء؛ فلقوله: ﴿وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ﴾ [الانفطار: ١٩] فكونه له رجوع إليه وانفراد به من غير أن يشركه أحد. كما يحكم في هذه الدار الفقهاء والسلطان. ويقوى ذلك: ﴿وَلَهُ الْمُلْكُ يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ﴾ [الأنعام: ٧٣].

قال: قرأ نافع وابن عامر، وحفص عن عاصم: ﴿يَغْفِلُ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [١٢٣] بالتاء.

وقرأ الباقون: ﴿بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ بالياء^(٢)، و [كذلك أبو بكر عن عاصم]^(٣).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٦١)، البحر المحيط (٢٧٥/٥)، التبيان للطوسي (٨٩/٦)، التيسير للداني (١٢٦)، الحجة لابن خالويه (١٩١)، الحجة لأبي زرع (٣٥٣)، السبعة لابن مجاهد (٣٤٠)، الغيث للصفاقسي (٢٥٣)، الكشف للقيسي (٥٣٨/١)، المجمع للطبرسي (٢٠٢/٥)، النشر لابن الجزري (٢٠٨/٢، ٢٠٩).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٦١)، الإعراب للنحاس (١١٨/٢)، البحر المحيط (٢٧٥/٥)، التبيان للطوسي (٨٩/٦)، التيسير للداني (١٢٦)، تفسير القرطبي (١١٧/٩)، الحجة لابن خالويه (١٩١)، الحجة لأبي زرع (٣٥٣)، السبعة لابن مجاهد (٣٤٠)، الغيث للصفاقسي (٢٥٣)، الكشاف للزمخشري (٢٩٩/٢).

(٣) سقط في ج.

قال أبو علي: حجة التاء أن الخطاب يكون للنبي - عليه السلام - ولجميع الناس، والمعنى: أنه يجزى المحسن بإحسانه والمسيء بإساءته، والخطاب يتوجه إلى جميع الناس، مؤمنهم وكافرهم، وهذا أعم من الياء.

وحجة الياء على: قل لهم: ﴿وما ربك بغافل عما يعملون﴾.

سورة يوسف، عليه السلام

اختلفوا في كسر التاء وفتحها من قوله: ﴿يَأْتِي﴾ [٤]:
 فقرأ ابن عامر وحده^(١): ﴿يَا أَبْت﴾، بفتح التاء في جميع القرآن.
 وقرأ الباقيون: بكسر التاء.
 وابن كثير يقف على الهاء بـ ﴿يَا أَبْن﴾ وكذلك ابن عامر فيما أرى.
 والباقيون يقفون بالتاء وهم يكسرون.

قال أبو علي: من فتح: ﴿يَا أَبْت﴾ فله وجهان:

أحدهما: أن يكون مثل: يا طلحة أقبل. ووجه قول من قال: يا طلحة، أن هذا النحو من الأسماء التي فيها تاء التانيث أكثر ما يدعى مرخمًا؛ فلما كان كذلك رد التاء المحذوفة في الترخيم إليه، وترك الآخر يجري على ما كان عليه في الترخيم من الفتح، فلم يعتد بالهاء، وأقحمها، كما أن أكثر من يقول^(٢): اجتمعت اليمامة، وهو يريد: أهل اليمامة، فرد «الأهل» ولم يعتد به، فقال: اجتمعت أهل اليمامة، فجعله على ما كان يكون عليه من الكثرة.

والوجه الآخر: أن يكون أراد: «يا أَبْتَا»، فحذف الألف كما يحذف الياء^(٣)؛ فتبقى الفتحة دالة على الألف، كما أن الكسرة تبقى دالة على الياء، والدليل على قوة هذا الوجه كثرة ما جاء من هذه الكلمة على هذا الوجه، كقول الشاعر: [من الطويل]
 وَقَدْ زَعَمُوا أَنِّي جَزَعْتُ عَلَيْهِمَا وَهَلْ جَزَعُ أَنْ قُلْتُ وَإِبَابَاهُمَا^(٤)
 وكقول رؤبة: [من الرجز]

فَهِيَ تَرْتِي بِأَبَا وَإِنَامَا^(٥)

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٦٢)، الإعراب للنحاس (١٢٠/٢)، الإملاء للعكبري (٢٧/٢)، البحر المحيط (٢٧٩/٥)، التبيان للطوسي (٩٤/٦)، التيسير للداني (١٢٧)، تفسير القرطبي (١٢١/٩)، الحجة لابن خالويه (١٩١)، الحجة لأبي زرعة (٣٥٣)، السبعة لابن مجاهد (٣٤٤)، الغيث للصفاقسي (٢٥٤)، الكشاف للزمخشري (٣٠١/٢)، الكشف للقيسي (٣/٢)، المجمع للطبرسي (٢٠٧/٥)، المعاني للفراء (٣٢/٢)، تفسير الرازي (٨٦/١٨)، النشر لابن الجزري (٢٩٣/٢).

(٢) في أ: ما تقول.

(٣) في أ: التاء.

(٤) تقدم.

(٥) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص (١٨٥)، وشرح المفصل (١٢/٢)، وشرح أبيات سيبويه =

وقال الأعشى: [من المتقارب]

وَيَا أَبَتَا لَا تَزَلْ عِنْدَنَا فَإِنَّا نَخَافُ بِأَنْ تُخْتَرَمَ^(١)

وقال رؤبة: [من الرجز]

يَا أَبَتَا عَنكَ أَوْ عَسَاكَ^(٢)

وقال آخر: [من مجزوء الرجز]

يَا أَبَتَا وَيَا أَبَةَ حَسُنْتَ إِلَّا الرَّقَبَةَ^(٣)

فلما كثرت هذه الكلمة في كلامهم هذه الكثرة، أُلزموها القلب والحذف، على أن أبا عثمان قد رأى أن ذلك مطرد في جميع هذا الباب.

وأما وقف ابن كثير على الهاء، وقوله: ﴿يَا أَبَةَ﴾ فإنما وقف بالهاء؛ لأن التاء التي للتأنيث يبدل منها الهاء في الوقف، فيغير الحرف في الوقف بذلك كما غير التنوين فانفتح^(٤) ما قبله بأن أبدل منه الألف، وكما غيرت الألف بأن أبدل منها قوم الهمزة في الوقف، وتغييرات الوقف كثيرة.

فإن قلت: هلا أبدلت التاء ياء في الوقف، ولم تبدل منها الهاء؛ لأنه ممن يكسر، فيقرأ: ﴿يَتَأَبَّتْ﴾، وإذا كان كذلك، فالإضافة في الاسم مرادة؛ فكما أنه لو أضاف صحح التاء ولم يبدل منها الهاء، كذلك إذا وقف، وهو يريد بها.

قيل: لا يلزم اعتبار الإضافة؛ لأنه إذا وقف عليها سكنت للوقف، وإذا سكنت كانت بمنزلة ما لا يراد فيه الإضافة؛ فتبدل منها الهاء؛ كما أنه إذا قال: يا طلحةً أقبل، ففتح التاء ووقف عليها، أبدل التاء - فقد ساوى ما يراد به الإضافة ما لا يراد به الإضافة في الوقف؛ ويبدل على صحة هذا أن سيبويه قال: لو رخصت اسم رجل

= (١/٦٠٩)، ولسان العرب (بنى)، (رثا)، وتاج العروس (رثا)، (بنى)، وبلا نسبة في اللمع ص (١٩٧)، والمقتضب (٤/٢٧٢)، وكتاب العين (٨/٢٣٥).

وفي أ: وهي ترثي يا أبا وابنهما.

(١) البيت في ديوانه (٩١)، واللسان (ريم)، والتاج (ريم).

ويروى:

أبانا فلا رمت من عندنا فإننا بخير إذا لم ترم

(٢) تقدم.

(٣) الرجز لجارية من العرب تخاطب أبها في جمهرة اللغة ص (١٧٦)، ومقاييس اللغة (٢/٢٧)، واللسان (جيب)، (خبب).

(٤) في ج: إذا ما انفتح.

يسمى: خمسة عشر، فحذفت الاسم الآخر للترخيم، لقلت: يا خمسة، فأبدلت من التاء هاء، ولم تصحح التاء، وإن كان الاسم الآخر المضموم إلى الصدر مراداً فيه؛ بدلالة ترك الآخر من الاسم الأول على الحركة التي كانت تكون عليها قبل أن تحذف الاسم الآخر للترخيم؛ فكذلك تبدل من التاء في «يا أبتِ» الهاء في الوقف، كما تبدل من سائر تاءات التأنيث الهاء في أكثر الاستعمال.

وأما ابن عامر، فإنه إن أراد بقوله: ﴿يَا أَبْتَ﴾ غير الإضافة، وقف بالهاء؛ كما أنه لو نادى مثل «طلحة» و «حمزة» فوقف، وقف بالهاء. وإن أراد به الإضافة قال: «يا أبتِ» فحذف الألف، كما حذف الباقون الياء في: ﴿يَعْبَادِ فَأَتَقُونَ﴾ [الزمر: ١٦]، فوقف بالهاء كان كوقف ابن كثير بالهاء، وإن كان يريد الإضافة لكسرت التاء في «يا أبتِ»^(١).

قال أحمد: والباقون يقفون بالتاء، وهم يكسرون.

وقال أبو علي: وقف الباقون بالتاء في: «يا أبتِ»، وفصلوا بين هذا وبين رجل يسمى: خمسة عشر، ثم يرخم، وبين: يا طلحة زيد؛ لأن المضاف إليه على حرف واحد، فهو لذلك بمنزلة الحركة، من حيث كان حرفاً واحداً، والحرف قد يكون بمنزلة الحركة، والدال على الاسم المضممر هنا حركة، والحركة لا تكون في تقدير الانفصال من الكلمة؛ كما أن الحرف الواحد كذلك، كما يكون الاسم الثاني في نحو: خمسة عشر، والمضاف إلى المظهر نحو: طلحة زيد؛ لأن المضاف إليه هنا في الأصل على حرف واحد قد حذف، وتركت الحركة تدل عليه، والحركة لا تكون في تقدير الانفصال من الكلمة، كما يكون الاسم الثاني في نحو «خمس عشر»، و «طلحة زيد» في تقدير الانفصال؛ ألا ترى أن المضاف إلى الظاهر يفصل بينهما في نحو: [من السريع]

..... لِلَّهِ دَرُّ الْيَوْمِ مِّنْ لَّامَهَا^(٢)

ولا يجوز ذلك في الضمير إذا كان على حرف واحد، ولا في الحركة. فجعلوا الياء المحذوفة في تقدير الثبات كما جعلوا الحركة كذلك، ويدل على أن الحركة في تقدير الثبات تحريكهم الساكن الذي قبل الحرف الموقوف عليه بالحركة التي تجب

(١) في ج: يا أبتة.

(٢) تقدم.

للحرف الموقوف عليه فى الإدراج، نحو: [من الرجز]
..... إذْ جَدَّ التَّنْقُرُ^(١)

فكذلك تكون الحركة فىمن قرأ: ﴿يَتَأَبَّتِ﴾، إذا وقف، وقف بالتاء؛ كما أن الحركة إذا كانت ثابتة كان الحرف ثابتاً، وقد جرت الحركة المحذوفة فى غير هذا الموضوع مجرى المثبتة؛ ألا ترى أنهم قالوا: لقضو الرجل، فكانت الحركة المحذوفة بمنزلة المثبتة، وكذلك الحركة فى قولهم: رضى وغزى وشقى؟! وقد حكى أن قومًا يقفون على التاء فى الوقف ولا يبدلون منها الهاء. وأنشد أبو الحسن:

[من الرجز]

مَا بَالُ عَيْنٍ عَن كَرَاهَا قَدْ جَفَتْ
مُسْبِلَةً^(٢) تَسْتَنُّ لَمَّا عَرَفَتْ
بَلْ جَوَزَ تَيْهَاءَ كَظْهَرِ الْحَجَفَتْ^(٣)

أما ما أنشده أبو زيد وأبو الحسن من قول الشاعر: [من الطويل]
تَقُولُ ابْنَتِي لَمَّا رَأَيْتِنِي شَاحِبًا كَأَنَّكَ فِينَا يَا أَبَاتِ غَرِيبُ^(٤)
فالقول فى: إنه رد المحذوف من «الأب»، وزاد عليها التاء كما تزداد إذا كان اللام ساقطاً، كما [أن] رد اللام الأخرى فى إنشاد من أنشد: [من الطويل]
..... تَحْيِزَتْ تُبَاتَا عَلَيَّهَا دُلَّهَا وَآكْتِثَابُهَا^(٥)

(١) تقدم.

(٢) فى أ: مبسلة.

(٣) الرجز لسور الذئب فى اللسان (حجف)، (بلل)، والتاج (حجف)، ولبعض الطائين فى شرح شواهد الإيضاح (٣٨٦)، وبلا نسبة فى الإنصاف (٣٩٧/١)، وجمهرة اللغة (١١٣٥)، والخصائص (٣٠٤/١، ٩٨/٢)، ووصف المباني (١٥٦، ١٦٢، ٢١٧)، وسر صناعة الإعراب (١٥٩/١، ٥٦٣/٢، ٦٣٧)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢٧٧/٢)، وشرح شواهد الشافية (١٩٨) وشرح المفصل (١١٨/٢، ٦٧/٤)، والمحاسب (٩٢/٢)، واللسان (بلا)، وجمهرة اللغة (١١٣٥)، والمخصص (٧/٩، ٨٤/١٦، ٩٦، ١٢٠).

(٤) البيت لأبى الحدرجان فى نوادر أبى زيد ص (٢٣٩)، وبلا نسبة فى الخصائص (٣٣٩/١)، والدرر (٢٣٣/١)، ولسان العرب (أبى)، والمقاصد النحوية (٢٥٣/٤)، وهمع الهوامع (١٥٧/٢).

(٥) وتما البيت:

فلما جلاها بالإيام
.....

والبيت لأبى ذؤيب الهذلى فى أدب الكاتب ص (٤٤١)، وجمهرة اللغة ص (٢٤٨)،

لا يكون إلا كذلك؛ لأن أحدًا لا يقول: رأيتُ مسلمًا.

قال سيوييه: من حذف التنوين من نحو: [من الوافر]

تَخَيَّرَهَا أَخُو عَائَاتِ شَهْرًا (١)

لم يقل: حللت عانات، فيفتح؛ إنما يكسر التاء، وقد ردوا هذا المحذوف مع التاء، كما ردوه مع غير التاء في قولهم: عَدَّ وَعَدَّوْ، وقالوا: سُمَّا^(٢)، في قولهم: اسم، فردوا اللام. حكاه أحمد بن يحيى.

اختلفوا في التوحيد والجمع من قوله - عز وجل - : ﴿ءَايَاتُ لِّلسَّائِلِينَ﴾ [يوسف: ٧]:

فقرأ ابن كثير^(٣): ﴿آيَةٌ لِّلْسَائِلِينَ﴾ واحدة.

وقرأ الباقون: ﴿ءَايَاتُ لِّلْسَائِلِينَ﴾ جماعة.

قال أبو علي: وجه الأفراد أنه جعل شأنه كله آية، ويقوى ذلك قوله: ﴿وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً﴾ [المؤمنون: ٥٠]، فأفرد، وكل واحد منهما على انفراده يجوز أن يقال فيه: «آية»، فأفرد مع ذلك.

ومن جمع جعل كل حال من أحواله آية، وجمع على ذلك، على أن المفرد

= (١٣٣٤)، وشرح أشعار الهدليين (٥٣/١)، وشرح المفصل (٨/٥)، ولسان العرب (أيم)، (جلا)، والمحتسب (١١٨/١)، والمنصف (٦٣/٣)، وبلان نسبة في الخصائص (٣٠٤/٣)، ووصف المباني ص (١٦٥)، وشرح المفصل (٤/٥)، والمنصف (٢٦٢/١).
(١) صدر بيت، وعجزه:

ورجى أولها عاما فعاما
.....

البيت للأعشى في ديوانه ص (٢٤٧)، وخزانة الأدب (٥٦١)، وسر صناعة الإعراب (٤٩٧/٢)، ولسان العرب (برر)، (عون)، وأساس البلاغة (برر)، وبلان نسبة في المقتضب (٣٣٣/٣).

ويروى: «دهرا» بدلا من «شهرًا».

(٢) في ج: سماه.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٦٢)، الإعراب للنحاس (١٢٤/٢)، الإملاء للعكبري (٢٧/٢)، البحر المحيط (٢٨٢/٥)، التبيان للطوسي (٩٩/٦)، التيسير للداني (١٢٧)، تفسير الطبري (٩٢/١٢)، تفسير القرطبي (١٢٩/٩)، الحجة لأبي زرعة (٣٥٥)، السعة لابن مجاهد (٣٣٤)، الغيث للصفاقسي (٢٥٤)، الكشاف للزمخشري (٣٠٤/٢)، الكشف للقيسي (٥/٢)، المجمع للطبرسي (٢١٠/٥)، تفسير الرازي (٩٠/١٨)، النشر لابن الجزري (٢٩٣/٢).

المذكور في الإيجاب يقع على الكثرة، كما يكون ذلك في غير الإيجاب. قال: [من الطويل]

فَقَتَلَا بِتَقْتِيلِ وَضَرْبَا بِضَرْبِكُمْ جَزَاءَ الْعُطَاسِ لَا يَتَأَمُّ مِنْ آتَاؤُ^(١)

قال: وقرأ ابن كثير ونافع والكسائي: ﴿مُيَبِّنُ اقْتُلُوا﴾ [٩، ٨] بضم التنوين.

وقرأ أبو عمرو وعاصم وابن عامر وحمزة: بكسر التنوين^(٢).

قال أبو علي: وجه قول من ضم التنوين: أن تحريكه يلزم لالتقاء الساكنين وهما التنوين والقاف في [مبين] «اقتلوا»^(٣)، فلما التقيا لزم تحريك الأول منهما، وحركه بالضم؛ ليتبع الضمة الضمة، كما قالوا: مُدٌّ، وكما قالوا: «ظلمات»، فأتبعوا الضمة الضمة، وكذلك: ﴿أَنْ اقْتُلُوا﴾ [النساء: ٦٦].

إذا كانوا قد أبدلوا من غير الضمة لتتبع ضمة الإعراب في نحو: أجوءك وأنبؤك، وهو مُنَحْدَرٌ من الجبل - مع أن ضمة الإعراب ليست لازمة، ولم يعتد بها في نحو: هذه كَيْفٌ، يا فتى - فإن يُتبعوا الضمة الثانية في عين^(٤) «اقتلوا» اللازمة: أولى. ومن قال: ﴿مُيَبِّنِ اقْتُلُوا﴾، لم يتبع الضم. كما أن من قال: مدٌّ وظلمات، لم يتبع، وكسر الساكن على ما يجري عليه أمر تحريك الأول من الساكنين المنفصلين في الأمر الشائع.

قال أحمد: كان الكسائي يميل قوله: ﴿رُؤْيَايَ﴾ [١٠٠]، و: ﴿رُؤْيَاكَ﴾ [٥]، و: ﴿الرُّؤْيَا﴾ [٤٣] في كل القرآن.

وروى أبو الحارث الليث بن خالد عن الكسائي أنه لم يمل هذا الحرف: ﴿لَا نَقْصُ رُءْيَاكَ﴾ وحده، وأمال سائر القرآن.

وروى أبو عمر الدوري عن الكسائي الإمالة في ذلك كله، ولا يستثنى.

وكان حمزة يفتح: ﴿رُءْيَاكَ﴾، و: ﴿لِلرُّءْيَا﴾ في كل القرآن، وكذلك الباقون^(٥).

(١) تقدم.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٦٢)، السبعة لابن مجاهد (٣٤٥)، الغيث للصفاسي (٢٥٤)، المجمع للطبرسي (٢١٠/٥).

(٣) في ج: من «فعل».

(٤) في ج: غير.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٦٢)، التبيان للطوسي (٩٦)، السبعة لابن مجاهد (٣٤٤)، الغيث للصفاسي (٢٥٥)، المجمع للطبرسي (٢٠٨/٥)، النشر لابن الجزرى (٣٨/٢).

قال أبو على: «الرؤيا» مصدر: كالبشرى والسقيا، والبقيا، والشورى، إلا أنه لما صار اسمًا لهذا المتخيل في المنام جرى مجرى الأسماء؛ كما أن «درًا» لما كثر في كلامهم في قولهم: لله درك، جرى مجرى الأسماء، وخرج من حكم الأعمال؛ فلا يعمل واحدٌ منهما إعمال المصادر.

ومما يقوى خروجه عن أحكام المصادر تكسيرهم لها: رؤى؛ فصار بمنزلة: ظلم، والمصادر في أكثر الأمر لا تكسر، و«الرؤيا» على تحقيق الهمز، فإن خفت «الرؤيا» [قلت: الرؤيا]^(١)، فقلبتها في اللفظ، ولم تدغم الواو في الياء وإن كانت قد تقدمتها ساكنة، كما تقلب نحو: «طى» و«لى»؛ لأن الواو في تقدير الهمزة؛ فهي لذلك غير لازمة، فإذا لم تلزم لم يقع الاعتداد فلم تدغم؛ كما لم تقلب الأولى من ﴿وَرَىٰ عَنهُمَا﴾ [الأعراف: ٢٠] لما كانت الثانية غير لازمة، ومن ثم جاز: «ضوء» و«شى» في تخفيف «ضوء» و«شىء»، فبقى الاسم على حرفين أحدهما حرف لين، وجاز تحرك حرف اللين، وتصحيحه مع انفتاح ما قبله؛ لأن الهمزة في تقدير الثبات، وقد كسر أولها قوم فقالوا «رِيًا» فهؤلاء قلبوا الواو [قلبا على غير وجه التخفيف، ومن ثم كسروا الفاء]^(٢)، كما كسروه من قولهم: قَرْنَ أَلْوَى، وقرون لى. اختلفوا في الجمع والتوحيد من قوله - عز وجل - : ﴿فِي غَيْبَتِ الْجَبِّ﴾ [يوسف: ١٠]:

فقرأ نافع وحده^(٣): ﴿غِيَابَاتٍ﴾ جماعة.

وقرأ الباقون: ﴿غَيْبَتٍ﴾ واحدة.

قال أبو عبيدة: كل شيء غيَّب عنك فهو غيابة. قال منخل بن سُبَيْع - وفي أخرى

سُبَيْع - : [من الطويل].

(١) سقط في أ.

(٢) سقط في ج.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٦٢)، الإعراب للنحاس (١٢٦/٢)، الإملاء للعكبري (٢٧/٢)، البحر المحیط (٢٨٤/٥)، التبيان للطوسي (١٠٢/٦)، التيسير للداني (١٢٧)، تفسير الطبري (٩٣/١٢)، تفسير القرطبي (١٣٢/٩)، الحجة لابن خالويه (١٣٣)، الحجة لأبي زرعة (٣٥٥)، السبعة لابن مجاهد (٣٤٥)، الغيث للصفاسي (٢٥٤)، الكشاف للزمخشري (٣٠٥/٢، ٣٠٦)، الكشف للقيسي (٥/٢)، المجمع للطبرسي (٢١٠/٥)، المعاني للفراء (٣٦/٢)، تفسير الرازي (٩٥/١٨)، النشر لابن الجزري (٢٩٢/٢).

فَإِنْ أَنَا يَوْمًا غَيْبْتَنِي غَيَابَتِي وَقَالَ ابْنُ أَحْمَرَ: [من الطويل]

أَلَا قَالِبْنَا شَهْرَيْنِ أَوْ نِصْفَ ثَالِثٍ إِلَى ذَاكُمَا مَا غَيْبْتَنِي غَيَابِيَا^(٢) جمع «غيابة».

قال: والجب: الركية التي لم تطو.

وجه قول من أفرد: أن الجب لا يخلو من أن يكون له غيابة واحدة، أو غيابات، ف «غيابة» المفرد يجوز أن يعنى به الجمع، كما يعنى به الواحد. ووجه قول من جمع: أنه يجوز أن تكون له غيابة واحدة فجعل كل جزء منه غيابة؛ فجمع على ذلك، كقولهم: شابت مفارقه، وبغير ذو عثانين. ويجوز أن يكون للجب عدة غيابات^(٣)؛ فجمع لذلك، والدليل على جواز الجمع فيه قوله: [من الطويل]

..... إلى ذَاكُمَا مَا غَيْبْتَنِي غَيَابِيَا^(٤) فجعل له غيابات مع أن ذا الغيابة واحد، كذلك الجب المذكور فى التنزيل، يجوز أن يكون له غيابات.

قال: وكلهم قرأ: ﴿لَا تَأْمَنَّا﴾ [١١]، بفتح الميم وإدغام النون الأولى فى الثانية والإشارة إلى إعراب النون المدغمة بالضم اتفاقاً^(٥).

وجهه: أن الحرف المدغم بمنزلة الحرف الموقوف عليه [من حيث جمعهما السكون؛ فمن حيث أشموا الحرف الموقوف عليه]^(٦) إذا كان مرفوعاً فى الإدراج أشموا النون المدغمة فى «تأمننا»، وليس ذلك بصوت خارج إلى اللفظ؛ إنما هو تهئية العضو لإخراج ذلك الصوت به؛ ليعلم بالتهئية أنه يريد ذلك المتهياً له، ويدلك

(١) البيت فى تفسير القرطبى (١٣٢/٩)، وصدره فى التاج (غيب).

(٢) البيت فى ديوانه ص(١٧١)، والأزهية ص(١١٥)، وخزانة الأدب (٩/٥)، وبلا نسبة فى الإنصاف (٤٨٣/٢)، والخصائص (٤٦٠/٢)، والمحاسب (٢٢٧/٢).

(٣) فى ج: غياب.

(٤) تقدم قريباً.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٦٢)، الإعراب للنحاس (١٢٧/٢)، البحر المحيط (٢٨٥/٥)،

تفسير القرطبى (١٣٨/٩)، السبعة لابن مجاهد (٣٤٥)، الغيث للصفاسى (٢٤٥)،

الكشاف للزمخشرى (٣٠٥/٢)، المجمع للطبرسى (٢١٣/٥)، تفسير الرازى (٩٦/١٨)،

النشر لابن الجزرى (٣٠٤/١).

(٦) سقط فى ج.

على أنه يجرى مجرى الوقف أن الهمزة إذا كان قبلها ساكن حذفت حذفًا، ولم تخفف بأن تجعل بين بين كما أنها إذا ابتدئت لا تخفف؛ لأن التخفيف تقريب من الساكن، فكما لا يبدأ بالساكن، كذلك لا يبدأ بالمقرب منه، ولو رام الحركة فيها لم يجز مع الإدغام، كما جاز الإشمام مع الإدغام؛ لأن روم الحركة حركة، وإن كان الصوت قد أضعف بها؛ ألا ترى أنهم قالوا: إن روم الحركة يفصل به بين المذكر والمؤنث، نحو: رأيتك ورأيتك؟! وإذا كان كذلك، فالحركة تفصل بين المدغم والمدغم فيه؛ فلا يجوز الإدغام مع الحركة، وإن كانت قد أضعفت؛ لأن اللسان لا يرتفع عن الحرفين ارتفاعاً واحدة، كما لا يرتفع إذا فصل بينهما حرف؛ لانفكاك الإدغام بالحركة إذا دخلت بين المثلين أو المتقاربين، كانفكاكه بالحرف إذا دخل بينهما، وتضعيف الصوت بالحركة لا يمنع أن تكون الحركة مع تضعيفها في الفصل، كما أن الفصل بالحرف الضعيف القليل الجرس يجرى مجرى الفصل بالحرف الزائد الصوت؛ ألا ترى أن الفصل بالنون التي هي من الخياشيم كالفصل بالصاد في منع المثلين من الإدغام؟! فكذلك الحركة التي قد أضعف الصوت بها تفصل كما تفصل الحركة إذا أشبعت ومططت، فهذا وجه الإدغام، والإشارة بالضم إلى الحرف المدغم.

وقد يجوز في ذلك وجه آخر في العربية، وهو أن تبين ولا تدغم، ولكنك تخفي الحركة، وإخفاؤها هو ألا تشبعها بالتمطيط، ولكنك تختلسها اختلاسًا، وجاز الإدغام والبيان جميعًا؛ لأن الحرفين ليسا يلزمان، فلما لم يلزما صار بمتزلة: «اقتلوا» في جواز البيان فيه والإدغام جميعًا.

ومثل ذلك: ﴿نِعْمًا يَعْظُمُكُمْ بِهِ﴾ [النساء: ٥٨]، فيمن أسكن العين، فالذي أسكن العين لم يدغم، كما يجوز أن يدغم من كسر العين، والذي كسر العين لم يحرك الساكن من أجل الإدغام؛ لأن تحريك ما قبل الحرف المدغم لا يجوز في الإدغام، إذا كان المدغم منفصلاً من المدغم فيه، ولكن: «نِعْم» على لغة من حرك العين قبل الإدغام، ولو حركه وألقى حركة المدغم عليه لوجب أن يكون مفتوحًا أو يجوز فيه التحريك بالفتح؛ لأن حركة المدغم الفتحة من حيث كان آخر المثال الماضي.

اختلفوا في قوله - تعالى - : ﴿تَرْتَعِ وَيَلْعَبُ﴾ [١٢]:

فقراً ابن كثير: ﴿تَرْتَعِ وَيَلْعَبُ﴾ بفتح النون فيهما وكسر العين في ﴿تَرْتَعِ﴾ من

«ارتعيت».

وحدثني عبيد الله بن علي قال: حدثنا نصر بن علي قال: حدثنا أبو بكر البكراوى عن إسماعيل المكى قال: سمعت ابن كثير يقرأ: ﴿نَزَعَ وَيَلْعَبُ﴾، ﴿نَزَعَ﴾ بالنون وكسر العين، و ﴿يَلْعَبُ﴾ بالياء وجزم الباء. وقرأ أبو عمرو وابن عامر^(١): ﴿نَزَعَ وَنَلْعَبُ﴾ بالنون فيهما وتسكين الباء والعين.

وقرأ نافع^(٢): ﴿يَزَعَ وَيَلْعَبُ﴾ مثل ابن كثير فى كسر العين وهى بياء، و ﴿يلعبُ﴾ بالياء وجزم الباء.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائى: ﴿يَزَعَ وَيَلْعَبُ﴾ بالياء فيهما وجزم العين والباء. قراءة ابن كثير: ﴿نَزَعَ وَيَلْعَبُ﴾ بالياء أحسن؛ لأنه جعل الارتفاع والقيام على المال لمن بلغ وجاوز الصغر، وأسند اللعب إلى يوسف لصغره، ولا لوم على الصغير فى اللعب ولا ذم، والدليل على صغر يوسف، قول إخوته: ﴿وَلِئَلَّا لَهُمْ لِحَافُونَ﴾ [يوسف: ١٢]، ولو كان كبيراً لم يحتج إلى حفظهم.

ويدل على ذلك - أيضاً - قول يعقوب - عليه السلام - : ﴿وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ﴾ [يوسف: ١٣]، ولو لم يكن صغيراً قاوم الذئب، وإنما يخاف الذئب على من لا دفاع فيه ولا ممانعة عنده من شيخ فإن وصى صغير.

وعلى هذا قال: [من المنسرح]

أَصْبَحْتُ لَا أَحْمِلُ^(٣) السَّلَاحَ وَلَا أَمْلِكُ رَأْسَ الْبَعِيرِ إِنْ نَفَرَا

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٦٢)، الإعراب للنحاس (١٢٧/٢)، البحر المحيط (٢٨٥/٥)، التبيان للطوسى (١٠٥/٦)، التيسير للدانى (١٢٨)، تفسير الطبرى (٩٤/١٢)، تفسير القرطبي (١٣٩/٩)، الحجة لأبى زرعة (٣٥٦)، السبعة لابن مجاهد (٣٤٥)، الغيث للصفاقسى (٢٥٥)، الكشاف للزمخشري (٣٠٦/٢)، الكشف للقيسى (٦/٢)، المجمع للطبرسى (٢١٣/٥)، تفسير الرازى (٩٦/١٨، ٩٧)، النشر لابن الجزرى (٢٩٣/٢).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٦٢)، الإعراب للنحاس (١٢٧/٢)، البحر المحيط (٢٨٥/٥)، التبيان للطوسى (١٠٥/٦)، التيسير للدانى (١٢٨)، تفسير الطبرى (٩٤/١٢)، تفسير القرطبي (١٣٩/٩)، الحجة لأبى زرعة (٣٥٦)، السبعة لابن مجاهد (٣٤٥)، الغيث للصفاقسى (٢٥٥)، الكشاف للزمخشري (٣٠٦/٢)، النشر لابن الجزرى (٢٩٣/٢).

(٣) فى ج: أملك.

وَالذُّبُّ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَزْتُ بِهِ وَخِدِي وَأَخْشَى الرِّيَّاحَ وَالْمَطْرًا^(١)
وفي المثل: «بما لا أخشى الذئب»^(٢).

وأما اللعب فمما لا ينبغي أن ينسب إلى أهل النسك والصلاح.
ألا ترى قوله: ﴿أَجِئْنَا بِالْحَقِّ أَمْ أَنْتَ مِنَ اللَّعِينِينَ﴾ [الأنبياء: ٥٥] فقبول اللعب
بالحق؛ فدل أنه خلافه!؟

وقال: ﴿وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ﴾ [التوبة: ٦٥].

وقال: ﴿وَذَرِ الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَهُمْ لَعِبًا وَلَهْوًا﴾ [الأنعام: ٧٠].

فأما الارتعاء: فهو «افتعال» من «رعى»، مثل: شويت واشتويت، وكل واحد
منهما متعد إلى مفعول به.

قال الأعشى: [من الخفيف]

تَرْتَعِي السَّفْحَ فَالْكُثِيبَ فَذَا قَا رِ فَرَوْضَ القَطَا فَذَاتِ الرِّئَالِ^(٣)

وقال الآخر: [من الطويل]

رَعَى بَارِضَ البُهْمَى جَمِيمًا وَبُسْرَةَ وَصَمْعَاءَ حَتَّى أَنْفَتْهُ نِصَالُهَا^(٤)

(١) البيتان للربيع بن ضبع في أمالي المرزباني (١/٢٥٥، ٢٥٦)، وحماسة البحتري ص (٢٠١)،
وخزانة الأدب (٧/٣٨٤)، والدرر (٥/٢٢)، وشرح التصريح (٢/٣٦)، والكتاب (١/
٨٩، ٩٠)، ولسان العرب (ضمن)، والمقاصد النحوية (٣/٣٩٧، ٣٩٨)، ونوادير أبي زيد
ص (١٥٩)، وبلان نسبة في الأشباه والنظائر (٧/١٧٣)، وأوضح المسالك (٣/١١٤)، والرد
على النحاة ص (١١٤، ١١٥)، وشرح المفصل (٧/١٠٥)، والمحتسب (٢/٩٩).

(٢) قولهم: لقد كنت وما أخشى بالذئب.
يقوله الرجل يذل بعد العز. وأصله في الرجل يخرف؛ فيصير بمنزلة الصبي، فيفزع
بمجيء الذئب.

ينظر: جمهرة الأمثال (٢/١٥٢)، مجمع الأمثال للميداني (٢-٨٥)، ولسان العرب
(خشي).

(٣) البيت في ديوانه ص (٥٣)، ولسان العرب (سفع)، (رأل)، والتنبيه والإيضاح (١/٢٤٧)،
وتاج العروس (سفع)، (رأل).

(٤) البيت في ديوانه ص (٥١٩)، ولسان العرب (بسر)، (أنف)، (جمم)، وتهذيب اللغة (١٥/
٤٨٢)، وأساس البلاغة (نصل)، وكتاب الجيم (١/٥٥، ٣/٢٦٩)، ومجمل اللغة (١/
٣٩٨)، وتاج العروس (بسر)، (صمع)، (أنف)، (جمم)، وكتاب العين (٧/٢٥٠)، وبلان
نسبة في لسان العرب (صمع)، (بهم)، وتهذيب اللغة (٢/٦٠، ٦/٣٣٩، ١٢/٤١٢)،
وكتاب العين (١/٣١٦)، وجمهرة اللغة ص (٣١٣)، ومقاييس اللغة (١/٢٢١، ٢٢٠، ٤٢٠)،
والمخصص (١٠/١٨٦، ١٢/١٥)، وتاج العروس (بهم).
ويروى: «رعت»، و: «أنفتها» بدلا من «رعى»، «أنفته».

وقد يستقيم أن يقال: نرتع وترتع إبلهم، فيما قال أبو عبيدة. ووجه ذلك أنه كان الأصل: ترتع إبلنا، ثم حذف المضاف، وأسند الفعل إلى المتكلمين فصار: نرتع، وكذلك «نرتعى» على: ترتعى إبلنا، ثم يحذف المضاف؛ فيكون: نرتعى.

وقال أبو عبيدة: نرتع: نلهو، وقد تكون هذه الكلمة على غير معنى اللهو، ولكن على معنى النيل من الشيء، كقولهم: «القيد والرثة»^(١)، وكان هذا على النيل والتناول مما يحتاج إليه الحيوان. وقد قال الأعشى: [من البسيط]

صَدَرَ النَّهَارِ تُرَاعِي ثِيرَةَ رُتْعَا^(٢)

وعلى هذا قالوا: رأيت مرتع إبلك، لمرادها الذي ترعى فيه، فهذا لا يكون إلا^(٣) اللهو؛ لأنه جمع «ثور راتع» أو «رتوع».

وأما قراءة أبي عمرو وابن عامر: ﴿نرتع ونلعب﴾ فيكون «نرتع» على: ترتع إبلنا، أو على: أننا ننال مما نحتاج إليه وتنال معنا.

فأما ﴿نلعب﴾ فحكى أن أبا عمرو قيل له: كيف يقولون: «نلعب»، وهم أنبياء؟! فقال: لم يكونوا يومئذ أنبياء. فلو صحت هذه الحكاية عن أبي عمرو، وضح عنده هذا التاريخ - فذاك؛ وإلا فقد قال الشاعر: [من الكامل]

جَدَّتْ جَدَاذِ بِلَاعِبٍ وَتَقَشَّعَتْ عَمَرَاتُ قَالِبٍ لِبَسَةِ حَيْرَانَ^(٤)
فكان اللاعب هنا: الذي لم يشمر في أمره فدخله بعض الهوينى، فهذا أسهل من الوجه الذي قوبل به الحق.

(١) ينظر: الأمثال لأبي عبيد (٥٦)، ونسبه للغضبان بن القبعثرى، وقيل: عمرو بن خويلد، كما في الفاخر ص(٢٠٨).

(٢) عجز بيت، وصدرة:

فظل يأكل منها وهى راتعة
البيت في ديوانه ص(١٥٥)، وكتاب الجيم (١/١٠٩)، وتاج العروس (رتع)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص(٤٢٤)، والمخصص (٨/٣٦)، والمنصف (١/٣٤٩)، والخصائص (١١٣/١).

(٣) فى أ: على.

(٤) البيت بلا نسبة فى المعانى الكبير (٢/٩٦٤)، وإيضاح الشعر ص(٢٧٠).

وقد روى عن النبي ﷺ أنه قال لجابر: «فَهَلَّا بَكَرًا تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ»^(١)، فهذا كأنه يتشاغل بمباح وتنفيس وجمام من الجد وَتَعْمَلُ لما يتقوى به على النظر في العلم والعبادة.

وقد روى عن بعض السلف أنه كان إذا أكثر النظر في مسائل الفقه قال: «أَحْمَضُوا»، وقد روى: «إِنَّ هَذَا الدِّينَ مَمِينٌ فَأَوْغِلْ فِيهِ بِرِفْقٍ؛ فَإِنَّ الْمُئْتَبَّ لَا أَرْضًا قَطَعَ وَلَا ظَهْرًا أَبْقَى».

وليس هذا اللعب كاللعب في قوله: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ﴾ [التوبة: ٦٥].

فأما قراءة عاصم وحمزة والكسائي: ﴿يَرْتَعُ وَيَلْعَبُ﴾ جميعًا بالياء، فإن كان «يرتع» من اللهو - كما فسره أبو عبيدة - فلا يمتنع أن يخبر به عن يوسف - عليه السلام - لصغره؛ كما لا يمتنع أن ينسب إليه اللعب لذلك. وإن كان «يرتع» من النيل من الشيء، فذلك لا يمتنع عليه - أيضًا - فوجهه بين، وهذا أبين من قول من قال: ﴿وَنَلْعَبُ﴾ بالنون؛ لأنهم إنما سألوا إرساله ليتنفس بلعبه، ولم يسألوا إرساله ليلعبوا هم.

اختلفوا في همز ﴿الذَّئِبُ﴾ وتركه [١٣، ١٤]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر وحمزة: بالهمز^(٢).
وقرأ الكسائي وحده بغير همز.

حدثني عبيد الله عن نصر عن أبيه قال: سمعت أبا عمرو يقرأ: ﴿فَأَكَلَهُ الذَّيْبُ﴾ لا يهمز.

(١) أخرجه البخاري في مواضع كثيرة في صحيحه (٦/٢٢٣-٢٢٤)، في كتاب الجهاد والسير، باب استئذان الرجل الإمام (٢٩٦٧)، بلفظ: «فهلَّا تزوجت بكرًا تلاعِبها وتلاعِبك». وكذا مسلم في صحيحه (٢/١٠٨٧)، كتاب الرضاع، باب استحباب نكاح ذات الدين (٧١٥/٥٤)، بلفظ: «فهلَّا بكرًا تلاعِبها».

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٦٣)، الإملاء للعكبري (٢/٢٨)، البحر المحيط (٥/٢٨٦)، التبيان للطوسي (٦/١٠٧)، التيسير للداني (١٢٨)، تفسير القرطبي (٩/١٤١)، الحجة لابن خالويه (١٩٤)، الحجة لأبي زرعة (٣٥٧)، السبعة لابن مجاهد (٣٤٦) الغيث للصفاسي (٢٥٥)، الكشاف للزمخشري (٢/٣٠٦)، الكشف للقيسي (١/٨٣)، النشر لابن الجزري (١/٣٩١، ٣٩٢).

قال: وأهل الحجاز يهمزون.

وروى عباس بن الفضل عن أبي عمرو أنه لا يهمز.

وروى ورش عن نافع أنه لم يهمز.

وقال ابن جمام: أبو جعفر وشيبة ونافع: لا يهمزون ﴿الذئب﴾.

قال أبو بكر: وهذا وهم؛ إنما هو أبو جعفر وشيبة لا يهمزانه، ونافع يهمز. كذا

قال إسماعيل بن جعفر عنهم.

وروى المسيبي وأبو بكر بن أبي أويس وقالون، وإسماعيل ويعقوب ابنا جعفر بن

أبي كثير عن نافع أنه همز.

وأخبرنا أبو سعيد عبد الرحمن بن محمد الحارثي البصري كُرَيْزَانِ عن الأصمعي

قال: سألت نافعاً عن «الذئب» و«البئر»، فقال: إن كانت العرب تهمزها فاهمزها.

قال أبو علي: ﴿الذئبُ﴾ مهموز في الأصل، وقالوا: تذاءبت الريح: إذا جاءت

من كل جهة؛ كأن المعنى فيه أنها أتت كما يأتي الذئب.

قال: [من البسيط]

عَدَا كَأَنَّ بِهِ جِنًّا تَذَاءَبُهُ مِنْ كُلِّ أَقْطَارِهِ يَخْشَى وَيَزْتَقِبُ^(١)

أى: يأتيه من جميع جهاته فإذا خففت الهمزة منه قلبت ياء، وكذلك «البيير»، ولو

وقعت في ردف لقلبها قلباً إلى الياء، كما تقلب ألف «رال» في قوله: [من الطويل]

كَأَنَّ مَكَانَ الرَّذْفِ مِنْهُ عَلَى رَالٍ^(٢)

وقد جمعوا فقالوا في العدد القليل: أذؤب، وقالوا: ذئب وذؤبان، كما قالوا:

زَقُّ وَزُقَّان.

قال: [من الطويل]

وَأَزْوَرَ يَمْطُو فِي بِلَادٍ بَعِيدَةٍ تَعَاوَتْ بِهِ ذُؤْبَانُهُ وَتَعَالَبُهُ^(٣)

(١) البيت لذي الرمة في ديوانه (٩٥/١).

(٢) عجز بيت، وصدرة:

وصم صلاب ما يقين من الوجى

البيت لامرئ القيس في ديوانه ص (٣٦)، ولسان العرب (رأل)، (قطا)، (وقى)، وتاج

العروس (رأل)، (قطا)، (وقى)، وبلا نسبة في المخصص (٥٦/٨).

(٣) البيت لذي الرمة في ديوانه ص (٨٤٨)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٥١٧).

ويروى: «تعاوى» بدلا من «تعاوت».

وقالوا: ذئاب

قال: [من الطويل]

وَلَكِنَّمَا أَهْلِي بِوَادِ أُنَيْسُهُ ذِيَابٌ تَبَغَّى النَّاسَ مَثَى وَمَوْحَدٌ^(١)
فإن خفت الهمزة أبدلت منها الياء فقلت: ذيابٌ.

قال:

وروى عبد الله عن أبيه عن عامر عن خارجة عن نافع: ﴿وَقَالَتْ أَخْرُجْ﴾ بكسر
التاء^(٢) [يوسف: ٣١] ولم يروه غيره.
الباقون عن نافع^(٣): ﴿وَقَالَتْ أَخْرَجْ﴾ بضم التاء^(٤).
وقد ذكرته.

اختلفوا في فتح الياء وإثبات الألف، وإسكانها وإسقاط الألف من قوله -
عز وجل -: ﴿يَبْشُرِي هَذَا غُلْمًا﴾ [١٩]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر^(٥): ﴿يَا بُشْرَايَ﴾ بفتح الياء وإثبات
الألف.

وروى ورش عن نافع: ﴿يَا بُشْرَايَ﴾، و: ﴿مَثَوَايَ﴾ [٢٣]، و: ﴿مَحْيَايَ﴾
[الأنعام: ١٦٢]، و: ﴿عَصَايَ﴾ [طه: ١٨] بسكون الياء.

الباقون عن نافع: بتحريك الياء إلا ﴿مَحْيَايَ﴾.

ورأيت أصحاب ورش لا يعرفون هذا، ويروون عنه بفتح الياء في ذلك كله.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: ﴿يَبْشُرِي﴾ بألف بغير ياء.

وعاصم بفتح الراء، وحمزة والكسائي يميلانها.

(١) تقدم.

(٢) في السبعة لابن مجاهد: بضم التاء.

(٣) ينظر: السبعة لابن مجاهد (٣٤٨)، الغيث للصفاقسي (٢٥٧).

(٤) في السبعة: بكسر التاء.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٦٣)، الإعراب للنحاس (١٣٠/٢)، الإملاء للعكبري (٢٨/٢)،

التيبان للطوسي (١١٣/٦)، تفسير القرطبي (١٥٣/٩)، الحجة لابن خالويه (١٩٤)، الحجة

لأبي زرعة (٣٥٧)، الغيث للصفاقسي (٢٥٦)، الكشاف للزمخشري (٣٠٨/٢)، الكشف

للقيسى (٧/٢)، وانظر (١٧٩/١)، المجموع للطبرسي (٢١٨/٥)، المعاني للفراء (٢/

٣٩)، تفسير الرازي (١٠٥/١٨)، النشر لابن الجزري (٢٩٣/٢).

من قال: ﴿يَا بُشْرَايَ هَذَا﴾ فأضاف إلى الياء التي للمتكلم، كان للألف التي هي حرف الإعراب عنده موضعان من وجهين:
أحدهما: أن الألف في موضع نصب من حيث كان نداء مضاف.
والآخر: أن تكون في موضع كسر من حيث كانت بمنزلة حرف الإعراب في: «غلامى».

والدليل على استحقاقها لهذا الموضع قولهم: كسرت فى، فلولا أن حرف الإعراب الذى ولى ياء الإضافة فى موضع كسر ما كسرت الفاء من «فى»، فلما كسرت كما كسرت فى قولهم: بفيك، وكما فتحت من قولهم: رأيت فاك، لما كانت فى موضع الفتحة فى قولك: رأيت غلامك، وانضمت فى قولك: هذا فوك؛ لإتباعه الضمة المقدرة فيها، كالتى فى قولك: هذا غلامك، كذلك كسرت فى قولهم: كسرت فى، وهذا يدل على أنه ليس يعرب من مكانين:

ألا ترى أنها تبعت حركة^(١) الإعراب فى قولك: كسرت فى يا هذا، كما تبعت حركة الإعراب فى: رأيت فاك؟!

ومن قال: ﴿يَبْشُرَى هَذَا غُلَمًا﴾ احتمل وجهين:
أحدهما: أن يكون فى موضع ضم مثل: يا رجل؛ لاختصاصه بالنداء؛ كاختصاص الرجل ونحوه من الأسماء الشائعة به.

والآخر: أن يكون فى موضع نصب؛ وذلك لأنك أشعت النداء، ولم تخصصه، كما فعلت فى الوجه الأول، فصار كقوله: ﴿يَحْتَرَّةً عَلَى الْعِبَادِ﴾ [يس: ٣٠].
فالوجه الأول على أن «بُشْرَى» مختصة بالنداء.

والآخر: أن تنزله من جملة كلها مثلها فى الشيع، إلا أن التنوين لم يلحق «بشرى»؛ لأنها لا تنصرف.

فأما قوله - عز وجل -: ﴿لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ﴾ [الفرقان: ٢٢] فإن حرف الإعراب فيه يحتمل - أيضًا - وجهين:
أحدهما: أن يكون فى موضع فتحة؛ للبناء الذى فى نحو: لا ريب، و: لا رجل.

(١) زاد فى ج: غير.

والآخر: أن يكون في موضع نصب.

فأما الوجه الذى يكون فيه في موضع فتحة البناء، فإن تجعل قوله: ﴿لِلْمَجْرِمِينَ﴾ الخبر، وتجعل ﴿يَوْمِيذٍ﴾ متعلقًا باللام، وإن كان قوله ﴿يَوْمِيذٍ﴾ متقدمًا عليها. والوجه الذى يكون فيه في موضع نصب مثل: لا خيرًا من زيد عندك، هو أن تجعل ﴿يَوْمِيذٍ﴾ من صلة ﴿بُشْرَى﴾؛ فيصير لذلك اسمًا طويلًا ينتصب لطوله في النفى، كما ينتصب المضاف، وكذلك في النداء، ولم يدخله التنوين؛ لأنه لا ينصرف، وامتناع دخول التنوين عليه لذلك ليس مما يمتنع أن تكون الألف في موضع فتح وهو نصب.

فأما من زعم أن «بشرى» اسم لرجل منادى فيحتاج إلى إثبات ذلك بخبر يسكن إليه؛ كما أن من قال فى ولد يعقوب النبى ﷺ: إنهم لم يكونوا أنبياء - حين أخبر عنهم باللعب - يحتاج إلى ذلك.

ووجه نداء البشرى على الوجهين اللذين قدمنا، والمعنى فيه: أن هذا الوقت من أوانك، ولو كنت ممن تخاطب، نحو: طبت الآن. ومثل ذلك: ﴿يَنْحَصِرَةٌ عَلَى الْعِبَادِ﴾ [يس: ٣٠].

وأما فتح عاصم الرء فى ﴿بُشْرَى﴾؛ فحسن لمكان الرء، وهى تجرى مجرى المستعلية - إذا كانت مفتوحة - فى منع الإمالة.

وإمالة حمزة والكسائى إياها حسنة أيضًا؛ لأن الرء فى هذا النحو لا تمنع الإمالة، كما لا يمنع فى «طغى» و «صغى»، وكما لم تمنع فى قولهم: صار مكان كذا. فأما قول نافع: ﴿مَحْيَايَ وَمَمَاتِي﴾ [الأنعام: ١٦٢]، وجمعه بين الساكنين على غير حد «دابة» و «شابة» - فوجه ذلك أنه يجوز أن يختص به الألف؛ لزيادة المد فيها على زيادة المد فى أختها، واختصت بهذا كما اختصت فى القوافى بالتأسيس، وكما اختصت فى تخفيف الهمزة بعدها، نحو: هبأة، وليس شىء من ذلك فى الياء والواو؛ فكذلك يجوز أن تختص لوقوع الساكن بعدها، فيما قرأه نافع.

ويقوى ذلك ما ذهب إليه يونس، فى قولهم - فى الخفيفة -: اضربان، واضربنان، فجمع بين الساكنين، على الحد الذى قرأ به نافع.

وحكى هشام: «التقت حلقتا البطان».

فهذه الأشياء مثل ما قرأ به نافع من قوله: ﴿مَحْيَايَ﴾، والتحريك للياء بعد الألف

أكثر، وعليه العامة من القراء والعرب والنحويين.

والدليل على ضعف ذلك من طريق القياس - مع قلته في السماع - أنهم قالوا: جَأْنٌ، ودَأَبَةٌ.

وأُشْد: [من الرجز]

خَاطِمَهَا زَأْمَهَا كَنَى يَزْكَبَا^(١)

فكروها التقاء الساكنين، مع أن الثاني منهما مدغم يرتفع اللسان عنه وعن المدغم فيه ارتفاعه واحدة؛ فإذا كره كارهون هذا الكثير السائغ في الاستعمال، فحكم ما قل في الاستعمال - ولم يكن على حد: «دابة» - الرفض والاطراح.

وقد قرأ ناسٌ من غير القراء السبعة هذا النحو بقلب الألف ياءً، وإدغامها في ياء الإضافة، فقالوا: ﴿هُدَىٰ﴾ و ﴿بُشْرَىٰ﴾.

والقول في ذلك: إن ما يضاف إلى الياء يحرك بالكسر إذا كان الحرف صحيحاً نحو: غلامى ودارى. فلما لم تحتمل الألف الكسرة، قربت الألف من الياء بقلبها إليها، كما كان الحرف يكون مكسوراً والألف قريبة من الياء.

فكذلك أبدل كل واحد منهما من الآخر في «حارى» و«ضارى».

وقوله: [من الرجز]

لَنَضْرِبَنَّ بِسَيْفِنَا قَفَيْنَا^(٢)

فإن قلت: أتقول: إن فى قولك: «هدى» حركة مقدرة فى الياء المنقلبة عن الألف، كما كانت فى «غلامى»؟

فالقول: إن الياء لا ينبغى أن تقدر فيها الحركة التى قدرت فى «غلامى»؛ لأن انقلابها إلى الياء فيه دلالة على الكسرة، فلم يلزم أن تقدر فيه الحركة، كما لم تقدر

(١) الرجز بلا نسبة فى لسان العرب (قَب)، (حمر)، (ضلال)، (خطم)، (زمم)، (قبن)، وجمهرة اللغة ص(٥٢٣)، ومقاييس اللغة (١٠٢/٢)، والمخصص (١١٧/٨)، ومجمل اللغة (١٠٦/٢)، وتهذيب اللغة (٥٥/٥، ١٩٧/٩، ١٦٩/١٥)، والخصائص (١٤٨/٣)، وسر صناعة الإعراب (٧٣/١)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢٤٨/٢)، وشرح شواهد الشافية ص(١٦٧)، وشرح المفصل (٣٦/١، ١٣٠/٤)، والممتع فى التصريف (١/٣٢١)، وتاج العروس (قَب)، (ولع).

ويروى: «أن تذهباً بدلا من «كى يركبا».

(٢) تقدم..

الحركة له في الألف والياء في «رجلان»، و «رجلين».

ألا ترى أنه قال في حرف التثنية: غير محرك ولا منون؟! وإنما يريد: غير مقدرة فيه الحركة التي تقدر في نحو: قال وباع، ولو قدرت فيها الحركة للزم أن تقلب الياء من «رجلين»، ولا تثبت ياء.

فإن قلت: هلا قلت: إن الحركة في «بُشرى» مقدرة، وإن كانت الياء قد أبدلت من الألف فيها؛ لأن القلب ليس يختص بهذا الموضع.

ألا ترى أنهم يقولون - أيضًا - في الوقف: أفعى وأعشى، وإذا لم يختص بهذا الموضع، لم يكن مثل التثنية!؟

قيل: هذا يختص به الوقف؛ فلا يثبت في الوصل، ويسقط، وإذا لم تثبت لم يقع الاعتداد بها، وكان في تقدير الألف.

فإن قلت: إنه قد حكى أن منهم من يقول في الوصل والوقف: أفعى وأعشى. فالقول في ذلك: إنه يجوز أن يكون جعل الحرف في الوصل مثله في الوقف؛ كما يجرى الوصل مجرى الوقف في أشياء، وكأنهم أرادوا بذلك أن يكون الحرف أبين، على أنى رأيت أبا إسحاق لا يرتضى هذه اللغة، ويقدم فيها من طريق القياس.

قال أبو الحسن: قرأ بعض أهل المدينة بالكسر للياء في الإضافة، قال: وذا ردىء.

قال أبو على: لا وجه لذلك إلا أن يكون جاء به على قول من قال: [من الرجز] هَلْ لَكَ يَا تَا فِي^(١)

فحذف الياء التي تتبع الياء، وهذا قليل في الاستعمال، وردىء في القياس؛ ألا ترى أن الياء للمتكلم بمنزلة الكاف للمخاطب؟! فكما لا تلحق الكاف زيادة في الأمر الشائع، كذلك لا تلحق الياء زيادة الياء، ومن ألحق الكاف الزيادة فقال: أعطيتكاه، جعل الكاف بمنزلة الهاء التي للغائب في لحاق الزيادة له.

وعلى هذا ألحق التاء التي للخطاب حرف المد، وذلك في قوله: [من الهزج]

(١) الرجز للأغلب العجلى في ديوانه ص(١٦٩)، وحاشية يس (٢/٦٠)، وخزانة الأدب (٤/٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٣، ٤٣٥، ٤٣٧)، وبلا نسبة في شرح عمدة الحفاظ ص(٥١٣)، والمحتسب (٤٩/٢).

رَمَيْتِيهِ فَأَضْمَيْتِ وَمَا أَخْطَأَتِ الرَّمِيَةَ^(١)
عباس عن أبي عمرو: ﴿ءَابَاءِي إِتْرَهِيمَ﴾ [يوسف: ٣٨] لا يحرك الياء. الباكون
بتحريك الياء. وروى اليزيدي عن أبي عمرو فتحها.
قال أبو علي: لا فصل بين الإسكان والتحريك؛ بل يجريان مجرى واحداً.
قال أبو الحسن: الياء تخفى بعد الهمزة؛ فكأنهم أرادوا إيضاحها، قال: فذا
حجتها.

اختلفوا في قوله - جل وعز -: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ [٢٣]:

فقرأ ابن كثير: ﴿هَيْتُ لَكَ﴾ بفتح الهاء، وتسكين الياء، وضم التاء.
وقرأ نافع وابن عامر^(٢): ﴿هَيْتَ﴾ بكسر الهاء، وسكون الياء، ونصب التاء.
وروى هشام بن عمار بإسناده عن ابن عامر: ﴿هَيْتُ لَكَ﴾ - من «تهيات لك» -
بكسر الهاء وهمز الياء وضم التاء.
وكذلك حدثني أبو بكر مولى بني سليم عن هشام.
وقال الحلواني عن هشام: ﴿هَيْتُ لَكَ﴾ مهموز بكسر الهاء وفتح التاء، وهو
خطأ، ولم يذكره ابن ذكوان.
أبو عبيدة: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ أى: هلم لك.

قال رجل لعلى بن أبي طالب - رضى الله عنه -: [من مجزوء الكامل]
أَبْلُغْ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ نَ أَخَا الْعِرَاقِ إِذَا أَتَيْتَا
أَنَّ الْعِرَاقَ وَأَهْلَهُ عُنُقُ إِلَيْكَ فَهَيْتَ هَيْتَا^(٤)
أى: هلم إلينا.

(١) تقدم.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٦٣)، الإعراب للنحاس (١٣٣/٢)، البحر المحيط (٢٩٤/٥)،
البيان للطوسي (١١٨/٦)، التيسير للداني (١٢٨)، تفسير الطبري (١٠٧/١٢)، تفسير
القرطبي (١٦٣/٩)، الحجة لابن خالويه (١٩٤)، الحجة لأبي زرعة (٣٥٨)، السبعة لابن
مجاهد (٣٤٧)، الغيث للصفاقسى (٢٥٦)، الكشاف للزمخشري (٣١٠/٢)، الكشاف
للقيسى (٨/٢)، المجمع للطبرسى (٢٢٢/٥)، المعانى للقراء (٤٠/٢)، تفسير الرازى
(١١٣/١٨)، النشر لابن الجزرى (٢٩٣/٢).

(٣) فى ج: ابن.

(٤) البيان بلا نسبة فى جمهرة اللغة ص (٢٥١، ٤٤٠)، والخصائص (٢٧٩/١)، وشرح
المفصل (٣٢/٤)، ولسان العرب (هيت)، (عنق)، والمحتسب (٣٣٧/١).

وقال أبو الحسن: وقد كسر بعضهم التاء، وهي لغة في ذا المعنى، ورفعت في ذا المعنى.

قال: وقراءة أهل المدينة: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ في ذا المعنى، الهاء مكسورة، والتاء مفتوحة.

قال: وقال بعضهم: ﴿هَيْتُ لَكَ﴾ مهموز، جعلها من «تهيات لك»، وهي حسنة، إلا أن المعنى الآخر أثبت؛ لأنها دعت، والمفتوحة في ذا المعنى أكثر اللغات.

قال أبو علي: فأما قولهم: هَيْتَ فلان بفلان: إذا دعاه، فينبغي أن يكون مأخوذاً من قولهم: «هَيْتَ لَكَ»؛ كما أن قولهم: أف، مأخوذ من «أف»، وجعلوها بمنزلة الأصوات؛ لموافقها لها في البناء، واشتقوا منها كما اشتقوا من الأصوات، نحو: ددع، إذا قالوا: داع داع، ويجرى هذا المجرى: سبح ولبي، إذا قال: سبحان الله، وليك.

وأشده بعض البغداديين: [من الرجز]

قَدْ رَابِنِي أَنَّ الْكَرِيَّ أَسْكَنَّا لَوْ كَانَ مَعْنِيًا بِنَا لَهَيْتَا^(١)
أسكت: صار ذا سكوت، مثل: أجرب، وأقطف^(٢).

وقد تقدم من قول أبي الحسن الأخفش ما يعلم منه: أن في «هَيْتَ» الذي يراد به اسم الفعل، ثلاث لغات: «هَيْتَ لَكَ»، وَهَيْتُ لَكَ، وَهَيْتَ لَكَ»، إلا أن الهاء مكسورة، وذلك قراءة نافع وابن عامر، ونسبه أبو الحسن إلى أهل المدينة، ومثل هذه الكلمة - في أن الآخر منها قد جازت فيه الحركات الثلاث لالتقاء الساكنين - قولهم: كان من الأمر ذَيْتُ، وَذَيْتُ، وَذَيْتُ.

(١) الرجز بلا نسبة في لسان العرب (سكت)، (هيت)، وتهذيب اللغة (٦/٣٩٥، ١٠/٤٩)، وتاج العروس (سكت)، (هيت)، ومقاييس اللغة (٦/٢٣)، وديوان الأدب (٢/٢٨٥، ٣/٤٣٦)، والمخصص (٢/١٣٤، ١٣٦).

ويروى: «بها» بدلا من «بنا».

(٢) ثبت في ج: وروى عبد الله عن أبيه عن ابن عياش عن خارجة بن نافع: «قالت اخرج» بكسر التاء، ولم يروه غيره.

الباقون عن نافع: «قالت اخرج». وقد تقدم بعد الآيتين: ١٣، ١٤.

ولو قرأ قارئ: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ كان اسماً للفعل، وفتح كما فتح الآخر من «رويد».

ألا ترى أنه اسم فعل، كما أن «رويد» اسم فعل؟! و ﴿لَكَ﴾ على هذا للتبيين، بمنزلة «لك» في قولهم: هلم لك ومثل تبيينهم إياه ب: لك، تبيينهم «رويد» بالكاف في «رويدك»، وتبيينهم «ها»، و «هاء» بقولهم: هاك، هاءك. و «لك» في «هلم لك» يتعلق بهذا الاسم الذى سمي الفعل به، ولا يجوز أن يتعلق بمضمر؛ لأنك لو علقتَه بمضمر لصار وصفاً، وهذه الأسماء التى سميت بها الأفعال لا توصف؛ لأنها بمنزلة مثال الأمر؛ فكما لا يوصف مثال الأمر، كذلك لا توصف هذه الأسماء.

وقول ابن كثير: ﴿هَيْتُ لَكَ﴾ - بضم التاء - لغة فى ذا المعنى، وحرك الآخر بالضم؛ كما حرك آخر ما ذكرته من «ذيت»، و «حيث» فى أنه حرك مرة بالضم وأخرى بالفتح؛ لالتقاء الساكنين. ومعنى هَيْتُ: هَلَمْ، وقد تقدم تفسيره بقول أبى عبيدة.

وقراءة ابن عامر - فيما روى هشام عنه -: ﴿هَيْتُ لَكَ﴾ - بكسر الهاء، والهمزة وضم التاء - وجهها أنها: «فعلت» من «الهيئة»، والتاء فى «هئت» ضمير الفاعل المسند إليه الفعل.

قال أبو زيد: هَيْتُ للأمر أهىء هَيْئَةً وتَهَيَّأت؛ فهتت: فعلت. وقال غير أبى زيد: رجل هَيْئِي صَيْرٌ شَيْرٌ: إذا كان حسن الهيئة والصورة والشارة.

ونظير ما حكاه أبو زيد من «هئت وتَهَيَّأت»، قولهم: فئت وتَفَيَّأت.

وفى التنزيل: ﴿يَنْفَعِيوُا ظِلَّةً﴾ [النحل: ٤٨].

و: ﴿حَتَّى تَقِيَّءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الحجرات: ٩]، [و: ﴿فَإِنْ قَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾

[البقرة: ٢٢٦].

ويجوز فى قراءة من حذف الهمزة أن يقول: ﴿هَيْتُ لَكَ﴾ - بغير همز، والتاء ضمير الفاعل - أن يكون خفف الهمزة كما تخفف من: جئت، وشئت، وفئت، ومن الأسماء نحو: ذيب، ويبر.

فإن قلت: فلم لا يكون: «هئت» فى الآية من: هُوْتُ بالرجل خيراً، أهوء به هُوءاً: إذا أزننته به، حكاه أبو زيد، ويكون الفعل مبنياً للمفعول دون الفاعل مثل: سوُّت زيداً، وسىء زيد، وسيئت.

قيل: لا يشبه ذلك؛ لأن سياق الآية يدل على التهيؤ الذي هو استعداد، وليس المعنى على التهمة والإزنان.

ألا ترى أن المرادة وتغليق الأبواب إنما هو تهيو وتعمل؛ لطلب الخلوة وما تلتسمه المرأة فيها؟!

وأما ما رواه الحلواني عن هشام: ﴿هَيْتٌ﴾ مهموزاً بفتح التاء وكسر الهاء، فهو يشبه أن يكون وهماً من الراوى؛ لأن الخطاب يكون من المرأة ليوسف، وهو لم يتهيأ لها.

يبين ذلك أن في السورة مواضع تدل على خلاف ذلك من قوله - عز وجل - : ﴿وَرَوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ﴾ [٢٣]، وقوله - عز وجل - : ﴿أَنَا رَوَدْتُهَا عَنْ نَفْسِهِ﴾ [٥١]، وقوله - عز وجل - : ﴿أَمْرَأَتِ الْعَزِيزِ تُرَوِّدُ فَتَنُهَا عَنْ نَفْسِهِ﴾ [٣٠]، وقوله - عز وجل - : ﴿ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ﴾ [٥٢]، ولو كان على هذه الرواية لقاتل له: هيت لى؛ فالوهم فى هذه الرواية ظاهر.

اختلفوا فى كسر اللام وفتحها من قوله - جل وعز - : ﴿الْمُخْلِصِينَ﴾ [يوسف: ٢٤]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر^(١): ﴿المخلصين﴾، و: ﴿مُخْلِصًا﴾ [مريم: ٥١] بكسر اللام، وتابعهم نافع فى قوله: ﴿إِنَّهُ كَانَ مُخْلِصًا﴾ فى «مريم» بكسر اللام، وقرأ سائر القرآن: ﴿الْمُخْلِصِينَ﴾ بفتح اللام، فأما ما فيه «الدين» أو «دينى»، فلم يختلف فيه أنه بكسر اللام.

وقرأ عاصم وحزمة والكسائى: ﴿الْمُخْلِصِينَ﴾، و﴿مُخْلِصًا﴾ فى سائر القرآن بفتح اللام.

قال أبو على: حجة من كسر اللام من: ﴿المخلصين﴾ و﴿مُخْلِصًا﴾، قوله: ﴿وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ﴾ [النساء: ١٤٦].

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٦٤)، البحر المحيط (٥/٢٩٦)، التبيان للطوسى (٦/١٢٠)، التيسير للدانى (١٢٨)، تفسير الطبرى (١٢/١١٤)، تفسير القرطبى (٩/١٧٠)، الحجة لابن خالويه (١٩٤)، الحجة لأبى زرعة (٣٥٨)، السبعة لابن مجاهد (٣٤٨)، الغيث للصفافسى (٢٥٧)، الكشاف للزمخشرى (٢/٣١٢)، الكشاف للقيسى (٢/٩، ١٠)، المجمع للطبرسى (٥/٢٢٣)، تفسير الرازى (١٨/١٢١)، النشر لابن الجزرى (٢/٢٩٥).

فأما قراء نافع في «مریم»: ﴿مَخْلِصًا﴾ بكسر اللام فعلى معنى أنه كان مخلصاً دينه، أو مخلصاً عبادته. فأما ما فيه «الدين» كقوله: ﴿مُخْلِصِينَ لَهُ الَّذِينَ﴾ [غافر: ١٤]، ﴿قُلِ . اللَّهُ أَعْبُدُ مُخْلِصًا لِّهِ دِينِي﴾ [الزمر: ١٤]؛ فلأن «الدين» و«ديني» مفعول به، وفي اسم الفاعل ذكر مرتفع بأنه فاعل.

ومعنى «مخلصاً له ديني»، أى: أتوجه فى عبادتى إليه، من غير مراعاة فى ذلك، وكذلك ﴿مخلصين له الدين﴾ أى: لا يشركون فى عبادته أحداً، كما قال: ﴿وَلَا يَشْرِكُ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ [الكهف: ١١٠]، ولم يكونوا كمن قال: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣].

وأقول فى ذلك: أخلصت ديني لله، ولا يكون أخلصت ديني لله؛ كما لا يكون: أخلصوا دينهم لله. ويجوز فى التى فى «الزمر»: وهو ﴿مُخْلِصًا لِّهِ دِينِي﴾ أى: أخلصه أنا، و﴿مخلصاً له ديني﴾ أى: يخلص ديني له، يكون هو المخلص فى المعنى، إلا أنه بنى الفعل للمفعول به^(١)، وهذا يجوز فى العربية.

وحجة من كسر اللام: قوله: ﴿وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ﴾ فإذا أخلصوا فهم مخلصون، كما أنهم إذا أخلصوا لهم^(٢) كانوا مخلصين.

اختلفوا فى قوله عز وجل: ﴿حَشَّ لِلَّهِ﴾ [٣١]:

فقرأ أبو عمرو وحده^(٣): ﴿حاشا لله﴾ بألف.

وقرأ الباقون: ﴿حَشَّ لِلَّهِ﴾ بغير ألف.

حدثنى عبيد الله بن على قال: حدثنا نصر بن على قال: أخبرنا الأصمعى قال: سمعت نافعاً يقرأ: ﴿حاشا لله﴾ فيها ألف ساكنة، كذا فى الحديث.

قال أبو عبيدة: «حاش لله» و«حاشا لله» يطلقونها، وهى تبرئة واستثناء.

وأنشد: [من الكامل]

حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ بِهِ ضِيئًا عَلَى الْمَلْحَاةِ وَالشَّيْثِ^(٤)

(١) فى ج: له.

(٢) فى ج: هم.

(٣) ينظر: السبعة لابن مجاهد (٣٤٨)، الغيث للصفاسى (٢٥٧).

(٤) البيت للجميع الأسدى فى الأصمعيات ص(٢١٨)، والجنى الدانى ص(٥٦٢)، والدرر (٣/

١٧٦)، وشرح اختيارات المفضل ص(١٥٠٨)، وشرح شواهد المغنى (٣٦٨/١)، وشرح

المفضل (٤٧/٨)، والمقاصد النحوية (١٢٩/٣)، وله أو لسبرة بن عمرو الأسدى فى لسان =

قال أبو علي: لا يخلو قولهم: ﴿حَشَّ لِلَّهِ﴾ من أن يكون الحرف الجار في الاستثناء، أو يكون «فاعل» من قولهم: حاشا يحاشى، فلا يجوز أن يكون الحرف الجار؛ لأن الحرف الجار لا يدخل على مثله؛ ولأن الحروف لا تحذف إذا لم يكن فيها تضعيف؛ فإذا لم يكن الجار ثبت أنه الذى على «فاعل»، وهو مأخوذ من «الحشا» الذى يعنى به: الناحية.

قال الهذلى: [من الطويل]

يَقُولُ الَّذِي يَمْشِي إِلَى الْحِزْرِ أَهْلُهُ بِأَيِّ الْحِشَا صَارَ الْخَلِيْطُ الْمُبَايْنُ^(١)

ف «حاشا»: «فاعل» من هذا، والمعنى: أنه صار فى حشًا، أى: فى ناحية مما قُرِفَ به، أى: لم يقترفه، ولم يلبسه، وصار فى عزلة عنه وناحية.

وإذا كان فعلاً من هذا الذى ذكرنا، فلا بد له من فاعل، وفاعله: يوسف؛ كأن المعنى: بعد من هذا الذى رُمى به؛ لله، أى: لخوفه ومراقبته أمره.

فأما حذف الألف فيه؛ فلأن الأفعال قد حذف منها نحو: لم يك، و: لا أدر، ولم أبل. وقد حذفوا الألف من الفعل فى قولهم: «أصاب الناس جهداً، ولو تر ما أهل مكة» وإنما هو: ترى، فحذفت الألف المنقلبة عن اللام، كما حذفت من «حاشا» من قوله: ﴿حَشَّ لِلَّهِ﴾.

ومن حجة الحذف: أنهم زعموا أنه فى الخط محذوف.

وقد قال رؤبة: [من الرجز]

وَصَائِنِي الْعَجَّاجُ فِيمَا وَصَّنِي^(٢)

ومن ذلك قول الشاعر: [من الطويل]

وَلَا يَتَحَشَّى الْفَحْلَ إِنْ أَعْرَضَتْ بِهِ وَلَا يَمْنَعُ الْمِرْبَاعَ مِنْهَا فَصِيلَهَا^(٣)

= العرب (حشا)، وبلا نسبة فى الإنصاف (٢٨٠/١)، وخزانة الأدب (١٨٢/٤)، وشرح المفصل (٨٤/٢)، ولسان العرب (حشا)، والمحاسب (٣٤١/١)، ومغنى اللبيب (١/١٢٢)، وهمع الهوامع (٢٣٢/١).

(١) البيت فى شرح شواهد الإيضاح ص(٣٢٣)، وشرح المفصل (٨٥/٢، ٤٨/٨)، وله أو لخالد بن مالك فى شرح أشعار الهذليين (٤٤٦/١).

ويروى: «يمسى إلى الحزن» بدلا من «يمشى إلى الحرز».

(٢) الرجز فى ملحق ديوانه ص(١٨٧)، وتاج العروس (وصى)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٤٤٩/٢)، وخزانة الأدب (١٣١/١).

(٣) تقدم.

ف «حاشا» و «حشى» بمنزلة: ضاعف وضعف، و «تحشى» مطاوع «حشى»، وإن لم أسمع فيه «حشى»، فهذا [لم يستعمل ما هو] ^(١) مطاوع له.
كما أن قولهم: انطلق، كذلك. والمعنى: لا يصير الفحل من عقره فى ناحية، أى: لا يمنعه ذلك من عقره للنحر وإطعام الضيف.
وكذلك: لا يمنع المربع فصيلها، أى: لا يمنع المربع من عقره لها فصيلها إشفافاً عليه، ولكن يعقرها كما يعقر الفحل.

وأما قول أبى عمرو: ﴿حَاشَا﴾ فإنه جاء به على التمام والأصل، قال أبو الحسن: ولم أسمعها إلا أنها قد كثرت فى القراءة، فكأنه تمم؛ لأنه رأى الحذف فى هذا النحو قليلاً، ويدل على جودة التمام: أن «ترى» وإن كانت قد حذفت فى بعض المواضع، فإتمامها جيد؛ فكذلك «حاشا».

اختلفوا فى إسكان الهمزة وتحريكها وإسقاطها من قوله - تعالى - : ﴿دَابَّ﴾ [٤٧]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر، وحمزة، والكسائى ^(٢): ﴿دَابَّ﴾ ساكنة الهمزة.

إلا أن أبا عمرو كان إذا أدرج القراءة لم يهزمها.
وروى حفص عن عاصم: ﴿دَابَّ﴾ بفتح الهمزة.
وروى أبو بكر عنه ساكنة الهمزة.

وكذلك روى موسى الزابى عن عاصم بالفتح.

قال أبو على: الأكثر فى «دَابَّ» الإسكان، ولعل الفتح لغة؛ فىكون ك: شَمَعٌ وشَمَعٌ، ونَهَرٌ ونَهَرٌ، وقَصٌّ وقَصَصٌ. وانتصاب ﴿دَابَّ﴾؛ على أنه لما قال: ﴿تَرَعُونَ﴾ [٤٧] دل على «تدأبون»؛ فانتصب ﴿دَابَّ﴾ بما دل عليه ﴿تَرَعُونَ﴾، وغير سبويه يجهز أن يكون انتصابه بـ ﴿تَرَعُونَ﴾؛ كأنه إذا قال: ترعون - وفيه علاج

(١) فى ج: يستعمل فيما هذا.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٦٥)، الإملاء للعكبرى (٣٠/٢)، البحر المحيط (٣١٥/٥)، التبيان للطوسى (١٤٩/٦)، التيسير للدانى (١٢٩)، الحجة لابن خالويه (١٩٥)، الحجة لأبى زرعة (٣٥٩)، السبعة لابن مجاهد (٣٤٩)، الغيث للصفاسى (٢٥٨)، الكشف للزمخشرى (٣٢٥/٢)، الكشف للقيسى (١١/٢)، المجمع للطبرسى (٢٢٨/٥)، النشر لابن الجزرى (٢٩٥/٢).

ودعوب - فقد قال: «تدأبون»؛ فانتصب ﴿دَابًّا﴾ به لا بالمضمر.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله: ﴿وَفِيهِ يَعْصِرُونَ﴾ [٤٩]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: ﴿يَعْصِرُونَ﴾ بالياء.
وقرأ حمزة والكسائي^(١): ﴿تَعْصِرُونَ﴾ بالتاء.

قوله: ﴿يَعْصِرُونَ﴾ يحتمل أمرين:

أحدهما: أن يكون العصر الذي يراد به الضغط الذي يلحق ما فيه دهن أو ماء، نحو: الزيتون والسمسم والعنب والتمر؛ ليخرج ذلك منه، وهذا يمكن أن يكون تأويل الآية عليه؛ لأن من المتأولين من يحكى أنهم لم يعصروا أربع عشرة سنة زيتاً ولا عنباً؛ فيكون المعنى: تعصرون للخصب الذي أتاكم، كما كنتم تعصرون أيام الخصب وقبل الجذب الذي دفعتم إليه.

والثاني: أن يكون «يعصرون» من «العصر» الذي هو الالتجاء إلى ما تقدر النجاة

به.

قال ابن مقبل: [من البسيط]

وَصَاحِبِي وَهَوَّةٌ مُسْتَوْهَلٌ زَعِلٌ يَحُولُ بَيْنَ حِمَارِ الْوَحْشِ وَالْعَصْرِ^(٢)
أى: يحول بينه وبين الملجأ الذي يقدر به النجاة.

وقال آخر: [من الخفيف]

فِي ضَرِيحٍ عَلَيْهِ عِبَاءٌ ثَقِيلٌ وَلَقَدْ كَانَ عُصْرَةَ الْمَنْجُودِ^(٣)
وقال أبو عبيدة: تعصرون: تنجون.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٦٥)، الإملاء للعكبري (٣٠/٢)، البحر المحيط (٣١٥/٥)، التبيان للطوسي (١٥٠/٦)، التيسير للداني (١٢٩)، تفسير الطبري (١٣٨/١٢)، الحجة لابن خالويه (١٩٦)، الحجة لأبي زرعة (٣٥٩)، السبعة لابن مجاهد (٣٤٩)، الغيث للصفاقسي (٢٥٨)، الكشاف للزمخشري (٣٢٥/٢)، الكشاف للقيسي (١١/٢)، النشر لابن الجزري (٢٩٥/٢).

(٢) البيت في ديوانه ص (٩٦)، ولسان العرب (وهوه)، وتهذيب اللغة (٤٨٦/٦)، وكتاب العين (٨٨/٤)، وتاج العروس (وهوه)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص (٧٣٨).

(٣) البيت لأبي زيد الطائي في ديوانه ص (٤٤)، ولسان العرب (نجد)، (عصر)، وديوان الأدب (١٦٧/١)، وتهذيب اللغة (١٤/٢)، وتاج العروس (نجد)، (عصر)، وبلا نسبة في مقاييس اللغة (٣٩١/٥، ٣٤٥/٤)، وجمهرة اللغة ص (٤٥١)، والمخصص (٩/٩٦، ٢٩٨/١٢)، وتهذيب اللغة (١٤/٢)، (١٦٦/١٠).

وأشد للبيد: [من الطويل]

فَبَاتَ وَأَسْرَى الْقَوْمُ آخِرَ لَيْلِهِمْ وَمَا كَانَ وَقَافًا بَغَيْرِ مُعَصِّرٍ^(١)

قال: والعصر: المنجاة.

قال عدى: [من الرمل]

لَوْ بَغَيْرِ الْمَاءِ حَلَقَى شَرْقٍ كُنْتُ كَالْعَصَانِ بِالْمَاءِ اعْتَصَارِي^(٢)

فأما من قال: ﴿يَعَصِرُونَ﴾ بالياء، فإنه جعل الفاعلين ﴿الناس﴾؛ لأن ذكرهم قد

تقدم هذا الفعل.

ومن قال: ﴿تَعَصِرُونَ﴾، وجه الخطاب إلى المستفتين الذين قالوا: أفتنا في كذا،

وعلى هذا قالوا: ﴿إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَحْصُونَ﴾ [٤٨]. إلا أن «الناس» أقرب إلى الفعل

منهم.

ويجوز: أن يكون أريد المستفتون وغيرهم، إلا أنه حمل الكلام على

المخاطبين؛ لأن الخطاب والغيبة، إذا اجتمعا غلب الخطاب على الغيبة، كما يغلب

التذكير على التأنيث.

قال: وقرأ ابن كثير وحده: ﴿يَتَبَوَّأُ مِنْهَا حَيْثُ نَشَاءُ﴾ [٥٦] بالنون^(٣).

(١) البيت في ديوانه ص(٤٩)، ولسان العرب (عصر)، (سرا)، وتهذيب اللغة (١٤/٢)، وتاج

العروس (عصر)، وكتاب الجيم (٣٣٩/٢).

ويروى: «بدار» بدلا من «بغير».

(٢) البيت في ديوانه ص(٩٣)، والأغاني (٩٤/٢)، وجمهرة اللغة ص(٧٣١)، والحيوان (٥/

١٣٨، ٥٩٣)، وخزانة الأدب (٥٠٨/٨، ١٥/١١، ٢٠٣)، والدرر (٩٩/٥)، وشرح

شواهد المغنى (٦٥٨/٢)، والشعر والشعراء (٢٣٥/١)، واللامات ص(١٢٨)، ولسان

العرب (عصر)، (غصص)، (شرق)، والمقاصد النحوية (٤٥٤/٤)، وكتاب العين (٤/

٣٤٢)، وأساس البلاغة (عصر)، وبلا نسبة في الاشتقاق ص(٢٦٩)، وتذكرة النحاة

ص(٤٠)، والجنى الدانى ص(٢٨٠)، وجواهر الأدب ص(٢٦٣)، وشرح الأشموني (٣/

٦٠١)، وشرح التصريح (٢٥٩/٢)، وشرح عمدة الحفاظ ص(٣٢٣)، والكتاب (٣/

١٢١)، ومغنى اللبيب (٢٦٨/١)، وهمع الهوامع (٦٦/٢).

ويروى: «شرف» بدلا من «شرق».

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٦٦)، البحر المحيط (٣٢٠/٥)، التبيان للطوسي (١٥٧/٦)،

التيسير للدانى (١٢٩)، الحجّة لابن خالويه (١٩٦)، الحجّة لأبى زرعة (٣٦٠)، السبعة لابن

مجاهد (٣٤٩)، الغيث للصفاقسى (٢٥٩)، الكشف للزمخشري (٣٢٩/٢)، الكشف

للقيسى (١٧٢)، المجمع للطبرسى (٢٤١/٥)، تفسير الرازى (١٦٣/١٨)، النشر لابن

الجزرى (٢٩٥/٢).

وقرأ الباقون بالياء.

قال أبو علي: ﴿يَتَّبِعُوا مِنهَا حَيْثُ يَشَاءُ﴾، من قال: ﴿حَيْثُ يَشَاءُ﴾، ف: «يشاء» مسند إلى فعل الغائب، كما كان «يتبوا» كذلك.

ويقوى ذلك: ﴿وَأَوْرَثْنَا الْأَرْضَ نَتَبَوُّوا مِنْ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ﴾ [الزمر: ٧٤]، وكما أن قوله: ﴿حَيْثُ نَشَاءُ﴾ وفق فعل المتبئين؛ فكذلك قوله: ﴿حَيْثُ يَشَاءُ﴾ وفق لقوله: ﴿يَتَّبِعُوا﴾ في إسناده إلى الغيبة.

وأما قراءة ابن كثير: ﴿حيث نشاء﴾ فإنه على أحد وجهين: إما يكون أسند المشيئة إليه، وهى ليوسف فى المعنى؛ لأن مشيئته لما كانت بقوته وإقداره عليها جاز أن ينسب إلى الله - سبحانه - وإن كان فى المعنى ليوسف، كما قال: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ [الأنفال: ١٧]، فأضيف «الرمى» إلى الله - سبحانه - لما كان بقوته، وإن كان الرمى للنبي ﷺ.

والآخر: أن يكون الموضع المتبوا مواضع نسك وقرب، أو مواضع يقام فيها الحق من أمر بمعروف أو نهى عن منكر، فالتبوء فى نحو هذه الأماكن والمكث فيها قرب إلى الله - سبحانه - فهو يشاؤه ويريده.

ويقوى النون أن الفعل المعطوف عليه كذلك، وهو: ﴿نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَنْ نَشَاءُ وَلَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [٥٦]، فأما اللام فى قوله: ﴿مَكَّنَّا لِيُوسُفَ﴾ [٢١]، وفى قوله: ﴿إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ﴾ [الكهف: ٨٤] فيجوز أن يكون على حد التى فى قوله: ﴿رَدَفْ لَكُمْ﴾ [النمل: ٧٢] و ﴿لِلرَّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [٤٣].

يدل على ذلك قوله: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ﴾ [الأحقاف: ٢٦]، وقوله: ﴿مَكَّنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَوْ لَمْ نَكُنْ لَكُمْ﴾ [الأنعام: ٦]. وتكون اللام فى قوله: ﴿مَا لَوْ لَمْ نَكُنْ لَكُمْ﴾ على هذا أيضًا.

وقوله: ﴿يَتَّبِعُوا﴾ فى موضع نصب على الحال، تقديره: مكناه متبوءًا حيث يشاء، فأما قوله: ﴿حَيْثُ يَشَاءُ﴾ فيحتمل موضعه أمرين:

أحدهما: أن يكون فى موضع نصب بأنه ظرف.

والآخر: أن يكون فى موضع نصب بأنه مفعول به.

ويدل على جواز هذا الوجه قول الشماخ: [من الطويل]

وَحَلَّاهَا عَنْ ذِي الْأَرَآكَةِ عَامِرٌ أَخُو الْخُضْرِيِّ مِمَّا حَيْثُ تُكْوَى النَّوَاحِزُ^(١)

اختلفوا في النون والتاء من قوله - عز وجل - : ﴿وَقَالَ لِفَتْيَانِهِ﴾ [٦٢]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر^(٢) : ﴿لِفَتْيَانِهِ﴾ بالتاء .

واختلف عن عاصم:

فروى أبو بكر عنه مثل أبي عمرو .

وروى حفص عنه : ﴿لِفَتْيَانِهِ﴾ مثل حمزة بالنون .

وقرأ حمزة والكسائي : ﴿لِفَتْيَانِهِ﴾ بالنون .

قال أبو علي : «الفتية» جمع «فتى» في العدد القليل، والفتيان : في الكثير، فمثل

«فتى وفتية» : أخ وإخوة، وولد وولدة، ونار ونيرة، وقاع وقبعة، ومثل الفتيان : برق

وبرقان، وخرَّب وخربان، وجر وجران، وتاج وتيجان . وقد جاء فعله في العدد

القليل، فيما زادت عدته على ثلاثة أحرف : نحو: صبي وصبيبة، وغلام وغلّمة،

وعلى وعليّة .

فوجه البناء الذي للعدد القليل : أن الذين يحيطون بما يجعلون بضاعتهم فيه من

رحالهم يكفون من الكثير .

ووجه الجمع الكثير : أنه يجوز أن يقال ذلك للكثير، ويتولى الفعل منهم القليل،

ويقوى البناء الكثير قوله : ﴿اجْعَلُوا بُضْعَهُمْ فِي رِحَالِهِمْ﴾ [٦٢] ؛ فكما أن «الرحال» للعدد

الكثير - لأن جمع القليل : أرْحُلٌ - فكذلك المتولون ذلك يكونون كثرة .

وقال أبو الحسن : كلام العرب : قل لفتيانك، وما فعل فتيانك؟ وإن كانوا في

أدنى العدد، إلا أن يقولوا : ثلاثة وأربعة .

قال أبو علي : فإن قلت : هلا كان «فتية» أولى ؛ لقوله : ﴿إِذْ أَوَى الْفِتْيَةُ إِلَى

الْكَهْفِ﴾ [الكهف : ١٠] ، ولقوله : ﴿فَبَدَأَ بِأَوْعِيَتِهِمْ قَبْلَ وِعَاءِ أَخِيهِ﴾ [يوسف : ٧٦] ،

(١) في ج : النواخز . والبيت تقدم .

(٢) ينظر : الإعراب للنحاس (١٤٦/٢) ، الإملاء للعكبري (٣٠/٢) ، البحر المحيط (٥/

٣٢٢) ، التبيان للطوسي (١٦٢/٦) ، التيسير للداني (١٢٩) ، تفسير القرطبي (٢٢٢/٩) ،

الحجة لابن خالويه (١٩٦) ، الحجة لأبي زرعة (٣٦١) ، السبعة لابن مجاهد (٣٤٩) ، الغيث

للفصافسي (٢٥٩) ، الكشاف للزمخشري (٣٣٠/٢) ، الكشف للقيسي (١٢/٢) ، المجمع

للطبرسي (٢٤٥/٥) ، المعاني للفراء (٤٨/٢) ، تفسير الرازي (١٦٨/١٨) ، النشر لابن

الجزري (٢٩٥/٢) .

و «الأوعية» للعدد القليل؟

قيل: لا دلالة على ما ذكرت من واحد من الأمرين:

فأما قوله: «الفتية» في أصحاب الكهف، فزعموا أنهم كانوا أقل من عشرة.
وأما قوله: ﴿فَبَدَأَ بِأَوْعِيَتِهِمْ قَبْلَ وِعَاءِ آخِيهِ﴾، فإنه - وإن كان «أفعلة» لأدنى العدد- فإنه في هذا الباب يجوز أن يعنى به العدد الكثير؛ ألا ترى أنه لا يستعمل في هذا الباب البناء الذى لأكثر العدد- وهو «فُعَل»؟! فإذا رفضوا ذلك فيه، ولم يستعملوه، جاز أن يعنى به العدد الكثير.

ألا ترى أن قولهم: رداء وكساء ورشاء وعباء، لا يقال فى تكسيره إلا: أعبية وأردية وأرشية وأكسية، ولم يجرى شىء منها على «فُعَل»؛ لأنه لو جاء على ذلك لم يخل من أن تخفف العين كما خفف فى «رُسُل»، أو تثقل كما تثقلت العين فى «رُسُل»، فإن خففت العين فى ذلك، لم يجر؛ لأن العين إذا خففت فى هذا النحو كان فى حكم التثقيـل، بدلالة قولهم: لَقَضُوا الرجل، ورضى وغزى؛ فكما أن التخفيف فى حكم التثقيـل - لتقريهم حروف اللين على ما هى عليه، والحركة ثابتة غير محذوفة - كذلك «فُعَل» لو خفف فقيل: رُشى، كان فى حكم التثقيـل؛ ولم يثقل لِمَا كان يلزم من القلب والإعلال، وقد يقوم البناء الذى للقليل مقام البناء الذى للكثير، وكذلك الكثير يقوم مقام القليل حيث لا قلب ولا إعلال، وذلك نحو: أَرَجُل، وأقدام، وأرسان، وفى الكثير قولهم: ثلاثة شسوع، فإذا فعل ذلك فيما لا إعلال فيه، فأن يرفض فيما يؤدى إلى ما ذكرنا من الإعلال والقلب أولى.
فأما قولهم: «ثُن» فى جمع «ثنى»، فمن الشاذ الذى لم يعد إلى غيره، ورفض فيما عداه.

اختلفوا فى الياء والنون من قوله - عز وجل - : ﴿نَكَتَلُ﴾ [٦٣]:
فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: ﴿نَكَتَلُ﴾ بالنون.
وقرأ حمزة والكسائي^(١): ﴿يَكْتَلُ﴾ بالياء.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٦٦)، الإعراب للنحاس (١٤٧/٢)، الإملاء للعكبرى (٣٠/٢)، البحر المحيط (٣٢٢/٥)، التبيان للطوسى (١٦٣/٦)، التيسير للدانى (١٢٩)، تفسير الطبرى (٨/١٣)، تفسير القرطبى (٢٢٤/٩)، الحجة لابن خالويه (١٩٦)، الحجة

قال أبو علي: يدل على النون قوله: ﴿وَنَمِيرُ أَهْلَنَا وَنَحْفَظُ أَخَانَا وَنَزْدَادُ كَيْلَ بَعِيرٍ﴾ [يوسف: ٦٥].

ألا ترى أنهم إنما يميرون أهلهم مما يكتالونه؟! فيكون «نكتل» مثل: «نمير»؟! وأيضاً فإذا [قالوا: نكتل] ^(١) جاز أن يكون أخوهم داخلاً معهم، وإذا قالوا: يكتل - بالياء - لم يدخلوا هم في هذه الجملة.

وزعموا أن في قراءة عبد الله: ﴿نَكْتَلُ﴾ بالنون، وكان بالنون؛ لقولهم: ﴿مُنْعُ مِنَ الْكَيْلِ﴾؛ لغيبة أخينا، فأرسله نكتل ما مُنِعناه لغيبته.

ووجه الياء كأنه: يكتل هو حملة، كما نكتال نحن أحمالنا.

قال أحمد: روى خلف والهيثم عن عبيد عن شبل عن ابن كثير: ﴿فلما استأيسوا﴾ [٨٠] بغير همز ^(٢).

ومحمد بن صالح عن شبل عن ابن كثير مثله.

وقرأ الباقون: ﴿أَسْتَيْسُوا مِنهُ﴾ الهمزة بين السين والياء.

وكذلك قرأت على قبل عن ابن كثير: ﴿أَسْتَيْسُوا﴾ مثل حمزة: ﴿وَلَا تَأْتِسُوا﴾

[٨٧].

وكلهم قرأ في آخرها: ﴿أَسْتَيْسَ الرُّسُلُ﴾ [يوسف: ١١٠] إلا ما ذكرت عن ابن كثير.

قال أبو علي: قولهم: يسس واستياس، مثل: عجب واستعجب، وسخر واستسخر، وفي التنزيل: ﴿وَإِذَا رَأَوْا آيَةً يَسْتَسْخِرُونَ﴾ [الصفات: ١٤].

وقال أوس: [من الطويل]

وَمُسْتَعْجِبٍ مِّمَّا يَرَى مِنْ أُنَاتِنَا
وَلَوْ زَيْنَتْهُ الْحَرْبُ لَمْ يَتَرَمَّرَمِ ^(٣)

= لأبي زرعة (٣٦١)، السبعة لابن مجاهد (٣٥٠)، الغيث للصفاقسي (٢٥٩)، الكشف للزمخشري (٢٣١/٢)، الكشف للقيسي (١٢/٢)، المجمع للطبرسي (٢٤٦/٥)، المعاني للفراء (٤٩/٢)، تفسير الرازي (١٦٩/١٨)، النشر لابن الجزري (٢٩٥/٢).

(١) في ج: كالوا.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٦٦)، التيسير للداني (١٢٩)، تفسير القرطبي (٢٤١/٩)، الحجة

لأبي زرعة (٣٦٦)، الغيث للصفاقسي (٢٥٩)، السبعة لابن مجاهد (٣٥٠)، النشر لابن

الجزري (٤٠٥/١، ٤٠٦).

(٣) تقدم.

ومن قال: ﴿اسْتَأْيَسَ الرُّسُلُ﴾ قلب العين إلى موضع الفاء؛ فصارت: استعفل، ولفظه: استأيس، ثم خفف الهمزة وأبدلها ألفاً؛ لسكونها وانفتاح ما قبلها، فصار مثل: راس وفاس.

فإن قلت: فلم لا يكون «استأيس» فأبدل من الياء الألف وإن كانت ساكنة؛ كما قلب قوم نحو: ياتعد، وياتزر، ويأتيس؟

قيل: لو كان كذلك لكان: فلما استأسوا، فكانت الهمزة التي هي عين مخففة، فإن خففتها كانت بين بين كالتى فى «هياة»، والرواية عن ابن كثير: «استأسوا» بالياء، والهمزة لا تقلب ياء فى هذا النحو فى التخفيف القياسى. وقد قلب هذا الحرف فى غير هذا الموضع، قالوا: أيس يأتيس، وهذا مقلوب من: يتس يئاس، وهو الأصل.

يدلك على ذلك، أن المصدر لا نعلمه جاء إلا على تقديم الياء نحو قوله: [من الرجز]

مِنْ يَأْسَةِ الْيَأْسِ أَوْ حِدَادًا^(١)

ونحو ما أنشده أبو زيد: [من الطويل]

بِلا عُرْفٍ تَسْلُو وَلَكِنْ يَأْسَةٌ وَأَشْفَى لِمَطْلُوبِ الْعَلَاقَةِ لَوْ يَسْلُو^(٢)
فأما قولهم: الإياس، وتسميتهم الرجل: إياساً- فليس مصدر «أيس»، ولو كان كذلك لكان من باب «جذب وجذب» فى أن كل واحد منهما أصل على حدة، وليس أحدهما مقلوباً عن صاحبه، ولكن «إياس» مصدر «أسته أأوسه أوساً»: إذا أعطيته، والإياس مثل القياس^(٣) والقياد، وإنما سُمى الرجل بـ «إياس» و «أوس»؛ كما سُمى بـ «عطاء» و «عطية».

ومن ذلك قول النابغة الجعدى: [من المتقارب]

..... وَكَانَ الْإِلَهُ هُوَ الْمُسْتَأْسَا^(٤)

(١) الرجز للعجاج فى ديوانه (٨٣/٢)، والمخصص (١٢٧/١٥)، والإنصاف (١/٣٣٣)،

والكتاب (١/٦٩)، وبلا نسبة فى المحتسب (٢/٣٦٣).

(٢) البيت فى النوادر (٥٦٢).

(٣) فى ج: القيام.

(٤) عجز بيت، وصدرة:

إنما هو «مستفعل» من «العطاء»، أى: يُسأل أن يعطى، ومن فسره من أهل اللغة على غير هذا، فإنما هو تفسير على المعنى دون ما عليه اللفظ، فأما «الأسؤ» فهو من قولك: أسوت الجرح أسوه أسوأ، والفاعل: أس، كما ترى، والمفعول: مأسؤ وأسئ^(١).

وقول الحطيئة^(٢): [من الوافر]

..... الأَطِيبَةُ وَالْإِسَاءُ^(٣)

الإساءة: فعال، مثل: صاحب وصحاب، وآم وإمام، ومنه: ﴿وَأَجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ [الفرقان: ٧٤] فى قول أبى الحسن، وقالوا: «أسئ»؛ ف «أسئ»: فعيل، مثل: أسير، ومن ثم جمع على «أساوى» مثل «أسارى».

قال: [من الطويل]

..... كَأَنَّهُمْ إِذَا مَا سَارَ فِيهِمْ سُورَاهَا^(٤)

= ثلاثة أهلين أفنيتهم

وهو فى ديوانه ص(٧٨)، والتنبية والإيضاح (٢/٢٥٩)، وكتاب العين (٧/٣٣٠)، ومقاييس اللغة (١/١٥٠، ١٥٦)، وتهذيب اللغة (١٣/١٣٧)، ومجمل اللغة (١/٢١٦)، وأساس البلاغة (أوس)، واللسان (أوس)، (قرن)، والتاج (أوس)، (لبس)، (أهل)، (قرن)، والشعر والشعراء ص(٣٠١)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص(٢٣٨)، (١١٠٩)، والمخصص (١٢/٢٢٧).

(١) فى ج: أس.

(٢) جرول بن أوس بن مالك العيسى، أبو ملكية: شاعر مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام. كان هجاءً عنيفاً. لم يكذب يسلم من لسانه أحد. هجا أمه وأباه ونفسه وأكثر من هجاء الزبرقان ابن بدر؛ فشكاه إلى عمر بن الخطاب؛ فسجنه عمر بالمدينة، فاستعطفه بأبيات فأخرجه ونهاه عن هجاء الناس، فقال: إذا تموت عيالى جوعاً! له «ديوان شعر». ينظر: الأعلام (٢/١١٨).

(٣) وتمام البيت:

..... هم الآسون أمر الرأس لما تواكلها
وهو فى ديوانه ص(٥٦)، واللسان (أسا)، ومقاييس اللغة (١/١٠٥)، وتهذيب اللغة (١٣/١٤٠).

(٤) وتمام البيت:

..... ترى شربها حمر الحداق
وهو لأبى ذؤيب الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ص(٧٥)، والتاج (سور)، واللسان (سور).

ويروى: «أسارى» بدلا من «أساوى»، و: «مار» بدلا من «سار».

وقال: [من الطويل]

أَسِيئُ عَلَى أُمِّ الدِّمَاحِ حَجِيجُ^(١)

فانقلبت الواو كما انقلبت في «غزى»، وأما «أَسِيئْتُ أَسَى أَسِيٌّ» في الحزن: وهو مثل: فَرِقْتُ أَفْرُقُ فَرَقًا، فقالوا: أسيان، وأحسبني قد سمعت: أسوان، فإن^(٢) يك كذلك، فـ «أسيئت» مثل «رضيت»، أو يكون في الكلمة لغتان: الياء والواو.

وقال: ﴿فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ النَّسِيفِ﴾ [المائدة: ٢٦].

﴿فَكَيْفَ ءَأَسَى عَلَى قَوْمٍ﴾ [الأعراف: ٩٣].

و: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾ [الحديد: ٢٣].

وأما «السأو» للهمة فمصدر.

وقوله: [من البسيط]

بَعِيدُ السَّأُو مَهْيُومُ^(٣)

التقدير: بعيد المكان الذي يحن إليه ويهيم بلحاقه به، فوضع المصدر موضع الصفة؛ فهو من باب: ضرب الأمير، ونسج اليمن.

وقال أبو عبيدة في قوله: ﴿أَفَلَمْ يَأْتِسَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [الرعد: ٣١]: أفلم يتبين ويعلم.

وأنشد لسحيم بن وثيل^(٤): [من الطويل]

(١) عجز بيت، وصدرة:

وصب عليها الطيب حتى كأنها
وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص(١٣٥)، واللسان (حجج)،
(فوج)، (أسا)، وتهذيب اللغة (٣/٣٨٩)، وجمهرة اللغة ص(٨٦)، ومقاييس اللغة (٢/
٣٠)، والمخصص (١٣/١٨٢)، وكتاب الجيم (١/٢١٨)، والتاج (حجج)، (فوج)،
(أسي)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص(٢٣٧).

(٢) زاد في أ: لم.

(٣) جزء من عجز بيت، وقبله:

كأنني من هوى خرقاء مطرف دامى الأظلم
وهو لذى الرمة في ديوانه ص(٣٨٢)، واللسان (طرف)، (ظلل)، (سأى)، وتهذيب
اللغة (١٣/١٣٤، ٣٢٣، ١٤/٣٦٠)، وجمهرة اللغة ص(٢٣٩، ١١٠٧)، والتاج
(طرف)، (سأو)، وكتاب العين (٧/٣٢٩، ٧/٤١٧، ٨/١٥٠)، وبلا نسبة في مقاييس
اللغة (٣/١٢٤)، والمخصص (٢/١٦٤، ٥/١٢٠).

(٤) سحيم بن وثيل بن عمرو، الرياحي اليربوعي الحنظلي التميمي: شاعر مخضرم، عاش في =

أَقُولُ لِأَهْلِ الشُّعْبِ إِذْ يَيْسِرُونَنِي أَلَمْ تَيَّأَسُوا أَنِّي ابْنُ فَارِسٍ زَهْدَمٌ^(١)
 يروى: ييسروننى: أى يقتسموننى، وبعضهم يقول: يأسروننى، من «الأسر»^(٢).
 وقال بعض البصريين: «أَفَلَمْ يَأْتِيسَ الَّذِينَ ءَامَنُوا» أى: لم يعلموا، قال: وهى لغة
 وهبيل من النخع، هكذا رواه أبو عبد الله اليزيدى.

وأنشد بيتاً آخر: [من الطويل]

أَلَمْ يَيَّاسِ الْأَقْوَامُ أَنَّى أَنَا ابْنُهُ وَإِنْ كُنْتُ عَنِ أَزْضِ الْعَشِيرَةِ نَائِيًا^(٣)
 وينبغى أن تكون «أن» بعدها - وهو قوله: «أَنْ لَوْ يَسَّأَهُ اللَّهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعًا»
 [الرعد: ٣١] - مخففة من الثقيلة، وفيه ضمير القصة والحديث، كما أنه فى قوله:
 «عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْحَبًا» [المزمل: ٢٠]، «أَفَلَا يَرَوْنَ إِلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ
 لَهُمْ صَرًّا وَلَا نَفْعًا» [طه: ٨٩] - على ذلك، وحسن وقوع الفعل بعدها؛ لفصل
 الحرف، كما فصل فى هذه المواضع الأخر.

ولا يجوز فى «يئأس» - هذا الذى بمعنى العلم - : الشذوذ الذى جاء فى : حِسْبَ
 يحسبُ، ويئس يئأسُ؛ لأن ذلك إنما جاء فى «يئس» الذى هو خلاف «يرجو»،

= الجاهلية والإسلام، وناهز عمره المائة. كان شريفًا فى قومه، نابه الذكر. له أخبار مع زياد
 ابن أبيه، ومفاخرة مع غالب بن صعصعة والد الفرزدق. قال ابن دريد: عاش أربعين سنة فى
 الجاهلية وستين فى الإسلام. أشهر شعره أبيات مطلعها:

أنا ابن جلا وطلاع الشنايا
 ينظر: الأعلام (٧٩/٣).

(١) البيت فى اللسان (يسر)، (يئس)، (زهدم)، والتنبيه والإيضاح (٣١٠/٢)، وتهذيب اللغة
 (١٣/٦٠، ١٤٢)، والتاج (يسر)، (يئس)، (زهدم)، (لزم)، وديوان الأدب (٢١٦/٤)،
 وأساس البلاغة (يئس)، وبلا نسبة فى مقاييس اللغة (١٥٤/٦)، وديوان الأدب (٢٥٨/٣)،
 والمخصص (٢٠/١٣).

ويروى صدره:

أقول لهم بالشعب إذ ييسروننى

(٢) ثبت ههنا فى (ج):

يتلوه - إن شاء الله - فى الجزء الثالث والثلاثين: وقال بعض البصريين: «أفلم يئس
 الذين آمنوا» أى: ألم يعلموا. والحمد لله، وصلى الله على محمد رسوله وعلى آله وسلم
 تسليمًا. وكتبه العباس بن أحمد بن أبى مواس فى شعبان من سنة أربع وسبعين وثلاثمائة.
 (٣) البيت بلا نسبة فى أساس البلاغة (يئس).

ويروى: «تئأس» بدلا من «يئأس»، و: «عرض» بدلا من «أرض».

والشدوذ حكمه أن يقصر على ما جاء فيه، ولا يتعدى إلى غيره.
ويقوى ذلك أنه: يشيئ يياس، إذا أريد به خلاف الرجاء مثل: علم يعلم، ويؤكد ذلك - أيضاً - أن خلافه على هذا المثال وهو: جهل يجهل جهلاً، ومصدره ينبغى أن يكون: يأساً، مثل جهلاً.

اختلفوا فى إسقاط الألف وإثباتها، وفتح الحاء وكسرها من قوله: ﴿خَيْرٌ حَفِظًا﴾ [٦٤]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر، وعاصم فى رواية أبى بكر^(١): ﴿خَيْرٌ حَفِظًا﴾ بغير ألف.

وقرأ حمزة والكسائى وحفص عن عاصم ﴿حَفِظًا﴾ بألف.

قال أبو على: وجه من قال: ﴿خَيْرٌ حَفِظًا﴾ أنه قد ثبت من قوله - عز وجل -: ﴿وَتَحْفَظُ أَخَانًا﴾ [يوسف: ٦٥] وقوله: ﴿وَإِنَّا لَهُ لَحَفِظُونَ﴾ [يوسف: ١٢] - أنهم قد أضافوا إلى أنفسهم حفظاً، فالمعنى على الحفظ الذى نسبوه إلى أنفسهم، وإن كان منهم تفريط فى حفظهم ليوسف.

كما أن قوله: ﴿أَيْنَ شُرَكَاءِى﴾ [النحل: ٢٧، القصص: ٦٢] لم يثبت لله - تعالى - شريكاً، ولكن المعنى على: الشركاء الذين نسبتموهم إلى؛ فكذلك المعنى على الحفظ الذى نسبوه إلى أنفسهم، وإن كان منهم تفريط فيه، فإذا كان كذلك، كان معنى ﴿الله خَيْرٌ حَفِظًا﴾: من حفظكم الذى نسبتموه إلى أنفسكم؛ لقولكم: ﴿وَتَحْفَظُ أَخَانًا﴾، ﴿وَإِنَّا لَهُ لَحَفِظُونَ﴾، وإن كان منكم فيه تفريط، وإضافة «خير» إلى «حفظ» محال، ولكن تقول: حفظ الله خير من حفظكم؛ لأن الله حافظ، بدلالة قوله: ﴿حَفِظْتُ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾ [النساء: ٣٤].

وأما من قال: ﴿خَيْرٌ حَفِظًا﴾ فينبغى أن يكون: «حافظاً» منتصباً على التمييز دون الحال، كما كان «حفظاً» كذلك، ولا تستحيل الإضافة فى قوله: ﴿خَيْرٌ حَفِظًا﴾،

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٦٦)، الإعراب للنحاس (١٤٧/٢)، الإملاء للعكبرى (٣٠/٢)، البحر المحيط (٣٢٢/٥)، التبيان للطوسى (١٦٤/٦)، التيسير للدانى (١٢٩)، تفسير الطبرى (٨/١٣)، تفسير القرطبى (٢٢٤/٩)، الحجة لابن خالويه (١٩٧)، الحجة لأبى زرع (٣٦٢)، السبعة لابن مجاهد (٣٥٠)، الغيث للصفاسى (٢٥٩)، الكشف للزمخشرى (٢٣١/٢)، الكشف للقيسى (١٣/٢)، المجمع للطبرى (٢٤٦/٥)، المعانى للفراء (٤٩/٢)، تفسير الرازى (١٦٩/١٨)، النشر لابن الجزرى (٢٩٥/٢، ٢٩٦).

و«خير الحافظين» كما تستحيل في: ﴿خَيْرِ حِفْظًا﴾.

فإن قلت: فهل كان ثم حافظ كما ثبت أنه قد كان حفظ بما قدمته.

فالقول فيه: إنه قد ثبت أنه كان ثم حافظ؛ لقوله: ﴿وَأِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾، ولقوله:

﴿يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الرعد: ١١] فتقول: حافظ الله خير من حافظكم، كما

قلت: حفظ الله خير من حفظكم؛ لأن لله - سبحانه - حفظاً، كما أن له حفظاً،

فحافظه خير من حافظكم، كما كان حفظه خيراً من حفظكم، وتقول: هو أحفظ

حافظ، كما تقول: هو أرحم راحم؛ لأنه - سبحانه - من الحافظين، كما كان من

الراحمين، ولا يكون «حافظاً» في الآية منتصباً على الحال.

قال: قرأ عاصم في رواية أبي بكر: ﴿يُوحَى إِلَيْهِمْ﴾ [١٠٩] بفتح الحاء.

وفي رواية حفص: ﴿تُوحَى إِلَيْهِمْ﴾ بالنون وكسر الحاء في جميع القرآن إلا في

قوله في «عسق»: ﴿كَذَلِكَ يُوحَى إِلَيْكَ﴾ [الشورى: ٣] فإنه قرأ: ﴿يُوحَى﴾ بالياء

مكسورة الحاء^(١).

وجه ﴿تُوحَى﴾، بالنون، قوله: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّنَّ مِنْ

بَعْدِهِ﴾ [النساء: ١٦٣].

ووجه ﴿يُوحَى﴾، قوله: ﴿وَأَوْحَى إِلَى نُوحٍ أَنَّهُ لَنْ يُؤْمِنَ مِنْ قَوْمِكَ﴾ [هود:

٣٦]، وقوله: ﴿قُلْ أَوْحَى إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْغِيْنِ فَقَالُوا﴾ [الجن: ١].

وأما قراءة عاصم في «عسق»: ﴿كَذَلِكَ يُوحَى إِلَيْكَ﴾؛ فلأن الفعل مسند إلى اسم

الله - تعالى - فارتفاع الاسم بأنه فاعل «يُوحَى»، ولو قرأ: ﴿يُوحَى إِلَيْكَ وَالَّذِينَ

مِنْ قَبْلِكَ﴾، جاز، وأسند الفعل إلى الجار والمجرور، وإن لم يكن في حسن ما قرأ

به، وكان يكون اسم الله في قوله: ﴿اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [الشورى: ٣]: مبتدأ،

و«العزیز الحكيم»: خبره، إلا أن «العزیز الحكيم»: أن تجيء به صفة جارية على

اسم الله - جل وعز - أحسن من أن تجعله خبراً عنه، وكذلك إذا أسندت الفعل إلى

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٦٨)، البحر المحيط (٣٥٣/٥)، التبيان للطوسي (٢٠٦/٦)،

التيسير للداني (١٣٠)، الحجة لابن خالويه (١٩٨)، الحجة لأبي زرعة (٣٦٥)، السبعة لابن

مجاهد (٣٥١)، الغيث للصفاسي (٢٦٠)، الكشف للزمخشري (٣٤٦/٢)، الكشف

للقيسى (١٤/٢، ١٥)، المجمع للطبرسي (٢٦٨/٥)، تفسير الرازي (٢٢٥/١٨)، النشر

لابن الجزرى (٢٩٦/٢).

الاسم المفرد كان أولى من أن يسند الفعل إلى الجار والمجرور.
 ألا ترى أن الفعل في قوله: ﴿قُلْ أُوْحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ﴾ [الجن: ١]،
 ومن قوله: ﴿وَأَرْحَىٰٓ إِلَىٰ نُوحٍ﴾ [هود: ٣٦] - أنه لم يسند في واحد من الموضوعين
 إلى الجار والمجرور؛ وإنما أسند إلى «أن» في الموضوعين جميعاً؟! ففعل عاصماً
 اعتبر ذلك في الموضوعين، فأسند الفعل إلى الفاعل الذي هو اسم الله دون الجار
 والمجرور.

اختلفوا في تشديد الذال وتخفيفها من قوله - تعالى - : ﴿وَوَظَنُوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِّبُوا﴾
 : [١١٠]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر^(١) : ﴿كُذِّبُوا﴾ مشددة الذال.
 وقرأ عاصم وحمزة والكسائي : ﴿كُذِّبُوا﴾ خفيفة. وكلهم ضم الكاف.
 قال أبو علي : الضمير في ﴿وَوَظَنُوا﴾ - في قول من شدد - للرسول، تقديره : ظن
 الرسول، أي : تيقنوا، وظنوا الظن الذي هو حسابان، ومعنى ﴿كُذِّبُوا﴾ : تَلَقَّوْا
 بالكذب، كقولهم : حييته، وخطأته، وفسقته، وجدعته، وعقرته، وزنيته، أي :
 استقبلته بـ : «حياك الله»، و : جدعك الله، و : سقاك الله. فتكذبيهم إياهم يكون بأن
 تلقوا بذلك كقوله : ﴿وَإِن تَظُنُّكَ لَمِنَ الْكٰذِبِيْنَ﴾ [الشعراء: ١٨٦]، أو بما يدل عليه،
 وإن خالفه في اللفظ. ومن حجة التثقيل قوله : ﴿فَقَدْ كَذَّبَتْ رُسُلٌ﴾ [فاطر: ٤]،
 وقوله : ﴿فَكَذَّبُوا رُسُلِيَّ﴾ [سبأ: ٤٥]، وقوله : ﴿إِن كُلُّ إِلَّا كَذَّبَ الرُّسُلَ﴾
 [ص: ١٤].

وأما من خفف فقال : ﴿كُذِّبُوا﴾ فهو من كذبتك الحديث، أي : لم أصدقك.
 وفي التنزيل : ﴿وَقَعَدَ الَّذِينَ كَذَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [التوبة: ٩٠]، وقياسه إذا اعتبر
 بالخلاف أن يتعدى إلى مفعولين، كما تعدى ﴿صدق﴾ في قوله : ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ

(١) ينظر : إتحاف الفضلاء (٢٦٨)، الإعراب للنحاس (١٦١/٢)، الإملاء للعكبري (٣٣/٢)،
 البحر المحيط (٣٥٤/٥)، التبيان للطوسي (٢٠٧/٦)، التيسير للداني (١٣٠)، تفسير
 الطبري (٥٧/١٣)، تفسير القرطبي (٢٧٥/٩)، الحجة لابن خالويه (١٩٩)، الحجة لأبي
 زرعة (٣٦٧)، السبعة لابن مجاهد (٣٥١)، الغيث للصفاقسي (٢٦١)، الكشف
 للزمخشري (٣٤٧/٢)، الكشف للقيسي (١٥/٢)، المجمع للطبرسي (٢٦٩/٥)، المعاني
 للفراء (٥٦/٢)، تفسير الرازي (٢٢٦/١٨)، النشر لابن الجزري (٢٩٦/٢).

رَسُولُهُ الرُّمِّيَا بِالْحَقِّ ﴿﴾ [الفتح: ٢٧].

وقال الأعشى: [من مجزوء الكامل]

فَصَدَّقْتُهُ وَكَذَّبْتُهُ وَالْمَرْءُ يَنْفَعُهُ كِذَابُهُ^(١)
قال سيبويه: كذب يكذب كذباً، وقالوا: كذباً، فجاءوا به على «فِعَال»، وقد خففه الأعشى.

وقال ذو الرمة: [من الطويل]

وَقَدْ حَلَفْتُ بِاللَّهِ مِئَةً مَا الَّذِي أَقُولُ لَهَا إِلَّا الَّذِي أَنَا كَاذِبُهُ^(٢)
والضمير في قوله: ﴿وَوَظَنُوا أَنَّهُمْ قَدْ كَذَبُوا﴾ للمرسل إليهم.

التقدير: ظن المرسل إليهم أن الرسل قد كذبوهم فيما أخبروهم به من أنهم إن لم يؤمنوا نزل بهم العذاب؛ وإنما ظنوا ذلك لما شاهدوه من إمهال الله إياهم، وإملائته لهم.

فإن قلت: كيف يجوز أن يحمل الضمير في «ظنوا» على أنه للمرسل إليهم الرسل، والذين تقدم ذكرهم: الرسل دون المرسل إليهم؟
قيل: إن ذلك لا يمتنع؛ لأن ذكر الرسل يدل على المرسل إليهم؛ لمقارنة أحد الاسمين للآخر، ولما في لفظ «الرسل» من الدلالة على المرسل إليهم.

وقد قال الشاعر: [من الوافر]

أَمِينُكَ الْبَرْقُ أَرْقُبُهُ فَهَاجَا فَبِتُّ إِخَالُهُ دُهُمَا خِلَاجَا^(٣)
أى: بت أخال الرعد صوت دهم، فأضمير «الرعد»، ولم يجر له ذكر؛ للدلالة «البرق» عليه؛ لمقارنة لفظ كل واحد منهما الآخر، وفي التنزيل: ﴿سَرَّيْلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١] واستغنى عن ذكر البرد؛ للدلالة الحر عليه.

وإن شئت قلت: إن ذكرهم قد جرى في قوله: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَتْ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [يوسف: ١٠٩]؛ فيكون الضمير للذين من قبلهم من مكذبي الرسل. وإن ذهب ذهاب إلى أن المعنى: ظن الرسل أن الذي

(١) تقدم.

(٢) ينظر ديوانه (٨٣٣/٢).

(٣) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص (١٧٧)، والتاج (خلج)، واللسان (خلج)، (دهم)، (تلا)، وتهذيب اللغة (٣١٧/١٤).

وعد الله أممهم على لسانهم قد كُذِّبوا أو كَذَّبوا؛ فقد أتى عظيمًا لا يجوز أن ينسب مثله إلى الأنبياء، ولا إلى صالحى عباد الله. وكذلك من زعم أن ابن عباس ذهب إلى أن الرسل قد ضعفوا فظنوا أنهم قد أخلفوا؛ لأن الله - سبحانه - لا يخلف الميعاد، ولا مبدل لكلماته.

حدثنا أحمد بن محمد قال: حدثنا المؤمل بن إسماعيل ابن عليّة عن أبي المعلى عن سعيد بن جبير فى قوله: ﴿حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْسَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِّبُوا﴾ قال: فقال ابن جبير: إن الرسل يشسوا من قومهم أن يؤمنوا، وإن قومهم ظنوا أن الرسل قد كَذَّبوا فيما قالوا لهم، فأتاهم نصر الله على ذلك^(١).

اختلفوا فى قوله - تعالى - : ﴿فَنُجِّيَ مَن نَّشَاءُ﴾ [١١٠]:

فقرأ ابن كثير ونافع، وأبو عمرو وحمزة والكسائى: ﴿فَنُجِّيَ مَن نَّشَاءُ﴾ بنونين: الأولى مضمومة والثانية ساكنة، والياء التى فى «فَنُجِّيَ» ساكنة.

وروى نصر بن على عن أبيه عن أبى عمرو: ﴿فَنُجِّيَ مَن نَّشَاءُ﴾ يدغم.

قال أحمد: هذا غلط فى قوله: يدغم، ليس هذا موضعاً يدغم فيه؛ إنما أراد أنها محذوفة النون الثانية فى الكتاب، وفى اللفظ بنونين: الأولى متحركة والثانية ساكنة، ولا يجوز إدغام المتحرك فى الساكن؛ لأن النون الثانية ساكنة، والساكن لا يدغم فيه متحرك، وكذلك النون لا تدغم فى الجيم؛ [فمن قال: يدغم، فهو غلط، ولكنها حذفت من الكتاب - أعنى: النون الثانية - لأنها ساكنة تخرج من الأنف، فحذفت من الكتاب، وهى فى اللفظ مثبتة]^(٢).

وقرأ عاصم فى رواية أبى بكر وحفص، وابنُ عامر: ﴿فَنُجِّيَ مَن نَّشَاءُ﴾ مشددة الجيم مفتوحة الياء بنون واحدة.

وروى ابن اليتيم عن أبى حفص عمرو بن الصباح عن أبى عمر عن عاصم: ﴿فَنُجِّيَ﴾ بنون واحدة.

وروى هبيرة عن حفص عن عاصم: بنونين، وفتح الياء، وهذا غلط من قول هبيرة.

(١) أخرجه ابن جرير فى تفسيره (٣١٧/٧) (١٩٩٩٠) و(٢٠٠٠٦) و(٢٠٠٠٧) و(٢٠٠٠٨) و(٢٠٠٠٩) و(٢٠٠١٠) و(٢٠٠١٤) و(٢٠٠١٥).

(٢) ما بين المعقوفين سقط فى ج.

قال أبو على: من قال: ﴿فَتُنَجِّىَ مِنْ نِشَاءٍ﴾، كان «تُنَجِّىَ» حكاية حال. ألا ترى أن القصة فيما مضى؟! وإنما حكى فعل الحال على ما تكلمت عليه. كما أن قوله: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ [النحل: ١٢٤] حكاية للحال الكائنة. وكما أن قوله: ﴿رَبِّمَا يَودُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الحجر: ٢] جاء هذا النحو على الحكاية.

كما أن قوله: ﴿هَذَا مِنْ شِيعِنِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ﴾ [القصص: ١٥] إشارة إلى الحاضر، والقصة ماضية؛ لأنه حكى الحال. ومن حكاية الحال قوله: ﴿وَكَلَّبُهُمْ بِسِطْرِ ذَرَأَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨]، فلولا حكاية الحال لم يعمل اسم الفاعل؛ لأنه إذا مضى اختص، وصار معهودًا، فخرج بذلك من شبه الفعل.

ألا ترى أن الفعل لا يكون معهودًا؟! فكما أن اسم الفاعل إذا وصف أو حقر لم يعمل عمل الفعل - لزوال شبه الفعل عنه باختصاصه الذى يحدثه فيه التحقير والوصف - كذلك إذا كان ماضيًا.

فأما النون الثانية من ﴿تُنَجِّىَ﴾ فهى مخفاة مع الجيم، وكذلك النون مع سائر حروف الفم لا تكون إلا مخفاة، قال أبو عثمان: وتثبيتها معها لحن. وللنون مع الحروف ثلاث أحوال: الإدغام، والإخفاء، والبيان، وإنما تدغم إذا كانت مع مقاربيها، كما يدغم سائر [الحروف] المقاربة فيما قاربه، والإخفاء فيها مع حروف الفم التى لا تقاربيها، والبيان فيها مع حروف الحلق. فأما حذف النون الثانية من الخط؛ فيشبه أن يكون لكرهية اجتماع المثليين فيه.

ألا ترى أنهم كتبوا مثل: «العليا» و«الدنيا» و«يحيا»، ونحو ذلك بالألف، ولولا اجتماعها مع الياء لكتبت بالياء، كما كتبت: «حبلى» و«يخشى»، وما لم يكن فيه ياء - من هذا النحو بالياء - فكأنهم لما كرهوا اجتماع المثليين فى الخط، حذفوا النون وقوى ذلك: أنه لا يجوز فيها إلا الإخفاء، ولا يجوز فيها البيان، فأشبه بذلك الإدغام؛ لأن الإخفاء لا يتبين فيه الحرف المخفى، كما أن الإدغام لا يبين فيه الحرف المدغم بيانه فى غير الإدغام؛ فلما وافق النون المدغم فى هذا الوجه استجيز حذفه فى الخط. ومن ذهب إلى أن النون الثانية مدغمة فى الجيم، فقد غلط؛ لأنها ليست بمثل الجيم، ولا مقاربة له، فإذا خلا الحرف من هذين الوجهين لم يدغم فيما

اجتمع معه.

ووجه قراءة عاصم: ﴿فَتَنَجَّىٰ مِّنْ نَّشَأِطِهِ﴾ أنه أتى به على لفظ الماضي؛ لأن القصة ماضية.

ويقوى قوله: أنه قد عطف عليه فعل مسند إلى المفعول وهو قوله: ﴿وَلَا يَرُدُّ بِأَسْنَا﴾ [يوسف: ١١٠]، ولو كان «تُنَجَّى» مسنداً إلى الفاعل - كقول من خالفه - لكان «لا تَرُدُّ» أشبه؛ ليكون مثل المعطوف عليه.

و [أما] ما رواه هبيرة عن حفص عن عاصم بنونين وفتح الياء، فهو غلط - كما قال أحمد بن موسى - من الراوى؛ لأنه لا شيء ههنا ينتصب به الياء من قوله: ﴿فَتُنَجَّى﴾، والنون الأولى للمضارعة؛ فلا يجوز أن تنتصب من غير ناصب له. قال أحمد:

وكلهم قرأ: ﴿أِنَّكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ﴾ [٩٠] بالاستفهام.

غير ابن كثير^(١) فإنه قرأ: ﴿إِنَّكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ﴾ على الخبر.

قال أبو علي: يدل على الاستفهام قوله: ﴿أَنَا يُوسُفُ﴾ [٩٠]؛ وإنما أجابهم عما استفهموا عنه.

وزعموا أن في حرف أبي: ﴿أَوَ أَنْتَ يُوسُفُ﴾؛ فهذا يقوى الاستفهام.

قال أبو الحسن في قوله: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنَّا عَلَيْ﴾ [الشعراء: ٢٢] - إنه على الاستفهام؛ كأنه: أو تلك نعمة؟ فيجوز أن يكون قول ابن كثير على هذا؛ فتكون القراءتان على هذا متفتحتين، وقلما يحذف حرف الاستفهام.

قال: واختلفوا في الهمزة، فكان حمزة والكسائي وعاصم وابن عامر: يهمزون همزتين.

والباقون: همزة واحدة.

هذا على أصولهم في الجمع بين همزتين، وقد تقدم القول في ذلك.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٦٧)، البحر المحيط (٣٤٢/٥)، التبيان للطوسي (١٨٨/٦)، التيسير للداني (١٣٠)، تفسير الطبري (٣٦/١٣)، الحجة لابن خالويه (١٩٨)، السبعة لابن مجاهد (٣٥١)، الغيث للصفاقسي (٢٥٩)، الكشاف للزمخشري (٣٤١/٢)، الكشف للقيسي (١٤/٢)، المجمع للطبرسي (٢٥٩/٥)، تفسير الرازي (٢٠٣/١٨)، النشر لابن الجزري (٣٧٢/١).

قال: قرأ ابن كثير وحده^(١): ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ﴾ [٩٠] بياء فى الوصل والوقف، فيما قرأت على قبل.

الباقون بغير ياء فى وصل ولا وقف.

قال أبو على: وقراءة ابن كثير: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ﴾ يحتمل ثلاثة أضرب:

أحدها: أن يقدر فى الياء الحركة، فيحذفها منها؛ فتبقى الياء ساكنة للجزم.

كما قدر ذلك فى: [من الوافر]

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي
.....
.....
وهذا لا تحمله عليه؛ لأنه مما يجيء فى الشعر دون الكلام.

والآخر: أن يجعل «من» بمنزلة: الذى يتقى، ويحمل المعطوف على المعنى؛ لأن «من يتقى» إذا كان «من» بمنزلة: الذى، كان بمنزلة الجزاء الجازم؛ بدلالة أن كل واحد منهما يصلح دخول الفاء فى جوابه، فإذا اجتمعا فى ذلك - لما يتضمنانه من معنى الجزاء - جاز أيضًا أن يعطف عليه كما يعطف على الشرط المجزوم؛ لكونه بمنزلة فيما ذكرنا، ومثل ذلك: ﴿فَأَصْدَقَ وَأَكْنَ﴾ [المنافقين: ١٠] حملت «وأكن» على موضع الفاء.

ومثله - أيضًا - قول من قال: ﴿ويذرهم فى طغيانهم﴾ [الأعراف: ١٨٦] جزمًا.

ومثله قول الشاعر: [من الوافر]

فَأَبْلُونِي بَلِيَّتْكُمْ لَعَلِّي أَصَالِحُكُمْ وَأَسْتَدْرِجُ نَوِيًّا^(٣)

فحمل على موضع الفاء المحذوفة وما بعدها؛ فكذلك يحمل «ويصبر».

ومما يقارب ذلك قوله: [من الوافر]

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٦٧)، الإملاء للعكبرى (٣٢/٢)، البحر المحيط (٣٤٢/٥)، التبيان للطوسي (١٨٩/٦)، التيسير للدانى (١٣١)، تفسير القرطبي (٢٥٦/٩)، الحجة لابن خالويه (١٩٨)، الحجة لأبى زرة (٣٦٤)، السبعة لابن مجاهد (٣٥١)، الغيث للصفاسى (٢٥٩)، الكشف للقيسى (١٨/٢)، المجمع للطبرسى (٢٥٩/٥)، تفسير الرازى (٢٠٤/١٨)، النشر لابن الجزرى (٢٩٧/٢).

(٢) تقدم.

(٣) تقدم.

.....
.....
.....
فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ^(١)

ونحو ذلك مما يحمل على المعنى.

ويجوز أن يقدر الضمة في قوله: «ويصبر» ويحذفها للاستخفاف، كما يحذف نحو: عضد وسبع، وجاز هذا في حركة الإعراب، كجوازه في حركة البناء.

وزعم أبو الحسن أنه سمع: ﴿رُسُلْنَا لَدَيْهِمْ﴾ [الزخرف: ٨٠] بإسكان اللام من «رُسُلْنَا»؛ فكذلك يكون في قوله: «ويصبر فإن الله».

ومما يقوى ذلك ويسوغُ حملهُ عليه، أنه قرأ: ﴿وَيَتَّقِهِ﴾ [النور: ٥٢].

ألا ترى أنه جعل «تَقِه»، بمنزلة: كَتَفَ وَعَلِمَ، فأسكن؟! فكذلك يُسَكُنُ على هذا: ﴿وَيَصْبِرْ فَإِنَّكَ اللَّهُ لَا يُضِيعُ﴾.

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

ذكر اختلافهم في سورة الرعد^(١)

اختلفوا في تخفيف الشين وتشديدها^(٢) من قوله -عز وجل-: ﴿يُعْشَىٰ آلَٰتِلَ النَّهَارِ﴾ [٣]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم -في رواية حفص-: ﴿يُعْشَى﴾ خفيفة.

وقرأ عاصم -في رواية أبي بكر- وحمزة والكسائي^(٣): ﴿يُعْشَى﴾ بفتح الغين وتشديد الشين.

[قال أبو علي: ^(٤) وجه من قرأ: ﴿يُعْشَى﴾: قوله: ﴿فَأَغْشَيْنَاهُمْ﴾ [يس: ٩].
وجه من قرأ: ﴿يُعْشَى﴾: قوله -تعالى-: ﴿فَفَشَّنَهَا مَا غَشَّى﴾ [النجم: ٥٤].
وكلا الأمرين قد جاء به التنزيل.

اختلفوا في الخفض والرفع من قوله -جل ذكره-: ﴿وَزَّرَعٌ وَيَخِيلٌ صِنَوَانٌ وَعَيْرٌ صِنَوَانٌ﴾ [٤]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو، وعاصم -في رواية حفص-: ﴿وَزَّرَعٌ وَيَخِيلٌ صِنَوَانٌ وَعَيْرٌ صِنَوَانٌ﴾ رفعا.

وقرأ نافع وابن عامر وعاصم -في رواية أبي بكر- وحمزة والكسائي: ﴿وَزَّرَعٍ وَيَخِيلٍ صِنَوَانٍ وَعَيْرٍ صِنَوَانٍ﴾ خفضا^(٥).

(١) في أ: سورة الرعد.

(٢) في جد: تثقيلها.

(٣) إتحاف الفضلاء (٢٦٩)، التيسير للداني (١١٠)، الحجة لابن خالويه (١٩٩)، الحجة لأبي زرعة (٣٦٨)، السبعة لابن مجاهد (٣٥٦)، الغيث للصفاسي (٢٦٢)، الكشف للقيسي (٤٦٤/١)، المجمع للطبرسي (٢٧٥/٦)، تفسير الرازي (٥/١٩).

(٤) سقط في أ.

(٥) الإعراب للنحاس (١٦٤/٢)، البحر المحيط (٣٦٣/٥)، التبيان للطوسي (٢١٦/٦)، التيسير للداني (١٣١)، تفسير الطبري (٦٥/١٣)، تفسير القرطبي (٢٨٢/٩)، الحجة لابن خالويه (١٩٩، ٢٠٠)، الحجة لأبي زرعة (٣٦٩)، السبعة لابن مجاهد (٣٥٦)، الغيث للصفاسي (٢٦٢)، الكشف للزمخشري (٣٤٩/٢)، الكشف للقيسي (١٩/٢)، المجمع للطبرسي (٢٧٥/٦)، المعاني للفراء (٥٨/٢)، تفسير الرازي (٧/١٩)، النشر لابن الجزري (٢٩٧/٢).

وكلهم كسر الصاد من: «صنوان» إلا أن الحسن حدثني عن أحمد بن يزيد الحلواني، عن القواس عن حفص عن عاصم: ﴿صُنُونًا﴾ بضم الصاد والتنوين، ولم يقله غيره عن حفص.

[قال أبو علي] ^(١) من رفع «زرعاً» من قوله: ﴿وَجَنَّاتٌ مِّنْ أَعْنَابٍ وَزُرْعٌ﴾ جعله محمولاً على قوله: ﴿وَفِي الْأَرْضِ﴾، تقديره: وفي الأرض قطع متجاورات، وجنات من أعناب، وفي الأرض زرعٌ ونخيلٌ صنوان، فجعله محمولاً على قوله: ﴿وَفِي الْأَرْضِ﴾ ولم يجعله محمولاً على ما الجنات منه من الأعناب.

و [لفظ] الجنة على هذا يقع على الأرض التي فيها الأعناب دون غيرها، كما تقع على الأرض التي فيها النخيل دون غيرها.

ويقوى ذلك قول زهير: [من البسيط]

كَأَنَّ عَيْنِي فِي غَرْبِي مُقْتَلَةٌ مِّنَ النَّوَاضِحِ تَسْقِي جَنَّةً سُحْقًا ^(٢)
والمعنى: تسقى نخيل جنة.

يدلك على ذلك أن «السحق» لا يخلو من أن يكون صفة للنخيل المرادة، أو للجنة: فلا يجوز أن يكون من صفة الجنة؛ لأن «السحق» جمع «سحوق»، وإنما يوصف بها النخيل إذا بسقت، فكأنه سمي الأرض ذات النخيل: جنة، ولم يذكر أن فيها غيرها؛ فكما أن الجنة تكون من النخيل من غير أن يكون فيها شيء آخر غيرها، كذلك تكون [من] ^(٣) الكروم وإن لم يكن فيها غيرها؛ فهذا وجه قول من قطع قوله: ﴿وَزُرْعٌ﴾ من إعراب ما قبله.

فأما من قرأ: ﴿وَجَنَّاتٌ مِّنْ أَعْنَابٍ وَزُرْعٌ وَنَخِيلٍ صُنُونًا﴾ فإنه حمل الزرع والنخيل على الأعناب؛ كأنه: جنات من أعناب ومن زرع ومن نخيل.

والدليل على أن الأرض إذا كان فيها النخل والكرم والزرع سميت: جنة - قوله: ﴿جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ مِّنْ أَعْنَابٍ وَحَفَفْنَاهُمْ بِنَخْلٍ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا زُرْعًا﴾ [الكهف: ٣٢]؛ فكما سميت الأرض ذات [الأعناب والنخيل] ^(٤) والزرع: جنة، كذلك يكون في

(١) سقط في أ.

(٢) البيت في ديوانه ص (٣٧)، واللسان (سحق، قتل، جنن)، ومجمل اللغة (١/١٠٠)، ومقاييس اللغة (١/٤٢١)، والتاج (سحق، قتل، جنن).

(٣) سقط في أ.

(٤) في أ: العنب والنخل.

قول من قرأ: ﴿وَجَنَاتٍ مِّنْ أَغْنَابٍ وَرِزْقٍ وَنَخِيلٍ﴾ أن يكون الزرع والنخيل^(١) محمولين على الأعناب، فتكون الجنة من هذه الأشياء، كما كانت منها في الآية الأخرى.

ويقوى ذلك -أيضا- قوله: [من الرجز]

أَقْبَلَ سَيْلٌ جَاءَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ يَخْرِدُ حَزْدَ الْجَنَّةِ الْمُغْلَةِ^(٢)
فقوله: «المغلة» في وصف الجنة يدل على أن الجنة يكون فيها الزرع؛ لأن
«الغلة» إنما هي مما يكال بالقفيز^(٣) في أكثر الأمر.

(١) زاد في ب: من أعتاب.

(٢) البيت بلا نسبة في أمالي ابن الشجري (١٦/٢)، ومعاني القرآن للفراء (١٧٦/٣)، والخزانة (٣٤١/٤)، واللسان (حرد، أله).

(٣) القفيز:

في اللغة: مكيال يسع ثمانية مكايك، والجمع: أفقرة وقفران، وقفيز الطحان نهى عنه، وصورته: أن يقول استأجرتك على طحن هذه الحنطة برطل دقيق منها، و«قفز» من باب «ضرب».

وفي الاصطلاح: يعتبر القفيز من أشهر المكاييل المستخدمة في العراق، ويجب التنبيه [على] أن القفيز أيضا نوع من أنواع المقاييس. ولكن المراد به هنا القفيز باعتباره كيلا من المكاييل المشهورة.

قال في اللسان: وهو ثمانية مكايك عند أهل العراق. قال أبو عبيدة: «والحجاجي قفيز كان الحجاج بن يوسف اتخذه على صاع سيدنا عمر، كذلك يروى عنه»، قال أبو عبيد: «وسمعت محمداً غير مرة يقول: الحجاجي هو ربع الهاشمي هو ثمانية أرتال». وعلى هذا فالذي يظهر من النصوص السابقة أن القفيز يساوي ثمانية مكايك والمكوك يساوي صاعا ونصفا؛ فالقفيز اثنا عشر صاعا. وأما قول أبي عبيد بأن القفيز موضوع على صاع سيدنا عمر، ومعروف لنا أن سيدنا عمر زاد على الصاع النبوي بمقدار النصف، ويبدو لنا أن سيدنا عمر زاد في وزن الصاع؛ ليكون مماثلا للمكوك؛ فيكون القفيز به ثمانية مكايك أو ثمانية أصع من صبعان سيدنا عمر من صاعه المكبر، وبهذا فمقدار القفيز يساوي أربعة وستين رطلا (٦٤ رطل) أو اثنا عشر (١٢ صاع) أو ثمانية مكايك (٨ مكوك). وقال الماوردي: وكان القفيز يساوي ثمانية أرتال وثمانه ثلاثة دراهم.

وقد ناقش الدكتور الرئيس ما ذهب إليه الماوردي، وأثبت أن القفيز يساوي ثمانية مكايك - أي ٦٤ رطلا - وليس ثمانية أرتال، حيث يقول الدكتور الرئيس في بحثه: إننا نستبعد أن يكون صاع عمر هذا الذي قدره ثمانية أرتال فقط هو القفيز الذي يقصد أنه وضعه على أرض العراق. وأن هذا الذي قدره ثمانية أرتال فقط هو الذي كان يجيبه كسرى والذي اشتهر بين العرب في الجاهلية؛ فإن معنى ذلك أن عمر وضع على كل جريب ست حفنات (أمداد) أي: ربع كيلة، وأن كسرى كان يجبي هذه الحفنات فقط. والذي يدعو إلى استبعاد ذلك:

أولا: ما ذكره الماوردي وغيره بأن ثمن هذا الصاع كان ثلاثة دراهم بوزن المثقال؛ فإنه =

[ومما] ^(١) يقوى ذلك قول زهير: [من الطويل]

فَتَغْلِيْلُ لَكُمْ مَا لَا تَغْلِيْلُ لِأَهْلِهَا قُرَى بِالْعِرَاقِ مِنْ قَفِيْزٍ وَدِرْهَمٍ ^(٢)
فبين الغلة بالقفيز والدرهم.

ومن ذهب من الفقهاء إذا قال: أوصيت له بغلة هذه القرية، أنه يكون على ما فيه في الحال، والثاني، والثمرة على ما كان وقت الكلام للوصية دون ما يحدث من بعد- يشهد له بيت زهير.

فإذا اجتمع النخل والكرم في أرض سميت: جنة؛ بدلالة قوله -عز وجل-:
﴿وَجَعَلْنَا فِيهَا جَنَّاتٍ مِّنْ نَّجِيلٍ وَأَعْنَابٍ﴾ [يس: ٣٤].

= بناء على ذلك يكون سعر الكيلة ١٢ درهم وسبعة درهما، ولا بد والحال هذه من أن يكون القفيز شيئاً يناسب هذا السعر.

ثانياً: وجدنا أن عمر - رضى الله عنه - قد وضع على الوحدة في الشام أو في مصر جريباً أو إردباً، وكل منهما مكيال كبير: إذ يبلغ الأول ثلثي إردب أو أكثر، والثاني مثل ذلك أو ثلث إردب من إردبنا الحالي؛ فلا يعقل أن يكون عمر وضع في نظير ذلك على أرض العراق الخصبية بضع حفنات أو $\frac{٤}{٨}$ من الإردب؛ فالذى أراه أن القفيز الذى وضع على السواد غير صاع عمر، وأن الأول هو قفيز حقا وهو الذى عرفته معاجم اللغة بأنه أحد المقدارين اللذين ذكروهما فيما تقدم.

وفى العصر الأموى: ورد ذكر القفيز مع سعره، فقد روى ابن الأثير والطبرى أن وكيع ابن أبى سود التميمى خطب فى خراسان، وكان ذلك عقب حادث مقتل قتبية بن مسلم - أى فى سنة ٩٦ هـ - فكان مما جاء فى خطبته: (والله، لأقتلن ثم لأقتلن، ولأصلبن ثم لأصلبن.. إن مرزبانكم هذا ابن.. قد أغلى عليكم أسعاركم، والله ليصيرن القفيز فى السوق غداً بأربعة دراهم، أو لأصلبته)، فالقفيز كان فى هذا الوقت بأربعة دراهم، وحاول المرزبان أن يرفع سعره.

وقد ورد ذكر القفيز فى العصر العباسى، فقد روى صاحب لسان العرب هذا الخبر: سئل سفيان الثورى عن أخوين ورثا صكاً من أبيهما، فذهبا إلى الذى عليه الحق فتقاضياه. فقال: عندى طعام فاشترياً منى طعاماً بما لكما على. فقال أحد الأخوين: أنا أخذ نصيبى طعاماً، وقال الآخر: لا أخذ إلا دراهم، فأخذ أحدهما منه عشرة أفضرة بخمسين درهماً بنصيبه، قال: جائز، ويتقاضاه الآخر... إلخ المسألة.

ونرى أن المقصود: سفيان الثورى الذى لم يكن هناك أعلم منه بالحلال والحرام. فالقفيز قدره هنا قدر سعره بخمسة دراهم، وكان سعر الدرهم قد تغير أيضاً.

ينظر: المقادير الشرعية ص (١٧٢ - ١٧٥).

(١) سقط فى ج.

(٢) البيت فى ديوانه ص (٢١)، واللسان (غلل)، وجمهرة اللغة (١٥٩، ٩٦٢)، ومقاييس اللغة (٣٤٦/٥)، التاج (غلل)، وأساس البلاغة (هكم).

وقوله: ﴿أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِّنْ نَّخِيلٍ وَعِنَبٍ﴾ [الإسراء: ٩١]، وهذا يقوى قول من جر «النخيل» فى قوله: ﴿وَجَنَّاتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ وَزُرْعٍ وَنَخِيلٍ﴾ ؛ لأنه قد ثبت أن الجنة تكون من الكرم والنخيل فى الآيتين اللتين تلوناهما.

والصنوان - فيما يذهب إليه أبو عبيدة - صفة للنخيل، قال: والمعنى: أن يكون الأصل واحدًا ثم يتشعب من الرءوس فيصير نخلا ويحملن.

قال: وقال: ﴿يُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ﴾ ؛ لأنها^(١) تشرب من أصل واحد، ﴿وَنُقِضَلُ بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْأَكْثَلِ﴾ وهو الثمر.

وأجاز غيره أن يكون الصنوان من صفة الجنات، قال أبو على: فكأنه يكون فى المعنى ما فى الجنات، وإن جرى على لفظ الجنات؛ وعلى هذا يجوز أن يرفع، وإن جرت «النخل»، لأن «الجنات» مرفوعة، وهذا لم يحكه فى قراءة السبعة.

وأما الكسرة التى فى «صنوان» فليست التى كانت فى «صينو»، كما أن الكسرة التى فى «قنو» ليست التى^(٢) فى «قنوان» ؛ لأن تلك قد حذفت فى التكسير، وعاقبتها الكسرة التى يجلبها التكسير، وكذلك الكسرة التى فى «هجان» - وأنت تريد الجمع - ليست الكسرة التى كانت فى الواحد، ولكنها^(٣) مثل الكسرة فى «ظراف» إذا جمعت عليه «ظريفا»، وكذلك الضمة التى فى «الفلك»، إذا أردت التكسير، لا تكون الضمة التى كانت فى الواحد ولكن على حد: أسد، وأسد، ووثن، ووثن، وكذلك الضمة التى فى آخر «منصور» على - قول من قال: يا حارُ - ليست التى كانت [فيه]^(٤) فى قول من قال: يا حارُ.

وأما من ضم الصاد من «صنوان»، فإنه جعله مثل: ذئب وذؤبان، وربما تعاقب «فعلان» و«فعلان» على البناء الواحد نحو: حَشُّ^(٥) وحُشَّان وحِشَّان، فكذلك:

(١) فى أ: إنما.

(٢) فى ج: التى كانت.

(٣) فى أ: لكنه.

(٤) سقط فى أ.

(٥) الحَشُّ، بالفتح: النَّخْلُ الناقص، هكذا فى النسخ، وفى بعضها: النَّافِضُ، بالفاء والضاد، القصير الذى ليس بمسقى ولا معمور، وقيل: هو جماعة النخل، وقال ابن دريد: الحَشُّ، بالفتح والضم: النخل المجتمع، الجمع: حِشَّان، بالكسر، كضيف وضيفان، هكذا مثله به الجوهري، وقوله: بالكسر، مستدرك، وفاته: حُشَّان، بالضم أيضًا، وحَشَّائِينُ جمع =

صنوان، وأظن سيويوه قد حكى الضم فيه. والكسر فيه أكثر في الاستعمال.
اختلفوا في التاء والياء من قوله -عز وجل-: ﴿يُسْقَى بِمَاءٍ وَجِدٍ﴾، وفي الياء
والنون من قوله: ﴿وَيُفَضَّلُ بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ﴾ [٤]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو^(١): ﴿تُسْقَى﴾ بالتاء، و: ﴿وَيُفَضَّلُ﴾ بالنون.
و [قرأ] ^(٢) حمزة والكسائي^(٣): ﴿تُسْقَى﴾ أيضا، مماله القاف، وقرأ:
﴿وَيُفَضَّلُ﴾ بالياء مكسورة الضاد.

وقرأ عاصم وابن عامر: ﴿يُسْقَى﴾ بالياء و ﴿وَيُفَضَّلُ﴾ بالنون.
[قال أبو علي]: ^(٤) من قال: ﴿تُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ﴾ أراد: تسقى هذه الأشياء بماء
واحد، ولا يكون التذكير؛ لأنك إن حملته على الزرع وحده، تركت غيره، وإن
حملته على الجنات مع حملة على الزرع فقد ذُكر المؤنث.
ويقوى التأييد قوله: ﴿وَيُفَضَّلُ بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ﴾؛ فكما حمل هذا على التأييد
كذلك يحمل ﴿تُسْقَى﴾.

ومن قال: ﴿يُسْقَى﴾ كان التقدير: يسقى ما قصصناه وما ذكرناه.
اختلفوا في الاستفهام وتركه من قوله -عز وجل-: ﴿أَوَدَا كَمَا تَرْبَا أَيْنَا لَفِي خَلْقٍ
جَدِيدٍ﴾ [٥]:

= الجمع، كلاهما عن سيويوه.
ينظر: التاج (١٧/١٤٦).

(١) الإعراب للنحاس (٢/١٦٥)، الإملاء للعكبري (٢/٣٤)، البحر المحيط (٥/٣٦٣)،
التيبان للطوسي (٦/٢١٦)، التيسير للداني (١٣١)، تفسير الطبري (١٣/٦٧)، تفسير
القرطبي (٩/٢٨٣)، الحجة لابن خالويه (٢٠٠)، السبعة لابن مجاهد (٣٥٦)، الغيث
للفصفاقي (٢٦٢)، الكشف للزمخشري (٢/٣٢٩)، الكشف للقيسي (٢/١٩)، المجمع
للطبرسي (٦/٢٧٥)، المعاني للأخفش (٢/٣٦٩)، المعاني للفراء (٢/٥٩)، تفسير الرازي
(١٩/٧)، النشر لابن الجزري (٢/٢٩٧).

(٢) سقط في أ.

(٣) الإملاء للعكبري (٢/٣٤)، البحر المحيط (٥/٣٦٣)، التيبان للطوسي (٦/٢١٦)، التيسير
للداني (١٣١)، تفسير الطبري (١٣/٦٧)، تفسير القرطبي (٩/٢٨٣)، الحجة لابن خالويه
(٢٠٠)، الغيث للفصفاقي (٢٦٢)، الكشف للقيسي (٢/١٩)، المجمع للطبرسي (٦/٢٧٥)،
المعاني للأخفش (٢/٣٦٩)، المعاني للفراء (٢/٥٩)، تفسير الرازي (١٩/٧)،
النشر لابن الجزري (٢/٢٩٧).

(٤) سقط في أ.

[فقرأ ابن كثير وأبو عمرو^(١): ﴿أَيْدَا كُنَّا تُرَابًا أَيْنَا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾^(٢) جميعا بالاستفهام، غير أن أبا عمرو يمد الهمزة، ثم يأتي بالياء الساكنة، وابن كثير يأتي بياء ساكنة بعد الهمزة من غير مد.

وقرأ نافع: ﴿أَيْدَا كُنَّا﴾ مثل أبي عمرو، واختلف عنه [فى] المد، وقرأ: ﴿إِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ مكسورة على الخبر، ووافق الكسائى فى اكتفائه بالاستفهام الأول عن الثانى، غير أنه كان يهمز همزتين.

وقرأ عاصم وحمزة: ﴿أَيْدَا كُنَّا... أَيْنَا﴾ بهمزتين فيهما.

وقرأ ابن عامر: ﴿إِذَا كُنَّا﴾ مكسورة الألف من غير استفهام، ﴿أَيْنَا﴾ يهمز ثم يمد، ثم يهمز فى وزن: عاعنًا، هكذا قال لى أحمد بن محمد بن بكر عن هشام بن عمار بإسناده عن ابن عامر، يُدخل بينهما ألفا، فذكر بعض من روى عن ابن ذكوان عن يحيى بن الحارث: ﴿أَيْدَا﴾ بهمزتين لا ألف بينهما، مثل قراءة حمزة، والمعروف عن ابن عامر: ﴿أَيْدَا﴾ بهمزتين من غير ألف.

[قال أبو على:]^(٣) من قرأ: ﴿أَيْدَا كُنَّا تُرَابًا أَيْنَا لَفِي﴾ جميعا بالاستفهام فموضع ﴿أَيْدَا﴾ نصب بفعل مضمر يدل عليه قوله: ﴿أَيْنَا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾؛ لأن هذا الكلام يدل على: نبعث ونحشر؛ فكأنه قال: أنبعث إذا كنا ترابا؟

ومن لم يدخل الاستفهام فى الجملة الثانية كان موضع «إذا» أيضا نصبا بما دل عليه قوله: ﴿إِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾؛ كأنه قال: أنبعث إذا كنا ترابا؟

وما بعد «إن»، فى أنه لا يجوز أن يعمل فيما قبله بمنزلة الاستفهام؛ فكما قدرت هذا الناصب لـ «إذا» مع الاستفهام - لأن الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله - كذلك تقدره فى «إن»؛ لأن ما بعدها - أيضا - لا يعمل فيما قبلها.

وقول ابن عامر: ﴿إِذَا كُنَّا تُرَابًا﴾ من غير استفهام، ﴿أَيْنَا﴾ ينبغى أن يكون على مضمر، كما حمل ما تقدم على ذلك؛ لأن ما بعد الاستفهام متقطع مما قبله.

(١) إتحاف الفضلاء (٢٦٩، ٢٧٠)، البحر المحيط (٣٦٦/٥)، التبيان للطوسى (٢١٩/٦)، التيسير للدانى (١٣٣)، السبعة لابن مجاهد (٣٥٧)، الغيث للصفاسى (٢٦٣)، المجمع للطبرسى (٢٧٧/٦)، تفسير الرازى (٨/١٩)، النشر لابن الجزرى (١/١)، (٣٦٣، ٣٦٢).

(٢) سقط فى ج.

(٣) سقط فى أ.

فأما قول أحمد: إن أبا عمرو يمد الهمزة ثم يأتي بالياء ساكنة - فعبارة فيها تجوز، وحققتها: أن أبا عمرو يأتي بهمزة الاستفهام، ويدخل بينها وبين همزة «إذا» مدة، كما يفعل ذلك بقوله: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦] ونحو ذلك مما يفصل فيه بالألف بين الهمزتين، كما يفصل بها بين النونات في: «أخشيان»، ويأتي بالهمزة بعد الألف بين بين، كما يأتي بها بعد الألف في ﴿أَيْدَا﴾، إنما هي همزة بين بين، بين الكسرة والياء، وليست ياء محضة، كما أن الهمزة في «المسائل» ليست ياء محضة؛ إنما هي همزة بين بين، فهذا تحقيق ما يريد، إن شاء الله.

وقول أحمد بن موسى: «وابن كثير يأتي بياء ساكنة بعد الهمزة من غير مد»، فهذا ليس على التخفيف القياسي؛ ولو كان عليه، لوجب أن تكون الهمزة بين بين، بين الياء وبين الهمزة، كما أن قولهم: «سَمٌّ» في المتصل، و ﴿إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ﴾ في المنفصل كذلك، ولكنه يبدل الياء من الهمزة إبدالا محضاً، وهذا كما حكاه سيبويه من أنه سمع بعض العرب يقول: «بَيْسٌ»، وقد جاء في الشعر في «يومئذ»: يومئذ، [فهذا] ^(١) والأول يدلان على قول ابن كثير.

قال أحمد: قرأ ابن كثير ^(٢): ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالَى سَوَاءٌ مِنْكُمْ﴾ [الرعد: ٩، ١٠]، بياء في الوصل والوقف، وكذلك قال الحلواني عن أبي ^(٣) معمر عن عبد الوارث عن أبي عمرو، وكذلك أخبرني أبو حاتم الرازي في كتابه إلى عن أبي زيد عن أبي عمرو.

والباقون لا يثبتون الياء في وصل ولا وقف.

[قال أبو علي:] أما إثبات ابن كثير وأبي عمرو الياء في: ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالَى﴾ فهو في القياس، وليس ما فيه الألف واللام من هذا كما لا ألف و [لا] لام فيه من هذا النحو، نحو: قاضٍ وغازٍ.

(١) سقط في أ.

(٢) إتحاف الفضلاء (٢٧٠)، البحر المحيط (٣٧٠/٥)، التبيان للطوسي (٢٢٣/٦)، التيسير للداني (١٣٤)، الحجة لأبي زرع (٣٧٢)، السبعة لابن مجاهد (٣٦٠)، الغيث للصفاسي (٢٦٤)، الكشف للقيسي (٢٤/٢)، تفسير الرازي (٧/١٩)، النشر لابن الجزري (٢/٢٩٨).

(٣) في ج: ابن.

قال سيبويه: إذا لم يكن في موضع تنوين - يعنى: اسم الفاعل - فإن البيان أجود فى الوقف، وذلك قولك: هذا القاضى وهذا العمى؛ لأنها ثابتة فى الوصل: يريد أن الياء مع الألف واللام تثبت ولا تحذف، كما تحذف من اسم الفاعل إذا لم يكن فيه الألف واللام، نحو: هذا قاضٍ؛ فاعلم.

فالياء مع غير الألف واللام تحذف فى الوصل، فإذا حذفت فى الوصل كان القياس أن تحذف فى الوقف، وهى اللغة التى هى أشيع وأفشى، [فأما إذا] ^(١) دخلت الألف واللام فلا تحذف الياء ^(٢) فى اللغة التى هى أكثر عند سيبويه.

وأما قول من حذف فى الوصل والوقف فى ^(٣) ﴿الْمُتَعَالِ﴾ فإن الحجة فى حذفها فى الوقف أن سيبويه زعم: «أن من العرب من يحذف هذا فى الوقف، شبهوه بما ليس فيه ألف ولام؛ إذ كانت تذهب الياء فى الوصل فى التنوين لو ^(٤) لم تكن ألف ولام».

وأما حذفهم لها فى الوصل، فلم يكن القياس؛ لأنه لم يضطر إلى حذفه شىء، كما اضطر إلى حذف ما لا ألف و [لا] لام فيه التقاء الساكنين، وكره التحريك فيه؛ لتحرك الياء بالكسر، وهى لا تحرك بضمه ولا كسرة، ولكن حذف ذلك من حذف؛ لأنها فى الفواصل، وما أشبه الفواصل من الكلام التام، يحذف؛ تشبيها بالقوافى، والقوافى قد كثر حذف ذلك منها ^(٥).

والفواصل وما أشبهها فى حكمها؛ فحذفت منها كما حذفت من ^(٦) القوافى. قال أحمد: وروى عباس عن خارجة إمالة الواو من أول ﴿وَالِ﴾ [١١]، قال: وكلهم يفتحها.

[قال أبو على:] ^(٧) الإمالة فى ﴿وَالِ﴾ حسنة فى قياس العربية، كما أنها فى «عامر» و«واقد» حسنة، لا مانع يمنع منها. و«والِ»: فاعل، من «لى لى». ووالِ

(١) فى أ: فإذا.

(٢) فى الأصول: اللام، وهو تحريف.

(٣) فى ج: من.

(٤) فى ج: أو.

(٥) فى ج: فيها.

(٦) فى أ: فى.

(٧) سقط فى أ.

وَوَلِيٍّ، كعالم وعليم، وقادر وقدير، وراحم ورحيم، والوالى والولى: من يلى أمرك، بخلاف العدو، والله ولى المؤمنين.

اختلفوا فى الياء والتاء من قوله -عز وجل-: ﴿أَمْ هَلْ سَتَوَى الظُّلُمَاتِ وَالنُّورِ﴾ [١٦]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿سَتَوَى﴾ بالتاء.

وقرأ عاصم -فى رواية أبى بكر- وحمزة والكسائى^(١) بالياء.

[وقرأ] حفص عن عاصم بالتاء.

[قال أبو على:]^(٢) التأنيث حسن؛ لأنه فعل مؤنث لم يُفصل بينه وبين فاعله

بشئء، وعلى هذا جاء:

﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ﴾ [الحجرات: ١٤]، ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ﴾ [البقرة: ١١٣]، ﴿وَقَالَتِ

النَّصْرَى﴾ [التوبة: ٣٠]، ﴿وَإِذْ قَالَتِ أُمَّةٌ مِّنْهُمْ﴾ [الأعراف: ١٦٤]، وقد جاء:

﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ﴾ [يوسف: ٣٠]، وقد جاء التأنيث فى هذا النحو: ﴿وَإِذْ قَالَتِ

أُمَّةٌ مِّنْهُمْ﴾ [الأعراف: ١٦٤] وهو اسم جماعة مؤنثة كما أن «نسوة» كذلك.

والتذكير سائغ؛ لأنه تأنيث غير حقيقى، والفعل مقدم.

اختلفوا فى الياء والتاء من قوله -عز وجل-: ﴿وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي النَّارِ﴾ [١٧]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم -فى رواية أبى بكر^(٣)-:

﴿تُوقِدُونَ﴾ بالتاء.

وقرأ حمزة والكسائى وحفص عن عاصم: بالياء.

(١) إتحاف الفضلاء (٢٧٠)، الإملاء للعكبرى (٣٥/٢)، البحر المحيط (٣٧٩/٥)، التبيان للطوسى (٢٣٦/٦)، التيسير للدانى (١٣٣)، تفسير القرطبى (٣٠٣/٩)، الحجة لابن خالويه (٢٠١)، الحجة لأبى زرعة (٣٧٢)، السبعة لابن مجاهد (٣٥٨)، الغيث للصفاقسى (٢٦٤)، الكشف للقيسى (١٩/٢)، المجمع للطبرسى (٢٨٤/٦)، المعانى للفراء (٦١/٢)، تفسير الرازى (٣١/١٩)، النشر لابن الجزرى (٢٩٧/٢).

(٢) سقط فى أ.

(٣) إتحاف الفضلاء (٢٧٠)، البحر المحيط (٣٨١/٥)، التبيان للطوسى (٢٣٨/٦)، التيسير للدانى (١٣٣)، تفسير القرطبى (٣٠٦/٩)، الحجة لابن خالويه (٢٠١)، الحجة لأبى زرعة (٣٧٣)، السبعة لابن مجاهد (٣٥٨)، الغيث للصفاقسى (٢٦٤)، الكشف للزمخشرى (٣٥٦/٢)، الكشف للقيسى (٢٢/٢)، المجمع للطبرسى (٢٨٢/٦)، تفسير الرازى (٣٦/١٩)، النشر لابن الجزرى (٢٩٧/٢، ٢٩٨).

[وقرأ] على بن نصر عن أبي عمرو: ﴿تُوقَدُونَ﴾، وقرأ -أيضا-: ﴿يُوقَدُونَ﴾،
والغالب عليه: ﴿تُوقَدُونَ﴾ بالتاء.

[قال أبو علي:]^(١) من قرأ بالتاء؛ فلما قبله من الخطاب، وهو قوله -عز وجل-:
﴿قُلْ أَفَاتَخَذْتُمْ﴾ [١٦]، ويجوز أن يكون خطابا عاما، يراد به الكافة؛ كأن المعنى: مما
توقدون عليه أيها الموقدون زبد مثل زبد الماء الذي يحمله السيل، فأما الزبد فيذهب
جفاء لا يُتَنَفَّعُ به كما لا ينتفع الكافر بما يتخذه من الآلهة مثل الزبد الذي لا ينتفع به،
كما ينتفع بما يخلص منه الزبد من الماء والذهب والصفير والفضة.
ومن قرأ بالياء؛ فلأن ذكر الغيبة قد تقدم في قوله: ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ﴾ [١٦]،
ويجوز أن يراد به جميع الناس.

ويقوى ذلك قوله: ﴿وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ﴾ [١٧]؛ فكما أن ﴿النَّاسَ﴾ يعم المؤمن
والكافر، كذلك الضمير في ﴿يُوقَدُونَ﴾.

وقال: ﴿وَمِمَّا يُوقَدُونَ عَلَيْهِ فِي النَّارِ﴾، فجعل الظرف متعلقا بـ ﴿يُوقَدُونَ﴾؛ لأنه قد
يوقد على ما ليس في النار؛ كقوله: ﴿فَأَوْقَدُ لِي يَهْمَنُنْ عَلَى الطَّيْنِ﴾ [القصص: ٣٨]
فهذا إيقاد على ما ليس في النار، وإن كان يلحقه وهجها ولهبها.
وأما قوله: ﴿بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ﴾ [النمل: ٨]، فالمعنى [على]^(٢): من في قرب
النار، وليس يراد به متوغلها، ﴿ومن حولها﴾: من لم يقرب منها قرب الآخرين؛
ألا ترى أن قوله: ﴿وَمَنْ حَوْلَكُ مِنَ الْأَعْرَابِ مُنْفِقُونَ﴾ [التوبة: ١٠١]، لم يقرب
المنافقون الذين حولهم فيه قرب المخالطين لهم، حيث يحضرونه ويشهدونه في
مشاهدتهم.

حدثنا أحمد بن محمد البصرى قال: حدثنا المؤمل قال: حدثنا إسماعيل ابن
عليه عن أبي رجاء قال: سمعت الحسن يقول: الله ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أوديةً
يَقْدَرُهَا﴾ [١٧] إلى قوله: ﴿أَبْتِغَاءَ حِلْيَةٍ﴾: [من]^(٣) الذهب والفضة، والمتاع: الصفر
والحديد، كذلك يضرب الله الحق والباطل، كما أوقد على الذهب والفضة والصفر
والحديد، فخلص خالصه، ﴿كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا

(١) سقط في أ.

(٢) سقط في أ.

(٣) سقط في ج.

مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فِيمَكُّ فِي الْأَرْضِ ﴿١﴾، قال: وكذلك الحق بقي لأهله فانتفعوا به.
اختلفوا في فتح الصاد وضمها من قوله -جل وعز-: ﴿وَصُدُّوا عَنِ السَّبِيلِ﴾
: [٣٣]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر^(١): ﴿وَصُدُّوا﴾ بفتح الصاد، وفي «حم
المؤمن» [٣٧] مثله.

وقرأ عاصم وحزمة والكسائي: ﴿وَصُدُّوا عَنِ السَّبِيلِ﴾ بالضم فيهما.
وقال أبو عمرو عن أبي الحسن: صد وصددته، مثل: رجع رجعت.
ومن ذلك قول الشاعر: [من البسيط]

صَدَّتْ كَمَا صَدَّ عَمَّا لَا يَجِلُّ لَهُ سَاقِي نَصَارَى قُبَيْلِ الْفِضْحِ صُؤَامِ^(٢)
فهذا: صدت في نفسها.

وقال الآخر: [من الوافر]

صَدَّدَتِ الْكَأْسَ عَنَّا أُمَّ عَمْرُو
(٣)

فأما قوله -عز وجل-: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الحج:
٢٥]، فالمعنى: يصدون المسلمين عن المسجد الحرام؛ فكان المفعول محذوف.
وقوله -تعالى-: ﴿رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا﴾ [النساء: ٦١]،

(١) إتحاف الفضلاء (٢٧٠)، الإملاء للعكبري (٣٦/٢)، البحر المحيط (٣٩٥/٥)، التبيان
للطوسي (٢٥٧/٦)، التيسير للداني (١٣٣)، تفسير الطبري (١٠٨/١٣)، تفسير القرطبي
(٣٢٣/٩)، الحجة لابن خالويه (٢٠١)، الحجة لأبي زرعة (٣٧٤)، السبعة لابن مجاهد
(٣٥٩)، الغيث للصفاسي (٢٦٤)، الكشاف للزمخشري (٣٦٢/٢)، الكشف للقيسي (٢/
٢٢)، المجمع للطبرسي (٢٩٤/٦)، تفسير الرازي (٥٧/١٩)، النشر لابن الجزري (٢/
٢٩٨).

(٢) البيت للنمر بن تولب في ديوانه (٣٨٩)، وشرح أبيات سيبويه (٢٥٥/٢)، وبلا نسبة في
الكتاب (٢٥٥/٣).

(٣) صدر بيت، وعجزه:

وكان الكأس مجراها اليمينا
.....

والبيت لعمر بن كلثوم في ديوانه (٦٥)، وشرح شواهد الإيضاح (١٧٢)، والكتاب
(٢٢٢/١)، واللسان (صبن)، ولعمر بن معديكرب في ملحق ديوانه (٢١٣)،
ولعمر بن عدى أو لعمر بن كلثوم في خزنة الأدب (٢٧٢/٨)، والدرر (٨٧/٣)،
وبلا نسبة في شرح شذور الذهب (٣٠٢)، وهمع الهوامع (٢٠١/١).

يكون على: يصدون عنك، أى: [لا يبايعونك كما يبايعك] ^(١) المسلمون، ويجوز أن يكونوا يصدون غيرهم عن الإيمان، [كما صدوا هم] ^(٢)، ويثبطونهم عنه.

وحجة من قال: ﴿وَصَدُّوا عَنِ السَّبِيلِ﴾، فأسند الفعل إلى الفاعل: قوله: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [محمد: ١]، وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الحج: ٢٥]، وقال: ﴿هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [الفتح: ٢٥]، فكما أسند الفعل إلى الفاعل فى جميع هذه الآى، كذلك يكون مسندا إليهم فى قوله: ﴿وَصَدُّوا عَنِ السَّبِيلِ﴾. وقد زعموا أن قوله: ﴿وَصَدُّوا عَنِ السَّبِيلِ﴾ نزلت فى قوم جلسوا على الطريق، فصدوا الناس عن النبى ﷺ.

ومن بنى الفعل للمفعول به فقال: ﴿وَصَدُّوا عَنِ السَّبِيلِ﴾، فإن فاعل الصد غواتهم والعتاة منهم فى كفرهم.

وقد يكون «صد» على نحو ما يقولون: حد فلان عن الخير، وصد عنه، يريد: أنه لم يفعل خيرا، ولا يريد أن مانعا مانعه منه.

فأما قوله -عز وجل-: ﴿وكذلك زين لفرعون سوء عمله وصد عن السبيل﴾ [غافر: ٣٧] فالفتح الوجه؛ لأنه لم يصد عن الإيمان أحد، ولم يمنعه منه. والذى زين له ذلك الشيطان، كما جاء فى الأخرى: ﴿وَإِذْ زَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَلَهُمْ﴾ [الأنفال: ٤٨]، ﴿وَزَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَلَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ﴾ [النمل: ٢٤].

اختلفوا فى تشديد الباء وتخفيفها من قوله -عز وجل-: ﴿وَيُثِبُّ﴾ [٣٩]: فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم: ﴿وَيُثِبُّ﴾ ساكنة التاء، خفيفة الباء. وقرأ ابن عامر ونافع وحزمة والكسائى ^(٣): ﴿وَيُثِبُّ﴾ مشددة الباء مفتوحة التاء.

(١) فى ج: لا يتابعونك كما يتابعك.

(٢) فى ج: صدوهم.

(٣) إتحاف الفضلاء (٢٧٠)، البحر المحيط (٣٩٩/٥)، التبيان للطوسى (٢٦٤/٦) التيسير للدانى (١٣٤)، تفسير الطبرى (١١٥/١٣)، تفسير القرطبى (٣٢٩/٩)، الحجة لابن خالويه (٢٠١)، الحجة لأبى زرعة (٣٧٤)، السبعة لابن مجاهد (٣٥٩)، الغيث للصفاسى (٢٦٤)، الكشاف للزمخشرى (٣٦٣/٢)، الكشف للقيسى (٢٣/٢)، المجمع للطبرى (٢٩٧/٢)، المعانى للفراء (٦٦/٢)، تفسير الرازى (٦٤/١٩).

[قال أبو علي:] ^(١) المعنى: يمحو الله ما يشاء ويثبت، فاستغنى بتعدية الأول من الفعلين عن تعدية الثاني، والمعنى: يثبت.

ومثل ذلك قوله: ﴿وَالْحَفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَفِظَاتِ وَالذَّكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥].

وزعم سيويه أن من العرب من يعمل الأول من الفعلين ولا يعمل الثاني في شيء؛ كقولهم: متى رأيت، أو قلت: زيدا منطلقا.

وقال الشاعر: [من الطويل]

بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيِّ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ وَتَحْسِبُ ^(٢)
ولم يعمل الثاني.

وهذا -والله أعلم- فيما يحتمل النسخ والتبديل من الشرائع الموقوفة على المصالح على حسب الأوقات.

فأما ما كان من غير ذلك فلا يمحو ولا يبدل، وأم الكتاب: هو الذكر المذكور في قوله -عز وجل-: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ﴾ [الأنبياء: ١٠٥].
وحجة من قال: ﴿وَيُثَبِّتُ﴾، قوله: ﴿وَأَشَدُّ تَثْبِيتًا﴾ [النساء: ٦٦]، وقوله: ﴿فَتَثَبُّوا﴾ [النساء: ٩٤]؛ لأن «ثبت» مطاوع: ثبت.

وحجة من قال: «يُثَبِّتُ»: ما روى عن عائشة: «كَانَ إِذَا صَلَّى صَلَاةً أُثْبِتَهَا» ^(٣).
وقولهم: «ثابت»، من قوله: ﴿بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ﴾ [إبراهيم: ٢٧]؛ لأن «ثبت» مطاوع «أثبت»، كما أن «ثببت» مطاوع «ثبت».

اختلفوا في الجمع والتوحيد من قوله -تعالى-: ﴿وَسَيَعْلَمُ الْكَفُورُ﴾ [٤٢]:
فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو ^(٤): ﴿وَسَيَعْلَمُ الْكَافِرُ﴾ واحدا.

(١) سقط في أ.

(٢) البيت للكعبية في خزنة الأدب (١٣٧/٩)، والدرر (٢٧٢/١)، (٢٥٣/٢)، وشرح التصريح (٢٥٩/١)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٦٩٢)، والمحاسب (١٨٣/١)، والمقاصد النحوية (٤١٣/٢)، (١١٢/٣)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٦٩/٢)، وشرح الأشموني ص (١٦٤)، وشرح ابن عقيل (٢٢٥)، وهمع الهوامع (١٥٢/١).

(٣) أخرجه مسلم (٥٧٢/١)، كتاب صلاة المسافرين، باب معرفة الركعتين اللتين كان يصليهما (٢٩٨، ٨٣٥)، وأحمد في المسند (٤٠/٦، ٦١، ٢٤١)، والنسائي (٢٨١/١) كتاب المواقيت، باب: الرخصة في الصلاة بعد العصر (٥٧٧).

(٤) إتحاق الفضلاء (٢٧٠)، الإملاء للعكبري (٣٦/٢)، البحر المحيط (٤٠١/٥)، التبيان =

وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿الْكَفَرُ﴾ على الجمع.
[قال أبو علي:] العلم في قوله -جل وعز-: ﴿سَيَعْلَمُ الْكَافِرُ﴾ هو المتعدى إلى مفعولين؛ بدلالة تعليقه ووقوع الاستفهام بعده.

تقول: علمت لمن الغلام، فتعلقه مع الجار كما تعلقه مع غير الجار في نحو: ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ تَكُونُ لَهُ عَقِيبَةُ الدَّارِ﴾ [الأنعام: ١٣٥]، وموضع الجار مع المجرور نصب؛ من حيث سد الكلام الذي هو فيه مسد المفعولين، لا من^(١) حيث حكمت في نحو: «مررت بزيد» بأن موضعه نصب، ولكن اللام الجارة كانت متعلقة في الأصل بفعل؛ فصار مثل: «علمت بمن تمر»، في أن الجار يتعلق بالمرور، والجملة التي هي منها في موضع نصب، وقد علق الفعل عنها.

فأما من قرأ: ﴿الْكَافِرُ﴾ فإنه جعل «الكافر» اسما شائعا كالإنسان في قوله -عز وجل-: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكْفِيرٌ﴾ [العصر: ٢]، وزعموا أنه لا ألف فيه، وهذا الحذف إنما يقع في «فاعل» نحو: خالد وصالح، ولا يكاد يحذف في «فُعَال»؛ فذا حجة لمن قال: الكافر.

وزعموا أن في بعض الحروف: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾؛ فهو^(٢) يقوى الجمع. وقد جاء «فاعل» يراد به اسم الجنس.

أشدد أبو زيد: [من الرجز]

إِنْ تَبَخَّلِي يَا جُمْلُ أَوْ تَعْتَلِي أَوْ تُضَيِّحِي فِي الظَّاعِنِ الْمُؤَلَّى^(٣)

فهذا إنما يكون على الكثرة، وليس المعنى على كافر واحد؛ والجمع - الذي هو الكفار - المراد في الآية: لا إشكال فيه.

قال [أحمد]^(٤): ابن كثير وحده^(٥): يقف على ﴿هَادِي﴾ [٧، ٣٣]،

= للطوسي (٢٦٦/٦)، التيسير للداني (١٣٤)، تفسير الطبري (١١٨/١٣)، تفسير القرطبي (٣٣٥/٩)، الحجة لابن خالويه (٢٠٢)، الحجة لأبي زرعة (٣٧٥)، السبعة لابن مجاهد (٣٥٩)، الغيث للصفاسي (٢٦٤)، الكشف للقيسي (٢٣/٢)، المعاني للفراء (٦٧/٢)، تفسير الرازي (٦٩/١٩)، النشر لابن الجزري (٢٩٨/٢).

(١) في ج: لأن.

(٢) في ج: فهذا.

(٣) تقدم.

(٤) سقط في أ.

(٥) إتحاف الفضلاء (٢٧٠)، البحر المحيط (٣٩٩/٥)، التبيان للطوسي (٢٦٤/٦)، التيسير =

و: ﴿وَاقِي﴾ [٣٤، ٣٧]، وكذلك ﴿مِنَ وَالِي﴾ [١١] - بالياء.

[قال أبو علي:] حجة قول من لم يقف بالياء - وهو الوجه - أنك تقول في الوصل: هذا قاض وهاد وواق، فتحذف الياء؛ لسكونها والتقاءها مع التنوين. فإذا وقفت فالتنوين يحذف في الوقف في الجر والرفع، ولا يبدل منه شيء، والياء قد كانت انحذفت في الوصل؛ فيصادف الوقف الحركة التي هي كسرة في عين «فاعل»؛ فتحذفها كما تحذف حركة سائر المتحركات التي نقف عليها. فإذا حذفها سكن الحرف في الوقف، كما تسكن سائر الحروف المتحركات فيه؛ فيصير «داغ» و «واق» و «هاذ»، وهذا الكثير في الاستعمال، الشائع فيه. ووجه قول ابن كثير أن سيبويه قال: حدثنا أبو الخطاب^(١) ويونس: أن بعض من يوثق به من العرب يقول: هذا داعي وعمى، فيقفون بالياء.

ووجه ذلك: أنهم قد كانوا حذفوا الياء في الوصل؛ لالتقاءها مع التنوين ساكنة، وقد أمن في الوقف أن يلحق التنوين، فإذا أمن التنوين الذي كانت الياء حذفت في الوصل من أجل التقاءها معه في الوصل، ردت الياء فصار: هذا قاضي وهادي، والأول أكثر في استعمالهم.

ومن ثم قال الخليل في نداء «قاض» ونحوه: يا قاضي، بإثبات الياء؛ لأن النداء موضع لا يلحق فيه التنوين، وإذا لم يلحق لم يلتق ساكن مع التنوين؛ فيلزم حذفها؛ فثبتت الياء في النداء لما أمن لحاق التنوين^(٢)، كما ثبتت مع الألف واللام لما أمن التنوين معهما في نحو: ﴿المتعالى﴾ [الرعد: ٩]، و: ﴿دعوة الداعى﴾ [البقرة: ١٨٦]. كذلك^(٣) تثبت في النداء لذلك.

* * *

= للداني (١٣٤)، تفسير الطبرى (١١٥/١٣)، تفسير القرطبي (٢٣٩/٩)، الحجة لابن خالويه (٢٠١)، الحجة لأبي زرعة (٣٧٤)، السبعة لابن مجاهد (٣٥٩)، الغيث للصفاسى (٢٦٤)، الكشاف للزمخشري (٣٦٣/٢)، الكشف للقيسى (٢٣/٢)، المجمع للطبرسى (٢٩٧/٢)، المعانى للفراء (٦٦/٢)، تفسير الرازى (٦٤/١٩)، النشر لابن الجزرى (٢٩٨/٢).

(١) فى أ: أبو طالب.

(٢) فى ج: التنوين فيه.

(٣) فى ج: كما.

[بسم الله الرحمن الرحيم
 ذكر] ^(١) اختلافهم في سورة إبراهيم

قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وحزمة والكسائي: ﴿الْحَمِيدُ . اللَّهُ﴾ [١، ٢] على البدل.

وقرأ نافع وابن عامر^(٢): ﴿الْحَمِيدُ . اللهُ﴾ رفعا.

حدثني عبيد الله بن علي قال: حدثنا نصر بن علي عن الأصمعي عن نافع: ﴿الله﴾ خفض مثل أبي عمرو، ولم يرو عن نافع ذلك غيره. قال أبو علي: من جر جعله بدلا من ﴿الْحَمِيدُ﴾، ولم يكن صفة؛ لأن الاسم - وإن كان في الأصل مصدرا - صفة، والمصادر يوصف بها كما يوصف بأسماء الفاعلين، وكذلك كان هذا الاسم في الأصل: «الإله»، ومعناه: ذو العبادة، أي: العبادة تجب له.

قال أبو زيد: [يقال:] ^(٣) تأله الرجل: إذا نسك.

وأشدد لرؤية: [من الرجز]

سَبَّحْنَ وَأَسْتَرْجَعْنَ مِنْ تَأَلَّهِي^(٤)

فهذا في أنه في الأصل مصدر قد وصف به مثل «السلام» و«العدل»، إلا أن هذا الاسم غلب حتى صار في الغلبة - لكثرة استعمال هذا الاسم - كالعلم.

(١) سقط في أ.

(٢) إتحاق الفضلاء (٢٧١)، الإملاء للعكبري (٣٦/٢)، التبيان للطوسي (٢٦٩/٦)، التيسير للداني (١٣٤)، تفسير الطبري (١٢٠/١٣)، تفسير القرطبي (٢٣٩/٩)، الحجة لابن خالويه (٢٠٢)، الحجة لأبي زرعة (٣٧٦)، السبعة لابن مجاهد (٣٦٢)، الغيث للصفاسي (٢٦٥)، الكشف للزمخشري (٣٦٥/٢)، الكشف للقيسي (٢٥/٢)، المجموع للطبرسي (٣٠٢/٦)، المعاني للفراء (٦٧/٢)، تفسير الرازي (٧٥/١٩)، النشر لابن الجزري (٢/٢٩٨).

(٣) سقط في أ.

(٤) الرجز في ديوانه ص (١٦٦)، ولسان العرب (سبح، جله، دهنه، مده)، وخزانة الأدب (٣٩١/٦، ٣٩٢)، وشرح المفصل (٨١/٤)، وتهذيب اللغة (٢٣٠/٦، ٤٢٢)، وجمهرة اللغة ص (٤٣، ٦٨٥)، ومقاييس اللغة (١٢٧/١)، وديوان الأدب (٤٦٤/٢)، وكتاب العين (٣٢/٤، ٩٠)، وتاج العروس (أله، مده)، وبلان نسبة في لسان العرب (أله، سمه)، والأشباه والنظائر (١٠٥/٦)، وشرح المفصل (٣/١)، وجمهرة اللغة ص (٨٢٩)، ومقاييس اللغة (٣٠٧/٥)، والمخصص (٢٩١/١٢، ٩٧/١٣، ١٣٦/١٧).

وقد يغلب ما أصله الصفة؛ فيصير بمنزلة العلم، قال: [من الطويل]
 وَتَابِعَةُ الْجَعْدِيُّ بِالرَّمْلِ بَيْتُهُ عَلَيْهِ صَفِيحٌ [مِنْ تُرَابٍ وَجَنْدَلٍ] (١)
 والأصل: النابغة، فلما غلب نزع منه الألف واللام، كما نزع من الأعلام نحو:
 زيد وجعفر، وربما استعمل في هذا النحو الوجهان، قال: [من الطويل]
 تَقَعَّدَهُمْ أَعْرَاقٌ حَذَلَمَ بَعْدَمَا رَجَا الْهَيْتُمْ إِذْ رَأَى الْعَلَا وَالْمَكَارِمَ (٢)
 وقال: [من الطويل]

.....

 وَجَلَّتْ عَنُّ وَجُوهِ الْأَهَاتِيمِ (٣)

وأما قوله: [من البسيط]

والتَّيْمُ أَلْأُمُّ مَنْ يَمْشِي وَأَلْأُمُّهُمْ ذُهْلُ بِنْتِ تَيْمِ بَنُو السُّوءِ الْمَدَانِسُ (٤)
 فيجوز أن يكون جعل «التيم» - لما كان في الأصل مصدرا - بمنزلة الصفة.
 ويجوز أن يكون جعل «التيم» جمع: تيمى؛ كيهودى ويهود.

وعلى هذا ما في التنزيل من قوله: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ﴾ [البقرة: ١١٣، المائدة: ١٨،
 ٦٤، التوبة: ٣٠].

ألا ترى أن «يهود» قد جرى في كلامهم اسما للقبيلة، كما أن «مجوس» كذلك؟!
 فلولا أن المراد [بها الجمع، لم يدخلها] (٥) الألف واللام، كما لا تدخل المعارف
 نحو: زيد وجعفر، إلا أنه جمع، فحذف الياءين اللتين للنسب، كما جمع: شعيرة،
 وشعير فحذف الهاء، ومثل ذلك: رومي وروم، وزنجي وزنج.
 ومن رفع قطع من الأول، وجعل «الذى»: الخبر، أو جعله صفة وأضمر خبرا،
 ومثل ذلك في القطع:

قوله: ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَالِمٌ الْغَيْبِ﴾ [سبأ: ٣].

فمن قطع ورفع جعل قوله: ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ﴾ [سبأ: ٣] خبرا لقوله: ﴿عَالِمٌ
 الْغَيْبِ﴾.

(١) سقط في أ، والبيت تقدم.

(٢) تقدم.

(٣) تقدم.

(٤) تقدم.

(٥) في ج: بهما الجمع لم يدخلهما.

ومن جر أجرى ﴿عَلِيرِ الْغَيْبِ﴾ صفة على الأول.
 وعلى هذا يجوز: ﴿مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرْقَدِنَا هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ﴾ [يس: ٥٢]: إن شئت
 جعلت ﴿هَذَا﴾ صفة لقوله: ﴿مِنْ مَرْقَدِنَا﴾، وأضمرت خبرا لقوله: ﴿مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ﴾،
 وإن شئت جعلت قوله: ﴿هَذَا﴾ ابتداء، وجعلت قوله: ﴿مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ﴾ خبرا.
 وكذلك: ﴿عَطَاءَ حِسَابًا رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الرَّحْمَنُ﴾ [النبا: ٣٦-٣٧]، إن
 شئت جعلته صفة، وإن شئت جعلته ابتداء، و ﴿لا يملكون﴾ خبره.
 ومثل ذلك: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ﴾ [التوبة: ١١١]، ثم انقطع
 قوله: ﴿التَّائِبِينَ﴾ [التوبة: ١١٢] عنهم، واستؤنف به، وزعموا أن في بعض
 الحروف: ﴿التَّائِبِينَ﴾ على إتياع «المؤمنين».
 فكذلك قراءة من قرأ: ﴿اللَّهُ﴾ فقطعه مما قبله، واستأنف به.
 اختلفوا في قوله -جل وعز-: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ﴾
 [١٩]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم: ﴿خَلَقَ﴾ على «فعل».
 وقرأ حمزة والكسائي: ﴿خَالِقٌ﴾ على «فاعل».
 [قال أبو علي: (١) وجه قول من قرأ: ﴿خَلَقَ﴾ أن ذلك أمر ماض، فأخبروا
 عنه بلفظ المضى على «فعل»].
 ووجه من قال: ﴿خَالِقٌ﴾ أنه جعله مثل: ﴿فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [إبراهيم:
 ١٠، يوسف: ١٠١، فاطر: ١].
 ألا ترى أن «فاطرا» بمعنى «خالق»، وكذلك قوله: ﴿فَالِقِ الْإِصْبَاحِ وَجَاعِلِ اللَّيْلِ
 سَكَنًا﴾ [الأنعام: ٩٦] هو على «فاعل» دون «فعل»، وهما مما قد فعلا فيما مضى.
 اختلفوا في قوله -عز وجل-: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُصْرِحٍ إِلَيَّ﴾ [٢٢]:
 فحرك حمزة ياءها الثانية إلى الكسر.
 وحركها الباقون إلى الفتح.
 وروى إسحاق الأزرق عن حمزة: ﴿بِمُصْرِحٍ﴾ بفتح الياء الثانية (٢).

(١) سقط في أ.

(٢) إتحاف الفضلاء (٢٧٢)، الإعراب للنحاس (١٨٣/٢)، الإملاء للعكبري (٣٧/٢)، البحر المحيط (٤١٩/٥)، التبيان للطوسي (٢٨٩/٦)، التيسير للداني (١٣٤)، تفسير القرطبي =

قال أبو علي: قال الفراء فى كتابه فى التصريف: [قرأ به] ^(١) الأعمش، ويحيى ابن وثاب. قال: وزعم القاسم بن معن أنه صواب.

قال: وكان ثقة بصيرا.

وزعم قطرب أنه لغة فى بنى يربوع، يزيدون على ياء الإضافة ياء.

وأشد: [من الرجز]

مَاضٍ إِذَا مَا هَمَّ بِالْمُضِيِّ
قَالَ لَهَا هَلْ لَكَ يَا تَا فَي ^(٢)

وقد أشد الفراء ذلك أيضا.

ووجه ذلك من القياس: أن الياء ليست تخلو من أن تكون فى موضع نصب أو جر، فالياء فى النصب والجر كالهاء فىهما، وكالكاف فى أكرمتك ^(٣)، و: هذا لك. فكما أن الهاء قد لحقتها الزيادة فى: هذا لهو، وضربهو. ولحق الكاف - أيضا - الزيادة فى قول من قال: أعطيتكاه وأعطيتكيه، فيما حكاه سيويه، وهما أختا الياء - كذلك ألحقوا الياء الزيادة من المد، فقالوا: فيى، ثم حذفت الياء الزائدة على الياء، كما حذفت الزيادة من الهاء فى قول من قال: [من الطويل]

..... لَهْ أَرْقَانٍ ^(٤)

[وزعم أبو الحسن أنها لغة] ^(٥)، وكما حذفت الزيادة من الكاف، فقالوا: أعطيتكّه وأعطيتكّه، كذلك حذفت الياء اللاحقة للياء كما حذفت من أختيها، وأقرت الكسرة التى كانت تلى الياء المحذوفة، فبقيت الياء على ما كانت عليه من الكسرة، وكما لحقت الكاف والتاء والهاء الزيادة، كذلك لحقت الياء الزيادة.

فلحاق التاء الزيادة نحو ما أنشد من قول الشاعر: [من الهزج]

١ = (٣٥٧/٩)، الحجة لابن خالويه (٢٠٣)، الحجة لأبى زرعة (٣٧٧)، السبعة لابن مجاهد (٣٦٢)، الغيث للصفاقسى (٢٦٥)، الكشاف للزمخشري (٣٧٤/٢)، الكشاف للقيسى (٢/٢٦)، المجمع للطبرسى (٣١٠/٦)، المعانى للأخفش (٣٧٥/٢)، المعانى للفراء (٢/٧٥)، تفسير الرازى (١١٤/١٩)، النشر لابن الجزرى (٢/٢٩٨، ٢٩٩).

(١) فى أ: هو قراءة.

(٢) تقدم.

(٣) فى أ: أكبر منك.

(٤) تقدم.

(٥) فى ج: قال أبو الحسن: إنها لغة.

رَمَيْتِيهِ فَأَضْمَيْتِ فَمَا أَخْطَأَتِ الرَّمِيَةَ^(١)
 فإذا كانت هذه الكسرة فى الباء على هذه اللغة، وإن كان^(٢) غيرها أفسى منها،
 وعضده من القياس ما ذكرنا - لم يجز^(٣) لقائل أن يقول: إن القراءة بذلك لحن؛
 لاستفاضة ذلك فى السماع والقياس، وما كان كذلك لا يكون لحنًا.
 قال: روى عباس عن أبى عمرو^(٤): ﴿إِنَّمَا نُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ﴾ [إبراهيم: ٤٢] بالنون
 ولم يروها غيره.

وقرأ الباقون بالياء.

[وقرأ] اليزيدى وغيره عن أبى عمرو: ﴿يُؤَخِّرُهُمْ﴾ على ياء.

[قال أبو على]:^(٥) وجه الباء: أن لفظ الغيبة المفرد قد تقدم؛ فيكون بالياء:

﴿وَلَا نَحْسَبُ أَنَّ اللَّهَ غَفْلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ﴾ [٤٢].

وجه النون [أنه فى]^(٦) المعنى مثل الباء، وقد تقدم مثله.

اختلفوا فى كسر اللام الأولى وفتح الثانية من قوله - عز وجل -: ﴿لِتَرْوَلْ مِنْهُ

الْجِبَالُ﴾ [٤٦]:

فقرأ الكسائى^(٧) وحده: ﴿لَتَرْوَلْ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾ بفتح اللام الأولى [من «تزل»]^(٨)

وضم الثانية.

(١) تقدم.

(٢) فى ج: كانت.

(٣) فى ج: يكن.

(٤) إتحاف الفضلاء (٢٧٣)، الإملاء للعكبرى (٣٩/٢)، البحر المحيط (٤٣٥/٥)، التبيان
 للطوسى (٣٠٣/٦)، تفسير القرطبى (٣٧٦/٩)، السبعة لابن مجاهد (٣٦٣)، الكشف
 للزمخشرى (٣٨٢/٢)، النشر لابن الجزرى (٣٠/٢).

(٥) سقط فى أ.

(٦) فى أ: أنه قرأ فى.

(٧) إتحاف الفضلاء (٢٧٣)، الإعراب للنحاس (١٨٧/٢)، البحر المحيط (٤٣٧/٥، ٤٣٨)،
 التبيان للطوسى (٦٠٣/٦)، التيسير للدانى (١٣٥)، تفسير الطبرى (١٦١/١٣)، تفسير
 القرطبى (٣٨٠/٩)، الحجّة لابن خالويه (٢٠٣)، الحجّة لأبى زرع (٣٧٩)، السبعة لابن
 مجاهد (٣٦٣)، الغيث للصفاقسى (٢٦٦)، الكشف للزمخشرى (٣٨٣/٢)، الكشف
 للقيسى (٢٨ ٢٧/٢)، المجمع للطبرى (٣٢٢/٦)، المعانى للفراء (٧٩/٢)، تفسير
 الرازى (١٤٤/١٩)، النشر لابن الجزرى (٣٠٠/٢).

(٨) سقط فى ج.

وقرأ الباقون: ﴿لِتَرْوُلَ﴾ بكسر اللام الأولى وفتح الثانية.
 [قال أبو علي: (١) من قرأ: ﴿وَإِنْ كَانَتْ مَكْرَهُمْ لِتَرْوُلَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾ فَإِنْ «إِنْ»
 على قوله بمعنى «ما»، التقدير: ما كان مكرهم لتزول، و «إِنْ» مثل التي في قوله:
 ﴿إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ [الملك: ٢٠]، وهذا مثل قوله: ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ
 ... وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ﴾ [آل عمران: ١٧٩].

والمعنى: ﴿وقد مكروا مكرهم وعند الله مكرهم﴾ أى: جزاء مكرهم، فحذف
 المضاف كما حذف من قوله: ﴿تَرَى الظَّالِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا كَسَبُوا وَهُوَ وَاقِعٌ بِهِمْ﴾
 [الشورى: ٢٢]، أى: جزاؤه، أى: قد عرف الله مكرهم فهو يجازيهم عليه، وما
 كان مكرهم لتزول منه الجبال: والجبال كأنه: أمرُ النبي ﷺ، وأعلامه، ودلالته،
 أى: ما كان مكرهم لتزول منه ما هو مثل الجبال فى امتناعه ممن أراد إزالته.
 ومن قرأ: ﴿وَإِنْ كَانَ مَكْرَهُمْ لِتَرْوُلَ مِنْهُ﴾ كانت «إِنْ» [هى] المخففة من الثقلة
 على تعظيم أمر مكرهم، [على] (٢) خلاف القراءة الأخرى، وهو فى تعظيم
 مكرهم، كقوله: ﴿وَمَكْرُوا مَكْرًا كَبِيرًا﴾ [نوح: ٢٢] أى: قد كان مكرهم من كبره
 وعظمه يكاد يزيل ما هو مثل الجبال فى الامتناع على من أراد إزالته وثباتها.

ومثل هذا فى تعظيم الأمر قول الشاعر: [من الطويل]

أَلَمْ تَرَ صَدْعًا فِي السَّمَاءِ مُبِينًا عَلَى ابْنِ لُبَيْبِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ (٣)
 وقال: [من الطويل]

بَكَى حَارِثُ الْجَوْلَانِ مِنْ مَوْتِ رَبِّهِ وَحَوْرَانُ مِنْهُ خَاشِعٌ مُتَضَائِلٌ (٤)
 وقال أوس: [من المتقارب]

أَلَمْ تَكْسِفِ الشَّمْسُ شَمْسَ النَّهَارِ مَعَ النَّجْمِ وَالْقَمَرِ الْوَاجِبِ (٥)
 فهذا كله على تعظيم الأمر وتفخيمه.

(١) سقط فى أ.

(٢) سقط فى ج.

(٣) البيت بلا نسبة فى البحر المحيط (٢١٨/٦).

(٤) البيت للنابغة الذبياني فى ديوانه (١٢١)، واللسان (حرث، جول)، والتنبيه والإيضاح
 (١٨٣/١)، والتاج (حرث، جول)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة (٤٩٣، ١٠٤٤).

(٥) البيت فى ديوانه ص (١٠).

ويدل على أن الجبال يعنى بها^(١): أمر النبي ﷺ، قوله بعد: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ خَافٍ وَعَدِيهٖ رُسُلَهُ﴾ [إبراهيم: ٤٧] أى: فقد وعدك الظهور عليهم والغلبة لهم فى قوله: ﴿يُظْهِرُهُ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [التوبة: ٣٣، الفتح: ٢٨، الصف: ٩]، وقوله: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سَتُغْلَبُونَ﴾ [آل عمران: ١٢]، وقد استعمل لفظ «الجبال» فى

غير هذا فى تعظيم الشيء وتفخيمه، قال ابن مقبل: [من الطويل]
 إِذَا مُتْ عَنْ ذِكْرِ الْقَوَافِي فَلَنْ تَرَى لَهَا شَاعِرًا مِثْلِي أَطْبَّ وَأَشْعَرًا
 وَأَكْثَرَ بَيْتًا شَاعِرًا ضَرَبَتْ بِهِ بَطُونٌ جِبَالِ الشُّعْرِ حَتَّى تَيْسَّرًا^(٢)
 اختلفوا فى قوله -عز وجل-: ﴿وَتَقَبَّلْ دُعَاءَ رَبِّنَا﴾ [٤٠، ٤١] فى إثبات الياء فى الوصل والوقف:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة وهبيرة عن حفص عن عاصم^(٣): ﴿وتقبل دعائى ربنا﴾ بياء فى الوصل.

وقال البزى عن ابن كثير: يصل ويقف بياء.

وقال قبل، عن ابن كثير: يشم الياء فى الوصل ولا يشتها، ويقف [عليها]^(٤) بالألف.

والباقون: ﴿دُعَاءَ﴾ بغير ياء.

وروى نصر بن على عن الأصمعى قال: سمعت نافعا يقرأ: ﴿وَتَقَبَّلْ دُعَائِي رَبَّنَا﴾ بياء فى الوصل، وروى غير هذين عن نافع: بغير ياء فى وصل ولا وقف.
 وروى أبو عمارة عن أبي حفص عن أبي عمر عن عاصم: بغير ياء فى وصل ولا وقف.

[وقرأ] الكسائى وابن عامر بغير ياء فى وصل ولا وقف.

(١) فى أ: به.

(٢) ينظر ديوانه ص (١٣٦)، وأمالي ابن الشجرى (٧٢/٣)، الشعر والشعراء ص (٤٢٧)، ودلائل الإعجاز ص (٣٩١، ٣٩٢).

(٣) إتخاف الفضلاء (٣٧٣)، البحر المحيط (٤٣٤/٥)، التيسير للدانى (١٣٥)، الحجة لابن خالويه (٢٠٤)، السبعة لابن مجاهد (٣٦٣)، الغيث للصفاقسى (٢٦٦)، الكشف للقيسى (٢٨/٢)، المجمع للطبرسى (٣١٧/٦)، النشر لابن الجزرى (٣٠١/٢).

(٤) سقط فى ج.

[قال أبو علي:] ^(١) أما وقف ابن كثير ووصله بياء فهو القياس.

وأما وصل عاصم: ﴿وَتَقَبَّلْ دُعَائِي﴾ بياء، فقياس.

وأما ما رواه قبيل عن ابن كثير أنه يشم الياء في الوصل ولا يثبتها، فالقياس كما قدمنا، وهذا الوجه - أيضا - جائز؛ لدلالة الكسرة على الياء، ولأن الفواصل وما أشبه الفواصل من الكلام التام يحسن الحذف فيه، كما يحسن في القوافي، وذلك كثير.

قال الأعشى: [من المتقارب]

فَهَلْ يَمْنَعُنِي اِزْتِيَادِي الْبِلَا دَ مِنْ حَذْرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنِي
وَمِنْ شَانِي كَاسِفٍ وَجْهُهُ إِذَا مَا انْتَسَبْتُ لَهُ أَنْكَرَنُ ^(٢)

وحذفها في الوقف أحسن من حذفها في الوصل؛ لأن الوقف موضع تغيير، يغير فيه الحرف الموقوف عليه كثيرا.



(١) سقط في أ.

(٢) تقدم.

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ] (١)

ذكر اختلافهم في سورة الحجر

اختلفوا في تشديد الباء وتخفيفها من قوله -عز وجل-: ﴿رُبَّمَا﴾ [٢]:
 فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي (٢): ﴿رُبَّمَا﴾ مشددة.
 على بن نصر قال: سمعت أبا عمرو يقرأها على الوجهين جميعا: خفيفا وثقيلًا.
 وقرأ نافع وعاصم: ﴿رُبَّمَا﴾ خفيفة.

قال أبو علي: أنشد أبو زيد: [من الرجز]

مَاوِيَّ بَلْ رُبَّمَا غَارَةٌ شَعْوَاءَ كَاللَّدَعَةِ بِالْمَيْسَمِ (٣)
 وأنشد أيضا: [من الرجز]

يَا صَاحِبَا رُبَّتْ إِنْسَانٍ حَسَنٍ
 يَسْأَلُ عَنْكَ الْيَوْمَ أَوْ يَسْأَلُ عَنْ (٤)

وقال السكري: رُبَّمَا، وَرُبَّمَا، وَرُبَّمَا، وَرُبَّمَا.

[قال أبو علي: (٥) و «رب»: حرف جر عند سيبويه، وتلحقها «ما» على

وجهين:]

- (١) سقط في أ.
 (٢) إتحاف الفضلاء (٢٧٤)، الإعراب للنحاس (١٨٩/٢)، الإملاء للعكبري (٤٠/٢)، البحر المحيط (٤٤٤/٥)، التبيان للطوسي (٣١٣/٦)، التيسير للداني (١٣٥)، تفسير الطبري (٣/١٤)، تفسير القرطبي (١/١٠)، الحجة لابن خالويه (٢٠٤)، الحجة لأبي زرعة (٣٨٠)، السبعة لابن مجاهد (٣٦٦)، الغيث للصفاقسي (٢٦٧)، الكشاف للزمخشري (٢/٣٨٦)، الكشف للقيسي (٢٩/٢)، المجمع للطبرسي (٣٢٦/٦)، المعاني للأخفش (٢/٣٧٨)، تفسير الرازي (١٥١/١٩)، النشر لابن الجزري (٣٠١/٢).
 (٣) الرجز في نوادره ص (٥٥)، ولضمرة بن ضمرة في الأزهية (٢٦٢)، وخزانة الأدب (٩/٣٨٤)، والدرر (٢٠٨/٤)، والمقاصد النحوية (٣٣٠/٣)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣/١٨٦)، والإنصاف (١٠٥/١)، وخزانة الأدب (٥٣٩/٩)، وشرح ابن عقيل ص (٣٧١)، وشرح المفصل (٣١/٨)، واللسان (رب، هيه، شعا، موا، ما)، وهمع الهوامع (٣٨/٢).
 (٤) الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب (٤٢١/٧)، ٤٢٤، ٣٨٦، وشرح المفصل (٣٢/٨)، ونوادر أبي زيد ص (١٠٣).
 (٥) سقط في أ.

أحدهما: أن تكون نكرة بمعنى شيء^٤.

وذلك كقوله: [من الخفيف]

رُبَّمَا تَكَرَّهُ النَّفْسُ مِنَ الْأَمْرِ لَهٗ فَرْجَةٌ كَحَلِّ الْعَقَالِ^(١)

ف «ما» في هذا البيت اسم لما يقدر من عود الذكر إليه من الصفة.

والمعنى: رب شيء تكرهه النفس، وإذا عاد إليه الهاء كان اسما، ولم يجز أن يكون حرفا، كما أن قوله: ﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُؤْتُهُمْ بِهِ مِنْ مَالٍ بَيِّنٍ﴾ [المؤمنون: ٥٥]،

لما عاد الذكر إليه علمت بذلك أنه اسم.

فأما قوله: [من الخفيف]

..... لَهٗ فَرْجَةٌ كَحَلِّ الْعَقَالِ

فإن «فرجة» يرتفع^(٢) بالظرف في قول الناس جميعا، ولا يرتفع بالابتداء.

وأما قوله: «كحلّ العقال» فإن موضع الكاف يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون في موضع نصب على الحال من «له».

والآخر: أن يكون في موضع رفع على أنها صفة لـ «فرجة».

ويدل ذلك على أن «ما» تكون اسما إذا وقعت بعد «رب»، وقوع «من» بعدها في نحو

قوله: [من الطويل]

أَلَا رُبٌّ مَن يَهْوَى وَفَاتِي وَلَوْ دَنْتَ وَفَاتِي لَلْعَدُوِّ مَرَاتِبُهُ^(٣)

وقال: [من السريع]

يَا رُبٌّ مَن يُبْغِضُ أَذْوَادَنَا رُحْنَ عَلَى بَعْضَائِهِ وَاعْتَدَيْنِ^(٤)

(١) البيت لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص (٥٠)، والأزهية ص (٨٢، ٩٥)، وحماسة البحرى ص (٢٢٣)، وخرزاة الأدب (١٠٨/٦، ١١٣، ٩/١٠)، والدرر (٧٧/١)، وشرح أبيات سيويه (٢٣/٢)، والكتاب (١٠٩/٢)، ولسان العرب (فرج)، وله أو لضيف بن عمير أو لنهار ابن أخت مسيلمة الكذاب في شرح شواهد المغنى (٧٠٧/٢، ٧٠٨)، والمقاصد النحوية (٤٨٤/١)، وله أو لأبى قيس صرمة بن أبى أنس، أو لضيف في خزاة الأدب (١١٥/٦)، ولعبيد في ديوانه ص (١٢٨)، وبلا نسبة في إنباه الرواة (١٣٤/٤).

(٢) في ج: مرتفعة.

(٣) البيت لذى الرمة في ديوانه (٨٥٨/٢).

(٤) البيت لعمر بن قميئة في ديوانه ص (١٩٦)، والأزهية ص (١٠١)، والكتاب (١٠٨/٢)، ولعمر بن لآي بن مولة في معجم الشعراء ص (٢١٤)، وبلا نسبة في الحيوان (٣/٣٠٦)، وشرح المفصل (١١/٤)، والمقتضب (٤١/١).

وقال: [من الطويل]

أَلَا رَبُّ مَنْ تَغْتَشُّهُ لَكَ نَاصِحٌ وَمُؤْتَمَنٍ بِالْغَيْبِ غَيْرُ أَمِينٍ^(١)
فكما دخلت على «من»، وكانت نكرة، كذلك تدخل على «ما» على الحد الذي
دخل في «من»، فهذا ضرب.

والضرب الآخر: أن تدخل كافة نحو الآية، ونحو قول الشاعر: [من المديد]
رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَزْفَعُنْ ثُوْبِي شَمَالَاتُ^(٢)
والنحويون يسمون «ما» هذه الكافة، يريدون أنها بدخولها كفت الحرف عن
العمل الذي كان له، وهيأته لدخوله على ما لم يكن يدخل عليه.

ألا ترى أن «رب» إنما تدخل على الاسم المفرد [مثل: رب رجل يقول ذاك،
وربه رجلا يقول ذاك، ولا تدخل على الفعل؛ فلما دخلت «ما» عليها هيأتها للدخول
على الفعل.

فمن ذلك قوله: ﴿رُبَّمَا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الحجر: ٢]، فوقع الفعل بعدها في
الآية، وهو على لفظ المضارع، ووقع في قوله: [من المديد]

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ
على لفظ الماضي، وهكذا ينبغي في القياس؛ لأنها تدل على ما قد مضى، وإنما
وقع في الآية على لفظ المضارع؛ لأنه حكاية لحال آتية؛ كما أن قوله: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ
لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ [النحل ١٢٤] حكاية لحال آتية أيضا.

ومن حكاية الحال قول القائل: [من الرجز]

(١) البيت لعبد الله بن همام في حماسة البحرى ص (١٧٥)، وبلا نسبة في الجنى الداني ص (٤٥٢)، والدرر (٣٠١/١، ١٣٢/٤، ٢١٣)، والكتاب (١٠٩/٢)، اللسان (غشش)،
وهمع الهوامع ٩٢/١، ٢٨/٢، ٣٩).

(٢) البيت لجذيمة الأبرش في الأزهية ص (٩٤، ٢٦٥)، والأغاني (٢٥٧/١٥)، وخزانة الأدب (٤٠٤/١١)، والدرر (٢٠٤/٤)، وشرح أبيات سيبويه (٢٨١/٢)، وشرح التصريح (٢/٢٢)، وشرح شواهد الإيضاح (٢١٩)، وشرح شواهد المغنى ص (٣٩٣)، والكتاب (٣/٥١٨)، واللسان (شيخ، شمل)، والمقاصد النحوية (٣/٣٤٤، ٤/٣٢٨)، وأوضح المسالك (٣/٧٠)، والدرر (٥/١٦٢)، ووصف المباني ص (٣٣٥)، وشرح الأشموني (٢/٢٩٩)، وشرح التصريح (٢/٢٠٦)، وشرح المفصل (٩/٤٠)، وكتاب اللامات ص (١١١)، ومغنى اللبيب ص (١٣٥، ١٣٧، ٣٠٩)، والمقتضب (٣/١٥)، والمقرب (٢/٧٤)، وهمع الهوامع (٣٨/٢، ٧٨).

جَارِيَةً فِي رَمَضَانَ الْمَاضِي
تُقَطِّعُ الْحَدِيثَ بِالْإِيمَاضِ^(١)

ومن زعم أن الآية على إضمار «كان»، وتقدير: ربما كان يود الذين كفروا - فقد خرج بذلك عن قول سيويوه؛ ألا ترى أن «كان» لا تضمر عنده، ولم يجز: «عبد الله المقتول»، وأنت تريد: كن عبد الله المقتول.

فأما إضمارها بعد «إن» في قوله: «إن خيرا فخير»، فإنما جاز ذلك؛ لاقترناء الحرف له، فصار اقتضاء الحرف له كذكرة.

فأما ما أنشده ابن حبيب لنبهان بن مشرق: [من الطويل]

لَقَدْ رَزَّيْتُ كَعْبُ بْنُ عَوْفٍ وَرُبَّمَا فَتَى لَمْ يَكُنْ يَرْضَى بِشَيْءٍ يَضِيْمُهَا^(٢)
فإن قوله: «فتى»، في «ربما فتى» يحتمل ضروبا:

أحدها: أن يكون لما جرى ذكر «رزئت»، استغنى بجرى ذكره عن أن يعيده؛ فكأنه قال: ربما رزئت فتى؛ فيكون انتصاب «فتى» بـ «رزئت» هذه المضمرة، كقوله: ﴿ءَأَلْفَنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ﴾ [يونس: ٩١]، فاستغنى بذكر ﴿ءَأَمَنْتُ﴾ المتقدم عن إظهاره بعد.

ويجوز أن ينتصب «فتى» بـ «رزئت» هذه المذكورة؛ كأنه قال: لقد رزئت كعب بن عوف فتى، وربما لم يكن يرضى، أي: رزئت فتى لم يكن يضام، ويكون هذا الفصل في أنه أجنبي بمنزلة قوله: [من الطويل]

..... أبو أمه حى أبوه يُقَارِبُهُ^(٣)

ويجوز أن يكون مرتفعا بفعل مضمرة، كأنه قال: ربما لم يرض فتى؛ كقوله:

[من الطويل]

(١) الرجز في ملحق ديوانه ص (١٧٦)، وخزانة الأدب (٢٣٣/٨)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٨١/٢)، والإنصاف (١/١٤٩)، ومعنى اللبيب (٢/٦٩١)، والتاج (حضض، رمض)، واللسان (رمض).

(٢) البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣/١٨٧).

(٣) عجز بيت للفرزدق، وصدرة:

وما مثله في الناس إلا مملكا

ينظر اللسان (ملك)، ومعاهد التنصيص (١/٤٣)، وليس في ديوانه، وهو بلا نسبة في الخصائص (١/١٤٦، ٣٢٩، ٣٩٣/٢).

..... وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومٌ^(١)
 ويجوز أن تكون «ما» نكرة بمنزلة شيء، ويكون «فتى» وصفا لها؛ لأنها لما كانت
 كالأسماء المبهمة في إبهامها، وصفت بأسماء الأجناس؛ كأنه [قال]^(٢): رب شيء
 فتى لم يكن، فكان كذا وكذا. فهذه الأوجه فيها ممكنة.

ويجوز في الآية أن تكون «ما» بمنزلة شيء، و «يود» صفة له؛ وذلك أن «ما»
 لعمومها^(٣) تقع على كل شيء؛ فيجوز أن يعنى بها: الود، كأنه قال: رب ود يوده
 الذين كفروا، ويكون «يود» في هذا الوجه أيضا حكاية حال؛ ألا ترى أنه لم يكن
 بعد؟! وهذه الآية في المعنى كقوله -جل وعز-: ﴿فَارْجِعْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا﴾ [السجدة:
 ١٢]، وكقوله: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٩]
 وكتمئيبهم الرد في قوله: ﴿يَلَيُّنَا نُرَدُّ وَلَا نَكَذِّبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا﴾ [الأنعام: ٢٧].

وأما قول من قال: ﴿رُبَّمَا﴾ بالتخفيف؛ فلأنه حرف مضاعف، والحروف
 المضاعفة قد تحذف وإن لم يحذف غير المضاعف.

فمن المضاعف الذى حذف قولهم: إن، وأن، ولكن، قد حذف كل واحد من
 [هذه]^(٤) الحروف. وليس كل المضاعف يحذف؛ لم أعلم الحذف فى «ثم».

وأما دخول التاء فى «رُبَّمَا» فإن من الحروف ما يدخل عليه حرف التانيث نحو:
 ثم وثمت، ولا ولات.

قال: [من الطويل]

(١) البيت للمرار الفقيعى، وتماه:

صددت فأطولت الصدود

ينظر ديوانه ص (٤٨٠)، والأزھية ص (٩١)، وخزانة الأدب (١٠/٢٢٦، ٢٢٧،
 ٢٢٩، ٢٣١)، والدرر (٥/١٩٠)، وشرح أبيات سيبويه (١/١٠٥)، وشرح شواهد
 المغنى (٢/٧١٧)، ومغنى اللبيب (١/٣٠٧، ٢/٥٨٢، ٥٩٠)، وبلا نسبة فى الإنصاف
 (١/١٤٤)، وخزانة الأدب (١/١٤٥)، والخصائص (١/١٤٣، ٢/٢٥٧)، والدرر (٦/
 ٣٢١)، وشرح المفصل (٧/١١٦، ٨/١٣٢، ١٠/٧٦)، والكتاب (١/٣١، ٣/١١٥)،
 واللسان (طول، قتل)، والمحتسب (١/٩٦)، والمقتضب (١/٨٤)، والممتع فى
 التصريف (٢/٤٨٢)، والمنصف (١/١٩١، ٢/٦٩)، وهمع الهوامع (٢/٨٣، ٢٢٤).

(٢) سقط فى ج.

(٣) فى ج: بعمومها.

(٤) سقط فى ج.

ثُمَّ لَا تَجْزُونِنِي عِنْدَ ذَاكُمْ وَلَكِنْ سَيَجْزِينِي إِلَهِ فَيُعِقِبَا^(١)
فَكَذَلِكَ أَلْحَقْتُ^(٢) التاء [في رب في قوله:]^(٣) «ربتما».

اختلفوا في قوله -عز وجل-: ﴿مَا نُنزِّلُ الْمَلَائِكَةَ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [٨]:
فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر^(٤): ﴿مَا تَنْزَلُ الْمَلَائِكَةُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾
مفتوحة التاء والنون، والزاي مشددة، ﴿الملائكة﴾ رفع؛ فاعله.

وقرأ عاصم -في رواية أبي بكر^(٥)-: ﴿مَا تُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ﴾ مضمومة التاء مفتوحة
النون، ﴿الملائكة﴾ رفع؛ لم يسم فاعله.

وقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم: ﴿مَا نُنزِّلُ الْمَلَائِكَةَ﴾ بالنون مشددة
الزاي، ﴿الملائكة﴾ نصباً؛ مفعول به. والأولى لم يختلفوا فيها.

[قال أبو علي]^(٦) حجة من قرأ: ﴿مَا تَنْزَلُ﴾ قوله: ﴿نُنزِّلُ الْمَلَائِكَةَ وَالرُّوحُ فِيهَا﴾
[القدر: ٤].

وحجة من قال: ﴿مَا تُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ﴾ قوله: ﴿وَنُنزِّلُ الْمَلَائِكَةَ تَنْزِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٥].

وحجة من قال: ﴿نُنزِّلُ﴾ قوله: ﴿وَلَوْ أَنَّا زَلَلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى﴾
[الأنعام: ١١١].

اختلفوا في تشديد الكاف وتخفيفها من قوله -عز وجل-: ﴿سُكِّرَتْ﴾ [١٥]:

(١) البيت للأعشى في ديوانه ص (١٦٧)، والأزهية ص (٢٦٣)، وخزانة الأدب (٤٢١/٧)،
والرد على النحاة ص (١٢٥)، وسر صناعة الإعراب ص (٣٨٦)، والكتاب (٣٩/٣)، وبلا
نسبة في رصف المباني ص (١٦٩، ٢٧٥).

(٢) في ج: ألحق.

(٣) في ج: في قولهم.

(٤) إتحاف الفضلاء (٢٧٤)، البحر المحيط (٤٤٦/٥)، التبيان للطوسي (٣١٩/٦)، التيسير
للداني (١٣٥)، تفسير الطبري (٦/١٤)، تفسير القرطبي (٤/١٠)، الحجة لابن خالويه
(٢٠٥)، الحجة لأبي زرعة (٣٨١)، السبعة لابن مجاهد (٣٦٦)، الغيث للصفاقسي
(٢٦٧)، الكشاف للزمخشري (٣٨٧/٢)، الكشف للقيسي (٢٩/٢)، المجمع للطبرسي
(٣٢٩/٦)، تفسير الرازي (١٥٩/١٩)، النشر لابن الجزري (٣٠١/٢).

(٥) إتحاف الفضلاء (٢٧٤)، البحر المحيط (٤٤٦/٥)، التبيان للطوسي (٣١٩/٦)، التيسير
للداني (١٣٥)، تفسير الطبري (٦/١٤)، تفسير القرطبي (٤/١٠)، الحجة لابن خالويه
(٢٠٦)، الحجة لأبي زرعة (٣٨١)، السبعة لابن مجاهد (٣٦٦)، الغيث للصفاقسي
(٢٦٧)، تفسير الرازي (١٥٩/١٩)، النشر لابن الجزري (٣٠١/٢).

(٦) سقط في أ.

فقرأ ابن كثير^(١): ﴿سُكِرَتْ﴾ خفيفة.

وقرأ الباقون: ﴿سُكِرَتْ﴾ مشددة.

[قال: أبو عبيدة: ﴿سُكِرَتْ﴾: غشيت.

وكان معنى ﴿سُكِرَتْ﴾: لا ينفذ نورها، ولا تدرك الأشياء على حقيقتها.

وكان معنى الكلمة: انقطاع الشيء عن سَنَنِه الجارى، فمن ذلك: سكر الماء: هو

رده عن سننه فى الجرية.

وقالوا: التسكير فى الرأى قبل أن يعزم على شىء، فإذا عزم على أمر ذهب التسكير.

ومنه: السكر فى الشراب، إنما هو أن ينقطع عما [هو]^(٢) عليه من المضاء فى

حال الصحو^(٣)؛ فلا ينفذ رأيه ونظره على حد نفاذه فى صحوه.

وقالوا: «سكران لا بيت»، فعبروا عن هذا المعنى فيه.

ووجه التثقيل: أن الفعل مسند إلى جماعة، فهو مثل: ﴿مُفَنَّحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ﴾

[ص: ٥٠]. ووجه التخفيف: أن هذا النحو من الفعل المسند إلى الجماعة قد يخفف.

قال: [من البسيط]

مَا زِلْتُ أُغْلِقُ أَبْوَابًا وَأَفْتَحُهَا (٤)

وإنما حملت التثقيل فى ﴿سُكِرَتْ﴾ على التثكير؛ على تنزيل أن ﴿سُكِرَتْ﴾

بالتخفيف قد ثبت تعديه فى قراءة ابن كثير، والذى عليه الظاهر فى «سكر» أنه [لا]^(٥)

يتعدى، وإذا بنى الفعل للمفعول فلا بد من تنزيله معدى؛ فيكون تعديه على قول ابن

كثير مثل: شترت عينه، وشترتها، وعارت وعرتها.

ويجوز أن يكون أراد التثقيل؛ فحذفه لما كان زائدا -وهو يريده- كما جاز^(٦)

(١) إتحاف الفضلاء (٢٧٤)، الإملاء للعكبرى (٤٠/٢)، البحر المحيط (٤٤٨/٥)، التبيان

للطوسى (٣٢٢/٦)، التيسير للدانى (١٣٥)، تفسير الطبرى (٩/١٤)، الحجة لأبى زرة

(٣٨٢)، تفسير القرطبى (٨/١٠)، السبعة لابن مجاهد (٣٦٦)، الغيث للصفاقسى (٢٦٧)،

الكشاف للزمخشرى (٣٨٩/٢)، الكشف للقيسى (٣٠/٢)، المجمع للطبرسى (٣٢٩/٦)،

تفسير الرازى (١٦٧/١٩)، النشر لابن الجزرى (٣٠١/٢).

(٢) سقط فى ج.

(٣) فى ج: المضى.

(٤) تقدم.

(٥) سقط فى أ.

(٦) فى ج: جاء.

ذلك في المصادر وأسماء الفاعلين نحو قولهم^(١): عمرك الله، وقعدك الله، و: [من الرجز]

..... دَلُو الدَّالِي^(٢)

و: ﴿الرَّيْحَ لَوْفَعَ﴾ [الحجر: ٢٢].

ويجوز أن يكون فعلا قد سمع معدى في البصر. والتثقيل الذي هو قول الأكثر أحب^(٣) إلينا، ويكون التضعيف للتعدية.

اختلفوا في فتح النون وكسرها من قوله -جل وعز-: ﴿فِيمَ بُشِّرُونَ﴾ [٥٤]:

فقرأ ابن كثير ونافع كسرا^(٤)، غير أن ابن كثير شدد النون، وخففها نافع.

وقرأ أبو عمرو وعاصم، وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿فِيمَ بُشِّرُونَ﴾ بفتح النون.

[قال أبو علي: تشديد النون في قول ابن كثير]^(٥) أنه أدغم النون الأولى -التي

لعلامة الرفع- في الثانية المتصلة بالياء التي [هي المضمرة]^(٦) المنصوب المتكلم.

وفتحها؛ لأنه لم يعد الفعل إلى المفعول به، كما عداه غيره، وحذف المفعول كثير.

ولو لم يدغم وبين لكان حسنا في القياس، مثل: اقتتلوا، في جواز البيان فيه

والإدغام.

وأما قراءة نافع: ﴿فِيمَ بُشِّرُونَ﴾ فإنه أراد: [فيم]^(٧) تبشرونني، وتعدية الفعل

إلى المضمرة المنصوب؛ لأن المعنى عليه فأنبت ما حذفه^(٨) غيره من الكسرة التي

(١) في ج: قولك.

(٢) تقدم.

(٣) في أ: أعجب.

(٤) إتحاف الفضلاء (٢٧٥)، الإعراب للنحاس (١٩٧/٢)، الإملاء للعكبري (٤٢/٢)، البحر

المحيط (٤٥٨/٥)، التبيان للطوسي (٣٤٠/٦)، التيسير للداني (١٣٦)، تفسير القرطبي

(٣٥/١٠)، الحجة لابن خالويه (٢٠٦)، الحجة لأبي زرعة (٣٨٣)، السبعة لابن مجاهد

(٣٦٧)، الغيث للصفاقسي (٢٦٧)، الكشف للزمخشري (٣٩٣/٢)، الكشف للقيسي (٢/

٣٠)، المجمع للطبرسي (٣٣٩/٦)، تفسير الرازي (١٩٧/١٩)، النشر لابن الجزري (٢/

٣٠٢).

(٥) في أ: تشديد ابن كثير النون.

(٦) في ج: للمضمرة.

(٧) سقط في أ.

(٨) في أ: أخذ به.

تدل على الياء المفعولة، وحذف النون الثانية؛ لأن التكرير بها وقع، ولم يحذف الأولى التي هي علامة الرفع، وقد حذفوا هذه النون في كلامهم؛ لأنها زائدة، ولأن علامة الضمير الياء دونها، ونظير حذفهم لها من المنصوب حذفهم لها من المجرور في قولهم: قدنى، وقدى.

قال: [من الرجز]

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبِ قَدِي^(١)

فحذف وأثبت في بيت.

وقال^(٢) الأعشى في حذف هذه النون اللاحقة مع الياء: [من المتقارب]

فَهَلْ يَمْنَعُنِي اِرْتِيَادُ الْبِلَا دِ مِنْ حَذْرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنِي^(٣)
وإنما هو: يمنعتني.

وقال آخر: [من الوافر]

أَبِالْمَوْتِ الَّذِي لِأَبْدٍ أُنِّي مُلَاقٍ لَا أَبَاكَ تُخَوِّفِينِي^(٤)
فهذا مثل الآية.

وقال: [من الوافر]

تَرَاهُ كَالْتَعَامِ يُعَلُّ مِسْكَاً يَسُوءُ الْفَالِيَاتِ إِذَا فَلَيْنِي^(٥)
فحذف الثانية.

فكذلك قراءة نافع.

ومن قرأ: ﴿بَشُرُونَ﴾ ففتح النون، فالنون علامة الرفع، ولم يعد الفعل فتجتمع

نونان^(٦).

اختلفوا في فتح النون وكسرها من قوله -عز وجل-: ﴿وَمَنْ يَقْنَطُ﴾ [٥٦]:

(١) تقدم.

(٢) في ج: وقد قال.

(٣) تقدم.

(٤) تقدم.

(٥) تقدم.

(٦) ثبت ههنا في ج: «يتلوه في الجزء الرابع والثلاثين إن شاء الله: اختلفوا في فتح النون

وكسرها من قوله: ﴿وَمَنْ يَقْنَطُ﴾.

والحمد لله. وصلى الله على محمد النبي، وعلى آله وسلم تسليماً. وكتبه العباس بن

أحمد بن أبي مواس.

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وحمزة: ﴿وَمَنْ يَقْنُطُ﴾ بفتح النون في كل القرآن.

وقرأ أبو عمرو والكسائي^(١): ﴿وَمَنْ يَقْنِطُ﴾ بكسر النون.

وكلهم قرأ: ﴿من بعد ما قنطوا﴾ بفتح النون.

[قال أبو علي: ^(٢) قَنَطٌ يَقْنِطُ، وَقِنِطٌ يَقْنِطُ، لَغْتَانِ.

ومثله: نَقَمٌ يَنْقَمُ، وَنَقِمٌ يَنْقِمُ: لَغْتَانِ.

وكان «قَنِطًا»^(٣) يَقْنُطُ «أعلى، ويدل على ذلك اجتماعهم في قوله: ﴿من بعد

ما قنطوا﴾.

وحكى أن «يَقْنُطُ» لغة، فهذا يدل على أن «قَنَطًا» أكثر؛ لأن مضارع «فَعَلٌ»

يجيء على «يفعل» ويفعل، مثل: فَسَقَ يَفْسُقُ، وَيَفْسُقُ، وَلَا يَجِيءُ مَضْرَعُ «فَعِلٌ»

على: يَقْعُلُ.

اختلفوا في تخفيف الجيم وتشديدها من قوله -عز وجل-: ﴿إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ﴾ [٥٩]:

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر: ﴿لَمُنَجُّوهُمْ﴾ مشددة الجيم.

وقرأ حمزة والكسائي^(٤): ﴿لَمُنَجُّوهُمْ﴾ خفيفا.

[قال أبو علي: ^(٥) حجة الثقليل: قوله -عز وجل-: ﴿وَنَجِّنَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾

[فصلت: ١٨].

(١) إتحاف الفضلاء (٢٧٥)، الإعراب للنحاس (١٩٨/٢)، الإملاء للعكبري (٤٢/٢)، البحر

المحيط (٤٥٩/٥)، التبيان للطوسي (٣٤٢/٦)، التيسير للداني (١٣٦)، تفسير الطبري

(٢٨/١٤)، تفسير القرطبي (٣٦/١٠)، الحجة لابن خالويه (٢٠٧)، الحجة لأبي زرعة

(٣٨٣)، السبعة لابن مجاهد (٣٦٧)، الغيث للصفاقسي (٢٦٧)، الكشاف للزمخشري

(٣٩٣/٢)، الكشف للقيسي (٣١/٢)، المجمع للطبرسي (٣٣٩/٦)، المعاني للأخفش

(٣٨٠/٢)، تفسير الرازي (١٩٨/١٩)، النشر لابن الجزري (٣٠٢/٢).

(٢) سقط في أ.

(٣) سقط في أ.

(٤) إتحاف الفضلاء (٢٧٥)، البحر المحيط (٤٦٠/٥)، التيسير للداني (١٣٦)، تفسير القرطبي

(٣٦/١٠)، الحجة لابن خالويه (٢٠٧)، الحجة لأبي زرعة (٣٨٤)، السبعة لابن مجاهد

(٣٦٧)، الغيث للصفاقسي (٢٦٧)، الكشاف للزمخشري (٣٩٤/٢)، الكشف للقيسي

(٣١/٢)، المجمع للطبرسي (٣٣٩/٦)، تفسير الرازي (١٩٩/١٩)، النشر لابن

الجزري (٢٥٨/٢، ٢٥٩).

(٥) سقط في أ.

وحجة التخفيف: ﴿فَأَجْنَهُ اللَّهُ مِنَ النَّارِ﴾ [العنكبوت: ٢٤].
قال: وكلهم قرأ: ﴿إِلَّا أَمْرَاتَهُمْ قَدَرْنَا﴾ [٦٠] مشددة الدال، و ﴿قَدَرْنَاَهَا﴾ مثله
في سورة النمل [الآية: ٥٧] مشددا في كل القرآن - إلا عاصما؛ فإنه خففها^(١) - في
رواية أبي بكر - في كل القرآن، وشدها في رواية حفص في كل القرآن.
وقرأ ابن كثير وحده: ﴿نَحْنُ قَدَرْنَا بَيْنَكُمْ الْمَوْتَ﴾ [الواقعة: ٦٠] خفيفا،
والباقون يشددون.

وقرأ نافع والكسائي: ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ﴾ [المرسلات: ٢٣] مشددة.
وقرأ الباقون: ﴿فَقَدَرْنَا﴾ مخففة^(٢).

وقرأ الكسائي وحده: ﴿قَدَرَ فَهَدَى﴾ [الأعلى: ٣] خفيفا.
وقرأ الباقون: ﴿قَدَرَ﴾ مشددة.

قال أبو علي: يقال: قَدَرْتُ الشَّيْءَ فِي مَعْنَى: قَدَرْتُهُ.

يدلك على ذلك قول الهذلي: [من الطويل]

وَمُفْرِهَةٌ عَنَسٍ قَدَرْتُ لِسَاقِهَا فَخَرْتُ كَمَا تَتَّايُعُ الرِّيحُ بِالْقَفْلِ^(٣)
المعنى: قدرت ضربتي لساقها فضربتها؛ فحذف «ضربتها» للدلالة الكلام عليه،
كقوله: ﴿فَن كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا... فَنَدِيَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦] أى: فحلق.

وهذا في المعنى كقول الآخر: [من الطويل]

وَإِنْ تَعْتَدِرُ بِالْمَحَلِّ مِنْ ذِي ضُرُوعِهَا عَلَى الضَّيْفِ يَجْرُخُ فِي عَرَائِبِهَا نَضْلِي^(٤)

(١) إتحاف الفضلاء (٢٧٦)، الإملاء للعكبري (٤٢/٢)، البحر المحيط (٤٦٠/٥)، التبيان
للطوسي (٣٤٤/٦)، التيسير للداني (١٣٦)، تفسير القرطبي (٣٧/١٠)، الحجة لابن
خالويه (٢٠٧)، الحجة لأبي زرعة (٣٨٤)، تفسير الرازي (٢٠/١٩)، النشر لابن الجزري
(٣٠٢/٢).

(٢) في ج: خفيفاً.

(٣) البيت لأبي ذؤيب في شرح أشعار الهذليين (٩٢)، واللسان (تبع، قفل، فره)، وجمهرة اللغة
(٩٦٦، ١١٦٠)، والمخصص (٢٠٠/١٠)، والتاج (تبع، قفل، فره)، وبلا نسبة في
تهذيب اللغة (١٤٥/٣، ١٦٠/٩).

(٤) البيت لذي الرمة في ديوانه ص (١٥٦)، وأساس البلاغة (عذر)، وخزانة الأدب (١٢٨/٢)،
وشرح المفصل (٣٩/٢)، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (٢٥١/١)، وخزانة الأدب
(٢٣٣/١٠)، مغني اللبيب (٥٢١/٢).

ويقال (١) -أيضا-: يَقْدِر، فى معنى: يَقْدِر.

قال الراجز: [من الرجز]

[يَا رَبُّ] (٢) قَدْ أَوْلَعَ بى وَقَدْ عَثَّ
فَأَقْدِرْ لَهُ أَصِنَّةً مِثْلَ الْحَفِثِ (٣)

المعنى: قدر له ووفقه، ويقال: قدر الشيء يقدره: إذا ضيقه؛ قال: ﴿وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ﴾ [الطلاق: ٧].

وقال: ﴿اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَهُ﴾ [العنكبوت: ٦٢].

فقوله: ﴿وَيَقْدِرُ﴾ مقابل لقوله: ﴿يَبْسُطُ﴾؛ فقوله: ﴿وَيَقْدِرُ﴾ خلاف: ﴿يَبْسُطُ﴾.

وكذلك قوله: ﴿فَطَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ﴾ [الأنبياء: ٨٧] أى: ظن أن لن نضيق

عليه.

وكونه: فى بطن الحوت تضيق عليه، وخلاف الاتساع.

وقراءة ابن كثير: ﴿قَدَرْنَا بَيْنَكُمْ المَوْتَ﴾ مخففا فى معنى ﴿قَدَرْنَا﴾.

وقراءة نافع والكسائى: ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعَمَ القَادِرُونَ﴾ بمعنى: ﴿قَدَرْنَا﴾ الخفيفة.

وعليه جاء: ﴿القادرون﴾.

ومن قرأ «قَدَرْنَا» مخففا (٤)، كان فى معنى التشديد (٥).

وقوله: ﴿القَادِرُونَ﴾ بعد ﴿قَدَرْنَا﴾ يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون «قَدَرْنَا» فى معنى «قَدَرْنَا»، فجاء «القادرون» على اللغة

الخفيفة؛ كأنهما جمعا بين اللغتين.

ويجوز أن يكون: فنعم المقدرون، فحذف تضعيف العين، كما حذفت

[الهمزة] (٦) من نحو: [من الرجز]

... دَلُو الدَّالِي (٧)

(١) فى أ: قال.

(٢) فى ج: يا ربنا إن كان.

(٣) الرجز بلا نسبة فى التاج (حفت).

(٤) فى ج: خفيفا.

(٥) فى ج: الشديد.

(٦) سقط فى ج.

(٧) تقدم.

و: [من الرجز]

يَخْرُجْنَ مِنْ أَجْوَازِ لَيْلٍ غَاضٍ^(١)

ونحو ذلك.

وكذلك قراءة الكسائي: ﴿قَدَّرَ فَهَدَى﴾ خفيفا.

ومعناه: قَدَّرَ، وكان المشددة في هذا المعنى أكثر في الاستعمال، وفي التنزيل، كقوله -تعالى-: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا﴾ [فصلت: ١٠].

﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ نَقِيرًا﴾ [الفرقان: ٢].

﴿أَصْحَابُ الْأَيْكَةِ﴾ [الحجر: ٧٨].

لم يختلفوا في هذه السورة، ولا في سورة «قاف».

واختلفوا في سورة الشعراء [١٧٦]، وفي سورة ص [١٣]:

فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر^(٢) في سورة الشعراء: ﴿أَصْحَابُ لَيْكَةِ﴾ [١٧٦] غير أن ورشا روى عن نافع ﴿الْأَيْكَةِ﴾ متروكة الهمزة، مفتوحة اللام بحركة الهمزة، والهمزة ساقطة؛ لأنه ألقى عليها حركة الهمزة في «الحجر»، وفي «قاف».

وقرأ أبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي: ﴿الْأَيْكَةِ﴾ في كل القرآن.

قال أبو علي: تقول: هي أيكة، فإذا ألحقت لام المعرفة كانت: الأيكة.

قال الهذلي: [من الطويل]

مُوشِحَةٌ بِالطَّرَّتَيْنِ دَنَا لَهَا جَنَى أَيْكَةٍ يَضْفُو عَلَيْهَا قِصَارُهَا^(٣)

وأُشد الأصمعي: [من البسيط]

وَمَا خَلِيَجٍ مِنَ المَرُوتِ دُو حَدَبٍ يَزِمِي الضَّرِيرَ بِخُشْبِ الْأَيْكِ وَالضَّالِ^(٤)

فأيك وأيكة، مثل: تمر وتمرة.

فقد ثبت أن «الأيك» تعريف: أيك^(٥)، فإذا خففت الهمزة من^(٦) «أيكة»، وقد

(١) تقدم.

(٢) الحجة لابن خالويه (٢٠٨)، السبعة لابن مجاهد (٣٦٨)، المجمع للطبرسي (٣٤٢/٦).

(٣) البيت لأبي ذؤيب في شرح أشعار الهذليين ص (٧١)، واللسان (ولع)، وأساس البلاغة (وشع)، وتاج العروس (أيك). ويروى «مولعة» بدلا من «موشحة»، و«تضفو» بدلا من «يضفو».

(٤) تقدم.

(٥) في ج: أيكة.

(٦) في أ: في.

ألحقها الألف واللام، حذفها، وألقيت حركتها على اللام التي هي فاء من «أَيْكَة»؛ فيجوز فيها إذا استأنفت لغتان:

من قال: ألحمر، قال: «أَلَيْكَة».

ومن قال: لَحْمَر، قال: «لَيْكَة».

وإذا كان كذلك فقول من قال: ﴿لَيْكَة﴾ - ففتح التاء، مشكل؛ لأنه فتح مع لحاق اللام الكلمة، وهذا في الامتناع كقول من قال: بَلْحَمَر، فيفتح الآخر مع لحاق لام المعرفة؛ وإنما يخرج قول من قال: ﴿أَصْحَابُ لَيْكَة﴾ على أن هذا المعنى قد يسمى بكلمة تكون اللام فيها فاء، أو^(١) يكون مقلوب: «كيل»؛ فإن لم يثبت هذا [كان]^(٢) مشكلا، ولم أسمع بها.

ويبعد أن يفتح نافع ذلك مع ما قاله ورش عنه.

* * *

(١) في أ: و.

(٢) سقط في أ.

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ] (١)

ذكر اختلافهم في سورة النحل

اختلفوا في قوله تعالى: ﴿يُنزِلُ الْمَلَكَةَ﴾ [٢] في التخفيف، والتشديد، والتاء،

والياء:

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وأبو عمرو وحزمة والكسائي (٢): ﴿يُنزِلُ الْمَلَكَةَ﴾ بالياء.

غير أن ابن كثير وأبا عمرو أسكنا النون، وخففا الزاي، وشددها الباكون. وروى الكسائي عن أبي بكر عن عاصم: ﴿تُنزِلُ الْمَلَكَةَ﴾ بالتاء مضمومة، وفتح الزاي، ﴿الْمَلَكَةَ﴾ رفعا (٣).

[قال أبو علي: (٤) فاعل ﴿يُنزِلُ﴾: الضمير العائد إلى اسم الله - تعالى - في ﴿أَنزَلَ أَمْرُ اللَّهِ﴾ [١].

فأما إسكان النون في ﴿يُنزِلُ﴾ وتخفيفها وتشديدها، فكل واحدة من القراءتين سائغ.

قال -جل وعز-: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾ [الحجر: ٩]، وقال: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ﴾ [النحل: ٤٤].

فأما ما روى عن عاصم من قوله -عز وجل-: ﴿تُنزِلُ الْمَلَكَةَ﴾ فإنه أنث الفعل؛ لإسناده إلى الملائكة، كما قال: ﴿وَذَ قَالَتِ الْمَلَكَةُ﴾ [آل عمران: ٤٥]، وبنى الفعل للمفعول، وأسنده (٥) إليهم، والأول أبين.

قال: كلهم قرأ: ﴿يُنزِلُ﴾ [١١] بالياء إلا عاصم (٦) - في رواية أبي بكر - فإنه

(١) سقط في أ.

(٢) إتحاف الفضلاء (٢٧٧)، البحر المحيط (٤٧٣/٥)، التبيان للطوسي (٣٥٩/٦)، تفسير الطبري (٥٣/١٤)، الحجة لابن خالويه (٢٠٩)، السبعة لابن مجاهد (٣٧٠)، الغيث للصفاقسي (٢٦٩)، الكشف للزمخشري (٤٠٠/٢)، المجمع للطبرسي (٣٤٨/٦)، تفسير الرازي (٢١٩/١٩)، النشر لابن الجزري (٣٠٢/٢).

(٣) في أ: رفع.

(٤) سقط في أ.

(٥) في أ: أسند.

(٦) إتحاف الفضلاء (٢٧٧)، البحر المحيط (٤٧٨/٥)، التبيان للطوسي (٣٦٤/٦)، التيسير

قرأ: ﴿تُنْبِتُ﴾ بالنون، وروى حفص عنه بالياء.

[قال أبو علي: (١) ﴿يُنْبِتُ﴾ بالياء؛ لتقدم قوله: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾ [١٠]، «يُنْبِتُ» و«يُنْبِتُ» أشكل لما تقدم من الإفراد، والنون لا تمتنع أيضا. ويقال: نبت البقل، وأنبتته الله.

وقد روى: أنبت البقل، والأصمعي يأبى إلا «نبت»، ويزعم أن قصيدة زهير التي فيها: [من الطويل]

..... حَتَّى إِذَا أَنْبَتَ الْبُقْلُ (٢)

متهمة.

فأما قوله: ﴿تُنْبِتُ بِالذَّهْنِ﴾ [المؤمنون: ٢٠] فيجوز أن تكون الباء زائدة كقوله: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]، و: ﴿وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوْسًا أَنْ يَمِيدَ بِكُمْ﴾ [النحل: ١٥] فعدى «ألقي» مرة بالباء، ومرة (٣) بغيرها.

وإذا ثبت: «أنبت»، في معنى: «نبت»، جاز أن تكون الباء للتعدي، كما أنها لو كانت مع «نبت» كان كذلك. ويجوز أن تكون الهمزة في «أنبت» للتعدي، والمفعول محذوف، والباء للحال؛ كأنه: تنبت ثمرة بالدهن (٤)، فحذف المفعول، و«بالدهن» في موضع حال؛ كأنه: تنبت بالدهن، أى: تنبت [التمر] (٥) وفيه دهن. ويجوز في ﴿تُنْبِتُ بِالذَّهْنِ﴾؛ أى: بذي الدهن، أى: تنبت ما فيه دهن.

= للداني (١٣٧)، الحجة لابن خالويه (٢٠٩)، الحجة لأبي زرعة (٣٨٦)، السبعة لابن مجاهد (٣٧٠)، الغيث للصفاسي (٢٦٩)، الكشاف للزمخشري (٤٠٣/٢)، الكشاف للقيسي (٣٤/٢)، المجمع للطبرسي (٣٥١/٦)، تفسير الرازي (٢٣٤/١٩)، النشر لابن الجزري (٣٠٢/٢).

(١) سقط في أ.

(٢) عجز بيت، وقبله:

رأيت ذوى الحاجات حول بيوتهم قطينًا لهم ...

وينظر ديوانه ص (١١١)، وجمهرة اللغة (٢٥٧، ١٢٦٢)، وخزانة الأدب (٥٠/١)، وشرح شواهد المغنى (٣١٤/١)، واللسان (نبت، قطن)، والتاج (نبت، قطن)، والمحتسب (٨٩/٢)، ومغنى اللبيب (١٠٢/١).

(٣) زاد في ج: وأخرى.

(٤) في أ: الدهن.

(٥) سقط في ج.

قال: وقرأ ابن عامر^(١): ﴿وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ﴾ [١٢] رفع كله^(٢).

وقرأ الباقون: بنصب ذلك كله، وأبو بكر عن عاصم. وروى حفص عن عاصم مثل قراءة ابن عامر في: ﴿مُسَخَّرَاتٌ﴾ وحدها، ونصب الباقي.

[قال أبو علي:]^(٣) النصب في قوله: ﴿وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾ أحسن؛ ليكون معطوفا على ما قبله وداخلا في إعرابه؛ لاستقامته في المعنى؛ ألا ترى أن ما في التنزيل من نحو قوله -تعالى-: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَلُ﴾ [الفرقان: ٣٩]، وقوله: ﴿وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الإنسان: ٣١] يختار فيه النصب؛ ليكون مثل ما يعطف عليه، ومشاكلا له؟! فكذاك إذا حمل ذلك على التسخير، كان أشبه.

فإن قلت: فكيف [إذا]^(٤) جاء ﴿مسخرات﴾ بعد هذه الأشياء المنصوبة المحمولة على «سَخَّرَ»؟

فإن ذلك لا يمتنع؛ لأن الحال تكون مؤكدة، ومجىء الحال مؤكدة في التنزيل وفي غيره كثير، كقوله -تعالى-: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ [البقرة: ٩١].

و: [من البسيط]

أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا (٥)

(١) إتخاف الفضلاء (٢٧٧)، الإملاء للعكبري (٤٤/٢)، البحر المحيط (٤٧٩/٥)، التبيان للطوسي (٣٦٥/٦)، التيسير للداني (١٣٧)، الحجة لابن خالويه (٢٠٩)، الحجة لأبي زرعة (٣٨٦)، السبعة لابن مجاهد (٣٧٠)، الغيث للصفاقسي (٢٦٩)، الكشاف للزمخشري (٤٠٣/٢، ٤٠٤)، الكشف للقيسي (٣٥/٢)، المجمع للطبرسي (٣٥١/٦)، تفسير الرازي (٤/٢٠)، النشر لابن الجزري (٣٠٢/٢).

(٢) في ج: كلهن.

(٣) سقط في أ.

(٤) سقط في ج.

(٥) جزء من صدر بيت لسالم بن دارة، وبعده:

..... بها نسبي وهل بدارة يالللناس من عار

وينظر: خزانة الأدب (٤٦٨/١، ١٤٥/٢، ٢٦٥/٣، ٢٦٦)، والخصائص (٢٦٨/٢)، ٣١٧، ٣٤٠، ٦٠/٣، والدرر (١١/٤)، وشرح أبيات سيبويه (٥٤٧/١)، وشرح المفصل (٦٤/٢)، والكتاب (٧٩/٢)، والمقاصد النحوية (١٨٦/٣)، وبلا نسبة في شرح الأشموني (٢٥٥/١)، وشرح شذور الذهب ص (٣٥)، وشرح ابن عقيل ص =

و: [من الوافر]

كَفَى بِالنَّأْيِ مِنْ أَسْمَاءِ كَافِي (١)

ويقوى النصب قوله: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمْ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ﴾ [الحجر: ٣٣]؛ فكما حملا هنا على التسخير كذلك في الأخرى، وكذلك «النجوم» قد حملت على التسخير في قوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ اللَّيْلِ وَالْبَحْرِ﴾ [الأنعام: ٩٧]. وكان ابن عامر قطعه عن ﴿سخر﴾؛ لثلا يجعل الحال مؤكدة، فابتدأ: الشمس والقمر والنجوم، وجعل «مسخرات» خبرا عنها.

ويدل على جواز ذلك أنه إذا جاء: «سخر لكم الشمس والقمر» علم من هذا أنهما مسخران؛ فجاز الإخبار بالتسخير عنهما^(٢) لذلك.

ووجه ما روى عن عاصم من الرفع في «مسخرات» وحدها، أنه لم يجعلها حالا مؤكدة، وجعلها خبر ابتداء محذوف؛ كأنه لما قال: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمْ الَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ﴾ [النحل: ١٢] قال بعد: هي مسخرات، فحذف المبتدأ وأضمره؛ لدلالة الخبر عليه، وهو إذا جعله خبر ابتداء محذوف فقد علم ذلك بما تقدم؛ كما أنه إذا جعل «مسخرات» حالا مؤكدة فقد علم ذلك بما تقدم، وهذا المعنى في الحال أسوغ منه في الخبر؛ لأن الخبر ينبغي أن يكون مفيدا، لم يجرى إلا كذلك، والحال قد جاءت مؤكدة؛ ألا ترى أنه حمل قوله على الحال، ولم يحمله على الخبر. اختلفوا في قوله -عز وجل-: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُسْرُوتُ وَمَا تُعْلِنُونَ. وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا﴾ [٢٠-١٩]:

= (٣٣٨)، وهمع الهوامع (١/٢٤٥).

(١) صدر بيت لبشير بن أبي خازم، وعجزه:

..... وليس حبها ما عشت شافي

وينظر ديوانه ص (١٤٢)، وخزانة الأدب (٢/٤٣٩، ١٠/٤٧٧، ٤٨٢)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٢٩٤)، ولأبي حية النميري في لسان العرب (قفا)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٨/٤٨، ١١٢)، وتخليص الشواهد (٢٩٩)، وخزانة الأدب (٣/٤٤٣، ٦/٣٩٧)، والخصائص (٢/٢٦٨)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٩٧٠)، وشرح المفصل (٦/٢١٥، ١٠/١٠٣)، والصاحبي في فقه اللغة (٣٥)، والمقتضب (٤/٢٢)، والمنصف (٢/١١٥).

(٢) في أ: عنها.

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وابن عامر وحزمة والكسائي^(١): ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ. وَالَّذِينَ تَدْعُونَ﴾ كلهن بالتاء.
 وقرأ عاصم: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾ بالتاء، ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ﴾ بالياء.
 أخبرنا الخزاز عن هبيرة، عن حفص عن عاصم: أنه قرأهن^(٢) ثلاثهن بالياء.
 وقال ابن اليتيم عن أبي حفص عمرو بن الصباح عن حفص عن عاصم: مثل أبي بكر عن عاصم.

وروى الكسائي عن أبي بكر عن عاصم ذلك كله: بالتاء^(٣) في الثلاثة.
 [قال أبو علي:]^(٤) هذا يكون كله على الخطاب؛ لأن ما بعده خطاب كقوله بعد: ﴿أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾، وقوله: ﴿وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوْسًا أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ﴾ [النحل: ١٥] و: ﴿إِلَهُكُمْ إِلَهٌُ وَحِدٌ﴾ [النحل: ٢٢]، فكل هذا خطاب.
 فإن قلت: إن فيه: ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾، وهذا لا يكون خطابا للنبي ﷺ، ولا للمسلمين.

فإنه يكون على إرادة: قل؛ كأنه: قل لهم: ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾؛ فلا يمتنع الخطاب إذا كان على هذا الوجه؛ ولهذا قرأ عاصم: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ﴾ بالياء؛ لما كان ذلك عنده إخبارا عن المشركين، ولم يجز أن يكون في الظاهر خطابا للمسلمين.
 فأما ما روى عن عاصم من أنه قرأ [ذلك]^(٥) كله بالياء، فهذا على توجيه الخطاب إلى النبي ﷺ؛ كأنه: قل لهم: ﴿والله يعلم ما يسرون وما يعلنون، والذين يدعون﴾. اختلفوا في فتح النون وكسرها من قوله -عز وجل-: ﴿تَشَاقُّوتَ فِيهِمْ﴾ [٢٧]: فقرأ نافع وحده^(٦): ﴿تَشَاقُّوتَ فِيهِمْ﴾ بكسر النون وتخفيفها.

(١) إتحاف الفضلاء (٢٧٧)، البحر المحيط (٥/٤٨٢)، التبيان للطوسي (٦/٣٧٠)، التيسير للداني (١٣٧)، الحجة لأبي زرعة (٣٨٧)، السبعة لابن مجاهد (٣٧١)، الغيث للصفاسي (٢٦٩)، الكشاف للزمخشري (٢/٤٠٥)، الكشف للقيسي (٢/٣٥)، المجمع للطبرسي (٦/٣٥٤)، تفسير الرازي (٢٠/١٥)، النشر لابن الجزري (٢/٣٠٣).

(٢) في ج: قرأ.

(٣) في أ: بالياء.

(٤) سقط في أ.

(٥) سقط في أ.

(٦) إتحاف الفضلاء (٢٧٨)، الإملاء للعكبري (٢/٤٤)، البحر المحيط (٥/٤٨٦)، التبيان

وقرأ الباقون: ﴿تَشْتَقُونَ فِيهِمْ﴾ بفتح النون.

قد ذكرنا وجه قول نافع فيما تقدم.

ومعنى «تשאقون»: تكونون في جانب والمسلمون في جانب، ولا تكونون معهم يدا واحدة.

ومن هذا قيل لمن خرج عن طاعة الإمام وعن جملة جماعة المسلمين-: شق العصا، أى: صار فى جانب عنهم؛ فلم يكن ملائما لهم ولا مجتمعا معهم فى كلمتهم.

اختلفوا فى الهمز من قوله -عز وجل-: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ﴾ [٢٧]:

فقرأ نافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر - إن شاء الله - وحمزة والكسائي: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ﴾ بهمزة وفتح الياء.

وقال البزى عن ابن كثير^(١): ﴿شُرَكَائِيَ الَّذِينَ﴾ بغير همز وفتح الياء، مثل: ﴿هُدَايَ﴾ [البقرة: ٣٨].

وروى القواس عن ابن كثير: ﴿شُرَكَائِيَ الَّذِينَ﴾ مهموزة.

[قال أبو على: ^(٢) الوجه فيه الهمز؛ لأن «شريكا وشركاء» ك «خليط وخلطاء». وفى التنزيل: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْفُلُطَاءِ﴾ [ص: ٢٤]، ولا نعلم أحدا جمعه على غير «فعلاء».

ووجه القصر: أن هذا الضرب من الممدود قد قصر فى الآحاد مرة، ومد أخرى.

قال: [من الوافر]

وَأَزِيدُ فَارِسُ الْهَيْجَا إِذَا مَا تَقَعَّرَتِ الْمَشَاجِرُ بِالْفَيْئَامِ^(٣)

⁼ للطوسى (٣٧٣/٦)، التيسير للدانى (١٣٧)، تفسير القرطبي (٩٨/١٠)، الحجة لابن خالويه (٢١٠)، الحجة لأبى زرعة (٣٨٨)، السبعة لابن مجاهد (٣٧١)، الغيث للصفاسى (٢٧٠)، الكشاف للزمخشري (٤٠٧/٢)، الكشف للقيسى (٣٦/٢)، المجمع للطبرسى (٣٥٦/٦)، تفسير الرازى (٢١/١٠)، النشر لابن الجزرى (٣٠٣/٢).

(١) إتحاف الفضلاء (٢٧٧، ٢٧٨)، البحر المحيط (٤٨٥/٥)، التيسير للدانى (١٣٧)، تفسير القرطبي (٩٨/١٠)، السبعة لابن مجاهد (٣٧٠)، الغيث للصفاسى (٢٧٠)، النشر لابن الجزرى (٣٠٣/٢).

(٢) سقط فى أ.

(٣) تقدم.

وقال آخر: [من الطويل]

إِذَا كَانَتْ الْهَيْجَاءُ وَأَنْشَقَّتِ الْعَصَا
فَحَسْبُكَ وَالضُّحَاكَ سَيْفٌ (١) مُهَيَّئٌ (٢)
فكذلك الجموع.

وقد حذفت الهمزة إذا كانت لاما؛ قالوا في سوائية: سواية، وإنما «السوائية» مثل: الكراهية.

وذهب أبو الحسن في قولهم: أشياء، إلى أنه: أفعلاء: أشياء، فحذفت .
والوجه: المد في ﴿شُرَكَائِكُ﴾.

وأما قوله: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِكُ﴾ فإن القديم -سبحانه- لم يثبت بهذا الكلام له شريكا، وإنما أضيف على حسب ما كانوا يقولونه وينسبونه، وكما أضيفت هذه الإضافة، فكذلك أضيف إليهم، فقال: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِكُمْ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [الأنعام: ٢٢]، وفي أخرى: ﴿وَقَالَ شُرَكَائُهُمْ مَا كُنْتُمْ إِينَاكَ تَعْبُدُونَ﴾ [يونس: ٢٨]، فإنما أضيفوا هذه الإضافة على حسب ما كانوا يسمونهم ويعتقدونه فيهم.

ومثل ذلك قوله -عز وجل-: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ [الدخان: ٤٩]، ومثله: ﴿يَتَأْتِيهِ السَّاجِرُ أَدْعَى لَنَا رَبَّنَا﴾ [الزخرف: ٤٩].

فهذا على حسب ما كانوا يقولونه فيه، ويسمونه به.

وقد تقع الإضافة لبعض الملابس دون التحقيق، كقول الشاعر: [من الطويل]

إِذَا قُلْتُ قَدْ نِي قَالَ بِاللَّهِ حَلْفَةٌ لَتُعْنِي عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعًا (٣)

فأضاف «الإناء» إليه؛ لشربه منه، و«الإناء» في الحقيقة لمن يسقى به، دون من

يشرب منه.

ومثل ذلك [٤] قول الهذلي، أنشدناه على بن سليمان: [من الطويل]

(١) في ج: غضب.
(٢) البيت لجريز في ذيل الأمالي (١٤٠)، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في خزنة الأدب (٧/ ٥٨١)، وسمط اللآلي (٨٩٩)، وشرح الأشموني (١/ ٢٢٤)، وشرح شواهد الإيضاح (٣٧٤)، وشرح شواهد المغنى (٢/ ٩٠٠)، وشرح عمدة الحفاظ (٤٠٧، ٦٦٧)، وشرح المفصل (٢/ ٥١)، واللسان (حسب، هيج، عصا)، ومغنى اللبيب (٢/ ٥٦٣)، والمقاصد النحوية (٣/ ٨٤).

(٣) تقدم.

(٤) سقط في ج.

وَكُنْتُ كَعَظْمِ الْعَاجِمَاتِ اِكْتَفَنُهُ بِأَطْرَافِهَا حَتَّى اسْتَدَقَّ نَحْوُهَا^(١)
فهذا كما تقول لمن يحمل خشبة ونحوها: خذ طرفك، وأخذ طرفي، فتنسب إليه
الطرف الذي يليه، كما تنسب إلى نفسك الطرف الذي يليك.

فعلى هذا تجرى الإضافة في قوله -عز وجل-: ﴿أَيْنَ شُرَكَاءِي﴾.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله -تعالى-: ﴿تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾ [٣٢، ٢٨].

فقرأ حمزة وحده^(٢): ﴿يَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾ بالياء والتاء وبالإمالة.

وقرأ الباقون بتاءين في الموضوعين.

أبو عمارة عن حفص عن عاصم مثل حمزة، وروى هبيرة عن حفص عن عاصم،

وابن اليتيم عن عمرو عن عاصم مثل أبي بكر.

[قال أبو علي: ^(٣)] قول حمزة: ﴿يَتَوَفَّاهُمُ﴾ بالياء؛ لأن الفعل متقدم، والإمالة

حسنة في هذا النحو من الفعل، وعلى هذا قرأ الأخرى بالياء أيضا.

وأما ﴿تَوَفَّاهُمُ﴾؛ فلأن الفعل مسند إلى جماعة، والجماعة مؤنث، كما جاء:

﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ﴾ [آل عمران: ٤٢، ٤٥] في غير موضع من^(٤) التنزيل.

وقرأ كثير من القراء: ﴿كَأَلَيْذِ اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ﴾ [الأنعام: ٧١] ولو كان:

استهواه، كان حسنا أيضا.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله -عز وجل-: ﴿إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾ [٣٣]:

فقرأ حمزة والكسائي^(٥): ﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾ بالياء.

(١) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص (١٧٥)، واللسان (نحل، عجم)،

والتاج (نحل، عجم)، وبلا نسبة في تهذيب اللغة (٣٩٣/١).

(٢) إتحاف الفضلاء (٢٧٨)، التبيان للطوسي (٣٧٥/٦)، التيسير للداني (١٣٧)، تفسير

القرطبي (١٠١/١٠)، الحجة لابن خالويه (٢١٠)، الحجة لأبي زرعة (٣٨٨)، السبعة لابن

مجاهد (٣٧٢)، الغيث للصفاقسي (٢٧٠)، الكشاف للزمخشري (٤٠٧/٢)، الكشاف

للقيسى (٣٦/٢)، المجمع للطبرسي (٣٥٦/٦)، النشر لابن الجزرى (٣٠٣/٢).

(٣) سقط في أ.

(٤) في أ: في.

(٥) إتحاف الفضلاء (٢٧٨)، البحر المحيط (٤٨٩/٤)، التبيان للطوسي (٣٧٧/٦)، التيسير

للداني (١٣٧)، تفسير القرطبي (١٠٢/١٠)، الحجة لابن خالويه (٢١٠)، الحجة

لأبي زرعة (٣٨٨)، السبعة لابن مجاهد (٣٧٢)، الغيث للصفاقسي (٢٧٠)، الكشاف

للزمخشري (٤٠٨/٢)، الكشاف للقيسى (٤٥٨/١)، النشر لابن الجزرى (٣٠٣/٢).

وقرأ ابن كثير وعاصم ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿تَأْتِيهِمْ﴾ بالتاء.
[و] ^(١) قد تقدم القول في هذا ونحوه.

اختلفوا في فتح الياء وضمها من قوله -عز وجل-: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ يُضِلُّ﴾
: [٣٧]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وابن عامر ^(٢): ﴿لَا يُهْدَى﴾ برفع الياء وفتح
الذال.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: ﴿يَهْدَى﴾ بفتح الياء وكسر الذال.

ولم يختلفوا في ﴿يُضِلُّ﴾ أنها مضمومة الياء مكسورة الضاد.

[قال أبو علي: ^(٣) الراجع إلى اسم «إن» هو الذكر الذي في قوله -عز وجل-:

﴿يُضِلُّ﴾ في قراءة من قرأ: ﴿يَهْدَى﴾، ومن قرأ: ﴿يَهْدَى﴾.

فمن جعل ﴿يَهْدَى﴾ من: «هَدَيْتُهُ»: جاز أن يعود الذكر الفاعل الذي فيه إلى اسم
«إن».

ومن جعل ﴿يَهْدَى﴾ في معنى «يهتدى»، وجعل ﴿مَنْ يُضِلُّ﴾ مرتفعا به - فالراجع

إلى اسم «إن» الذكر الذي في «يُضِلُّ» كما كان كذلك في قول من قال: ﴿يَهْدَى﴾؛

فالراجع إلى الموصول الذي هو «مَنْ» الهاء المحذوفة من الصلة، تقديره: «يُضِلُّ».

والمعنى: إن من حكم بإضلاله [لكفره] ^(٤) وتكذيبه، فلا يهدى.

ومثل هذا في المعنى [قوله] ^(٥): ﴿فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ﴾ [الجاثية: ٢٣]،

تقديره: من بعد إضلال الله إياه، والمفعول محذوف، أي: بعد حكمه بإضلاله.

وقراءة عاصم وحمزة والكسائي: ﴿لَا يَهْدَى مَنْ يُضِلُّ﴾ في المعنى كقوله:

(١) سقط في أ.

(٢) إتحاف الفضلاء (٢٧٨)، الإملاء للعكبري (٤٥/٢)، البحر المحيط (٤٩٠/٥)، التبيان

للطوسي (٣٨٠/٦)، التيسير للداني (١٣٧)، تفسير الطبري (٧٢/١٤)، تفسير القرطبي (١٠/

١٠٤)، الحجة لابن خالويه (٢١٠)، الحجة لأبي زرعة (٣٨٩)، السبعة لابن مجاهد (٣٧٢)،

الغيث للصفاقسي (٢٧٠)، الكشاف للزمخشري (٤٠٩/٢)، الكشاف للقيسي (٣٧/٢)،

المجمع للطبرسي (٣٥٩/٦)، المعاني للفراء (٩٧/٢)، النشر لابن الجزري (٣٠٤/٢).

(٣) سقط في أ.

(٤) في أ: له.

(٥) سقط في ج.

﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَكَأَنَّ هَادِيَ لَمْ﴾ [الأعراف: ١٨٦].

وهذا كقوله: ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ٢٥٨].

وقوله -تعالى-: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٦].

فموضع «من» نصب بـ «يهدى».

وقد قيل: إن ﴿يَهْدِي﴾ في معنى «يهتدي»؛ بدلالة قوله: ﴿لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يَهْدِي﴾

[يونس: ٣٥] فموضع «من» علي هذا رفع؛ كما أنه لو قال: يهتدي، كان كذلك.

قال: ولم يختلفوا في ﴿يُضِلُّ﴾ [أنها مضمومة^(١)] الياء، فهذا من قولك: ضل

الرجل، وأضله الله، أى: حكم بإضلاله؛ كقولك: كفر زيد، وأكفره الناس، أى:

نسبوه إلى الكفر وقالوا: إنه كافر؛ كما أن «أسقيته» قلت له: سقاك الله.

قال: [من الطويل]

وَأَسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أَبَتْهُ تُكَلِّمُنِي أَحْجَازُهُ وَمَلَاعِبُهُ^(٢)

اختلفوا في فتح النون وضمها من قوله -تعالى-: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ [٤٠]:

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وحمزة: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ رفعا، وكذلك في

كل القرآن.

وقرأ ابن عامر والكسائي^(٣): ﴿فَيَكُونُ﴾ نصبا، وفي سورة «يس» [٨٢] مثله فتحا.

[قال أبو علي:] أما نصب الكسائي: ﴿فيكون﴾ ههنا، وفي سورة «يس»: فإنه

يحملة على أن؛ كأنه: أن يقول ... فيكون، قال: وسمعت ذلك بالنصب

مرارًا... ذكرها.

فأما ابن عامر فإنه قد نصب: ﴿فيكون﴾ وإن لم يكن قبله «أن»، نحو: ﴿إذا قضى

أمرا فإنما يقول له كن فيكون﴾ [البقرة: ١١٧، آل عمران: ٤٧] -: فإن نصب ههنا

(١) في أ: أنه مضموم.

(٢) تقدم.

(٣) إتحاف الفضلاء (٢٧٨)، الإعراب للنحاس (٢/٢١٠)، الإملاء للعكبري (٢/٤٥)، التبيان

للطوسي (٦/٣٨٢)، التيسير للداني (١٣٧)، تفسير الطبري (١٤/٧٣)، الحجج لابن

خالويه (٢١١)، الحجج لأبي زرعة (٣٨٩)، السبعة لابن مجاهد (٣٧٣)، الغيث للصفاسي

(٢٧٠)، الكشف للزمخشري (٢/٤١٠)، الكشف للقيسي (١/٢٦٠، ٢٦١)، المجمع

للطبرسي (٦/٣٦٠)، المعاني للفراء (٢/١٠٠)، تفسير الرازي (٢٠/٣٢)، النشر لابن

الجزري (٢/٢٢٠).

على هذا الحد؛ فقد مضى القول فيه^(١) قبل، وإن نصبه من حيث نصبه الكسائي فمستقيم.

اختلفوا في التاء والياء من قوله -عز وجل-: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَىٰ مَا خَلَقَ اللَّهُ مِن شَيْءٍ﴾ [النحل: ٤٨]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَىٰ مَا خَلَقَ اللَّهُ مِن شَيْءٍ﴾ [وكذلك]^(٢): ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ في العنكبوت [١٩]، بالياء جميعاً.

واختلف عن عاصم: فروى يحيى بن آدم عن أبي بكر، وابن المنذر عن يحيى^(٣) أيضاً عن أبي بكر، وابن أبي أمية عن أبي بكر عن عاصم في «العنكبوت»: بالتاء. وروى حسين الجعفي والكسائي والأعشى وعبد الجبار بن محمد، عن أبي بكر عن عاصم، وحفص عن عاصم في «العنكبوت»: بالياء، ولم يختلف عن عاصم في «النحل» أنها بالياء.

وقرأ حمزة والكسائي^(٤): ﴿أَوْ لَمْ تَرَوْا إِلَىٰ مَا خَلَقَ اللَّهُ مِن شَيْءٍ﴾ بالتاء. ﴿أَوْ لَمْ تَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ﴾ بالتاء جميعاً.

وكلهم قرأ: ﴿يَنْفَعِيوُا ظِلَالَهُ﴾ [٤٨] بالياء، غير أبي عمرو؛ فإنه قرأ: ﴿تَنْفَعِيوُا﴾ بالتاء.

وقرأ حمزة وابن عامر: ﴿أَلَمْ تَرَوْا إِلَىٰ الطَّيْرِ﴾ [٧٩] بالتاء. وقرأ الباقون: بالياء.

[قال أبو علي:]^(٥) قوله: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا﴾.

(١) في أ: عليه.

(٢) سقط في ج.

(٣) في أ: عاصم.

(٤) إتحاف الفضلاء (٢٧٨)، الإملاء للعكبري (٤٥/٢)، البحر المحيط (٤٩٦/٥)، التبيان للطوسي (٣٨٧/٦)، التيسير للداني (١٣٧)، تفسير الطبري (٧٨/١٤)، تفسير القرطبي (١١١/١٠)، الحجّة لابن خالويه (٢١١)، الحجّة لأبي زرعة (٣٩٠)، السبعة لابن مجاهد (٣٧٣)، الغيث للصفاقسي (٢٧٠)، الكشف للزمخشري (٤١١/٢)، الكشف للقيسي (٢/٣٧)، المجمع للطبرسي (٣٦٣/٦)، تفسير الرازي (٤٠/٢٠)، النشر لابن الجزري (٢/٣٠٤).

(٥) سقط في أ.

حجة البياء: أن ما قبله غيبة، وهو قوله -تعالى-: ﴿أَنْ يَخْفَى اللَّهُ رَيْبٌ... أَوْ يَأْتِيَهُمُ الْعَذَابُ... أَوْ يَأْخُذَهُمْ﴾ [٤٥، ٤٦] ﴿أَوْلَتْهُ بَرَوًا﴾ [٤٨]. وكان النبي ﷺ، وأصحابه قد رأوا ذلك وتيقنوه.

ومن قرأ بالتاء: أراد جميع الناس؛ فوقع التنبيه على الجمع بقوله: ﴿أَوْ لَمْ تَرَوْا﴾.

قال: كلهم قرأ: ﴿يَنْفَيْوُا﴾ بالياء، غير أبي عمرو فإنه قرأ ﴿تَنْفَيْوُا﴾ بالتاء. [قال أبو علي: (١) التذكير والتأنيث - في فعل هذا الضرب من [الجمع، إذا] تقدم - جميعا حسنان، وقد تقدم في غير موضع. فأما ﴿يَنْفَيْوُا﴾، فيتفعل من «الفىء»، يقال: فاء الظل يفىء فيئا، إذا رجع وعاد بعدما كان ضياء الشمس نسخه.

ومنه: فىء المسلمين: لما يعود عليهم وقتا بعد وقت من خراج الأرضين المفتوحة والغنائم.

فإذا عدى قولهم: «فاء»، عدى بزيادة الهمزة، أو تضعيف العين. فمما عدى بالهمزة: ﴿مَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ﴾ [الحشر: ٧]، وبالتضعيف: فاء الظل، وفياء الله؛ فتفياً: مطاوع «فيا».

فالفىء: ما نسخه ضوء الشمس، والظل: ما كان قائما لم تنسخه الشمس؛ مما يدل على ذلك قوله -عز وجل-: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ وَلَوْ شَاءَ لَجَعَلَهُ سَاكِنًا﴾ [الفرقان: ٤٥]، فالشمس ينسخ ضياءها هذا الظل، فإذا زال ضياء الشمس الناسخ للظل، فاء الظل، أى: رجع كما كان أولا.

قال أبو زيد: ظهر تظهيراً، وذلك قبل نصف النهار إلى أن تزيع (٢) الشمس، وزيعها: إذا فاء الفىء. انتهى كلام أبي زيد.

قال أبو علي: والضمير فى قوله: ﴿ثُمَّ قَبَّضْتَهُ إِلَيْنَا قَبْضًا يَسِيرًا﴾ [الفرقان: ٤٦] يجوز أن يكون للظل، ويجوز أن يكون لضياء الشمس؛ لأن كل واحد منهما يقبض قبضا يسيرا على التدريج.

(١) سقط فى أ.

(٢) فى ج: ترتفع.

وقال: ﴿أَكُلْهَا دَائِمًا وَظِلُّهَا﴾ [الرعد: ٣٥].

وقال: ﴿وِظَلِّ تَمْدُورٍ﴾ [الواقعة: ٣٠].

[فما في الجنة، يكون ظلاً^(١)، ولا يكون فينا؛ لأن ضياء الشمس لا ينسخه،

على أن أبا زيد أنشد للنابغة الجعدى: [من الخفيف]

فَسَلَامُ الْإِلَهِ يَغْدُو عَلَيْهِمْ وَفَيْوُءُ الْفِرْدَوْسِ ذَاتِ الظُّلَالِ^(٢)

وهذا الشعر قد أوقع فيه الفىء على ما لم تنسخه الشمس، وجمعه على: فيوء، مثل:

بيت وبيوت، ويدل على أن الظل ما لم تنسخه الشمس قول النابغة: [من الخفيف]

ذَاتِ الظُّلَالِ

فسمى ما فى الجنة: ظلاً.

ويدل عليه قول الآخر: [من الطويل]

فَلَا الظِّلُّ مِنْ بَرْدِ الضُّحَى تَسْتَطِيعُهُ وَلَا الفَيْءُ مِنْ بَرْدِ العِشِيِّ تَدْوِقُ^(٣)

فجعل الظل وقت الضحى؛ لأن الشمس لم تنسخه فى ذلك الوقت؛ بدلالة

ما تقدم حكايته عن أبى زيد.

وقال أبو عمر: أكثر ما تقول العرب: أفياء.

وأشدد لعلمة: [من الطويل]

تَتَبَّعُ أَفْيَاءَ الظُّلَالِ عَشِيَّةً عَلَى طُرُقِ كَأَنَّهِنَّ سُبُوبُ^(٤)

قال أبو على: فقول علقمة:

..... أفياء الظلال

يجوز أن يكون جمع «فيئا» على: أفياء، وأضافه إلى «الظلال»؛ على معنى أن

الفىء يعود به الظل الذى كان نسخه من ضوء الشمس، وأضافه^(٥) إلى «الظل»؛ كما

يضاف المصدر إلى الفاعل، و«أفياء» يكون للعدد القليل، مثل: أبيات وأعيان،

(١) فى أ: هما فى الجنة فيكون ظلاً.

(٢) البيت فى ديوانه ص (٢٢٨)، واللسان (ظلل)، والتاج (ظلل)، وللنابغة (دون تحديد) فى المخصص (٥٦/٩).

(٣) البيت لحميد بن ثور فى ديوانه ص (٤٤٠)، واللسان (فيأ)، والتاج (فيأ)، وبلا نسبة فى اللسان (ظلل)، وتهذيب اللغة (٣٥٨/١٤)، التاج (ظلل).

(٤) البيت فى ديوانه ص (٤٠).

(٥) فى أ: وأضافها.

و«فيوء» للكثير، كالبيوت والعيون.

وقال: [من الطويل]

أَرَى الْمَالَ^(١) أَفْيَاءَ الظُّلَالِ فَتَارَةً يَثُوبُ وَأُخْرَى يَخْبِلُ الْمَالَ خَابِلَةٌ
ومن هذا الباب قوله -عز وجل-: ﴿حَقَّ نَفْسِي إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الحجرات: ٩] أى:
ترجع عن بغيتها إلى جملة أهل العدل. والفيء^(٢) فى الإيلاء^(٣) مثل الرجعة^(٤) فى
الطلاق^(٥).

وهذه الآية فى المعنى مثل قوله -عز وجل-: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ
طَوْعًا وَكَرْهًا وَظَلَّلْتُمْ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾ [الرعد: ١٥]، وزعموا أن الحسن كان يقول: يابن
آدم، أما ظلك فيسجد لله، وأما أنت فتكفر بالله!

(١) فى ج: الماء.

(٢) الفيء: الرجوع عن الشيء الذى يكون قد لابس الإنسان، وباشره، والمراد به فى الإيلاء:
الرجوع إلى الجماع.

ينظر: المطلاع ص (٣٤٤).

(٣) الإيلاء، بالمد: الحلف، وهو: مصدر. يقال: ألى - بمدة بعد الهمزة - يؤلى إيلاءً، وتألى
واتئلى.

والإيلاء شرعاً: حلف الزوج - القادر على الوطء - بالله تعالى، أو صفة من صفاته،
على ترك وطء زوجته فى قبلها مدة زائدة على أربعة أشهر.

ينظر: المطلاع ص (٣٤٣).

(٤) الرجعة: بفتح الراء، وبكسرها: مصدر «رجعه»: المرة، والحالة، وهى ارتجاع الزوجة
المطلقة غير البائن إلى النكاح من غير استئناف عقد.

ينظر: المطلاع ص (٣٤٢).

(٥) الطلاق: مصدر «طلقت المرأة»: بانث من زوجها، وأصل الطلاق فى اللغة: التخلية؛

يقال: طلقت الناقة: إذا سرحت حيث شاءت، وحبس فلان فى السجن طلقاً: بغير قيد،
وفرس طلق إحدى القوائم: إذا كانت إحدى قوائمه غير محجلة، والإطلاق: الإرسال؛
فالطلاق شرعاً: حل قيد النكاح، وهو راجع إلى معناه لغة، لأن من حل قيد نكاحها، فقد
خليت. ويقال: طلقت المرأة، وطلقت، بفتح اللام وضمها، تطلق: بضم اللام وفتحها،
طلاقاً وطلقة، وجمعها: طلقات - بفتح اللام لا غير - فهى طالق، وطلقتها زوجها، فهى
مطلقة. والطلاق خمسة أقسام: واجب، وهو طلاق المؤلى بعد المدة والامتناع عن الفية.

ومكروه، إذا كان لغير حاجة على الصحيح. ومباح: وذلك عند ضرورة. ومستحب، وذلك
عند تضرر المرأة بالمقام، لبغض أو غيره، أو كونها مفرطة فى حقوق الله تعالى، أو غير
عفيفة، وعنه: يجب فيهما. وحرام، وهو طلاق المدخول بها حائضاً.

ينظر: المطلاع ص (٣٣٣).

وقال: ﴿ظِلَالُهُمْ﴾ فأضاف «الظلال» إلى مفرد، ومعناه الإضافة إلى ذوى الظلال؛ لأن الذى يعود إليه ضمير واحد يدل على الكثرة، وهو قوله: ﴿مَا خَلَقَ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، وهذا مثل قوله: ﴿لِئَسْتَوُوا عَلَىٰ ظُهُورِهِ﴾ [الزخرف: ١٣]، فأضاف «الظهور» - وهو جمع - إلى ضمير مفرد؛ لأنه يعود إلى واحد يراد به الكثرة، وهو قوله: ﴿مَا تَرَكْبُونَ﴾ [الزخرف: ١٢]، ومثل ذلك إضافة «بين» إلى ضمير المفرد فى قوله - تعالى -: ﴿يُرْجَىٰ سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلَّفُ بَيْنَهُمْ يُجْعَلُهُمْ رِجَامًا﴾ [النور: ٤٣]، ولو أنث لجاز من وجهين:

أحدهما: على قياس ﴿تَخَلَّىٰ خَاوِيَةً﴾ [الحاقة: ٧]، [و] ^(١) على قوله: ﴿وَيْسِئُ السَّحَابِ الُّثْقَالُ﴾ [الرعد: ١٢].

ومما ينسب إلى ثعلب أنه قال: أخبرت عن أبى عبيدة أن رؤية قال: كل ما كانت عليه الشمس فزالت عنه فهو فىء وظل، وما لم تكن عليه الشمس فهو ظل. وقال بعض أهل التأويل: الظل هو الشخص نفسه.

ويدل عندى على ما قاله، قول علقمة عبدة بن الطيب: [من البسيط] إذا ^(٢) نزلنا نصبنا ظلَّ أخبية وفار للقوم باللحم المراجيل ^(٣) ألا ترى أنهم [ليس] ^(٤) ينصبون الظل الذى هو فىء، وإنما ينصبون الأخبية فيصير لها فىء!؟

ويمكن أيضا أن يستدل بقوله: [فى الطويل]

..... أفياء الظلال عشيَّة (٥)

أى: أفياء الشخوص؛ فيحمل على هذا دون ما تأولناه.

وقال: «ظل أخبية»، ولم يقل: «ظلال أخبية»، كما تقول: «شخوص أخبية»، ولكنه أفرد.

كما قال: [من البسيط]

(١) سقط فى أ.

(٢) فى ج: لما.

(٣) البيت فى ديوانه ص (٧٣)، وبلا نسبة فى الإنصاف (٢٩/١).

(٤) سقط فى أ.

(٥) تقدم.

..... جِلْدُ الْجَوَامِيسِ^(١) ...
 يريد: جلودها، فوضع الواحد موضع الجميع، ولا يكون ذلك على حذف
 المضاف كأنه: ذا ظل أخبية؛ لأنك حينئذ تضيف الشيء إلى نفسه.
 ألا ترى أن ذا الظل^(٢) في قولك: «ذا ظل»، هو الظل؟!
 ويقوى ذلك قول عُمارة: [من الرجز]

كَأَنَّهُنَّ الْفَتَيَاتُ اللَّغُسُ
 كَأَنَّ فِي أَظْلَالِهِنَّ الشَّمْسُ^(٣)

أى: فى أشخاصهن؛ لأن شبه الشمس إنما هو فى أشخاصها، دون ما يفىء من
 أفيائها، ويزعم هذا المتأول أن المعنى: أولم يروا إلى ما خلق الله من شيء له ظل
 من جبل وشجر وبناء يتفياً ظلاله، أى: يكون للأشخاص فىء عن اليمين والشمال:
 إذا كانت الشمس عن يمين الشخص، كان الفىء عن شماله، وإذا كانت على شماله
 كان الفىء عن يمينه.

وقيل: أول النهار عن يمين القبلة، وآخره عن شمال القبلة.
 وقول الشاعر: [من الطويل]

... [أَفْيَاءُ الظَّلَالِ عَشِيَّةً] ...

وقولهم: أظل القوم عليه^(٥) - فيهما^(٦) دلالة أيضا على أن الظل نفس الشخص.
 وكلهم قرأ: ﴿إِلَّا رَجَالًا يُوحَىٰ إِلَيْهِمْ﴾ [٤٣] بالياء^(٧)، إلا عاصما فى رواية
 حفص؛ فإنه قرأ: ﴿تُوحَىٰ إِلَيْهِمْ﴾ بالنون، وكسر الحاء.

(١) تقدم.

(٢) فى أ: ظل.

(٣) ينظر نوادر أبى زيد ص (١٩٧).

(٤) البيت تقدم. وفى ج: يتبع أفياء الظلال.

(٥) فى أ: عليهم.

(٦) فى ج: فهما.

(٧) إتحاق الفضلاء (٢٧٨)، البحر المحيط (٤٩٣/٥)، التيسير للدانى (١٣٧)، الحجة لابن
 خالويه (٢١٢)، الحجة لأبى زرة (٣٩٠)، السبعة لابن مجاهد (٣٧٣)، الغيث للصفاسى
 (٢٧٠)، الكشف للقيسى (١٤/٢، ١٥)، المجمع للطبرسى (٣٦٠/٦)، النشر لابن
 الجزرى (٢٩٦/٢).

[قال أبو على: [وجه الفعل المبني للمفعول، [قوله] (١) : ﴿وَأَوْحَىٰ إِلَىٰ نُوحٍ﴾ (هود: ٣٦)، و: ﴿وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا يُوحىٰ إليه﴾ [الأنبياء: ٢٥].
 ووجه قراءة عاصم: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَىٰ نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [النساء: ١٦٣]، [و]: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ﴾ [يونس: ٨٧].
 قال: قرأ نافع وحده (٢): ﴿وَأَنْتُمْ مُفْرَطُونَ﴾ [٦٢] بكسر الراء خفيفة من «أفرطت».

وقرأ الباقون: ﴿مُفْرَطُونَ﴾ بفتح الراء، من «أفرطوا»؛ فهم مُفْرَطُونَ.

[قال] أبو عبيدة: مفرطون: معجلون.

قال: وقالوا: متروكون منسيون.

وقال أبو زيد: فرط الرجل أصحابه، يفرطهم: أحسن الفراطة، وهو رجل فارط.

قال: والفرط: الذى يتقدم الواردة، فيصلح الدلاء والأرسان.

وقوله: ﴿مفراطون﴾ يمكن أن يكون من هذا كأنه فرط هو، وأفرطه القوم،

فكذلك: ﴿مُفْرَطُونَ﴾؛ كأنهم أعجلوا إلى النار فهم فيها فرط للذين يدخلون بعدهم.

ومن هذا قولهم فى الدعاء للطفل، ومن جرى مجراه: «اجعله لنا فرطاً».

ومنه ما فى الحديث من قوله: «أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ».

فأما قول نافع فكأنه من «أفرط»، أى: صار ذا فرط؛ فهو مفرط، مثل: أقطف

وأجرب، أى: هو ذو فرط إلى النار، وسبق إليها؛ فالقراءتان على هذا متقاربتا المعنى.

قال أبو الحسن: قال أهل المدينة: مفرطون، أى: [قد] (٣) أفرطوا فى أعمالهم.

اختلفوا فى فتح النون وضمها من قوله -تعالى-: ﴿لَعِبْرَةً شَقِيكًا﴾ [٦٦].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائى: ﴿شَقِيكًا﴾ بضم النون.

(١) سقط فى ج.

(٢) إتحاق الفضلاء (٢٧٩)، الإعراب للنحاس (٢/٢١٤)، الإملاء للعكبرى (٢/٤٥)، البحر

المحيط (٥/٥٠٦)، التبيان للطوسى (٦/٣٩٥)، التيسير للدانى (١٣٨)، تفسير الطبرى

(١٤/٨٧)، الحجة لابن خالويه (٢١٢)، الحجة لأبى زرعة (٣٩١)، السبعة لابن مجاهد

(٣٧٤)، الكشاف للزمخشرى (٢/٤١٥)، الكشاف للقيسى (٢/٣٨)، المجموع للطبرسى

(٦/٣٦٨)، المعانى للقرء (٢/١٠٨)، تفسير الرازى (٢٠/٦١)، النشر لابن الجزرى (٢/

٣٠٤).

(٣) سقط فى أ.

وفي «المؤمنين» [٢١] مثله.

وقرأ ابن عامر ونافع، وعاصم في رواية أبي بكر^(١): ﴿نَسْقِيكُمْ﴾ بفتح النون فيهما.

حفص عن عاصم: ﴿نَسْقِيكُمْ﴾ بضم النون.
وفي «المؤمنين» مثله^(٢).

قال أبو علي: تقول: سقيته حتى روى، أسقيه.

وعلى هذا قوله: ﴿وَسَقَنَهُمْ زُبَيْمًا سَرَابًا طَهُورًا﴾ [الإنسان: ٢١].

وقال: ﴿وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ﴾ [الشعراء: ٧٩].

وقال: ﴿وَسُقُوا مَاءً حَمِيمًا فَقَطَّعَ أَمْعَاءَهُمْ﴾ [١٥]، وقال -جل وعز-: ﴿فَشَرِبُوا شَرِبًا

أَلْمِيرِ﴾ [الواقعة: ٥٥].

وقال: [من الطويل]

أَنْخَنَا فَسُمْنَاهَا النَّطَافَ فَشَارِبٌ قَلِيلًا وَأَبٍ صَدٌّ عَنْ كُلِّ مَشْرَبٍ^(٣)

وقوله: ﴿وَسُقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٦] مثل: يضرب، وليس مثل يكرم؛

يدل على ذلك قوله -عز وجل-: ﴿وَسُقُوا مَاءً حَمِيمًا﴾، وتقدير ﴿مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ﴾: من

ماء ذي صديد، فهذا خلاف قوله: ﴿وَسَقَنَهُمْ زُبَيْمًا سَرَابًا طَهُورًا﴾ [الإنسان: ٢١].

فأما قوله -جل وعز-: ﴿وَأَسْقَيْنَكُم مَاءً قُرَاتًا﴾ [المرسلات: ٢٧]، وقوله:

﴿فَأَسْقَيْنَكُمُوهُ﴾ [الحجر: ٢٢] فمعنى ذلك: جعلناه سقيا لكم، كما تقول: أسقيته

نهرًا، أي: جعلته شربا له.

وقالوا: سقيته في معنى: أسقيته؛ يدل على ذلك قوله: [من الوافر]

سَقَى قَوْمِي بَنِي مَجْدٍ وَأَسْقَى نُمَيْرًا وَالْقَبَائِلَ مِنْ هَالِلٍ^(٤)

(١) إتحاف الفضلاء (٢٧٩)، الإعراب للنحاس (٢/٢١٦)، البحر المحيط (٥/٥٠٨)، التبيان

للطوسي (٦/٣٩٩)، التيسير للداني (١٣٨)، تفسير الطبري (١٤/٨٨)، تفسير القرطبي

(١٠/١٢٣)، الحجّة لابن خالويه (٢١٢)، الحجّة لأبي زرعة (٣٩١)، السعة لابن مجاهد

(٣٧٤)، الغيث للصفاقسي (٢٧١)، الكشف للزمخشري (٢/٤١٦)، الكشف للقيسي (٢/

٣٨)، المجموع للطبرسي (٦/٣٧٠)، المعاني للفراء (٢/١٠٨)، تفسير الرازي (٢٠/٦٤)،

النشر لابن الجزري (٢/٣٠٤).

(٢) في أ: مثلها.

(٣) البيت للطفيل الغنوي في ديوانه ص (٢٨).

(٤) البيت للبيد في ديوانه ص (٩٣)، وتهذيب اللغة (٩/٢٢٨، ١٠/٦٨٤)، والتاج (مجد، =

فسقى قومي: ليس يريد به ما يروى عطاشهم؛ ولكن يريد: رزقهم سقيا ببلادهم، يخصبون منها، وبعيد أن يسأل لقومه ما يروى العطاش، ولغيرهم ما يخصبون منه.

وبين ذلك قول الشاعر: [من الكامل]

أَخْطَا الرَّبِيعُ بِلَادَهُمْ فَسُقُوا وَمِنْ أَجْلِهِمْ أُخْبِتُ كُلَّ يَمَانٍ
فقوله: سقوا، دعا لهم بالسقيا التي أخطأت بلادهم.

وهذا - وإن كان الأكثر فيما يرفع العطش: سقى، وفي السقيا: أسقى - فإن من قرأ: ﴿سُقِيكُمْ﴾ يريد: إنا جعلناه في كثرته، وإدامته كالسقيا؛ فهو كقولك^(١): أسقيته نهرا. وأما من فتح النون، فإنه لما كان للشفة فتح النون، فجعله بمنزلة قوله: ﴿وَسَقَّيَهُمْ رِيَّهُمْ سَرَابًا طَهُورًا﴾ والذين ضموا النون جعلوا ذلك لدوامه عليهم كالسقيا لهم.

قال: كلهم قرأ: ﴿أَفْبِنِعْمَةِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ [٧١] بالياء، غير عاصم فإنه قرأ في رواية أبي بكر: ﴿تَجْحَدُونَ﴾ بالتاء.

وروى حفص عن عاصم^(٢) بالياء. [قال أبو علي]: ومن قال: ﴿يَجْحَدُونَ﴾ بالياء؛ فلأنه يراد به غير المسلمين، والمسلمون لا يخاطبون بجحدهم نعمة الله.

وجه التاء: قل لهم: أفبنعمة الله بهذه الأشياء التي تقدم اقتصاصها تجحدون. ويقوى الياء قوله: ﴿وَبِنِعْمَةِ اللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ﴾ [النحل: ٧٢].

قال: قرأ عاصم - في رواية أبي بكر - وابن عامر^(٣): ﴿يَعْرُشُونَ﴾ [٦٨] بضم الراء.

= (سقى)، والمخصص (١٦٩/١٤)، ونوادر أبي زيد (٢١٣)، وبلا نسبة في رصف المباني (٥٠)، واللسان (مجد).

(١) في ج: كقوله.

(٢) إتحاف الفضلاء (٢٧٩)، البحر المحيط (٥١٥/٥)، التبيان للطوسي (٤٠٥/٦)، التيسير للداني (١٣٨)، الحجة لأبي زرة (٣٩٢)، السبعة لابن مجاهد (٣٧٤)، الغيث للصفاسي (٢٧١)، الكشاف للزمخشري (٤١٩/٢)، الكشاف للقيسي (٣٩/٢)، المجمع للطبرسي (٣٧٣/٦)، تفسير الرازي (٧٩/٢٠)، النشر لابن الجزري (٣٠٤/٢).

(٣) إتحاف الفضلاء (٢٧٩)، البحر المحيط (٥١٢/٥)، التبيان للطوسي (٤٠٢/٦)، التيسير للداني (١٣٨)، تفسير القرطبي (١٣٤/١٠)، الحجة لأبي زرة (٣٩٢)، السبعة لابن مجاهد (٣٧٤)، الغيث للصفاسي (٢٧١)، الكشاف للزمخشري (٤١٧/٢)، الكشاف للقيسي (٤٧٥/١)، تفسير الرازي (٧٠/٢٠)، النشر لابن الجزري (٢٧١/٢).

وقرأ الباقون بكسر الراء.

وروى حفص عن عاصم: ﴿يَعْرِشُونَ﴾ بكسر الراء.

[قال أبو علي:] هما لغتان: يعرِش ويعرِش، و[مثله]^(١) يحشِر ويحشُر، ويعكِف ويعكُف، ويفسِق ويفسُق.

قال أبو عبيدة: كل شيء مما عرش فهو عريش، وحكى الضم والكسر في «يعرِش».

اختلفوا في فتح العين وإسكانها من قوله -عز وجل-: ﴿يَوْمَ ظَعَنِكُمْ﴾ [٨٠]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو^(٢): ﴿ظَعَنِكُمْ﴾ بفتح العين.

وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿ظَعَنِكُمْ﴾ ساكنة العين.

[قال أبو علي:]^(٣) هما لغتان. ومثل ذلك: [السَّمْع والسَّمَع]^(٤)، والنهر

والنَّهْر.

قال الأعشى: [من المتقارب]

فَقَدْ أَشْرَبَ الرَّاحَ قَدْ تَعَلَّمِي نَ يَوْمَ الْمُقَامِ وَيَوْمَ الظُّعْنِ^(٥)

ولا يجوز أن يكون «الظعن» مخففاً عن «الظعن»، كما أن «عضداً» و«كتفاً» ونحو

ذلك مخفف عن الكسر والضم؛ ألا ترى أن من قال في «عضد»: عضد، لم يخفف

نحو: جمل ورسن؛ كما أن الذي يقول: ﴿وَأَلَيْلَ إِذَا يَسَّرِ﴾ [الفجر: ٤] و: ﴿ذَلِكَ مَا

كُنَّا نَبِغُ﴾ [الكهف: ٦٤] لا يقول إلا: ﴿وَأَلَيْلَ إِذَا يَشَى. وَالنَّهَارَ إِذَا تَجَلَّى﴾ [الليل: ١،

٢]، وحرف الحلق وغيره في ذلك سواء.

اختلفوا في قوله -تعالى-: ﴿وَلَنَجْزِيَنَّهُ الَّذِينَ صَبَرُوا﴾ [٩٦] في الياء والنون:

(١) سقط في ج.

(٢) إتحاف الفضلاء (٢٧٩)، الإملاء للعكبري (٤٧/٢)، البحر المحيط (٥٢٣/٥)، التبيان للطوسي (٤١١/٦)، التيسير للداني (١٣٨)، الحجة لابن خالويه (٢١٢)، الحجة لأبي زرعة (٣٩٣) السبعة لابن مجاهد (٣٧٥)، الغيث للصفاسي (٢٧١)، الكشاف للزمخشري (٤٢٢/٢)، الكشف للقيسي (٤٠/٢)، المجمع للطبرسي (٣٧٦/٦)، تفسير الرازي (٢٠/٩٢)، النشر لابن الجزري (٣٠٤/٢).

(٣) سقط في أ.

(٤) في أ: الشمع والشمع.

(٥) البيت في ديوانه ص (٦٧)، والمخصص (١٢٦/١٦)، ومقاييس اللغة (٤٥٧/٢).

فقرأ ابن كثير وعاصم: ﴿وَلَنَجْزِيَنَ الَّذِينَ صَبَرُوا﴾ بالنون.

وقرأ نافع، وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿وَلَيَجْزِيَنَّ﴾ بالياء^(١).

[وروى] على بن نصر عن أبي عمرو: ﴿وَلَنَجْزِيَنَ﴾ بالنون مثل عاصم.

ولم يختلفوا في قوله: ﴿وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ﴾ [النحل: ٩٧] أنها بالنون.

وحجة الياء: ﴿وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل: ٩٦]، والنون في المعنى مثل الياء.

اختلفوا في فتح الياء والحاء وضمها^(٢) من قوله -جل وعز-: ﴿يُلْحِدُونَ﴾

[١٠٣]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: ﴿يُلْحِدُونَ﴾ بضم الياء وكسر

الحاء.

وقرأ حمزة والكسائي^(٣): ﴿يُلْحِدُونَ﴾ بفتح الياء والحاء.

[قال أبو علي:]^(٤) حجة ﴿يُلْحِدُونَ﴾ بالضم، قوله: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِأِلْحَادٍ﴾

[الحج: ٢٥]، و﴿يُلْحِدُونَ﴾ لغة.

وينبغي أن يكون الضم أرجح؛ من حيث كان لغة التنزيل.

[قال:]^(٥) قرأ ابن كثير^(٦): ﴿رُوحُ الْقُدُسِ﴾ [١٠٢] خفيفة ساكنة الدال.

[و] الباقون: ﴿أَلْقُدْسِ﴾ متحركة الدال.

قال [أبو علي]^(٧): التحريك أكثر، والإسكان تخفيف من التحريك، وقد تقدم

(١) إتحاف الفضلاء (٢٨٠)، الغيث للصفاسي (٢٧٢)، النشر لابن الجزري (١٣٧/٢)، البحر

المحيط (٥٣٣/٥)، التبيان للطوسي (٤٢٣/٦)، التيسير للداني (١٣٨)، تفسير القرطبي

(١٧٣/١٠)، الحجة لابن خالويه (٢١٣)، الحجة لأبي زرعة (٣٩٣)، السبعة لابن مجاهد

(٣٧٥)، الغيث للصفاسي (٢٧٢)، الكشاف للزمخشري (٤٢٧/٢)، الكشاف للقيسي

(٤٠/٢)، المجمع للطبرسي (٣٨٣/٦)، النشر لابن الجزري (٣٠٥/٢).

(٢) أي: الياء.

(٣) إتحاف الفضلاء (٢٨٠)، الإعراب للنحاس (٢٢٤/٢)، البحر المحيط (٥٣٦/٥)، التبيان

للطوسي (٤٢٧/٦)، التيسير للداني (١٣٨)، تفسير الطبري (١٢٠/١٤)، تفسير القرطبي

(١٧٨/١٠)، الحجة لابن خالويه (٢١٣).

(٤) سقط في أ.

(٥) سقط في ج.

(٦) إتحاف الفضلاء (٢٨٠)، التيسير للداني (٧٤)، السبعة لابن مجاهد (٣٧٥)، الغيث

للصفاسي (٢٧٢)، الكشاف للقيسي (٢٥٣/١)، النشر لابن الجزري (٣٠٥/٢).

(٧) سقط في أ.

ذكر هذا الحرف.

اختلفوا في فتح الفاء وضمها من قوله -جل وعز-: ﴿فَتَنُوا﴾ [١١٠]:

فقرأ ابن عامر وحده^(١): ﴿فَتَنُوا﴾ بفتح الفاء والتاء.

وقرأ الباقر: ﴿فَتَنُوا﴾ بضم الفاء وكسر التاء.

[قال أبو علي:]^(٢) حجة من قال: ﴿فَتَنُوا﴾: أن الآية في المستضعفين

المقيمين كانوا بمكة، وهم: صهيب وعمار وبلال^(٣)، فتنوا وحملوا على الارتداد عن دينهم فمنهم من أعطى التقية، وروى أن عمارا كان ممن أظهر ذلك، ثم هاجروا إلى المدينة، فالآية فيهم^(٤)، والمعنى على فتنوا.

فأما قول ابن عامر: ﴿فَتَنُوا﴾: فيكون على أنه: فتن نفسه، وكأن المعنى: من

بعد ما فتن بعضهم نفسه بإظهار ما أظهر للتقية، وكأنه يحكى الحال التي كانوا عليها

من إظهار ما أخذوا به [من]^(٥) التقية؛ لأن الرخصة فيه لم تكن نزلت بعد، وهي

قوله -عز وجل-: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَوْلَهُمُ الْمَلَأُكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ﴾ إلى قوله: ﴿إِلَّا

الْمُسْتَضْعَفِينَ﴾ [النساء: ٩٧-٩٨]، وقوله: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ

أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ [١٠٦].

اختلفوا في فتح الضاد وكسرها من قوله -عز وجل-: ﴿فِي ضَيْقٍ﴾ [١٢٧]:

فقرأ ابن كثير: ﴿فِي ضَيْقٍ﴾ كسرا، وكذلك روى أبو عبيد عن إسماعيل بن جعفر

عن نافع، وخلف عن المسيبي عن نافع، وهو غلط في روايتهما جميعا.

(١) إتحاف الفضلاء (٢٨١)، الإعراب للنحاس (٢٢٧/١)، الإملاء للعكبري (٤٨/٢)، البحر

المحيط (٥٥٠/٥)، التبيان للطوسي (٤٣٩/٦)، التيسير للداني (١٣٩)، تفسير الطبري

(١٣٣/١٤)، تفسير القرطبي (٢٠٣/١٠)، الحجة لابن خالويه (٢١٣)، الحجة لأبي زرعة

(٣٩٥)، السبعة لابن مجاهد (٣٧٦)، الغيث للصفاسي (٢٧٢)، النشر لابن الجزري (٢/

٣٠٥).

(٢) سقط في أ.

(٣) ذكره بمعناه السيوطي في الدر (٢٤٩/١)، وعزاه لابن سعد عن عمر بن الحكم.

(٤) أخرجه ابن جرير (٦٥١/٧) (٢١٩٤٦)، عن أبي عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر، وعن

ابن إسحاق (٢١٩٥٤)، وذكره السيوطي في الدر (٢٤٨/٤)، وزاد نسبه لعبد الرزاق وابن

سعد وابن أبي حاتم وابن مردويه، والحاكم وصححه، والبيهقي في الدلائل من طريق أبي

عبيدة.

(٥) سقط في ج.

وقرأ الباقون: ﴿فِي ضَيْقٍ﴾، وكذلك في «النمل» [٧٠].

من كسر هذه كسر تلك، ومن فتح هذه فتح تلك.

[قال أبو علي^(١): وقال أبو عبيدة: ﴿فِي ضَيْقٍ﴾: تخفيف «ضَيْقٍ»، يقال: أمر

ضَيْقٌ وَضَيْقٌ.

قال أبو الحسن: الضَيْقُ والضَيْقُ: لغتان في المصدر، وأما المثقلة فيكون فيها التخفيف؛ فيكون «ضَيْقٌ» مثل «مَيْتٌ»، وينبغي أن يحمل على أن «ضَيْقًا» مصدر؛ لأنك إن حملته على أنه مخفف من «ضَيْقٍ»، فقد أقمت الصفة مقام الموصوف من غير ضرورة.

والمعنى: ﴿وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ﴾، أى: لا يضق صدرك من مكرهم، كما قال - جل وعز-: ﴿وَصَابِقُ بِهِ صَدْرُكَ﴾ [هود: ١٢]، وليس المراد: لا تكن فى أمر ضيق، فمن فتح «ضَيْقًا» كان فى معنى من كسر، وهما لغتان كما قال أبو الحسن. [قال: ^(٢)] وكلهم قرأ: ﴿لِيَأْسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ﴾ [١١٢] بخفضهما، إلا ما روى على بن نصر وعباس بن الفضل وداود الأزدي وعبيد بن عقيل عن أبي عمرو: ﴿لِيَأْسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ﴾ بفتح الفاء^(٣).

وروى اليزيدى وغيره عن أبي عمرو: ﴿لِيَأْسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ﴾ بكسر الفاء. [قال أبو علي: قوله -عز وجل-: ^(٤) ﴿فَأَذَقَهَا اللَّهُ لِيَأْسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ﴾ [١١٢] المعنى فيه: مقارنة الجوع لهم ومسه إياهم كمخالطة الذائق ما يذوقه، واللباس لما يلبسه، واتصاله به؛ فأوقع عليه الذوق، كما قال: [من الرجز]

دُونَكَ مَا جَنَيْتَهُ فَاحْسُ وَدُقُّ^(٥)

وكذلك لباس الجوع: هو مسه لهم كمس الثوب للابسه.

(١) سقط فى أ.

(٢) سقط فى أ.

(٣) إتحاق الفضلاء (٢٨١)، البحر المحيط (٥٤٣/٥)، التبيان للطوسى (٤٣٤/٦)، تفسير القرطبي (١٩٤/١٠)، السبعة لابن مجاهد (٣٧٦)، الكشاف للزمخشري (٤٣٢/٢)، المجمع للطبرسى (٣٨٩/٦).

(٤) فى أ: قوله.

(٥) الرجز بلا نسبة فى البحر المحيط (٥٤٣/٥).

قال [الشاعر]^(١): [من الطويل]

وَقَدْ لَبَسَتْ بَعْدَ الزَّبِيرِ مُجَاشِعٌ ثِيَابَ الَّتِي حَاضَتْ وَلَمْ تَغْسِلِ الدَّمَآ^(٢)
يريد: أن العار والسبة لحقهم، واتصل بهم لغدرهم، فجعل ذلك لباسا لهم.

وقال أوس [بن حجر]:^(٣) [من الطويل]

وَإِنْ هَزَّ أَقْوَامٌ إِلَيَّ وَحَدَّدُوا كَسَوْتُهُمْ مِنْ بَزْدٍ بُزْدٍ مَتَّحَمٍ^(٤)
وقال آخر: [من المتقارب]

إِذَا مَا الضَّجِيعُ نَنَى عِطْفَهَا تَثَّتْ فَصَارَتْ عَلَيْهِ^(٥) لِيَاسًا^(٦)

فإنما المعنى أن اتصالها به ومسها له، كمس الملبوس للابسه، ومن ثم جاء في التذييل: ﴿هُنَّ لِيَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِيَاسٌ لَهُنَّ﴾ [البقرة: ١٨٧]؛ ولذلك سميت^(٧) المرأة: إزارا في قوله: [من الوافر]

أَلَا أَبْلُغُ أَبَا حَفْصٍ رَسُولًا فِدَى لَكَ مِنْ أَخِي ثِقَّةَ إِزَارِي^(٨)

فسمى المرأة: إزارا، كما جاء: ﴿هُنَّ لِيَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِيَاسٌ لَهُنَّ﴾.
فالجر على: لباس الجوع ولباس الخوف، جعل مس كل واحد منهما لأصحابهما كمس الآخر لهم، وجعل للجوع لباسا كما جعله للخوف.

ويقوى الجر في «الخوف» أن في حرف أبي: ﴿لِيَاسُ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ﴾، فقد جعل للخوف لباسا، كما جعله للجوع.

(١) سقط في ج.

(٢) تقدم.

(٣) سقط في ج.

(٤) ينظر ديوانه ص (١٢٣)، وفيه: «خبر بز» بدل «برد برد».

(٥) في ج: تثنت عليه فصارت.

(٦) البيت للنابغة الجعدى في ديوانه ص (٨١)، ومقاييس اللغة (٥/٢٣٠)، وتهذيب اللغة (١٢/٤٤٤)، ومجمل اللغة (٤/٢٦٢)، وتاج العروس (لبس)، واللسان (لبس)،

والشعر والشعراء ص (٣٠٢).

(٧) في أ: سماها.

(٨) البيت لقبيلة الأكبر الأشجعي وكنيته أبو المنهال في: اللسان (أزر)، والمؤتلف والمختلف ص (٦٣)، وعجزه في اللسان (أزر) منسوبا إلى جعدة بن عبد الله السلمى، وبلا نسبة في شرح اختيارات المفضل ص (٢٥٠)، وشرح شواهد الإيضاح (١٦٢)، ولسان العرب (قلص).

وأما ما روى من نصب «الخوف» عن أبي عمرو فإنه حمّله على الإذاقة، والخوف لا يذاق في الحقيقة، فإذا لم يذق على الحقيقة كان حمّله على اللباس أولى؛ لأن اللباس أقرب إليه من الإذاقة؛ فحمّله على الأقرب أولى، وليكونا محمولين على عامل واحد، كما كان في قوله -تعالى-: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ﴾ [البقرة: ١٥٥] الحمل على عامل واحد.

* * *

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ] (١)

ذكر اختلافهم فى [سورة] (٢) بنى إسرائيل

اختلفوا فى الباء والتاء من قوله -عز وجل-: ﴿أَلَّا تَتَّخِذُوا مِن دُونِي وَكَيْلًا﴾ [٢]:
فقرأ أبو عمرو وحده (٣): ﴿أَلَّا يَتَّخِذُوا﴾ بالياء.

وقرأ الباقون: ﴿أَلَّا تَتَّخِذُوا﴾ بالتاء.

قال أبو على: وجه [قول] (٤) من قرأ بالياء: أن المتقدم ذكرهم على لفظ (٥)
الغيبية؛ فالمعنى: هديناهم لئلا (٦) يتخذوا من دونى وكيلًا.

ومن قرأ بالتاء فهو على الانصراف إلى الخطاب بعد الغيبة مثل قوله: ﴿الْحَمْدُ
لِلَّهِ﴾ ثم قال: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥].

والضمير فى ﴿تَتَّخِذُوا﴾ وإن كان على لفظ (٧) الخطاب فإنما يعنى به: الغيب فى
المعنى. ومن زعم أن: ﴿أَلَّا تَتَّخِذُوا مِن دُونِي﴾ على إضمار القول، كأنه يراد به:
قال: ألا تتخذوا - لم يكن قوله هذا متجها؛ وذلك أن القول لا يخلو من أن يقع
بعده (٨) جملة تحكى، أو معنى جملة يعمل فى لفظه القول.

فالأول كقوله: قال زيد: عمرو منطلق. فموضع الجملة نصب بالقول.

والآخر: يجوز أن يقول القائل: لا إله إلا الله، فتقول: قلت حقا، أو [يقول] (٩):

الثلج حار، فتقول: قلت باطلا. فهذا معنى ما قاله، وليس نفس المقول.

(١) سقط فى أ.

(٢) سقط فى أ.

(٣) إتحاف الفضلاء (٢٨١)، الإملاء للعكبرى (٤٨/٢)، البحر المحيط (٧/٦)، التبيان
للطوسى (٤٤٣/٦)، التيسير للدانى (١٣٩)، تفسير الطبرى (١٥/١٥)، تفسير القرطبى
(٢١٢/١٠)، الحجة لابن خالويه (٢١٤)، الحجة لأبى زرعة (٣٩٦)، السبعة لابن مجاهد
(٣٧٨)، الغيث للصفاقسى (٢٧٣)، الكشف للزمخشرى (٤٣٨/٢)، الكشف للقيسى (٢/
٤٢)، المجموع للطبرسى (٣٩٤/٦)، تفسير الرازى (١٥٣/٢٠)، النشر لابن الجزرى (٢/
٣٠٦).

(٤) سقط فى ج.

(٥) فى أ: لغة.

(٦) فى أ: ألا.

(٧) فى أ: لغة.

(٨) فى أ: بعد.

(٩) سقط فى ج.

وقوله: ﴿أَلَّا تَتَّخِذُوا﴾ خارج من هذين الوجهين؛ ألا ترى أن: ﴿أَلَّا تَتَّخِذُوا﴾ ليس هو بمعنى القول، كما أن قولك: «حقاً»؛ إذا سمعت كلمة الإخلاص: معنى القول، وليس قوله: ﴿أَلَّا تَتَّخِذُوا﴾ بجملة، فيكون كقولك: قال زيد: عمرو منطلق؟!

ويجوز أن تكون «أن» بمعنى: «أى» التى بمعنى التفسير، وانصرف الكلام من الغيبة إلى الخطاب؛ كما انصرف منها إلى الخطاب فى قوله: ﴿وَأَنطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا﴾ [ص: ٦] والأمر، وكذلك انصرف من الغيبة إلى النهى فى قوله: ﴿أَلَّا تَتَّخِذُوا﴾.

وكذلك قوله: ﴿أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي﴾ [المائدة: ١١٧] فى وقوع الأمر بعد الخطاب، ويجوز أن يضمم القول ويحمل «تتخذوا» على القول المضممر إذا جعلت «أن» زائدة؛ فيكون التقدير: وجعلناه هدى لبنى إسرائيل، فقلنا: لا تتخذوا من دونى وكىلا.

فيجوز -إذن- فى قوله: ﴿أَلَّا تَتَّخِذُوا﴾ ثلاثة أوجه: أحدها: أن تكون «أن» الناصبة للفعل؛ فيكون المعنى: وجعلناه هدى؛ كراهة أن تتخذوا من دونى وكىلا، أو: لثلا تتخذوا من دونى وكىلا. والآخر: أن تكون بمعنى «أى»؛ لأنه بعد كلام تام؛ فيكون التقدير: أى لا تتخذوا.

والثالث: أن تكون «أن» زائدة وتضمم القول.

فأما قوله: ﴿ذُرِّيَّةً مِّنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ﴾ [الإسراء: ٣] فيجوز أن يكون مفعول الاتخاذ؛ لأنه فعل يتعدى إلى مفعولين؛ كقوله: ﴿وَأَتَّخَذَ اللَّهُ إِزْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥]، وقوله: ﴿أَتَّخِذُوا أَيْمَنَهُمْ جُنَّةً﴾ [المجادلة: ١٦] فأفرد «الوكيل» وهو فى معنى الجمع؛ لأن «فعيلاً» يكون مفرد اللفظ، والمعنى على الجمع، نحو قوله: ﴿وَحَسُنَ أَوْلَٰئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩]؛ فإذا حمل على هذا كان مفعولاً ثانياً فى قول من قرأ بالتاء والياء.

ويجوز أن يكون نداء، وذلك على قول من قرأ بالتاء: ألا تتخذوا يا ذرية، ولا يسهل أن يكون نداء على قول من قرأ بالياء؛ لأن الياء للغيبة والنداء للخطاب. ولو رفع «الذرية» على البدل من الضمير فى قوله: ﴿أَلَّا تَتَّخِذُوا﴾ كان جائزاً، وقد

ذكر أنها قراءة.

ولو رفع على البدل من الضمير المرفوع كان جائزا، ويكون التقدير: ألا تتخذ ذرية من حملنا مع نوح من دونى وكيلا.

ولو جعلته^(١) بدلا من قوله: «بنى إسرائيل» جاز، وكان التقدير: وجعلناه هدى لذرية من حملنا [مع نوح].^(٢)

اختلفوا فى قوله -عز وجل-: ﴿لِئَسْتَوُواْ وَجُوهَكُمْ﴾ [٧]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو، وحفص عن عاصم: ﴿لِئَسْتَوُواْ﴾ بالياء جماع، بهمزة^(٣) بين واوين.

وقرأ عاصم فى رواية أبى بكر، وابن عامر وحمزة^(٤): ﴿لِئِسْوَةٌ﴾ على واحد بالياء. وقرأ الكسائى: ﴿لِئِسْوَةٌ﴾ بالنون.

قال أبو على: قوله: ﴿لِئَسْتَوُواْ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ﴾ [الإسراء: ٤] المعنى: ﴿فإذا جاء وعد الآخرة﴾ - أى: المرة الآخرة [من قوله: ﴿لِئَسْتَوُواْ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ﴾ [الإسراء: ٤]]^(٥) - بعثناهم ليسوءوا وجوهكم، فحذف «بعثناهم»؛ لأن ذكره قد تقدم، ولأنه جواب «إذا» وشرطها يقتضيه؛ فحذف للدلالة عليه.

فأما ﴿لِئَسْتَوُواْ﴾ فقال أبو زيد: سؤته مساءة، ومسائية، وسواية.

وقال: ﴿وَجُوهَكُمْ﴾ على أن الوجوه^(٦) مفعول به لـ «سؤت»، وعدى إلى الوجوه؛ لأن الوجوه قد يراد بها: ذوو الوجوه؛ كقوله -جل وعز-: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهًا﴾ [القصص: ٨٨]، وقال: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ مُّسْفِرَةٌ. ضَاحِكَةٌ مُّسْتَبْشِرَةٌ﴾ [عبس: ٣٨، ٣٩]، وقال: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢].

(١) فى أ: جعله.

(٢) سقط فى ج.

(٣) فى أ: همزة.

(٤) إتحاق الفضلاء (٢٨٢)، الإعراب للنحاس (٢/٢٣٢)، الإملاء للعكبرى (٤٩/٢)، البحر المحيط (١١/٦)، التيسير للدانى (١٣٩)، تفسير القرطبي (١٠/٢٢٣)، الحججة لابن خالويه (٢١٤)، الحججة لأبى زرع (٣٩٨)، السبعة لابن مجاهد (٣٧٨)، الغيث للصفاقسى (٢٧٣)، الكشف للزمخشري (٢/٤٣٩)، المجمع للطبرسى (٦/٣٩٧)، تفسير الرازى (٢٠/١٥٩)، النشر لابن الجزرى (٢/٣٠٦).

(٥) سقط فى ج.

(٦) فى ج: الوجه.

و [قال] ^(١): ﴿وَجُوهٌ يُّؤْمِنُ بِأَسْرَةٍ﴾ [القيامة: ٢٤].

وقال النابغة: [من الطويل]

أَقَارُعُ عَوْفٍ لَا أَحَاوِلُ غَيْرَهَا وَجُوهٌ قُرُودٍ تَبْتَغِي مَن تَجَادِعُ ^(٢)

وكان الوجوه إنما خصت بذلك؛ لأنها تدل على ما كان فى ذوى الوجوه من

الناس من حزن، ومسرة، وبشارة، وكآبة.

فأما ﴿لِيَسْتَفْؤُا﴾ فالحجة له أنه أشبه بما قبله وما بعده؛ ألا ترى أن الذى يراد قبله:

بعثناهم، وبعده: ﴿ليدخلوا المسجد﴾، وهو بيت المقدس، والمبعوثون فى الحقيقة

هم الذين يسوءونهم بقتلهم ^(٣) إياهم وأسرهم لهم؛ فهو وفق المعنى.

فأما وجه قول من قرأ: ﴿لَيْسُوءٌ وَجُوهَهُكُمْ﴾: بالياء، ففاعل ﴿ليسوء﴾ يجوز أن

يكون أحد شيئين:

أحدهما: أن يكون اسم الله -عز وجل- لأن الذى تقدم: ﴿بَعَثْنَا﴾ [٥]، و:

﴿رَدَدْنَا لَكُمْ﴾ [٦] و: ﴿وَأَمَدَدْنَاكُمْ بِأَمْوَالٍ﴾ [٦].

والآخر: أن يكون البعث دل عليه «بعثنا» المتقدم؛ كقوله -تعالى-: ﴿وَلَا يَحْصِبَنَّ

الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَاءِ أَنفُسِهِمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٠] أى: البخل.

ومن قرأ: ﴿لَيْسُوءٌ﴾ بالنون كان فى المعنى كقول من قدر أن الفاعل ما تقدم من

اسم الله - سبحانه - وجاز أن تنسب المساءة إلى الله - سبحانه وتعالى - وإن كانت

من الذين جاسوا خلال الديار فى الحقيقة؛ لأنهم فعلوا المساءة بقوة الله -عز وجل-

وتمكينه لهم؛ فجاز أن ينسب إليه ^(٤) كما قال -جل وعز-: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ

وَلَكِنَّكَ اللَّهُ رَمَى﴾ [الأنفال: ١٧].

اختلفوا فى قوله -عز وجل-: ﴿كَيْتَابًا يُلْقَاهُ مَنشُورًا﴾ [١٣]:

فقرأ ابن عامر وحده ^(٥): ﴿كِتَابًا يُلْقَاهُ﴾ بضم الياء وفتح اللام وتشديد القاف.

(١) سقط فى أ.

(٢) البيت فى ديوانه ص (٣٤، ٣٥)، وخزانة الأدب (٤٤٦/٢، ٤٤٧)، وشرح أبيات سيويه

(٤٤٦/١)، والكتاب (٧٠/٢، ٧١)، واللسان (جدع)، وبلا نسبة فى شرح أبيات سيويه

(١٩٧/١).

(٣) فى ج: لقتلهم.

(٤) فى ج: إليهم.

(٥) إتحاق الفضلاء (٢٨٢)، البحر المحيط (١٥/٦)، التبيان للطوسى (٤٥٥/٦)، التيسير =

وقرأ الباقون: ﴿يَلْقَهُ﴾ بفتح الياء وتسكين اللام وتخفيف القاف.

[و] حمزة والكسائي: يميلان القاف.

[قال أبو على:]^(١) من قرأ: ﴿وَيُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يُلْقَاهُ مَنشُورًا﴾ [بضم

الياء وسكون اللام]^(٢) فالمعنى: يخرج طائرته له كتابا يلقيه منشورا، وهى قراءة الحسن ومجاهد فيما زعموا.

فأما طائرته: فقليل فيه: حظه.

وقيل: عمله، وما قدم من خير أو شر؛ فيكون المعنى على هذا.

ويخرج عمله [له]^(٣) كتابا، أى: ذا كتاب، ومعنى ذا كتاب: أنه مثبت فى

الكتاب الذى قيل فيه: ﴿لَا يَغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا﴾ [الكهف: ٤٩]،

وقوله: ﴿أَحْصَاهُ اللَّهُ وَسُوَّهُ﴾ [المجادلة: ٦]، وقال: ﴿هُنَالِكَ تَبْلُغُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا

أَسْلَفَتْ﴾ [يونس: ٣٠]، وقوله: ﴿هَآؤُمْ أَقْرَبُوا كِنْيَةً﴾ [الحاقة: ١٩].

وإنما قيل لعمله: «طائر»، و: «طير» فى بعض القراءة؛ على حسب تعارف

العرب لذلك فى نحو قولهم: جرى طائرته بكذا، ومثل هذا فى «ياسين»: ﴿قَالُوا

طَيْرِكُمْ مَعَكُمْ﴾ [١٩]، وفى «الأعراف»: ﴿إِنَّمَا طَيْرُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [١٣١].

وروينا عن أحمد بن يحيى عن أبى المنهال المهلبى، قال: حدثنا أبو زيد

الأنصارى: أن ما مر من طائر أو ظبى أو غيره فكل ذلك عندهم طائر.

وأشد أبو زيد لكثير فى تصييرهم كل ما زجر طائرا، وإن كان ظبيا أو غيره من

البهائم، فقال: [من الطويل]

فَلَسْتُ بِنَاسِيهَا وَلَسْتُ بِتَارِكٍ إِذَا عَرَضَ الْأُدْمُ الْجَوَارِي سُوَالَهَا

[قال:]^(٤) ثم أخبر فى البيت الثانى أن الذى زجره طائر، فقال: [من الطويل]

= للدانى (١٣٩)، تفسير الطبرى (٤٠/١٥)، تفسير القرطبى (٢٢٩/١٠)، الحجة لابن خالويه (٢١٤)، الحجة لأبى زرعة (٣٩٨)، السبعة لابن مجاهد (٣٧٨)، الغيث للصفاسى (٢٧٣)، الكشاف للزمخشرى (٤٤١/٢)، الكشف للقيسى (٤٣/٢)، المجمع للطبرسى (٤٠٢/٦)، تفسير الرازى (١٦٨/٢٠)، النشر لابن الجزرى (٣٠٦/٢).

(١) سقط فى أ.

(٢) سقط فى أ.

(٣) سقط فى أ.

(٤) سقط فى ج.

أَدْرِكُ مِنْ أُمَّ الْحَكِيمِ غِبْطَةَ به خَبَرْتَنِي الطَّيْرُ أَمْ قَدْ أَتَى لَهَا^(١)
 وَأَنْشُدْ لَزْهِيرٍ فِي ذَلِكَ: [من الوافر]
 فَلَمَّا أَنْ تَفَرَّقَ آلٌ لَيْلَى جَرَتْ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ ظَبَاءُ
 جَرَتْ سُنْحًا فَقُلْتُ لَهَا مَرُوعًا نَوَى مَشْمُولَةً فَمَتَى اللَّقَاءُ^(٢)

قال أبو زيد: فقولهم: سألت الطير، وقلت للطير: إنما هو: زجرتها.
 وقولهم: خبرتنى الظباء والطير بكذا: إنما هو وقع زجرى عليها على كذا وكذا
 من خير وشر.

ويقوى ما ذكره أبو زيد قول الكميث^(٣): [من الطويل]
 وَلَا أَنَا مِمَّنْ يَزْجُرُ الطَّيْرَ هَمَّهُ أَصَاحَ غَرَابٌ أَمْ تَعَرَّضَ ثَغْلَبٌ^(٤)
 وَأَنْشُدْ [أبو زيد]^(٥) لحسان بن ثابت: [من الطويل]
 ذَرِينِي وَعَلِمِي بِالْأُمُورِ وَسِيرَتِي فَمَا طَائِرِي فِيهَا عَلَيْكَ بِأَخْيَالٍ^(٦)
 أَى: رأى ليس بمشثوم.

(١) ينظر ديوانه ص (٣١٦).

(٢) البيتان فى ديوانه ص (٥٩)، وينظر البيت الثانى فى اللسان (سنح، شمل)، وتهذيب اللغة (٤/٣٢٢، ١١/٣٧٣)، وأساس البلاغة (شمل)، وتاج العروس (سنح، شمل).

ويروى: «أجيزى» بدل «مروعا».

(٣) الكميث بن زيد بن خنيس الأسدى، أبو المستهل: شاعر الهاشميين، من أهل الكوفة. اشتهر فى العصر الأموى. وكان عالماً بأداب العرب ولغاتها وأخبارها وأنسابها، ثقة فى علمه، منحازاً إلى بنى هاشم، كثير المدح لهم، متعصباً للمضرية على القحطانية، وهو من أصحاب الملحمة، وأشهر شعره «الهاشميات»، وهى عدة قصائد فى مدح الهاشميين. ويقال: إن شعره أكثر من خمسة آلاف بيت.

قال أبو عبيدة: لولم يكن لبنى أسد منقبة غير الكميث لم يكن للغة ترجمان. اجتمعت فيه خصال لم تجتمع فى شاعر: كان خطيب بن أسد، وفقه الشيعة، وكان فارساً شجاعاً، سخياً رامياً لم يكن فى قومه أرمى منه.

قال الميدانى: الكميث ثلاثة:

الكميث بن ثعلبة، ثم الكميث بن معروف، ثم الكميث بن زيد، وكلهم من بنى أسد. ينظر الأعلام (٥/٢٣٣).

(٤) البيت فى شرح أبيات المغنى (١/٣٢)، والخزانة (٢/٢٠٧).

(٥) سقط فى أ.

(٦) البيت فى ديوانه ص (٢٧١)، وشرح التصريح (٢/٢١٤)، وشرح شواهد الإيضاح (٣٩٢)، واللسان (خبل)، والمقاصد النحوية (٤/٣٤٨)، والتاج (خبل)، وبلا نسبة فى الاشتقاق ص (٣٠٠)، وأوضح المسالك (٤/١٢٠)، وشرح الأشموني (٢/٥١٤).

وأنشد لكثير: [من الطويل]

أَقُولُ إِذَا مَا الطَّيْرُ مَرَّتْ مُخِيلَةً لَعَلَّكَ يَوْمًا فَانْتَظِرْ أَنْ تَنَاهَا^(١)
مخيلة: مكروهة. وهو من الأخيل.

فأما قوله: ﴿فِي عُنُقِهِ﴾ [الإسراء: ١٣] فمعناه - والله أعلم - لزوم ذلك له وتعلقه

به.

وهذا مثل قولهم: طوقتك كذا، وقلدتك كذا، أى: صرفته نحوك، وألزمته إياك.

ومنه: قلده السلطان كذا، أى: صارت الولاية فى لزومها له فى موضع القلادة،

ومكان الطوق.

قال الأعشى: [من المنسرح]

قَلَّدْتُكَ الشَّعْرَ يَا سَلَامَةً ذَا الِإِضْطِرَّافِ وَالشَّعْرُ حَيْثُ مَا جُعِلَا^(٢)

وقال أوس بن حجر: [من الطويل]

تَجُولُ وَفِي الْأَعْنَاقِ مِنْهَا خَزَائِفُ وَأَوَابِدُهَا تَهْوِي إِلَى كُلِّ مَوْسِمِ^(٣)

وقال الهذلى: [من الطويل]

فَلَيْسَتْ كَعَهْدِ الدَّارِ يَا أُمَّ خَالِدٍ وَلَكِنْ أَحَاطَتْ بِالرَّقَابِ السَّلَاسِلِ^(٤)

وأنشد الأصمعى: [من الخفيف]

إِنَّ لِي حَاجَةً إِلَيْكَ فَقَالَتْ بَيْنَ أذْنِي وَعَاتِقِي مَا تُرِيدُ

ومن قرأ: ﴿وَنُخْرِجْ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا﴾ - وهو قراءة الجمهور - ف«الكتاب»

ينتصب بأنه مفعول به؛ كقوله: ﴿هَآؤُمْ أَقْرَبُوا كِنْيَةً﴾ [الحاقة: ١٩]، وقوله: ﴿أَقْرَأُ

كِتَابَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾ [الإسراء: ١٤]، و: ﴿هَذَا كِتَابُنَا يَنْطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ

إِنَّا كُنَّا نَسْتَنْسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الجاثية: ٢٩].

فأما قوله: ﴿يَلْقَاهُ مَشْوَرًا﴾ فيدل عليه قوله: ﴿وَإِذَا الضُّفُفُ تُشِرَّتْ﴾ [التكوير: ١٠].

(١) ويروى هكذا:

أقول إذا ما الطير مرت مخيفة وينظر ديوانه ص (٣١٦)، واللسان (سنح).

(٢) البيت فى ديوانه ص (٢٣٥)، وفيه: «التفاضل والشىء» بدل «إفضال والشعر».

(٣) البيت فى ديوانه ص (١٢٣)، وفيه: «يخيل» بدل «تجول»، و «منا» بدل «منها».

(٤) البيت لأبى خراش الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ص (١٢٢٣)، واللسان (٣/٣١٣) (عهد)، والتنبيه والإيضاح (٤٣/٢).

فأما من قرأ: ﴿يَلْقَاهُ﴾ فهو من قولك: لقيت الكتاب، فإذا ضعفت قلت: لقاينه زيد؛ فيتعدى الفعل بتضعيف العين إلى مفعولين بعد ما كان يتعدى بغير التضعيف إلى مفعول واحد.

فإذا بنى الفعل للمفعول به نقص مفعول من المفعولين؛ لأن أحدهما يقوم مقام الفاعل فى إسناده فيبقى متعديا إلى مفعول واحد؛ وعلى هذا قوله: ﴿وَيَلْقَوْنَ فِيهَا نَحِيَّةً وَسَلَامًا﴾ [الفرقان: ٧٥]، وفى البناء للفاعل: ﴿وَلَقَّهْمَ نَصْرَةَ وَسُرُورًا﴾ [الإنسان: ١١].

وإمالة حمزة والكسائى القاف حسنة، وتركها حسن.

قال: ولم يختلفوا فى قوله: ﴿أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا﴾ [١٦] أنها خفيفة الميم، إلا ما روى خارجة عن نافع^(١): ﴿أَمَرْنَا﴾ ممدودة مثل: ﴿ءَامَنَّا﴾.

حدثنى موسى بن إسحاق القاضى قال: حدثنا هارون بن حاتم، قال: حدثنا أبو العباس ختن ليث، قال: سمعت أبا عمرو يقرأ: ﴿أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا﴾، مشددة الميم. وروى نصر بن على عن أبيه عن حماد بن سلمة، قال: سمعت ابن كثير يقرأ: ﴿أَمَرْنَا﴾ ممدودا.

قال أبو عبيدة: ﴿أَمَرْنَا﴾ أى: أكثرنا، يقال: أمر بنو فلان: إذا كثروا.

وأشدد للبيد: [من المنسرح]

إِنْ يُغْبَطُوا يُهْبَطُوا وَإِنْ أَمِرُوا يَوْمًا يَصِيرُوا لِلْقُلِّ وَالنَّفْدِ^(٢)

قال: وقال بعضهم: «أَمَرْنَا» مثل «أخذنا»، وهى فى معنى: أكثرنا.

قال: وزعم يونس أن أبا عمرو قال: لا يكون فى هذا المعنى «أَمَرْنَا».

قال أبو عبيدة: وقد وجدنا تشبيها لهذه اللغة: «سكة مأبورة، ومهرة مأمورة»، أى:

كثيرة الولد.

قال: وقال قوم: «أمرنا» من الأمر والنهى.

(١) إتحاف الفضلاء (٢٨٢)، البحر المحيط (٢٠/٦)، التبيان للطوسى (٤٥٨/٦)، تفسير

الطبرى (٤٢/١٥)، تفسير القرطبى (٢٣٣/١٠)، السبعة لابن مجاهد (٣٧٩)، الكشاف

للزمخشرى (٤٤٢/٢)، المجمع للطبرى (٤٠٥/٦)، المحتسب لابن جنى (١٥/٢)،

المعانى للفراء (١١٩/٢)، تفسير الرازى (١٧/٢٠)، النشر لابن الجزرى (٣٠٦/٢).

(٢) البيت فى ديوانه ص (١٦٠)، واللسان (٢٨/٤) (أمر، هبط، قمع)، وتهذيب اللغة (٦٣/١)،

١٨٣/٦، (٢٩٦/١٥)، والتاج (قمع)، ومقاييس اللغة (١٣٨/١)، وأساس البلاغة (هبط).

قال أبو على: لا يخلو قوله: ﴿أَمَرْنَا﴾ فيمن خفف العين، من أن يكون: فَعَلْنَا، من «الأمر»، أو من: أمير القوم، وأمرتهم، مثل: شَتِرت عينه، وشَتَرتها، ورجع ورجعته، وسار وسرته.

فمن لم ير أن يكون ﴿أَمَرْنَا﴾ من «أمر القوم»: إذا كثروا - كأبى عمرو - فإن يونس حكى ذلك عنه، فإنه ينبغي أن يجعل ﴿أَمَرْنَا﴾ من الأمر الذى هو خلاف النهى، ويكون المعنى: أمرناهم بالطاعة فعصوا وفسقوا.

ومن قال: ﴿أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا﴾ فإنه يكون: أفعلنا، من «أمر القوم»: إذا كثروا، وأمرهم الله، أى: أكثرهم.

وكذلك^(١) إن ضاعف [العين]^(٢) فقال: ﴿أَمَرْنَا﴾.

ونظير ذلك قولهم: سارت الدابة وسيرتها، وسرتها، وفى التنزيل: ﴿هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ [يونس: ٢٢].

وقال لييد: [من الطويل]

لَسِيَّانِ حَرْبٌ أَوْ تَبُوءُوا بِخِزْيَةٍ وَقَدْ يَقْبَلُ الضَّيْمَ الدَّلِيلُ الْمُسِيرُ^(٣)

وكما عدى بتضعيف العين، كذلك يعدى بالنقل بالهمز؛ فيكون: أمرنا.

وزعم الجرمى أن أمرنا أكثر فى اللغة، ومثل «أمر وأمرته»^(٤)، [قولك:]^(٥) سلك وسلكته.

وفى التنزيل: ﴿كَذَلِكَ سَلَكْنَاهُ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ﴾ [الشعراء: ٢٠٠]، و: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ﴾ [المدثر: ٤٢] وقال: [من البسيط]

حَتَّى إِذَا سَلَكَوْهُمْ فِي قَتَائِدَةٍ^(٦)

(١) فى أ: ذلك.

(٢) سقط فى أ.

(٣) البيت بلا نسبة فى شرح المفصل (٩١/٨)، واللسان (سوا).

(٤) زاد فى ج: وأمرته.

(٥) سقط فى أ.

(٦) صدر بيت لعبد مناف بن ربيع الهذلى، وعجزه:

..... شلا كما تطرد الجمالة الشردا

ينظر الأزهية ص (٢٠٣، ٢٥٠)، والإنصاف (٤٦١/٢)، وجمهرة اللغة (٨٥٤)،

وخزانة الأدب (٣٩/٧، ٤١، ٤٦، ٧١)، والدرر (١٠٤/٣)، وشرح أشعار الهذليين

(٦٧٥/٢)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٣١)، واللسان (شدد، قتد، سلك، إذا)، =

ويقوى حمل «أمرنا» على النقل من «أمر»، وألا يجعل من الأمر الذى هو خلاف النهى؛ أن الأمر بالطاعة على هذا يكون مقصورا على المترفين، وقد أمر الله بطاعته جميع خلقه، من مترف وغيره، ويحمل «أمرنا» على أنه مثل: أمرنا.

ونظير هذا: كَثُرَ وَأَكْثَرَهُ اللهُ وَكَثَّرَهُ، ولا يحمل «أمرنا» [على أن المعنى: أنا جعلناهم]^(١) أمراء؛ لأنه لا يكاد يكون فى قرية واحدة عدة أمراء.

فإن قلت: يكون منهم الواحد بعد الواحد - فإنهم إذا كانوا كذلك لا يكثرون فى حال؛ وإنما يهلك الله لكثرة المعاصى فى الأرض.

وعلى هذا جاء الأمر فى التنزيل فى قوله: ﴿يَعْبَادِى الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّ أَرْضِى وَاسِعَةٌ فَإِنِّى فَاعْبُدُونِ﴾ [العنكبوت: ٥٦] فأمرهم بالهجرة من الأرض التى تكثر فيها المعاصى إلى ما كان بخلاف هذه الصفة.

ومما جاء فيه «أمر» بمعنى الكثرة قول زهير: [من المنسرح]
وَالْإِثْمُ مِنْ شَرِّ مَا يُضَالُ بِهِ وَالْبِرُّ كَالْعَيْنِثِ نَبْتُهُ أَمْرٌ^(٢)
فقوله: أمر: اسم الفاعل من «أمر يأمر».

وزعموا أن فى حرف أوى: ﴿بعثنا فيها^(٣) أكابر مجرميها﴾، فهذا يقوى معنى الكثرة.

اختلفوا فى فتح الفاء وكسرها من قوله - عز وجل -: ﴿فَلَا تَقُلْ هُمَا أَفِي﴾
والتنوين^(٤) [٢٣]:

فقرأ ابن كثير، وابن عامر^(٥): ﴿أَفْ وَلَا﴾ بفتح الفاء.

= ومراتب النحويين (٨٥)، ولاين أحمر فى ملحق ديوانه (١٧٩)، واللسان (حمر) وبلا نسبة فى أدب الكاتب (٤٣٤)، والأشباه والنظائر (٢٥/٥)، وأمالى المرتضى (٣/١)، وجمهرة اللغة (٣٩٠، ٣٩١)، والصاحبى فى فقه اللغة (١٣٩)، وهمع الهوامع (٢٠٧/١).

(١) فى أ: على المعنى جعلناه.

(٢) البيت فى ديوانه (٣١٥).

(٣) فى ج: منها.

(٤) زاد فى ج. والمقصود: أى: اختلفوا فى التنوين.

(٥) إتحاق الفضلاء (٢٨٣)، الإعراب للنحاس (٢/٢٣٧)، البحر المحيط (٦/٢٧)، التبيان

للطوسى (٦/٤٦٤)، التيسير للدانى (١٣٩)، تفسير الطبرى (١٥/٤٨)، الحجة لابن

خالويه (٢١٥)، الحجة لأبى زرع (٣٩٩)، السبعة لابن مجاهد (٣٧٩)، الغيث للصفاسى

(٢٧٣)، الكشاف للزمخشري (٢/٤٤٤)، الكشف للقيسى (٢/٤٤)، المجمع للطبرى =

وقرأ نافع: ﴿أَفِ وَلَا﴾ بالتنوين، وكذلك فى «الأنبياء» [٦٧] و«الأحقاف» [١٧].
[وقرأ] حفص عن عاصم مثله.

وقرأ أبو عمرو وعاصم - فى رواية أبى بكر - وحمزة والكسائى: ﴿أَفٌ﴾ حفصا بغير تنوين.

[قال أبو على:]^(١) قول ابن كثير: ﴿أَفٌ وَلَا﴾ والفاء فيه مبنى على الفتح؛ لأنه وإن كان فى الأصل مصدرا من^(٢) قولهم: أَفَّةٌ وَثَقَّةٌ، يراد به^(٣): نتنا وذفرا - قد سُمى الفعل به فبنى، وهذا فى البناء على الفتح كقولهم: «سرعان ذى إهالة»^(٤) كما صار اسما لـ «سرع»، فكذلك: أف، لما كان اسما لـ «أثكره» أو «أثضجر» ونحو ذلك، ومثل^(٥) «سرعان» قولهم: وشكان ذلك.

وأشد أبو زيد: [من الطويل]

لَوْشَكَانَ لَوْ عَنِّيْثُمْ وَشَمِيْثُمْ بِإِخْوَانِكُمْ وَالْعِزُّ لَمْ يَتَجَمَّعْ^(٦)
ومثل ذلك قولهم: «رؤيد»، فى أنه سُمى به الفعل، فبنى ولم يلحق التنوين، إلا أن هذا فى الأمر والنهى، وأفٌ فى الخبر.

وقال: [من الطويل]

رُؤَيْدٌ عَلِيًّا جُدْمًا تَدُوُّ أُمَّهُمْ إِلَيْنَا وَلَكِنْ بَغْضُهُمْ مَّتَمَّائِنُ^(٧)

= (٤٠٨/٦)، المحتسب لابن جنى (١٨/٢)، المعانى للأخفش (٣٨٨/٢)، تفسير الرازى (١٨٨/٢٠)، النشر لابن الجزرى (٣٠٦/٢، ٣٠٧).

(١) سقط فى أ.

(٢) فى أ: فى.

(٣) فى أ: بها.

(٤) يراد به: ما أسرع ما كان هذا الأمر! وأصله أن رجلا التقط شاة عجفاء، فألقى بين يديها كلاً، فراها يسيل رُغامها، فظن أنه ودك، فقال: «سرعان ذى إهالة»، والإهالة: الودك، وذى بمعنى: هذه. وقد يقال: «لوشكان»، وهو مبنى على الفتح، وموضع «ذى» رُفَعٌ، و«إهالة» تمييز، والمعنى: من إهالة.

ينظر: جمهرة الأمثال (٤٢٣/١، ٤٢٤).

(٥) فى ج: ونحو.

(٦) البيت بلا نسبة فى لسان العرب (وشك)، والتاج (وشك).

(٧) البيت لمالك بن خالد الهذلى فى شرح أبيات سيويه (١٠٠/١)، وللمعطل الهذلى فى معجم

ما استعجم (٧٣٧/٣)، ولأحدهما فى شرح أشعار الهذليين (٢٤٧/١)، وللهمذلى فى

الكتاب (٢٤٣/١)، واللسان (حدد) - وفيه: «متنابر» مكان «متماين»، وهذا تحريف -

وقول نافع: ﴿أَفِي وَلَا﴾ فإنه فى البناء على الكسر مع التنوين مثل «أَف» فى البناء على الفتح، إلا أنه بدخول التنوين دل على التنكير مثل: إيه، وصه، ومثله^(١) قولهم: فداء لك، فبنوه على الكسر، وإن كان فى الأصل مصدرًا، كما كان «أفة» فى الأصل كذلك^(٢).

ومن قال: ﴿أَف﴾، ولم ينون جعله معرفة فلم ينون؛ كما أن من قال: «صه» و «غاق»^(٣) فلم ينون، أراد به المعرفة.

فإن قلت: ما موضع «أَف» فى هذه اللغات بعد القول: هل يكون موضعه نصبًا كما ينتصب المفرد بعده، أو كما تكون الجملة؟
فالقول: إن موضعه موضع الجملة؛ كما أنك لو قلت: رويد، لكان موضعه موضع الجملة، وكذلك لو قلت: فذا.
قال أبو الحسن: وقول الذين قالوا: ﴿أَفِي﴾ أكثر وأجود، ولو جاء: أف لك، وأفا لك، لاحتمل أمرين:

= (مان)، وبلا نسبة فى شرح الأشموني (٤٨٨/٢)، وشرح المفصل (٤٠/٤)، واللسان (رود، مين)، والمقتضب (٢٠٨/٣، ٢٧٨).

(١) فى أ: مثل.

(٢) مصدرًا.

(٣) يُقال: صوت الغاق، وهو (الغراب). قال ابن سيده: وربما سُمى الغراب به لصوته. قال:

ولِو تَرى إِذْ جُبِّتِى مِنْ طَاقِ

وَلِيتى مِثْلُ جَنَاحِ غَاقِ

أى: مِثْلُ جَنَاحِ غُرَابِ.

وغاق، بالكسر: حكاية صوته، فإن نُكِرَ نُونٌ.

قال ابن جنى: إذا قلت حكاية صوت الغراب غاقِ غاقِ، فكأنك قلت: بُغْدًا بُغْدًا،

وفراقًا فراقًا، وإذا قلت: غاقِ غاقِ، فكأنك قلت: البُعدُ البُعدُ، فصار التنوين عَلمَ

التنكير، وتزكّه عَلمَ التعريف. وأنشد الليث للقلاخ بن حزن:

مُعَاوِدٌ لِلْجُوعِ وَالْإِمْلَاقِ

يَغْضَبُ إِنْ قَالَ الْغُرَابُ غَاقِ

أَبْعَدُكُنَّ اللهُ مِنْ نِياقِ

وَأَنْشَدَ شَمِرٌ:

عَنَّهُ وَلَا قَوْلَ الْغُرَابِ غَاقِ

وَلَا الطَّيِّبَانَ دَوَا التَّرْيَاقِ

ينظر: التاج (٢٦٧/٢٦، ٢٦٨).

أحدهما: أن يكون الذى صار اسما للفعل، لحقه التنوين لعلامة التنكير .
والآخر: أن يكون نصبا معربا، وكذلك الضم، فإن لم يكن معه «لك» كان
ضعيفا؛ ألا ترى أنك لا تقول: «ويل» حتى توصل به: «لك»؛ فيكون فى موضع
الخبر؟!!

اختلفوا فى التوحيد والثنية من قوله -عز وجل-: ﴿إِنَّمَا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ﴾ [الإسراء]:
[٢٣]:

فقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وعاصم، وابن عامر: ﴿إِنَّمَا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ﴾
على واحد.

وقرأ حمزة والكسائى^(١): ﴿يَبْلُغَانَّ﴾ [على اثنين]^(٢).

قال أبو على: ﴿إِنَّمَا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكَبِيرَ أَحَدُهُمَا﴾ مرتفع بالفعل.
وقوله -عز وجل-: ﴿أَوْ كَلَاهُمَا﴾ معطوف عليه، والذكر الذى عاد من قوله:
﴿أَحَدُهُمَا﴾ يعنى عن إثبات علامة الضمير فى ﴿يَبْلُغَانَّ﴾؛ فلا وجه لمن قال: إن
الوجه ثبات الألف؛ لتقدم ذكر الوالدين.

ووجه ذلك: أنه على الشئ الذى يذكر على وجه التوكيد، ولو لم يذكر لم يقع
بترك ذكره إخلالاً، نحو قوله -تعالى-: ﴿أَمَوْتُ غَيْرَ أَحْيَاءٍ﴾ [النحل: ٢١]، فقوله:
﴿غَيْرَ أَحْيَاءٍ﴾ توكيد؛ لأن قوله: ﴿أَمَوْتُ﴾ قد دل عليه.

اختلفوا فى قوله -عز وجل-: ﴿خِطَاءًا كَبِيرًا﴾ [٣١]:

فقرأ ابن كثير^(٣): ﴿خِطَاءً كَبِيرًا﴾ مكسورة الخاء، ممدودة مهموزة.

(١) إتحاف الفضلاء (٢٨٢)، الإعراب للنحاس (٢٣٧/٢)، الإملاء للعكبرى (٤٩/٢)، البحر
المحيط (٢٦/٦)، التبيان للطوسى (٢٦٤/٦)، التيسير للدانى (١٣٩)، تفسير الطبرى
(٤٧/١٥)، الحجة لابن خالويه (٢١٦)، الحجة لأبى زرعة (٣٩٩)، السبعة لابن مجاهد
(٣٧٩)، الغيث للصفاقسى (٢٧٣)، الكشاف للزمخشرى (٤٣/٢)، المجمع للطبرى (٦/
٤٠٨)، المعانى للفراء (١٢٠/٢)، تفسير الرازى (١٨٧/٢٠)، النشر لابن الجزرى (٢/
٣٠٦).

(٢) سقط فى أ.

(٣) إتحاف الفضلاء (٢٨٣)، البحر المحيط (٣٢/٦)، التبيان للطوسى (٤٧٢/٦)، التيسير
للدانى (١٣٩)، تفسير القرطبى (٢٥٣/١٠)، الحجة لابن خالويه (٢١٦)، الحجة لأبى
زرعة (٤٠٠)، السبعة لابن مجاهد (٣٧٩)، الغيث للصفاقسى (٢٧٣)، الكشاف
للزمخشرى (٤٤٨/٢)، الكشاف للقيسى (٤٥/٢)، المجمع للطبرى (٤١٢/٦)، تفسير =

وقرأ ابن عامر: ﴿خَطَأً﴾ بنصب الخاء والطاء، وبالهمز من غير مد.
 وقرأ نافع وأبو عمرو وعاصم وحزمة والكسائي: ﴿خِطَاءً﴾ مكسورة الخاء، ساكنة الطاء، [مهموزة، مقصورة] (١).

وروى عبيد عن شبل عن ابن كثير: ﴿خِطَاءً﴾ مثل أبى عمرو.
 [قال أبو على:] (٢) قول ابن كثير: ﴿خِطَاءً كَبِيرًا﴾، يجوز أن يكون مصدر «خاطأ»، وإن لم يسمع «خاطأ»، ولكن قد جاء ما يدل عليه، وذلك أن أبا عبيدة أنشد: [من المتقارب]

تَخَاطَاتِ النَّبْلِ أَحْشَاءُهُ

 (٣)

وأنشد محمد بن السرى فى وصف كماءة: [من الطويل]
 وَأَشَعَتْ قَدْ نَاوَلْتُهُ أَحْرَشَ الْقَرَى أَرْبَتْ عَلَيْهِ الْمُدْجِنَاتُ الْهَوَاضِبُ
 تَخَاطَأَهُ الْقَعَاصُ حَتَّى وَجَدْتُهُ وَخَرْطُومُهُ فِى مَنَعِ الْمَاءِ رَاسِبُ
 ف «تخاطأت» يدل على «خاطأ»؛ لأن «تفاعل» مطاوع «فاعل» كما أن «تَفَعَّلَ» مطاوع «فَعَّلَ».

وقول ابن عامر: ﴿خَطَأً﴾ فإن الخطأ ما لم يتعمد، وما كان المأثم فيه موضوعاً عن فاعله، وقد قالوا: أخطأ، فى معنى: خطئ، كما أن «خطئ» فى معنى: أخطأ.
 وقال: [من الوافر]

عِبَادُكَ يَخْطِئُونَ وَأَنْتَ رَبُّ كَرِيمٍ لَا تَلِيْقُ بِكَ الدُّمُومُ (٤)
 ففحوى الكلام أنهم خاطئون.

وفى التنزيل: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] فالمؤاخذة عن المخطئ موضوعة؛ فهذا يدل على أن «أخطأنا» فى معنى: «خطئنا»، وكما جاء «أخطأ» فى معنى: خطئ، كذلك جاء «خطئ» فى معنى: أخطأ فى قوله: [من الرجز]

يَا لَهْفَ نَفْسِي إِذْ خَطِئْتُ كَاهِلًا (٥)

= الرازى (١٩٧/٢٠)، النشر لابن الجزرى (٣٠٧/٢).

(١) فى ب: مهموز مقصور.

(٢) سقط فى أ.

(٣) تقدم.

(٤) البيت لأمية بن أبى الصلت فى ديوانه (٥٤)، واللسان (خطأ)، والمخصص (١٦٥/١٧).

(٥) تقدم.

وفى قول الآخر: [من الطويل]

وَالنَّاسُ يَلْحَوْنَ الْأَمِيرَ إِذَا هُمْ خَطِئُوا الصَّوَابَ وَلَا يُلَامُ الْمُرْتَدُّ^(١)
أى: أخطوه.

فكذلك قول ابن عامر: ﴿خَطَأً﴾ فى معنى ﴿خِطَاءً﴾، جاء «الخطأ» فى معنى: الخطء؛ كما جاء «خطئى» فى معنى: أخطأ.

ووجه قول من قرأ: ﴿خِطَاءً﴾ بين؛ يقال: خطئى يخطئ خطأ: إذا تعمد الشئ، حكاه الأصمعى، والفاعل منه: خاطئ، وقد جاء الوعيد فيه فى قوله -عز وجل-: ﴿لَا يَأْكُلُهُ إِلَّا الْخَاطِئُونَ﴾ [الحاقة: ٣٧]، ويجوز فى قول ابن عامر أن يكون «الخطأ» لغة فى «الخِطَاء»، مثل: المثل والمثّل، والشبه والشّبّه، والبَدَل والبِدَل. و [قد]^(٢) قال أبو الحسن: هذا خطأ من رأيك. فيمكن أن يكون «خطأ» لغة فيه أيضا.

اختلفوا فى الياء والتاء من قوله -عز وجل-: ﴿فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾ [٣٣]: فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم: ﴿فَلَا يُسْرِفُ﴾ بالياء جزماً^(٣). وقرأ حمزة وابن عامر والكسائي: بالتاء جزماً.

[قال أبو على:]^(٤) قوله: ﴿فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾: فاعل ﴿يُسْرِفُ﴾ يجوز أن يكون أحد شيئين:

أحدهما: أن يكون القاتل الأول؛ فيكون التقدير: فلا يسرف القاتل فى القتل. وجاز أن يُضمّر -وإن لم يجر له ذكر- لأن الحال يدل عليه^(٥).

(١) تقدم.

(٢) سقط فى أ.

(٣) إتحاف الفضلاء (٢٨٣)، الإملاء للعكبرى (٥٢/٢)، البحر المحيط (٣٤/٦)، التبيان للطوسى (٤٧٢/٦)، التيسير للدانى (١٤٠)، تفسير الطبرى (٥٩/١٥)، تفسير القرطبى (٢٥٥/١٠)، الحجة لابن خالويه (٢١٧)، الحجة لأبى زرعة (٤٠٢)، السبعة لابن مجاهد (٣٨٠)، الغيث للصفاسى (٢٧٣)، الكشاف للزمخشرى (٤٤٨/٢)، الكشاف للقيسى (٢/٤٦)، المجمع للطبرسى (٤١٢/٦)، المعانى للفراء (١٢٣/٢)، تفسير الرازى (٢٠/٢٠٣)، النشر لابن الجزرى (٣٠٧/٢).

(٤) سقط فى أ.

(٥) ثبت ههنا فى ج: «يتلوه فى الجزء الخامس والثلاثين - إن شاء الله -: فإن قلت: أمر بألا يسرف. والإسراف مجاوزة الاقتصاد.

فإن قلت: أمر بالأى يسرف [فى القتل] (١)، والإسراف: مجاوزة الاقتصاد؛ بدلالة قوله -تعالى-: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ [الفرقان: ٦٧] أى: كان قصدا بين السرف وأن يقتتر، ولا يكون فى القتل قصد بين شيئين كما كان ذلك فى الإنفاق.

قيل: لا يمتنع أن يكون فيه الإسراف؛ كما جاء فى أموال اليتامى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبُرُوا﴾ [النساء: ٦] ولم يجز [له] (٢) أن يأكل منه على الاقتصاد ولا على غيره؛ لقوله -عز وجل-: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا﴾ [النساء: ١٠]، وقال: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [الإسراء: ٣٤] [الإسراء: ٣٤]: فحظر [كل مال] (٣) اليتيم حظرا عاما على جميع الوجوه؛ فكذا لا يمتنع أن يقال للقاتل الأول: لا تسرف فى القتل؛ لأنه يكون بقتله مسرفا.

ويدل على جواز وقوع الإسراف عليه قوله: ﴿يَعْبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ﴾ [الزمر: ٥٣] والقاتل يدخل فى هذا الخطاب مع سائر مرتكبي الكبائر، ويكون الضمير على هذا فى [قوله] (٤): ﴿إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا﴾ لقوله: ﴿ومن قتل مظلوما﴾، تقديره: فلا يسرف القاتل المبتدئ بقتله (٥)؛ لأن من قتل مظلوما كان منصورا بأن (٦) يقتص له وليه أو السلطان إن لم يكن له ولي غيره؛ ليكون هذا ردعا للقاتل عن القتل.

كما أن قوله: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩] كذلك، فالولى إذا اقتص فإنما يقتص للمقتول، ومنه انتقل إلى الولى؛ بدلالة أن المقتول لو أنه أبرئ من السبب المؤدى إلى القتل لم يكن للولى أن يقتص، ولو صالح الولى من العمد على

= والحمد لله، وصلى الله على محمد ورسوله وصفيه، وعلى آله وسلم تسليمًا وكتبه
العباس بن أحمد بن أبى مؤاس.

(١) سقط فى ج.

(٢) سقط فى أ.

(٣) فى ج: أكل ماله.

(٤) سقط فى ج.

(٥) فى أ: فى القتل.

(٦) فى أ: كان.

مال، كان للمقتول أن يؤدى منه ديته، ولا يمتنع أن يقال فى المقتول: منصور؛ لأنه قد جاء: ﴿وَصَرَفْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا﴾ [الأنبياء: ٧٧].
والآخر: أن يكون فى ﴿يُسْرِفُ﴾ ضمير الولى؛ فلا يسرف الولى فى القتل، وإسرافه فيه: أن يقتل غير من قتل، أو يقتل أكثر من قاتل وليه، وكان مشركو العرب يفعلون ذلك، والتقدير: فلا يسرف الولى فى القتل، إن الولى كان منصوراً بقتل قاتل وليه، والاقتصاص من القاتل.

ومن قرأ: ﴿فَلَا تُسْرِفْ﴾ بالتاء، احتمال - أيضاً - وجهين:
أحدهما: أن يكون للمبتدئ القاتل ظلماً، فقيل له: لا تسرف أيها الإنسان فتقتل ظلماً من ليس لك قتله؛ إن من قتل ظلماً كان منصوراً بأخذ القصاص له.
والآخر: أن يكون الخطاب للولى؛ فيكون التقدير: لا تسرف فى القتل أيها الولى فتتعدى قاتل وليك إلى من لم يقتله؛ إن المقتول ظلماً كان منصوراً. وكل واحد من المقتول ظلماً ومن ولى المقتول قد تقدم ذكره فى قوله: ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيَّهِ سُلْطَانًا﴾ [الإسراء: ٣٣].

اختلفوا فى ضم القاف وكسرها من قوله - عز وجل -: ﴿يَالْقَسْطَاسِ﴾ [الإسراء: ٣٥]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم^(١) - فى رواية أبى بكر -: ﴿يَالْقَسْطَاسِ﴾ بضم القاف، وفى «الشعراء» [١٨٢] مثله.
[وقرأ] حفص عن عاصم: ﴿يَالْقَسْطَاسِ﴾ كسراً.
وقرأ حمزة والكسائى بكسر القاف فىهما جميعاً.
قال [أبو على]:^(٢) «القُسْطَاس» و«القِسْطَاس» لغتان، ومثله: القِرْطَاس والقُرْطَاس.
قال أبو الحسن: الضم فى «القُسْطَاس» أكثر، وهذا كقوله: ﴿وَأَقِيمُوا أُلُوزَكَ

(١) إتحاف الفضلاء (٢٨٣)، الإملاء للعبرى (٥٠/٢)، البحر المحيط (٣٤/٦)، التبيان للطوسى (٤٧٦/٦)، التيسير للدانى (١٤٠)، تفسير الطبرى (٦١/١٥)، تفسير القرطبى (٢٥٧/١٠)، الحجة لابن خالويه (٢١٧)، الحجة لأبى زرعة (٤٠٢)، السبعة لابن مجاهد (٣٨٠)، الغيث للصفاقسى (٢٧٣)، الكشاف للزمخشرى (٤٤٩/٢)، الكشف للقيسى (٤٦/٢)، المجمع للطبرسى (٤١٢/٦)، تفسير الرازى (٢٠٦/٢٠)، النشر لابن الجزرى (٣٠٧/٢).
(٢) سقط فى أ.

بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ ﴿الرحمن: ٩﴾، وكقوله ﴿الَّذِينَ إِذَا أَكَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ. وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وُزِنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ [المطففين: ٢، ٣]، وكقوله: ﴿وَلَا تَنْقُصُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ﴾ [هود: ٨٤].

والوعيد فى البخس فى المكيال والميزان إنما يلحق من نقص أو بخس ما يتفاوت^(١) بين الكيلين والوزنين، فأما ما لا يتفاوت^(٢) من الزيادة والنقصان بينهما فهو - إن شاء الله - موضوع؛ لأن ذلك لا يخلو الناس منه، فليس عليهم إلا الاجتهاد فى الإيفاء.

ولذلك^(٣) جاء فى «الأنعام» لما ذكرهما: ﴿لَا تُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [الأنعام: ١٥٢]؛ إنما عليه الاجتهاد فى تحريه الإيفاء وقصده له، وأما ما لا يضبط فموضوع عنه؛ لأنه لم^(٤) يكلف فى ذلك إلى الوسع.

اختلفوا فى الإضافة والتنوين من قوله - عز وجل - : ﴿كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ﴾ [الإسراء: ٣٨]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو^(٥): ﴿سَيِّئَةٌ﴾ غير مضاف مؤنثا.

وقرأ عاصم [وابن عامر]^(٦) وحمزة والكسائى: ﴿سَيِّئُهُ﴾ مضافا مذكرا.

[قال أبو على: و]^(٧) زعموا أن الحسن قرأ: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ﴾

﴿مَكْرُوهًا﴾ [الإسراء: ٣٨].

وقال: قد ذكر أمورا قبل؛ منها حسن ومنها سيئ، فقال: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ﴾؛

لأن فيما ذكر الحسن والسيئ من المذكور المكروه، ويقوى ذلك قوله: ﴿مَكْرُوهًا﴾

(١) فى أ: يتقارب.

(٢) فى أ: يتقارب.

(٣) فى أ: وكذلك.

(٤) فى ج: لا.

(٥) إتحاف الفضلاء (٢٨٣)، الإملاء للعبرى (٥٠/٢)، البحر المحيط (٣٨/٦، ٤٧٨/٦)،

التيسير للدانى (١٤٠)، تفسير الطبرى (٦٣/١٥)، تفسير القرطبى (٢٦٢/١٠)، الحجة

لاين خالويه (٢١٧)، الحجة لأبى زرعة (٤٠٣)، السبعة لابن مجاهد (٣٨٠)، الغيث

للفنفاقسى (٢٧٣)، الكشاف للزمخشرى (٤٤٩/٢)، المعانى للفراء (١٢٤/٢)، تفسير

الرازى (٢١١/٢٠)، النشر لابن الجزرى (٣٠٧/٢).

(٦) سقط فى ج.

(٧) سقط فى أ.

والتذكير فيه، ولو كان ﴿سَيِّئَةً﴾ غير مضاف لزم أن يكون: «مكروهة». فإن قيل: إن التأييث غير حقيقى، ولا يمتنع أن يذكر - قيل: تذكير هذا لا يحسن، وإن لم يكن حقيقيا؛ لأن المؤنث قد تقدم ذكره؛ ألا ترى أن قوله: [من المتقارب] وَلَا أَرْضَ أُبْقَلُ إِنْقَالَهَا^(١) مستقيم عندهم، ولو قال: «أبقل أرض»، لم يستقبح؟! فليس ما تقدم ذكره مما أريت بمنزلة ما لم يتقدم ذكره؛ لأن المتقدم الذكر ينبغى أن يكون الراجع وفقه، كما يكون وفقه فى التثنية والجمع، فإذا لم يتقدم له ذكر لم يلزم أن يراعى هذا الذى روعى فى المتقدم ذكره.

ووجه من قال: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئَةً﴾ أنه يشبه أن يكون لما رأى الكلام انقطع عند قوله: ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [الإسراء: ٣٥]، وكان الذى بعد من قوله: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [٣٦] أمرا حسنا فيه، كما كان بعد قوله: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [٢٣] إلى قوله: ﴿وَلَنْ تَبْلُغَ الْجِبَالَ طُولًا﴾ [٣٧] منه حسن ومنه سئى - قال: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئَةً﴾، فأفرد ولم يضيف.

فإن قلت: فكيف ذُكِرَ المؤنث فى قوله: ﴿مَكْرُوهًا﴾ - فإنه يجوز ألا يجعله صفة لـ «سَيِّئَةً» فيلزم أن يكون له فيه ذكر، ولكن يجعله بدلا، ولا يلزم أن يكون فى البدل ذكر المبدل منه كما وجب ذلك فى الصفة.

ويجوز أن يكون قوله: ﴿مَكْرُوهًا﴾ حالا من الذكر الذى فى قوله: ﴿عِنْدَ رَبِّكَ﴾؛ على أن يجعل ﴿عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ صفة للنكرة: [سَيِّئَةً]^(٢).

والسَيِّئَةُ والحسنة قد جاءتا فى التنزيل على ضربين:

أحدهما: [سَيِّئَةً]^(٣) مأخوذ بها، وحسنة مثاب عليها، كقوله: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَىٰ إِلَّا بِمِثْلِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠].

وتكون الحسنة والسَيِّئَةُ لما يستثقل فى الطباع أو يستخف، نحو قوله - عز وجل - : ﴿فَإِذَا جَاءَهُمُ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَىٰ وَمَنْ مَعَهُ﴾ [الأعراف: ١٣١]، وكقوله: ﴿ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَوْا﴾

(١) تقدم.

(٢) سقط فى ج.

(٣) سقط فى أ.

[الأعراف: ٩٥]. فهذا على الخصب والجذب.

وكذلك الفساد قد يكون فسادا معاقبا عليه؛ كقوله -تعالى-: ﴿وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾ [القصص: ٧٧]، ويكون على [غير] (١) ذلك؛ كقوله: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ﴾ [الروم: ٤١].

فهذا على الجذب، والبحر: الريف؛ قال: [من الرجز]
حَسِبْتُ فِيهِ تَاجِرًا بَصْرِيًّا نَشَرَ مِنْ مُلَائِهِ الْبَحْرِيًّا (٢)
وكذلك السوء، كقوله: ﴿إِنَّ الْخِزْيَ آيَوْمَ وَالسُّوءَ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [النحل: ٢٧].
وقوله: ﴿تَخْرُجُ بِيضًا مِنْ غَيْرِ سَوْءٍ﴾ [طه: ٢٢].

ومن الجذب والخصب قوله: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ﴾، فقوله: ﴿فَمِنَ نَفْسِكَ﴾ أى: عقوبة معجلة؛ كما أن قوله -تعالى-: ﴿بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ﴾ كذلك.

اختلفوا فى تشديد الذال وتخفيفها من قوله -جل وعز-: ﴿لِيَذْكُرُوا﴾ [الإسراء: ٤١]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: ﴿لِيَذْكُرُوا﴾ مشددا، وكذلك فى «الفرقان» [٥٠].

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿لِيَذْكُرُوا﴾ وكذلك فى «الفرقان» بالتخفيف (٣).
[قال أبو على: (٤)] ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِيَذْكُرُوا﴾ أى: صرفنا القول فيه؛ [ليذكروا] (٥) كما قال: ﴿وَلَقَدْ وَصَّلْنَا لَهُمُ الْقَوْلَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [القصص: ٥١]، فهذا حجة من قال: ﴿لِيَذْكُرُوا﴾، فالذكر ههنا أشبه من الذكر؛ لأنه كأنه يراد به

(١) سقط فى أ.

(٢) الرجز بلا نسبة فى تهذيب اللغة (٤١/٥).

(٣) إتحاق الفضلاء (٢٨٣)، البحر المحيط (٤٠/٦)، التبيان للطوسى (٤٨٠/٦)، التيسير للدانى (١٤٠)، تفسير القرطبي (٢٦٥/١٠)، الحجة لابن خالويه (٢١٨)، الحجة لأبى زرة (٤٠٤)، السبعة لابن مجاهد (٣٨١)، الغيث للصفاقسى (٢٧٣)، الكشاف للزمخشري (٤٥٠/٢)، الكشف للقيسى (٤٧/٢)، المجمع للطبرسى (٤١٦/٦)، تفسير الرازى (٢١٦/٢٠)، النشر لابن الجزرى (٣٠٧/٢).

(٤) سقط فى أ.

(٥) سقط فى أ.

التدبر، وليس التذكر الذى بعد النسيان^(١)، ولكن كما قال -عز وجل-: ﴿كَتَبْنَا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكًا لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [ص: ٢٩]؛ فإنما المعنى: ليتدبروه بعقولهم، وليس المراد^(٢): ليتذكروه بعد نسيانهم.

ووجه التخفيف أن التخفيف قد جاء فى هذا المعنى، قال: ﴿حُدُوا مَا آتَيْنَاكُمْ يَقُوقُوا وَادَّكُرُوا مَا فِيهِ﴾ [البقرة: ٦٣] فهذا ليس على: «لا تنسوا»، ولكن: «تدبروه»؛ يقوى ذلك [قوله]^(٣): ﴿حُدُوا مَا آتَيْنَاكُمْ يَقُوقُوا﴾ [البقرة: ٩٣] ففى هذا بعث على النظر^(٤) فيه والتدبر له، والأول بهذا المعنى ألزم، وبه أخص.

فأما قوله: ﴿وَادَّكُرُوا كَمَا هَدَيْنَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨] فيراد به الذكر باللسان؛ لأن ضروب الذكر من التلبية وغيرها مندوب إليها.

وكذلك قوله -تعالى-: ﴿فَادْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ [البقرة: ٢٠٠].

وكذلك ما فى القرآن من قوله: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَاهُ بَيْنَهُمْ لِيَذَكَّرُوا﴾ [الفرقان: ٥٠] أى: ليدبروا نعمة الله عليهم فى سقياهم ويشكروه عليها، ﴿فَأَبَّأُ أَكْثَرَ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾ [الفرقان: ٥٠].

فقوله: ﴿فَأَبَّأُ أَكْثَرَ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾ [الفرقان: ٥٠] قريب من قوله: ﴿وَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا نُفُورًا﴾ [الإسراء: ٤١] أى: ما يزيدهم تصريفنا الآيات لهم وتكريرها إلا نفورا منهم عنها؛ فهذا على أنهم ازدادوا نفورا عند تفصيل الآى لهم، لا أن تصريف الآى نفرهم، ومثل هذا قوله -تعالى-: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَى رِجْسِهِمْ﴾ [التوبة: ١٢٥].

وكقوله فى الأصنام: ﴿رَبِّ إِيْتَنَّا أَصْلَحْنَا كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ﴾ [إبراهيم: ٣٦] وإنما ضلوا هم بعبادتها^(٥)، لا أنها هى فعلت بهم شيئا من ذلك.

ويدل على أن التذكر قد لا يكون عن النسيان قوله: [من الطويل]

(١) فى أ: نسيان.

(٢) فى ج: المعنى.

(٣) سقط فى أ.

(٤) فى أ: البصر.

(٥) فى ج: لعبادتها.

تَذَكَّرَ مِنْ أُمَّي وَمِنْ أَيْنَ شِرْبُهُ يُؤَامِرُ نَفْسِيهِ كَذِي الْهَجْمَةِ الْأَبْلِ (١)
اختلفوا فى الباء والتاء من قوله -عز وجل-: ﴿ءَالِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ... عَمَّا يَقُولُونَ... يُسَبِّحُ﴾ [٤٢، ٤٣، ٤٤].

فقرأ ابن كثير: ﴿ءَالِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ﴾ بالياء، ﴿عَمَّا يَقُولُونَ﴾، ﴿يُسَبِّحُ﴾، ثلاثتهن بالياء. وقرأ نافع وعاصم -فى رواية أبى بكر- وابن عامر: ﴿كَمَا تَقُولُونَ﴾ بالتاء هذه وحدها. ﴿عَمَّا يَقُولُونَ﴾، ﴿يُسَبِّحُ﴾ بالياء فى هذين الموضعين.

وقرأ أبو عمرو: ﴿آلِهَةٌ كَمَا تَقُولُونَ﴾ بالتاء، ﴿عَمَّا يَقُولُونَ﴾ بالياء، ﴿يُسَبِّحُ﴾ بالتاء. وروى حفص عن عاصم: ﴿ءَالِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ﴾ بالياء، ﴿سَبِّحْنَاهُ وَتَعَلَّىٰ عَمَّا يَقُولُونَ﴾ كلاهما بالياء، ﴿يُسَبِّحُ﴾ بالتاء.

وقرأ حمزة والكسائى (٢): ﴿آلِهَةٌ كَمَا تَقُولُونَ﴾ [بالتاء، ﴿عَمَّا تَقُولُونَ﴾]، ﴿يُسَبِّحُ﴾ كلهن بالتاء.

[قال أبو على:] (٣) من قرأ بالياء: ﴿عَمَّا يَقُولُونَ﴾ فالمعنى: عما يقول المشركون من إثبات آلهة [من] (٤) دونه؛ فهو مثل قوله: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سِعْغَابُونَ﴾ [آل عمران: ١٢]؛ لأنهم غيب.

فأما من قرأ: ﴿سَبِّحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا تَقُولُونَ﴾، فإنه يحتمل وجهين: أحدهما: أن يعطف على ﴿تَقُولُونَ﴾ كما عطف قوله: ﴿تَحْشُرُونَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ﴾ على ﴿سَتَغْلِبُونَ﴾.

والآخر: أن يكون نزه نفسه -سبحانه- عن دعواهم؛ فقال: ﴿سَبِّحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا تَقُولُونَ﴾.

وقراءة نافع وعاصم [فى رواية أبى بكر] وابن عامر: ﴿كَمَا تَقُولُونَ﴾ [على ما] (٥) تقدم.

(١) تقدم.

(٢) إتحاف الفضلاء (٢٨٤)، البحر المحيط (٤٠/٦)، التبيان للطوسى (٤٨١/٦)، التيسير للدانى (١٤٠)، الحجة لابن خالويه (٢١٨)، الحجة لأبى زرعة (٤٠٥)، السبعة لابن مجاهد (٣٨١)، الغيث للصفاقسى (٢٧٣)، الكشف للقيسى (٤٨/٢)، المجمع للطبرسى (٤١٦/٦)، تفسير الرازى (٢١٧/٢٠)، النشر لابن الجزرى (٣٠٧/٢).

(٣) سقط فى أ.

(٤) سقط فى ج.

(٥) فى ج: كما.

وقوله: ﴿عَمَّا يَقُولُونَ﴾ على أنه نزه نفسه عن قولهم. ويجوز أن تحمله على القول؛ كأنه: قل أنت: سبحانه وتعالى عما تقولون.

فأما قوله: ﴿كَمَا يَقُولُونَ إِذَا لَا بُغْيَٰ إِلَىٰ ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا﴾ وذلك^(١) أن المشركين كانوا يعبدون الملائكة، فقبل لهم: إن الذين عبدتموهم وجعلتموهم آلهة معه يبتغون أن يتخذوا إلى ذى العرش سبيلا؛ بعبادتهم له، وتقربهم إليه بها. ومثل ذلك قوله -جل وعز-: ﴿إِنَّ هَذِهِ تَذَكُّرَةٌ فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا﴾ [الدهر: ٢٩] فهذا قول.

وقال قوم من أهل التأويل: إن قوله: ﴿إِذَا لَا بُغْيَٰ إِلَىٰ ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا﴾: اتخذت سبيلا إلى مضادته وممانعته.

وزعموا أن ذلك بمنزلة قوله: ﴿وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنَ إِلَهٍ إِذَا لَذَّهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ﴾ [المؤمنون: ٩١] وتعالى عما يقولون مما يدعونه ويفترونه من اتخاذ الولد، ومن أن يكون معه آلهة.

فأما قوله -جل وعز-: ﴿تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَوَاتُ السَّبْعُ﴾ [الإسراء: ٤٤] فكل واحد من الياء والتاء حسن، وقد تقدم ذكر ذلك فى مواضع.

وزعموا أن فى حرف عبد الله: ﴿سَبَّحْتَ لَهُ السَّمَوَاتُ﴾؛ فهذا يقوى التأييد ههنا. اختلفوا فى قوله -عز وجل-: ﴿أَوْذَا كُنَّا عِظْمًا وَّرَفْنَا أَوْنًا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [الإسراء: ٤٩]: فقرأ ابن كثير: ﴿أَيْذَا﴾ يهمز، ثم يأتى بياء ساكنة من غير مد: أَيْذَا، ﴿أَيْتًا﴾ مثله، وكذلك فى كل القرآن.

وكذلك روى أحمد بن صالح عن ورش وقالون عن نافع، غير أن نافعا كان لا يستفهم فى «أئنا»، كان يجعل الثانى خبرا فى كل القرآن.

وكذلك مذهب الكسائى، غير أنه يهمز الأولى همزتين، وقد بينت قراءتهما، وما كانا يقولان فى سورة النمل [٦٧] والعنكبوت [٢٨] فى قوله: ﴿أَيْتًا لَمُخْرَجُونَ﴾، وفى قوله: ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الْفَلْحِشَةَ﴾، وشرحته فى سورة الرعد [٥].
وقرأ عاصم وحمزة بهمزتين فى الحرفين جميعا.

(١) فى ج: وذلك.

وكان ابن عامر يقرأ: ﴿إِذَا كُنَّا﴾ بغير استفهام بهمزة واحدة. ﴿أَنَا﴾ بهمزتين، كان يمد بين الهمزتين مدة، أخبرنى بذلك أحمد بن محمد بن بكر عن هشام [ابن عمار].^(١)

وقرأ أبو عمرو: ﴿إِذَا﴾، ﴿إِنَّا﴾ ممدودتين مهموزتين^(٢).

[قال أبو على]:^(٣) قول ابن كثير: ﴿أَيْدَا﴾ هو فى الأصل: «إِذَا» وخفف الهمزة الثانية، وقياسها إذا خففت أن تجعل بين بين، بين الياء والهمزة، فقلبها ياء قلبا وأسكنها، ولم يخففها تخفيفا قياسيا، ولكن على ما حكاه سيويه من أن بعضهم قال [فى]^(٤): بشس: بئس، وشبه ابن كثير المنفصل بالمتصل، وعلى هذا ما جاء فى الشعر فى قولهم: يومئذ ويومئذ.

ومن ألحق همزة الاستفهام «إِنَّا» ومن لم يلحق، فموضع «إِذَا» عنده نصب^(٥) بما دل عليه قوله: ﴿لَمَبْعُوثُونَ﴾ لا يكون إلا كذلك، وقد تقدم تفسير هذا فيما تقدم.

قال: قرأ حمزة وحده^(٦): ﴿داود زُبُورًا﴾ [٥٥] مضمومة الزاى.

وقرأ الباقون: ﴿زُبُورًا﴾ بفتح الزاى.

[قال أبو على]:^(٧) يحتمل ضم الزاى أمرين:

إما أن يكون جمع «زبور»^(٨)، فحذف الزيادة ثم جمع، ونظير ذلك قولهم فى

جمع ظريف: ظروف.

وإما أن يكون سمي ما أتى به داود - عليه السلام - زِبْرًا، كما سمي القرآن: كتابا،

فسمى الكتابان باسم المصدر؛ لأن «زبرت» بمنزلة «كتبت»، ثم جمع، كأنه جعل

(١) سقط فى ج.

(٢) ينظر: السبعة (٣٨٢).

(٣) سقط فى أ.

(٤) سقط فى أ.

(٥) فى أ: تصير.

(٦) إتحاف الفضلاء (٢٤٨)، البحر المحيط (٥٠/٦)، التيسير للدانى (٩٨)، السبعة لابن

مجاهد (٣٨٢)، الغيث للصفاسى (٢٧٤)، الكشف للقيسى (٤٠٢/١)، المعانى للفراء

(٢/١٢٥)، تفسير الرازى (٢٣٠/٢٠)، النشر لابن الجزرى (٢٥٣/٢).

(٧) سقط فى أ.

(٨) فى ج: الزبور.

أنحاء، ثم جعل كل نحو [منه]^(١) زُبْرًا، ثم جمعه: زُبُورًا؛ كما جمع «الكتاب» على: كتب؛ حيث صارت التسمية مثل: عماد وعمد.

قال: قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو^(٢): ﴿لئن أخرتنى ... لأحتكن﴾ [الإسراء: ٦٢] بياء فى الوصل. وابن كثير يقف بياء.

وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائى بغير ياء فى وصل ولا وقف. [قال أبو على: ^(٣) إثبات الياء حسن؛ لأنه بفاصلة؛ فيحسن الحذف كما يحسن من القافية، نحو قوله: [من المتقارب]

فَهَلْ يَمْنَعُنِي اِزْتِيَادِي الْبِلَا دَ مِنْ حَذْرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنِي^(٤)
وأما وقف ابن كثير بالياء؛ فلأنه ليس بفاصلة، وأما من قرأ بغير ياء فى وصل ولا وقف؛ فلأنه أشبه ياء «قاض» من حيث كانت ياء قبلها كسرة، و: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمُنَّ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [هود: ١٠٥]، فحذفوها كما حذف فى هذا النحو من الأسماء والأفعال.

قال: قرأ عاصم فى رواية حفص: ﴿بِحَيْكٍ وَرَجْلِكَ﴾ [٦٤] مكسورة الجيم. [وقرأ] أبو بكر عن عاصم ساكنة الجيم^(٥).
وكذلك قرأ الباقر: ﴿وَرَجْلِكَ﴾ ساكنة الجيم.
قال أبو على: من أسكن فقال: ﴿وَرَجْلِكَ﴾ جعله جمع «راجل»، وقالوا: راجل ورجل، كما قالوا: تاجر وتجر، وراكب وركب، وصاحب وصخب.
وقالوا: راجل ورجال، كما قالوا: صاحب وصحاب، وراع ورعاء.

(١) سقط فى أ.

(٢) إتحاق الفضلاء (٢٨٥)، التيسير للدانى (١٤١)، السبعة لابن مجاهد (٣٨٢)، الغيث للصفافسى (٢٧٤)، الكشف للقيسى (٥٣/٢)، النشر لابن الجزرى (٣٠٩/٢).

(٣) سقط فى أ.

(٤) تقدم.

(٥) إتحاق الفضلاء (٢٨٥)، الإملاء للعكبرى (٥١/٢)، البحر المحيط (٥٨/٦)، التبيان للطوسى (٤٩٨/٦)، التيسير للدانى (١٤٠)، الحجة لابن خالويه (٢١٩)، الحجة لأبى زرعة (٤٠٦)، السبعة لابن مجاهد (٣٨٣)، الغيث للصفافسى (٢٧٤)، الكشف للزمخشرى (٤٥٦/٢)، الكشف للقيسى (٤٨/٢)، المجمع للطبرى (٤٢٥/٦)، النشر لابن الجزرى (٣٠٨/٢).

وفى التنزيل: ﴿فِرَجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾ [البقرة: ٢٣٩]، وقال: ﴿يَأْتُونَكَ بِجَاأَلٍ وَعَلَى كَعْلٍ ضَامِرٍ﴾ [الحج: ٢٧] وقالوا^(١): رَجُلَى وَرُجَالٍ.

فأما ما روى عن عاصم من^(٢) قوله: ﴿وَرَجْلِكَ﴾، فقال أبو زيد: يقال: رَجُلٌ رَجَلٌ لِلرَّجْلِ، ويقال: جاءنا حافيا رَجِلا.

وأشدد أبو زيد: [من البسيط]

أَمَا أَقَاتِلُ عَنْ دِينِي عَلَى فَرَسٍ وَلَا كَذَا رَجِلا إِلَّا بِأَصْحَابِ^(٣)
كأنه قال: أما أقاتل فارسا وراجلا. و«رجل» على ما حكاه أبو زيد صفة، ومثله:
ندس^(٤)، وحذر، [وأحرف نحوها]^(٥)، قد قالوا فيها: فَعِلٌ وَفَعْلٌ، وكذلك جاء
«رَجُلٌ» كما جاء «نُدُسٌ».

ويجوز^(٦) فيمن أسكن الجيم أن يكون قوله: ﴿وَرَجْلِكَ﴾: فَعْلٌ، الذى هو مخفف
من «فَعْلٌ»، أو «فَعِلٌ»، مثل: عضد وكثف، ويكون المضاف واحداً يعنى به: الكثرة.
ومن أهل التأويل من يقول: إن قوله: ﴿بِحَيْلِكَ وَرَجْلِكَ﴾ يجوز أن يكون مثلاً؛
كما تقول للرجل المجد فى الأمر: جئت بحيلك ورجلك.

وقد قيل: إن كل راكب فى معصية الله فهو من خيل إبليس، وكل راجل فى
معصية الله فهو من رجالة إبليس.

وفى التنزيل: ﴿وَحُنُودٌ إِبْلِيسَ أَجْمَعُونَ﴾ [الشعراء: ٩٥] والجند يعم الفارس

(١) فى ج: وقال.

(٢) فى أ: فى.

(٣) البيت لحيى بن وائل فى نوادر أبى زيد ص (٥)، وليحيى بن وائل فى اللسان (رجل)، وبلا
نسبة فى شرح شواهد الشافية (١٠٣)، وشرح المفصل (١٣٣/٥).

(٤) التَّدْسُ (الفَهْمُ) الفَطْنُ الكبير (كالتَّدْسِ، كعَضِدٍ وَكَتِفٍ)، الأخيران ذكرهما الجوهري،
والثلاثة عن الفراء، قال يعقوب: هو العالمُ بالأمرِ والأخبار، (وقد نَدِسَ، كَفَرِحَ)، يَنَدِسُ
نَدَسًا.

وقال السيرافى: التَّدْسُ، كعَضِدٍ: الذى يُخَالِطُ الناسَ وَيَخْفُ عَلَيْهِمُ، قال سيبويه:
والجمع: نَدْسُونٌ، ولا يُكْسَرُ؛ لقلة هذا البناء فى الأسماء، ولأنه لم يتمكن فيها
للتكسير كـ «فَعِلٌ»؛ فلما كان كذلك وسهلت فيه الواو والنون تركوا التكسير وجمَعُوهُ
بالواو والنون.

ينظر: التاج (١٦/٥٤٥، ٥٤٦).

(٥) فى أ: وأخر ونحوها.

(٦) فى أ: ويجوز أن يكون.

والراجل؛ فيجوز أن يكون الخيل والرجل مثل من ذكر من جنوده.
اختلفوا فى الياء والنون من قوله -عز وجل-: ﴿أَنْ يَخِيفَ... أَوْ يُرْسَلَ عَلَيْكُمْ... أَنْ يُعِيدَكُمْ... فَيُرْسَلَ عَلَيْكُمْ... فَيُفْرِقَكُمْ﴾ [الإسراء: ٦٨، ٦٩]:
فقرأ ابن كثير وأبو عمرو^(١) بالنون ذلك كله.

وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي ذلك كله بالياء.
[قال أبو على: أما وجه قراءة^(٢)] من قرأ بالياء: لأنه قد تقدم: ﴿ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِلَاهَهُ﴾، ﴿فَلَمَّا بَلَغْنَا مَجْنُونَكُمَا﴾ [٦٧]، ﴿أَفَأَمِنْتُمْ أَنْ يَخِيفَ بِكُمْ﴾.
وأما من قرأ بالنون؛ فلأن هذا النحو [قد]^(٣) يقطع بعضه من بعض وهو سهل؛ لأن المعنى واحد؛ ألا ترى أنه قد جاء: ﴿وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِنَبِيِّ إِسْرَائِيلَ إِلَّا تَنخَضُوا مِنْ دُونِي وَكَيْلًا﴾ [الإسراء: ٢] فكما انتقل من الجمع^(٤) إلى الأفراد؛ لاتفاق المعنى؛ كذلك يجوز أن ينتقل من الغيبة إلى الخطاب، والمعنى واحد، وكل حسن.
والخسف بهم [نحو الخسف]^(٥) بمن كان قبلهم من الكفار، نحو: قوم لوط وقوم فرعون.

اختلفوا فى فتح الميم وكسرها من قوله -عز-: ﴿أَعْمَى﴾، و ﴿أَعْمَى﴾ [٧٢]:

فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر: ﴿أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى﴾ مفتوحى الميم.
وقرأ عاصم فى رواية أبى بكر، وحمزة والكسائي: ﴿أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى﴾ بكسر الميم فىهما جميعا.
[وقرأ] حفص عن عاصم: لا يكسرهما.

(١) إتحاف الفضلاء (٢٨٥)، الإملاء للعكبرى (٥٢/٢)، البحر المحيط (٦١/٦)، التبيان للطوسى (٥٠١/٦)، التيسير للدانى (١٤٠)، تفسير القرطبى (٢٩٣/١٠)، الحجة لابن خالويه (٢١٩)، الحجة لأبى زرعة (٤٠٦)، السعة لابن مجاهد (٣٨٣)، الغيث للصفاسى (٢٧٤)، الكشاف للزمخشرى (٤٥٨/٢)، الكشف للقيسى (٤٩/٢)، المجمع للطبرسى (٤٢٧/٦)، تفسير الرازى (١١/٢١)، النشر لابن الجزرى (٣٠٨/٢).

(٢) سقط فى أ.

(٣) سقط فى ج.

(٤) فى أ: الجميع.

(٥) فى ج: يكون كما خسف.

وقرأ أبو عمرو ﴿فِي هَذِهِ أَعْمَى﴾ بكسر الميم، ﴿فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى﴾ بفتحها^(١).

قال أبو علي: من قرأ ﴿أَعْمَى﴾ بالفتحة غير ممالاة كان قوله حسنا؛ لأن كثيرا من العرب لا يميلون هذه الفتحة.

ومن أمال الجميع فحسن؛ لأنه ينحو بالألف نحو الياء؛ ليعلم أنها تنقلب إلى الياء، وإن كانت فاصلة أو مشبهة للفاصلة، والإمالة فيها حسنة؛ لأن الفاصلة موضع وقف، والألف تخفى فى الوقف، فإذا أمالها نحو الياء؛ ليعلم أنها تنقلب إليها وأبين.

ومما يقوى ذلك أن من العرب من يقلب هذه الألفات فى الوقف ياءات؛ ليكون أبين لها، فيقول: أَعْمَى، وَحُبْلَى، وَمَنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: أَفَعُو، وَهُمْ كَأَنَّهُمْ أَحْرَصَ عَلَى الْبَيَانِ مِنَ الْأَوَّلِينَ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ الْوَاوُ أَظْهَرَ مِنَ الْيَاءِ، وَالْيَاءُ أَخْفَى مِنْهَا مِنْ حَيْثُ كَانَتْ أَقْرَبَ إِلَى الْأَلْفِ مِنَ الْوَاوِ إِلَيْهَا.

وأما قراءة أبي عمرو: ﴿أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى﴾ فأمال الألف من الكلمة الأولى، ولم يملها من^(٢) الثانية؛ فلأنه يجوز ألا يجعل «أعمى» [فى]^(٣) الكلمة الثانية عبارة عن العوار فى الجارحة، ولكن جعله «أفعل» من كذا، مثل: «أبلى من فلان»؛ فجاز أن يقول فيه: «أفعل من كذا»، وإن لم يجز أن يقال ذلك فى المصاب ببصره، وإذا جعله كذلك لم تقع الألف فى آخر الكلمة؛ لأن آخرها إنما هو: من كذا، وإنما تحسن الإمالة فى الأواخر لما تقدم.

وقد حذف من «أفعل» الذى هو للتفضيل الجار والمجرور، وهما مرادان فى المعنى مع الحذف، وذلك نحو قوله: ﴿فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾ [طه: ٧] المعنى:

(١) إتحاق الفضلاء (٢٨٥)، التبيان للطوسى (٥٠٤/٦)، التيسير للدانى (١٤٠)، تفسير الطبرى (٨٧/١٥)، الحجة لابن خالويه (٢١٩)، الحجة لأبى زرعة (٤٠٧)، التيسير للدانى (١٤٠)، السبعة لابن مجاهد (٣٨٣)، الغيث للصفاسى (٢٧٥)، الكشاف للزمخشري (٢/٤٦٠)، الكشاف للقيسى (١٨٤/١)، المجمع للطبرى (٤٢٨/٦)، النشر لابن الجزرى (٥٤/٢).

(٢) فى أ: فى.

(٣) سقط فى ج.

أخفى من السر، وكذلك قولهم^(١): عام أول، أى: أول من عامك، وكذلك قوله: ﴿فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى﴾، أى: أعمى منه فى الدنيا، ومعنى العمى فى الآخرة: أنه لا يهتدى إلى طرق الثواب.

ويؤكد ذلك ظاهر ما عطف عليه من قوله: ﴿وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾، وكما أن هذا لا يكون إلا على «أفعل»، كذلك المعطوف عليه، ومعنى «أضل سبيلا فى الآخرة»: أن ضلاله فى الدنيا قد كان ممكنا من الخروج منه، [وضلاله فى الآخرة لا سبيل له إلى الخروج منه]^(٢)، ويجوز أن يكون قوله: ﴿أَعْمَى﴾ - فىمن تأوله: أفعل من كذا - على هذا التأويل أيضا.

اختلفوا فى كسر الخاء وإثبات الألف من^(٣) قوله - عز وجل -: ﴿خَلَّفَكَ﴾ [٧٦]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم - فى رواية أبى بكر^(٤) -: ﴿لَا يَلْبَثُونَ خَلْفَكَ﴾.

حفص عن عاصم: ﴿خَلَّفَكَ﴾.

وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿خَلَّفَكَ﴾.

[قال أبو على]^(٥): زعم أبو الحسن أن خلفك فى معنى خلفك، وأن يونس روى ذلك عن عيسى، وأن معناه: بعدك. فمن قرأ: ﴿خلفك﴾ و ﴿خَلَّفَكَ﴾ فهو فى تقدير القراءتين جميعا على حذف المضاف؛ كأنه: لا يلبثون بعد خروجك. وكان حذف المضاف فى الآية، وفى قول ذى الرمة: [من الطويل]

لَهُ وَاحِفٌ وَالصُّلْبُ حَتَّى تَقَطَّعَتْ خِلَافَ الثَّرِيَّا مِنْ أَرِيكَ مَارِيَهُ^(٦)

(١) فى ج: قوله.

(٢) سقط فى ج.

(٣) فى أ: فى.

(٤) إتحاق الفضلاء (٢٨٥)، الإملاء للمكبرى (٥٢/٢)، البحر المحيط (٦٦/٦)، التبيان للطوسى (٥٠٧/٦)، التيسير للدانى (١٤١)، تفسير القرطبى (٣٠٢/١٠)، الحجة لابن خالويه (٢٢٠)، السبعة لابن مجاهد (٣٨٣)، الغيث للصفاقسى (٢٧٥)، الكشف للزمخشرى (٤٦٢/٢)، الكشف للقيسى (٥٠/٢)، المجمع للطبرسى (٤٣٢/٦)، تفسير الرازى (٢٣/٢١، ٢٤)، النشر لابن الجزرى (٣٠٨/٢).

(٥) سقط فى أ.

(٦) البيت فى ديوانه (٨٤٢/٢).

المعنى: خلاف طلوع الثريا، وحسن حذف المضاف؛ لأنه إحدى الجهات التى تضاف إلى الأسماء التى هى أعيان، وليست أحداثا. وقد أضافوا هذه الظروف [كما يضاف] ^(١) إلى أسماء الأعيان، وكأنهم لم يستحبوا إضافتها إلى خلاف ما جرى عليه كلامهم فى إضافتها، كما أنها لما جرت منصوبة فى كلامهم تركوها على نصبها إذا وقعت فى غير موضع النصب؛ كقوله: ﴿وَأَنَا مِنَّا الصَّالِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾ [الجن: ١١] وقوله: ﴿يَوْمَ أَقْبَمْتَهُ يَفِصْلُ﴾ [الممتحنة: ٣]، فكما تركوها على النصب ههنا، كذلك أضافوها إلى الأسماء الأعيان، وكذلك ^(٢) من جعل قوله: ﴿خَلَفَ رَسُولُ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٨١] اسما للجهة، [كان] ^(٣) على حذف المضاف؛ كأنه: خلاف خروج رسول الله ﷺ. ومن جعله مصدرا جعله مضافا إلى المفعول به، وعلى أى الأمرين حمل فى سورة التوبة كان قوله: ﴿بِمَقْعَدِهِمْ﴾: المقعد فيه مصدر فى معنى القعود، ولا يكون اسما للمكان؛ لأن أسماء الأماكن لا يتعلق بها شىء.

ومعنى قوله -تعالى-: ﴿وَإِن كَادُوا لَيَسْتَفْرِزُونَكَ مِنَ الْأَرْضِ﴾.

قال أبو عبيدة: ﴿يُخْرِجُوكَ مِنْهَا﴾. [٧٦] فأما الأرض فهو بلده، وحيث يستوطنه.

وكذلك قوله: ﴿أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٣٣]، إنما هو من حيث كانوا يتصرفون فيه لمعاشهم ومصالحهم، ولا يجوز أن يعنى به: جميع الأرض؛ لأنه لا سبيل إلى إخراجه من جميعها.

وكذلك قوله -عز وجل-: ﴿فَلَنَ أُنَبِّئُكَ أَنَّ الْأَرْضَ﴾ [يوسف: ٨٠] إنما يريد به الأرض التى كان قصدها للامتياز منها، وربما أطلقت اللفظة، والمراد بها المكان المخصوص، وربما خصص فى اللفظ؛ [لقوله] ^(٤): ﴿بُرِيدُ أَنْ يُخْرِجَكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ سِخْرِيهِ﴾ [الشعراء: ٣٥] إنما يعنى به: بلادهم ومواطنهم.

ولو أخرجوك من أرضك، لم يلبثوا بعدك إلا قليلا حتى يستأصلوا، وهذه الآية كقوله -عز وجل-: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ﴾

(١) فى ج: تضاف.

(٢) فى أ: وكان كذلك.

(٣) سقط فى أ.

(٤) سقط فى أ.

[الأنفال: ٣٠] فلو أخرجوك لاستأصلناهم كستتنا فى إخراج الرسل قبلك إذا أخرجوا من ديارهم، ومن [بين^(١)] ظهرانيهم.

وقد أخرج النبى ﷺ من مكة؛ قال: ﴿وَكَايْنٍ مِّن قَرِيْبَةٍ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةً مِّن قَرِيْبِكَ أَلَيْسَ أَخْرَجْنَاكَ أَهْلَكَنْهُمْ﴾ [محمد: ١٣] فحكم فيهم بالقتل، ولم يؤخذوا بالاستئصال؛ لما سبق من القول بأنه لا تهلك هذه الأمة بالاستئصال. ولذلك^(٢) جاء: ﴿وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الْأَوَّلُونَ﴾ [الإسراء: ٥٩].

اختلفوا فى قوله -عز وجل-: ﴿وَنَا بِجَانِبِهِ﴾ [٨٣]:

فقرأ ابن كثير ونافع: ﴿وَنَا بِجَانِبِهِ﴾ فى وزن «نعى»؛ حيث وقع بفتح النون والهمزة.

وقرأ ابن عامر وحده^(٣): ﴿وَنَاءَ بِجَانِبِهِ﴾ مثل: ناع.

وقرأ حمزة والكسائى: ﴿وَنَيْئِي﴾ فى رواية خلف عن سليم بإمالة النون وكسر الهمزة، كذلك حدثنى أبو الزعراء^(٤) عن أبى عمر عن سليم عن حمزة.

واختلف عن عاصم فروى أبو بكر أنه كسر هذه التى فى سورة بنى إسرائيل وفتح الهمزة فى السجدة [٥١].

وروى حفص عن عاصم أنه فتحهما جميعا.

(١) سقط فى أ.

(٢) فى أ: وكذلك.

(٣) إتحاف الفضلاء (٢٨٦)، الإعراب للنحاس (٢٥٦/٢)، الإملاء للعكبرى (٥٢/٢)، البحر المحيط (٧٥/٦)، التيسير للدانى (١٤١)، تفسير القرطبى (٢٢١/١٠)، الحجة لابن خالويه (٢٢٠)، الحجة لأبى زرع (٤٠٩)، السبعة لابن مجاهد (٣٨٤)، الغيث للصفاسى (٢٧٥)، الكشف للزمخشرى (٤٦٤/٢)، الكشف للقيسى (٥٠/٢)، المجمع للطبرسى (٤٣٥/٦)، تفسير الرازى (٣٥/٢١)، النشر لابن الجزرى (٣٠٨/٢).

(٤) عبد الرحمن بن عبدوس - بفتح العين - أبو الزعراء البغدادى، ثقة ضابط محرر، أخذ القراءة عرضاً عن أبى عمر الدورى بعدة روايات وأكثر عنه. قال أبو عمرو الحافظ: وهو من أكبر أصحابه وأجلهم وأضبطهم وأوثقهم. روى عنه القراءات عرضاً: أبو بكر بن مجاهد وعليه اعتماده فى العرض، وعلى بن الحسين الرقى وعمر بن علان وإبراهيم بن موسى الدينورى وعلى بن النضر ومحمد بن المعلى الشونيزى، ومحمد بن يعقوب المعدل، والعجب أن الهذلى ذكر أن النقاش قرأ عليه فأسقط بينهما رجلاً. قال ابن مجاهد: قرأت عليه لنافع نحواً من عشرين ختمه، وقرأت عليه للكسائى ولأبى عمرو وحمزة. مات سنة بضع وثمانين ومائتين، قاله أبو عبد الله الحافظ. ينظر: الغاية (٣٧٣/١، ٣٧٤).

وأما أبو عمرو فروى عنه اليزيدى: ﴿وَنَأَى﴾ مفتوحة الهمزة ههنا وفى السجدة. وقال عبد الوارث مثله ههنا. وقال فى السجدة: بهمزة بعدها ياء، و «نَأَى» فى وزن «نعى».

وقال عباس: و«نئى» مكسورة مهموزة فى وزن «نعى». أعرض، أى: ولى عرضه -أى: ناحيته- كأنه لم يقبل على الدعاء والابتهاال على حسب ما يقبل فى حال البلوى والمحنة.

و«نأى بجانبه»، قال أبو عبيدة: تباعد.

[وقرأ] ابن كثير ونافع: ﴿وَنَأَى﴾، لم يميلا واحدة من الفتحين، وترك الإمالة كثير شائع^(١)، وهو قول أهل الحجاز.

[وقرأ] ابن عامر: ﴿نَاءٌ﴾ مثل ناع، وهذا على القلب، وتقديره: فلغ، ومثل هذا فى القلب قولهم: راء ورأى، قال: [من الطويل]

وَكُلُّ خَلِيلٍ رَأَى نِي فَهُوَ قَائِلٌ مِّنْ أَجْلِكَ هَذَا هَامَةٌ الْيَوْمِ أَوْ عَدِ^(٢)
حمزة والكسائى: ﴿نئى﴾ بإمالة الفتحين، ووجه ذلك أنه أمال فتحة الهمزة؛ لأن الألف منقلبة من الياء التى فى النأى، فأراد أن ينحو نحوها، وأمال فتحة النون لإمالة^(٣) فتحة الهمزة، وقد قالوا: رأيت عمادا، فأمالوا الألف لإمالة الألف؛ فكذلك أمالا الفتحة لإمالة الفتحة؛ لأنهم قد يجرون الحركة مجرى الحرف فى أشياء.

ووجه رواية خلاد عن سليم: ﴿ونئى﴾ بفتح النون وكسر الهمزة أنه لم يمل الفتحة الأولى لإمالة الفتحة الثانية، كما لم يميلوا الألف لإمالة الألف فى: رأيت عمادا. قال: واختلف عن عاصم، فروى أبو بكر أنه كسر هذه التى فى «بنى إسرائيل»، وفتح الهمزة فى السجدة.

إن كان يريد بهذه التى فى «بنى إسرائيل» كسر النون من غير أن يميل الفتحة التى فى الهمزة، فوجهها أن مضارع «نأى»: ينأى، على: يفعل، فإذا كان المضارع على «يفعل» أشبه الماضى ما كان على «فعل» والعين همزة؛ فكسرها كما كسر «شهد».

(١) فى أ: سائغ.

(٢) البيت لكثير عزة فى ديوانه (٤٣٥)، واللسان (هوم، رأى)، والكتاب (٤٦٧/٣).

(٣) زاد فى أ: الفتحة.

كما أن من قال: أبى يابى، كان على هذا، وهذا كقول من قال: ﴿رَأَى الْقَمَرَ﴾ [الأنعام: ٧٧].

وإن كان يريد بقوله: «كسر هذه»: أنه أمال الفتحة - فهو مثل قول حمزة. قال: وروى حفص عن عاصم أنه فتحهما جميعاً، فهذا^(١) مثل قول ابن كثير ونافع.

قال: وأما أبو عمرو فروى عنه اليزيدى: ﴿وَنَأَى﴾ مفتوحة الهمزة ههنا، وفي السجدة.

قال: وقال عبد الوارث مثله ههنا.

قال: وقال فى السجدة بهمزة بعدها^(٢) ياء، «ونأى» فى وزن نعى، وقال عباس مثل ذلك.

قال أبو على: قد مضى القول فى ذلك كله.

اختلفوا فى [ضم التاء والتشديد وفتحها والتخفيف]^(٣) من قوله -جل وعز-: ﴿حَقَّقْ تَفَجَّرَ لَنَا﴾ [الإسراء: ٩٠]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر^(٤): ﴿حتى تُفَجَّرَ لنا﴾ بضم التاء وفتح الفاء وتشديد الجيم مع الكسرة.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: ﴿حَقَّقْ تَفَجَّرَ﴾ بفتح التاء وتسكين الفاء وضم الجيم مع التخفيف.

[قال أبو على:^(٥) وجه [قول]^(٦) من ثقل: أنهم أرادوا كثرة الانفجار من

(١) فى ج: هذا.

(٢) فى أ: بعده.

(٣) فى ج: فتح التاء والتخفيف، وضمها والتشديد.

(٤) إتحاف الفضلاء (٢٨٦)، الإعراب للنحاس (٢/٢٥٩)، الإملاء للعكبرى (٢/٥٣)، البحر

المحيط (٦/٧٩)، التبيان للطوسى (٦/٥١٦)، التيسير للدانى (١٤١)، تفسير الطبرى

(١٥/١٠٧)، تفسير القرطبى (١٠/٣٣٠)، الحجة لابن خالويه (٢٢٠)، الحجة لأبى زرعة

(٤١٠)، السبعة لابن مجاهد (٣٨٤)، الغيث للصفاقسى (٢٧٥)، الكشف للقيسى (٢/

٥٠)، المجمع للطبرى (٦/٤٣٩)، المعانى للفراء (٢/١٣١)، النشر لابن الجزرى (٢/

٣٠٨).

(٥) سقط فى أ.

(٦) سقط فى ج.

الينبوع، وهو وإن كان واحداً فلتكرر الانفجار فيه يحسن أن يثقل؛ كما تقول: ضرب زيد إذا أكثر الضرب، فيكثر الفعل^(١)، وإن كان فاعله واحداً.

ووجه قول الكوفيين: ﴿تَفْجُرُ﴾؛ فلأن الينبوع واحد؛ فلا يكون كقوله: ﴿فَفَجَّرَ الْأَنْهَارَ حِلَالَهَا تَفْجِيرًا﴾ [الإسراء: ٩١]؛ لأن «فجرت الأنهار»، مثل: غلقت الأبواب؛ فلذلك اتفق الجميع على التثقيب على «تَفْجُرُ». و«تَفْجُرُ» يصلح للقليل والكثير، وتضعيف العين إنما يكون للتكثير.

ومما يقوى ﴿تَفْجُرُ﴾ قوله -عز وجل-: ﴿فَأَنْفَجَرْتُمْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة: ٦٠] وانفجر مطاوع فجرته.

اختلفوا فى فتح السين وإسكانها من قوله: ﴿كِسْفًا﴾ [٩٢]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي^(٢): ﴿كِسْفًا﴾ ساكنة فى كل القرآن إلا فى الروم [٤٨] فإنهم قرءوا ﴿كِسْفًا﴾ [محرّكة السين]^(٣).

وقرأ نافع، وعاصم فى رواية أبى بكر: ﴿عَلَيْنَا كِسْفًا﴾ [محرّكة أيضا ههنا وفى الروم: ﴿كِسْفًا﴾ محرّكة السين، وسائر القرآن: ﴿كِسْفًا﴾: فى الشعراء [١٨٧] وفى سبأ [٩] وفى الطور^(٤) [٤٤].

وروى حفص عن عاصم أنه يقرأ: ﴿كِسْفًا﴾ فى كل القرآن إلا فى الطور، فإنه قرأ: ﴿وإن يروا كِسْفًا﴾ السين ساكنة، هذه وحدها خفيفة. وقرأ ابن عامر غير ذلك كله: قرأ فى «بنى إسرائيل» بفتح السين، وفى سائر القرآن ﴿كِسْفًا﴾ ساكنة السين.

قال أبو زيد: قالوا: كسفت الثوب، أكسفه، كسفا: إذا قطعته قطعاً، والكسف:

(١) فى ج: فعله.

(٢) إتحاف الفضلاء (٢٨٦)، الإعراب للنحاس (٢/٢٦٠)، الإملاء للعكبرى (٢/٥٣)، البحر المحيط (٦/٧٩)، التبيان للطوسى (٦/٥١٨)، التيسير للدانى (١٤١)، تفسير الطبرى (١٥/١٠٨)، تفسير القرطبى (١٠/٣٣٠)، الحجّة لابن خالويه (٢٢٠)، الحجّة لأبى زرعة (٤١٠)، السبعة لابن مجاهد (٣٨٥)، الغيث للصفاقسى (٢٧٥)، الكشاف للزمخشرى (٢/٢٦٦)، الكشف للقيسى (٢/٥٢)، المجمع للطبرى (٦/٤٣٩)، المعانى للقرء (٢/١٣١)، تفسير الرازى (٢١/٥٧)، النشر لابن الجزرى (٢/٣٠٩).

(٣) فى أ: متحرّكة.

(٤) فى أ: متحرّكة ههنا، وفى «الروم»: ﴿كِسْفًا﴾ متحرّكة السين أيضا، وسائر القرآن: «كِسْفًا» فى: الشعراء، وفى سبأ، والطور.

القطع، الواحدة: كسفة وقطعة. وقال أبو عبيدة: كِسْفًا: قطعاً، ومن جعله جمع «كسفة» قال: كِسْفًا، مثل: قطعة وقطع.

قال أبو على: إذا كان المصدر: الكِسْف، فالكِسْف: الشيء المقطوع: كالطَّخَن، والطَّحَن، والسَّقَى والسَّقَى، ونحوه.

ويجوز أن يكون «الكِسْف» جمع «كِسْفَة»، مثل: سُدْرَة وسِدر، فإذا كان كذلك جاز أن يكون قول ابن كثير ومن اتبعه: ﴿أَوْ تُسْقِطُ السَّمَاءَ كَمَا زَعَمَت عَلَيْنَا كِسْفًا﴾ أى: ذات قطع، وذلك أن «أسقط» فعل لا يتعدى إلا إلى مفعول واحد؛ فإذا كان كذلك وجب أن ينتصب «كسفا» على الحال، والحال ذو الحال فى المعنى، فإذا كان كذلك وجب أن يكون الكسف هو السماء؛ فيصير المعنى: أو تسقط السماء علينا مقطعة أو قطعاً، وإنما قرءوا فى الروم فى قوله -عز وجل-: ﴿الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّحَ فَتُفِيِّرُ سَحَابًا مِّبْسَاطًا فِي السَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ وَيَجْعَلُهُ كِسْفًا﴾ محركة^(١) السين؛ لأن السحاب يكون قطعاً، وإنما يتضام عن تفرق، فأما قوله: ﴿مِنَ خَلِيلِهِ﴾ [النور: ٤٣] فالذكر يرجع إلى السحاب.

وأما قراءة نافع وعاصم - فى رواية أبى بكر-: ﴿عَلَيْنَا كِسْفًا﴾ ههنا وفى الروم، فقد مضى ما جاء من ذلك فى الروم، وفى «بنى إسرائيل» كذلك؛ لأن المعنى: تسقط السماء علينا كسفاً، أى: قطعاً، و «كِسْف» فى جمع «كِسْفَة» مثل: سُدْرَة وسُدْر، وكِسْف على هذا يجوز أن يكون مثل: سُدْرَة وسُدْر، ودرّة ودرر. وإذا لم يكن المعنى فى «بنى إسرائيل»: تسقط السماء علينا قطعة - وإنما المعنى: تسقطها^(٢) قطعاً - كان التقدير: ذات كسف.

فأما ما فى «الشعراء» من قوله: ﴿فَأَسْقِطْ عَلَيْنَا كِسْفًا﴾ فتقديره: قطعاً، وهذا يقوى قراءة نافع وعاصم فى إحدى الروایتين: ﴿كِسْفًا﴾ فى «بنى إسرائيل»، وفى «الشعراء» يتبين فى اللفظ - أيضاً - على أنه يراد به القطع وهو قوله: ﴿مِنَ السَّمَاءِ﴾؛ فكأنه دل على بعض السماء، وعلى قطع منها^(٣). وأما ما فى سبأ من قوله: ﴿أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا بَيْنَ

(١) فى أ: متحركة.

(٢) فى ج: تسقط.

(٣) فى ج: منه.

أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلَقَهُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنْ نَشَأْ نُخَسِّفْ بِهِمُ الْأَرْضَ أَوْ نَسْقِطَ عَلَيْهِمْ كِسْفًا مِنَ السَّمَاءِ ﴿١﴾ فكما أن المعنى فى قوله: ﴿إِنْ نَشَأْ نُخَسِّفْ بِهِمُ الْأَرْضَ﴾ التى يتقبلون فيها ويتصرفون فى بلادهم ومسكنهم، فكذلك^(١) نسقط عليهم من السماء ما أظلمهم منها دون سائر السماء؛ فهو واحد.

وأما ما فى الطور من قوله: ﴿وَإِنْ يَرَوْا كِسْفًا مِنَ السَّمَاءِ سَاقِطًا﴾ فقد أبان قوله: ﴿سَاقِطًا﴾ والتذكير فيه أنه مفرد ليس بجمع، وإن كان جمعا فهو على حد: شعيرة وشعير.

وما رواه حفص عن عاصم أنه قرأ ﴿كِسْفًا﴾ فى كل القرآن إلا فى الطور، فقد ذكرنا وجه الجمع^(٢) فيه فيما مر، وخص هذا الذى فى الطور لوصفه بالواحد المذكور. وأما قراءة ابن عامر ما فى «بنى إسرائيل»: ﴿كِسْفًا﴾ بفتح السين فإن المعنى: أو تسقط السماء قطعا. وقرأ ما عدا التى فى «بنى إسرائيل»: ﴿كِسْفًا﴾، فوجه ذلك: أن الذى فى الطور قد مضى وجهه.

وفى الشعراء كأنه قال: أسقط علينا قطعة من السماء، فاقترحوا إسقاط قطعة منها، ولم يقترحوا إسقاط جميعها.

وكذلك فى سبأ: ﴿أَوْ تَسْقِطَ عَلَيْهِمْ كِسْفًا مِنَ السَّمَاءِ﴾، أى: قطعة منها مظلة لأرضهم دون سائرها.

وأما قوله: ﴿اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ فَتُبْرِئُ سَحَابًا﴾ [الروم: ٤٨] أى: يجعل ما يلتئم ويجتمع من السحاب قطعة قطعة، فتمطر؛ فكأنه اعتبر ما يتول إليه حال السحاب من الالتئام والاجتماع، كما اعتبر من قرأه: ﴿كِسْفًا﴾ حاله قبل، وكلتا القراءتين مذهب. اختلفوا فى قوله -جل وعز-: ﴿قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي﴾ [٩٣] فى ضم القاف وإسقاط الألف:

فقرأ ابن كثير وابن عامر^(٣): ﴿قَالَ سُبْحَانَ رَبِّي﴾، وكذلك هى فى مصاحف أهل

(١) فى أ: وكذلك.

(٢) فى أ: الجمع.

(٣) إتحاق الفضلاء (٢٨٦)، البحر المحيط (٦/٨٠)، التبيان للطوسى (٦/٥١٨)، التيسير للدانى (١٤١)، تفسير القرطوبى (١٠/٣٣١)، الحجة لابن خالويه (٢٢١)، الحجة لأبى زرعة (٤١٠)، السبعة لابن مجاهد (٣٨٥)، الغيث للصفاسى (٢٧٥)، الكشف

مكة والشام.

وقرأ نافع وعاصم وأبو عمرو، وحمزة والكسائي: ﴿قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي﴾ بغير ألف. وجه من قرأ: ﴿قَالَ سُبْحَانَ رَبِّي﴾ أن الرسول -عليه السلام- قال عند اقتراحهم هذه الأشياء التي ليس في طاقة البشر أن يفعلها^(١)، ويأتي بها: ﴿سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا﴾، كقوله -تعالى-: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [الكهف: ١١٠] وهذه الأشياء ليس في قوى البشر أن يأتوا بها، وإنما يظهرها الله -جل وعز- في أزمان الأنبياء؛ علما لتصديقهم، وليفصلهم بها من المتنبئين. و﴿قُلْ﴾ على الأمر [له بأن يقول] ذلك.

ويقوى ذلك قوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ ونحو ذلك مما يجيء على لفظ الأمر دون الخبر.

اختلفوا في ضم التاء وفتحها من قوله -عز وجل-: ﴿لَقَدْ عَلِمْتُمَا﴾ [١٠٢]:

فقرأ الكسائي وحده: ﴿لَقَدْ عَلِمْتُمْ﴾ بضم التاء^(٢).

وقرأ الباقون: ﴿لَقَدْ عَلِمْتُمْ﴾ [الإسراء: ١٠٢].

[قال أبو علي: ^(٣) حجة من فتح فقال: ﴿لَقَدْ عَلِمْتُمْ﴾ أن فرعون ومن كان تبعه قد علموا صحة أمر موسى -عليه السلام- بدلالة قوله -عز وجل-: ﴿لَئِنْ كَشَفْتُمْ عَنَّْا الرِّجَرَ لَتُؤْمِنَنَّ لَكَ﴾ [الأعراف: ١٣٤].

وقوله: ﴿فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ آيَاتُنَا مُبْصِرَةً قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ. وَحَدِّثُوا بِهَا وَأَسْتَفِئْتَهَا أَنفُسَهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل ١٣، ١٤].

= للزمخشري (٢/٤٤٦)، الكشف للقيسي (٢/٥٢)، المجمع للطبرسي (٦/٤٣٩)، النشر لابن الجزري (٢/٣٠٩).

(١) في أ: يفعله.

(٢) إتحاق الفضلاء (٢٨٧)، البحر المحيط (٦/٨٦)، التبيان للطوسي (٦/٥٢٦)، التيسير للداني (١٤١)، تفسير الطبري (١٥/١١٦)، تفسير القرطبي (١٠/٣٣٧)، الحجة لابن خالويه (٢٢١)، الحجة لأبي زرعة (٤١١)، السبعة لابن مجاهد (٣٨٥)، الغيث للصفاقسي (٢٧٦)، الكشاف للزمخشري (٢/٤٦٨)، الكشف للقيسي (٢/٥٢)، المجمع للطبرسي (٦/٤٣٣)، المعاني للفرّاء (٢/١٣٢)، تفسير الرازي (٢١/٦٥)، النشر لابن الجزري (٢/٣٠٩).

(٣) سقط في أ.

وقوله^(١): ﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَ السَّاحِرِ ادْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِنْدَكَ إِنَّا لَمُهْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٤٩].

ومن قال: ﴿لقد علمتُ﴾ بضم^(٢) التاء.

فإن قلت: كيف يصح الاحتجاج عليه بعلمه، وعلمه لا يكون حجة على فرعون، إنما يكون علم فرعون ما علمه من صحة أمر موسى حجة عليه؟
فالقول: إنه لما قيل له: ﴿قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمُ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ﴾ [الشعراء: ٢٧]، كان ذلك قدحا فى علمه؛ لأن المجنون لا يعلم، فكأنه نفى ذلك، فقال: لقد علمت صحة ما أتيت به علما صحيحا كعلم العقلاء؛ فصار الحجة عليه من هذا الوجه، وزعموا أن هذه القراءة رويت عن على بن أبى طالب، رضى الله عنه.

* * *

(١) فى ج: وقولهم.

(٢) فى أ: فضم.

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ] (١)

ذكر اختلافهم في سورة الكهف

قرأ عاصم في رواية أبي بكر (٢): ﴿مِن لَّدْنِهِ﴾ [٢] بفتح اللام وإشمام الدال الضمة، وكسر النون والهاء، ولم يقرأ بذلك غيره، ووصل الهاء بياء في الوصل. وقرأ الباقون: ﴿مِن لَّدْنُهُ﴾ بفتح اللام وضم الدال وتسكين النون وضم الهاء من غير بلوغ واو.

حفص عن عاصم: مثلهم.

[قال أبو علي: (٣) في «لذن» ثلاث لغات (٤): «لذن» مثل «سبع»، وتخفف الدال، فإذا خففت كان على ضربين: أحدهما: أن تحذف الضمة من الدال [فيقال: «لذن»].

(١) سقط في أ.

(٢) إتحاف الفضلاء (٢٨٨)، الإملاء للعكبري (٥٤/٢)، البحر المحيط (٩٦/٦)، التبيان للطوسي (٣/٧)، التيسير للداني (١٤٢)، تفسير القرطبي (٣٥٢/١٠)، الحجة لابن خالويه (٢٢١)، الحجة لأبي زرعة (٣١٢)، السبعة لابن مجاهد (٣٨٨)، الغيث للصفاسي (٢٧٧)، الكشف للزمخشري (٤٧٢/٢)، الكشف للقيسي (٥٤/٢)، المجمع للطبرسي (٤٤٨/٦)، النشر لابن الجزري (٢١٠/٢).

(٣) سقط في أ.

(٤) قال ابن بري، نقلاً عن أبي علي: في «لذن» أربع لغات، وحكى أبو عمرو عن أحمد بن يحيى والمبرد أنهما قالوا: العرب تقول: لَدُنْ غُدُوَّةٌ، وَلَدُنْ غُدُوَّةٌ، وَلَدُنْ غُدُوَّةٌ؛ فَمَنْ رَفَعَ أَرَادَ: لَدُنْ كَانَتْ غُدُوَّةٌ، وَمَنْ نَصَبَ أَرَادَ: لَدُنْ كَانَ الْوَقْتُ غُدُوَّةً، وَمَنْ خَفَضَ أَرَادَ: مَنْ عِنْدَ غُدُوَّةٍ. وقال ابن كيسان: «لَدُنْ» حرف يَخْفِضُ، وربما نُصِبَ بها. قال: وحكى البصريون أنها تُنْصَبُ «غُدُوَّةٌ» خاصة من بين الكلام؛ وأنشدوا:

مَا زَالَ مُهْرِي مَرْجَرَ الْكَلْبِ مِنْهُمْ لَدُنْ غُدُوَّةٍ حَتَّى دَنَتْ لِغُرُوبِ

وأجاز الفراء في «غُدُوَّةٍ» الرفع والنصب والخفض. قال ابن كيسان: من خفض بها أجراها مجرى: مِنْ وَعَنْ، وَمَنْ رَفَعَ أَجْرَاهَا مَجْرَى: مُدٌّ، وَمَنْ نَصَبَ جَعَلَهَا وَقْتًا وَجَعَلَ مَا بَعْدَهَا تَرْجَمَةً عَنْهَا؛ وَإِنْ شِئْتَ أَضْمَرْتَ «كَانَ» كَمَا قَالَ:

مُدٌّ لَدُنْ شَوْلًا وَإِلَى إِثْلَائِهَا

أراد: أَنْ كَانَتْ شَوْلًا.

ينظر: اللسان (٣٨٥/١٣).

والآخر: أن تحذف الضمة من الدال^(١) وتنقل إلى اللام فيقال: لُدُن، مثل: عُضد، وفي كلا الوجهين يجتمع في الكلمة ساكنان: الدال المنقول عنها الحركة أو^(٢) المحذوفة منها [والنون].

ويلحق الكلمة حذف النون، فإذا حذفت أمكن أن يقدر حذف النون منها، وقد أسكنت، وأن يقدر الحذف منها غير مسكن الأوسط، فإذا قدر حذفها وقد أسكنت، وردّ فيها النون بعد الحذف، جاز أن تحرك بالفتح، فيقال: لَدُن.

قال سيبويه: شبهوه بالخفيفة مع الفعل ففتحوها؛ كفتحهم لام الفعل مع الخفيفة. وقال أبو زيد: جئت فلانا لَدُنْ غدوة، ففتحوا الدال، ويجوز أن تحرك بالكسر في نحو: «من لَدَيْكَ»، و«لَدَيْهِ»؛ لأن من الساكنين ما إذا التقيما ما يحرك أحدهما بالكسر كما يحرك بالفتح، وربما تعاقب الأمران على الكلمة الواحدة.

فأما حذف النون في قوله: [من الرجز]

مِن لُدْ شَوْلًا.....^(٣)

فينبغي أن يكون أجرى في الحذف ولم يلتق مع ساكن آخر مجراه في حذفهم لها؛ لالتقاء الساكنين، وذلك أنه في قولهم: «من لُدْ الصلاة»، حذفت لالتقاء الساكنين من حيث كثر، كما حذفت من الأسماء الأعلام نحو: زيد بن فلان. واستجازوا حذفها كما استجازوه في نحو: [من الطويل]

..... وَوَالِكِ اسْقِينِي^(٤)

(١) سقط في أ.

(٢) في أ: و.

(٣) وتام الرجز:

..... وإلى إتلائها

والرجز بلا نسبة في شرح المفصل (٤/١٠١، ٨/٣٥)، والكتاب (١/٢٦٤)، واللسان (لذن)، ومغنى اللبيب (٢/٤٢٢)، والمقاصد النحوية (٢/٥١)، وهمع الهوامع (١/١٢٢).

(٤) البيت للنجاشي، وتامه:

فلست بآتيه ولا أستطيعه ... إن كان مأوك ذا فضل

وينظر ديوانه (١١١)، والأزهية (٢٩٦)، وخزانة الأدب (١٠/٤١٨، ٤١٩)، وشرح أبيات سيبويه (١/١٩٥)، وشرح التصريح (١/١٩٦)، وشرح شواهد المغنى (٢/٧٠١)، والكتاب (١/٢٧)، والمنصف (٢/٢٢٩)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/١٣٣، ٣٦١)، والإنصاف (٢/٦٨٤)، وأوضح المسالك (١/٦٧١)، وتخليص الشواهد =

وكما حذفوها من «عمرو العلاء» ونحو ذلك.

والدليل على أنه حذف كما كان حذف لالتقاء الساكنين، أنه لا يخلو من أن يكون الحذف على ما كان عليه [لالتقاء الساكنين]^(١)، أو على حد الحذف في: دد، وددن، فلا يجوز أن يكون على حد: دد، وددن؛ لأنه لو كان كذلك لوجب أن يسكن للبناء، كما أنك لما حذف النون من المعرب الذي هو لام في «ددن» أجريت على العين ما كان يجرى على اللام من الإعراب؛ فكذاك «لد» لو كان الحذف فيه على حد الحذف في «ددن» لوجب أن تسكن الدال من «لد» بعد حذف النون؛ ألا ترى أنهم قالوا: لَهَى أبوك^(٢)، فبنوا الاسم لما تضمن معنى لام المعرفة، وحرك بالفتح لالتقاء الساكنين، ثم لما حذفوا الياء التي في موضع اللام قالوا: لَهْ أبوك، فبنوه على السكون؛ فكذاك الحذف في «لَدْن» لو كان على حد الحذف في «لهي» والنون في «ددن» لوجب أن تسكن الدال في «لد» ولا تحرك؛ فبقاؤها على الحركة دلالة على أن حذفها ليس على حد الحذف في «ددن»، و«لهي أبوك»، ولكن حذف كما كانت حذف لالتقاء الساكنين؛ لأن الحذف لالتقاء الساكنين كأنه في تقدير الثبات، كما أن التحريك لهما في تقدير السكون، فالذي قال: «من لد شولاً.....» إنما استعمل المحذوف لالتقاء الساكنين بالدلالة التي ذكرنا.

وأشدد أبو زيد: [من الكامل]

لُدُّ غُدُوَّةٌ حَتَّىٰ أَعَاثَ شَرِيْدُهُمْ جَوُّ الْعِشَارَةِ فَالْعُيُونُ فَرُنُقُبُ^(٣)

فالدال متحركة بالضم، فمن قال: لَدْنُ غُدُوَّةٌ - على ما حكاه أبو زيد وسيبويه -

= (٢٦٩)، والجنى الدانى (٥٩٢)، وخزانة الأدب (٢٦٥/٥)، ووصف المباني (٢٧٧، ٣٦٠)، وسر صناعة الإعراب (٤٤٠/٢)، وشرح الأشموني (١٣٦/١)، وشرح المفصل (١٤٢/٩)، واللامات (١٥٩)، ولسان العرب (لكن)، ومعنى اللبيب (١/٢٩١)، وجمع الهوامع (١٥٦/٢)، والتاج (لكن).

(١) في ج: لالتقائهما.

(٢) وقال بعضهم: لَهَى أبوك، فقلب العين وجعل اللام ساكنة؛ إذ صارت مكان العين كما كانت العين ساكنة، وتركوا آخر الاسم مفتوحاً كما تركوا آخر «أَيْنَ» مفتوحاً. وإنما فعلوا ذلك به حيث غيروه؛ لكثرت في كلامهم فغيروا إعرابه كما غيروه. ينظر: الكتاب (٤٩٨/٣).

(٣) البيت لزيد الفوارسى الضبى، وهو من جملة أبيات ذكرت في النوادر لأبى زيد (٣٥٩)، والخزانة (١٥٦/١)، ومعجم البلدان (١٥٤/٣).

شبهها بالخفيفة مع الفعل كما شبهها بالتنوين^(١) في قوله: لُدُنْ غُدُوْة، وإنما شبهوها^(٢) بالزيادة في الموضعين جميعاً - أعنى: لُدُنْ، لُدُنْ - لأنه لم يكن حقها أن تحذف النون منها؛ لمشابهتها الحروف، وهذا الحذف إنما يكون في الأسماء المتمكنة؛ فلما أشبهت الحروف لم يلزم الحذف فيها، فاستنكروه وجعلوا النون بمنزلة الزائدة في لُدُنْ، وفي: لُدُنْ غُدُوْة.

وكذلك قد يستقيم أن تقول في الذي قال: «لد شولاً»-: إنه تركها على الضمة؛ لأنه قدر أن تلك زائدة.

وأشدد عن خالد بن كلثوم: [من البسيط]

مِنْ عَن لُدُنْ قُرَعَتْ نَفْسُ الصَّلَاةِ إِلَى أَنْ وَلَّتِ^(٣) الشَّمْسُ فِي عِلٍّ وَفِي نَهْلِ^(٤)
وقد أضيفت فيه إلى الفعل.

ويمكن أن تكون إضافتها إلى الفعل كإضافة «حيث» إليه؛ لأنها [في الإبهام مثلها]^(٥)، وإضافة «ذى» إلى «تسلم»، و«ريث» إلى الفعل في مواضع، ويمكن أن يكون المعنى: لدن أن قرعت، فحذف «أن».

ويقوى ذلك ثباتها في قول الأعشى: [من الطويل]

أَرَانِي لُدُنْ أَنْ غَابَ أَهْلِي كَأَنَّمَا يَرَانِي فِيكُمْ طَالِبُ الضَّمِيمِ أَرْبَابًا^(٦)
وقد جاءت -أيضاً- مضافة إلى الفعل في قول بعض عبد القيس: [من الطويل]
وَإِنَّ لُكَيْزًا لَمْ تَكُنْ رَبَّ عُكَّةٍ لُدُنْ صَرَّحَتْ حُجَّاجُهُمْ فَتَفَرَّقُوا^(٧)
وجاء مضافاً إلى الفعل في غير هذه المواضع.

فأما ما روى عن عاصم من قراءته: ﴿مِنْ لُدْنِهِ﴾ [الكهف: ٢] فالكسرة ليست فيه بجر؛ إنما هي كسرة لالتقاء الساكنين، وذاك أن الدال أسكنت كما أسكنت في «سبع»، والنون ساكنة؛ فلما التقيا كسرت الثانية منهما.

(١) في أ: مع التنوين.

(٢) في أ: شبهوه.

(٣) في ج: ولت. وضرب عليها وكتب فوقها: غارت.

(٤) البيت في شرح أبيات المغنى (٢/٤٠٧).

(٥) في أ: في الإبهام مثلها في الإبهام.

(٦) البيت في ديوانه (١٦٥)، وأساس البلاغة (رنب).

(٧) تقدم.

فإن قلت: فكيف حركت الأول من الساكنين فيمن قال: لَدَن، وحرك في قراءة عاصم الثاني منهما.

قيل: حرك [الأول من] ^(١) «لَدَن»؛ لأنه نزل أن النون ليست من نفس الكلمة، كما نزل في «لَدَن غدوة» كذلك، وليس يخرج الكلمة هذا التنزيل فيها من أن تكون النون من أصلها؛ بدلالة ردها في المضممر نحو: من لَدُنْكَ، ومن لَدُنْه، ومن لَدُنِّي، ومن لَدُنِّي، حكاه أبو زيد، والساكنان إذا التقيا في كلمة حرك الثاني منهما؛ فكذلك حرك الثاني في «لَدَنه»، وليس يخرج ما عرض من شبه النون بالزيادة عن أن يكون من نفس الكلمة، وأن يراعى فيها الأصل؛ ألا ترى أن نحو «الترامي» و«التعادي» روعى فيه «التفاعل» فصرف كما صرف، ولم يجعل بمنزلة: جوارى وحضاجر ^(٢)؟! وكذلك قولهم: المريض عدته، روعى فيه التعدى الذى فى الفعل فى الأصل، فكذلك هذه النون جعلت فى التحريك لالتقاء الساكنين بمنزلة: قولهم ^(٣): انطَلَقَ. و: [من الطويل]

..... لَمَ يَلْدُهُ (٤)

لما أسكن اللامان من الكلمتين حرك الآخر منهما لالتقاء الساكنين. فكذلك فى قوله: من لَدُنْهِ، حرك الثاني من الساكنين لما أسكن الحرف الذى قبل النون.

وأما إشماع الضم الدال فى قراءة عاصم فى قوله: ﴿من لَدُنْهِ﴾ فليعلم أن الأصل كان فى الكلمة الضمة، ومثل ذلك قولهم: أنت تغزين.

(١) فى أ: الأولان.

(٢) الحَضَجْرُ، بكسر الحاء وفتح الضاد وسكون الجيم: (العظيم البطن الواسعُ، قال الشاعر: حَضَجْرٌ كَأَمْ السُّوءِ مِمَّنْ تَوَكَّأَتْ عَلَى مِرْقَتَيْهَا مُسْتَهْلَةً عَاشِرٍ وقال الأزهرى: الحَضَجْرُ: الوَطْبُ، ثم سُمِّيَ به الضَّعْبُ، أو الواسع منه، ج: حَضَجْرٌ، يقال: وَطَبَ حَضَجْرًا، وَأَوْطَبَ حَضَجْرًا. وقيل: الحَضَجْرُ: السَّقَاءُ الضَّخْمُ. والحَضَجْرَةُ، بالهاء: الإِبِلُ الْمُتَفَرِّقَةُ عَلَى الرَّاعِي؛ لكثرتها، ونصُّ الأزهرى: على رِعَائِهَا من كثرتها.

ينظر: التاج (١١/٥٤).

(٣) فى أ: قوله.

(٤) تقدم.

وقولهم: قيل، أشمت الكسرة فيها الضمة؛ لتدل أن الأصل فيها التحريك بالضم.

وإن كان إشماع عاصم ليس في حركة خرجت إلى اللفظ؛ وإنما هو^(١) تهئية العضو لإخراج الضمة، ولو كانت مثل الحركة في «تغزين» لم يلتق ساكنان ولم تكسر النون لاجتماعهما، ولكن يجتمعان في أن أصل الحرف التحريك بالضم. وإن اختلفا في أن الحركة في «تغزين» قد خرجت إلى اللفظ، ولم تخرج في قوله: ﴿مَنْ لَدْنِهِ﴾. وأما وصله الهاء بياء في الوصل فحسن؛ ألا ترى أنك لو قلت: بيا به وبعده، فلم توصل الهاء بياء لم يحسن، وكان ذلك مما يجوز في الشعر؛ كقوله: [من الوافر]

لَهُ زَجَلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادٍ
 وأما قراءة الباقيين: ﴿مَنْ لَدْنَهُ﴾ فعلى أصل الكلمة، والنون في موضع جر، وضم الهاء من غير بلوغ ياء: حسن؛ لسكون ما قبل الهاء، فلو بلغوا به الياء لم يجز؛ لأن هذا ليس من المواضع التي تلحق هاء الضمير فيه الياء؛ لأنه لا ياء قبلها ولا كسرة، ولكن لو بلغوا بها الواو فقالوا^(٣): «من لدنهو»، لم يكن يحسن الضم بلا واو؛ لأن الهاء خفية، فإذا سكن ما قبلها وما بعدها أشبه التقاء الساكنين، ولو كان ما قبل الهاء حرف لين كان أقبح.

وأما الجار في قوله: ﴿مَنْ لَدْنَهُ﴾ فيحتمل ضربين:

أحدهما: أن يكون متعلقا بـ «شديد».

والآخر: أن يكون صفة للنكرة وفيها ذكر الموصوف.

اختلفوا في فتح الميم وكسر الفاء، وكسر الميم وفتح الفاء من قوله -جل ثناؤه-:

﴿مِرْفَقًا﴾ [١٦]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحزمة والكسائي^(٤): ﴿مِرْفَقًا﴾ بكسر الميم

(١) في ج: هي.

(٢) تقدم.

(٣) في أ: فقال.

(٤) إتحاق الفضلاء (٢٨٨)، الإملاء للعكبري (٥٤/٢)، البحر المحيط (١٠٧/٦)، التبيان

للطوسي (١٥/٧)، التيسير للداني (١٤٢)، تفسير الطبري (١٣٩/١٥)، الحجة لأبي زرعة

(٣١٢)، السبعة لابن مجاهد (٣٨٨)، الغيث للصفاسي (٢٧٧)، الكشاف للزمخشري =

وفتح الفاء .

وقرأ نافع وابن عامر: ﴿مَرْفَقًا﴾ بفتح الميم وكسر الفاء .

[وقرأ] الكسائي عن أبي بكر عن عاصم: ﴿مَرْفَقًا﴾ بفتح الميم [وكسر الفاء مثلهما:]^(١)

[قال] أبو عبيدة: المرفق: ما ارتفعت به، وبعضهم يقول: المَرْفِقُ. فأما في اليدين فهو مِرْفَقُ.

وقال أبو زيد: رفق الله عليك أهون المَرْفِقِ والرَّفِقِ.

قال أبو علي: المَرْفِقُ - فيما حكاه أبو زيد - مصدر؛ ألا ترى أنه جعله كالرفق، وكان القياس الفتح؛ لأنه [ليس من «يَرْفُقُ»]^(٢)، ولكنه كقوله -تعالى-: ﴿إِلَىٰ مَرْجِعِكُمْ﴾ [آل عمران: ٥٥]. ﴿وَسْتَأْذِنُكَ عَنِ الْمَحِيضِ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

وقال أبو الحسن: مِرْفَقًا، أى: شيئًا يرتفقون به، مثل: المِطْطَعِ. ومَرْفَقًا، جعله اسمًا مثل: المسجد، أو تكون لغة.

وقوله: «جعله اسمًا»، أى: جعل المرفق اسمًا، ولم يجعله اسم المكان ولا المصدر من: رفق يرفق؛ كما أن «المسجد» ليس باسم الموضع من: سجد يسجد. وقوله: «أو يكون لغة»، أى: لغة فى اسم المصدر؛ كما جاء «المطلع» ونحوه، ولو كان على القياس لفتحت اللام.

وقال أبو الحسن -أيضًا-: مَرْفَقًا ومِرْفَقًا: لغتان لا فرق بينهما أيضًا، هما اسمان مثل: المسجد والمطبخ.

اختلفوا فى قوله -تعالى-: ﴿تَزَاوَرُ عَنْ كَهْفِهِمْ﴾ [١٧]:
فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو^(٣): ﴿تَزَاوَرُ﴾ بتشديد الزاى.

= (٢/٤٧٥)، الكشف للقيسى (٢/٥٦)، المجمع للطبرسى (٦/٤٥٣)، المعانى للأخفش (٢/٣٩٤)، المعانى للفراء (٢/١٣٦)، تفسير الرازى (٢١/٩٩)، النشر لابن الجزرى (٢/٣١٠).

(١) سقط فى ج.

(٢) فى ج: من رفق يرفق.

(٣) إتحاف الفضلاء (٢٨٨)، الإعراب للنحاس (٢/٢٦٩)، الإملاء للعكبرى (٢/٥٥)، البحر المحيط (٦/١٠٧)، التبيان للطوسى (٧/١٥)، التيسير للدانى (١٤٢)، تفسير الطبرى (١٥/١٣٩)، تفسير القرطبى (١٠/٣٦٨) الحجّة لابن خالويه (٢٢٢)، الحجّة لأبى زرة

وقرأ عاصم وحزمة والكسائي: ﴿تَزَوَّرُ﴾ خفيفة.

وقرأ ابن عامر: ﴿تَزَوَّرُ﴾ مثل: تحمَّرُ.

قال أبو عبيدة: ﴿تَزَوَّرُ عَنْ كَهْفِهِمْ﴾: تميل عنه، وهو من «الزَّوَرِ»، و«الأزور»

منه، وأنشد لابن مقبل: [من البسيط]

فِينَا كَرَائِرُ أَجْوَاذِ مُضَبَّرَةٍ فِيهَا دُرُوءٌ إِذَا شِئْنَا مِنَ الزَّوَرِ^(١)

قال أبو علي: تزاور، وتزاور.

من قال: ﴿تَزَوَّرُ﴾ حذف التاء الثانية، وخفف الكلمة بالحذف، كما تخفف

بالإدغام.

وقول ابن عامر: ﴿تَزَوَّرُ﴾، قال أبو الحسن: لا يوضع في هذا^(٢) المعنى؛ إنما

يقال: هو مُزَوَّرٌ عني، أي: منقبض.

قال أبو علي: ويدل على أن «ازور» في المعنى: انقبض - كما قاله أبو الحسن -

قوله: [من الكامل]

وَأَزَوَّرَ مِنْ وَقَعِ الْقَنَا بِلَبَانِهِ^(٣)

والذي حسن القراءة به قول جرير: [من الوافر]

عَسَفْنَ عَلَى الْأَوَاعِسِ مِنْ قَفِيلٍ وَفِي الْأَطْعَانِ عَنْ طَلْحِ أَزَوَّرَا^(٤)

فظاهر استعمال هذا في الأظعان مثل استعماله في الشمس.

فإن قلت: كيف جاز أن يقال: تزاور، ولا يكاد يستعمل هذا البناء في هذا النحو؟

فإن هذا حسن؛ لما كان معناه الميل عن^(٥) الموضوع، وقد استعملوا تمايل فأجروا

«تزاور» مجرى «تمايل».

= (٤١٣)، السبعة لابن مجاهد (٣٨٨)، الغيث للصفاسي (٢٧٨)، الكشاف للزمخشري (٢/

٤٧٥)، الكشاف للقيسي (٥٦/٢)، المجمع للطبرسي (٤٥٤/٦)، المعاني للفراء (٢/

١٣٦)، النشر لابن الجزري (٣١٠/٢).

(١) البيت في ديوانه (٨٥)، وفيه: «إذا خفنا» بدل «شئنا».

(٢) في ج: ذا.

(٣) صدر بيت لعنترة، وعجزه:

..... وشكا إلى بعبرة وتحمم

ينظر: ديوانه (٢١٧)، وتفسير القرطبي (٣٦٨/١٠).

(٤) ينظر ديوانه (١٣٤/١)، وفيه: «من حبي» بدل «من قفيل».

(٥) في ج: إلى.

قال [ذو الرمة]^(١): [من الطويل]

كَلُونِ الْحِصَانِ الْأَبْيَضِ الْبَطْنِ قَائِمًا تَمَائِلَ عَنْهُ الْجُلُ وَاللَّوْنُ أَشَقَرُ^(٢)

وقال: [من الطويل]

تَجَانَفُ عَنْ خَلِّ الْيَمَامَةِ نَاقَتِي وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسَوَائِكَا^(٣)

و«الزور» في بيت ابن مقبل: هو الميل والعدول للكبر والصغر؛ فمعنى العدول فيه حاصل، للكبر كان أو لغيره، وكما أن «تقرضهم»: تجاوزهم وتركهم عن شمالها، كذلك «تزاور عنهم»: تميل عنهم ذات اليمين، فإذا مالت عنهم إذا طلعت، وتجاوزتهم إذا غربت، وكانوا في فجوة من الكهف - دل أن الشمس لا تصيبهم البتة، أو في أكثر الأمر؛ فتكون صورهم محفوظة.

اختلفوا في تشديد اللام وتخفيفها من قوله - تعالى -: ﴿وَلَمَلِئْتَ﴾ [الكهف: ١٨]:

فقرأ ابن كثير ونافع^(٤): ﴿وَلَمَلِئْتَ﴾: مشددة مهموزة.

وقرأ ابن عامر وعاصم وأبو عمرو وحمزة والكسائي: ﴿وَلَمَلِئْتَ﴾ خفيفة مهموزة.

وروى إسماعيل بن مسلم عن ابن كثير: ﴿وَلَمَلِئْتَ﴾ خفيفة.

قال أبو الحسن: الخفيفة أجود في [كلام العرب]^(٥)؛ تقول: «ملأتني رعبًا»، ولا

يكادون يعرفون: «ملأتني». قال أبو علي: مما يدل على ما قاله أبو الحسن من أن

التخفيف أكثر في كلامهم قوله: [من الوافر]

فَيْمَلَأُ بَيْتَنَا أَقْطَا وَسَمْنَا

(١) سقط في أ.

(٢) البيت في ديوانه ص (٦٢٦)، ولسان العرب (نبط)، وجمهرة اللغة ص (٣٦٢)، وتاج العروس (نبط)، وتهذيب اللغة (٣٧١/١٣)، وكتاب العين (٤٣٩/٧)، وأساس البلاغة (نبط).

ويروي: «كمثل» بدل «كلون»، و: «فاللون» بدل «واللون».

(٣) تقدم.

(٤) إتحاف الفضلاء (٢٨٨)، الإملاء للعكبري (٥٥/٢)، البحر المحيط (١١٠/٦، ١٥/٧)، التيسير للداني (١٤٣)، تفسير الطبري (١٤٢/١٥)، تفسير القرطبي (٣٧٤/١٠)، الحجة لابن خالويه (٢٢٢)، الحجة لأبي زرعة (٤١٣)، السبعة لابن مجاهد (٣٨٩)، الغيث للصفاقسي (٢٧٨)، الكشاف للزمخشري (٤٧٦/٢)، المجموع للطبرسي (٤٥٤/٦)، المعاني للفراء (١٣٧/٢)، تفسير الرازي (١٠١/٢١)، النشر لابن الجزري (٣١٠/٢).

(٥) في أ: كلامهم.

وقول الأعشى: [من الطويل]

وَقَدْ مَلَأَتْ بَكَرٌ وَمَنْ لَفٌ لَفَهَا (١)

وقول الآخر: [من الطويل]

وَمِنْ مَالِي عَيْنِيهِ مِنْ شَيْءٍ غَيْرِهِ

وقول الآخر: [من الرجز]

لَا تَمَلِّأِ الدَّلْوَ وَعَرِّقْ فِيهَا (٢)

وقولهم: «امتلات»، يدل على «ملا»؛ لأن مطاوع «فعلت»: افتعلت.

قال: [من الرجز]

امْتَلَأَ الْحَوْضُ، وَقَالَ قَطْنِي (٣)

وقد جاء التثقيل أيضاً، أنشدوا للمخبل السعدي: [من الطويل]

وَإِذْ فَتَكَ الثُّعْمَانُ بِالنَّاسِ مُحْرِمًا فَمُلَى مِنْ كَعْبِ بْنِ عَوْفٍ سَلَسِلَهُ (٤)

اختلفوا في كسر الراء، وإسكانها من قوله -عز وجل-: ﴿بِوَرِقِكُمْ﴾ [الكهف:

: ١٩]

فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر والكسائي وحفص عن عاصم: ﴿بِوَرِقِكُمْ﴾

مكسورة الراء.

وقرأ أبو عمرو وحمزة، وأبو بكر عن عاصم: ﴿بِوَرِقِكُمْ﴾ ساكنة الراء خفيفة.

وروى روح عن أحمد بن موسى عن أبي عمرو: ﴿بِوَرِقِكُمْ﴾ مدغمة (٥).

(١) صدر بيت، وعجزه:

..... نباكاً فأحواض الرجا فالنواعصا

وينظر ديوانه (١٩٩)، واللسان (نعص)، ومقاييس اللغة (٢٠٧/٥)، ومجمل اللغة (٢٤٧/٤)، والتاج (نعص، لف، نيك).

(٢) الرجز بلا نسبة في لسان العرب (حبر، عرق)، تهذيب اللغة (١/٢٢٦، ٥/٣٣، ٩/١٣٤)، وتاج العروس (حبر، عرق، نهد)، ومقاييس اللغة (١/٢٢٤، ٤/٢٨٥)، والمخصص (٩/١٣٤، ١٠/١٤)، وأساس البلاغة (حبر، عرق).

(٣) تقدم.

(٤) البيت في ديوانه (٣٠٨)، واللسان (فتك)، وتهذيب اللغة (١٠/١٤٩)، وأساس البلاغة (فتك)، والتاج (فتك)، وبلا نسبة في لسان العرب (مرم)، وكتاب العين (٥/٣٤٠).

(٥) إتحاف الفضلاء (٢٨٩)، الإعراب للنحاس (٢/٢٧٠)، الإملاء للعكبري (٢/٥٥)، البحر المحيط (٦/١١١)، التبيان للطوسي (٧/٢٠)، تفسير الطبري (١٥/١٤٨)، الكشف للزمخشري (٢/٤٧٦)، المحتسب لابن جني (٢/٢٥)، تفسير الرازي (٢١/١٠٣).

قال: وكان يشمها شيئا من التثقيب.

قال أبو علي: ورق ووزق: كـ [كَبِدٌ وَكَبْدٌ] ^(١) و «كَيْفٌ» و «كَنْفٌ»، والتخفيف في هذا النحو سائغ مطرد.

وأما إدغام القاف في الكاف في الحسن، وذلك نحو قولك: الحق كَلَدَةٌ ^(٢)؛ كما ^(٣) كان إدغام الكاف في القاف في قولك: انهك قطنًا، كذلك. ولإدغام القاف في الكاف من المزية في الحسن أن القاف أدخل في الحلق، وهي أول مخارج الفم، والكاف أخرج إلى الفم، والإدغام فيما كان أقرب إلى الفم أحسن. ألا ترى أن الإدغام إنما هو في حروف الفم، وأن حروف الطرفين ليست بأصول في الإدغام، [إلا أن الإدغام في ذا الموضع ليس يحسن؛ لسكون القاف. ويجوز على قوله: [من الرجز]

وَمَسَّحَهُ مَرَّ عُقَابٍ كَاسِرٍ ^(٤) [٥]

اختلفوا في التثوين من قوله -تعالى-: ﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾ [٢٥]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم [وابن عامر] ^(٦): ﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾ منونًا.

وقرأ حمزة والكسائي ^(٧): ﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾ مضافًا غير منون.

(١) في أ: كنبد ونبد.

(٢) الكَلْدُ: جمع الشيء بعضه على بعض، كالتكليد، أنشد ابن الأعرابي:

فلما ازجعتوا واشترئنا خيارهم
وساروا أسارى في الحديد مكلدًا
والكلدُ (بالتحريك) والكلندى: المكان الصلب بلا حصى، كالكلدة، والعرب تقول:
ضَبُّ كَلْدَةٍ؛ لأنها لا تحفر جحرها إلا في الأرض الصلبة، والكلدُ: (النجر)، وهي بهاء
والكلدُ: (الآكام، أو) هو (الأراضى الغليظة) أو قطعة منها غليظة، (واحدًا): كلدَةٌ،
(بهاء).

ينظر: التاج (١١٠/٩، ١١١).

(٣) في أ: فلما.

(٤) الرجز بلا نسبة في اللسان (كسر)، وسر صناعة الإعراب (٥٨/١)، والكتاب (٤/٤٥٠)،
والمحتسب (٦٢/١)، والتاج (كسر)، والمخصص (١٣٩/٨).

(٥) سقط في أ.

(٦) سقط في أ.

(٧) إتحاف الفضلاء (٢٨٩)، الإعراب للنحاس (٢/٢٧١)، الإملاء للعكبري (٢/٥٥)، البحر
المحيط (٦/١١٧)، التبيان للطوسي (٧/٢٨)، التيسير للداني (١٤٣)، تفسير الطبري

قال أبو الحسن: تكون السنون لـ «ثلاث مائة».

قال: ولا يحسن إضافة «المائة» إلى «السنين»؛ لا تكاد العرب تقول: «مائة سنين».

وقال: هو جائز في هذا^(١) المعنى، وقد يقوله بعض العرب.
قال: وقد قرأها الأعمش.

وفي حرف عبد الله [بن مسعود]^(٢): «ثَلَاثِ مِائَةِ سَنَةٍ».

قال أبو علي: مما يدل على صحة قول من قال: «ثلاث مائة سنين» أن هذا الضرب من العدد الذي يضاف في اللغة المشهورة إلى الأحاد - نحو: ثلاثمائة رجل، و: أربعمائة ثوب - قد جاء مضافاً إلى الجميع في قول الشاعر: [من الطويل]
مَا زَوَّدُونِي غَيْرَ سَحْقِ عِمَامَةٍ وَخَمْسِمِئٍ فِيهَا قَسِيٌّ وَزَائِفٌ^(٣)
وذاك أن: «مىء» لا تخلو من أن تكون في الأصل: «مئى»؛ كأنه: فَعْلَةٌ، فجمع على فِعْلٍ، مثل: سدره وسدر، أو تكون: فَعْلَةٌ، جمع على «فُعُول»، نحو^(٤): بَدْرَةٌ وبدور، و: مائة ومثون.

قال: [من الوافر]

..... عَظِيمَاتِ الْكَلَاكِلِ وَالْمُثُونِ^(٥)

فإن قلت: ما تنكر أن يكون «مىء» أصله: مئى، وإنما حركت العين كما حركت نحو: رَكَكٍ، وما أتبع حركة عينه ما بعده-: فالذى يضعف ذلك أنك لا تجد فيما

= (١٥٣/١٥)، تفسير القرطبي (٣٨٧/١٠)، الحجة لابن خالويه (٢٢٣)، الحجة لأبي زرعة (٤١٤)، السبعة لابن مجاهد (٣٩٠)، الغيث للصفاقسي (٢٧٨)، الكشاف للزمخشري (٤٨١/٢)، الكشف للقيسي (٥٨/٢)، المجمع للطبرسي (٤٦٢/٦)، المعاني للفرء (١٣٧/٢)، تفسير الرازي (١١٢/٢١)، النشر لابن الجزري (٣١٠/٢).

(١) في ج: ذا.

(٢) سقط في أ.

(٣) تقدم.

(٤) في أ: مثل.

(٥) عجز بيت للمثقب العبدى، وصدرة:

..... يشبهن السفين وهن بخت

وينظر ديوانه (١٤٩). وفيه: «للشئون» مكان «والمؤون» وشرح شواهد الإيضاح

(٥٢٤)، وبلا نسبة في اللسان (مان).

كان على حرفين نحو: شعيرة وشعير، وسِدرة وسِدر، فإذا لم تجد لذلك نظيرا عدلت عنه، وحملته على أنه «فُعُول»، وأنه خفف كما يخفف في القوافي كقوله: [من الرجز]

كَنَّهُوْرٌ كَأَنَّ مِنْ اَعْقَابِ السَّمِي (١)

وإذا كان كذلك فقد جاء إضافة نحو «ثلاثمائة» إلى الجمع، وكسرت الفاء من «مئى» كما كسرت من «جلى» ونحوه.

فأما قوله: [من الكامل]

فِيهَا ائْتَتَانِ وَأَزْبَعُونَ حَلْوَبَةً سُودًا (٢)

فلا يدل على جواز: ثلاث مئين، وإضافتها إلى الجمع؛ لأن أبا عمر الجرمي حكى عن أبي عبيدة أن «الحلوب» لا يكون إلا جمعا، و «الحلوبة» تكون واحدا وتكون جمعا.

فإذا كان كذلك أمكن أن يكون الشاعر جعل «الحلوبة» جمعا، وجعل «السود» وصفا لها، وإذا أمكن هذا لم تكن فيه دلالة على جواز إضافة «ثلاثمائة»، ونحوها إلى الجمع.

فإن قلت: تكون «حلوبة» في البيت واحدا ولا تكون جمعا؛ لأنه تفسير العدد، وهذا الضرب من العدد يفسر بالآحاد دون المجموع.

قيل: هذا لا يمتنع إذا كان المراد به الجمع أن يكون (٣) تفسيراً لهذا الضرب من العدد من حيث كان على لفظ الآحاد؛ فكذلك «الحلوبة» يراد به الجمع، ولا يمتنع أن تكون تفسيراً؛ كما لا يمتنع: عشرون نفرا، وثلاثون قتيلا. ونحو ذلك من الأسماء التي يراد بها الجمع، وهى على لفظ الآحاد.

ومما يدل على أنه «فُعُول» قوله: [من الرجز]

(١) تقدم.

(٢) وتمام البيت:

..... كخافية الغراب الأسحم

وهو لعنترة بن شداد فى ديوانه (١٩٣)، والحيوان (٤٢٥/٣)، وخزانة الأدب (٧/

٣٩٠)، وشرح شذور الذهب ص (٣٢٥)، والمقاصد النحوية (٤٨٧/٤)، وبلا نسبة فى

شرح الأشموني (٦٢٥/٣)، وشرح المفصل (٥٥/٣، ٢٤/٦).

(٣) فى ج: يقع.

وَحَاتِمُ الطَّائِئِ وَهَابُ الْمِثْيِ^(١)

فهذا يدل على التخفيف، وهو «فُعُول» في الأصل؛ وإنما خفف للقافية، كما خفف البيت الذي قبله وهو: [من الرجز]

حَيْدَةُ خَالِي وَلَقِيْطٌ وَعَلِي

[فخفف كما خفف]^(٢) نحو: [من الرجز]

مَتَى أَنَامُ لَا يُؤَرِّقُنِي الْكِرَى لَيْلًا وَلَا أَسْمَعُ أَجْرَاسَ الْمَطِيِّ^(٣)

فإن قلت^(٤): لم لا يكون «المِثْي» فُعَلًا، ويكون جمع «فعلة» على: فُعَل، نحو: خَشْبَةٌ وَخُشْبٌ، وَبَدَنَةٌ وَبُدُنٌ؟

فإن ذلك لا يكون؛ ألا ترى أن «فُعَلًا» لا يكسر فاؤها كما يكسر فاء «فُعُول»؟! ولأن «فُعَلًا» قد رفض في [جمع]^(٥) المعتل؛ فلم يستعمل إلا في هذه الكلمة التي هي «ثن» في جمع «ثني» فقط؛ فلا يحمل عليها غيرها.

وأما قول من قال: ﴿تَلَكَّ مَائِئَةً سِينِيَةً﴾ [فإن «سنين» فيه بدل]^(٦) من قوله: ﴿تَلَكَّ مَائِئَةً﴾ وموضعه نصب؛ كما أن موضع البدل منه كذلك، وقد قدمنا ذكر ذلك عن أبي الحسن.

قال: وقرأ ابن عامر وحده^(٧): ﴿بِالْعُدُوَّةِ وَالْعَشَى﴾ [٢٨].

(١) الرجز لامرأة من عقيل في خزاعة الأدب (٧/ ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧)، واللسان (حتم، مأي)، ونوادير أبي زيد (٩١)، وشرح شواهد الشافية (١٦٣)، ولقصي بن كلاب في المقاصد النحوية (٤/ ٥٦٥)، واللسان (أمه)، وبلا نسبة في لسان العرب (حيد)، والمخصص (٩/ ٣، ١٧/ ٢٠٧)، والإنصاف (٢/ ٦٦٣)، وخزاعة الأدب (٨/ ٣٠، ١١/ ٣٧٤، ٣٧٦)، والخصائص (١/ ٣١١)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٥٣٤)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢/ ٢٣٤)، والمنصف (٢/ ٦٨)، والتاج (سنا).

(٢) في أ: فحذف كما حذف.

(٣) تقدم.

(٤) في أ: قيل.

(٥) سقط في أ.

(٦) في ج: فإنه بدل.

(٧) إتحاق الفضلاء (٢٨٩)، الإعراب للنحاس (٢/ ٢٧٣)، البحر المحيط (٦/ ١١٩)، التبيان للطوسي (٧/ ٣١)، التيسير للداني (١٠٢)، تفسير الطبري (١٥/ ١٥٤)، الحجية لابن خالويه (١٤٠، ٢٢٣)، الحجية لأبي زرعة (٤١٥)، السبعة لابن مجاهد (٣٩٠)، الغيث للصفاسي (٢٧٩)، الكشف للزمخشري (٢/ ٤٨١)، تفسير الرازي (٢١/ ١٨٥)، النشر =

وقرأ الباقون: ﴿بِالْفَدْوَةِ وَالْمَشْيِ﴾ بالألف.

قال أبو علي: أما «غداة» فهو اسم موضوع للتعريف، وإذا كان كذلك فلا ينبغي أن تدخل عليه الألف واللام، كما لا تدخل على سائر الأعلام، وإن كانت قد كتبت في المصحف بالواو، لم يدل على ذلك.

ألا ترى أنهم قد كتبوا فيه «الصلاة» بالواو وهي ألف؟! فكذلك «الغداة» إن كتبت^(١) بالواو. لا دلالة فيه على أنها واو؛ كما لم يكن ذلك في «الصلاة» ونحوها مما كتب بالواو وهي ألف.

ووجه دخول لام المعرفة عليها: أنه قد يجوز - وإن كان معرفة - أن يُتَّكَرَّ، كما حكاه أبو زيد من أنهم يقولون: لقيته فينة، والفينة بعد الفينة، ف «فينة» مثل «الغدوة» في التعريف؛ بدلالة امتناع الانصراف، وقد دخلت عليها لام التعريف^(٢)، وذلك أنه يقدر من أمة كلها له مثل هذا الاسم؛ فيدخل التنكير لذلك، ويقوى هذا تثنية الأعلام وجمعها.

وقولهم: [من الرجز]

لَا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ^(٣)

وقولهم: أما البصرة فلا بصرة لك، فأجرى [هذا]^(٤) مجرى ما يكون شائعا في الجنس. وكذلك «الغدوة».

وقول من قال: ﴿بِالْفَدْوَةِ﴾ أئين.

قال: وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو^(٥): ﴿يَهْدِينِي رَبِّي﴾ [٢٤] بياء في الوصل.

= لابن الجزرى (٢/٢٥٨).

(١) في أ: كتبت في هذا.

(٢) في ج: المعرفة.

(٣) الرجز لبعض بنى دبير في الدرر (٢/٢١٣)، وبلا نسبة في أسرار العربية ص (٢٥٠)، والأشباه والنظائر (٣/٨٢، ٨/٩٨)، وتخليص الشواهد (١٧٩)، وخزاة الأدب (٤/٥٧، ٥٩)، ورسف المباني ص (٢٦٠)، وسر صناعة الإعراب (١/٥٩)، وشرح الأشموني (١/١٤٩)، وشرح شواهد الإيضاح ص (١٠٥)، وشرح المفصل (٢/١٠٢، ٤/١٢٣)، والكتاب (٢/٦٩)، والمقتضب (٤/٣٦٢)، وهمع الهوامع (١/١٤٥).

(٤) سقط في ج.

(٥) التيسير للداني (١٤٧)، السبعة لابن مجاهد (٣٨٩)، الغيث للصفاقسى (٢٧٨)، الكشف

للقيسى (٢/٨٢)، النشر لابن الجزرى (٢/٣١٦).

وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي بغير ياء.

قال أبو علي: إثبات الياء أحسن^(١)؛ لأنها ليست بفواصل فتكون كالقوافي.
ومن حذف: فلأن الحذف في هذا النحو وإن لم يكن قافية فقد جاء وكثر^(٢).
قال: وكلهم قرأ: ﴿وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا﴾ [٢٦] بالياء والرفع، غير ابن عامر^(٣) فإنه قرأ: ﴿وَلَا تُشْرِكُ﴾ جزما بالتاء.

قال أبو علي: ﴿يُشْرِكُ﴾ بالياء؛ لتقدم أسماء الغيبة، وهو قوله: ﴿مَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا يُشْرِكُ﴾، والهاء للغيبة.

فكذلك قوله: ﴿وَلَا يُشْرِكُ﴾ أي: لا يشرك الله في حكمه أحدا.

وقراءة ابن عامر: ﴿وَلَا تُشْرِكُ﴾ أنت أيها الإنسان في حكمه [أحدًا]^(٤) على النهي عن الإشراك في حكمه.

المعنى: أي لا تكن كمن قيل فيه: ﴿أَيُّشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْفُونَ﴾ [الأعراف: ١٩١]، وقوله: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، والقراءة الأولى أشيع^(٥)، والرجوع من الغيبة إلى الخطاب كقوله -تعالى-: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ بعد ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾.

وقرأ أبو عمرو: ﴿ثُمَّرٌ﴾ [٣٤] و ﴿بِثْمَرِهِ﴾ [٤٢] بضم التاء وسكون الميم.
وقرأ ابن كثير ونايف وابن عامر وحمزة والكسائي^(٦): ﴿ثُمَّرٌ﴾ و ﴿بِثْمَرِهِ﴾

(١) في أ: حسن.

(٢) زاد بعدها في ج: قال سيبويه.

(٣) إتحاف الفضلاء (٢٨٩)، الإملاء للعكبري (٥٦/٢)، البحر المحيط (١١٧/٦)، التبيان للطوسي (٢٨/٧)، التيسير للداني (١٤٣)، تفسير القرطبي (٣٨٧/١٠)، الحجة لابن خالويه (٢٢٣)، الحجة لأبي زرعة (٤١٥)، السبعة لابن مجاهد (٣٩٠)، الغيث للصفاقسي (٢٧٨)، الكشاف للزمخشري (٤٨١/٢)، الكشف للقيسي (٥٨/٢)، المجمع للطبرسي (٣٦٢/٦)، المعاني للفراء (١٣٩/٢)، تفسير الرازي (١١٢/٢١)، النشر لابن الجزري (٣١٠/٢).

(٤) سقط في أ.

(٥) في ج: أشبه.

(٦) إتحاف الفضلاء (٢٩٠)، الإملاء للعكبري (٥٦/٢)، البحر المحيط (١٢٥/٦)، التبيان للطوسي (٣٤/٧)، التيسير للداني (١٤٣)، تفسير الطبري (١٦١/١٥)، تفسير القرطبي (٤٠٣/١٠)، الحجة لأبي زرعة (٤١٦)، السبعة لابن مجاهد (٣٩٠)، الغيث للصفاقسي

مضمومة الثاء والميم.

[وقرأ] على بن نصر، وحسين الجعفي، عن أبي عمرو: ﴿ثُمْرٌ﴾ مثل نافع.

وقرأ عاصم: ﴿ثُمْرٌ﴾ و ﴿بِشْمَرِيهِ﴾ بفتح الثاء والميم فيهما.

قال أبو علي: الثمرة: ما يجتنى من ذى الثمرة، وجمعه: ثمرات، ومثله: رَحْبَةٌ، وزحبات، ورقبة ورقبات، قال: ﴿وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ نَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا﴾ [النحل: ٦٧]، وقال: ﴿كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقًا﴾ [البقرة: ٢٥].

ويجوز في جمع «ثمرة» ضربان:

أحدهما: أن تجمع على: ثَمْرٌ، كبقرة وبقر.

والآخر: على التكرير: ثمار: كرقبة ورقاب، وهذا على تشبيه المخلوقات بالمصنوعات، وقد يشبه كل واحد منهما بالآخر.

ويجوز في القياس أن يكسر «ثمار» الذي هو جمع «ثمرة» على: ثَمْرٌ؛ فيكون كـ «كتاب وكتب»، ويكون تكسيره على: فُعْلٌ، كتكسيره على «فعائل» في (١) قوله:

[من الطويل]

وَقَرَّبْنَا بِالرُّزْقِ الْجَمَائِلَ بَعْدَمَا تَقَوَّبَ عَن غِرْبَانٍ أَوْرَاكِهَا الْخَطِرَ (٢)

فقراءة [أبي عمرو] (٣): ﴿وَكَانَ لَهُ ثُمْرٌ﴾ - إذا خفف - يجوز أن يكون جمع

ثمار، كـ «كتاب وكتب»، ويخفف كما يخفف «كتب».

ويجوز أن يكون «ثُمْرٌ» جمع «ثَمْرَةٌ»؛ كَبَدْنَةٌ وَبُدْنٌ، وَخَشْبَةٌ وَخُشْبٌ. ويجوز أن يكون «ثُمْرٌ» واحداً كَعُنُقٍ وَطُنْبٍ، فعلى أى هذه الوجوه كان جاز إسكان العين منه وساغ.

وكذلك قوله: ﴿وَأُحِيطَ بِشْمَرِيهِ﴾.

وقال بعض أهل اللغة: الثُمْرُ: المال، والثَمْرُ: المأكول، وجاء في التفسير قريب

من هذا، قالوا: الثمر: النخل والشجر، ولم يرد به الثمرة.

= (٢٧٩)، الكشف للقيسى (٢/٥٩)، المجمع للطبرسي (٦/٤٦٧)، تفسير الرازي (٢١/

١٢٥)، النشر لابن الجزرى (٢/٣١٠).

(١) فى أ: فى نحو.

(٢) تقدم.

(٣) فى أ: ابن عامر.

والثمر - على ما روى عن عدة من السلف - : الأصول التي تحمل الثمرة، لا نفس الثمر؛ بدلالة قوله: ﴿فَأَصْبَحَ يَقْلِبُ كَفَيْهِ عَلَى مَا أَفَقَّ فِيهَا﴾ أى: فى الجنة، والنفقة إنما تكون على ذوات الثمر فى أغلب العرف، وكأن الآفة التى أرسلت عليها، اصطلمت الأصول واجتاحتها، كما جاء فى صفة الجنة الأخرى: ﴿فَأَصْبَحَتْ كَالصَّرِيمِ﴾ [ن: ٢٠] أى: كالليل فى سواده؛ لاحتراقها، أو كالنهار فى بياضها، وما بطل من خضرتها بالآفة النزلة بها.

وحكى عن أبى عمرو: ﴿الثمر﴾، والثمر: أنواع المال، وإذا أحيط بالثمر فاجتيع؛ دخلت فيه الثمرة، ولا يكون أن يصاب الأصل ولا تصاب الثمرة، وإذا كان كذلك؛ فمن قرأ: ﴿بِثْمَرِهِ﴾ و ﴿بِثْمَرِهِ﴾ كان [قوله] (١) أبين ممن قرأ بالفتح. وقد تجوز القراء بالفتح؛ [كأنه أخبر] (٢) عن بعض ما أصيب، وأمسك عن بعض، وهى (٣) قراءة عاصم.

وفى «الثمر» لغة أخرى لم تُحكَ عن ذكر (٤) من القراء فى هذا الكتاب. قال سيبويه: تقول: ثَمْرَةٌ وَثْمَرَاتٌ، وَسَمْرَةٌ وَسَمْرَاتٌ.

قال أبو على: فيجوز فى جمع «ثَمْرَةٌ»: ثَمْرٌ؛ كما جاز السَّمْرُ، وقالوا: ثمرة وثمر وثمار، ف«ثمار» جمع «ثمرة» كما أن «إضاء» جمع «أضى»، وكسروه (٥) على «فعال» كما كسروه على «فعلول» فى قولهم: صَفًا وَصُفِيًّا (٦).

وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر (٧): ﴿خَيْرًا مِنْهُمَا مُنْقَلَبًا﴾ [٣٦] بزيادة ميم بعد الهاء على الثنية، وكذلك هى فى مصاحف أهل مكة والمدينة والشام.

(١) سقط فى ج.

(٢) فى أ: فأخبر.

(٣) فى أ: هو.

(٤) فى ج: ذكره.

(٥) فى ج: وكسره.

(٦) ثبت ههنا فى ج: «يتلوه - إن شاء الله - فى الجزء السادس والثلاثين: قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر: ﴿خَيْرًا مِنْهُمَا مُنْقَلَبًا﴾ بزيادة ميم بعد الهاء على الثنية. والحمد لله، وصلى الله على محمد رسوله وعلى آله وسلم تسليمًا».

(٧) إتحاق الفضلاء (٢٩٠)، الإعراب للنحاس (٢/٢٧٥)، الإملاء للعكبرى (٢/٥٦)، البحر المحيط (٦/١٢٦)، التبيان للطوسى (٧/٣٨)، التيسير للدانى (١٤٣)، تفسير القرطبى (١٠/٤٠٤)، الحجة لأبى زرعة (٤١٧)، السبعة لابن مجاهد (٣٩٠)، الغيث للصفاقسى =

وقرأ أبو عمرو وعاصم وحزمة والكسائي: ﴿خَيْرًا مِنْهَا مُنْقَلَبًا﴾ وكذلك هي في مصاحف أهل البصرة والكوفة.

قال أبو علي: الأفراد أولى؛ من حيث كان أقرب إلى الجنة [المفردة في قوله - عز وجل-] ^(١): ﴿وَدَخَلَ جَنَّتَهُ وَهُوَ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ﴾ [٣٥]. والتشبية لا تمتنع؛ لتقدم ذكر الجنتين.

اختلفوا في إسقاط الألف من قوله -عز وجل-: ﴿لَيْكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ [٣٨] وإثباتها:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحزمة والكسائي: ﴿لَيْكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ بإسقاط الألف في الوصل، وإثباتها في الوقف.

وقرأ نافع في رواية المسيبي: ﴿لَيْكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ يثبت الألف في الوصل والوقف، وقال ابن جماز وإسماعيل بن جعفر وورش وقالون عن نافع: بغير ألف في الوصل، ويقف بالألف.

وقرأ ابن عامر ^(٢): ﴿لَيْكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾، يثبت الألف في الوصل والوقف. قال أبو بكر أحمد: ولم يختلف في الوقف أنه بألف، وإنما اختلف في الوصل. قال: القول فيمن قرأ: ﴿لَيْكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ فلم يثبت الألف في الوصل، أنه كان: «لكن أنا»، فخفف الهمزة وألقى حركتها على النون؛ فصار: «لكن نا»، فاجتمع مثلان ^(٣)، فأدغم المثل الأول في الثاني بعد أن أسكنها؛ فصار في الدرج: «لكنن هو الله ربِّي»، فلم يثبت الألف في الوصل كما لم يثبت الهاء في الوصل في

= (٢٧٩)، الكشاف للزمخشري (٢/٤٨٤)، الكشاف للقيسي (٢/٦٠)، المجمع للطبرسي (٦/٤٦٧)، المعاني للفراء (٢/١٤٤)، تفسير الرازي (٢١/١٢٦)، النشر لابن الجزري (٢/٣١١).

(١) في أ: المنفردة من قوله.

(٢) إتحاف الفضلاء (٢٩٠)، الإملاء للعكبري (٢/٥٦)، البحر المحيط (٦/١٢٨)، التبيان للطوسي (٧/٣٩)، التيسير للداني (١٤٣)، الحجة لأبي زرعة (٤١٧)، الحجة لابن خالويه (٢٢٤)، تفسير الطبري (١٥/١٦٢)، تفسير القرطبي (١٠/٤٠٤)، السبعة لابن مجاهد (١/٣٩)، الغيث للصفاسي (٢٧٩)، الكشاف للزمخشري (٢/٤٨٥)، الكشاف للقيسي (٢/٦١)، المجمع للطبرسي (٦/٤٦٩)، تفسير الرازي (٢١/١٢٦)، النشر لابن الجزري (٢/٣١١).

(٣) في ج: المثلان.

نحو: ارمه واغزه؛ لأنها إنما تلحق في الوقف؛ لتبين الحرف الموقوف عليه، فإذا وقف قال: «لكئنا»، فأثبت الألف في الوقف كما كان يثبت الهاء فيه.

ومثل ذلك في الإدغام ما حكاه أبو زيد من^(١) قول من سمعه يقرأ: ﴿أَنْ تَقَعَ عَلْرَضٍ﴾ [الحج: ٦٥] خفف الهمزة، وألقى حركتها على لام المعرفة فصار: «على الارض». وخففها على قول من قال: «ألخمر»، فأثبت همزة الوصل؛ لأن اللام في تقدير السكون، فلما كان في تقدير السكون حذف الألف من «على»، كما يحذفها إذا كانت اللام ساكنة؛ فاجتمع لآمان مثلان فأدغم الأولى في الثانية، ولو خففها على قول من قال: «ألخمر»، لم يجز الإدغام؛ لأن [الألف في «على»]^(٢) تثبت ولا تحذف كما حذفت في القول الأول، لما كانت اللام في تقدير سكون؛ فلم يجز الإدغام لفصل الألف بين المثليين، فإذا وقف من أدغم «لكئنا» أثبت الألف، وإذا لم يقف حذفتها. ومثل هذه الألف في أنها تثبت في الوقف وتسقط في الإدراج^(٣)، الألف في «حيهلاً»، تقول: حيهل بعمر، فتحذفها، فإن وقفت قلت: حيهلاً.

وقد تجيء هذه الألف مثبتة في الشعر في الإدراج؛ كقول الأعشى: [من

المتقارب]

فَكَيْفَ أَنَا وَانْتِحَالِي الْقَوَافِي (٤)

وقول الآخر: [من الوافر]

أَنَا شَيْخٌ^(٥) الْعَشِيرَةِ فَأَعْرِفُونِي حَمِيدٌ قَدْ تَذَرَيْتُ السَّيِّئَاتِمَا^(٦)
ولا يكون هذا مختاراً في القراءة.

وقد جاء في غير هذا إجراء الوصل مجرى الوقف، نحو قوله: [من الرجز]

بَبَازِلٍ وَجَنَاءٍ أَوْ عَيْهَلِي^(٧)

فأما من قرأ: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ في الوصل فإنه يحتمل أمرين:

(١) في ج: في.

(٢) في ج: ألف على.

(٣) في ج: الدرج.

(٤) تقدم.

(٥) في ج: سيف.

(٦) تقدم.

(٧) تقدم.

أحدهما: أن يجعل الضمير المتصل مثل المنفصل الذي هو: نحن؛ فيدغم النون من «لكن» لسكونها في النون من علامة الضمير؛ فيكون على هذا في الوصل والوقف: «لكنَّا» بإثبات الألف لا غير؛ ألا ترى أن أحدا لا يحذف الألف في نحو: فعلنا؟! وقوله: «هو» من: ﴿هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ [ضمير في] ^(١) علامة الحديث والقصة، كما أنه [في قوله -عز وجل-] ^(٢): ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء: ٩٧]، وقوله: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] -كذلك، والتقدير: «الأمر: الله أحد»؛ لأن هذا الضمير يدخل على المبتدأ والخبر؛ فيصير المبتدأ والخبر في موضع الخبر ^(٣)، كما أنه في: إن، وكان ^(٤)، وظننت، وما يدخل على المبتدأ والخبر - كذلك، وعاد الضمير على الضمير الذي دخلت عليه «لكن» على المعنى، ولو عاد على اللفظ: لكان: «لكننا هو الله ربنا» ^(٥)، ودخلت «لكن» على الضمير مخففة كما دخلت في قوله: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤]، وهذا وجه.

ويجوز فيه وجه آخر: وهو أن سيبويه حكى أنه سمع [من العرب] ^(٦) من يقول: أعطني أبيضه، فشدد وألحق الهاء. فالتشديد للوقف، وإلحاقه إياها، كإلحاقه الألف في «سببا». والياء في: عَيْهَلِي. فأجرى الهاء مجراها في الإطلاق كما كانت مثلهما في قوله: [من المتقارب]

صَفِيَّةٌ قَوْمِي وَلَا تَجْزَعِي وَبَكِّي النِّسَاءَ عَلَى حَمْرَةٍ ^(٧)

فهذا الذي حكاه سيبويه في الكلام، وليس في شعر، وكذلك الآية تكون الألف فيها كالهاء، ولا تكون الهاء للوقف؛ ألا ترى أن هاء الوقف لا يبين بها المعرب، ولا ما ضارع المعرب؟! فعلى أحد هذين الوجهين يكون قول من أثبت الألف في الوصل، أو عليهما جميعاً.

(١) سقط في أ.

(٢) في أ: من قول.

(٣) في ج: خبر.

(٤) في أ: كان.

(٥) زاد في ج: فهذا وجه.

(٦) سقط في ج.

(٧) تقدم.

ولو كانت فاصلة لكان مثل: ﴿فَأَصْلُونَا السَّيْلَا﴾ [الأحزاب: ٧٦].
 وقرأ ابن كثير^(١): ﴿إِنْ تَرْنِي أَنَا﴾ [٣٩]، و: ﴿تَوْتِنِي خَيْرًا﴾ [٤٠] و: ﴿نَبِيَّ
 فَازْتَدَا﴾ [٦٤]، و: ﴿أَنْ تُعَلِّمَنِي مِمَّا﴾ [٦٦] و: ﴿يَهْدِينِي رَبِّي﴾ [٢٤] يثبت الياء
 في الوصل والوقف.

وقرأ نافع وأبو عمرو بياء في الوصل في هذه الحروف، وزاد: ﴿فَهُوَ الْمُهْتَدِي﴾
 [١٧] بياء في الوصل، ويحذفها في الوقف.

[و] الكسائي [يحذفها و]^(٢) يثبت الياء في ﴿نَبِيَّ﴾ وحدها في الوصل.
 [و] ابن عامر وعاصم وحمزة يحذفون الياء في الوصل والوقف في كل ذلك.
 قال أبو علي: إثبات ابن كثير الياء - فيما أثبت من هذه الحروف في الوصل
 والوقف [في كل ذلك]^(٣) - هو الأصل والقياس، وإثبات نافع وأبي عمرو الياء في
 هذه الحروف التي حكيت عنهما في الوصل هو القياس والأصل، وحذفها لها في
 الوقف أنها فواصل، أو [قد]^(٤) أشبهت الفواصل، فحذفها كما تحذف في
 القوافي؛ لأنه موضع وقف، والوقف مما يغير^(٥) فيه الكلم عن حالها في الوصل.
 وأما حذف ابن عامر وعاصم وحمزة الياء في هذه الحروف في الوصل والوقف
 فإن حذفها لها في الوقف كحذف من تقدم ذكره؛ لأنها كالفواصل، وأما حذفها في
 الوصل، فلا أنهم قد يحذفون مما ليس بفاصلة في الوصل نحو: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ﴾
 [هود: ١٠٥].

اختلفوا في الياء والتاء من قوله - عز وجل -: ﴿وَلَمْ تَكُنْ لَمْ فِتَّةٌ﴾ [٤٣]:
 فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر - فيما أرى - : ﴿وَلَمْ تَكُنْ﴾
 بالتاء.

(١) إتحاف الفضلاء (٢٩٠)، التيسير للداني (١٤٧)، السبعة لابن مجاهد (٣٩١)، الغيث
 للصفاسي (٢٧٩)، الكشف للقيسي (٨٢/٢)، النشر لابن الجزري (٣١٦/٢)، الإملاء
 للعكبري (٥٦/٢)، البحر المحيط (١٢٩/٦)، التبيان للطوسي (٤١/٧)، الكشف
 للزمخشري (٤٨٥/٢)، المعاني للفراء (١٤٤/٢)، تفسير الرازي (١٢٧/٢).

(٢) سقط في ج.

(٣) سقط في أ.

(٤) سقط في ج.

(٥) في أ: يعبر.

وقرأ حمزة والكسائي^(١): ﴿وَلَمْ يَكُنْ﴾ بالياء.

قال أبو علي: الياء والتاء كلاهما حسن، وقد مضى ذلك [في غير موضع].^(٢) اختلفوا في قوله -عز وجل-: ﴿هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ﴾ [٤٤]:

فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم في الروایتين: ﴿الْوَلَايَةُ﴾ بفتح الواو، ﴿لِلَّهِ الْحَقِّ﴾ خفضًا.

وقرأ حمزة^(٣): ﴿هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ﴾ بكسر الواو والقاف.

وقرأ أبو عمرو^(٤): ﴿هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ﴾ بفتح الواو وضم القاف.

وقرأ الكسائي: ﴿هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ﴾ كسرًا، ﴿لِلَّهِ الْحَقِّ﴾ بضم القاف.

قال أبو علي: قال أبو عبيدة: الولاية: أى التوالى، قال: وهو مصدر «الولى».

وحكى عن أبى عمرو والأصمعى: أن «الولاية» هنا لحن، والكسر يجيء فى

«فِعَالَة» فيما كان صنعة ومعنى متقلدا: كالكتابة والإمارة والخلافة وما أشبه ذلك،

وليس ههنا معنى تولى أمر؛ إنما هو الولاية من الدين، وكذلك التى فى الأنفال: ﴿مَا

لَكَرُّ مِنْ وَلِيَّتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ [٧٢]، وقد كسر قوم من القراء تلك^(٥) أيضا.

(١) إتحاف الفضلاء (٢٩٠)، الإملاء للعكبرى (٥٧/٢)، البحر المحيط (١٣٠/٦)، التيسير للدانى (١٤٣)، الحجّة لابن خالويه (٢٢٤)، الحجّة لأبى زرعة (٤١٨)، السبعة لابن مجاهد (٣٩٢)، الغيث للصفاقسى (٢٧٩)، الكشاف للزمخشري (٤٨٥/٢)، الكشف للقيسى (٦٢/٢)، تفسير الرازى (١٢٨/٢١).

(٢) سقط فى ج.

(٣) إتحاف الفضلاء (٢٩٠)، الإعراب للنحاس (٢٧٨/٢)، البحر المحيط (١٣٠/٦)، التيسير للدانى (١٤٣)، تفسير الطبرى (١٦٤/١٥)، تفسير القرطبى (٤١١/١٠)، الحجّة لابن خالويه (٢٢٤)، الحجّة لأبى زرعة (٤١٨)، السبعة لابن مجاهد (٣٩٢)، الغيث للصفاقسى (٢٧٩)، الكشاف للزمخشري (٤٨٦/٢)، الكشف للقيسى (٦٢/٢)، المجمع للطبرى (٤٦٩/٦)، المعانى للفرّاء (١٤٦/٢)، تفسير الرازى (١٢٩/٢١)، النشر لابن الجزرى (٢٧٧/٢).

(٤) إتحاف الفضلاء (٢٩٠، ٢٩١)، الإعراب للنحاس (٢٧٨/٢)، الإملاء للعكبرى (٥٧/٢)، البحر المحيط (١٣١/٦)، التيسير للدانى (١٤٣)، تفسير القرطبى (٤١١/١٠)، الحجّة لابن خالويه (٢٢٤)، الحجّة لأبى زرعة (٤١٩)، السبعة لابن مجاهد (٣٩٢)، الغيث للصفاقسى (٢٧٩)، الكشاف للزمخشري (٤٨٦/٢)، الكشف للقيسى (٦٢/٢)، المجمع للطبرى (٤٦٩/٦)، تفسير الرازى (١٢٩/٢١)، النشر لابن الجزرى (٣١١/٢).

(٥) فى أ: ذلك.

وحكى ابن سلام عن يونس فى قوله -عز وجل-: ﴿هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ﴾، قال يونس: ما كان لله -عز وجل- فهو ولاية - مفتوح - من الولاية فى الدين، وما كان [من ولاية]^(١) الأمور فبالكسر: ولاية.

وقال بعض أهل اللغة: الولاية: النصر^(٢). يقال: هم أهل ولاية عليك، أى: متناصرون عليك. والولاية: ولاية السلطان.

قال: وقد يجوز الفتح فى هذه والكسر فى تلك، كما قالوا: الوكالة والوكالة، والوصاية والوصاية بمعنى واحد، فعلى ما ذكر هذا الذاكر يجوز الكسر فى الولاية فى هذا الموضع.

وأما من قرأ^(٣): ﴿هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ﴾ [فكسر القاف، فإنه جعله]^(٤) من وصف الله - سبحانه - ووصفه بالحق وهو مصدر كما وصفه بالعدل وبالسلام.

والمعنى: أنه ذو الحق وذو السلام، وكذلك الإله معناه: ذو العباد؛ [يدل على ذلك]^(٥) قوله -عز وجل-: ﴿وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ﴾ [النور: ٢٥] وقوله: ﴿ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقِّ﴾ [الأنعام: ٦٢].

ومن رفع «الحق» جعله صفة للولاية، ومعنى وصف الولاية بالحق أنه لا يشوبها غيره، ولا يخاف فيها ما يخاف فى سائر الولايات من غير الحق.

اختلفوا فى التخفيف والتثقيل من قوله -عز وجل-: ﴿عُقَبًا﴾ [٤٤]: فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر والكسائى^(٦): ﴿عُقَبًا﴾ مضمومة القاف.

وقرأ عاصم وحمزة: ﴿عُقَبًا﴾ ساكنة القاف.

(١) فى ج: من الولاية ولاية.

(٢) فى ج: للنصر.

(٣) فى أ: قال.

(٤) فى ج: بكسر القاف جعله.

(٥) فى ج: ويدل على هذا.

(٦) إتحاق الفضلاء (٢٩٠)، البحر المحيط (١٣١/٦)، التبيان للطوسى (٤٥/٧)، التيسير للدانى (١٤٣)، تفسير القرطبى (٤١١/١٠)، الحجة لأبى زرعة (٤١٩)، السبعة لابن مجاهد (٣٩٢)، الغيث للصفاقسى (٢٧٩)، الكشاف للزمخشرى (٤٨٦/٢)، الكشاف للقيسى (٦٣/٢)، المجمع للطبرسى (٤٦٩/٦)، تفسير الرازى (١٢٩/٢١).

[قال] أبو عبيدة: خير عقباً، وعاقبة، وعُقبى، وعُقبية، والمعنى واحد وهى: الآخرة.

قال أبو على: ما كان على «فُعَل» جاز تخفيفه، نحو: العُنُق، والطَّنْب. وقد تقدم ذكر ذلك.

اختلفوا فى قوله -عز وجل-: ﴿وَيَوْمَ نُسِِّرُ الْجِبَالَ﴾ [٤٧]:
 فقرأ ابن كثير وأبو عمرو^(١) [وابن عامر]^(٢): ﴿وَيَوْمَ تُسِيرُ﴾ بالتاء، ﴿الجبالُ﴾
 رفعاً.

وقرأ نافع [وعاصم]^(٣) وحمزة والكسائى: ﴿تُسِيرُ﴾ بالنون، ﴿الجبالُ﴾ نصباً.
 قال أبو على: حجة من بنى الفعل للمفعول به فقال: ﴿تُسِيرُ﴾ قوله: ﴿وَسِيرَتِ
 الْجِبَالُ﴾ [النبا: ٢٠]. وقوله: ﴿وَإِذَا الْجِبَالُ سُيِّرَتِ﴾ [التكوير: ٣].
 ومن قال: ﴿تُسِيرُ﴾ فلأنه أشبه بما بعده من قوله: ﴿وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾
 [٤٧].

فإن قلت: فقد جاء: ﴿وَتُسِيرُ الْجِبَالَ سِيرًا﴾ [الطور: ١٠]، ولم يجب على هذا
 أن يقال: تُسير الجبال.

قيل: إنما قرئ على: ﴿تُسِيرُ الجبالُ﴾ و: ﴿تُسِيرُ الْجِبَالَ﴾ ولم يقرأ على غير
 هذين الوجهين؛ فكما أسند الفعل إلى المفعول به فى قوله: ﴿وَسِيرَتِ الْجِبَالَ﴾ كذلك
 أسند إليها فى قوله: ﴿تُسِيرُ الْجِبَالَ﴾.

اختلفوا فى قوله -تعالى-: ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ نَادُوا﴾ [٥٢] فى النون والياء:
 فقرأ حمزة وحده^(٤): ﴿نقول﴾ بالنون.

(١) إتحاق الفضلاء (٢٩١)، البحر المحيط (١٣٤/٦)، التبيان للطوسى (٤٧/٧)، التيسير
 للدانى (١٤٤)، تفسير القرطبى (٤١٦/١٠)، الحجة لابن خالويه (٢٢٥)، الحجة لأبى
 زرة (٤١٩)، السبعة لابن مجاهد (٣٩٣)، الغيث للصفاقسى (٢٨٠)، الكشاف
 للزمخشرى (٤٨٧/٢)، الكشف للقيسى (٦٤/٢)، المجمع للطبرسى (٤٦٩/٦)، المعانى
 للفراء (١٤٦/٢)، تفسير الرازى (١٣٢/٢١)، النشر لابن الجزرى (٣١١/٢).

(٢) سقط فى أ.

(٣) سقط فى أ.

(٤) إتحاق الفضلاء (٢٩١)، الإملاء للعكبرى (٥٧/٢)، البحر المحيط (١٣٧/٦)، التبيان
 للطوسى (٤٩/٧)، التيسير للدانى (١٤٤)، الحجة لابن خالويه (٢٢٥)، الحجة لأبى زرة
 (٤٢٠)، السبعة لابن مجاهد (٣٩٣)، الغيث للصفاقسى (٢٨٠)، الكشاف للزمخشرى =

وقرأ الباقون بالياء .

قال أبو علي: قول حمزة: ﴿نَقُولُ﴾ [بالتون]^(١) أن قبلها: ﴿وَمَا كُنْتَ تُتَّخَذُ الْمُضِيِّينَ عَضْدًا﴾ [٥١]، ﴿وَيَوْمَ نَقُولُ﴾ محمول على ما تقدم في المعنى؛ فكما أن «كُنْتَ» للمتكلم كذلك «نقول»، والجمع والإفراد في ذلك بمعنى.

وحجة الياء أن الكلام الأول قد انقضى. وهذا استئناف؛ فالمعنى: ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ﴾: أى: يوم يقول الله - سبحانه -: ﴿نَادُوا شُرَكَاءِيَ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ﴾، وهذا يقوى القراءة بالياء دون التون، ولو كان بالتون لكان الأشبه بما بعده^(٢) أن يكون جمعا مثله، فيقول: شركاءنا.

فأما قوله - جل وعز -: ﴿الَّذِينَ زَعَمْتُمْ﴾، فالراجع إلى الموصول محذوف، وخبر الزعم محذوف.

والمعنى: الذين زعمتموهم إياهم، أى: زعمتموهم شركاء، فحذف الراجع من الصلة، ولا بد من تقديره كقوله - عز وجل -: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١]، ومثل هذا في حذف المفعولين جميعا.

[قول الكمي:]^(٣) [من الطويل]

بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِآيَةِ سُنَّةٍ تَرَىٰ حُبَّهُمْ عَارًا عَلَىٰ وَتَحْسِبُ^(٤) فالآية أقوى من هذا؛ لأن الراجع إلى الموصول مقتضى، وإذا ثبت الراجع ثبت حصول المفعول الثاني؛ لأن الاختصار على الأول من المفعولين لا يجوز.

اختلفوا في قوله - عز وجل -: ﴿الْعَذَابُ قُبُلًا﴾ [٥٥] فى كسر القاف وفتح الباء، وضم القاف والباء.

= (٢/٤٨٨)، الكشف للقيسى (٢/٦٥)، المجمع للطبرسى (٦/٤٧٥)، تفسير الرازى (٢١/١٣٩)، النشر لابن الجزرى (٢/٣١١).

(١) سقط فى أ.

(٢) فى ج: قبله.

(٣) فى أ: قول الشاعر وهو الكمي.

(٤) البيت فى خزنة الأدب (٩/١٣٧)، والدرر (١/٢٧٢، ٢/٢٥٣)، وشرح التصريح (١/٢٥٩)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص (٦٩٢)، والمحتسب (١/١٨٣)، والمقاصد النحوية (٢/٤١٣، ٣/١١٢)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٢/٦٩)، وشرح الأشمونى (١٦٤)، وشرح ابن عقيل (٢٢٥)، وجمع الهوامع (١/١٥٢).

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر^(١): ﴿قَبْلًا﴾ بكسر القاف.
وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: ﴿قُبْلًا﴾ رفعا.
[قال] أبو عبيدة: قَبْلًا: مقابلة.

وقال أبو زيد: لقيت فلانا قِبْلًا ومقابلة وقَبْلًا وقَبْلًا وقَبْلًا وقبيلًا وقبيلًا، كله واحد،
[وهو المواجهة].^(٢)

قال أبو علي: فقولوه: قبلا، أى: مقابلة.
وقالوا إذا سقى إبله ولم يكن أعد لها الماء قبل ورودها: سقاها قَبْلًا.
والقابل: الذى يسقيها وهى تقابل سقيه^(٣).
قال الراجز: [من الراجز]

لَنْ يَغْلِبَ الْيَوْمَ جِبَاكُمْ قَبْلِي

فهذا -أيضا- من المقابلة؛ بمعنى: ﴿أَوْ يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ قُبْلًا﴾ أى: مقابلة من
حيث يرونه.

وهذا كقوله: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَّتِهِمْ﴾ [الأحقاف: ٢٤].

وأما قراءة عاصم وحمزة والكسائي: ﴿قُبْلًا﴾ فتحتمل تأويلين:
يجوز أن يكون «قَبْلًا» بمعنى: قَبْلًا، كما حكاه أبو زيد؛ فيكون معنى القراءتين
على ما فسره واحدا: اختلف اللفظ، واتفق المعنى.

ويجوز أن يكون «قَبْلًا» جمع: قبيل؛ كأنه: يأتهم العذاب قبلا قبيلًا، أى: صنفا
صنفا، فجمع «قبيلًا» الذى هو «فعليلًا» على: فُعل، وصنوف العذاب التى يقابلونها
كما أخذ أصحاب فرعون؛ فيكون ضربا مختلفا، كل قبيل منه غير صاحبه، ويكون
ضربا واحدا، ويجيئهم منه شيء بعد شيء.

(١) إتحاف الفضلاء (٢٩٢)، الإعراب للنحاس (٢/٢٨٢)، البحر المحيط (٦/١٣٩)، التبيان
للطوسى (٧/٥٢)، التيسير للدانى (١٤٤)، تفسير الطبرى (١٥/١٧٣)، تفسير القرطبي
(١١/٦)، الحجة لابن خالويه (٢٢٦)، الحجة لأبى زرعة (٤٢٠)، السبعة لابن مجاهد
(٣٩٣)، الغيث للصفاسى (٢٨٠)، الكشاف للزمخشري (٢/٤٨٩)، الكشف للقيسى (٢/
٦٤)، المجمع للطبرى (٦/٤٧٦)، النشر لابن الجزرى (٢/٣١١).

(٢) سقط فى ج.

(٣) فى أ: سقيه.

وقرأ الكسائي وحده^(١): ﴿وَمَا أَنْسَانِيهِ﴾ [٦٣] بإمالة السين. وكلهم فتحها غيره. قال أبو علي: الإمالة في السين [من «أنسانيه»]^(٢) سائغة؛ لأنك تقول: أنسيته، وسواء أكان من «نسيته» الذي هو خلاف «ذكرت»، أو من «نسيته» الذي هو «تركت»؛ لأن كل واحد منهما يتعدى إلى مفعول واحد، وإذا نقلته بالهمزة تعدى إلى مفعولين؛ فالإمالة في السين شائعة من حيث قلت في كل واحد منهما: أنسيته. وفي التنزيل: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَسُوا اللَّهَ فَأَنسَهُمْ أَنفُسَهُمْ﴾ [الحشر: ٥٩].

[وقرأ] حفص عن عاصم: ﴿أَنْسَانِيَهُ إِلَّا﴾ بضم الهاء.

وفي الفتح: ﴿بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ [١٠] بضم الهاء.

[وقرأ] أبو بكر عن عاصم: ﴿أَنْسَانِيهِ﴾ بكسر الهاء.

و: ﴿بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ بكسر الهاء أيضاً.

[وقرأ]^(٣) الباقون بكسر الهاء من غير بلوغ ياء، إلا ابن كثير فإنه يثبت الياء في

الوصل بعد الهاء ﴿أَنْسَانِيَهُ إِلَّا﴾^(٤).

قال: [وقد تقدم القول في وجوه ذلك كله]^(٥).

اختلفوا في قوله - تعالى -: ﴿بِمَا عُلِّمْتَ رُشْدًا﴾ [٦٦] في التثقيف والتخفيف:

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وحمزة والكسائي: ﴿بِمَا عُلِّمْتَ رُشْدًا﴾ مضمومة

الراء، خفيفة [السين].^(٦)

وقرأ ابن عامر^(٧): ﴿بِمَا عُلِّمْتَ رُشْدًا﴾، مضمومة الراء والسين.

هكذا في كتابي عن أحمد بن يوسف عن ابن ذكوان، ورأيت في كتاب موسى بن

(١) إتحاف الفضلاء (٢٩٢)، الإملاء للعكبري (٥٨/٢)، التيسير للداني (١٤٤)، الحجة لابن

خالويه (٢٢٦)، السبعة لابن مجاهد (٣٩٤)، الغيث للصفاسقي (٢٨٠)، الكشف للقيسي

(٦٦/٢)، المجمع للطبرسي (٤٧٩/٦)، النشر لابن الجزري (٣٠٥/١).

(٢) سقط في ج.

(٣) سقط في ج.

(٤) إتحاف الفضلاء (٢٩٢)، السبعة لابن مجاهد (٣٩٤)، الغيث للصفاسقي (٢٨٠)، المجمع

للطبرسي (٤٧٩/٦)، النشر لابن الجزري (٣٠٥/١).

(٥) في أ: وقد تقدم ذكر القول في وجوه ذلك كلها.

(٦) سقط في ج.

(٧) التبيان للطوسي (٦٢/٧)، الحجة لابن خالويه (٢٢٦)، السبعة لابن مجاهد (٣٩٤)، تفسير

الرازي (١٥٠/٢١).

موسى عن ابن ذكوان: ﴿رُشِدًا﴾ خفيفة.

وقال هشام بن عمار بإسناده عن ابن عامر: ﴿رُشِدًا﴾ خفيفة.

وقرأ أبو عمرو^(١): ﴿رُشِدًا﴾ مفتوحة الراء والشين.

قال أبو علي: رُشدا ورُشدا [هما]^(٢) لغتان، وكل واحد منهما بمعنى الآخر.

وقد أجزت العرب كل واحد [منهما]^(٣) مجرى الآخر، فقالوا: وَثْنٌ وَوُثْنٌ،

وَأَسَدٌ وَأُسْدٌ، وَخَشْبَةٌ وَخُشْبٌ، وَبِدْنَةٌ وَبُدْنٌ، فجمعوا «فَعَلًا» على: فَعُلٌ، ولما كان

«فَعُلٌ» يجرى عندهم مجرى «فَعَلٌ» جمعوا -أيضا- «فَعَلًا» على: فَعُلٌ، كما جمعوا

«فَعَلًا» عليه، وذلك قوله -عز وجل-: ﴿وَأَلْفَلَاكٍ أَلَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ﴾ [البقرة:

١٦٤]. وفي أخرى: ﴿فِي أَلْفَلَاكٍ الْمَشْحُونِ﴾ [الشعراء: ١١٩]، [يس: ٤١].

فهذا يدل على أنهما عندهم يجريان [جميعا]^(٤) مجرى واحدا.

وعلى هذا -أيضا- جمعوا «فَعَلًا» و«فَعَلًا» على: فَعُلَانٌ، فقالوا: قَاعٌ وَقِيَعَانٌ،

وَتَاجٌ وَتِيَجَانٌ، وَحَوْتٌ^(٥) وَحِيَتَانٌ، وَنُونٌ وَنِينَانٌ.

وقد قيل: إن القراءة بـ «رُشِدًا» أرجح؛ لأنهم اتفقوا في قوله: ﴿فَأُوذِيَكَ تَحْرُورًا

رُشِدًا﴾ [الجن: ١٤] على الفتح، والتي في الكهف رأس آية مثل ما وقع الاتفاق على

فتحه وتحريك عينه؛ فوجب أن يكون هذا أيضا مثله، من حيث اجتماعا في أن كل

واحد في رأس آية.

فأما انتصاب «رُشِدًا»، فيجوز أن ينتصب على أنه مفعول له، ويكون متعلقا بـ

«أتبع»، وكأنه: هل أتبعك للرشد، أو لطلب الرشد على أن تعلمنى؛ فيكون «على»

حالا من قوله: «أتبعك». ويجوز أن يكون الرشد مفعولا به تقديره: هل أتبعك على

(١) إتحاف الفضلاء (٢٩٢)، الإملاء للعكبري (٥٨/٢)، البحر المحيط (١٤٨/٦)، التبيان

للطوسي (٦٢/٧)، التيسير للداني (١٤٤)، الحجة لابن خالويه (٢٢٦)، الحجة لأبي زرعة

(٤٢٢)، السبعة لابن مجاهد (٣٩٤)، الغيث للصفاقسي (٢٨١)، الكشاف للزمخشري (٢/

٤٩٢)، الكشف للقيسي (٦٦/٢)، المجمع للطبرسي (٤٨٢/٦)، تفسير الرازي (٢١/

١٥٠)، النشر لابن الجزري (٣١١/٢).

(٢) سقط في أ.

(٣) سقط في ج.

(٤) سقط في ج.

(٥) في أ: وقالوا حوت.

أن تعلمنى رشدا مما علمته، ويكون العلم الذى يتعدى إلى مفعول واحد يتعدى بتضعيف العين إلى مفعولين؛ كقوله: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: ٣١] تقديره: هل أتبعك على أن تعلمنى رشدا مما علمته فحذف^(١) الراجع من الصلة إلى الموصول، ويكون على هذا كل واحد من الفعلين قد استوفى مفعوليه اللذين يقتضيهما الفعلان، ومعنى: علمنى رشدا: علمنى أمرا ذا رشد، أو علما ذا رشد. قال: قرأ عاصم وحده^(٢) - فى رواية أبى بكر-: ﴿لِمَهْلِكِهِمْ﴾ [٥٩] بفتح الميم واللام الثانية. وفى النمل: ﴿مَا شَهِدْنَا مَهْلِكَ أَهْلِهِ﴾ [٤٩] مثلها.

وروى عنه حفص: ﴿لِمَهْلِكِهِمْ﴾، و: ﴿مَهْلِكَ أَهْلِهِ﴾ بكسر اللام فيهما. وقرأ الباقون: ﴿لِمَهْلِكِهِمْ﴾، و: ﴿مُهْلِكَ أَهْلِهِ﴾، بضم الميم وفتح اللام. قال أبو على: قالوا: هلك زيد وأهلكته. وفى التنزيل: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ قَبْلِكَ بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾ [القصص: ٥٨]. وفيه: ﴿أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَهْلَكْنِي اللَّهُ وَمَنْ مَعِيَ أَوْ رَحِمْنَا﴾ [الملك: ٢٨]. وحكوا أن تميما تقول: هلكنى زيد؛ كأنهم جعلوه من باب: رجع ورجعته، وغاض الماء وغضته.

وعلى هذا حمل بعضهم [قوله]^(٣) [من الرجز]

وَمَهْمِهِ هَالِكٍ مَنْ تَعَرَّجًا^(٤)

فقالوا: هو بمنزلة: مهلك من تعرجا.

ومن لم يجعل «هالك» متعديا ففى «هالك» ضمير عائد إلى النكرة، واسم الفاعل مضاف إلى المفعول به، كما أنه لو كان مكان «الهالك» «المهلك» كان كذلك.

(١) فى أ: فحذفت.

(٢) إتحاق الفضلاء (٢٩٢)، الإعراب للنحاس (٢/٢٨٢)، الإملاء للعكبرى (٥٨/٢)، البحر المحيط (١٤٠/٦)، التبيان للطوسى (٥٧/٧)، التيسير للدانى (١٤٤)، تفسير الطبرى (١٧٥/١٥)، الحجة لأبى زرعة (٤٢١)، السبعة لابن مجاهد (٣٩٣)، الغيث للصفاقسى (٢٨٠)، الكشف للزمخشرى (٤٩٠/٢)، الكشف للقيسى (٦٥/٢)، المجمع للطبرى (٤٧٨/٦)، المعانى للفراء (١٤٨/٢)، تفسير الرازى (١٤٢/٢١)، المعانى للفراء (٢١/١٤٢)، النشر لابن الجزرى (٣١١/٢).

(٣) سقط فى أ.

(٤) تقدم.

ومن لم يجعل «هالك» بمعنى «مهلك» كان تقديره: هالك من تعرجه، و«من تعرجه» فاعل الهلك^(١) في المعنى، وموضعه نصب مثل: حسن الوجه، فلما حذف التنوين أضافه إليه مثل: حسن الوجه؛ فموضع «من تعرجا»: جر على هذا الحد. فقول عاصم: ﴿لِمَهْلِكِهِمْ﴾: مصدر يكون على قول من عدى «هلكت» مضافا إلى المفعول به، نحو ﴿مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩] وفي قول من لم يعد «هلكت» مضافا إلى الفاعل كقولك: وجعلنا لهلاكهم. والمصدر من «فَعَلَ [يَفْعَلُ]»^(٢) في الأمر الشائع بينى على: مَفْعَل.

ومن قال: ﴿وجعلنا لمُهْلِكِهِمْ موعدا﴾ كان المصدر مضافا إلى المفعول بهم؛ كأنه: لإهلاكهم موعدا.

ورواية حفص [عن عاصم:]^(٣) ﴿لِمَهْلِكِهِمْ﴾، و: ﴿مَهْلِكِ﴾ الرواية الأولى، وفتح اللام التي هي عين من «مهلك» أقيس وأشيع.

وقد جاء المصدر من باب «فَعَلَ يَفْعِلُ» بكسر العين قال: ﴿إِنَّكَ مَرْجِعُكُمْ﴾ [آل عمران: ٥٥] وقال: ﴿وَسْتَلُونَا عَنِ الْمَحِيضِ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

وقالوا: «ما في برك مكيل»، يريدون: الكيل، والأول أكثر وأوسع.

اختلفوا في قوله -عز وجل-: ﴿فَلَا تَسْأَلْنِي عَنْ شَيْءٍ﴾ [٧٠]:

فقرأ ابن كثير وعاصم وأبو عمرو وحمزة والكسائي: ﴿فَلَا تَسْأَلْنِي﴾ ساكنة اللام.

وقرأ نافع^(٤): ﴿تَسْأَلْنِي﴾ مفتوحة اللام مشددة النون.

وقرأ ابن عامر: ﴿فَلَا تَسْأَلَنَّ عَنْ شَيْءٍ﴾ اللام متحركة بغير ياء مكسورة النون.

وقال هشام عنه: ﴿تَسْأَلْنِي﴾ بياء^(٥) مشددة النون.

(١) في أ: المهلك.

(٢) سقط في أ.

(٣) سقط في ج.

(٤) إتحاف الفضلاء (٢٩٢)، الإملاء للعكبري (٥٨/٢)، البحر المحيط (١٤٨/٦)، التبيان

للطوسي (٦٤/٧)، التيسير للداني (١٤٤)، الحجة لأبي زرعة (٤٢٣)، السبعة لابن مجاهد

(٣٩٤)، الغيث للصفاسي (٢٨١)، الكشاف للزمخشري (٤٩٣/٢)، الكشاف للقيسي (٢/

٨٣)، المجمع للطبرسي (٤٨٢/٦)، تفسير الرازي (١٥٣/٢١)، النشر لابن الجزري (٢/

٣١٢).

(٥) في أ: بئاء.

قال أبو علي: قول ابن كثير ومن تبعه عدوا فيه السؤال إلى المفعول [به] ^(١) الذي هو المتكلم مثل: لا تضربني، ولا تظلمني، ونحو ذلك.

وقول نافع: ﴿تَسَأَلْنِي﴾ مفتوحة اللام، ففتحها اللام؛ لأنه لما ألحق الفعل الثقيلة بنى الفعل معها على الفتح: فإن أثبت الياء - كما أثبت من تقدم ذكره - فقد عداه إلى المفعول به كما عداه من تقدم، وإن فتح النون عدى الفعل في المعنى، وليس في اللفظ بمتعد.

وقول ابن عامر: ﴿فَلَا تَسَأَلَنَّ﴾ ألحق الثقيلة، وعدى الفعل إلى المفعول به في اللفظ، والكسرة في النون تدل على إرادة المفعول به، وحذف الياء من اللفظ. ورواية هشام: ﴿تَسَأَلْنِي﴾ بياء، مشددة النون، تعدى الفعل فيه إلى المفعول به، وبين إثبات علامته غير محذوف منها الياء.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله - عز ذكره -: ﴿لِيُغْرِقَ أَهْلَهَا﴾ [٧١] ورفع «الأهل» ونصبهم:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وابن عامر وعاصم: ﴿لِيُغْرِقَ﴾ بالتاء، ﴿أَهْلَهَا﴾ نصباً.

وقرأ حمزة والكسائي ^(٢): ﴿لِيَغْرَقَ أَهْلَهَا﴾ بفتح الياء والراء، ﴿أَهْلَهَا﴾ رفعاً. وكلهم يخفف ^(٣) الراء.

قال أبو علي: ﴿لِيُغْرِقَ﴾ أولى؛ ليكون الفعل مسنداً إلى المخاطب كما كان المعطوف عليه كذلك؛ [ألا ترى أن المعطوف عليه] ^(٤): ﴿أَخْرَقْنَاهَا؟﴾ فكذلك المعطوف، وهذا يجيء ^(٥) على معنى الياء؛ لأنه إذا أغرقهم غرقوا، وما بعده -

(١) سقط في أ.

(٢) إتحاف الفضلاء (٢٩٣)، الإعراب للنحاس (٢/٢٨٥)، الإملاء للعكبري (٢/٥٨)، البحر المحيط (٦/١٤٩)، التبيان للطوسي (٧/٦٤)، التيسير للداني (١٤٤)، تفسير الطبري (١٥/١٨٤)، تفسير القرطبي (١١/١٩)، الحجة لابن خالويه (٢٧٧)، الحجة لأبي زرعة (٤٢٣)، السبعة لابن مجاهد (٣٩٥)، الغيث للصفاسي (٢٨١)، الكشاف للزمخشري (٢/٤٩٣)، الكشف للقيسي (٢/٦٨)، المجمع للطبرسي (٦/٤٨٢)، المعاني للقرء (٢/١٥٥)، تفسير الرازي (٢١/١٥٤)، النشر لابن الجزري (٢/٣١٣).

(٣) في ج: خفف.

(٤) في ج: وهو قوله.

(٥) في ج: يأتي.

أيضاً- كذلك، وهو قوله: ﴿لَقَدْ جِئْتُمْ﴾ فهو أيضاً خطاب.
قال: وكلهم خفف الراء، يعنى [أنهم قرءوا:]^(١) ﴿لِنُغْرِقَ﴾، ولم يقل أحد منهم لتغرق؛ وذلك لقوله: ﴿فَاعْرِفْهُمْ أجمعين﴾ [الأنبياء: ٧٧]، ولقوله: ﴿وَأَعْرِفْنَا ءَالَ فِرْعَوْنَ﴾ [البقرة: ٥٠]، وقد يدخل «فعل» فى هذا النحو، نحو: غرّمته وأغرّمته، إلا أن الذى جاء به التنزيل أولى.

اختلفوا فى التخفيف والتثقيب من قوله -عز وجل-: ﴿تُكْرَأُ﴾ [٧٤]:
فقرأ ابن كثير وحمزة وأبو عمرو والكسائى: ﴿تُكْرَأُ﴾ خفيفة فى كل القرآن إلا قوله: ﴿إِلَى شَيْءٍ نُكْرٍ﴾ [القمر: ٦].
وخفف ابن كثير -أيضاً- ﴿إلى شىء نُكْرٍ﴾.
وقرأ ابن عامر وعاصم -فى رواية أبى بكر- فى كل القرآن: ﴿تُكْرَأُ﴾، و: ﴿نُكْرٍ﴾ مثقل.

[وقرأ] حفص عن عاصم: ﴿تُكْرَأُ﴾ خفيفة.
واختلف عن نافع^(٢): فروى إسماعيل بن جعفر: ﴿تُكْرَأُ﴾ خفيفة^(٣) فى كل القرآن، إلا قوله: ﴿إِلَى شَيْءٍ نُكْرٍ﴾ فإنه مثقل.
وروى ابن جماز وقالون والمسيبى وأبو بكر بن أبى أويس وورش عن نافع: ﴿تُكْرَأُ﴾ مثقلاً فى كل القرآن.
نصر عن الأصمعى عن نافع: ﴿نُكْرَأُ﴾ مثقلاً.
قال أبو على: نُكْر: فُعْل، وهو من أمثلة الصفات، قالوا: ناقة أُجْد، ورجل سُلُل، ومشية سُجُج.
وأنشد سيويه: [من البسيط]

(١) فى ج: أنه قرأ.

(٢) إتحاق الفضلاء (٢٩٣)، الإملاء للعكبرى (٥٨/٢)، البحر المحيط (١٥٠/٦)، التبيان للطوسى (٦٥/٧)، التيسير للدانى (١٤٤)، الحجة لابن خالويه (٢٢٨)، الحجة لأبى زرعة (٤٢٤)، السبعة لابن مجاهد (٣٩٥)، الغيث للصفاقسى (٢٨١، ٢٨٢)، الكشاف للزمخشرى (٤٩٣/٢)، الكشف للقيسى (٦٩/٢)، المجمع للطبرسى (٤٨٢/٦)، تفسير الرازى (١٥٥/٢١)، النشر لابن الجزرى (٢١٦/٢).

(٣) فى أ: خفيفاً.

..... وَأَمْسُوا مَشِيَّةً سُجُجًا (١).....

فمن خفف ذلك، فكما يخفف [نحو] (٢) العُنُقُ والعُنُقُ، والطُّنْبُ والطُّنْبُ، والشُّغْلُ والشُّغْلُ، والتخفيف في ذلك مستمر، وإذا كان الأمر كذلك فمن أخذ [بالتخفيف أو التثقيل] (٣) كان مصيباً، وكذلك إن أخذ أخذ باللغتين فقرأ في موضع بالتخفيف وفي موضع بالتثقيل [فجائز]. (٤)

اختلفوا في قوله -عز وجل-: ﴿مِن لَّدُنِّي﴾ [٧٦]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿مِن لَّدُنِّي﴾ مثقلاً.

وقرأ نافع (٥): ﴿مِن لَّدُنِّي﴾ بضم الدال مع تخفيف النون.

وقرأ عاصم -في رواية أبي بكر-: ﴿مِن لَدُنِّي﴾ يشم الدال شيئاً من الضم في

رواية خلف [عن يحيى عن] (٦) عن أبي بكر عن عاصم.

وقال غيره عن يحيى عن أبي بكر عن عاصم: ﴿مِن لَّدُنِّي﴾ يسكن الدال مع فتح

اللام.

وروى أبو عبيدة عن الكسائي عن أبي بكر عن عاصم: ﴿مِن لَّدُنِّي﴾ بضم اللام

وتسكين الدال، وهو غلط.

وفي كتاب «المعاني» الذي عمله إلى «طه» عن الكسائي عن أبي بكر عن عاصم:

﴿مِن لَّدُنِّي﴾ مفتوحة اللام ساكنة الدال.

(١) البيت لحسان بن ثابت، وتماهه:

ذروا التخاجؤ إن الرجال ذوو عصب وتذكير

وينظر ديوانه (١٧٩)، جمهرة اللغة (١٠٣٧)، والخصائص (١١٦/٢)، وشرح شواهد

المغنى (٢١٠/١)، واللسان (خجأ، عصب، سجع)، وبلا نسبة في الكتاب (٢٤٤/٤).

(٢) سقط في أ.

(٣) في أ: بالتثقيل وبالتخفيف.

(٤) سقط في ج.

(٥) إتحاف الفضلاء (٢٩٣)، الإعراب للنحاس (٢٨٧/٢)، الإملاء للعكبري (٥٨/٢)، البحر

المحيط (١٥١/٦)، التبيان للطوسي (٦٧/٧)، التيسير للداني (١٤٥)، تفسير الطبري

(١٨٥/١٥)، تفسير القرطبي (٢٢/١١)، الحجة لابن خالويه (٢٢٨)، الحجة لأبي زرعة

(٤٢٥)، السبعة لابن مجاهد (٣٩٦)، الغيث للصفاسي (٢٨١)، الكشف للزمخشري (٢/

٤٩٤)، الكشف للقيسي (٦٩/٢)، المجمع للطبرسي (٤٨٤/٦)، تفسير الرازي (٢١/

١٥٦)، النشر لابن الجزري (٣١٣/٢).

(٦) سقط في أ.

وقال حفص عن عاصم: ﴿لَدُنِّي﴾ مثل أبي عمرو وحمزة.
قال أبو علي: من قال: ﴿مِن لَدُنِّي﴾ زاد النون التي تتراد مع علامة المضمير
المجرور والمنصوب في نحو: منى، وعنى، وقطنى، وضربنى، فأدغم الأولى
الساکنة في التي تتراد مع الضمير؛ فصار: «لَدُنِّي»، وهذا هو القياس والذي عليه
الاستعمال.

وقرأ نافع: ﴿مِن لَدُنِّي﴾، بضم الدال مع تخفيف النون.
وجه ذلك: أنه على ما تقدم ذكره إلا في حذفه النون التي تلحق علامة الضمير،
وإنما حذفها كما حذفت من: قَدْنِي وَقَدِي.

قال: [من الرجز]

قَدْنِي مِنْ نَضْرِ الْخُبَيْنَيْنِ قَدِي^(١)
ولا تكون النون المحذوفة الثالثة من «لدن»؛ لأنها ترد مع إضافتها إلى الضمير
في نحو: ﴿مِن لَدْنُهُ وَيُبَشِّرُ﴾ [٢]، و: من لدنا، و: لدني؛ فكما لا تحذف من
علامة الضمير، وإن حذفت [في نحو]^(٢) من: «لد شولاً»، و: «لد غدوة» فإنها ترد
مع الضمير إلى الأصل.

كما ردوا: [من الوافر]

..... فلا بك ما أسأل ولا أعامأ^(٣)

ونحو ذلك.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر: ﴿مِن لَدُنِّي﴾ يشم الدال شيئاً من الضم في رواية
خلف.

قال أبو علي: وجه ذلك أن «لَدُن» مثل: سَبُع، وعَضُد؛ فكما تحذف الضمة من
نحو سَبُع، كذلك حذفت من «لَدُن»؛ فصار: «لَدُن».

فأما إشمائها الضم فليعلم أن الدال كانت تتحرك بالضم؛ كما أن من قال:
«تَغْرِين»، و «قِيل»، فأشم الحرفين الضمة، أراد أن يعلم أنها في الأصل مضمومة.

(١) تقدم.

(٢) سقط في أ.

(٣) تقدم.

قال أحمد: وقال غيره عن يحيى عن أبى بكر عن عاصم: يسكن الدال مع فتح اللام.

قال أبو على: هذا هو الوجه الذى تقدم، إلا أنه لم يشم الدال الضمة؛ وإنما لم يشمها كما أن كثيرا منهم لا يشمون الضمة، نحو: «قيل».

قال: وروى أبو عبيدة عن الكسائى عن أبى بكر عن عاصم: ﴿مِن لُّذْنِي﴾ بضم اللام، ويسكن الدال.

قال أحمد: وهو غلط.

قال أبو على: يشبه أن يكون التغليب [منه]^(١) فى وجه الرواية، فأما من جهة اللغة ومقاييسها فهو صحيح؛ ألا ترى أن مثل سَبُع وَعَضُد إذا خفف فتحفيفه على ضربين:

أحدهما: أن تحذف الضمة وتبقى فتحة الفاء على حالها، فيقال: عَضُد.

والآخر: أن تلقى الحركة التى هى الضمة على الفاء وتحذف الفتحة، فيقال: عَضُد.

فكذلك: لُذْن، ومثل ذلك: كَبِدٌ وَكَبْدٌ وَكَبْدٌ، [فهذا وجه]^(٢) هذه الرواية فى القياس.

والنون التى تتبع علامة الضمير تحذف إذا سكنت الدال؛ لأن الدال قد سكنت بإلقاء الحركة منها، والنون من «لذن» ساكنة، فتحذف النون؛ لأن إدغام الأولى فيها لا يصلح لسكون ما قبلها من الدال؛ فيصير: «لذنى» أو: «لذنى»؛ فيحذف لالتقاء الساكنين، أحدهما: الدال المسكنة، والآخر: نون «لذن».

فإن أدغمت ولم تحذف لزمك أن تحرك الدال؛ لئلا يلتقى ساكنان؛ فيصير فى الامتناع للإدغام بمنزلة امتناعه فى: قَرَمَ مالِك، فى تحريك الساكن فى المنفصل، وهذا ممتنع، فلما لم يسغ ذلك حذف لالتقاء الساكنين؛ إذ قد حذفت لالتقائهما فى نحو: لُدُّ الصَّلَاة، وَلُدُّ الحَائِط.

اختلفوا فى قوله -عز وجل-: ﴿لُتَّخَذَتْ﴾ [٧٧]:

(١) فى أ: من أبى بكر أحمد.

(٢) فى أ: فهذه أوجه.

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو^(١): ﴿لَتَخَذَتْ﴾ بكسر الخاء.
وكان أبو عمرو يدغم الذال.

وابن كثير يظهرها.

وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿لَتَخَذَتْ﴾.
وكلهم أدغم.

إلا ما روى حفص عن عاصم فإنه لم يدغم مثل ابن كثير.

قال أبو زيد: اتخذنا مالا، فنحن نتخذه اتخذاء، وتخذت أتخذ تخذا.

وحكى سيويه: استخذ فلان أرضا، وتأوله^(٢) على أمرين:

أحدهما: أنه أراد اتخذ، فأبدل السين من التاء الأولى.

والآخر: أنه «استفعل»، فحذف التاء التي هي فاء، من «اتخذت»^(٣).

قال أبو علي: قوله: ﴿لَتَخَذَتْ﴾ بكسر الخاء: فعلت.

وأشدوا: [من الطويل]

وَقَدْ تَخَذَتْ رِجْلِي إِلَى جَنْبِ غَرْزِهَا نَسِيفًا كَأَفْحُوصِ الْقَطَاةِ الْمُطْرَقِ^(٤)

وقال: وكان أبو عمرو يدغم الدال، ووجه الإدغام أن هذه الحروف متقاربة؛

فيدغم بعضها في بعض كما يدغم سائر المتقاربة، فالطاء والدال والتاء والذال والثاء
والظاء، أدغم بعضها في بعض؛ للمقاربة.

فأما الصاد والسين والزاي فيدغم بعضها في بعض، وتدغم فيها الحروف الستة

ولا يدغمن في الستة؛ لما يختل في إدغامها في [مقاربتها من] الصغير، فالذال أدغمها

أبو عمرو في التاء، وإن كانت مجهورة والتاء مهموسة؛ لأن ما بينهما من الجهر

(١) إتحاف الفضلاء (٢٩٤)، الإملاء للعكبري (٥٩/٢)، البحر المحيط (١٥٢/٦)، التبيان
للطوسي (٦٨/٧)، التيسير للداني (١٤٥)، تفسير الطبري (١٨٨/١٥)، تفسير القرطبي
(٣٢/١١)، الحجة لابن خالويه (٢٢٨)، الحجة لأبي زرعة (٤٢٥)، السبعة لابن مجاهد
(٣٩٦)، الغيث للصفاسي (٢٨١)، الكشاف للزمخشري (٤٩٥/٢)، الكشف للقيسي (٢/
٧٠)، المعاني للفراء (١٥٦/٢)، تفسير الرازي (١٥٧/٢١)، النشر لابن الجزري (٢/
٣١٤).

(٢) في أ: يتأوله.

(٣) في أ: تخذت.

(٤) تقدم.

والهمس لا يمنع [من] (١) الإدغام لقلة ذلك.

فأما تبين ابن كثير: ﴿لَتَنخِذَنَّ﴾ وتركه الإدغام؛ فلأن لكل حرف من الذال والتاء حيزاً غير حيز الآخر؛ فالذال من حيز الظاء والتاء؛ فلم تدغم لاختلاف الحيزين واختلاف الحرفين (٢) في الجهر والهمس.

وحكى سيبويه أنهم قالوا: أخذت، فبينوا.

اختلفوا في التخفيف والتشديد من قوله -جل وعز-: ﴿أَنْ يُبَدِّلَهُمَا﴾ [٨١]:
فقرأ ابن كثير وعاصم -في رواية أبي بكر-: ﴿أَنْ يُبَدِّلَهُمَا﴾ [٨١]،
[و]: ﴿وَلْيُبَدِّلْنَهُمْ﴾ [النور: ٥٥]، و: ﴿أَنْ يُبَدِّلَهُ أَرْوَجًا خَيْرًا مِّنْكَنَّ﴾ [التحریم: ٥]،
و: ﴿أَنْ يُبَدِّلَنَا خَيْرًا مِّنَّا﴾ [ن: ٣٢] خفافاً جمع.

وقرأ نافع وأبو عمرو (٣) في الكهف والتحریم ونون والنور مشدداً كله.
وقرأ ابن عامر وحزمة والكسائي في الكهف والتحریم ونون مخففاً، وفي النور:
﴿وَلْيُبَدِّلْنَهُمْ﴾ مشددة.

وروى حفص عن عاصم أنه خفف في الكهف والتحریم ونون، وشدد في النور.
قال أبو علي: «بدل» و «أبدل» متقاربان (٤) في المعنى؛ كما أن «نزل» و «أنزل»
كذلك، إلا أن «بدل» ينبغى أن يكون أرجح؛ لما جاء في التنزيل من قوله: ﴿لَا بُدَّيْلَ
لِكَلِمَاتِ اللَّهِ﴾ [يونس: ٦٤] ولم يجئ منه الإبدال كما جاء التبديل في مواضع من
القرآن، وقد جاء: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَسْتَبْدَالَ رَوْحٍ مَّكَانَ رَوْحٍ﴾ [النساء: ٢٠] فهذا (٥)
يكون بمعنى الإبدال.

كما أن قوله: [من الطويل]

(١) سقط في ج.

(٢) في ج: الحيزين.

(٣) إتحاف الفضلاء (٢٩٤) البحر المحيط (٦/١٥٥)، التبيان للطوسي (٧/٦٩)، التيسير للداني (١٤٥)، تفسير الطبري (٤/١٦)، تفسير القرطبي (١١/٣٧)، الحجة لابن خالويه (٢٢٩)، الحجة لأبي زرعة (٤٢٧)، السبعة لابن مجاهد (٣٩٧)، الغيث للصفاسي (٢٨١)، الكشاف للزمخشري (٢/٤٩٦)، الكشف للقيسي (٢/٧٢)، المجمع للطبرسي (٦/٤٨٥)، تفسير الرازي (٢١/١٦١)، النشر لابن الجزري (٢/٣١٤).

(٤) في أ: يتقاربان.

(٥) زاد في ج: قد.

..... فَلَئِمَّ يَسْتَجِبُهُ عِنْدَ ذَاكَ مُجِيبٌ^(١)

بمعنى: فلم يجبه؛ فكما جاءت «يستجبه» بمنزلة: يجبه، كذلك الاستبدال يمكن أن يكون بمعنى الإبدال، فأما من قال: إن «بدل» غير «أبدل»؛ لأن قولك: [«تبدل»، هو أن يذهب بالشئء ويجيء بغيره]^(٢)، كقوله: [من الرجز] عَزَلَ الْأَمِيرَ لِلْأَمِيرِ الْمُبْدَلَ^(٣)

وقد يقال: يبدل في الشئء، و [قد]^(٤) يكون قائما وغير قائم: كقوله: ﴿وَلِيَسْبِلْنَهُمْ مِنْ بَعْدِ حَوْفِهِمْ أَمْنَا﴾ [النور: ٥٥] فالخوف ليس بقائم في حال الأمن. وقال^(٥): ﴿وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ﴾ [النحل: ١٠١] فقد تكون الآية المبدلة قائمة التلاوة كقوله: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ [البقرة: ٢٣٤]، ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتْنَعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ [البقرة: ٢٤٠].

وربما رفع المبدل من التلاوة.

وقال: ﴿وَيَدُلُّنَهُمْ بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ﴾ [سبأ: ١٦] فالجنتان قائمتان. وقال: ﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ﴾ [البقرة: ٥٩] فالقولان جميعا قائمان؛ فليس ينفصل «بدل» من «أبدل» في هذا النحو بشئء. اختلفوا في التخفيف والتثقيل من قوله عز وجل: ﴿رُحْمًا﴾ [٨١]: فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وحمزة والكسائي: ﴿رُحْمًا﴾ ساكنة الحاء. وقرأ ابن عامر^(٦): ﴿رُحْمًا﴾ [مثقلة الحاء]^(٧).

(١) تقدم.

(٢) في أ: تبدل، هو أن تذهب بالشئء وتجيء.

(٣) الرجز لأبي النجم في اللسان (بدل)، ومقاييس اللغة (٢١٠/١)، وبلا نسبة في كتاب العين (٣٥٧/١).

(٤) سقط في ج.

(٥) في أ: ومن قال.

(٦) إتحاق الفضلاء (٢٩٤)، البحر المحيط (١٥٥/٦)، التبيان للطوسي (٦٩/٧)، التيسير للداني (١٤٥)، تفسير القرطبي (٣٧/١١)، الحجة لابن خالويه (٢٢٩)، الحجة لأبي زرعة (٤٢٧)، السبعة لابن مجاهد (٣٩٧)، الغيث للصفاسي (٢٨١)، الكشف للقيسي (٧٢/٢)، المجموع للطبرسي (٤٨٥/٦)، تفسير الرازي (١٦١/٢١)، النشر لابن الجزري (٢١٦/٢).

(٧) في ج: مثقلا.

وروى عن أبي عمرو: ﴿رُحْمًا﴾، و: ﴿رُحْمًا﴾.

عباس عن أبي عمرو أنه قال: أيتهما شئت فاقرا.

قال: وأنا أقرأ بالضم: ﴿رُحْمًا﴾.

[وروى] على بن نصر، عن أبي عمرو: ﴿وَأَقْرَبَ رُحْمًا﴾، و: ﴿رُحْمًا﴾ بتسكين

الحاء وتحريكها.

أبو عبيدة: الرُّحْمُ والرُّحْمُ، وهو الرحمة.

وأنشد العجاج: [من الرجز]

وَلَمْ تَعْوَجْ رُحْمٌ مِّنْ تَعَوَّجًا^(١)

وأنشد غيره لرؤية: [من الرجز]

يَا مُنْزِلَ الرُّحْمِ عَلَى إِدْرِيسٍ وَمُنْزِلَ اللَّغْنِ عَلَى إِبْلِيسِ^(٢)

قال أبو عبيدة: ﴿وَأَقْرَبَ رُحْمًا﴾: عطفًا.

اختلفوا في تشديد التاء وتخفيفها من قوله -عز وجل-: ﴿فَاتَّبَعَ سَبَبًا﴾ [الكهف:

٨٥]، ﴿ثُمَّ اتَّبَعَ سَبَبًا﴾ [الكهف: ٨٩، ٩٢]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو^(٣): ﴿فَاتَّبَعَ سَبَبًا﴾، ﴿ثُمَّ اتَّبَعَ سَبَبًا﴾، ﴿ثُمَّ اتَّبَعَ

سَبَبًا﴾ مشددة التاء.

وقرءوا: ﴿فَاتَّبَعُوهُمْ مُتَشَفِّعِينَ﴾ [الشعراء: ٦٠] مهموزًا، وكذلك: ﴿فَاتَّبَعَهُ

الشَّيْطَانُ﴾ [الأعراف: ١٧٥]، وكذلك: ﴿فَاتَّبَعَهُ شِهَابٌ ثَائِفٌ﴾ [الصفات: ١٠]،

﴿فَاتَّبَعَهُ شِهَابٌ مُّيِّنٌ﴾ [الحجر: ١٨].

وقرءوا: ﴿وَأَتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [هود: ١١٦] مشددة التاء.

وروى حسين عن أبي عمرو: ﴿وَأَتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ رواه هارون عن حسين عنه.

(١) الرجز في ديوانه (٦٦/٢)، واللسان (رحم).

(٢) الرجز في ديوانه (١٧٥).

(٣) إتحاف الفضلاء (٢٩٤)، الإعراب للنحاس (٢/٢٩٠)، الإملاء للعكبري (٥٩/٢)، البحر

المحيط (١٥٩/٦)، التبيان للطوسي (٧/٧٤)، التيسير للداني (١٤٥)، تفسير الطبري

(٩/١٦)، تفسير القرطبي (٤٨/١١)، الحجة لابن خالويه (٢٣)، الحجة لأبي زرعة (٤٢٨)،

السبعة لابن مجاهد (٣٩٧)، الغيث للصفاقسي (٢٨٢)، الكشاف للزمخشري (٢/٤٩٧)،

الكشف للقيسي (٢/٧٢)، المجمع للطبرسي (٦/٤٨٩)، المعاني للفراء (٢/١٥٧)، تفسير

الرازي (١٦٥/٢١)، النشر لابن الجزري (٢/٣١٤).

وقرأ عاصم وابن عامر وحزمة والكسائي: ﴿فَاتَّبَعَ سَبَبًا﴾، ﴿ثُمَّ اتَّبَعَ سَبَبًا﴾، ﴿ثُمَّ اتَّبَعَ سَبَبًا﴾، ﴿فَاتَّبَعَهُ الشَّيْطَانُ﴾ مقطوع.
﴿وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ موصولة.

أبو زيد: «رأيت القوم فأتبعتهم إتباعا»: إذا سبقوك^(١) فأسرعت نحوهم، و «مروا على فأتبعتهم إتباعا»: إذا ذهبت معهم ولم يستبعوك، و «تبعتهم أتبعهم تبعا» مثل ذلك. قال أبو علي: «تبع» فعل يتعدى إلى مفعول واحد، فإذا نقلته بالهمزة تعدى إلى مفعولين؛ يدل على ذلك قوله: ﴿وَاتَّبَعْنَاهُمْ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً﴾ [القصص: ٤٢]، وفي أخرى: ﴿وَاتَّبَعُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً﴾ [هود: ٦٠].

لما بنى الفعل للمفعول قام أحد المفعولين مقام الفاعل.

فأما «أتبعوا» فافتعلوا، فتعدى إلى مفعول واحد كما تعدى «فعلوا» إليه، مثل: شويته واشتويته، وحفرته واحفرتة، وجرحته واجترحتة، وفي التنزيل: ﴿اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ﴾ [الجاثية: ٢١].

وفيه: ﴿وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ﴾ [الأنعام: ٦٠]، وكذلك: فديته وافتديته، وهذا كثير.

وأما قوله -عز وجل-: ﴿فَاتَّبَعُوهُمْ مُشْرِقِينَ﴾ [الشعراء: ٦٠] فتقديره: فأتبعوهم جنودهم، فحذف أحد المفعولين كما حذف في قوله: ﴿لِيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ﴾ [الكهف: ٢] ومن قوله: ﴿لَا يَكَادُونَ يُفْقَهُونَ﴾ [الكهف: ٩٣] والمعنى: لا يفقهون أحدا [قولا]^(٢)، ولينذر الناس بأسا شديدا.

و: ﴿وَأَنْذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْ يُحْشَرُوا إِلَيْ رَبِّهِمْ﴾ [الأنعام: ٥١] أى: عذابه أو حسابه^(٣)، وقال: ﴿إِنَّمَا ذَلِكَمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ﴾ [آل عمران: ١٧٥]، أى: يخوفهم^(٤) بأوليائه؛ يدل ذلك على ذلك [قوله]^(٥): ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُوا﴾ [آل عمران: ١٧٥].

(١) فى أ: سبقوا.

(٢) سقط فى ج.

(٣) فى ج: إحسانه.

(٤) فى ج: يخوفكم.

(٥) سقط فى أ.

فقوله: ﴿فَاتَّبَع سَبِيًّا﴾ إنما هو «افتعل» الذي هو للمطاوعة، فتعدى إلى مفعول واحد، كقوله: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيْطَانُ﴾ [البقرة: ١٠٢] ﴿وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ﴾ [الشعراء: ١١١].

فأما قراءتهم: ﴿فَاتَّبَعُوهُمْ مُشْرِقِينَ﴾ [الشعراء: ٦٠].

فالمعنى: أتبعوهم جنودهم مشرقين.

وقوله: ﴿فَاتَّبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُ بَغْيًا وَعَدُوًّا﴾ [يونس: ٩٠].

تقديره: أتبعهم فرعون طلبه إياهم وتبعه لهم، وكذلك: ﴿فَاتَّبَعَهُ شَهَابٌ مُّبِينٌ﴾.

المعنى: أتبعه شهاب مبين الإحراق، أو المنع من استراق السمع.

وقوله -عز وجل-: ﴿وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [هود: ١١٦] فمطواع «تبع»،

تعدى إلى مفعول واحد.

ومثله: ﴿وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ﴾ [الشعراء: ١١١].

وأما ما رواه حسين عن أبي عمرو: ﴿وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَا أَتَرَفُوا فِيهِ﴾، فإن أتبع

يتعدى إلى مفعولين من حيث كان منقولاً من «تبعه»^(١)، فأقيم أحدهما مقام الفاعل،

وانتصب الآخر كما انتصب «الدرهم» في: أعطى زيد درهما.

والمعنى: وأتبع الذين ظلموا عقاب ما أترفوا فيه، وجزاء ما أترفوا فيه.

وقراءة عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿فَاتَّبَعَ سَبِيًّا﴾ تقديره: فاتبع سبياً

سبياً، أو: أتبع أمره سبياً، أو: أتبع ما هو عليه سبياً.

وقد فسرت الآي التي ذكرها بعد فيما تقدم.

وقال بعض المتأولين في قوله: ﴿وَمَا آتَيْنَهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ سَبِيًّا﴾ [الكهف: ٨٤]:

المعنى: وآتيناه من كل شيء بالخلق إليه حاجة سبياً، أي: علماً ومعونة له على ما

مكناه فيه، ﴿فَاتَّبَعَ سَبِيًّا﴾ يراد به اتجه في كل وجه وجهناه له وأمرناه به للسبب الذي

ينال به صلاح ما مكن منه.

وقال أبو عبيدة: ﴿فَاتَّبَعَ سَبِيًّا﴾: طريقاً وأثراً.

اختلفوا في قوله تعالى: ﴿فِي عَيْنِ حَمِئَةٍ﴾ [٨٦]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿حَمِئَةٍ﴾، وكذلك عاصم -في رواية حفص-:

(١) في ج: تبعته.

﴿حَمِيَّةٌ﴾.

وقرأ عاصم - في رواية أبي بكر - وابن عامر وحمزة والكسائي^(١): ﴿حَامِيَّةٌ﴾. [قال] أبو عبيدة: ﴿فِي عَيْنِ حَمِيَّةٍ﴾: ذات حمأة. قال [أبو علي] ^(٢) من قرأ: ﴿حَمِيَّةٌ﴾ فهي: فَعْلَةٌ، ومن قرأ: ﴿حَامِيَّةٌ﴾ فهي «فاعلة» من: حميت تحمي؛ فهي حامية.

حدثنا الكندي [قال: حدثنا] ^(٣) المؤمل قال: حدثنا إسماعيل عن أبي رجاء عن الحسن في قوله: ﴿فِي عَيْنِ حَامِيَّةٍ﴾ قال: حارة.

ويجوز فيمن قرأ: ﴿حَامِيَّةٌ﴾ أن تكون «فاعلة» من «الحمأة»، فخفف الهمزة على قياس قول أبي الحسن، فقلبها ياء محضة، وإن خفف الهمزة من «فاعل» على قول الخليل كانت بين بين.

قال سيبويه: وهو قول العرب والخليل.

وروى عن ابن عباس قال: كنت عند معاوية فقرأ: ﴿فِي عَيْنِ حَامِيَّةٍ﴾ فقلت: ما نقرؤها إلا ﴿حَمِيَّةٍ﴾، فقال: لعبد الله بن عمرو بن العاص: كيف نقرؤها؟ قال: كما قرأتها يا أمير المؤمنين، قال ابن عباس: فقلت: في بيتي نزل القرآن. فأرسل معاوية إلى كعب: أين تجد الشمس تغرب في التوراة؟ فقال: أما العربية، فأنتم^(٤) أعلم بها، وأجد الشمس في التوراة تغرب في ماء^(٥) وطين. وكان جمهور الناس على: ﴿حَامِيَّةٍ﴾.

اختلفوا في الإضافة والتثنية من قوله - عز وجل -: ﴿جَزَاءُ الْحَسَنِ﴾ [٨٨]:

(١) إتحاف الفضلاء (٢٩٤)، الإملاء للكبرى (٥٩/٢)، البحر المحيط (١٥٩/٦)، التبيان للطوسي (٧٥/٧)، التيسير للداني (١٤٥)، تفسير الطبري (٩/١٦)، تفسير القرطبي (٤٩/١١)، الحجّة لابن خالويه (٢٣٠)، الحجّة لأبي زرعة (٤٢٩)، السبعة لابن مجاهد (٣٩٨)، الغيث للصفاسي (٢٨٢)، الكشاف للزمخشري (٤٩٧/٢)، الكشاف للقيسي (٧٣/٢)، المجمع للطبرسي (٤٨٩/٦)، المعاني للفراء (١٥٨/٢)، تفسير الرازي (١٦٦/٢١)، النشر لابن الجزري (٣١٤/٢).

(٢) في أ: الحسن رحمه الله.

(٣) في ج: عن.

(٤) في أ: فأنت.

(٥) أخرجه ابن جرير (٢٧٣/٨) (٢٣٢٩٧)، وذكره السيوطي في الدر (٤٤٥/٤)، وزاد نسبه لعبد الرزاق وسعيد بن منصور، وابن المنذر وابن أبي حاتم من طريق عثمان بن أبي.

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم - في رواية أبي بكر - وأبو عمرو وابن عامر^(١): ﴿جَزَاءُ الْحُسْنَى﴾ رفعا مضافة.

وقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم: ﴿جَزَاءُ الْحُسْنَى﴾ منونا منصوبا. قال أبو علي: من قرأ^(٢): ﴿فَلَهُ جَزَاءُ الْحُسْنَى﴾، كان المعنى: فله جزاء الخلال الحسنى؛ لأن الإيمان والعمل الصالح خلال؛ فالتقدير: المؤمن له جزاء الخلال الحسنة التي أتاها وعملها.

ومن قال: ﴿فَلَهُ جَزَاءُ الْحُسْنَى﴾ فالمعنى: له الحسنى جزاء، أى: له الخلال الحسنى جزاء، ف «الجزاء» مصدر واقع موقع الحال، المعنى: فله الحسنى مجزية. قال أبو الحسن: وهذا لا تكاد العرب تكلم به مقدما إلا في الشعر^(٣).

اختلفوا في ضم السين وفتحها من قوله - جل وعز-: ﴿بَيْنَ السَّيِّئِينَ﴾ [٩٣]: فقرأ ابن كثير: ﴿بَيْنَ السَّيِّئِينَ﴾ [بفتح السين]^(٤)، ﴿وَبَيْنَهُمْ سُدًّا﴾ [٩٤] بفتح السين أيضا.

وقرأ في يس: ﴿سُدًّا﴾ و ﴿سُدًّا﴾ [٩] [جميعا بالضم]^(٥). وأبو عمرو مثله.

[وقرأ] حفص عن عاصم بفتح ذلك [كله].

وقرأ نافع وعاصم - في رواية أبي بكر - بضم السين في ذلك كله، وكذلك ابن عامر^(٦).

(١) إتحاف الفضلاء (٢٩٤)، الإعراب للنحاس (٢/٢٩٣)، الإملاء للعكبري (٥٩/٢)، البحر المحيط (١٦٠/٦)، التبيان للطوسي (٧٧/٧)، التيسير للداني (١٤٥)، تفسير الطبري (١١/١٦)، تفسير القرطبي (٥٢/١١)، الحجة لابن خالويه (٢٣٠)، الحجة لأبي زرعة (٤٣٠)، السبعة لابن مجاهد (٣٩٨)، الغيث للصفاسي (٢٨٢)، الكشف للزمخشري (٢/٤٩٨)، الكشف للقيسي (٧٤/٢)، المجمع للطبرسي (٦/٤٩١)، تفسير الرازي (٢١/٩٦٨)، النشر لابن الجزري (٢/٣١٥).

(٢) في ج: قال.

(٣) في ج: شعر.

(٤) سقط في ج.

(٥) سقط في أ.

(٦) إتحاف الفضلاء (٢٩٤)، الإعراب للنحاس (٢/٢٩٣)، الإملاء للعكبري (٥٩/٢)، البحر المحيط (١٦٣/٦)، التبيان للطوسي (٧٩/٧)، التيسير للداني (١٤٥)، تفسير الطبري (١٣/١٦)، تفسير القرطبي (٥٩/١١)، الحجة لابن خالويه (٢٣١)، الحجة لأبي زرعة =

وقرأ حمزة والكسائي بضم: ﴿بَيْنَ السُّدَيْنِ﴾ وحدها، ويفتحان: ﴿وَبَيْنَهُمْ سَدًّا﴾،
و: ﴿مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا﴾.

قال أبو عبيدة: كل شيء وجدته العرب من فعل الله من الجبال والشعاب فهو:
سُدٌّ، وما بناه الآدميون فهو: سَدٌّ.

وقال غيره: هما لغتان بمعنى واحد؛ كالأضعف والضعف، والفقر والفقر.
قال أبو علي: ويجوز أن يكون «السُدُّ» المصدر من: سدده سدًا، والسُدُّ:
المسدود؛ كالأشياء^(١) التي يفصل فيها بين المصادر والأسماء نحو: السَّقَى
والسَّقَى، والطَّحْنُ والطَّحْنُ، والشُّرْبُ والشُّرْبُ، والقَبْضُ والقَبْضُ، وإذا كان ذلك
كذلك، فالأشبه: ﴿بَيْنَ السُّدَيْنِ﴾؛ لأنه المسدود.

ويجوز فيمن فتح «السدين» أن يجعله اسما للمسدود، نحو: «نَسَجُ اليمين»،
و«ضرب الأمير» تريد بهما: منسوجه ومضروبه.

فأما ما في يس من قوله: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا﴾ [٩]:
فمن ضم كان المعنى: جعلنا بينهم مثل السد والحاجز المانع من الرؤية.
ومن فتح جعل السد: المسدود.
قال أبو الحسن: المفتوحة أكثر اللغتين.

اختلفوا في فتح الياء وضمها من قوله -تعالى-: ﴿يَفْقَهُونَ قَوْلًا﴾ [٩٣]:
فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: ﴿يَفْقَهُونَ قَوْلًا﴾ بفتح الياء.
وقرأ حمزة والكسائي^(٢): ﴿يَفْقَهُونَ قَوْلًا﴾ بضم الياء، وكسر القاف.

= (٤٣١)، السبعة لابن مجاهد (٣٩٩)، الغيث للصفاقسي (٢٨٢)، الكشاف للزمخشري
(٤٩٨/٢)، الكشف للقيسي (٧٥/٢)، المجمع للطبرسي (٤٩٢/٦)، تفسير الرازي
(١٦٩/٢)، النشر لابن الجزري (٣١٥/٢).

(١) في أ: في الأشياء.
(٢) إتحاق الفضلاء (٢٩٤، ٢٩٥)، الإعراب للنحاس (٢٩٤/٢)، البحر المحيط (١٦٣/٦)،
التيبان للطوسي (٧٩/٧)، التيسير للداني (١٤٥)، تفسير الطبري (١٣/١٦)، تفسير
القرطبي (٥٥/١١)، الحجة لابن خالويه (٢٣١)، الحجة لأبي زرة (٤٣٢)، السبعة لابن
مجاهد (٣٩٩)، الغيث للصفاقسي (٢٨٢)، الكشاف للزمخشري (٤٩٨/٢)، الكشف
للقيسي (٧٦/٢)، المجمع للطبرسي (٤٩٢/٦)، تفسير الرازي (١٧٠/٢١)، النشر لابن
الجزري (٣١٥/٢).

قال أبو علي: ﴿لَا يَكَادُونَ يُفْقَهُونَ قَوْلًا﴾ أى: لا يعلمونه، ولا يستنبطون من فحواه شيئاً.

ومن قال: ﴿لَا يَكَادُونَ يُفْقَهُونَ قَوْلًا﴾ فإن «فقهت» فعل يتعدى إلى [مفعول واحد، تقول] ^(١): فَفَقِهْتُ السَّنةَ، فإذا نقلته ^(٢) بالهمزة تعدى إلى مفعولين؛ فالمعنى فيمن ضم: لا يَكَادُونَ يُفْقَهُونَ أحداً قولاً، فحذف أحد المفعولين كما حذف من قوله -عز وجل-: ﴿لِيُذَيَّرَ بِأَسَا شَدِيدًا﴾ [الكهف: ٢] وكما حذف من قوله: ﴿فَاتَّبَعُوهُمْ مُتَّرِقِينَ﴾ [الشعراء: ٦٠].

وهذا [الحذف فى هذا] ^(٣) النحو غير ضيق.

اختلفوا فى همز ﴿يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ﴾ [٩٤]:
فقرأ عاصم وحده: ﴿يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ﴾ مهموز ههنا، وفى سورة الأنبياء [٩٦] أيضاً.
وقرأ الباقون بغير همز ^(٤).

قال أبو علي: اعلم أنك إن جعلت «يأجوج» عربياً - فيمن همز - فهو: يفعل، مثل: يربوع، وهو من «أجج»، من قولك: «هب له بأجة»، وليس من «يأجج» الذى حكاه سيويه؛ لأن الياء فى «يأجج» فاء، فالكلمة من ياء وهمزة وجيم، وأظهر الجيم فى «يأجج»؛ لأنها للإلحاق، كما أظهرت الدال من ^(٥) «مههد» لذلك.

ولو كان فى العربية «فعلول»؛ لأمكن أن يكون «يأجوج» فيمن همز: «فعلول» من «يأجج». ومن لم يهمز فقال: ياجوج، أمكن أن يكون خفف الهمزة، فقلبها ألفاً مثل: راس؛ فهو على قوله -أيضاً- «يفعلول».

فإن كانت الألف فى «يأجوج» فيمن لم يهمز ليس على التخفيف، فإنه «فاعول»

(١) فى ج: مفعول يقول.

(٢) فى ج: نقلته.

(٣) سقط فى أ.

(٤) إتحاق الفضلاء (٢٩٥)، الإملاء للعكبرى (٥٩/٢)، البحر المحيط (١٦٣/٦)، التبيان للطوسى (٧٩/٧)، التيسير للدانى (١٤٥، ١٤٦)، تفسير الطبرى (١٤/١٦)، الحجة لابن خالويه (٢٣١)، الحجة لأبى زرعة (٤٣٣)، السبعة لابن مجاهد (٣٩٩)، الغيث للصفاسى (٢٨٢)، الكشاف للزمخشرى (٤٩٨/٢)، الكشف للقيسى (٧٦/٢، ٧٧)، المجمع للطبرى (٤٩٢/٦)، المعانى للفراء (١٥٩/٢)، تفسير الرازى (١٧٠/٢١)، النشر لابن الجزرى (٣٩٠/١، ٣٩٤، ٣٩٥).

(٥) فى أ: فى.

من: ي ج ج .

فإن جعلت الكلمة من هذا الأصل كانت الهمزة فيها كمن قال: سَأَق، ونحو ذلك مما جاء مهموزاً ولم ينبغ أن يهمز، ويكون الامتناع من صرفه على هذا؛ للتأنيث والتعريف، كأنه اسم للقبيلة^(١) كـ «مجوس».

وأما «مأجوج» فيمن همز فـ «مفعول» من «أج»، كما أن «يأجوج»: «يفعول» منه؛ فالكلمتان على هذا من أصل واحد في الاشتقاق.

ومن لم يهمز «مأجوج» كان [«مأجوج»]^(٢) عنده «فاعولاً» من «مَجَّ»، كما كان «يأجوج» [فاعولاً]^(٣) من «يَجَّ»؛ فالكلمتان على هذا من أصلين، وليستا من أصل واحد، كما كانتا كذلك فيمن همزهما، ويكون ترك الصرف فيهما^(٤) أيضاً؛ للتأنيث والتعريف.

وإن جعلتهما من العجمي فهذه التمثيلات لا تصح فيهما، وامتنعا من الصرف؛ للعجمة والتعريف، وإنما تمثل هذه التمثيلات في العجمية؛ ليعلم أنها لو كانت عربية لكانت على ما يذكر.

اختلفوا في قوله -جل وعز-: ﴿خَرَجًا﴾ [٩٤]، ﴿فَخَرَجُ رَبِّكَ﴾ [المؤمنون: ٧٢]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم: ﴿خَرَجًا﴾، وفي المؤمنين: ﴿خَرَجًا﴾ بغير ألف، ﴿فَخَرَجُ﴾ الأخير بألف.

وقرأ ابن عامر: ﴿خَرَجًا﴾ بغير ألف، وفي المؤمنين ﴿خَرَجًا﴾ بغير ألف، ﴿فَخَرَجُ رَبِّكَ﴾ بغير ألف في الثلاثة.

وقرأ حمزة والكسائي^(٥) ثلاثهن بألف.

(١) في ج: القبيلة.

(٢) سقط في ج.

(٣) سقط في أ.

(٤) في أ: فيه.

(٥) إتحاق الفضلاء (٢٩٥)، الإعراب للنحاس (٢/٢٩٤)، الإملاء للعكبري (٢/٥٩)، البحر

المحيط (٦/١٦٣)، التبيان للطوسي (٧/٧٩)، التيسير للداني (١٤٦)، تفسير الطبري

(١٦/١٩)، الحجة لأبي زرعة (٤٣٣)، السبعة لابن مجاهد (٤٠٠)، الغيث للصفاقسي

(٢٨٢)، الكشاف للزمخشري (٢/٤٩٩)، الكشاف للقيسي (٢/٧٧)، المجمع للطبرسي =

قال أبو علي: ﴿فَهَلْ يَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا﴾: أى: هل نجعل لك عطية نخرجها إليك من أموالنا، وكذلك قوله -عز وجل-: ﴿أَمْ تَسْأَلُهُمْ خَرْجًا﴾، أى: مالا يخرجونه إليك.

فأما المضروب على الأرض فالخراج.

وقد يجوز فى غير ضرائب الأرض الخراج؛ بدلالة قول العجاج: [من الرجز] يَوْمُ خَرَاغٍ يُخْرِجُ الشَّمْرَجَا^(١)

فهذا ليس على الضرائب التى ألزمت الأرضين المفتحة كأرض السواد؛ لأن ذلك لا يكاد يضاف إلى وقت من يوم أو غيره، وإنما هو شيء مؤبد لا يتغير عما عليه من اللزوم للأرضين.

ويدل على أن الخراج العطية منهم له، قوله فى جوابه لهم: ﴿مَا مَكَّنِي فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ﴾ [الكهف: ٩٥]؛ كأن المعنى: ما مكنى فيه من الاتساع فى الدنيا خير من خرجكم الذى بذلتموه لى؛ فأعينونى بقوة دون الخراج الذى بذلتموه.

قال: كلهم قرأ: ﴿رَدْمًا. أَتُونِي﴾ [٩٦، ٩٥] ممدوداً^(٢)، غير عاصم فيما حدثنى به إبراهيم بن أحمد بن عمر الوكيعى عن أبيه عن يحيى عن أبى بكر عن عاصم: ﴿رَدْمَنِ أَتُونِي﴾ بكسر التنوين.

وحدثنى موسى بن إسحاق عن أبى هشام عن يحيى عن أبى بكر عن عاصم ﴿رَدْمًا. أَتُونِي﴾ بكسر التنوين على معنى: جيئونى.

وحدثنى موسى بن إسحاق عن هارون عن حسين عن أبى بكر عن عاصم: ﴿رَدْمَنِ أَتُونِي﴾ مثله، على جيئونى^(٣).

= (٦/٤٩٢)، المعانى للفراء (٢/١٥٩)، تفسير الرازى (٢١/١٧١)، النشر لابن الجزرى (٢/٣١٥).

(١) الرجز فى ديوانه (٢/٢٤، ٢٥)، واللسان (سمج، فنزج، عكف، حجا)، وتهذيب اللغة (١/٣٢٢، ٥/١٣٢)، والتاج (سمج، فنزج، ريض، عكف، حجا)، جمهرة اللغة (٢٣٩، ١١٣٨)، وديوان الأدب (٢/٨٧)، وكتاب العين (١/٢٠٥، ٦/٢٠٠، ٤/٢٠٤)، ولرؤبة فى اللسان (شمرج)، والتاج (شمرج)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة (١٣٢٣)، ومقاييس اللغة (٤/١٠٨، ٥١٥)، ومجمل اللغة (٤/١٠٨)، والمخصص (٣/١٦، ١٢/٦٧).

(٢) فى ج: ممدودة.

(٣) إتحاف الفضلاء (٢٩٥)، الإملاء للعكبرى (٢/٥٩)، البحر المحيط (٦/١٦٤)، التيسير للدانى (١٤٦)، الحجة لابن خالويه (٢٣٢)، الحجة لأبى زرعة (٤٣٤)، السبعة لابن =

وروى حفص عن عاصم: ﴿رَدَمًا آتُونِي﴾ مثل أبي عمرو.
 حجة من قرأ: ﴿رَدَمَنِ اِتُونِي﴾ أن «اتوني» أشبه بقوله: ﴿فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ﴾ [الكهف: ٩٥]؛ لأنه كلفهم المعونة على عمل السد، ولم يقبل الخرج^(١) الذي بذلوه [له] ^(٢). فقوله: ﴿اتوني﴾ الذي معناه: جيئوني، إنما هو معونة على ما كلفهم في ^(٣) قوله: ﴿فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ﴾.
 وأما «آتوني» فمعناه: أعطوني، وأعطوني يجوز أن يكون على المناولة^(٤)، ويجوز أن يكون على الاتهاب.

أخبرنا أبو الحسن عبد الله بن الحسين، أن ابن سماعة^(٥) روى عنه محمد في رجل كان عنده ثوب لرجل، فقال له: أعطني هذا الثوب، فقال: قد أعطيتك -قال: هو صدقة، فإن لم يكن الثوب عنده ولكن [كان]^(٦) عند رب الثوب، فقال له: أعطني هذا الثوب، فقال: قد أعطيتك -قال: هو عارية.
 وقولهم: «آتوني» مثل «أعطوني» في المعنى، وقد احتمل «أعطوني»^(٧) الوجهين، وكذلك يحتملها «آتوني». و«اتوني» لا يحتمل إلا جيئوني.

= مجاهد (٤٠٠)، الغيث للصفاقسي (٢٨٢)، الكشف للقيسي (٧٩/٢)، المجمع للطبرسي (٤٩٢/٦)، النشر لابن الجزري (٣١٥/٢).

- (١) في أ: الخراج.
- (٢) سقط في أ.
- (٣) في أ: من.
- (٤) في أ: المشاركة.
- (٥) قاضي بغداد العلامة أبو عبد الله، محمد بن سماعة بن عبيد الله بن هلال، التميمي الكوفي، صاحب أبي يوسف ومحمد. حدث عن: الليث، والمسيب بن شريك. روى عنه محمد بن عمران الضبي، والحسن بن محمد بن عنبر الوشاء. وصنف التصانيف.
- قال ابن معين: لو أن المحدثين يصدقون في الحديث كما يصدق ابن سماعة في الفقه، لكانوا فيه على نهاية.
- قلت: ولى القضاء للرشيد بعد يوسف بن أبي يوسف، ودام إلى أن ضعف بصره؛ فصرفه المعتصم بإسماعيل بن حماد.
- عُمِّرَ مائة سنة وثلاث سنين، وتوفى سنة ثلاث وثلاثين ومائتين.
- ينظر: سير أعلام النبلاء (١٠/٦٤٦ - ٦٤٧).
- (٦) سقط في أ.
- (٧) في ج: أعطني.

ف «أتونى» المقصورة ههنا أحسن^(١)؛ لاختصاصه بالمعونة فقط دون أن يكون سؤال عين، والعطية قد تكون هبة، قال: [من الطويل]
 وَمِمَّا الَّذِي أُعْطِيَ الرَّسُولُ عَطِيَّةً أَسَارَى تَمِيمٍ وَالْعُيُونُ دَوَامِعٌ^(٢)
 فالعطية تجرى مجرى الهبة لهم والإنعام عليهم فى فك الأسر^(٣).
 وقد تكون بمعنى المناولة.

ووجه [قول من قرأ:]^(٤) ﴿أَتُونِي﴾ أنه لم يرد ب «أتونى»: العطية والهبة؛ ولكن تكليف المناولة بالأنفس، كما كان قراءة من قرأ: ﴿أتونى﴾ لا يصرف إلى استدعاء تملك عين بهبة ولا بغيرها.
 وأما انتصاب ﴿زُبَرَ الْحَدِيدِ﴾ فإنك تقول: أتيتك بدرهم.

وقال: [من الطويل]
 أَتَيْتَ بِعَبْدِ اللَّهِ فِي الْقِدِّ مُوثِقًا فَهَلَّا سَعِيدًا دَا الْخِيَانَةِ وَالْعَدْرِ^(٥)
 فيصل الفعل إلى المفعول الثانى بحرف الجر، ثم يجوز أن يحذف الحرف^(٦)
 اتساعا؛ فيصل الفعل إلى المفعول الثانى على حد: [من البسيط]
 أَمْرُتُكَ الْخَيْرَ.....
 ونحوه.

قال: قرأ ابن كثير وحده^(٨): ﴿مَا مَكَّنِي﴾ [الكهف: ٩٥] بنونين، وكذلك هى فى مصاحف أهل مكة.

- (١) فى ج: حسن.
- (٢) البيت للفرزدق فى ديوانه (٥١٦/٢)، وشرح أبيات معنى اللبيب (١٢٢/٣).
- (٣) فى أ: الأسير.
- (٤) فى ج: قراءة.
- (٥) البيت بلا نسبة فى شرح الأشموني (٦١٠/٣)، ومجالس ثعلب (٧٤/١)، والمقاصد النحوية (٤٧٥/٤).
- (٦) فى ج: حذفًا.
- (٧) تقدم.
- (٨) إتحاق الفضلاء (٢٩٥)، الإعراب للنحاس (٢٩٤/٢)، الإملاء للعكبرى (٥٩/٢)، البحر المحيط (١٦٤/٦)، التيسير للدانى (١٤٦)، تفسير القرطبي (٦٠/١١)، الحجة لأبى زرعة (٤٣٤)، السبعة لابن مجاهد (٤٠٠)، الغيث للصفاسى (٢٨٢)، الكشف للزمخشري (٤٩٩/٢)، الكشف للقيسى (٧٨/٢)، المجمع للطبرسى (٤٩٢/٦)، تفسير الرازى (١٧١/٢١)، النشر لابن الجزرى (٣١٥/٢).

وقرأ الباقون: ﴿مَا مَكَّنِي﴾ مدغماً.

قال أبو زيد: رجل مكين عند السلطان من قوم مكنا، وقد مكن مكانة.
قال أبو علي: «مَكَّنَ» فِعْلٌ غير متعد كَشَرَفَ وَعَظَمَ، فإذا ضعفت العين عديته
بذلك؛ كقولك: شرفته وعظمته؛ فقول ابن كثير: ﴿مَكَّنِي﴾ يكون منقولاً من
«مَكَّنَ»، وكذلك قول الباقيين.

فأما إظهار المثلين في «مكني» فلأن الثاني منهما غير لازم؛ لأنك قد تقول:
مكنتك ومكنه، فلا تلزم النون؛ فلما لم تلزم لم يعتد بها، كما أن التاء في «اقتتلوا»
كذلك.

ومن أدغم لم ينزله منزلة ما لا يلزم؛ فادغم.

كما أن من قال^(١): «قَتَلُوا» في «اقتتلوا» كذلك^(٢).

اختلفوا في قوله -عز وجل-: ﴿بَيْنَ الصَّدَقَيْنِ﴾ [٩٦]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر^(٣): ﴿بَيْنَ الصَّدَقَيْنِ﴾ بضم الصاد والذال.

وقرأ نافع وحزمة والكسائي: ﴿الصَّدَقَيْنِ﴾ بفتح الصاد والذال.

وقرأ عاصم -في رواية أبي بكر-: ﴿الصُّدْفَيْنِ﴾ بضم الصاد وتسكين الذال.

وروى حفص عن عاصم: ﴿الصَّدَقَيْنِ﴾ بفتحيتين^(٤).

قال أبو علي: هذه لغات في الكلمة فاشية، زعموا.

وقال أبو عبيدة: الصدقان: جنبتا الجبل.

(١) في أ: قرأ.

(٢) في ج: كان كذلك.

(٣) إتحاف الفضلاء (٢٩٥)، الإملاء للعكبري (٥٩/٢)، البحر المحيط (١٦٤/٦)، التبيان للطوسي (٨٢/٧)، التيسير للداني (١٤٦)، تفسير الطبري (٢١/١٦)، تفسير القرطبي (٦١/١١)، الحجة لابن خالويه (٢٣٢)، الحجة لأبي زرعة (٤٣٤)، السبعة لابن مجاهد (٤٠١)، الغيث للصفاسي (٢٨٢)، الكشف للزمخشري (٤٩٩/٢)، الكشف للقيسي (٧٩/٢)، المجمع للطبرسي (٤٩٢/٦)، المعاني للفراء (١٦٠/٢)، تفسير الرازي (١٧٢/٢)، النشر لابن الجزري (٣١٥/٢).

(٤) إتحاف الفضلاء (٢٩٥)، البحر المحيط (١٦٥/٦)، التبيان للطوسي (٨٢/٧)، التيسير للداني (١٤٦)، تفسير الطبري (٢١/١٦)، الحجة لأبي زرعة (٤٣٤)، السبعة لابن مجاهد (٤٠١)، الغيث للصفاسي (٢٨٢)، الكشف للزمخشري (٤٩٩/٢)، الكشف للقيسي (٧٩/٢)، المجمع للطبرسي (٤٩٢/٦)، المعاني للفراء (١٦٠/٢)، تفسير الرازي (١٧١/٢)، النشر لابن الجزري (٣١٥/٢).

اختلفوا في قوله -تعالى-: ﴿ءَأَتُونِي أَوْعِيَّ﴾ [٩٦]:
 فقرا ابن كثير ونافع [وأبو عمرو] ^(١) وابن عامر والكسائي: ﴿قَالَ ءَأَتُونِي أَوْعِيَّ﴾
 ممدودا.

وقرا عاصم -في رواية أبي بكر- وحمزة ﴿قال ائتوني﴾ قصرا.
 وروى خلف عن يحيى عن أبي بكر عن عاصم [أنه] ^(٢) قال: ﴿ءَأَتُونِي﴾ ممدودة.
 [وروى] حفص عن عاصم قال: ﴿ءَأَتُونِي﴾ ممدودة.
 قال أبو علي: أما [قراءة] ^(٣) من قرأ: ﴿ائتوني أفرغ عليه قطرا﴾ فمعناه: جيئوني
 به، واللفظ على إيصال الفعل إلى المفعول الثاني بالحرف؛ كما كان قوله: ﴿ائتوني
 زبر الحديد﴾ كذلك، إلا أنه أعمل الفعل الثاني، ولو أعمل الأول لكان: «ائتوني
 أفرغه عليه قطرا»، إلا أن تقدير الفعل أن يصل إلى المفعول الثاني بلا حرف؛ كما
 كان كذلك في قوله: ﴿ائتوني زبر الحديد﴾، وجميع ما مر بنا في التنزيل من هذا
 النحو إنما هو على إعمال الثاني كما يختاره سيبويه، [فمن ذلك] ^(٤) قوله -عز
 وجل-: ﴿سَتَفْتُنُكَ قُلُوبُ اللَّهِ يَفْتِنُكُمْ فِي الْكَلْبَلَةِ﴾ [النساء: ١٧٦]، ومنه قوله: ﴿هَؤُلَاءِ
 أَقْرَبُوا كِنْيَةً﴾ [الحاقة: ١٩].

ووجه من قال: ﴿ءَأَتُونِي أَوْعِيَّ عَلَيْهِ قَطْرًا﴾ أن المعنى: ناولوني قطرا أفرغه عليه،
 إلا أنه أعمل الثاني من الفعلين كما أعمل الثاني في قصر «ائتوني».
 قال: كلهم قرأ: ﴿فَمَا اسْطَاعُوا﴾ [٩٧] بتخفيف الطاء غير حمزة ^(٥) فإنه قرأ:
 ﴿فَمَا اسْطَاعُوا﴾ يريد: فما استطاعوا، ثم يدغم التاء في الطاء.
 قال: وهذا غير جائز؛ لأنه قد جمع بين السين وهي ساكنة والتاء المدغمة وهي
 ساكنة.

(١) سقط في أ.

(٢) سقط في ج.

(٣) سقط في ج.

(٤) في أ: فمنه.

(٥) إتخاف الفضلاء (٢٩٥، ٢٩٦)، الإعراب للنحاس (٢/٢٩٥)، الإملاء للعكبري (٢/٦٠)،
 البحر المحيط (٦/١٦٥)، التبيان للطوسي (٧/٨٢)، التيسير للداني (١٤٦)، تفسير
 القرطبي (١١/٦٣)، الحججة لابن خالويه (٢٣٢)، الحججة لأبي زرعة (٤٣٥)، السبعة لابن
 مجاهد (٤٠١)، الغيث للصفاسي (٢٨٣)، الكشف للزمخشري (٢/٤٩٩)، الكشف
 للقيسي (٢/٨٠)، المجمع للطبرسي (٦/٤٩٢)، النشر لابن الجزري (٢/٢٧١).

قال أبو علي: طاع يطوع، فلم يتعد الفعل منه، فإذا أريد تعديته ألحقت الهمزة، فقالوا: أطعت زيدا، قال -جل وعز-: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [الأنفال: ١].
وقالوا -أيضا-: اسطاع يسطيع، فى معنى: أطاع يطيع، وقولهم: اسطاع: أفعل، وإنما ألحقت السين البناء؛ لنقل الحركة إلى الفاء، وتهيئة الكلمة بنقل الحركة فيها للحذف؛ ألا ترى أنها هيأت الكلمة للحذف منها فى نحو: لم يسطع؟!
ومثل السين فى ذلك الهاء فى قول من قال: أهراق يَهْرِيق. فالهاء -فى أنها عوض- مثل السين فى «اسطاع»، وليس هذا العوض بلازم؛ ألا ترى أن ما كان نحوه لم يلزم هذه العوض؟!!

وقالوا أيضا: اسطاع يسطيع، وفى التنزيل: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾ [المائدة: ١١٢] فهذا استفعل، وكأن «استفعل» فى ذلك جاء فى معنى: أفعل؛ كما أن «استجاب» فى معنى «أجاب» فى نحو: [من الطويل].

.....
.....
.....
فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَلِكَ مُجِيبٌ^(١)

وحذفوا من الكلمة التاء المزيدة مع السين فقالوا: اسطاع يسطيع.
وفى التنزيل: ﴿فَمَا أَسْطَعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ﴾ وهو قراءة الجمهور، لما اجتمعت المتقاربة^(٢) أحبوا التخفيف بالإدغام كما أحبوا ذلك فى الأمثال؛ فلما لم يسغ التخفيف بالإدغام لتحرك^(٣) ما لم يتحرك فى موضع عدل عنه إلى الحذف، كما أنه لما اجتمع المثان فى قولهم: عَلماء بنو فلان، يريدون: على الماء، ولم يسغ إدغام [الأول فى الثانى]^(٤) وإن كانت تتحرك بحركة الهمزة فى نحو قولهم: أَلْحَمَرُ -حذفوا الأول من المثليين؛ لما كان الإدغام يؤدى إلى تحريك ما تكره الحركة فيه. فأما تحريكه بحركة الهمزة: فهى فى هذا التحريك فى نية السكون؛ ي ذلك على ذلك تقدير^(٥) همزة الوصل مع تحرك اللام، فقالوا: «علماء بنو فلان»، فحذفوا الأول من المثليين؛ حيث لم يتجه الإدغام، وهذا أولى من قولهم: «اسطاع»؛ لأن

(١) تقدم.

(٢) فى ج: المقاربة.

(٣) فى أ: لتحريك.

(٤) فى أ: الأولى فى الثانية.

(٥) فى ج: تقرير.

هذه السين لم تتحرك بشيء^(١) من الحركات كما تحركت اللام؛ فهذا «استفعل» بمنزلة «أفعل»، وأجروا المتقاربين في هذا مجرى المثلين، فقالوا: بَلَعْنَبِر؛ لما كانت النون مقاربة اللام، وكانت تدغم فيها في نحو: من لك، أريد إدغامها في هذا الموضع أيضا؛ فلما لم يسغ ذلك عندهم خففوا بالحذف كما [خففوا به]^(٢) في المثلين.

ولغة أخرى خامسة في الكلمة، وهي أن بعضهم قال في «يسطيع»: يستيع، فهذا يحتمل أمرين:

أحدهما: أنه أبدل من الطاء - التي هي فاء - التاء؛ ليقربها من الحرف الذي قبلها؛ فأبدل التاء لتوافق السين في الهمس، كما أبدل الدال من التاء في نحو: ازدان؛ ليوافق ما قبله في الجهر.

والآخر: أن يكون حذف الطاء؛ لما لم يستقم إدغام ما قبلها [في المتقارب منها]^(٣)، كما حذف المثل والمتقارب^(٤) من: عَلماءِ بنو فلان، وبلَعْنَبِر، ويكون هذا - في أنه حذف من الكلمة الأصل للتخفيف - بمنزلة قولهم: «تَقِيْتُ»؛ ألا ترى أنه في الأصل: اتقى، فحذف الفاء التي هي في الأصل واو، فلما حذفها سقطت همزة الوصل المجتبلة؛ لسكون الفاء؛ فبقي: «تَقِيْتُ» على «فعلت».

فإن قلت: فلم لا يكون على أنه أبدل من الفاء التي هي واو التاء، كما أبدل من «تَيَقُّور» و«تَوَلَّج» ونحو ذلك، ولا يكون على ما ذكرت من حذفه الفاء من «افتعلت».

فالدليل على أن الحذف من «افتعلت»، وليس على حد ما ذكرت - قولهم^(٥) في المضارع: «يتقى»، ولو كان على الحد الآخر لسكن ما بعد حرف المضارعة، وأنشدنا: [من الكامل]

يَتَّقِي بِهِ نَفْيَانًا كُلَّ عَشِيَّةٍ
.....
.....
.....^(٦)

(١) في أ: في موضع.

(٢) في ج: خففوه.

(٣) في ج: من المقارب فيها.

(٤) في ج: المقارب.

(٥) في ج: من قولهم.

(٦) صدر بيت لساعدة الهذلي، وعجزه:

ومثل [تقديره حذف] ^(١) الفاء التي هي طاء من «يستيع»، تقدير حذف التاء ^(٢) من قولهم: استخذ فلان مالا، يجوز أن يكون: استخذ؛ فحذف الفاء لاجتماع حروف متماثلة، فحذفت التاء التي هي فاء، كما حذفت الفاء في: يستيع، وإنما هو: يستطيع.

ويجوز أن يكون «استخذ» اتخذ؛ فأبدل السين من التاء لاجتماعهما في الهمس ومقاربة المخرج، وأبدلت السين من التاء، كما أبدلت التاء من السين في قولهم: طسَّت.

قال العجاج: [من الرجز]

أَنَّ رَأَيْتِ هَامَتِي كَالطُّسَّتِ ^(٣)

والأصل: السين؛ يدل على ذلك أن أبا عثمان أنشد: [من الرجز]

لَوْ عَرَضْتِ لِأَيْبُلِي قَسُّ

أَشَعْتِ فِي هَنِكَلِهِ مُنْدَسُّ

حَنْ إِلَىهَا كَحَنِينِ الطُّسُّ ^(٤)

فأما قول ^(٥) حمزة: ﴿فَمَا اسْتَطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ﴾ وإنما هو على إدغام التاء في الطاء، ولم يلق ^(٦) حركتها على السين فيحرك ما لا يتحرك، ولكن أدغم مع أن الساكن الذي قبل المدغم ليس حرف مد، وقد قرأت القراء غير حرف من هذا النحو، وقد قدمنا ذكر وجه هذا النحو، ومما يؤكد ذلك أن سيبويه أنشد: [من الرجز]

كَأَنَّهُ بَعْدَ كَلَالِ الزَّاجِرِ وَمَسْجِي مَرُّ عُقَابِ كَاسِرِ ^(٧)

والحذف في «ما استطاعوا»، والإثبات في «ما استطاعوا»، كل واحد منهما أحسن

.....
فالماء فوق متونه يتصيب

ينظر: شرح أشعار الهذليين ص (١١٠٠)، واللسان (نفي)، والتاج (نفي).

(١) في أ: تقديره.

(٢) في ج: الفاء.

(٣) تقدم.

(٤) تقدم.

(٥) في ج: قراءة.

(٦) في ج: يلحق.

(٧) تقدم.

من الإدغام على هذا الوجه.

اختلفوا في قوله -عز وجل-: ﴿ذَكَاءٌ﴾ [٩٨]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر^(١): ﴿ذَكَأٌ﴾ منونا غير مهموز غير مهموز ولا ممدود.

وقرأ حمزة والكسائي وعاصم: ﴿ذَكَءٌ﴾ ممدودا مهموزا بلا تنوين.

وهبيرة عن حفص [عن عاصم]: ﴿ذَكَأٌ﴾ منونا غير ممدود.

وقال غير هبيرة عن حفص عن عاصم: ممدود.

قال أبو علي: من [قال] ^(٣): ﴿جَعَلَهُ ذَكَأٌ﴾ احتمل أمرين:

أحدهما: أنه لما قال: ﴿جَعَلَهُ﴾ وكان بمنزلة: خلق وعمل؛ فكأنه قد قال: دكة دكا، فحمله على الفعل الذي دل عليه قوله: ﴿جَعَلَهُ﴾.

والوجه الآخر: أن يكون جعله ذا دك، فحذف المضاف، ويمكن أن يكون حالا في هذا الوجه.

ومن [قال] ^(٤): ﴿جَعَلَهُ ذَكَءٌ﴾ فعلى حذف المضاف، كأنه: جعله مثل دكاء،

قالوا: ناقة دكاء، أى: لا سنام لها، ولا بد من تقدير الحذف؛ لأن «الجبل» مذكر فلا يوصف بـ«دكاء»؛ لأنه من [وصف] ^(٥) المؤنث، و«جعل» مثل «خلق»، ويمكن أن يكون حالا.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله -تعالى-: ﴿أَنْ نُنْفَذَ كَلِمَتَ رَبِّي﴾ [١٠٩]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم: ﴿قَبْلَ أَنْ نُنْفَذَ كَلِمَتَ رَبِّي﴾ بالتاء.

(١) إتحاف الفضلاء (٢٩٦)، الإعراب للنحاس (٢/٢٩٦)، البحر المحيط (٦/١٦٥)، التبيان للطوسي (٧/٨٣)، التيسير للداني (١٤٦)، تفسير القرطبي (١١/٦٤)، الحجة لابن خالويه (١٦٣، ٢٣٣)، الحجة لأبي زرة (٤٣٦)، السبعة لابن مجاهد (٤٠٢)، الغيث للصفاسي (٢٨٣)، الكشاف للزمخشري (٢/٤٩٩)، الكشف للقيسي (٢/٨١)، المجمع للطبرسي (٦/٤٩٢)، المعاني للفراء (٢٠/١٦٠)، تفسير الرازي (٢١/١٧٢)، النشر لابن الجزري (٢/٢٧١).

(٢) سقط في أ.

(٣) سقط في ج.

(٤) سقط في ج.

(٥) سقط في أ.

وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي^(١): ﴿يَنْقَدُ﴾ بالياء .
قال أبو علي: التأنيث أحسن؛ لأن المسند إليه الفعل مؤنث، والتذكير حسن
أيضا؛ لأن التأنيث ليس بحقيقي، وقد تقدم ذكر ذلك في غير موضع.

* * *

(١) إتحاف الفضلاء (٢٩٦)، البحر المحيط (١٦٩/٦)، التبيان للطوسي (٨٨/٧)، التيسير
للداني (١٤٦)، الحجة لابن خالويه (١٣٣)، الحجة لأبي زرعة (٤٣٦)، السبعة لابن
مجاهد (٤٠٢)، الغيث للصفاسي (٢٨٣)، الكشاف للزمخشري (٥٠١/٢)، الكشاف
للقيسي (٨١/٢، ٨٢)، المجمع للطبرسي (٤٩٧/٦)، النشر لابن الجزري (٣١٦/٢).

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ] ^(١)

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ مَرْيَمَ

اختلفوا في [قوله - عز وجل -]: ^(٢) ﴿كَهَيْعَصَ . ذِكْرُ﴾ [١ ، ٢]:
 فقرأ ابن كثير: ﴿كَهَيْعَصَ﴾ بفتح الهاء والياء، وتبيين ^(٣) الدال التي في هجاء
 «صاد». وقرأ أبو عمرو: ﴿كَهَيْعَصَ . ذِكْرُ﴾ بكسر الهاء وفتح الياء، ويدغم الدال في
 الدال.

[و] نافع يلفظ بالهاء والياء بين الكسر والفتح، ولا يدغم الدال التي في هجاء
 «صاد» في الدال من «ذكر»، هذا قول محمد بن إسحاق عن أبيه.
 وقال ابن سعدان عن إسحاق المدني عن نافع: بفتح الهاء والياء ويدغم.

وقال إسماعيل بين الكسر والفتح.
 وقال أحمد بن صالح عن ورش، وقالون عن نافع: الهاء بين الكسر والفتح،
 ونون «العين» غير مبينة، ودال «صاد» غير مبينة وهو معها ذال.
 وقرأ عاصم - في رواية أبي بكر - والكسائي: بكسر الهاء والياء، والكسائي لا
 يبين الدال وعاصم بينها ^(٤).

وقرأ حمزة وابن عامر: ﴿كَهَيْعَصَ . ذِكْرُ﴾ بفتح الهاء وكسر الياء، ويدغمان.
 وكلهم يخفي نون «عين».
 وروى ابن اليتيم عن أبي حفص [عن حفص] ^(٥) عن عاصم: [أنه كان] ^(٦) يبين
 الهاء ولا يرفعها ولا يكسر الياء.

(١) سقط في أ.

(٢) سقط في أ.

(٣) في ج: تليين.

(٤) إتحاف الفضلاء (٢٩٧)، الإعراب للنحاس (٢/٢٩٩)، البحر المحيط (٦/١٧٢)، التبيان
 للطوسي (٧/٩٠)، التيسير للداني (١٤٧)، تفسير القرطبي (١١/٧٤)، الحجة لابن خالويه
 (٢٣٤)، الحجة لأبي زرعة (٤٣٧)، السبعة لابن مجاهد (٤٠٦)، الكشاف للزمخشري
 (٢/٥٠٢)، الكشف للقيسي (١/١٨٧)، المجمع للطبرسي (٦/٥٠٠)، تفسير الرازي
 (٢١/١٧٨)، النشر لابن الجزري (١/٢).

(٥) سقط في أ.

(٦) سقط في ج.

أبو عمارة عن حفص عن عاصم: يفخم.
قال أبو علي: القول في إمالة هذه الحروف: إن إمالتها لا تمتنع؛ لأنها ليست بحروف معني، وإنما هي أسماء لهذه الأصوات.
قال سيويه: قالوا: با، تا؛ لأنها أسماء ما يتهجى به، فلما كانت أسماء غير حروف جازت فيها الإمالة كما جازت في الأسماء.
ويدلك على أنها أسماء أنها إذا أخبرت عنها أعربت، وإن كنت لا تعربها قبل ذلك، كما أن أسماء العدد إذا أخبرت عنها أعربت؛ فكما أن أسماء العدد قبل أن تعربها أسماء، فكذلك هذه الحروف، وإذا كانت أسماء ساغت الإمالة فيها، فأما من لم يمل فعلى قول أهل الحجاز.

قال: كلهم يخفى نون «عين». حفص عن عاصم يبين النون^(١).
قال أبو عثمان: بيان النون مع حروف الفم لحن، إلا أن هذه الحروف تجرى على الوقف عليها والقطع لها مما بعدها، فحكمها البيان وألا تخفى.
وقول عاصم هو القياس فيها وما لا مذهب عنه، وكذلك أسماء العدد حكمها على الوقف وعلى أنها منفصلة مما بعدها.

ومما يبين أنها على الوقف أنهم قالوا: ثلاثة اربعة، فألقوا حركة الهمزة على الهاء؛ لسكونها، ولم يقلبوها تاء - وإن كانت موصولة - لما كانت النية بها الوقف؛ فكذلك النون ينبغي أن تبين؛ لأنها في نية الوقف والانفصال مما بعدها.
ولمن لم يبين أن يستدل بتركهم قطع الهمزة في^(٢) قوله: ﴿الْمَ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١-٢]؛ ألا ترى أن الهمزة لم تقطع، وإن كان ما هي منه^(٣) في تقدير الانفصال مما قبله؟! فكما لم تقطع الهمزة في ﴿الْمَ اللَّهُ﴾ وفي قولهم: واحد اثنان، كذلك لم تبين النون؛ لأنها جعلت في حكم الاتصال، كما كانت الهمزة فيما ذكرنا كذلك.

قال أبو الحسن: التبيين - يعني: تبيين النون - أجود في العربية؛ لأن حروف الهجاء والعدد منفصل بعضها من بعض.

(١) ثبت في حاشية ج: وهذا غلط؛ لأن أحدًا لم يبين النون، وإنما ذكر أنه يبين دالها.

(٢) في أ: من.

(٣) في ج: فيه.

قال: وعامة القراء على خلاف التبيين.

اختلفوا في قوله: ﴿مِنْ وَرَائِي﴾ [٥]:

فقرأ ابن كثير، فيما قرأت على قنبل: ﴿مِنْ وَرَائِي﴾ مهموزة ممدودة مفتوحة الياء.

وحدثوني عن خلف عن عبيد عن شبيل عن ابن كثير: ﴿مِنْ وَرَائِي﴾ مثل:

﴿عَصَاي﴾ [طه: ١٨]، و: ﴿هُدَاي﴾ [طه: ١٢٣] بغير همز ونصب الياء.

وكلهم همز ومد وأسكن الياء غير ابن كثير.

قال أبو عبيدة وغيره: ﴿مِنْ وَرَائِي﴾: من قدامي.

وكذلك قال في قوله: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ﴾ [الكهف: ٧٩] أى: بين أيديهم.

وأشدد لسوار بن المضرب: [من الطويل]

أَيْرُجُو بَنُو مَرْوَانَ سَمْعِي وَطَاعَتِي وَقَوْمِي تَمِيمٌ وَالْفَلَاةُ وَرَائِيَا^(١)

أى: أمامي، وهكذا حكى عنه التوزي.

قال: وقال: وراء الرجل: خلفه. ووراءه: قدامه.

قال: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ﴾ أى: أمامهم.

وكذلك قوله -عز وجل-: ﴿وَمِنْ وَرَائِهِ عَذَابٌ غَلِيظٌ﴾ [إبراهيم: ١٧]، أى:

أمامه.

قال التوزي: وأنشدنا أبو عبيدة^(٢): [من الوافر]

أَتُوْعِدُنِي وَرَاءَ بَنِي رِيَّاحٍ كَذَّبْتَ لَتَقْضُرَنَّ يَدَاكَ دُونِي^(٣)

وراء بنى رياح، أى: قدام بنى رياح. وأنشد: [من الطويل]

أَلَيْسَ وَرَائِي أَنْ أَدِبَ عَلَى الْعَصَا فَيَأْمَنَ أَعْدَائِي وَيَسْأَمَنِي أَهْلِي^(٤)

وقال غيره -أيضا-: «وراء» يكون بمعنى: خلف، وبمعنى: قدام.

قال: وفي القرآن بمعنى^(٥): خلف وبعد، قوله: ﴿وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبُ﴾

(١) البيت فى اللسان (ورى)، والتاج (ورى)، ونوادى أبى زيد (٤٥)، وللرزديق فى جمهرة اللغة (١٣١٨) وليس فى ديوانه، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة (٢٣٦، ١٠٧٠).

(٢) ثبت فى حاشية ج: البيت لجرير.

(٣) تقدم.

(٤) البيت لعروة بن الورد فى ديوانه (١١٤)، والأغانى (٧٩/٣)، والأضداد ص (٨٣) وفيها: «فيشمت» بدل «فيأمن».

(٥) فى أ: فى معنى.

[هود: ٧١]. وروى عن ابن عباس: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَمِيكٌ﴾ أى: أمامهم^(١)، ونحو ذلك [قال يعقوب، مثل غيره..]^(٢)

وقد حكى متقدمو أهل اللغة وقوع الاسم على الشيء وعلى ضده، وصنفوا^(٣) فيه الكتب كقطرب، والتوزى ويعقوب وغيرهم، وربما أنكر ذلك منكرون بتعسف وتأويلات غير سهلة، وليس ينكر أحد أن اللفظة الواحدة تقع على الشيء وعلى خلافه، وكذلك لا ينبغى أن ينكر وقوعها^(٤) على الشيء و [على]^(٥) ضده؛ لأن الضد ضرب من الخلاف، فإن زعموا أن ذلك يلبس فهو فى الخلاف أيضا يلبس^(٦).

والقصر الذى روى عن ابن كثير لم أعلم أحدا من أهل اللغة حكاها، ولعله لغة، وقد جاء فى الشعر من قصر الممدود شيء كثير، وقياسه قياس رد الشيء إلى أصله، واللام من هذه الكلمة همزة، وليس من باب الورى، ولا من قول الشاعر: [من الطويل]

كَظْهَرِ اللَّأْيِ لَوْ يَبْتَغِي رِيَّةً بِهَا [نَهَارًا لَعِيَتْ فِي بُطُونِ الشَّوَاكِجِ]^(٧)
لأنهم قالوا فى تحقيرها: وريئة، مثل: ودیعة؛ حكى ذلك أبو عثمان وغيره، ولو كان من باب «الورى والتوارى» لكان تحقيره: وُريئة.

ومن نادر ما جاء فى هذه الكلمة دخول الهاء فى تحقيرها مع أنها على أربعة أحرف، وكذلك دخلت فى: قديديمة، تحقير: قدام.

قال: [من الطويل]

(١) أخرجه ابن جرير (٢٦٤/٨) (٢٣٢٤١)، وذكره السيوطى فى الدر المنثور (٤١٨/٤).

(٢) هكذا فى أ، ج. وقد ضرب فى ج على «مثل غيره».

(٣) فى ج: ووضعوا.

(٤) فى أ، ج: وقوعه، وما أثبتناه هو الأنسب للسياق.

(٥) سقط فى ج.

(٦) ثبت ههنا فى ج: «يتلوه فى الجزء السابع والثلاثين - إن شاء الله - والقصر الذى روى عن ابن كثير لم أعلم أحدا من أهل اللغة حكاها، ولعله لغة. والحمد لله، وصلى الله على سيدنا محمد ورسوله وعلى آله وسلم تسليماً. وكتبه العباس بن أحمد بن أبى مواس.

(٧) ما بين المعكوفين سقط فى أ. والبيت للظرماع فى ديوانه (٤٨٩)، واللسان (شجن، ورى، لأى، روى)، وتهذيب اللغة (٣٦٧/١١، ٢٧١/١٤)، والتاج (شجن، لأى، ورى) وبلا نسبة فى المخصص (٣٩/٨).

قُدَيْدِيْمَةٌ التَّجْرِيْبِ وَالْحِلْمِ اِنْنِي اَرَى غَفْلَاتِ الْعَيْشِ قَبْلَ التَّجَارِبِ (١)
وقال: [من البسيط]

..... قُدَيْدِيْمَةٌ الْجُوْزَاءِ مَسْمُوْمٌ (٢)

والقول فى ذلك أن ما كان على أربعة أحرف لا تدخله تاء التأنيث فى التحقير كما تدخل عامة ما كان على ثلاثة أحرف، وكان الحرف الأصل قام مقام الزائد، كما قام مقامه فى قولهم: لم يغز، ولم يخش، ولم يرم؛ ألا ترى أن هذه اللامات حذفت كما تحذف الحركات للجزم؟! وأما دخولها على «قدييمة» و«وريئة»، فمن الأشياء التى تشذ فتد إلى الأصل المرفوض نحو: استحوذ والقصوى والقود ورجل لدوغ، وطعام قضض؛ حكاها أبو زيد.

فأما قوله: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي﴾ فإن الخوف لا يكون من الأعيان فى الحقيقة؛ إنما يكون من معان فيها (٣)، فإذا قال القائل: خفت الله، وخفت الوالى، وخفت الناس - فالمعنى: خفت عقاب الله ومؤاخذته، وخفت عقوبة الوالى، وملامة الناس.

وكذلك: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي﴾ أى: خفت تضييع بنى عمى، فحذف المضاف، والمعنى على تضييعهم الدين ونبذهم إياه وأطراحهم له؛ فسأل ربه وليا يرث نبوته وعلمه؛ لئلا يضيع الدين.

ويقوى ذلك ما روى عن الحسن أنه قال: ﴿بِرِّثِي﴾ [٦]: يرث نبوتى، وهذا بين؛ لأنه لا يخلو من أن يكون أراد: يرث مالى أو علمى و (٤) نبوتى.

وفى ما أثر عن رسول الله ﷺ من أنه قال: «نَحْنُ - مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ - لَا نُورَثُ، مَا

(١) البيت للقطامى فى ديوانه (٤٤)، وخزانة الأدب (٧/٨٦)، واللمع فى العربية (٣٠٣)، ولسان العرب (قدم)، والمقتضب (٢/٢٧٣)، وبلا نسبة فى شرح المفصل (٥/١٢٨)، وما ينصرف وما لا ينصرف ص (٧٠)، والمقتضب (٤/٤١).

(٢) عجز بيت لعقمة بن عبدة، وصدره.

وقد علوت قنود الرحل يسفنى

ينظر: ديوانه (٧٣)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٣٤٩)، وبلا نسبة فى المقتضب (٢/

٢٧٣، ٤/٤١).

(٣) فى ج: منها.

(٤) فى ج: أو.

تَرَكْنَاهُ صَدَقَةً»^(١) - دلالة على أن الذي سأل أن يرثه وليه ليس المال؛ فإذا بطل هذا ثبت الوجه الآخر.

وقريب [من هذا الوجه]^(٢): ﴿رَبِّ لَا تَذَرْنِي فَرْدًا وَأَنْتَ خَيْرُ الْوَارِثِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٩]، على أنه لا يجوز على نبي الله أن يقول: أخاف أن يرثني بنو عمي وعصبي على ما فرضته لهم، وكأن الذي حمله على مسألة ذلك ربُّه ما شاهدهم عليه من تبديلهم الدين، واطراحهم له، وتوثيبهم على الأنبياء، وقتلهم إياهم.

وروى عن عثمان بن عفان -رضى الله عنه-: ﴿وَإِنِّي خَفْتُ الْمَوَالِي مِنْ وِرَائِي﴾ وكان المعنى: أنهم قتلوا، وقل من كان منهم يقوم بالدين؛ فسأل وليًّا يقوم به، وقد قال الشاعر: [من الطويل]

إِذَا أَنَا لَمْ أُوَمِّنْ عَلَيْكَ فَلَمْ يَكُنْ كَلَامُكَ إِلَّا مِنْ وِرَاءٍ وَرَاءٍ^(٣)
فجوز^(٤) فيه أهل النظر في العربية غير وجه:

منها: إلا من وراء وراء؛ بضمها؛ كما ضمت^(٥): قبل، وبعد، وتحت، ودون، وتجعل الثاني بدلا من الأول.

(١) هذا الحديث في الصحيحين بلفظ: (لا نورث، ما تركنا صدقة) عن عمر، وأبي بكر، وعائشة.

- عمر بن الخطاب:

أخرجه البخارى (٢٢٧/٦ - ٢٢٨) في كتاب فرض الخمس، باب: فرض الخمس (٣٠٩٤)، ومسلم (١٣٧٧/٣) في الجهاد، باب: حكم القرء (١٧٥٧/٤٩).

- أبو بكر الصديق:

أخرجه البخارى (٢٢٧/٦) في كتاب فرض الخمس، باب: الخمس (٣٠٩٢ و ٣٧١١ و ٤٠٣٥ و ٤٢٤٠ و ٦٧٢٥)، ومسلم (١٣٨٠/٣) كتاب الجهاد والسير، باب: قول النبي ﷺ: «لا نورث، ما تركنا صدقة» (١٧٥٩/٥٢).

- عائشة:

أخرجه البخارى (٤٨٩/١٣)، كتاب الفرائض، باب: قول النبي ﷺ: «لا نورث، ما تركنا صدقة» (٦٧٣٠)، ومسلم (١٣٧٩/٣)، كتاب الجهاد والسير، باب: قول النبي ﷺ: «لا نورث ما تركنا فهو صدقة» (١٧٥٨/٥١).

(٢) في ج: من هذه الآية.

(٣) البيت لعنتبي بن مالك في اللسان (ورى)، وبلا نسبة في خزانة الأدب (٥٠٤/٦)، والدرر

(١١٣/٣)، وشرح التصريح (٥٢/٢)، وشرح شذور الذهب ص (١٣٤)، وشرح المفصل

(٨٧/٤)، واللسان (بعد)، وهمع الهوامع (١٠/١).

(٤) في أ: فيجوز.

(٥) في أ: ضمنت.

قال أبو الحسن: أنشدناه يونس وبينا آخر قبله.

قال: وزعم أنه شعر مرفوع.

و [منها]: إلا من وراء وراء، يريد به: «ورائي»، فحذف [ياء] ^(١) الإضافة، وتدل الكسرة عليها؛ فيكون: من وراء وراء، وتكون الثانية بدلا من الأولى، أو تكريرا. ويكون: من وراء وراء، على أن تجعل «وراء» معرفة؛ فلا تصرفها للتأنيث والتعريف، وتكون الثانية تكريرا.

وروى ابن حبيب عن أبي توبة: إلا من وراء وراء، أضاف «وراء» إلى «وراء»؛ فجره بالإضافة ^(٢)، [وبني] ^(٣) «وراء» المضاف إليها على الضم مثل: تحت ودون. ويجوز: إلا من وراء وراء، تضيف الأول ^(٤) إلى الثاني، وقد جعلته لا ينصرف؛ للتأنيث والتعريف، و«وراء» الأول التقدير فيه الأفراد كما يقدر في سائر ما يضاف ^(٥).

اختلفوا في الرفع والجزم من قوله -عز وجل-: ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ﴾ [٦]:

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وحمزة: ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ﴾ برفعهما.

وقرأ أبو عمرو والكسائي ^(٦): ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ﴾ بالجزم فيهما.

قال أبو علي: وجه الرفع [فيهما] ^(٧): أنه سأل وليا ورثا علمه ونبوته، وليس

المعنى الجزاء، أي: إن وهبته ورث؛ وذلك أنه ليس كل ولي يرث، فإذا لم يكن

كذلك لم يسهل الجزاء من حيث لم يصح أن تقول: إن وهبته ورث؛ لأنه قد يهب

(١) سقط في ج.

(٢) في أ: للإضافة.

(٣) سقط في ج.

(٤) في أ: وراء الأول.

(٥) زاد في أ: ذلك.

(٦) إتحاق الفضلاء (٢٩٧)، الإعراب للنحاس (٣٠٢/٢، ٣٠٣)، الإملاء للعكبري (٦٠/٢)،

(٦١)، البحر المحيط (١٧٤/٦)، التبيان للطوسي (٩١/٧)، التيسير للداني (١٤٨)، تفسير

الطبري (٣٨/١٦)، تفسير القرطبي (٨١/١١)، الحجّة لابن خالويه (٢٣٤)، الحجّة لأبي

زرعة (٤٣٧)، السبعة لابن مجاهد (٤١٧)، الكشاف للزمخشري (٥٠٣/٢)، الكشاف

للقيسى (٩٤/٢)، المجمع للطبرسي (٥٠٠/٦)، المعاني للفراء (١٦١/٢)، تفسير الرازي

(١٨١/٢١)، النشر لابن الجزري (٣١٧/٢).

(٧) سقط في أ.

[له] وليا ولا يرث، وكون «وليا» فاصلة لا يدل على أن «يرثني» ليس بصفة؛ ألا ترى أن الفاصلة قد يكون ما بعدها متصلا بها؛ فلا توجب الفاصلة قطع ما بعدها عنها؟! ووجه الجزم: أنه أوقع الولي الذي هو اسم عام موضع الخاص، فأراد بالولي: وليا وارثا، كما وضع العام موضع الخاص في غير هذا [الموضع] ^(١)؛ كقوله -عز وجل-: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدَّ جَمَعُوا لَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٣]، وإنما يريد ^(٢) بكل واحد من قوله: ﴿النَّاسُ﴾: [رجلاً مفرداً] ^(٣)، وقد يقول الرجل: «جاءني أهل الدنيا»، وإنما أتاه بعضهم؛ إذا قصد التكثير.

وتقول: «سببر عليه الدهر والأبد»، فوضع العام في كل ذا موضع الخاص. فكذاك قوله: ﴿وَلِيًّا﴾ لفظة عامة تقع على الوارث وغير الوارث، فأوقعه على الوارث دون غيره؛ فعلى هذا يصح معنى الجزاء.

اختلفوا في قوله -جل وعز-: ﴿عَتِيًّا﴾ [٨] و ﴿جِيًّا﴾ ^(٤) [٦٨] و ﴿وَيْكِيًّا﴾ [٥٨] و ﴿صِيًّا﴾ [٧٠] في كسر أوائلها وضمها:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم -في رواية أبي بكر- وابن عامر ^(٥): بضم أوائل هذه الحروف.

وقرأ حمزة والكسائي بكسر أوائل هذه الحروف كلها.

[وقرأ] حفص عن عاصم بكسر أوائل هذه الحروف كلها، إلا ﴿وَيْكِيًّا﴾ فإنه يضم أوله.

[قال] أبو عبيدة: كل مبالغ في شر أو كفر فقد عتا عتيا، ومثلها: عصى.

قال أبو علي: اعلم أن ما كان على «فُعُول» كان على ضريين:

(١) سقط في أ.

(٢) في أ: يراد.

(٣) في أ: رجل مفرد.

(٤) سقط في ج.

(٥) إتحاق الفضلاء (٢٩٨)، الإعراب للنحاس (٣٠٥/٢)، الإملاء للعكبري (٦١/٢)،

البحر المحيط (١٧٥/٦، ٢٠٨)، التبيان للطوسي (٩٦/٧)، الحجة لابن خالويه (٢٣٥)،

الحجة لأبي زرع (٤٣٩)، السبعة لابن مجاهد (٤٠٧)، الغيث للصفاسي (٢٨٤، ٢٨٦)،

الكشاف للزمخشري (٥٠٣/٢)، الكشاف للقيسي (٨٤/٢)، المجمع للطبرسي (٥٠٣/٦)،

المعاني للفرّاء (١٦٢/٢)، تفسير الرازي (١٨٧/٢١)، النشر لابن الجزري (٣١٧/٢).

أحدهما: أن يكون جمعا.

والآخر: أن يكون مصدرا، وقد جاءت أحرف في غير المصادر وهى قليلة.

فالجمع إذا كان على «فُعُول» من المعتل اللام جاء على ضربين:

أحدهما: أن تكون اللام واوا.

والآخر: أن تكون ياء.

فما كان اللام منه واوا من هذه الجموع قلبت إلى ياء، وذلك نحو: حَقُوْ وَحَقِيْ، وَذَلُوْ وَذُلِيْ، وَعَصَا وَعُصَى، وَصَفَا وَصُفَى، فَاللام إذا كانت واوا لزمها القلب على الاطراد إلى الياء، ثم قلبت واو «فعول» إلى الياء لإدغامها فى الياء؛ وكسرت عين الفعل كما كسرت فى مريمى ونحوه.

وقد جاءت حروف من ذلك قليلة على الأصل، فمن ذلك ما حكاه سيبويه من قولهم: إنكم لتنظرون فى نُحُوْ كثيرة.

وحكى غيره فى جمع «نجو» الذى يعنى به: السحاب: نُجُوْ، وفى «حَمَا»: حُمُوَّة.

وأنشد: [من الطويل]

..... وَأَصْبَحْتَ مِنْ أَدْنَى حُمُوَّتِهَا حَمًا^(١)

فما كان كذلك فإن كسر الفاء فيه مطرد، وذلك نحو: ذَلَى وَحَقَى وَعِصَى، وجاز ذلك فيها؛ لأنها غيرت تغييرين، وهما: أن الواو التى هى لام قلبت، والواو التى كانت قبلها قلبت أيضا، فلما غيرت تغييرين قويا على هذا التغيير من كسر الفاء، كما أن باب «حنيفة وجديلة»، فى الإضافة لما غير تغييرين قوى على حذف الياء فى قولهم: جَدَلَى، وَحَتَفَى، وَفَرَضَى، وقد تركوا أحرفا من ذلك على الأصل فلم تغير، فقالوا فى «السليقة»: سَلِيقَى، وفى «عميرة كلب»: عَمِيرَى، وفى «الحَرْبِيَّة»: حَرْبِيَّ^(٢)، والمستمر هو الأول.

فأما ما كان لآمه ياء من هذا النحو - نحو: تُبْدَى وَحُلَى وَلُجَى - فقد كسروا الفاء

(١) عجز بيت لعبد الله بن عجلان النهدي، وصدده:

لقد أصبحت أسماء حجرا محرما

ينظر: الشعر والشعراء (٧٢٠)، ولمسافر بن أبى عمرو فى الأغاني (٦٣/٩)، ولعبد الله أو لمسافر فى الأغاني (٢٢٤/٢٢)، وبلا نسبة فى تهذيب اللغة (٥/٢٧٢)، وكتاب العين (٣/٣١٢)، وتاج العروس (حمو)، واللسان (حمو).

(٢) فى أ: الخريبة: خريبي.

منه أيضا؛ فقالوا: **يُدَى وَحَلَى**، وإن لم يغيروا^(١) التغييرين اللذين ذكرنا في باب «حَقَى وَعُصِي»؛ وذلك لأنهم أجروا الياء ههنا مجرى الواو، كما أجروها مجراها في: **أَتَسَّرَ وَأَتَبَسَّ**؛ إذا أردت: **افْتَعَلَ**، من: **الْيُسْرِ وَالْيُسْبِ**، فاستمر الكسر في فاء ما كان من الياء، كما استمر في باب الواو الذى غير تغييرين؛ لإجرائهم الياء مجرى الواو، ولأنهم قد غيروا -أيضا- في باب النسب^(٢)، لتغيير واحد، فقالوا: **قُرْشَى**، وهذلى، فحذفوا الياء لما ألحقوا ياءى الإضافة.

وأما ما كان من ذلك مصدرا: فما كان من الواو فالقياس فيه أن يصحح نحو: **الْعُتُو وَالْعُلُو**^(٣)؛ لأن واوه لم يلزمها الانقلاب كما لزمها الانقلاب في الجمع، ولكن لما كانوا قد قلبوا الواو في^(٤) هذا النحو وإن كان مفردا نحو: **مَعْدَى وَمَرْضَى**^(٥)، وقلب ما كان قبل الآخر بحرف كما قلب الآخر نحو: **صَيِّمٌ**، و [ما]^(٦) كان على وزنه، وغير تغييرين كما غيروا في الجمع -قلبوا ذلك أيضا في نحو: **عَتَى**.

وزعموا أن في حرف عبد الله: ﴿ظَلَمًا وَعَلِيًّا﴾ [النمل: ١٤] في «علو»، ولم يكن شبه هذا الضرب للجمع؛ حيث وافقه في البناء وغير تغييرين بدون شبه «أحمد» بـ «أشرب»، فأجرى المصدر مجرى الجمع في كسر الفاء منه.

فأما ما كان من هذه المصادر من الياء، فليس يستمر الكسر في فائه، كما استمر في الجمع، وفي المصادر التى من الواو؛ ألا ترى أن المضى في نحو: ﴿فَمَا أَسْتَظِلُّوا مُضِيًّا﴾ [يس: ٦٧] ليس أحد يروى فيه الكسر فيما علمناه؟! وحكى أبو عمر عن أبي زيد: أوى إليه إويا.

ومما يؤكد الكسر في هذا النحو أنهم قد قالوا: **قَيْسَى**، وألزموها كسر الفاء، ولم نعلم أحدا يسكن إلى روايته حكى فيه غير الكسر، وذلك أنه قلبت الواو إلى موضع اللام، فلما وقعت موقعها قلبت كما تقلب الواو إذا كانت لاما، وكسرت الفاء

(١) في أ: يغير.

(٢) في أ: النصب.

(٣) في أ: القلو.

(٤) في أ: من.

(٥) في أ: مرمى.

(٦) سقط في ج.

وألزمت الكسر؛ فأن لم نسمع فيها [غير الكسر] ^(١) دلالة على تمكن الكسر في هذا الباب.

قال أبو الحسن: أكثر القراء يضمنون أول هذا، يعنى: ﴿عُتِيَا﴾.

قال: وكذلك: الجُئى، والبُكى، والصلُى.

قال: وزعم يونس أنها لغة تميم، وغيرهم يكسر.

قال أبو الحسن: وسمعناه من العرب مكسورا سوى بنى تميم فى المصدر

والجمع.

اختلفوا فى قوله -جل وعز-: ﴿خَلَقْتَكُ﴾، و: ﴿خَلَقْنَاكَ﴾ [٩]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: ﴿خَلَقْتَكُ﴾ بالتاء من غير

ألف.

وقرأ حمزة والكسائى: ﴿خَلَقْنَاكَ﴾ بالنون والألف ^(٢).

قال أبو على: حجة من قال: ﴿وَقَدْ خَلَقْتَكُ مِنْ قَبْلُ﴾ أن قبله: ﴿قَالَ رَبُّكَ هُوَ

عَلَىٰ هَيْنٌ وَقَدْ خَلَقْتَكُ﴾.

وحجة من قال: ﴿وَقَدْ خَلَقْنَاكَ﴾ أنه قد جاء لفظ الجمع بعد لفظ الإفراد.

قال -عز وجل-: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ﴾ [الإسراء: ١]، [ثم قال] ^(٣)

بعد: ﴿وَمَا آتَيْنَا مُوسَىٰ الْكِتَابَ﴾ [الإسراء: ٢].

وقال: [﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَلٍ مِّنْ حَمَلٍ مَّسْنُونٍ﴾] ^(٤) [الحجر: ٢٦]

[و]: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَتَعَلَّمْ مَا تَوْسُوهُ بِهِ نَفْسَهُ﴾ [ق: ١٦]، [و]: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ

ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ﴾ [الأعراف: ١١]، ونحو ذلك.

اختلفوا فى قوله -عز وجل-: ﴿لَا هَبَّ لَكَ﴾ [مريم: ١٩]:

(١) فى ج: غيره.

(٢) إتحاق الفضلاء (٢٩٨)، الإعراب للنحاس (٣٠٥/٢)، التبيان للطوسى (٩٧/٧)، التيسير

للدانى (١٤٨)، تفسير القرطبى (٨٤/١١)، الحجة لابن خالويه (٢٣٦)، الحجة لأبى زرة

(٤٣٩)، السبعة لابن مجاهد (٤٠٨)، الغيث للصفاقسى (٢٨٤)، الكشاف للزمخشرى (٢/

٥٠٤)، الكشف للقيسى (٨٥/٢)، المجمع للطبرسى (٥٠٣/٦)، النشر لابن الجزرى (٢/

٣١٧).

(٣) فى أ: وجاء.

(٤) سقط فى ج.

فقرأ ابن كثير وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿لَاهَبَ لَكَ﴾ بالهمز.
وقرأ أبو عمرو ونافع^(١) - في رواية ورش - والحلواني عن قالون: ﴿لِيَهَبَ لَكَ﴾
بغير همز.

وفي رواية غير ورش عن نافع: ﴿لَاهَبَ لَكَ﴾ بالهمز.
قال أبو علي: حجة من قرأ^(٢): ﴿لَاهَبَ لَكَ﴾، فأسند الفعل إلى المتكلم،
والهبة لله سبحانه، ومنه: أن الرسول والوكيل قد يسندون هذا النحو إلى أنفسهم،
وإن كان الفعل للموكل والمرسل - للعلم بأنه في المعنى للمرسل، وأن الرسول
والوكيل مترجم عنه.

ومن قال: ﴿لِيَهَبَ لَكَ﴾ فهو على تصحيح اللفظ^(٣) على المعنى؛ ففي قوله:
﴿لِيَهَبَ لَكَ﴾ ضمير من قوله: ﴿رَبِّكَ﴾، وهو - سبحانه - الواهب.
وزعموا أن في حرفي^(٤) أبي وابن مسعود: ﴿وَلِيَهَبَ لَكَ﴾، ولو خففت الهمزة
من «لاهب» لكان في قول أبي الحسن: «ليهب» فتقلبها ياء محضة، وفي قول
الخليل: «لاهب» تجعلها بين الياء والهمزة.

اختلفوا في كسر النون وفتحها من قوله - عز وجل -: ﴿نَسِيًا مَّنْسِيًا﴾ [٢٣]:
فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وابن عامر والكسائي ﴿نَسِيًا﴾ بكسر النون^(٥).

(١) إتحاف الفضلاء (٢٩٨)، الإعراب للنحاس (٣٠٨/٢)، الإملاء للعكبري (٦١/٢)، البحر المحيط (١٨٠/٦)، التبيان للطوسي (١٠١/٧)، التيسير للداني (١٤٨)، تفسير الطبري (٤٧/١٦)، تفسير القرطبي (٩١/١١)، الحجة لابن خالويه (٢٣٦)، الحجة لابن خالويه (٤٤٠)، السبعة لابن مجاهد (٤٠٨)، الغيث للصفاسي (٢٨٤)، الكشف للقيسي (٢/٨٦)، المجمع للطبرسي (٥٠٧/٦)، المعاني للفراء (١٦٣/٢)، تفسير الرازي (٢١/١٩٨)، النشر لابن الجزري (٣١٧/٢).

(٢) في أ: قال.

(٣) في أ: اللغة.

(٤) في أ: حرف.

(٥) إتحاف الفضلاء (٢٩٨)، الإعراب للنحاس (٣٠٩/٢)، الإملاء للعكبري (٦١/٢)، البحر المحيط (١٨٣/٦)، التبيان للطوسي (١٠٣/٧)، التيسير للداني (١٤٨)، تفسير الطبري (٥٠/١٦)، تفسير القرطبي (٩٣/١١)، الحجة لابن خالويه (٢٣٧)، الحجة لأبي زرعة (٤٤١)، السبعة لابن مجاهد (٤٠٨)، الغيث للصفاسي (٢٨٥)، الكشف للقيسي (٢/٥٠٦)، المجمع للطبرسي (٥٠٧/٦)، المعاني للفراء (٢/١٦٤)، تفسير الرازي (٢٠٣/٢١)، النشر لابن الجزري (٣١٨/٢).

وقرأ حمزة بفتح النون: ﴿نَسِيًا﴾^(١).

واختلف عن عاصم:

فروى أبو بكر عنه: ﴿نَسِيًا﴾ كسرا.

وروى حفص عنه^(٢): ﴿نَسِيًا﴾ فتحا مثل حمزة.

وقال أبو الحسن: النسي: هو الشيء الحقيق ينسى، نحو: النعل والسوط.

وقال غيره: النسي: ما أغفل من شيء حقيق.

وقال بعضهم: ما إذا ذكر لم يطلب.

وقالوا: الكسر أعلى اللغتين.

وقال الشنفرى^(٣): [من الطويل]

كَأَنَّ لَهَا فِي الْأَرْضِ نَسِيًا تَقْضُهُ عَلَى أُمَّهَا وَإِنْ تُحَدِّثُكَ تَبَلَّتْ^(٤)

اختلفوا في فتح الميم والتاء وكسرهما من قوله -جل وعز-: ﴿مِنْ مَحَنَاهَا﴾ [مريم:

:٢٤]

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم -في رواية أبي بكر- وابن عامر: ﴿مَنْ تَحْتَهَا﴾

بفتح الميم والتاء^(٥).

(١) سقط في أ.

(٢) في أ: عن عاصم.

(٣) عمرو بن مالك الأزدي، من قحطان، شاعر جاهلي، يمانى، من فحول الطبقة الثانية. كان من فئاة العرب وعدائهم. وهو أحد الخلعاء الذين تبرأت منهم عشائهم. قتله بنو سلامان. وقيست قفزاته ليلة مقتله، فكانت الواحدة منها قريباً من عشرين خطوة. وفي الأمثال: «أعدى من الشنفرى»، وهو صاحب «لامية العرب» التي مطلعها:

«أقيموا بنى أمى صدور مطيكم فإنى إلى قوم سواكم لأميل»

شرحها الزمخشري في «أعجب العجب» المطبوع مع شرح آخر منسوب إلى المبرّد، ويظن أنه لأحد تلاميذ ثعلب.

ينظر: الأعلام (٨٥/٥).

(٤) تقدم.

(٥) ينظر إتحاف الفضلاء (٢٩٨)، الإعراب للنحاس (٣٠٩/٢)، الإملاء للعكبرى (٦١/٢)،

البحر المحيط (١٨٣/٦)، التبيان للطوسى (١٠٣/٧)، التيسير للدانى (١٤٨)، تفسير

الطبرى (١٨/١٦)، تفسير القرطبي (٩٣/١١)، الحجة لابن خالويه (٢٣٧)، الحجة لأبى

زرعة (٤٤١)، السبعة لابن مجاهد (٤٠٨)، الغيث للصفاقسى (٢٨٥)، الكشف

للمزمخشري (٥٠٧/٢)، الكشف للقيسى (٨٦/٢)، المجمع للطبرسى (٥٠٨/٦)، المعانى

للفراء (١٦٥/٢)، تفسير الرازى (٢٠٤/٢١)، النشر لابن الجزرى (٣١٨/٢).

وقرأ نافع وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم: ﴿مِنْ تَحْنِبًا﴾ بكسر الميم والتاء. قال أبو علي: ﴿مِنْ تَحْنِبًا﴾؛ لأنه إنما هو جبريل، أو عيسى. وقال بعض أهل التأويل: لا يكون إلا عيسى، ولا يكون جبريل؛ لأنه لو كان جبريل -عليه السلام- لناداها من فوقها.

وقد يجوز أن يكون جبريل، وليس قوله: ﴿مِنْ تَحْنِبًا﴾ يراد به الجهة المحاذية للمتمكن^(١) من تحته؛ ولكن المعنى: فناداها من دونها. ويدل على ذلك قوله -تعالى-: ﴿قَدْ جَعَلْ رَيْكَ تَحَنُّكَ سِرِيًّا﴾ [مريم: ٢٤] فلم يكن الجدول محاذيا لهذه الجهة، ولكن المعنى: جعله دونك.

وقد يقال: «فلان تحتنا»، أى: دوننا فى الموضوع، قال ذلك أبو الحسن؛ فـ ﴿مِنْ تَحْنِبًا﴾ أبين؛ لأن المنادى أحد هذين، وأن يكون المنادى [لها]^(٢) عيسى أشبه وأشد إزالة لما خامرها من الوحشة والاعتماد بما^(٣) يوجد به طعن عليها؛ لأن ذلك يثقل على طباع البشر؛ ألا ترى قوله للنبي ﷺ: ﴿قَدْ نَعَلِمُ إِنَّهُ لِيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣]، وقوله: ﴿وَلَقَدْ نَعَلِمُ أَنَّكَ يَصِيقُ صَدْرَكَ بِمَا يَقُولُونَ﴾ [الحجر: ٩٧]؟! وإذا قال: ﴿مَنْ تَحْتَهَا﴾، كان عاما، فلم يبلغ [فى]^(٤) إزالة وحشتها وهما ما يبلغه نداء عيسى، عليه السلام.

ووجه من قرأ: ﴿مَنْ تَحْتَهَا﴾: أنه وضع اللفظة العامة موضع اللفظ الخاص؛ فقال: ﴿مَنْ تَحْتَهَا﴾، وهو يريد عيسى -صلى الله عليه وسلم- كما تقول: «رأيت من عندك»، وأنت تعنى واحدا بعينه.

اختلفوا فى قوله -تعالى-: ﴿سُقِطَ عَلَيْكَ﴾ [مريم: ٢٥]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر والكسائي: ﴿تَسَاقَطُ﴾ بالتاء مشددة السين.

وقرأ حمزة^(٥): ﴿تَسَاقَطُ﴾ بالتاء مخففة السين.

(١) فى أ: للمتمكن.

(٢) سقط فى أ.

(٣) فى أ: لما.

(٤) سقط فى ج.

(٥) ينظر إتحاف الفضلاء (٢٩٨)، الإعراب للنحاس (٣١٠/٢)، الإملاء للعكبرى (٦٢/٢)،

واختلف عن عاصم: فروى عنه أبو بكر: ﴿تَسَاقَطُ﴾ مثل أبي عمرو، وروى عنه حفص ﴿سُنُقَطُ﴾ بضم التاء، وكسر القاف، مخففة السين.
قال أبو علي: هذه الوجوه كلها متفقة في المعنى إلا ما رواه حفص عن عاصم؛ ألا ترى أن قول حمزة: ﴿تَسَاقَطُ﴾ إنما هو: تتساقط، فحذف التاء التي أدغمها غيره؟! وكلهم جعل فاعل الفعل الذي هو «تَسَاقَطُ» أو «تَسَاقَطُ» - في رواية حفص - : النخلة.

ويجوز أن^(١) يكون فاعل «تَسَاقَطُ» أو «تَسَاقَطُ» هو: جذع^(٢) النخلة، إلا أنه لما حذف المضاف أسند الفعل إلى النخلة في اللفظ.
ويجوز في قراءة عاصم: ﴿سُنُقَطُ﴾ هز النخلة، فتحذف، أو: تساقط النخلة.
فأما تعديتهم «تساقط» وهو «تفاعل»، فإن «تفاعل» مطاوع «فاعل»، كما أن «تَفَعَّلَ» مطاوع «فَعَّلَ»؛ فكما عدى «تفعل» في نحو: تجرعه وتمليته وتمززته، كذلك عدى «تفاعل».

فما جاء من ذلك في الشعر قول ذى الرمة: [من الطويل]
وَمِنْ جُودَةٍ عُفْلٍ بَسَاطٍ تَحَاسَنَتْ بِهَا الْوَشَى قَرَأْتُ الرِّيَّاحِ وَخُورُهَا^(٣)
ومن ذلك قول الآخر: [من الوافر]
تُطَالِعُنَا خَيَالَاتٌ لِسَلْمَى كَمَا يَتَطَالَعُ الدِّينَ الْغَرِيمُ^(٤)
وأشدد أبو عبيدة لأوفى بن مطر^(٥): [من المتقارب]

= البحر المحيط (٦/١٨٤)، التبيان للطوسى (٧/١٠٣)، التيسير للداني (١٤٩)، تفسير القرطبي (١١/٩٤، ٩٥)، الحجة لأبى زرعة (٤٤٢)، السبعة لابن مجاهد (٤٠٩)، الفهيد للصفاحسى (٢٨٥)، الكشف للزمخشري (٢/٥٠٧)، الكشف للقيسى (٢/٨٧)، المجموع للطبرسى (٦/٥٠٨)، المعانى للفراء (٢/١٦٦)، تفسير الرازى (٢١/٢٠٦)، النشر لابن الجزرى (٢/٣١٨).

- (١) فى أ: بأن.
- (٢) فى ج: جميع.
- (٣) تقدم.
- (٤) البيت بلا نسبة فى اللسان (طلع)، والتاج (طلع).
- (٥) هو مقرن (المعروف بأوفى) بن مطر بن ناشرة، من بنى مازن بن عمرو بن تميم، أحد العدائين المشهورين فى الجاهلية، (وهم: أوفى، وسليك بن السلركة، والمنتشر بن وهب)، وكان أحدهم يعدو خلف الظبي فىأخذه. وهو من الشعراء أيضا. وعده ابن حبيب من المشهورين بالوفاء. وروى خبرا عنه فى ذلك. ينظر: الأعلام (٧/١٨٣).

تَخَاطَاتِ النَّبْلِ أَحْشَاءُهُ وَأَخْرَ يَوْمِي فَلَمْ يَعْجَلِ^(١)
قال: هو في موضع «أخطأت».

وأنشد للأعشى: [من الكامل]

رَبِّي كَرِيمٌ لَا يُكَدِّرُ نِعْمَةً وَإِذَا تُثَوِّدَ بِالمَهَارِقِ أَنشَدَا^(٢)

قال: هو في موضع «نُشِدَ»، أي: يُسأل بالكتب، وهي المهارق، وأنشد لامرئ القيس: [من الطويل]

وَمِثْلِكَ بَيْضَاءِ العَوَارِضِ طَفْلَةً لَعُوبٍ تَنَاسَانِي إِذَا قُمْتُ سِرْبَالِي^(٣)

قال: يريد: تنسيني.

وقد قرأ غيرهم: ﴿يتساقط﴾.

فمن قرأ كذلك أمكن أن يكون فاعله: الهز؛ لأن قوله: ﴿وَهَزَيْ﴾ قد دل على الهز؛ فإذا كان كذلك جاز أن يضمه كما أضمر «الكذب» في قوله: من كذب كان شر له.

ويمكن أن يكون الجذع، أي: يساقط عليك الجذع، ويجوز في الفعل إذا أسند إلى الجذع وجهان:

أحدهما: أن الفعل أضيف إلى الجذع كما أضيف إلى النخلة برمتها؛ لأن الجذع معظمها.

والآخر: أن يكون الجذع منفردا عن النخلة يسقط عليها، ويكون سقوط الرطب من الجذع آية لعيسى - عليه السلام - ويصير سقوط الرطب من الجذع أسكن لنفسها، وأشد إزالة لاهتمامها، وسقوط الرطب من الجذع منفردا عن النخل مثل رزقها الذي [كان] ^(٤) يأتيها في المحراب في قوله - تعالى -: ﴿كَلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا﴾ [آل عمران: ٣٧] إلى قوله: ﴿قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [آل

(١) تقدم.

(٢) البيت في ديوانه (٢٧٩)، واللسان (نشد، هرق)، والمخصص (٦٦/١٤)، وأساس البلاغة (نشد)، وتهذيب اللغة (٣٩٧/٥)، والتاج (نشد، أهرق).

(٣) البيت في ديوانه ص (٣٠)، والأزهية ص (٢٣٢)، وخزانة الأدب (٦٦/١)، ولسان العرب (نسا)، والمنصف (٩٣/١)، وتاج العروس (نسى)، وبلا نسبة في معنى اللبيب (٤٧٢/٢)، ويروى: «تُنسيني» بدل «تناساني».

(٤) سقط في ج.

عمران: [٣٧].

وقوله: ﴿رُطْبًا﴾ في هذه الوجوه منصوب على أنه مفعول به. ويجوز في قوله: ﴿تَسَاقَطَ عَلَيْكَ﴾: أى: تساقط عليك ثمرة النخلة رطبا، فحذف المضاف الذى هو «الثمرة»، ويكون انتصاب رطب على الحال، وجاز أن تضم «الثمرة» وإن لم يجر لها ذكر؛ لأن ذكر النخلة يدل عليها كما دل البرق على الرعد فيما ذكرناه فيما مر.

فأما الباء في قوله: ﴿وَهَزَيْتَ إِلَيْكَ بِمِجْنَعِ النَّخْلَةِ﴾، فتحتمل أمرين: أحدهما: أن تكون زائدة^(١)؛ كقولك: ألقى بيده، أى: ألقى يده، وقوله: [من

الطويل]

بِوَادِ يَمَانٍ يَنْبُتُ الشُّتُّ حَوْلَهُ وَأَسْفَلُهُ بِالْمَرْخِ وَالشَّبَّهَانِ^(٢)
ونحو ذلك.

ويجوز أن يكون المعنى: ﴿وَهَزَيْتَ إِلَيْكَ بِمِجْنَعِ النَّخْلَةِ﴾: أى: بهز جذع النخلة رطبا. كما قال: [من البسيط]

وَصَوَّحَ الْبَقْلَ نَاجٍ تَجِيءُ بِهِ هَيْفٌ يَمَانِيَّةٌ فِي مَرَّهَا نَكَبُ^(٣)
أى: تجيء بمجيئه هيف، أى: إذا جاء الناج جاء الهيف، وكذلك إذا هزرت الجذع هزرت بهزه رطبا، [أى:]^(٤) فإذا هزرت الرطب سقط.
قال:

قرأ الكسائى وحده: ﴿وأوصانى﴾ [٣١] مماله. ﴿وأتانى﴾ [مريم: ٣٠] مماله. والباقون لا يميلون.

(١) في ج: زيادة.

(٢) البيت للأحول الشكرى في لسان العرب (شبه)، وبلا نسبة في لسان العرب (شث)، وتهذيب اللغة (٩٣/٦)، وتاج العروس (شث)، وجمهرة اللغة ص (٨٣، ١٢٣٦)، وكتاب العين (٤٠٤/٣)، ومجمل اللغة (١٩٦/٣)، وديوان الأدب (٢١/٢).
ويرى: «صدره» بدل «حوله».

(٣) البيت لذى الرمة في ديوانه (٥٤)، ولسان العرب (٥٢٠/٢) (صوح، صوع، هيف)، وتهذيب اللغة (١٦٥/٥، ٤٤٩/٦)، وكتاب العين (٩٦/٤)، ومقاييس اللغة (٣/٣١٩، ٣٧٦/٥)، أساس البلاغة (ناج)، وجمهرة أشعار العرب (٩٤٩)، والتاج (صوح، صوع، هيف).

(٤) سقط في ج.

قال أبو علي: الإمالة في ﴿آتاني﴾ أحسن منها في ﴿أوصاني﴾؛ لأن في ﴿أوصاني﴾ مستعليا، وهو مع ذلك يجوز كما جازت إمالة: صاد وطغا وصغا، ونحو ذلك.

اختلفوا في [قوله -تعالى-] ^(١): ﴿قَوْلِكَ الْحَقِّ﴾ [٣٤]:

فقرأ عاصم: ﴿قَوْلِكَ الْحَقِّ﴾ نصبا.

وكذلك ابن عامر.

[وقرأ] ^(٢) ابن كثير وأبو عمرو ونافع وحزمة والكسائي ^(٣): ﴿قَوْلِ الْحَقِّ﴾ رفعا.

قال أبو علي: الرفع على أن قوله: ﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾: كلام؛ فالمبتدأ

المضمر ما دل عليه هذا الكلام، أي: هذا الكلام قول الحق.

ويجوز أن تضم «هو»، وتجعله كناية عن عيسى؛ فيكون الرفع قول الحق،

أي: هو قول الحق؛ لأنه قد قيل فيه: «روح الله وكلمته»، والكلمة قول.

وأما النصب فعلى أن قوله: ﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾ يدل على: أحق قول الحق.

وتقول: «هذا زيد الحق لا الباطل»؛ لأن قولك: «هذا زيد» عندك بمنزلة «أحق»؛

فكأنك قلت: «أحق الحق»، و «أحق قول الحق».

اختلفوا في كسر اللام وفتحها من قوله -عز وجل-: ﴿كَانَ مُخْلِصًا﴾ [٥١]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر، وعاصم في رواية الكسائي عن

أبي بكر والمفضل عن عاصم: ﴿مُخْلِصًا﴾ بكسر اللام ^(٤).

(١) سقط في ج.

(٢) سقط في أ.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٩٩)، الإعراب للنحاس (٣١٥/٢)، البحر المحيط (١٨٩/٦)، التبيان للطوسي (١١٠/٧)، التيسير للداني (٤٩)، تفسير الطبري (٦٢/١٦، ٦٣)، تفسير القرطبي (١٠٥/١١)، الحجة لابن خالويه (٢٣٨)، الحجة لأبي زرع (٤٤٣)، السبعة لابن مجاهد (٤٠٩)، الغيث للصفاسي (٢٨٥)، الكشف للزمخشري (٥٠٩/٢)، الكشف للقيسي (٨٨/٢)، المجمع للطبرسي (٥١٣/٦)، المعاني للفراء (١٦٨/٢)، النشر لابن الجزري (٣١٨/٢).

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٩٩)، البحر المحيط (١٨٩/٦)، التبيان للطوسي (١١٨/٧)، التيسير للداني (١٤٩)، تفسير الطبري (٧١/١٦)، الحجة لابن خالويه (٢٣٨)، الحجة لأبي زرع (٤٤٥)، السبعة لابن مجاهد (٤١٠)، الغيث للصفاسي (٢٨٥)، الكشف للزمخشري (٥١٣/٢)، الكشف للقيسي (٨٩/٢، ٩٠)، المجمع للطبرسي (٥١٧/٦)، تفسير الرازي (١٣١/٢١)، النشر لابن الجزري (٢٩٥/٢).

وقرأ عاصم - في رواية يحيى عن أبي بكر - وحفص عنه: ﴿مُخْلِصًا﴾ بفتح اللام.
 وقرأ حمزة والكسائي بفتح اللام أيضا.
 قال أبو علي: من كسر اللام فحجته قوله - تعالى -: ﴿وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ﴾
 [النساء: ١٤٦].

ومن فتحها فحجته [قوله] ^(١): ﴿إِنَّا أَخْلَصْنَاهُمْ بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ﴾ [ص: ٤٦].
 اختلفوا في فتح الألف وكسرها من قوله - عز وجل -: ﴿وَإِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ﴾
 [٣٦]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو ^(٢): ﴿وَأَنَّ اللَّهَ رَبِّي﴾ بنصب الألف.
 وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي: ﴿وَإِنَّ اللَّهَ﴾ خفضا.
 حجة من كسر: أنه حملة على قوله: ﴿إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ ^(٣) فجعله مستأنفا، كما أن
 المعطوف عليه مستأنف.

وحجة من فتح أنه حملة على قوله: ﴿وَأَوْصِنِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ﴾ وبأن الله ربي
 وربكم.

على بن نصر عن أبي عمرو: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ﴾ [مريم: ٦٥] يدغم اللام، ويقول:
 إن شئت أدغمته وما كان مثله، وإن شئت بينته.

وقال هارون عن أبي عمرو: إنه كان يدغم ﴿هَلْ تَعْلَمُ﴾ ثم رجع إلى البيان.
 قال أبو علي: يرى سيبويه: أن إدغام اللام في الطاء والذال والتاء والصاد والزاي
 والسين - جائز، وجواز إدغامها فيهن على أن آخر مخرج اللام قريب من مخارجهن،
 وهن حروف طرف اللسان، وليس إدغام اللام في الطاء والذال والتاء في الحسن
 كإدغامها في الحروف الستة؛ لأن هذه أخرج من الفم من تلك.

(١) سقط في ج.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٩٩)، الإعراب للنحاس (٣١٦/٢)، الإملاء للعكبري (٦٢/٢)،
 (٦٣)، البحر المحيط (١٨٩/٦)، التبيان للطوسي (١١٢/٧)، التيسير للداني (١٤٩)،
 تفسير الطبري (٦٤/١٦)، تفسير القرطبي (١٠٧/١١)، الحجة لابن خالويه (٢٣٨)،
 الحجة لأبي زرعة (٤٤٤)، السبعة لابن مجاهد (٤١٠)، الغيث للصفاسي (٢٨٥)،
 الكشف للزمخشري (٥٠٩/٢٠)، الكشف للقيسي (٨٩/٢)، المجمع للطبرسي (٦/
 ٥١٤)، تفسير الرازي (٢١٩/٢١)، النشر لابن الجزري (٣١٨/٢).

(٣) في أ، ج: إن الله ربي وربكم، والمثبت من حاشية ج، وهو الأنسب للسياق.

وقد جاز إدغامها -أيضا- فى الطاء وأختها^(١).

قال: وقرأ أبو عمرو ﴿هَلْ تُؤَبِّبُ الْكُفَّارَ﴾ [المطففين: ٣٦] فإذا أدغمها فى التاء مع أنها أخرج من الفم؛ فإدغامها فى التاء التى هى أدخل فيه أجوز^(٢).

ومما أدغم فيه اللام فى التاء: ﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ [الأعلى: ١٦].

وأنشد لمزاحم العقيلي: [من الطويل]

فَدَزَّ ذَا وَلَكِنْ هَتَّعِينَ مُتَيِّمًا عَلَى ضَوْءِ بَرْقِ آخِرِ اللَّيْلِ نَاصِبٍ^(٣)
اختلفوا فى قوله -عز وجل-: ﴿أَوَّلًا يَذْكُرُ الْإِنْسَانَ﴾ [مريم: ٦٧].

فقرأ عاصم ونافع وابن عامر: ﴿أَوَّلًا يَذْكُرُ الْإِنْسَانَ﴾ ساكنة الذال خفيفة.

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحزمة والكسائي^(٤) بفتح الذال مشددة الكاف: ﴿يَذْكُرُ﴾:

قال أبو على: التذکر يراد به: التدبر والتفكر، وليس تذكرا عن نسيان.

والثقيلة كأنها^(٥) فى هذا المعنى أكثر، فمن ذلك قوله -عز وجل-: ﴿أَوْلَىٰ نَعْمَتِكُمْ مَا يَنْذِكُرُ فِيهِ مَن تَذَكَّرُ﴾ [فاطر: ٣٧].

وقال: ﴿إِنَّمَا يَنْذِكُرُ أَوْلُوا الْأَلْبَابِ﴾ [الرعد: ١٩] [الزمر: ٩].

فإضافته إلى «أولى [الألباب]»^(٦) يدل على أن المراد به: النظر والتفكر،

والخفيفة فى هذا المعنى دون ذلك فى الكثرة، وقد قال: ﴿إِنَّ هَذِهِ تَذْكِرَةٌ﴾ [الإنسان: ٢٩] ﴿فَمَنْ شَاءَ ذَكَّرْهُ﴾ [عبس: ١٢].

(١) فى ج: وأختها.

(٢) فى أ: أجدر.

(٣) البيت فى ديوانه (٢٤)، وسر صناعة الإعراب (٣٤٨)، والكتاب (٤/٤٥٩)، وكتاب اللامات (١٥٥)، وبلا نسبة فى شرح أبيات سيبويه (٢/٤٤٢)، وشرح المفصل (١٠/١٤١).

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٠)، الإعراب للنحاس (٢/٣٢١)، البحر المحيط (٦/٢٠٧)،

التيبان للطوسى (٧/١٢٤)، التيسير للدانى (١٤٩)، تفسير الطبرى (١٦/٨٠)، تفسير

القرطبى (١١/١٣١)، الحجة لابن خالويه (٢٣٨)، الحجة لأبى زرعة (٤٤٥)، السبعة لابن

مجاهد (٤١٠)، الغيث للصفاقسى (٢٨٦)، الكشاف للزمخشري (٢/٥١٨)، الكشاف

للقيسى (٢/٩٠)، المجمع للطبرسى (٦/٥٢٢)، المعانى للفراء (٢/١٧١)، تفسير الرازى

(٢١/٢٤١)، النشر لابن الجزرى (٢/٣١٨).

(٥) فى أ: كأنه.

(٦) سقط فى أ.

وزعموا أن في حرف أبي: ﴿أَوْ لَا يَتَذَكَّرُ الْإِنْسَانُ﴾.

فأما قوله: ﴿وَلَرَّ يَكُ شَيْئًا﴾ [مريم: ٦٧] فمعناه: لم يك شيئا موجودا، وليس يراد: أنه قبل الخلق لم يقع عليه اسم شيء، وهذا كما قال: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان: ١] وقد قال: ﴿إِن زَلْزَلَتِ السَّاعَةُ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ [الحج: ١] والمعنى: أولا يذكر الإنسان الجاحد للبعث أول خلقه؛ فيستدل بالابتداء على أن الإعادة مثل الإنشاء^(١)؛ كما قال: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [يس: ٧٩].

وقال: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧].

وقال: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ﴾ [يس: ٧٨].

اختلفوا في قوله -عز وجل-: ﴿خَيْرٌ مَّقَامًا﴾ [مريم: ٧٣] في ضم الميم وفتحها في مريم والدخان والأحزاب.

فقرأ ابن كثير^(٢): ﴿خَيْرٌ مَّقَامًا﴾ بضم الميم، و: ﴿فِي مَقَامٍ أَمِينٍ﴾ [الدخان: ٥١] بفتح الميم، و: ﴿لَا مَقَامَ لَكُمْ﴾ [الأحزاب: ١٣] بفتح الميم أيضا.

وقرأ نافع وابن عامر: ﴿فِي مَقَامٍ أَمِينٍ﴾ بضم الميم، و: ﴿خَيْرٌ مَّقَامًا﴾ بفتح الميم، و: ﴿لَا مَقَامَ لَكُمْ﴾ بفتح [الميم]^(٣) أيضا.

وقرأ عاصم -في رواية أبي بكر- وحمزة والكسائي وأبو عمرو: ﴿خَيْرٌ مَّقَامًا﴾ بفتح الميم، و: ﴿فِي مَقَامٍ أَمِينٍ﴾ بالفتح، و: ﴿لَا مَقَامَ لَكُمْ﴾ بالفتح فيهن.

وروى حفص عن عاصم في الأحزاب: ﴿لَا مَقَامَ لَكُمْ﴾ [بالضم]^(٤)، و: ﴿خَيْرٌ مَّقَامًا﴾، و: ﴿فِي مَقَامٍ أَمِينٍ﴾ بفتح الميم فيهما.

وروى غيره: ﴿لَا مَقَامَ لَكُمْ﴾ [بفتح الميم]^(٥).

(١) في أ: الابتداء.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٠)، الإملاء للعكبري (٦٤/٢)، البحر المحيط (٦/٢١٠)، التبيان للطوسي (٧/١٢٦)، التيسير للداني (١٤٩)، تفسير القرطبي (١١/١٤٢)، الحجة لابن خالويه (٢٣٩)، الحجة لأبي زرع (٤٤٦)، السبعة لابن مجاهد (٤١١)، الغيث للصفاسي (٢٨٦)، الكشاف للزمخشري (٢/٥٢١)، الكشاف للقيسي (٢/٩١، ٦/٥٢٤)، تفسير الرازي (٢١/٢٤٦)، النشر لابن الجزري (٢/٣١٩).

(٣) سقط في أ.

(٤) سقط في ج.

(٥) في ج: بالفتح.

اعلم أنهم قد قالوا: قام يقوم، وأقام يقيم، والمصدر واسم الموضع جميعاً من «فعل يفعل» [جىء] ^(١) [بهما] على: مفعّل، وذلك نحو: قتل يقتل مقتلاً، وهذا مقتلتنا. وكذلك: المقام: يستقيم أن يكون اسماً للمصدر، ويستقيم أن يكون اسم الموضع.

وأما «أقام يقيم» فالمصدر والموضع يجيئان منه على: مُقام. وكذلك ما زاد من الأفعال على ثلاثة أحرف بحرف زائد أو حرف أصلي ^(٢). فـ «المُقام» يصلح أن يكون: الإقامة، فتقول ^(٣): أقمت [مُقاماً كما تقول: أقمت] ^(٤) إقامة.

ومكان الإقامة: مقام -أيضاً- وعلى هذا قوله -عز وجل-: ﴿بِسْمِ اللَّهِ مُجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا﴾ [هود: ٤١]، تقديره: [باسم الله] ^(٥) إجراؤها وإرساؤها. وقد يكون المُقام: المكان الذى تقيم فيه. فهذا أصل ^(٦) المُقام والمقام. وقال: ﴿فِيهِ مَائِنَةٌ يَبْنَتُ مَقَامُ إِرْهَيْمَ﴾ [آل عمران: ٩٧] فهذا على موضع قيامه، وليس المصدر.

وزعم أبو الحسن أنهم يقولون للمقعد: المُقام، وللمشهد: المقام، وتأول قوله: ﴿قَبْلَ أَنْ تَقُومَ مِنْ مَقَامِكَ﴾ [النمل: ٣٩] أى: من مشهذك، وهذا مما لا يسوغ فيه أن يكون اسماً للموضع؛ ألا ترى أن المصدر لا يكون ههنا؟! وأما قوله: ﴿إِنِ الْمُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ آمِينَ﴾ [الدخان: ٥١] فالمعنى على الموضع؛ ألا ترى أن الموضع يوصف بالأمن، كما يوصف بخلافه الذى هو الخوف، كما قال: [من مخلع البسيط] يَا رَبِّ مَاءِ صَرَى وَرَدُّتُهُ سَبِيلُهُ خَائِفٌ جَدِيدٌ ^(٧)

(١) سقط فى أ.

(٢) فى أ: أصل.

(٣) فى ج: تقول.

(٤) سقط فى أ.

(٥) سقط فى أ.

(٦) فى أ: هو الأصل.

(٧) البيت لعبيد فى ديوانه (١٦)، وأساس البلاغة (خوف).

ويروى صدره هكذا:

فرب ماءٍ وردت أجن

فأما من قرأ^(١): ﴿فِي مَقَامٍ آمِينَ﴾ [الدخان: ٥١] فإن المقام اسم لما تقيم فيه، وتثوى؛ يدللك على ذلك ما قدمناه من وصفه بالأمن.

ويدل^(٢) عليه -أيضا- قول حسان: [من السريع]

مَا هَاجَ حَسَّانَ رُسُومَ الْمَقَامِ (٣)

فالرسم إنما يضاف إلى الأمكنة، ولا يضاف إلى الأحداث.

وعلى هذا قول^(٤) الشاعر: [من الخفيف]

رَسْمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلِّهِ (٥)

وأما قول الشاعر: [من الطويل]

وَفِيهِمْ مَقَامَاتٌ حِسَانٌ وَجُوهُهَا وَأَنْدِيَةٌ يَنْتَابُهَا الْقَوْلُ وَالْفِعْلُ^(٦)

فإنما هذا على حذف المضاف، أي: أهل مقامات ومشاهد.

وروى السكري عن الأصمعي أنه قال: المجلس: القوم، وأنشد: [من الكامل]

وَاسْتَبَّ بَعْدَكَ يَا كَلِيبُ الْمَجْلِسِ^(٧) (٧)

(١) في أ: قرأه.

(٢) في ج: يدللك.

(٣) صدر بيت، وعجزه:

..... ومظعن الحى ومبنى الخيام

وينظر ديوانه (١٨٤)، وشرح الأشموني (٥٢٥/٢).

(٤) في أ: قال.

(٥) صدر بيت لجميل بثينة، وعجزه:

..... كدت أفضى الحياة من جلله

وينظر: ديوانه (١٨٩)، والأغاني (٩٤/٨)، وأمالى القالى (٢٤٦/١)، وخزانة الأدب

(٢٠/١٠)، والدرر (٨٤/٤، ١٩٩)، وسمط اللالى (٥٥٧)، وشرح التصريح (٢٣/٢)،

وشرح شواهد المعنى (٣٩٥/١، ٤٠٣)، واللسان (جلل)، والتاج (جلل)، ومعنى اللبيب

ص (١٢١)، والمقاصد النحوية (٣٣٩/٣)، وكتاب العين (٤٠٥/٧)، وبلا نسبة فى

الإنصاف (٣٧٨/١)، وأوضح المسالك (٧٧/٣)، والجنى الدانى (٤٥٤، ٤٥٥)،

والخصائص (٢٨٥/١، ١٥٠/٣)، وسر صناعة الإعراب (١٣٣/١)، وشرح الأشموني

(٣٠٠/٢)، وشرح ابن عقيل (٣٧٣)، وشرح عمدة الحفاظ (٢٧٤)، وشرح المفصل

(٨٢/٣، ٧٩، ٥٢/٨)، وهمع الهوامع (٣٧/٢).

(٦) البيت لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه ص (١١٣)، واللسان (قوم)، وكتاب الجيم (٣/

١١٥)، والتاج (قوم).

(٧) عجز بيت للمهلل، وصدرة:

نبئت أن النار بعدك أوقدت

قال أبو علي: والمجلس: موضع الجلوس، والمعنى على: أهل المجلس؛ كما أن المعنى على: أهل المقامات.

قال السكري: المقامة: المجلس، والمقام: المنزل.
فأما قوله - سبحانه -: ﴿الَّذِي أَطْنَا دَارَ الْمَقَامَةِ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [فاطر: ٣٥] فهو من الإقامة، وسمى: دار المقامة، كما سمي: دار الخلد، وجنات عدن، وكل ذلك من اللبث والمكث.

وأشده أبو زيد: [من البسيط]
إِنَّ التِّي وَضَعْتَ دَارًا مَهَاجِرَةً بِكُوفَةِ الْخُلْدِ قَدْ غَالَتْ بِهَا غَوْلٌ^(١)
قالوا: زعم الأصمعي أن هذا تصحيف؛ وإنما هو بـ «كوفة الجند».
قال الجرمي: ليس بتصحيف؛ وإنما هو بـ «كوفة الخلد»، و [إنما]^(٢) المعنى: أن أهلها قاطنون فيها، لا ينتقلون للنجع، وطلب المراعى.
وأما ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر: [من الطويل]
وَدَاكُ فِرَاقٌ^(٣) لَا فِرَاقُ ظَعَائِنٍ لَهْنٌ يَذِي الْقَرْحَى مَقَامٌ وَمُحْتَمَلٌ^(٤)
فإن «المقام» مصدر، كما أن خلافة الذي هو «محتمل» كذلك.
فأما قوله: ﴿لَا مَقَامَ لَكُمْ فَارْجِعُوا﴾ [الأحزاب: ١٣] فالمعنى: لا مشهد لكم؛ لأن المقام قد أريد به: المشهد.
ومن قرأ ﴿لَا مَقَامَ﴾: أراد: [لا إقامة]^(٥)، وكلا الأمرين سائغ.
وقد يكون «المقام» حيث يقوم الإنسان؛ مما يدل على ذلك قول الراجز: [من
الرجز]

=
وينظر: التاج (جلس)، وأمالى القالى (٩٥/١)، وسمط اللآلى (٢٩٨).
(١) البيت لعبدة بن الطيب العبشمي في ديوانه ص (٥٩)، وتاج العروس (كوف)، ومعجم البلدان (الكوفة)، وشرح اختيارات المفضل ص (٦٤٦).
ويروى البيت هكذا:

إن التى ضربت بيتًا مهاجرة بكوفة الجند غالت ودها غول
(٢) سقط في ج.
(٣) في ج: الفراق.
(٤) البيت للبعيث في اللسان (شمل).
ويروى: «مرتحل» بدلًا من «محتمل».
(٥) في أ: الإقامة.

هَذَا مَقَامٌ قَدَمَى رِيَّاحٍ لِلشَّمْسِ حَتَّى ذَلَكْتَ بِرِيَّاحٍ^(١)
المعنى: هَذَا موضع قيامه.

وأما قوله: ﴿أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا﴾ [مريم: ٧٣]:

فمن ضم الميم كان اسما للمثوى، ومن فتح كان ذلك أيضا؛ ألا ترى أن الندى والنادى هما المجلس؟! فمن ذلك قوله -عز وجل-: ﴿وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمْ

الْمُنْكَرِ﴾ [العنكبوت: ٢٩]، ومن ذلك قول كثير: [من الطويل]

أُنَادِيكَ مَا حَجَبَتْ حَجِيجٌ وَكَبَّرَتْ بِفَيْفَا غَزَالٍ رُفْقَةً وَأَهْلَتْ^(٢)

فأما «المقام» -فيمن ضم، وفيمن فتح- على اسم المكان، وليس اسم الحدث، ويدل على ذلك: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِّن قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثْنًا وَرِيَّاءً﴾ [مريم: ٧٤]، فلا يراد بهذا الحدث؛ إنما يراد به: حسن الشارة والمنظر، وهذا إنما يكون فى الأماكن، فعلى هذه المسالك تسلك وجوه هذه القراءات.

اختلفوا فى همز ﴿وَرِيَّاءً﴾ [٧٤] وتركه:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحزمة والكسائى: ﴿وَرِيَّاءً﴾ مهموزة بين الراء والياء، فى وزن: رِيَّاءٍ.

وقرأ ابن عامر ونافع^(٣): ﴿وَرِيَّاءً﴾ بغير همز.

وروى ابن جماز وورش وأبو بكر بن أبى أويس: ﴿وَرِيَّاءً﴾ بالهمز بين الراء والياء.

أخبرنى محمد بن عبد الله، قال: حدثنا يونس بن عبد الأعلى قال: سمعت

أشهب^(٤) يقول: سمعت نافعا يقرأ: ﴿وَرِيَّاءً﴾ مهموزا.

(١) الرجز للغنوى فى اللسان (برج)، وتهذيب اللغة (٣٠/٥، ١١٦/١٠)، وبلا نسبة فى لسان العرب (برج، ربح، ذلك، قوم)، وشرح المفصل (٦٠/٤)، والتاج (برج، ذلك، قوم)، ديوان الأدب (١٢٦/٢، ١٢٧/٣)، والمخصص (٢٥/٩)، وجمهرة اللغة (٢٧٤، ٦٧٩). ويروى: «غدوة» بدلًا من «للشمس».

(٢) البيت فى ديوانه (٩٦)، والتاج (فيف، غزل)، ومعجم البلدان (٢٨٥/٤) (فيفاء).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٠)، الإعراب للنحاس (٣٣٥/٢)، الإملاء للعكبرى (٦٤/٢)، البحر المحيط (٢١٠/٦)، التبيان للطوسى (١٢٦/٧)، التيسير للدانى (١٤٩)، تفسير الطبرى (٨٩/١٦)، تفسير القرطبي (١٤٣/١١)، الحجة لأبى زرة (٤٤٦)، السبعة لابن مجاهد (٤١١، ٤١٢)، الغيث للصفاقسى (٢٨٦)، الكشاف للزمخشري (٥٢١/٢)، الكشف للقيسى (٩١/٢)، المجمع للطبرسى (٥٢٤/٦)، تفسير الرازى (٢٤٦/٢١).

(٤) هو: أشهب بن عبد العزيز بن داود القيسى العارى الجعدى، (أبو عمرو)، فقيه مصر، ولد

وروى إسماعيل بن جعفر وقالون والمسيبي والأصمعي عن نافع: ﴿وَرِيًّا﴾ غير مهموز.

وأخبرنا محمد بن يحيى الكسائي عن أبي الحارث عن أبي عمارة عن يوسف عن ابن جماز عن أهل المدينة: ﴿وَرِيًّا﴾ غير مهموز.
وذكر غير أحمد بن موسى: أن الأعشى روى عن أبي بكر عن عاصم: ﴿وَرِيًّا﴾ مثل: وريعا.

[قال] أبو عبيدة: ﴿وَرِيًّا﴾ ما ظهر مما رأيت.

قال أبو علي: «رِيٌّ» «فِعْلٌ» من: رأيت، وكأنه اسم لما ظهر، وليس المصدر؛ إنما المصدر: الرأى والرؤية، يدل ذلك على ذلك قوله -عز وجل-: ﴿يَرَوْنَهُمْ مِّثْلَيْهِمْ رَأْيَ الْعَيْنِ﴾ [آل عمران: ١٣]، فالرأى: الفعل، والرئي: المرئي؛ كالطحن والطحن، والسقى والسقى، والرعى والرعى.

فأما ما روى عن عاصم من قوله: ﴿وَرِيًّا﴾، فإنه قلب الهمزة التي هي عين إلى موضع اللام؛ فصار تقديره: «فلعًا». فأما قولهم: «له رواء»، فيمكن أن يكون «فعالا» من الرؤية، فإن كان كذلك جاز أن تحقق الهمزة، فيقال: «رَاء»، فإن خفت الهمزة أبدلت منها الواو، كما أبدلتها من: جُونٌ وتُودَةٌ، فقلت: «رواء»، ويجوز في الرواء أن يكون «فعالا» من «الرى»؛ فلا يجوز همزه، كما جاز في قول من أخذه من باب رأيت؛ فيكون [المعنى: أن] ^(١) له طراءة وعليه نضارة؛ لأن الرى يتبعه ذلك، كما أن العطش يتبعه ^(٢) الذبول والجهد.

ومن خفف الهمزة من «رثيا» لزم أن يبدل منها الياء؛ لانكسار ما قبلها، كما تبدل

= سنة ١٤٥هـ، وقيل: سنة ١٥٠هـ وانتهت إليه رئاسة المذهب المالكي بعد ابن القاسم، وروى عن الليث والفضيل ابن عياض، ومالك وبه تفقه، وعنه: عبد الحكم والحارث بن مسكين وسحنون، وخرج عن أصحاب السنن، وعدد كتب سماعه عشرون.
وقال الشافعي -رضى الله عنه-: ما أخرجت مصر أفقه من أشهب. وقيل: اسمه مسكين، وأشهب لقب له. توفي بمصر سنة ٢٠٤هـ.

راجع: (تهذيب التهذيب ج ١/٣٥٩)، (طبقات الفقهاء للشيرازي ص ١٢٨)، و (ترتيب المدارك ج ١/٣٣٥)، و (شجرة النور الزكية ج ١/٨٥).

(١) في أ: في المعنى أنه.

(٢) في أ: يتبعه ذلك.

من: ذيب وبير، فإذا^(١) أبدل منها الياء وقعت ساكنة قبل حرف مثلها؛ فلا بد من الإدغام، وليس يجوز الإظهار في هذا كما جاز الإظهار للواو في نحو: رُويا، وروية، ونوى، إذا خفت الهمزة فيها؛ لأن الياء في «ريا» قَبْلِ مِثْلِ، ووقعت في «رُويا» قبل ما يجرى مجرى المقارب.

فإن خفت الهمزة - على ما روى عن عاصم من قوله: ﴿رِيثًا﴾ - حذفها، وألقيت حركتها على الياء التي قبلها فقلت: ريا.

ومن قال: سوء وسى، قلب على قياس قوله: «ريا».

اختلفوا في ضم الواو وفتحها من قوله - عز وجل -: ﴿وَوَلَدًا﴾ [٧٧] في ستة مواضع: في مريم أربعة [مواضع]^(٢) [٧٧، ٨٨، ٩١، ٩٢]، وفي الزخرف [٨١] ونوح [٢١]:

فقرأهن ابن كثير وأبو عمرو: ﴿وَوَلَدًا﴾ بالفتح إلا في سورة نوح: ﴿مَالَهُ وَوَلَدُهُ﴾ فإنهما قرآ^(٣) بضم الواو في هذه وحدها.

وقرأهن نافع وعاصم وابن عامر بفتح الواو في كل القرآن.

[وقرأهن حمزة والكسائي^(٤) بضم الواو في كل القرآن]^(٥).

قال أبو الحسن: الولد: الابن والابنة، قال: والولد: هم الأهل والولد.

[قال:]^(٦) وقال بعضهم: بطنه الذي هو منه.

قال أبو علي: الولد: هو ما ذكر في التنزيل في غير موضع مع المال، قال:

(١) في ج: فإن.

(٢) سقط في ج.

(٣) في أ: قرأه.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠١)، الإعراب للنحاس (٣٢٧/٢)، الإملاء للعكبري (٦٤/٢)،

البحر المحيط (٢١٣/٦)، التبيان للطوسي (١٣٠/٧)، التيسير للداني (١٤٩، ١٥٠)،

تفسير الطبري (٩٢/١٦)، تفسير القرطبي (١٤٦/١١)، الحجّة لابن خالويه

(٢٣٩)، الحجّة لأبي زرعة (٤٤٧)، السبعة لابن مجاهد (٤١٢)، الغيث للصفاقسي

(٢٨٦)، الكشاف للزمخشري (٥٢٢/٢)، الكشف للقيسي (٩٢/٢)، المجمع للطبرسي

(٥٢٧/٦)، المعاني للفراء (١٧٢/٢، ١٧٣)، تفسير الرازي (٢٤٩/٢١)، النشر لابن

الجزري (٣١٩/٢).

(٥) سقط في ج.

(٦) سقط في أ.

﴿أَمْأَلِ وَالْبَنُونَ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [الكهف: ٤٦]، وقال: ﴿إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ﴾ [التغابن: ١٥].

وقال: ﴿إِنَّكَ مِنْ أَرْوَاهِكُمْ وَأَوْلَادِكُمْ وَعُدْوَالِكُمْ﴾ [التغابن: ١٤].

وروى محمد بن السرى عن أحمد بن يحيى عن الفراء قال: من أمثال بني أسد: «وُلْدُكَ مِنْ دَمِي عَقِيْبِكَ»^(١).

قال الفراء: وكان معاذ -يعنى: الهراء- يقول: لا يكون الوُلْدُ إلا جماعاً، وهذا واحد -يعنى: الذى فى المثل -أى: لا تقل لكل إنسان: ابنى ابنى.

وأنشد: [من الطويل]

فَلَيْتَ فُلَانًا كَانَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ وَلَيْتَ فُلَانًا كَانَ وُلْدَ حِمَارٍ^(٢)

قال أبو على: الذى قال معاذ وجه، ويجوز أن يكون جمعا: كأسد وأسد، وثمر وثمر، وثمر وثمر، والثلك، ويجوز أن يكون واحداً؛ فيكون: وُلْدٌ ووُلْدٌ؛ كَبَخَلٍ وبُخْلٍ، وحَزَنٌ وحُزْنٌ، وعَرَبٌ وعَرَبٌ؛ فيكون [فيه]^(٣) لفظ الواحد موافقاً للفظ الجمع، كما كان «الثلك» كذلك؛ فلا يكون القول فيه كما قال معاذ: إنه^(٤) لا يكون إلا جمعا، ولكن على ما ذكرناه.

وأما قوله: ﴿وَاتَّبِعُوا مَنْ لَمْ يَزِدْهُ مَالُهُمْ وَوَلَدُهُمْ﴾ [نوح: ٢١] فينبغى أن يكون جمعا، وإنما أضيف إلى ضمير المفرد؛ لأن الضمير يعود إلى: «من» وهو كثرة فى المعنى، وإن كان اللفظ مفردا، وإنما المعنى: إنهم عصونى واتبعوا الكفار الذين لم تزدهم أموالهم وأولادهم إلا خسارا، فأضيف إلى لفظ المفرد وهو جمع.

وقد حكى الكسائى -أو غيره من البغداديين-: «ليت هذا الجراد قد ذهب فأراحنا من أنفسه»، ف «وُلْدٌ»، فى أنه جمع، مثل: الأنفس.

(١) قالته امرأة الطفيل بن جعفر بن كلاب، وهى من بلقين؛ وكانت ولدت له عقيل بن الطفيل، فتبنته كيشة بنت عروة بن جعفر، فعمم على أمه يوماً فضرته، فجاءت كيشة تمنعها وتقول: ابنى ابنى؛ فقالت: «ابنك من دَمِي عَقِيْبِكَ»، أى: من نَفْسِي به. ينظر: جمهرة الأمثال (٣٧/١).

(٢) البيت بلا نسبة فى لسان العرب (ولد)، وتهذيب اللغة (١٤/١٧٨)، والمخصص (١٣/٢١٧)، والتاج (ولد).

(٣) سقط فى أ.

(٤) فى أ: لأنه.

وما أنشده الفراء من قوله: [من الطويل]

..... وَكَيْتَ فُلَانًا كَانَ وُلْدَ حِمَارٍ

يدل على أنه واحد ليس بجمع، وأنه مثل ما ذكرناه من قولهم: الفُلُكُ، الذي يكون مرة جمعا ومرة واحدا؛ ولهذا يشبه أن يكون ابن كثير وأبو عمرو قرآه بالضم: ﴿مَالُهُ وَوُلْدُهُ﴾، وفتح ما سوى ذلك.

وأما قراءة نافع وعاصم وابن عامر بفتح الواو في كل القرآن، فإن فتحهم الواو في قوله: ﴿مَالُهُ وَوُلْدُهُ﴾ على أنه واحد يراد به الجمع.

ويجوز ذلك من وجهين:

أحدهما: أنه إذا أضافه إلى اسم هو جمع في المعنى، علم أن المفرد في موضع جمع، كقوله: [من البسيط]

..... قَدْ عَضَّ أَعْنَاقَهُمْ جِلْدُ الْجَوَامِيسِ^(١)

وكقوله: [من الوافر]

..... كُلُّوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعَفُّوا^(٢)

ويجوز أن يكون كقوله -عز وجل-: ﴿وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ [النحل: ١٨].

وأما قراءة حمزة والكسائي: ﴿وَوُلْدًا﴾ في جميع القرآن، فإن ما كان منه مفردا قصدا به المفرد، وما كان جمعا قصدا به الجمع.

اختلفوا في قوله -عز وجل-: ﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَنْفَطَرْنَ مِنْهُ﴾ [مريم: ٩٠] في الياء والتاء.

وفي «عسق» [٥] مثله:

فقرأهن^(٣) ابن كثير في السورتين [جميعا]^(٤): ﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ﴾ بالتاء، ﴿يَنْفَطَرْنَ﴾ بالياء والتاء، مشددة الطاء.

وقرأ عاصم -في رواية أبي بكر- وأبو عمرو: ﴿تَكَادُ﴾ بالتاء، ﴿يَنْفَطَرْنَ﴾

(١) تقدم.

(٢) تقدم.

(٣) في ج: فقرأ.

(٤) سقط في أ.

بالياء والنون في السورتين جميعا.

[وقرأ] ابن اليتيم عن أبي حفص [عن حفص] ^(١) عن عاصم: ﴿تَكَادُ﴾ بالتاء، ﴿يَفْطَرْنَ﴾ مشددة.

وفي «عسق» مثله.

هيرة عن حفص مثل أبي بكر في السورتين جميعا. أبو عماره عن حفص عن عاصم مثل ابن اليتيم.

وقرأ نافع والكسائي: ﴿يَكَادُ﴾ بالياء، ﴿يَفْطَرْنَ﴾ بالياء والتاء، مشددة الطاء في الموضوعين ^(٢) [جميعا] ^(٣).

وقرأ حمزة وابن عامر في مريم مثل أبي عمرو.

وفي «عسق» مثل ابن كثير.

قال أبو علي: أما اختلافهم في: ﴿تَكَادُ﴾ و ﴿يَكَادُ﴾، وإلحاق علامة التأنيث وترك الإلحاق - فكلاهما حسن، وقد تقدم ذلك، وإلحاق العلامة أحسن؛ لأن الجمع بالألف والتاء في الأصل للجمع القليل، والجمع القليل يشبه الآحاد، فكما أن الأحسن في الآحاد إلحاق العلامة في هذا النحو؛ فكذلك مع الألف والتاء. وروينا عن مجاهد في هذه السورة: الانفطار: الانشقاق.

وقال أبو عبيدة: يتفطرن: يتشققن.

وفي التنزيل: ﴿بَلْ زَكَّرْ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الَّذِي فَطَرَهُنَّ﴾ [الأنبياء: ٥٦]،

وفيه: ﴿لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ﴾ [فاطر: ١]، فمطاوع «فطر»: انفطر؛ كما أن مطاوع «فطر»: تفطر، وفطر، للتكثير؛ فمطاوعه في الدلالة على الكثرة مثل ما هو مطاوع له، فكانه أليق بهذا الموضع؛ لما فيه من معنى المبالغة، وتكثير الفعل، ولا يدل ما

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠١)، البحر المحيط (٢١٨/٦)، التبيان للطوسي (١٣٣/٧)، التيسير للداني (١٥٠)، تفسير القرطبي (١٥٦/١١)، الحجة لأبي زرع (٤٤٨)، السبعة لابن مجاهد (٤١٣)، الغيث للصفاسي (٢٨٦)، الكشاف للزمخشري (٥٢٥/٢)، الكشاف للقيسي (٩٣/٢)، المجمع للطبرسي (٥٢٩/٦)، تفسير الرازي (٢٥٤/٢١)، النشر لابن الجزري (٣١٩/٢).

(٣) سقط في أ.

جاء من (١) قوله - عز وجل - : ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ﴾ [الانفطار: ١]، وقوله: ﴿السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ﴾ [المزمل: ١٨] - على ترجيح قراءة من قرأ: ﴿يَنْفَطِرُنْ﴾؛ وذلك (٢) أن قوله: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ﴾ كقوله: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١] وذلك في القيامة؛ لما يريد الله - سبحانه - من إبادتها وإفنائها، وجاء ذلك على تَفَعَّلَ - أيضا - في قوله: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَمِ﴾ [الفرقان: ٢٥]، وما في سورة مريم إنما هو لعظم فريتهم وعتوهم في كفرهم؛ فالمعنيان مختلفان.

وذهب أبو الحسن في معنى [قوله] (٣): ﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ﴾ إلى أن «تكاد» معناها: تريد.

وكذلك قال في قوله: ﴿كَذَلِكَ كَذَّبْنَا لِيُوسُفَ﴾ [يوسف: ٧٦] - أي أردنا له . وأنشد: [من الكامل]

كَادَتْ وَكَذْتُ، وَتِلْكَ خَيْرُ إِرَادَةٍ لَوْ عَادَ مِنْ لَهْوِ الصَّبَابَةِ مَا مَضَى (٤)

وكذلك قال في قوله: ﴿أَكَادُ أَحْفِيهَا﴾ [طه: ١٥] أي: أريد أخفيها، وعلى هذا فسر غير أبي الحسن قول الأفوه: [من البسيط]

بَلَّغُوا الْأَمْرَ الَّذِي كَادُوا (٥)

أي: أرادوا.

قال أبو الحسن: المعنى: يردن؛ لأنهن لا يكون أن ينفطرن ولا يدنون من ذلك، ولكن هن: هممن به إعظاما لقول المشركين، ولا يكون على من هم بالشئ أن يدنو منه؛ ألا ترى أن رجلا لو أراد أن ينال السماء لم يدن من ذلك، وقد كانت منه إرادة؟!

وقال بعض المتأولين في قوله - عز وجل - : ﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَنْفَطِرُنْ مِنْهُ﴾ - : هذا مثل كانت العرب إذا سمعت كذبا ومنكرا تعاضته، [و] عظمته بالمثل الذي كان

(١) في أ: في .

(٢) في ج: وذلك .

(٣) سقط في ج .

(٤) البيت بلا نسبة في اللسان (كود، كيد)، والتاج (كود).

(٥) جزء من عجز بيت، وقيله:

فإن تجمع أوتاد وأعمدة وساكن.....

ينظر: ديوانه (١٠)، واللسان (كيد)، والتاج (كود).

عندها عظيما ؛ فتقول: «كادت الأرض تنشق»، و «أظلم [على]»^(١) ما بين السماء والأرض»، فلما افتروا على الله الكذب ضرب مثل كذبهم بأهول الأشياء وأعظمها.

قال أبو علي: ومما يقرب من هذا، قول الشاعر: [من الطويل]

أَلَمْ تَرَ صَدْعًا فِي السَّمَاءِ مُبَيَّنًا عَلَى ابْنِ لُبَيْبِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ^(٢)

وقريب من هذا قول الآخر: [من الوافر]

وَأَصْبَحَ بَطْنُ مَكَّةَ مُفْشَعِرًا كَأَنَّ الْأَرْضَ لَيْسَ بِهَا هِشَامٌ^(٣)

وقال الآخر: [من الطويل]

بَكَى حَارِثُ الْجَوْلَانِ مِنْ مَوْتِ رَبِّهِ وَحَوْرَانُ مِنْهُ خَاشِعٌ مُتَضَائِلٌ^(٤)

وقال: [من الكامل]

لَمَّا أَتَى خَبْرَ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ سُورُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالُ الْخُشَعُ^(٥)

* * *

(١) سقط في أ.

(٢) تقدم.

(٣) البيت للحارث بن خالد في ديوانه (٩٣)، والاشتقاق ص (١٠١، ١٤٧)، وبلا نسبة في الجنى الدانى (٥٧١)، وجواهر الأدب (٩٣)، الدرر (١٦٣/٢)، وشرح التصريح (٢١٢/١)، وشرح شواهد المغنى (٥١٥/٢)، واللسان (قثم)، ومعنى اللبيب (١٩٢/١)، وهمع الهوامع (١٣٣/١).

(٤) البيت للناطقة الذيباني في ديوانه (١٢١)، واللسان (حرث، جول)، والتنبيه والإيضاح (١٨٣/١)، والتاج (حرث، جول)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة (٤٩٣، ١٠٤٤). وفيه: «موحش» بدلاً من «خاشع».

(٥) البيت لجريز في ديوانه (٩١٣)، والأشباه والنظائر (١٠٥/٢، ٢٢٠، ٢٢٥)، وجمهرة اللغة ص (٧٢٣)، خزانة الأدب (٢١٨/٤)، وشرح سيويه (٥٧/١)، واللسان (حرث، سور، أفق)، ولجريز أو للفرزدق في سمط اللآلى (٣٧٩، ٩٢٢)، وليس في ديوان الفرزدق، وبلا نسبة في الخصائص (٤١٨/٢)، ورفض المباني (١٦٩)، والصاحبي في فقه اللغة (٢٦٧)، والمقتضب (١٩٧/٤).

[بسم الله الرحمن الرحيم] (١)

ذكر اختلافهم في سورة طه

اختلفوا في كسر الطاء والهاء من: ﴿طه﴾ [١]:

فقرأ ابن كثير وابن عامر: ﴿طه﴾ بفتح الطاء والهاء.

وقرأ نافع: ﴿طه﴾ بين الفتح والكسر، وهو إلى الفتح أقرب.

كذلك قال خلف عن المسيبي.

وقال ابن سعدان: كان المسيبي إذا لفظ بـ «ها»؛ فكأنه يشمها الكسر.

فقلت له: إنك قد كسرت، فيأبى إلا الفتح.

وقال محمد بن إسحاق عن أبيه عن نافع: ﴿طه﴾ بفتح الطاء والهاء.

وكذلك قال القاضي عن قالون: مفتوحتان.

وقال أحمد بن صالح عن قالون: الطاء والهاء وسط.

وقال يعقوب بن جعفر عن نافع: ﴿طه﴾ بكسر الطاء والهاء.

وقال الأصمعي: ﴿طه﴾ كأنك تقطعها.

وقرأ عاصم - في رواية أبي بكر - وحمزة والكسائي: ﴿طه﴾ بكسر الطاء

والهاء (٢).

وقرأ أبو عمرو - في غير رواية عباس -: ﴿طه﴾ بفتح الطاء وكسر الهاء.

وروى عباس عن أبي عمرو: ﴿طه﴾ بكسر الطاء والهاء مثل حمزة.

وقرأ عاصم - في رواية حفص - ﴿طه﴾ بالتفخيم.

قال أبو علي: قد قلنا في الإمالة في نحو: ﴿طه﴾ والتفخيم فيما تقدم، والتفخيم

لغة أهل الحجاز، ولغة النبي ﷺ.

اختلفوا في فتح الألف وكسرها من قوله - عز وجل -: ﴿يَمْسُقْ إِلَىٰ أَنَا رَبُّكَ﴾

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٢)، الإعراب للنحاس (٣٣٠/٢)، التبيان للطوسي (١٣٩/٧)،

التيشير للداني (١٥٠)، تفسير القرطبي (١٦٨/١١)، الحجة لابن خالويه (٢٤٠)، الحجة

لأبي زرعة (٤٥٠)، السبعة لابن مجاهد (٤١٦)، الغيث للصفاسي (٢٨٨)، الكشاف

للمزمخشري (٥٢٨/٢)، الكشف للقيسي (١٨٧/١)، المجمع للطبرسي (١/٧)، المعاني

للغراء (١٧٥/٢)، تفسير الرازي (٢/٢٢)، النشر لابن الجزري (٧١/٢).

[١١، ١٢]:

اقرأ ابن كثير وأبو عمرو^(١): ﴿أَنْتِ﴾ بفتح الألف والياء.

وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿إِنِّي﴾ بكسر الألف.

وفتح نافع الياء.

من كسر؛ فلأن [هذا]^(٢) الكلام حكاية، كأنه نودى فقيلاً: يا موسى إني أنا ربك،

والكسر أشبه بما بعد مما هو حكاية، وذلك قوله: ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا﴾

[١٤]، وقوله: ﴿وَأَنَا أَخْتَرُكَ﴾ [١٣]، فهذه كلها حكاية؛ فالأشبه أن يكون قوله:

﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ﴾^(٣) كذلك أيضاً.

ومن فتح كان المعنى: نودى بكذا، و «نادى» قد يوصل بحرف الجر.

قال: [من الكامل]

نَادَيْتُ بِاسْمِ رَبِيعَةَ بْنِ مُكَدِّمٍ أَنَّ الْمُنَوَّهَ بِاسْمِهِ الْمَوْثُوقُ^(٤)

وقال: [من الطويل]

وَنَادَى بِهِ مَاءٍ إِذَا نَارَ ثَوْرَةَ ^(٥)

المعنى: ونادى بنداؤها: ماء، فقوله: «ماء» قد وقع النداء عليه.

ومن الناس من يُعمل هذه الأشياء التي هي في المعنى قول، كما يعمل القول ولا

يضمّر القول معها.

وينبغي أن يكون في «نودى» ضمير يقوم مقام الفاعل؛ لأنه لا يجوز أن يقوم

واحد من قولك: ﴿يَمُوسَى﴾ ولا: ﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ﴾ مقام الفاعل؛ لأنها جمل،

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٢)، البحر المحيط (٢٣٠/٦)، التبيان للطوسي (١٤٤/٧)،

التيسير للداني (١٥٠)، تفسير الطبري (١١٠/١٦)، الحجة لأبي زرعة (٤٥١)، الغيث

للفصافسي (٢٨٧، ٢٩٢)، الكشاف للزمخشري (٥٣١/٢)، المجمع للطبرسي (٣/٧)،

المعاني للفراء (١٧٥/٢)، تفسير الرازي (١٦/٢٢)، النشر لابن الجزري (٣١٩/٢).

(٢) سقط في أ.

(٣) في ج: إني أنا الله.

(٤) البيت بلا نسبة في الخزانة (٥٢١/٢)، البحر المحيط (٢٣٠/٦).

(٥) صدر بيت لذى الرمة، وعجزه:

.....
أصيبح أعلى نقبة اللون أطرق

ينظر: ديوانه ص (٤٨٢)، والمخصص (٢٧/٨)، ورواية العجز فيه: أصيبح نوام يقوم

فيخرق.

والجمل لا تقوم مقام الفاعل، فإن^(١) جعلت الاسم الذى يقوم مقام الفاعل: موسى- لأن ذكره قد جرى - كان مستقيماً.

اختلفوا فى إجراء: ﴿طَوَى﴾ [١٢] وضم طائها:
فقرأ ابن كثير ونافع [وأبو عمرو]^(٢): ﴿طَوَى وَأَنَا﴾ غير مجرأة، والطاء مضمومة، وفى النازعات [١٦، ١٧] مثله.

وروى أبو زيد عن أبي عمرو: ﴿طَوَى﴾ وقال: هى أرض.
وقرأ عاصم وابن عامر وحزمة والكسائى: ﴿طَوَى﴾ مجرأة، مضمومة الطاء.
حدثنا الكندى، قال: حدثنا مؤمل، قال: حدثنا إسماعيل عن ابن أبى نجيح^(٣):
﴿فَأَخْلَعَ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ﴾، قال: يقول: امض بقدميك إلى بركة الوادى، [قال أبو على]: أظنه - يعنى: مجاهداً - [قال]: «طوى» مصروف وغير مصروف:
فمن صرف فمن وجهين: أحدهما: أن يجعله اسم الوادى فيصرف؛ لأنه [اسم مذكر]^(٤). والوجه الآخر: أن يجعله صفة، وذلك فى قول من قال^(٥): إنه قُدِّس مرتين، فيكون «طوى» كقولك: ثنا، ويكون صفة كقولهم: مكانا سوى، وقوم عدى.
وجاء فى «طوى» الضم والكسر، كما جاء فى قوله: ﴿مَكَانًا سُوًى﴾ [طه: ٥٨] الكسر والضم.

قال الشاعر: [من الطويل]

أَفَى جَنْبِ بَكْرٍ قَطَعْتَنِي مَلَامَةً لَعَمْرِي لَقَدْ كَانَتْ مَلَامَتُهَا ثِنًا^(٦)

- (١) فى ج: فإذا.
(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٢)، الإملاء للعكبرى (٦٥/٢)، البحر المحيط (٢٣١/٦)، التيسير للدانى (١٥٠)، تفسير الطبرى (١١١/١٦)، الحجة لابن خالويه (٢٤٠)، الحجة لأبى زرع (٤٥١)، الكشف للقيسى (٩٦/٢)، المجمع للطبرسى (٣/٧)، المعانى للفراء (١٧٦/٢)، تفسير الرازى (١٨/٢٢)، النشر لابن الجزرى (٣١٩/٢). وما بين المعقوفين

سقط فى ج.

(٣) زاد فى أ: قلت له.

(٤) فى أ: سمى مذكراً بمذكر.

(٥) فى ج: قولك.

- (٦) البيت لكعب بن زهير فى ديوانه (١٢٨)، ولسان العرب (ثنى، طوى)، والتاج (ثنى)، ولمعن بن أوس فى مقاييس اللغة (٣٩١/١)، ومجمل اللغة (٣٧٠/١)، وليس فى ديوانه، ولأوس بن حجر فى ملحق ديوانه ص (١٤١)، والصاحبى فى فقه اللغة (١٣٤)، وبلا نسبة فى تهذيب اللغة (١٤٧/١٥).

أى: ليس هذا بأول ملامتها.

وكذلك: طوى وطوى.

وقد أنشدوا: [من البسيط]

تَرَى ثِنَانًا إِذَا مَا جَاءَ بَدَأَهُمْ وَبَدَوْهُمْ إِنْ أَتَانَا كَانَ ثُنْيَانًا^(١)

ثِنَانًا: مكسورة التاء، أنشدناه محمد بن السرى، وزعم أبو الحسن أن الضم فى هذا لغة، وبالضم أنشد قول الشاعر: ترى ثنانا... وقال: الثنى: هو الثانى.

قال أبو على: ومعنى ثنى وثنى: الذين يثنى بهم بعد السادة؛ لأنهم قالوا للسيد: البدء، من حيث بدئ بهم فيما بهم من الأمور.

ومن لم يصرف احتمال أمرين:

أحدهما: أن يكون اسما لبقعة أو أرض، وهو مذكر؛ فهو بمنزلة امرأة سميتها بـ «حجر»، ويجوز أن يكون معدولا كعمر.

فإن قلت: إن «عمر» معدول عن: عامر، وهذا الاسم لا يعرف عمّ عدل؟

فإنه لا يمتنع أن يقدر العدل عما لم يخرجوه إلى الاستعمال؛ ألا ترى أن «جمع» و «كتع» معدولتان عما لم يستعمل^(٢)؟! فكذلك يكون: طوى.

[قرأ] ابن سعدان عن إسحاق عن نافع وحمزة: ﴿لِأَهْلِهِ امْكُثُوا﴾ [١٠]، وكذلك فى القصص [٢٩] بضم الهاء.

والباقون يكسرون الهاء فيهما^(٣).

وقد تقدم القول فى ذلك.

اختلفوا فى التاء والنون من قوله -عز وجل-: ﴿وَأَنَا أَخْتَرْتُكَ﴾ [١٣]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر والكسائى: ﴿وَأَنَا﴾ خفيفا، ﴿أَخْتَرْتُكَ﴾ بالتاء بغير ألف.

(١) البيت لأوس بن مغراء السعدى فى اللسان (بدأ، ثنى)، والتنبية والإيضاح (٦/١)، وتهذيب اللغة (٢٠٥/١٤، ١٣٦/١٥)، والتاج (بدأ)، (ثنى)، والمخصص (١٥٩/٢، ١٣٨/١٥)، ومجمل اللغة (٢٤٨/١، ٣٦٩/٤)، وبلا نسبة فى كتاب العين (٢٤٤/٨)، ومقاييس اللغة (٢١٣/١، ٣٩١).

(٢) فى ج: يستعملا.

(٣) ينظر: السبعة (٤١٧).

وقرأ حمزة^(١): ﴿وَأَنَا﴾ بالنون^(٢) مشددة، ﴿اخْتَرْنَاكَ﴾ بألف ونون.
قال أبو علي: الأفراد - زعموا - أكثر في القراءة، وهو أشبه بما قبله من قوله:
﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ﴾، ووجه الجمع: أن نحو ذلك قد جاء، نحو قوله: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي
أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾ [الإسراء: ١] ثم قال: ﴿وَأَتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾ [الإسراء: ٢].
وزعموا أنه قراءة الأعمش.

وزعموا أنه في حرف أبي: ﴿وَأَنَّى اخْتَرْتُكَ﴾؛ فهذا يقوى الوجه الأول.
وقرأ ابن عامر وحده: ﴿هَارُونَ أَخِي أَشَدُّ بِهِ﴾ [طه: ٣٠، ٣١] [الألف]^(٣)
مقطوعة مفتوحة، والياء ساكنة: ﴿وَأَشْرِكُهُ﴾ الألف مضمومة على الجواب
والمجازاة.

وقرأ الباقون^(٤): ﴿أَخِي أَشَدُّ بِهِ أَرْزَى وَأَشْرِكُهُ فِي أَمْرِي﴾ مفتوحة على الدعاء
[همزة: «أشركه»]، [إلا أبا عمرو وابن كثير فإنهما فتحا]^(٥) الياء من ﴿أَخِي﴾.
وقرأ نافع في رواية المسيبي وابن كثير: ﴿وَأَشْرِكُهُ فِي أَمْرِي﴾ بزيادة واو في
اللفظ.

وقرأ الباقون: ﴿وَأَشْرِكُهُ﴾ مضمومة الهاء من غير واو.
قال أبو علي: الوجه: الدعاء دون الإخبار؛ لأن ذلك معطوف على ما تقدمه من

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٢، ٣٠٣)، الإعراب للنحاس (٣٣٣/٢)، الإملاء للعكبري (٦٥/٢)، البحر المحيط (٢٣١/٦)، التبيان للطوسي (١٤٤/٧)، التيسير للداني (١٥٠)،
١٥١)، تفسير الطبري (١١٢/١٦)، الحجة لابن خالويه (٢٤٠)، الحجة لأبي زرعة
(٤٥١)، السبعة لابن مجاهد (٤/٧)، الغيث للصفاسي (٢٨٧)، الكشاف للزمخشري (٢/
٥٣٢)، الكشف للقيسي (٩٧/٢)، المجمع للطبرسي (٣/٧)، تفسير الرازي (١٩/٢٢)،
النشر لابن الجزري (٣٢٠/٢).

(٢) في أ: النون.

(٣) سقط في أ.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٣)، الإعراب للنحاس (٣٣٧/٢)، الإملاء للعكبري (٦٦/٢)،
البحر المحيط (٢٤٠/٦)، التبيان للطوسي (١٥١/٧)، التيسير للداني (١٥١)، تفسير
الطبري (١٢١/١٦)، تفسير القرطبي (١٩٤/١١)، الحجة لابن خالويه (٢٤١)، الحجة
لأبي زرعة (٤٥٢)، السبعة لابن مجاهد (٤١٨)، الغيث للصفاسي (٢٨٧)، الكشاف
للزمخشري (٥٣٥/٢)، الكشف للقيسي (٩٧/٢)، المجمع للطبرسي (٦/٧)، المعاني
للفراء (١٧٨/٢)، تفسير الرازي (٤٩/٢٢)، النشر لابن الجزري (٣٢٠/٢).

(٥) في ج: إلا أن أبا عمرو وابن كثير فتحا.

قوله: ﴿قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي. وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي﴾ [طه: ٢٥، ٢٦] فكما أن ذلك كله دعاء؛ فكذلك ما عطف عليه.

فأما الإشراك فيبعد فيه الحمل على غير الدعاء؛ لأن الإشراك في النبوة لا يكون إلا من الله سبحانه، اللهم إلا أن يجعل أمره شأنه الذي هو غير النبوة، وإنما ينبغي أن يكون النبوة؛ ألا ترى أنه قد جاء: ﴿أَذْهَبَ إِلَى فِرْعَوْنَ﴾ [النازعات: ١٧]، فقال: ﴿فَأَرْسَلَهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي﴾ [القصص: ٣٤]، فأما ﴿أَشْدُدْ بِهِ أَزْرِي﴾ فحملة على الإخبار، وغير الدعاء أسهل؛ لأن الشد يكون من هارون لموسى.

وقال أبو عبيدة: ﴿أَشْدُدْ بِهِ أَزْرِي﴾ أى: ظهري، قال: يقولون: آزرنى، أى: صار لى ظهرا، ويشبه أن يكون «أزر» لغة فى «وازر»: كأكدت ووكدت، وأصدت وأوصدت، وأرخت وورخت، ونحو ذلك، ولا يسوغ أن يحمل: ﴿وَأَشْرِكُهُ فِي أَمْرِي﴾ على غير السورة؛ لأنه قد جاء ما يعلم منه مسألة موسى -عليه السلام- لذلك، وذلك قوله: ﴿وَأَخِي هَكَرُوتُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسَلَهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي إِنْ أَحَافُ أَنْ يُكَذِّبُونِ. قَالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ﴾ [القصص: ٣٣، ٣٤].

وقال: [من الطويل]

بِمَخْنِيَّةٍ قَدْ أَزَرَ الضَّالَّ نَبْتَهَا مَضْمٌ جِيُوشِ غَانِمِينَ وَحَيْبٍ^(١)
كأن المعنى: أن كلاًها قد طال حتى صار فى قوام الضال، ويدل على أن قول الجماعة غير ابن عامر أرجح أن قوله: ﴿كَيْ سَيْحَكَ كَثِيرًا﴾ [طه: ٣٣] كالجواب بعد هذه الأشياء التى سألتها موسى ربه تعالى؛ فينبغى أن يكون ذلك كله فى جملة ما دعا به. اختلفوا فى قوله: ﴿مَهَادًا﴾ [٥٣] فى زيادة الألف ونقصانها ههنا، وفى الزخرف [١٠]، ولم يختلفوا فى غيرهما:

فقراً ابن كثير وأبو عمرو ونافع وابن عامر^(٢): ﴿مَهَادًا﴾ بالألف فى كل القرآن.

(١) البيت لامرئ القيس فى ديوانه (٤٥)، واللسان (أزر، صفا)، وأساس البلاغة (ضمم)، والتاج (أزر، صفا)، وبلا نسبة فى اللسان (جر)، وتهذيب اللغة (٤٧٦/١٠، ٢٤٧/١٣)، والتاج (جر).

ويروى: «مجز» بدلاً من «مضم».

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٣)، الإعراب للنحاس (٣٤٠/٢)، الإملاء للعكبرى (٦٧/٢)، البحر المحيط (٢٥١/٦)، التبيان للطوسى (١٥٧/٧)، التيسير للدانى (١٥١)، تفسير الطبرى (١٣٣/١٦)، تفسير القرطبي (٢٠٩/١١)، الحجة لابن خالويه (٢٤١)، الحجة =

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: ﴿مَهْدًا﴾ بغير ألف فيهما.

قال أبو علي: المهد: مصدر كالفرش، والمهاد مثل الفراش في قوله: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا﴾ [البقرة: ٢٢]، ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ بِسَاطًا﴾ [نوح: ١٩] فالمهاد مثل الفراش والبساط، وهما اسم ما يفرش ويبسط. ويجوز أن يكون «المهد» استعمل استعمال الأسماء؛ فجمع كما يجمع «فَعَلَ» على: فِعَالٍ، والأول أبين.

ويجوز في قول من قرأ: ﴿مَهْدًا﴾ أن يكون المعنى: ذا مهد؛ فيكون [في] (١) المعنى كقول من قال: مهادا.

واختلفوا في قوله: ﴿مَكَانًا سُوءًا﴾ [٥٨] في ضم السين وكسرهما:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي: ﴿مَكَانًا سِوَى﴾ كسراً (٢).

وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة: ﴿سُوءًا﴾ بضم السين.

[قال] أبو عبيدة: ﴿مَكَانًا سُوءًا﴾، و: ﴿سِوَى﴾ يضم أولها ويكسر، مثل: طُوى

وطُوى.

قال: وهو المكان النصف فيما بين الفريقين.

وأنشد لموسى بن جابر الحنفى: [من الطويل]

فَإِنَّ أَبَانَا كَانَ حَلًّا بِبَلَدَةٍ سِوَى بَيْنَ قَيْسِ قَيْسٍ عَيْلَانَ وَالْفَزْرِ (٣)

قال أبو علي: قوله: ﴿سِوَى﴾، هو «فِعْلٌ» من التسوية؛ فكأن المعنى: مكان

تستوى فيه مسافته على الفريقين؛ فتكون مسافة كل فريق (٤) إليه كمسافة الفريق

= لأبي زرعة (٤٥٣)، السبعة لابن مجاهد (٤١٨)، الغيث للصفاقسى (٢٨٧)، الكشاف

للمزمخشري (٢٤٠/٢)، الكشف للقيسى (٩٧/٢)، المجمع للطبرسى (١٢/٧)، تفسير

الرازى (٦٨/٢٢)، النشر لابن الجزرى (٣٢٠/٢).

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٤)، الإعراب للنحاس (٣٤١/٢)، الإملاء للعكبرى (٦٧/٢)،

البحر المحيط (٢٥٣/٦)، التبيان للطوسى (١٦٠/٧)، التيسير للدانى (١٥١)، تفسير

الطبرى (١٣٤/١٦)، تفسير القرطبى (٢١٢/١١)، الحجة لابن خالويه (٢٤١)، الحجة

لأبي زرعة (٤٥٣)، السبعة لابن مجاهد (٤١٨)، الغيث للصفاقسى (٢٩١)، الكشاف

للمزمخشري (٥٤٢/٢)، الكشف للقيسى (٩٨/٢)، المجمع للطبرسى (١٤/٧)، المعانى

للغراء (١٨٢/٢)، تفسير الرازى (٧١/٢٢)، النشر لابن الجزرى (٣٢٠/٢).

(٣) تقدم.

(٤) فى ج: واحد.

الآخر، وهذا بناء يقل في الصفات، ومثله: قوم عدى. وأما «فَعَل» فهو في الصفات أكثر من «فَعَلَ»، نحو قولهم: رجل سُكِّع^(١)، ودليل جُمَع، ومال لُبِّد، ورجل حُطِم. وأما انتصاب قوله: ﴿مَكَانًا سُوَّى﴾، فلا يخلو من أن يكون مفعولا للموعد في قوله: ﴿فَأَجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا﴾ [طه: ٥٨]، أو يكون ظرفا واقعا موقع المفعول الثانى، أو يكون منتصبا بأنه المفعول الثانى-: فلا يجوز أن يكون متعلقا بالموعد [لا]^(٢) على أنه مفعول به، ولا على أنه ظرف له؛ وذلك أن الموعد قد وصف بالجملة التى هى: ﴿لَا تُخَلِّفُهُ نَحْنُ﴾ [طه: ٥٨]، وإذا وصف لم يجوز أن يعمل عمل الفعل؛ لاختصاصه بالصفة، ولأنه إذا وصف لم يجوز أن يتعلق به بعد الوصف [له]^(٣) شىء منه، كما أنه إذا عطف عليه لم يجوز أن يتعلق به بعد العطف شىء منه، وكذلك إذا أخبر عنه لم يجوز أن يقع بعد الخبر عنه شىء يتعلق بالمخبر عنه، ولم يجوز سيبويه: هذا ضارب ظريف زيدا، ولا: هذا ضويرب زيدا، إذا حقر اسم الفاعل؛ لأن التحقير فى تخصيصه الاسم بمنزلة إجراء الوصف عليه، وقد جاء من ذلك فى الشعر شىء.

سمعت أبا إسحاق ينشد: [من الطويل]

وَرَاكِضَةٍ مَا تَسْتَجِنُّ بِجُنَّةٍ بَعِيرٍ جَلَالٍ غَادَرْتُهُ مُجْعَفَلٍ^(٤)

وقرأت على محمد بن السرى من خط السكرى لبشر بن أبى خازم: [من الطويل]

إِذَا فَاقَدَ حَطْبَاءُ فَرْحَيْنِ رَجَعَتْ ذَكَرْتُ سُلَيْمَى فِي الْخَلِيطِ الْمُبَايِنِ^(٥)

وقال ذو الرمة: [من الطويل]

وَقَائِلَةٌ تَخْشَى عَلَى أَظْنُهَا سَيُودَى بِهِ تَرْحَالُهُ وَمَذَاهِبُهُ^(٦)

(١) فى أ: سلع، خنع.

(٢) سقط فى ج.

(٣) سقط فى أ.

(٤) البيت لطفيل فى ديوانه ص (٦٨)، واللسان (جعفل، حلل)، وتهذيب اللغة (٤٢٣/٣)، والتاج (جعفل، حلل)، وبلا نسبة فى مقياس اللغة (٢٢/٢)، والمخصص (١٤٧/٧).

(٥) البيت فى المقاصد النحوية (٥٦٠/٣)، وليس فى ديوانه، وبلا نسبة فى شرح الأشموني (٢/٣٤١)، واللسان (فقد).

ويروى: «المزابل» بدلا من «المباين».

(٦) البيت بلا نسبة فى شرح المغنى (٨٤٢/٢)، ومغنى اللبيب (٤٣٢/٢).

ويروى: «جعائله» بدلا من «مذاهبه».

وهذا الذى جاء منه فى الشعر يحمل النحويون مثله على إضمار فعل آخر ؛ كما ذهبوا إليه فى نحو قول الشاعر: [من الكامل]

إِنَّ الْعَرَاةَ وَالنُّبُوْحَ لِذَارِمٍ
وَالْمُسْتَخِفِّ أَخُوهُمْ الْأَثْقَالًا^(١)
وكذلك قوله: [من الكامل]

لَسْنَا كَمَنْ حَلَّتْ إِيَادُ دَارَهَا تَكَرَّيْتَ تَرْقُبُ حَبَّهُ أَنْ يُحْصَدَا^(٢)
فإن قلت: فقد جاء: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادُونَ لَمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِنْ مَقَّتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ﴾ [غافر: ١٠] والظرف فى المعنى يتعلق بالمقت الأول؛ لأن المعنى: لمقت الله إياكم إذ تدعون إلى الإيمان فتكفرون - أكبر من مقتكم أنفسكم؛ [لأن قوله]^(٣): ﴿إِذْ تُدْعَوْنَ﴾ متعلق بالمقت الأول، وقد وقع بعد خبره.

قيل: إن الظروف يتجاوز فيها ما لا يتجاوز فى غيرها؛ ألا ترى أنها تقع مواقع لا يقعها غيرها؟! وهو أيضا - مع ذلك - ينبغى أن يحمل على فعل آخر دل المقمت عليه؛ كأنه: مَقَّتِكُمْ؛ إذ تدعون إلى الإيمان [فتكفرون]^(٤).

فعلى هذا الضرب من الأفعال يحمل هذا النحو إذا جاء، ولم نعلم فى التنزيل مجيء شىء منه إلا فى الظروف. فقد علمت أن: ﴿مَكَانًا﴾ [فى قوله: ﴿مَكَانًا سُوَّى﴾]^(٥) ليس يتعلق بالموعد؛ لما ذكرنا^(٦)، وليس بالسهل أن تجعل انتصاب: ﴿مَكَانًا﴾ فى قوله: ﴿مَكَانًا سُوَّى﴾ على أن يكون ظرفا وقع موقع المفعول الثانى، كقولك: ظننت خروجك اليوم، وعلمت ركوبك غدا؛ لأنك إن حملته على ذلك جعلت المبتدأ الذى يلحقه: جعلت، وظننت، ونحوه: موعدا لا نخلفه نحن ولا

(١) البيت للأخطل فى ديوانه (٢٥٣)، واللسان (عرر)، والتنبيه والإيضاح (٢٧٥/١)، ٢/ (١٦٨)، وجمهرة اللغة ص (٢٨٥)، وتهذيب اللغة (١٠٢/١)، ومقاييس اللغة (٣٧/٤)، وأساس البلاغة (نبع)، وكتاب العين (٨٦/١)، (٢٥٢/٣)، والتاج (نبع، عرر)، والمخصص (٩٠/١)، (١٢١/٣)، وبلا نسبة فى لسان العرب (نبع)، وديوان الأدب (٦٨/٣).

(٢) البيت للأعشى فى ديوانه (٢٨١)، واللسان (منن)، وبلا نسبة فى الخصائص (٤٠٢/٢)، (٤٠٣، ٢٥٦/٣)، ومغنى اللبيب (٥٤١/٢)، واللسان (كرت).

(٣) فى أ: الآية، وقوله.

(٤) سقط فى ج.

(٥) سقط فى ج.

(٦) فى ج: ذكر.

أنت» مكانا قصدا ؛ فتنصب «المكان» كما تنصب «اليوم»، فى قولك: «القتال اليوم». ولم يجروا قولهم: الموعد، مجرى سائر هذه الأحداث؛ ألا ترى أنه قد جاء فى التنزيل: ﴿إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ﴾ [هود: ٨١] برفع الصبح. وجاء: ﴿مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ وَأَنْ يُحَشَّرَ النَّاسُ ضُحًى﴾ [طه: ٥٩]. فالقراءة بالرفع على أن الثانى هو الأول، وهذا حذف واتساع. ولا تقول على قياس «موعدك الصبح»: مرجعك الصبح، ولا: مجيئك باب الأمير، ولا: مقعدك السوق.

وقد رأيت أنهم قد أخرجوا الموعد من أحكام نحوه؛ فلا يحسن فيه ما حسن فى نحو ما يشبهه، ومما يدل على أنهم أخرجوا ما بعد الموعد من أن يكون ظرفا - قوله: ﴿مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ وَأَنْ يُحَشَّرَ النَّاسُ ضُحًى﴾ [طه: ٥٩]؛ ألا ترى أن قوله: ﴿وَأَنْ يُحَشَّرَ النَّاسُ﴾ ليس من الظروف فى شىء؛ فلولا أن اليوم فى قوله: ﴿مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ﴾، قد خرج من^(١) أن يكون ظرفا لم يعطف عليه ما لا يكون ظرفا. ولو نصب ناصب «اليوم» فى^(٢) قوله: ﴿مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ﴾ فجعل «اليوم» خبرا عن الحدث مثل: القتال اليوم، مع عطف قوله: ﴿وَأَنْ يُحَشَّرَ النَّاسُ ضُحًى﴾ عليه جاز [على]^(٣) أن يتعلق «يوم الزينة» بالمحذوف، ويضمّر لقوله: ﴿وَأَنْ يُحَشَّرَ النَّاسُ ضُحًى﴾ ما يكون مبنيًا عليه؛ كأنه: موعدكم يوم الزينة، وموعدكم أن يحشّر الناس ضحى، وهذا هو الأصل.

وإذا صار الاستعمال فيه على ما وصفناه مما جاء التنزيل به كان غير ذلك كالأصول المرفوضة.

ولو قال قائل: إن الموعد فى الآى اسم الزمان؛ فيكون مجيء الموعد اسما للزمان، كقولهم: كان هذا مبعث الجيوش، ومضرب الشؤل^(٤)، ومجبل فلانة، أى: وقت بعثهم، ومضرب الشول، أى: وقت ضربها، ومجبل فلانة، أى: زمان

(١) فى ج: على.

(٢) فى أ: من.

(٣) سقط فى ج.

(٤) أى النوق التى تشول بذنيها (ترفعه)؛ للقاح، أى: لحصول اللقاح بها، أى: الحمل. ينظر: ترتيب القاموس المحيط (شول).

حبلها. فإذا جاز أن يكون اسما للزمان ارتفع «الصبح» و«يوم الزينة»؛ من حيث كان الثاني فيه^(١) هو الأول.

وأُشْد أبو الحسن: [من الرمل]

كُلَّمَا قُلْتُمْ غَدًا مَوْعِدُنَا غَضِبَتْ هِنْدٌ وَقَالَتْ بَعْدَ غَدًا^(٢)

فهذا يتجه -أيضا- على الوجهين اللذين قدمنا:

أن يكون جعل الموعد الحدث، وجعله غدا، قبل على الاتساع.

أو يكون جعل الموعد اسم زمان مثل المحبل، وعلى هذا الاتساع فيه.

ويجوز أن يكون الموعد اسم المكان.

فما جاء فيه اسم مكان: ﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٤٣] فالموعد

ينبغي ههنا أن يكون مكانا؛ لأن جهنم مكان، والثاني فيه هو الأول، وهذا أبين من

أن تحمله على أن جهنم مكان موعدهم؛ لأن الكلام على الظاهر ولا حذف فيه، فإذا

جعلت قوله: «مكانا» مفعولا ثانيا لـ «جعلت» كان بمنزلة قوله -جل وعز-: ﴿جَعَلُوا

الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾ [الحجر: ٩١]، وقوله: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبْدُ الرَّحْمَنِ

إِنْتًا﴾ [الزخرف: ١٩] في أنه انتصب على أنه مفعول ثان لـ «جعلت».

واختلفوا في ضم الياء وفتحها من قوله -عز وجل-: ﴿فَيَسْحَتُمْ﴾ [٦١]:

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم -في رواية أبي بكر- وأبو عمرو وابن عامر:

﴿فَيَسْحَتُمْ﴾ بفتح الياء من «يسحت»^(٣).

وقرأ عاصم -في رواية حفص- وحمزة والكسائي: ﴿فَيَسْحَتُمْ﴾ بضم الياء من

«أسحت»، وكسر الحاء.

[قال] أبو عبيدة: يَسْحَتُمْ: يهلككم، قال: وبنو تميم يقولون: يُسْحَتِكُمْ.

وأُشْد: [من الطويل]

(١) في أ: لأنه.

(٢) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص (٣٢٣).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٤)، الإعراب للنحاس (٣٤٢/٢)، الإملاء للعكبري (٦٧/٢)،

البحر المحيط (٢٥٤/٦)، التبيان للطوسي (١٦١/٧)، التيسير للداني (١٥١)، تفسير

الطبري (١٣٦/١٦)، تفسير القرطبي (٢١٥/١١)، الحجة لابن خالويه (٢٤٢)، الحجة

لابي زرة (٤٥٤)، السبعة لابن مجاهد (٤١٩)، الغيث للصفاسي (٢٩٠)، الكشف

لزمخشري (٥٤٣/٢)، الكشف للقيسي (٩٨/٢)، المجمع للطبرسي (١٤/٧).

وَعَضُّ زَمَانٍ يَابِنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدْعُ مِّنَ الْمَالِ إِلَّا مُسْحَتًا أَوْ مُجْلَفٌ^(١)
 وفسر «لم يدع»: لم يبق.

وقال أبو الحسن نحو ذلك.

[وقال] أبو عثمان [في]^(٢) سحت، وأسحت نحو قول أبي عبيدة.

اختلفوا في قوله -تعالى-: ﴿إِنَّ هَذَا نُونٌ﴾ [طه: ٦٣] في تشديد النون وتخفيفها:

فقرأ ابن عامر ونافع وحمزة والكسائي^(٣): ﴿إِنَّ﴾ مشددة النون ﴿هَذَا نُونٌ﴾ بألف خفيفة النون من «هذان».

وقرأ ابن كثير^(٤): ﴿إِنَّ هَذَا نُونٌ﴾ بتشديد نون: «هذان» وتخفيف نون ﴿إِنَّ﴾.

واختلف عن عاصم: فروى أبو بكر: ﴿إِنَّ هَذَا نُونٌ﴾ نون «إِنَّ» مشددة.

وروى حفص عن عاصم: ﴿إِنَّ﴾ ساكنة النون، وهي^(٥) مثل قراءة ابن كثير، و: ﴿هَذَا نُونٌ﴾ خفيفة.

وقرأ أبو عمرو وحده^(٦) ﴿إِنَّ﴾ مشددة النون، ﴿هَذَا نُونٌ﴾ بالياء.

(١) البيت للفرزدق في ديوانه (٢٦/٢)، وجمهرة أشعار العرب (٨٨٠)، وجمهرة اللغة (٣٨٦)، (١٢٥٩)، وخزانة الأدب (٢٣٧/١، ٥٤٣/٨)، والخصائص (٩٩/١)، واللسان (سحت، جلف، ودع)، وبلا نسبة في الإنصاف (١٨٨/١)، وجمهرة اللغة (٤٨٧)، وشرح شواهد الإيضاح (٢٧٩)، وشرح المفصل (٣١/١، ١٠٣/١٠)، والمحاسب (١٨٠/١، ٣٦٥/٢).
 (٢) سقط في أ.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٤)، الإعراب للنحاس (٣٤٣/٢)، الإملاء للعكبري (٦٧/٢)، البحر المحيط (٢٥٥/٦)، التبيان للطوسي (١٦١/٧)، تفسير الطبري (١٣٧/١٦)، تفسير القرطبي (٢١٦/١١)، الحجة لابن خالويه (٢٤٢)، الحجة لأبي زرعة (٤٥٤)، السبعة لابن مجاهد (٤١٩)، الغيث للصفاسي (٢٩٠)، الكشف للزمخشري (٥٤٣/٢)، الكشف للقيسي (١٠٠/٢)، المجمع للطبرسي (١٤/٧)، المعاني للأخفش (٤٠٨/٢)، المعاني للفراء (١٨٣/٢)، النشر لابن الجزري (٣٢١/٢).

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٤)، البحر المحيط (٢٥٥/٦)، التبيان للطوسي (١٦١/٧)، التيسير للداني (١٥١)، تفسير القرطبي (٢١٦/١١)، الحجة لابن خالويه (٢٤٢)، الحجة لأبي زرعة (٤٥٦)، الغيث للصفاسي (٢٩٠)، المعاني للفراء (١٨٣/٢)، تفسير الرازي (٧٤/٢٢)، النشر لابن الجزري (٣٢١/٢).

(٥) في ج: وعلى.

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٤)، الإعراب للنحاس (٣٤٣/٢)، الإملاء للعكبري (٦٧/٢)، البحر المحيط (٢٥٥/٦)، التبيان للطوسي (١٦١/٧)، التيسير للداني (١٥١)، تفسير الطبري (١٣٧/١٦)، تفسير القرطبي (٢١٦/١١)، الحجة لابن خالويه (٢٤٢)، الحجة

قال أبو علي: قال قائلون: «إِنَّ» في قوله^(١): ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ بمعنى: أجل، وأن تكون ﴿إِنَّ﴾ للتأكيد والناصفة للاسم أشبه بما قبل الكلام وما بعده: فأما قبل فقوله: ﴿فَنَنْزِعُوا أَمْرَهُم بِبَيْنِهِمْ وَنُسِرُوا النَّجْوَى﴾ [طه: ٦٢]، فالتنازع إنما هو في أمر موسى وهارون -عليهما السلام-: هل هما ساحران على ما ظنوه من أمرهما؟ وقد تقدم من قولهم ما نسبوهما فيه إلى السحر، وهو قولهم: ﴿أَجِئْنَا لِتُخْرِجَنَا مِنْ أَرْضِنَا بِسِحْرِكِ يَمُوسَى. فَلَنَأْتِيَنَّكَ بِسِحْرٍ مِثْلِهِ﴾ [طه: ٥٧، ٥٨] فهذا -وإن لم يتقدمه سؤال عن سحرهم كما تقدم السؤال [في] مثل^(٢) قوله: ﴿قَالُوا نَعَمْ﴾ وهو قوله: ﴿فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ﴾ [الأعراف: ٤٤] - فقد تقدم: ﴿أَجِئْنَا لِتُخْرِجَنَا مِنْ أَرْضِنَا بِسِحْرِكِ يَمُوسَى. فَلَنَأْتِيَنَّكَ بِسِحْرٍ مِثْلِهِ﴾ [طه: ٥٧، ٥٨] ؛ فيكون «نعم» منصرفا إلى تصديق أنفسهم فيما ادعوه من السحر، و«إِنَّ» بمنزلة «نعم». وقال: قد قال^(٣) سيويه: «نعم» عدة وتصديق. وأن تصرف إلى الناصبة للاسم أولى.

قال الجرمي: هو قراءة أبي عمرو وعيسى وعمرو بن عبيد، وقوله: ﴿بُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ...﴾ إلى آخر الكلام، أن يكون تأكيدا - لأنهما ساحران - أشبه بالكلام؛ فإن حمله على التصديق ضرب من التأكيد، فإن حملت «إِنَّ» على أنه بمعنى «نعم» بقى الكلام: «هذان لساحران» ؛ فتحصل لام الابتداء داخلة على خبر المبتدأ، وهذا [مذهب]^(٤) قد قال النحويون فيه: إنه يجوز في الشعر على الضرورة.

فإن قلت: أقدر الابتداء محذوفا؟

فإن هذا لا يتجه؛ لأمرين:

أحدهما: إن الذي حمله النحويون على الضرورة لا يمتنع [من]^(٥) أن يستمر هذا التأويل فيه، ولم يحملوه مع ذلك عليه.
والآخر: أن التأكيد باللام لا يليق به الحذف.

= لأبي زرعة (٤٥٤)، الغيث للصفاسي (٢٩٠)، الكشاف للزمخشري (٥٤٣/٢)، المعاني للراء (١٨٣/٢)، تفسير الرازي (٧٤/٢٢)، النشر لابن الجزري (٣٢١/٢).

(١) في ج: قولك.

(٢) في ج: قبل.

(٣) في أ: وقال.

(٤) سقط في أ.

(٥) سقط في ج.

ألا ترى أن الأوجه في الرتبة أن يتم الكلام ولا يحذف، ثم يؤكد؟! فأما أن يحذف ثم يؤكد، فليس باللائق في التقدير.

ووجه قول من قال: ﴿إِنْ ذَانٌ﴾، و﴿إِنْ هَذَانٌ﴾ فخفف^(١) «إِنْ»: أن «إِنْ» إذا حُفِّفَتْ لم يكن النصب بها كثيرا، وكان الأوجه أن يرفع الاسم بعدها، والدليل على ذلك كثرة وقوع الفعل بعدها في نحو: ﴿إِنْ كَادَ لَيُضِلَّنَا﴾ [الفرقان: ٤٢]، و: ﴿وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُنَّ﴾ [الصفات: ١٦٧]، و: ﴿وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَقَنَفِيلَاتٌ﴾ [الأنعام: ١٥٦].

وإذا كان الأوجه الرفع بعدها رفع «هذان» بعدها، وأدى مع ذلك خط المصحف. ومن زعم أن «هذان» في الآية الألف التي فيه الألف التي كانت في هذا، ليس^(٢) التي جلبته التثنية - فإن الأمر لو كان على ما زعم لم تنقلب هذه^(٣) الألف في تثنيته، كما أن الألف التي في «هذا» لا تنقلب على حال، وفي كون هذه الألف مرة ياء، ومرة ألفا - دلالة على أنه كسائر التثنية، ولا فصل بين «هذا» وبين غيره من الأسماء المعربة، وذلك أن هذه الأسماء في الانفراد إنما بنيت؛ لمشابهتها الحروف، فإذا ثبت زال بالتثنية مشابهتها للحروف؛ من حيث لم تثن الحروف؛ فتصير كسائر الأسماء المعربة.

ويدل على أن هذه الألف للتثنية: أن التي كانت في الواحد قد حذفت، كما حذفت الياء من «التي» و«الذي» إذا قلت: اللتان واللذان؛ فالياء التي كانت في الاسم قد حذفت، وجيء بالتي للتثنية^(٤).

ومثل حذف هذه الألف حذف الألف من «أولات» ومن «ذوات» ومن «هيئات»، هذه كلها حذفت فيها الألف والياء؛ لقلّة تمكّنها؛ فكذلك تحذف من قولهم: «هذا» ألفه، وتلحق التي تكون علما للتثنية؛ ومن ثم انقلبت مرة ياء ومرة ألفا، والتي تثبت في الواحد لا يتعاورها القلب، ولا تزول عن أن تكون ألفا.

(١) في أ: مخفف.

(٢) زاد في أ: إلا ألف.

(٣) في ج: بعده.

(٤) ثبت ههنا في ج: «يتلوه في الجزء الثامن والثلاثين - إن شاء الله -: ومثل حذف هذه الألف حذف الألف من «أولات». والحمد لله، وصلى الله على رسوله ونبيه محمد وعلى آله وسلم تسليماً.

وكتبه العباس بن أحمد المّواس في شهر رمضان في سنة أربع وسبعين وثلاثمائة.

وقال أبو الحسن: ﴿إِنْ هَذَا لَسَاحِرَانِ﴾ بتخفيف «إِنْ» لأن الكتاب: هذان؛ فيحملها على لغة من يخفف «إِنْ» فيرفع بها، وإن ثقلت فهي لغة لبني الحارث بن كعب؛ يرفعون الاثني عشر في كل موضع.

قال: فأى التفسيرين فسرت فهو جيد.

اختلفوا في همز الألف من قوله -تعالى-: ﴿فَاجْمَعُوا كَيْدَكُمْ﴾ [٦٤] في كسر الميم وإسقاط الألف وفتح الميم:

فقرأ أبو عمرو وحده^(١): ﴿فَاجْمَعُوا﴾؛ مفتوحة الميم من «جمعت». [وروى] القطعي عن عبيد وهارون عن أبي عمرو: ﴿فَاجْمَعُوا﴾ ألف مقطوعة مثل حمزة.

وقرأ الباقون: ﴿فَاجْمَعُوا﴾ بقطع الألف وكسر الميم من «أجمعت». احتج أبو عمرو -زعموا- للقراءة بالوصل بقوله^(٢): ﴿فَجَمَعَ كَيْدَهُ﴾ [طه: ٦٠] والفعل في الموضعين جميعا معدي إلى الكيد.

قال أبو الحسن: وإنما يقولون بالقطع إذا قالوا: «أجمعنا على كذا وكذا»، فأما إذا قالوا: «اجمعوا أمركم»، و «اجمعوا كيدكم»، فلا يقولون إلا بالوصل. قال: والقطع أكثر القراءة.

قال: فإما أن يكون لغة في ذا المعنى؛ لأن باب «فعلت وأفعلت» كثير. أو أن يكون «أجمعوا»، أي: أجمعوا على كذا وكذا، ثم قال: ﴿كَيْدَكُمْ﴾ على أمر مستأنف.

فإن قيل: فقد تقدم ذكر قوله: ﴿فَجَمَعَ كَيْدَهُ﴾؛ فإذا قالوا: ﴿فَاجْمَعُوا كَيْدَكُمْ﴾، كان تكريرا^(٣) -قيل: لا يكون كذلك؛ لأن ذلك في قصة وذا [في]^(٤)

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٤)، الإعراب للنحاس (٣٤٧/٢)، الإملاء للعكبري (٦٨/٢)، البحر المحيط (٢٥٦/٦)، التبيان للطوسي (١٦١/٧)، التيسير للداني (١٥٢)، تفسير الطبري (١٣٨/١٦)، تفسير القرطبي (٢٢٠/١١)، الحجة لابن خالويه (٢٤٤)، الحجة لأبي زرعة (٤٥٦)، السبعة لابن مجاهد (٤١٩)، الغيث للصفاسي (٢٩٠)، الكشف للزمخشري (٥٤٣/٢)، الكشف للقيسي (١٠٠/٢)، المجمع للطبرسي (١٤/٧)، تفسير الرازي (٨١/٢٢)، النشر لابن الجزري (٣٢١/٢).

(٢) في ج: لقوله.

(٣) في ج: تكثيرا.

(٤) سقط في ج.

أخرى، ذلك إخبار عن فرعون في جمعه كيده وسحره، وهذا فيما يتوصى به السحرة في جمع كيدهم، وما يستظهرون في المبالغة في سحرهم، ويشبه أن يكون [ذلك]^(١) على لغتين كما ظنه أبو الحسن؛ كقول الشاعر: [من البسيط]

وَأَنْتُمْ مَعْشَرٌ زَيْدٌ عَلَى مِائَةٍ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ طَرًّا فَكَيْدُونِي^(٢)

فقوله: «فأجمعوا أمركم» بمنزلة: ﴿فَأَجْمِعُوا كَيْدَكُمْ﴾؛ لأن [كيدهم من أمرهم]^(٣). قال: وروى القطعي عن عبيد عن شبل عن ابن كثير: ﴿ثُمَّ آيْتُوا صَفًّا﴾ [طه: ٦٤] بفتح الميم، ثم يأتي بياء بعدها ساكنة.

وروى خلف عن عبيد عن شبل عن ابن كثير^(٤): ﴿ثُمَّ آيْتُوا﴾ بكسر الميم بغير همز، ثم يأتي بالياء التي بعدها تاء، وهذا غلط؛ لأنه كسر الميم من «ثم» وحظها الفتح، ولا وجه لكسرها، وإنما أراد ابن كثير أن يتبع الكتاب فلفظ بالياء التي خلفت الهمزة بعد^(٥) فتحة الميم.

وروى الحسن بن محمد بن عبيد الله بن أبي يزيد عن شبل عن ابن كثير: ﴿ثُمَّ آيْتُوا صَفًّا﴾ مفتوحة الميم وبعدها ياء.

وكذلك روى محبوب عن إسماعيل المكي عن ابن كثير، وهذا هو الصواب. وروى النبال وغيره عن ابن كثير: ﴿ثُمَّ آيْتُوا صَفًّا﴾ مثل حمزة. وكذلك قرأ^(٦) الباقون.

قال أبو علي: قول ابن كثير^(٧): ﴿ثُمَّ آيْتُوا صَفًّا﴾ بفتح الميم ثم يأتي بياء بعدها ساكنة، وجهه فيه: أنه مثل قوله: «أيذا» كأنه قلب الهمزة ياء بعد ما خففها بأن جعلها بين بين إلا أنه في هذا قلبها ياء، وإن لم يكن خففها، وهذا مثل ما حكاه سيويه في

(١) سقط في ج.

(٢) البيت لدى الإصبع العدواني في ديوانه (٩٥)، واللسان (زيد، عشر)، والتنبية والإيضاح

(٢/٢٥)، والتاج (زيد، جمع)، وأساس البلاغة (زيد)، وكتاب الجيم (٢/٥٩)، وبلا نسبة

في جمهرة اللغة (٦٤٣)، ومقاييس اللغة (٣/٤٠)، وديوان الأدب (٣/٣٢٣).

(٣) في أ: كيدكم من أمركم.

(٤) البحر المحيط (٦/٢٥٦)، السبعة لابن مجاهد (٤٢٠).

(٥) في ج: وبعده.

(٦) في ج: قال.

(٧) زاد في ج: من.

المتصل: بَيَسَ، وقد كان أبين من هذا أن يقلبها ألفاً؛ لسكونها وانفتاح ما قبلها، مثل: راسٍ وفاسٍ، في المتصل.

فأما قوله: ﴿ثم ايتوا صفاً﴾ فخطأ بين، وأصل هذا: أنك تقول: أتى، يأتي. فإذا أمرت منه قلت: ائت، تجتلب^(١) همزة الوصل؛ لسكون الهمزة التي هي فاء؛ فلزم أن تقلب الفاء ياء لاجتماع الهمزتين، فقلت: إيت.

وإن وصلته^(٢) بشيء سقطت همزة الوصل؛ فلا يخلو ما يتصل به من أن يكون ساكناً أو متحركاً: فإن كان متحركاً لم يخل من أن يكون ضمة أو فتحة أو كسرة: فإن كانت ضمة وخفت الهمزة قلبتها واوا، فقلت: يا زيدُ وت، وعلى هذا: ﴿يَا صَالِحُ وَتِنَّا﴾ [الأعراف: ٧٧] - [وإن شئت حققت الهمزة]^(٣) - وعلى هذا: ﴿ومنهم من يقول أوذن لي ولا﴾ [التوبة: ٤٩].

وإن كانت كسرة فخفت الهمزة، قلت: يا غلامٍ تٍ بكذا، فقلبها ياء، وإن شئت حققت الهمزة، فقلت: يا غلامٍ تٍ بكذا، كما حققت بعد الضمة من قولك: يا زيدُ وت.

وإن كانت فتحة قلبتها ألفاً إذا خفت الهمزة، فقلت: يا غلامٍ أت، وإن شئت حققت الهمزة.

وعلى قياس قراءة ابن كثير: يا غلامٍ تٍ، فتقلبها ياء ولا تقلبها ألفاً. والوجه ما عليه الجمهور والكثرة.

وقد قال: قوم - فيما روى بعض البغداديين - في «أتى يأتي»: تٍ بكذا وكذا. وأنشد: [من الطويل]

تٍ لِي آلَ زَيْدٍ
.....
.....
.....
.....
(٤)

وهذا على قياس من حذف الهمزة حذفاً من حيث كان حرف علة؛ كما حذف

(١) في ج: جلبت.

(٢) في ج: وصفته.

(٣) سقط في أ.

(٤) جزء من صدر بيت، وبعده:

..... وابدهم لي جماعة ولسل آل زيد أي شيء يضيرها

وهو بلا نسبة في الدرر (٣٢٠/٦)، وسر صناعة الإعراب (٨٢٣/٢)، واللسان (أتى)،

وهمع الهوامع (٢١٨/٢).

من: خذ، ومر، وكل، وليس ذلك بالكثير ولا المعروف.
 والوجه في الآية: [ما رواه]^(١) النبال وغيره عن ابن كثير.
 اختلفوا في تشديد القاف وتخفيفها من قوله: ﴿تَلَقَّفْ﴾ [٦٩]:
 فقرأ ابن عامر وحده^(٢): ﴿مَا فِي يَمِينِكَ تَلَقَّفْ مَا﴾ برفع الفاء وتشديد القاف.
 وروى حفص عن عاصم: ﴿تَلَقَّفْ﴾ خفيفة.
 وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: ﴿تَلَقَّفْ مَا﴾ مجزومة الفاء.
 وروى النبال عن ابن كثير: ﴿مَا فِي يَمِينِكَ تَلَقَّفْ﴾ خفيفة التاء - كذلك قرأت
 على قنبل - وكان [ابن كثير]^(٣) يشدد التاء [والقاف] في رواية البرزى وابن فليح: ﴿مَا
 فِي يَمِينِكَ تَلَقَّفْ﴾.

وجه قول ابن عامر: ﴿تَلَقَّفْ﴾ يرتفع على أنه في موضع حال، والحال يجوز أن
 يكون من الفاعل الملقى، ومن المفعول الملقى:

فإن جعلته من الفاعل الملقى جعلته: المتلقف، وإن كان التلقف في الحقيقة
 للعضا، ووجه جعل التلقف^(٤) للفاعل^(٥) أن التلقف بإلقائه كان؛ فجاز أن ينسب
 إليه، كما قال - جل وعز -: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ [الأنفال: ١٧]،
 فأضاف الرمي إلى الله سبحانه، وإن كان للنبي ﷺ لما كان بقوة الله وإقداره.

ويجوز أن تكون الحال من المفعول، وقال فيه: ﴿تَلَقَّفْ﴾ على حد قولك: هند
 تذهب؛ لأنه حمل الكلام على المعنى، والذي في يمينه عصا فأنته، كما قال:
 ﴿وَمَنْ تَقُنْثٌ مِثْكَنٌ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الأحزاب: ٣١]، وكما قال: ﴿فَلَلَّ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾
 [الأنعام: ١٦٠]؛ فأنت الأمثال لما كانت في المعنى حسنات، ومثل هذا في أن لفظ

(١) في أ: قراءة.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٥)، الإملاء للعكبري (٦٨/٢)، البحر المحيط (٦/٢٦٠)،
 التبيان للطوسي (١٦٥/٧)، التيسير للداني (١٥٢)، تفسير القرطبي (١١/٢٢٣)، الحجة
 لابن خالويه (٢٤٤)، الحجة لأبي زرعة (٤٥٧)، السبعة لابن مجاهد (٤٢٠)، الغيث
 للصفاقسي (٢٩٠)، الكشاف للزمخشري (٥٤٥/٢)، الكشاف للقيسي (١٠١/٢)، المجمع
 للطبرسي (١٩/٧)، النشر لابن الجزري (٣٢١/٢).

(٣) سقط في ج.

(٤) في أ: المتلقف.

(٥) زاد في أ: على.

«تفعل» يكون فيه مرة للمخاطب ومرة للمؤنث الغائب، قوله: ﴿يَوْمَئِذٍ نُخَبِّرُكَ أَخْبَارَهَا﴾ [الزلزلة: ٤] فهذا على أن تكون: تحدث أنت أيها الإنسان، وعلى أن الأرض تحدث.

فأما قوله: [من الطويل]

..... فإن تَكُنْ هَوَاكَ الَّذِي تَهْوَى يُصِيبُكَ اجْتِنَابُهَا^(١)

فإن «تهوى» للغائبة لا غير، وجعلت «تَلَقَّفُ» حالا، وإن لم تتلقف بعد، كما جاء في التنزيل: ﴿هَدْيًا بَلِغَ الْكَلِمَةِ﴾ [المائدة: ٩٥]، وكما أجاز النحويون: مررت برجل معه صقر صائدا به غدا، وهذا النحو من الحال كثير في التنزيل وغيره. وأما «تَلَقَّفُ» فعلى أن يكون جوابا؛ كأنه: إن تلقه تلقف، وكذلك: تَلَقَّفُ، ويجوز في «تَلَقَّفُ» و«تَلَقَّفُ» أن يكون لك أيها المخاطب، ويجوز أن يكون للغيبة، وعلى الحمل على المعنى.

ومن خفف التاء من «تَلَقَّفُ» ومن شدد فقال: ﴿مَا فِي يَمِينِكَ تَلَقَّفُ﴾، فإنما أراد: تتلقف، وهذا يكون على: تتلقف أنت أيها المخاطب، وعلى تتلقف [هى إلا]^(٢) أنه أدغم التاء فى التاء، والإدغام فى هذا ينبغى ألا يجوز؛ لأن المدغم يسكن، وإذا سكن لزم أن تجلب له همزة الوصل كما جلبت فى أمثلة الماضى، نحو: أدراً وأزيت وأطيروا، وهمزة الوصل لا تدخل على المضارع؛ ألا ترى أن من قال فى: تترس: أترس، لا يقول فى المضارع: أترسون، ولا: اتفكرون، يريد: تفكرون؟! وهذا يلزم أن يقوله من قال: ﴿مَا فِي يَمِينِكَ تَلَقَّفُ﴾، وإنما لم تدخل همزة الوصل على المضارع، كما لم تدخل على اسم الفاعل؛ لأن كل واحد منهما مثل الآخر، وليس حكم الوصل أن يدخل على الأسماء المعربة إلا أن تكون المصادر الجارية على أفعالها، وإنما دخلت على هذه الأسماء القليلة التى دخلت عليها لما كانت محذوفة الأواخر؛ لأنه بذلك أشبه الأفعال المحذوفة منها؛ فأشبهت الأفعال التى للأمر عند النحويين.

(١) تمام البيت:

زجرت لها طير الشمال.....

وهو لأبى ذؤيب الهذلى فى شرح أشعار الهذليين (٤٢)، واللسان (طير، شمل، هوى)،

والتاج (هوى)، وللهذلى فى جمهرة اللغة (٢٧٢).

(٢) فى أ: فى الآية.

وسألت أحمد بن موسى: كيف يتبدئ من أدغم؟
فقال كلاما معناه: أنه يصير بالابتداء إلى قول من خفف، ويدع الإدغام.
اختلفوا في فتح السين وكسرها، وإخراج الألف وإدخالها، وتسكين الحاء
وكسرها من: ﴿كَيْدٌ سِحْرٍ﴾ [٦٩]:

فقرأ حمزة والكسائي^(١): ﴿كَيْدٌ سِحْرٍ﴾ بغير ألف.

وقرأ الباقون: ﴿كَيْدٌ سِحْرٍ﴾ بألف.

قال أبو علي: حجة ﴿كَيْدٌ سِحْرٍ﴾ أن الكيد للساحر في الحقيقة، وليس للسحر،
إلا أن تريد: كيد ذى سحر؛ فيكون في المعنى -حينئذ- مثل: «كيد^(٢) ساحر»،
ويقوى ذلك: ﴿تَلَقَّفُ مَا صَنَعُوا إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدٌ سَاحِرٍ﴾، [والسحر]^(٣) لا يمتنع أن
يضاف إليه الكيد على التوسع.
وزعموا أنه قراءة الأعمش.

قرأ ابن كثير، وحفص عن عاصم، وورش عن نافع: ﴿ءَامَتُمْ﴾ [٧١] على لفظ
الخبر.

وقرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿آمَتُمْ﴾ بهمزة ممدودة.

وقرأ حمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم^(٤): ﴿آمَتُمْ﴾ بهمزتين، الثانية
ممدودة.

[قال] - يعني أحمد -: إن الهمزة الأولى للاستفهام، والثانية همزة القطع،
وبعدها الألف المنقلبة عن الهمزة^(٥) التي هي فاء الفعل.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٥)، الإملاء للعكبري (٦٨/٢)، البحر المحيط (٢٦٠/٦)،
التيان للطوسي (١٦٥/٧)، التيسير للداني (١٥٢)، تفسير الطبري (١٤٠/١٦)، تفسير
القرطبي (٢٢٣/١١)، الحجة لابن خالويه (٢٤٤)، الحجة لأبي زرة (٤٥٨)، السبعة لابن
مجاهد (٤٢١)، الغيث للصفاقسي (٢٩٠)، الكشاف للزمخشري (٥٤٥/٢)، الكشف
للقيسى (١٠٢/٢)، المجموع للطبرسي (١٩/٧)، المعاني للفراء (١٨٦/٢)، تفسير الرازي
(٨٥/٢٢)، النشر لابن الجزرى (٣٢١/٢).

(٢) زاد في ج: ذى.

(٣) سقط في ج.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٥)، التيان للطوسي (١٦٧/٧)، التيسير للداني (١٥٢)، السبعة
لابن مجاهد (٤٢١)، النشر لابن الجزرى (٣٦٨/١)، (٣٦٩).

(٥) في ج: الألف.

وجه قول من رفع: أنه حال من الفاعل، [أى]: اضرب لهم طريقا غير خائف ولا خاش، ويجوز أن تقطعه من الأول؛ [فيكون]: أنت لا تخاف. ومن قال: ﴿لا تخف﴾ جعله جواب الشرط، [أى]: إن تضرب لا تخف دركا ممن خلفك، ولا تخش غرقا بين يديك.

فأما من قال: ﴿لا تخف دركا﴾، ثم قال: ﴿لا تخشى﴾ - فيجوز أن تقطعه من الأول، أى: إن تضرب لا تخف، وأنت لا تخشى، ولا تحمله على قول الشاعر: [من الطويل]

..... كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي أُسِيرًا يَمَانِيًا^(١)

ولا على نحو: [من الرجز]

... لَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمَلِّي^(٢)

لأن ذلك إنما يجيء فى ضرورة الشعر؛ كما أن نحو قوله: [من الوافر]

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمَى [من الوافر]^(٣)

ونحو قوله: [من البسيط]

..... لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدْعِ^(٤)

كذلك، ولكنك تقدر أنك حذف الألف المنقلبة عن اللام، ثم أشبعت الفتحة؛ لأنها^(٥) فاصلة، فأثبت الألف الثانية عن إشباع الفتحة، ومثل هذا مما ثبت فى الفاصلة: قوله - تعالى -: ﴿فَاضْلُونا السَّبِيلًا﴾ [الأحزاب: ٦٧].

وقد جاء إشباع هذه الفتحة فى كلامهم، قال: [من الوافر]

فَأَنْتَ مِنَ الْعَوَائِلِ حِينَ تُلْقَى وَمِنْ ذَمِّ الرِّجَالِ بِمُسْتَزَاحِ^(٦)

قال: روى عبيد: ﴿فَاتَّبَعَهُمْ﴾ [٧٨] وحدها موصول فى هذا، وكل شىء من

القرآن: ﴿فَاتَّبَعَهُمْ﴾.

(١) تقدم.

(٢) تقدم.

(٣) تقدم.

(٤) تقدم.

(٥) زاد فى ج: فى.

(٦) تقدم.

وقرأ: ﴿فَاتَّبَعُوهُمْ مُشْرِقِينَ﴾ [الشعراء: ٦٠] مقطوع الألف^(١).
وعبيد عن هارون عن أبي عمرو: ﴿فَاتَّبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ﴾ موصولة، وكل شيء في القرآن: ﴿فَاتَّبَعَهُمْ﴾ مقطوع.

قال أبو علي: الباء الجارة على هذا معدية الفعل إلى المفعول^(٢)؛ لأنك تقول: تبعته واتبعته؛ كما تقول: شويته واشتويته، وحفرته واحفرتة، وفديته وافتديته، فإذا استوفيت المفعول الذي يتعدى إليه الفعل، فعديته^(٣) إلى آخر - عديته بالجار. ومن قطع الهمزة هنا، فقال: ﴿فَاتَّبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ يَحْضُرُهُ﴾ فالباء زائدة في قوله؛ لأن «أتبعهم» منقول من «تبعهم»، و«تبع» يتعدى إلى مفعول واحد؛ فإذا نقلته بالهمزة تعدى إلى آخر؛ كقوله: ﴿وَأَتَّبِعُوا فِي هَذِهِ لَعْنَةً﴾ [هود: ٩٩]؛ فإذا كان كذلك جعلت الباء زائدة كما تزداد في كثير من المفعولات؛ نحو: [من البسيط] لا يَقْرَأَنَّ بِالسُّورِ^(٤)

وقد يجوز أن تكون هذه الباء في موضع حال من الفاعل؛ كأنه اقتصر بالفاعل على فعله، ولم يعده إلى مفعوليه اللذين يتعدى فعله إليهما؛ فصار مثل: تبعه زيد بسلاحه، وقد تقدم ذكر هذه الكلمة.

اختلفوا في قوله - عز وجل -: ﴿قَدْ أَجْنَبَكُمْ... وَوَعَدْنَاكُمْ... مَا رَزَقْنَاكُمْ...﴾ [٨١، ٨٠]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم الثلاثة الأحرف بالنون.

- (١) ينظر: البحر المحيط (٦/٢٦٤)، الحجة لابن خالويه (٢٤٥)، السبعة لابن مجاهد (٤٢٢).
(٢) في ج: مفعول.
(٣) في ج: فصرفته.
(٤) جزء من عجز بيت للراعي النيميري، وقبله:

هن الحرائد لا ربات أحمره سود المحاجر ...

وهو في ديوانه (١٢٢)، وأدب الكاتب (٥٢١)، واللسان (سور)، والمعاني الكبير (١١٣٨)، وللقاتل الكلابي في ديوانه (٥٣)، وللراعي أو للقتال في خزنة الأدب (٩/١٠٧، ١٠٨، ١١١)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/١٨٣)، وجمهرة اللغة (١٢٣٦)، والجنى الداني (٢١٧)، وخزنة الأدب (٧/٣٠٥)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٣٨٣، ٥٠٠، ٨٣٠)، وشرح شواهد المغنى (٨/٩١، ٣٣٦)، واللسان (قرأ، لحد، قتل، زعم)، ومجالس ثعلب (٣٦٥)، ومغنى الليب (١/٢٩، ١٠٩، ٢/٦٧٥)، والمقتضب (٣/٢٤٤).

وقرأ أبو عمرو وحده: ﴿وَوَعَدْنَاكُمْ﴾ بغير ألف في كل القرآن.
وقرأهن حمزة والكسائي^(١) بالتاء.

حجة ﴿وَعَدْنَاكُمْ﴾: أن ذلك يكون من الله سبحانه.

وقال أبو الحسن: زعموا أن «واعدناكم» لغة في معنى «وعدناكم»، وإذا كان كذلك فاللفظ لا يدل على أن الفعل من الاثنين؛ كما أن: استَحَسِر^(٢) واستقر، ونحو ذلك من بناء «استفعل» لا يدل على استدعاء، والقراءة بـ «وعد» أحسن؛ لأن «واعد» بمعنى «وعد»، ويعلم من «وعد» أنه فعل واحد لا محالة، وليس «واعد» كذلك، والأخذ بالأبين أولى.

وحجة من قرأ^(٣): ﴿أَجْبَتَكُمْ... وَوَعَدَكُمْ﴾، قوله: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكُمُ الِّمْنَ﴾ [طه: ٨٠] واتفاقهم في ذلك على إسناد الفعل إلى اللفظ الدال على الكثرة. وفي أخرى: ﴿وَإِذْ أَجْبَتَكُمْ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ﴾ [الأعراف: ١٤١].

اختلفوا في قوله: ﴿فِيحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي وَمَن يَحِلِّ عَلَيْهِ غَضَبِي﴾ [٨١]:
فقرأ الكسائي وحده^(٤): ﴿فِيحِلَّ عَلَيْكُمْ﴾ بضم الحاء، ﴿ومَن يَحِلُّ﴾ بضم اللام.

وقرأ الباقون: ﴿فِيحِلَّ﴾، ﴿ومَن يَحِلُّ عَلَيْهِ﴾.
ولم يختلفوا في قوله: ﴿أَن يَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [طه: ٨٦] أنها بكسر الحاء.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٦)، البحر المحيط (٢٦٥/٦)، التبيان للطوسي (١٧٠/٧)، التيسير للداني (١٥٢)، تفسير الطبري (١٤٤/١٦)، الحجة لابن خالويه (٢٤٥)، الحجة لأبي زرع (٤٦٠)، السبعة لابن مجاهد (٤٢٢)، الغيث للصفاقسي (٢٩١)، الكشاف للزمخشري (٥٤٧/٢)، الكشاف للقيسي (١٠٣/٢)، تفسير الرازي (٩٥/٢٢)، النشر لابن الجزري (٣٢١/٢).

(٢) في أ: استسر.

(٣) في ج: قال.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٦)، البحر المحيط (٢٦٥/٦)، التبيان للطوسي (١٧٢/٧)، التيسير للداني (١٥٢)، تفسير الطبري (١٤٤/١٦)، تفسير القرطبي (٢٣٠/١١)، الحجة لابن خالويه (٢٤٥)، الحجة لأبي زرع (٤٦٠)، السبعة لابن مجاهد (٤٢٢)، الغيث للصفاقسي (٢٩١)، الكشاف للزمخشري (٥٤٨/٢)، الكشاف للقيسي (١٠٣/٢)، المجمع للطبرسي (٢٢/٧)، المعاني للأخفش (٤٠٩/٢)، المعاني للفراء (١٨٨/٢)، تفسير الرازي (٩٦/٢٢)، النشر لابن الجزري (٣٢١/٢).

[قال] أبو زيد: تقول: قد حل عليه أمر الله يحل حلولا، وحل الدار يحلها حلولا: إذا نزلها، وحل العقدة يحلها حلا، وحل له الصوم [يحل له]^(١) حِلا، [وأحله له]^(٢) إحلالا، وحل حقى عليه يحل محلا، وأحل من إحرامه إحلالا، وحل يحل حِلا. وجه قراءة من قرأ: ﴿يَحِلُّ﴾ بكسر الحاء: أنه روى في زمزم أنه: «لَشَارِبِ حِلٌّ وَبِلِ»^(٣) أى: مباح له غير محظور عليه، ولا ممنوع منه^(٤)، والحل والحلال فى المعنى مثل المباح؛ فهو خلاف الحظر والحجر والحرام، والحرم، فهذه الألفاظ معناها: المنع، وهى خلاف الحل والحلال الذى هو [إباحة وتوسعة]^(٥)، والإباحة من «باح بالسر والأمر يباح [به]»^(٦): إذا لم يجعل دونه حظرا، والمحل خلاف المحرم؛ فمعنى ﴿يَحِلُّ عَلَيْكُمْ﴾: ينزل بكم وينالكم بعدما كان ذا حظر وحجر ومنع عنكم. ويبين [ذلك]^(٧) ما حكاه أبو زيد من قولهم: «حل عليه أمر الله يحل»، والأمر قد جاء فى التنزيل يراد به العذاب؛ قال: ﴿أَنَّى أَمَرَ اللَّهُ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ [النحل: ١] فهذا يعنى به العذاب؛ لقوله: ﴿يَسْتَعْجِلُونَكَ بِالْعَذَابِ﴾ [العنكبوت: ٥٤] وقال: ﴿أَتْنَهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا﴾ [يونس: ٢٤] ويقوى ذلك قوله - عز وجل -: ﴿وَيَحِلُّ عَلَيْهِ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾ [هود: ٣٩] أى: ينزل به بعد أن لم يكن كذلك، ولم يختلفوا فى هذا الحرف فيما زعموا، وهذا بمنزلة [قوله]^(٨): ﴿أَن يَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [طه: ٨٦] فى أنه يحل بالكسر.

ووجه من قال: ﴿يَحِلُّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾: أن الغضب لما كان يتبعه العقوبة والعذاب جعله بمنزلة العذاب؛ فقال: يحل، أى^(٩): ينزل، فجعله بمنزلة قولهم: «حل بالمكان، يحل»، وعلى هذا جاء: ﴿نُصِيبُهُمْ بِمَا صَنَعُوا قَارِعَةً أَوْ تَحُلُّ قَرِيبًا مِّن

(١) سقط فى ج.

(٢) فى ج: وأحله الله له.

(٣) ذكره أبو عبيد فى غريب الحديث (١٤٣/٢)، والنهاية لابن الأثير (١٥٤/١).

(٤) فى ج: عنه.

(٥) فى أ: الإباحة والتوسعة.

(٦) سقط فى ج.

(٧) سقط فى ج.

(٨) سقط فى ج.

(٩) فى ج: أن.

دَارِهِمْ ﴿الرعد: ٣١﴾؛ فكما أن هذا عذاب، فأخبر عنه بأنه يَحُلُّ، كذلك أخبر عن الغضب بمثله، فجعله بمنزلة؛ لأنه يتبعه ويتصل به.

اختلفوا في قوله -تعالى-: ﴿مَوَّعِدْكَ يَمْلِكُنَا﴾ [٨٧] في ضم الميم وكسرها وفتحها:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر^(١): ﴿يَمْلِكُنَا﴾ بكسر الميم.

وقرأ نافع وعاصم: ﴿يَمْلِكُنَا﴾ بفتح الميم.

وقرأ حمزة والكسائي^(٢): ﴿يَمْلِكُنَا﴾ بضم الميم.

[وقرأ] القُطَيْبِيُّ عن عبيد عن هارون عن أبي عمرو: ﴿يَمْلِكُنَا﴾.

قال أبو علي: هذه لغات.

وزعموا أن الكسر أكثر في القراءة، والفتح لغة فيه.

المعنى: ما أخلفنا موعدك بملكنا الصواب، ولكن لخطئنا، فأضاف^(٣) المصدر إلى الفاعل، وحذف المفعول، كما أنه قد يضاف إلى المفعول ويحذف الفاعل في نحو: ﴿مِن دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩]، و: ﴿سُؤَالِ نَجِيكَ﴾ [ص: ٢٤].

وأما من قال: ﴿ما أخلفنا موعدك بملكنا﴾ فإنه لا يخلو من أن يريد به مصدر «المَلِك»، أو يكون لغة في مصدر «المالك»، فإن أريد بالملك مصدر «المَلِك» فالمعنى: لم يكن لنا ملك فنخلف موعدك لِمَكَانِ مُلْكِنَا، وهذا على هذا التقدير

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٦)، الإملاء للعكبري (٦٩/٢)، البحر المحيط (٢٦٨/٦)، التبيان للطوسي (١٧٤/٧)، التيسير للداني (١٥٣)، تفسير الطبري (١٤٧/١٦)، تفسير القرطبي (٢٣٤/١١)، الحجة لابن خالويه (٢٤٦)، الحجة لأبي زرة (٤٦١)، السبعة لابن مجاهد (٤٢٢)، الغيث للصفاسي (٢٩١)، الكشاف للزمخشري (٥٥٠/٢)، الكشف للقيسي (١٠٤/٢)، المحتسب لابن جني (٢٤/٧)، المعاني للفراء (١٨٨/٢)، تفسير الرازي (١٠٣/٢٢)، النشر لابن الجزري (٣٢٢/٢).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٦)، الإملاء للعكبري (٦٩/٢)، البحر المحيط (٢٦٨/٦)، التبيان للطوسي (١٧٤/٧)، التيسير للداني (١٥٣)، تفسير الطبري (١٤٧/١٦)، تفسير القرطبي (٢٣٤/١١)، الحجة لابن خالويه (٢٤٦)، الحجة لأبي زرة (٤٦١)، السبعة لابن مجاهد (٤٢٢)، الحجة لأبي زرة (٤٦١)، السبعة لابن مجاهد (٤٢٢)، الغيث للصفاسي (٢٩١)، الكشاف للزمخشري (٥٥٠/٢)، الكشف للقيسي (١٠٤/٢)، المجمع للطبرسي (٢٤/٧)، المعاني للفراء (١٨٨/٢)، تفسير الرازي (١٠٣/٢٢)، النشر لابن الجزري (٢/٢٢٢).

(٣) في ج: وأضيف.

كقوله -تعالى-: ﴿لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِحْقَاقًا﴾ [البقرة: ٢٧٣] أى: ليس منهم^(١) مسألة فيكون منهم إلحاف فيها، ليس على أنه أثبت ملكا، كما [أنه]^(٢) لم يثبت فى قوله: ﴿لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِحْقَاقًا﴾ مسألة منهم.

و [مثل ذلك]^(٣) قول ابن أحرمر: [من السريع]

لَا يُفْزِعُ الْأَرْزَبَ أَهْوَالَهَا وَلَا تَرَى الضَّبَّ بِهَا يَنْجِيزُ^(٤)

أى: ليس لها أرنب فيفزع لهولها، ومثله: [من الرجز]

وَبِلْدَةِ لَا يَسْتَطِيعُ سِيدَهَا حَسْرَى الْأَرَائِبِ وَلَا يَهِيدُهَا

ومثله قول ذى الرمة: [من البسيط]

لَا تُشْتَكِي سَقَطَةً مِنْهَا وَقَدْ رَقِصَتْ بِهَا الْمَفَاوِزُ حَتَّى ظَهَرُهَا حَدِيبُ^(٥)

أى: ليس منها سقطة فتشتكى.

ولا يجوز أن يراد به تثبيت المُلْك الذى هو مصدر المَلِك ؛ لأنهم لم يكن لهم ملك بل كانوا مستضعفين، قال -عز وجل-: ﴿وَرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضِعُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [القصص: ٥]، وقال: ﴿وَأَوْزَنَّا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَانُوا يُسْتَضَعُونَ مَشْرِقَ الْأَرْضِ وَمَكْرِبَهَا﴾ [الأعراف: ١٣٧]. وأظن أن أبا الحسن حكى أن الملك مصدر فى المالك، وحكى غير أبى الحسن: أن بعضهم قال: «ما لى مُلك»، يريد: شيئا أملكه.

وقد يكون المَلِك: الشيء المملوك، والمَلِك: المصدر، مثل: الطَّحْن والطَّحْن، والسَّقَى والسَّقَى.

وقد يجوز فى قراءة من قرأ: ﴿بِمَلِكُنَا﴾ أن تقدر حذف المفعول وتعمله إعمال المصدر.

كما قال: [من الوافر]

(١) فى ج: منه.

(٢) سقط فى ج.

(٣) فى أ: مثله.

(٤) تقدم.

(٥) البيت فى ديوانه (٤٤)، ومقاييس اللغة (٤/٣٥٥)، وجمهرة أشعار العرب (٩٤٨)، وبلا نسبة فى كتاب العين (١/٢٤٣).

ويروى: «المعاطش» بدلاً من «المفاوز».

..... وَبَعْدَ عَطَايِكَ الْمَاءَ الرُّتَاعَا^(١)

اختلفوا فى قوله -تعالى-: ﴿وَلَكِنَّا حُمَلْنَا﴾ [٨٧] فى ضم الحاء وتشديد الميم، وفتحها^(٢) وتخفيف الميم:

فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وحفص عن عاصم: ﴿حُمَلْنَا﴾ بضم الحاء مشددة الميم.

وقرأ عاصم فى رواية أبى بكر، وأبو عمرو وحمزة والكسائى^(٣): ﴿حَمَلْنَا﴾ خفيفا.

وقال أبو زيد عن أبى عمرو: ﴿حَمَلْنَا﴾ و ﴿حُمَلْنَا﴾.

قال أبو على: حمل الإنسان الشيء وحملته إياه، يتعدى الفعل إلى مفعول واحد، فإذا ضعفت^(٤) العين عديته إلى مفعولين^(٥).

قال -جل وعز-: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا﴾ [الجمعة: ٥] والحمل: المصدر، والحِمل: المحمول.

وفى التنزيل: ﴿فَأَيُّكُمْ أَنْ يَحْمِلَهَا... وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ﴾ [الأحزاب: ٧٢]؛ كأنه:

أبين ألا يؤدين الأمانة فيما استؤمن فيه، وحملها الإنسان، أى: لم يؤدها؛ لأن حمل الحامل الشيء إمساك [له]^(٦) وخلاف لأدائه؛ فكأنه لم يؤد الأمانة، وكأن المعنى على أهل السموات وأهل الأرض وأهل الجبال.

﴿وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا﴾ أى: من حمل الأمانة، فحذف المضاف.

(١) تقدم.

(٢) أى: فتح الحاء.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٦)، الإملاء للعكبرى (٦٩/٢)، البحر المحيط (٦/٢٦٩)، التبيان للطوسى (٧/١٧٥)، التيسير للدانى (١٥٣)، تفسير الطبرى (١٦/١٤٨)، تفسير القرطبى (١١/٢٣٤)، الحجّة لابن خالويه (٢٤٦)، الحجّة لأبى زرعة (٤٦٢)، السبعة لابن مجاهد (٤٢٣)، الغيث للصفاقسى (٢٩١)، الكشاف للزمخشرى (٢/٥٥٠)، الكشف للقيسى (٢/١٠٤)، المجمع للطبرسى (٧/٢٤)، تفسير الرازى (٢٢/١٠٣)، النشر لابن الجزرى (٢/٣٢٢).

(٤) فى أ: ضاعفت.

(٥) فى أ: المفعولين.

(٦) سقط فى أ.

وما روى في الحديث أنه: «إِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ أَوْ خَمْسَ قَلَالٍ لَمْ يَحْمِلَنَّ خَبْنًا»^(١) - معناه: أنه لقلته يضعف عن أن يحتمل النجس، فينجس^(٢)؛ لأنه لا يحتمله كما يحتمله الكثير الذي بخلافه، وقالوا: احتمل الشيء وحمله: إذا اضطلع به، وقوى عليه.

أنشد الأصمعي: [من الرجز]

وَاحْتَمَلَ الْيَتَمَ فُرَيْخَ الثَّمَرَةِ وَتَشَرَ الْيَسْرُوعُ بُزْدَى حَبْرَةَ^(٣)
المعنى: أنه استقل بنفسه، واحتمل طلب قوته، وفارق ما كان عليه من اليتيم في حاجته إلى الكاسب له.

فمن قرأ: ﴿حَمَلْنَا﴾ كان المعنى عنده: جعلونا نحمل أوزار القوم، وحمَلْنَا على ذلك، وأردنا له.

ومن قال: ﴿حَمَلْنَا﴾ أراد: أنهم فعلوا ذلك.

وقد يجوز إذا قرأ: ﴿حَمَلْنَا﴾ أن يكونوا^(٤) حملوا على ذلك، وكلفوه؛ لأنهم إذا حملوه حملوه.

اختلفوا في إثبات الياء من قوله -تعالى-: ﴿أَلَا تَتَّبِعُنَّ﴾ [٩٣] وحذفها:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿أَلَا تَتَّبِعُنِي﴾ بياء في الوصل ساكنة، ويقف ابن كثير بالياء، وأبو عمرو [يقف]^(٥) بغير ياء.

واختلف عن نافع^(٦): فروى ابن جماز وإسماعيل بن جعفر: ﴿أَلَا تَتَّبِعُنِي أَفْعَصَيْتَ﴾ بياء منصوبة، وليس في الكتاب.

وفي رواية قالون والمسيبي وورش وأحمد بن صالح عن أبي بكر وإسماعيل بن

(١) أخرجه أبو داود (٥١/١) كتاب الطهارة، باب: ما ينجس الماء، حديث (٦٣)، والترمذي (٩٧/١) كتاب الطهارة، باب (٥) حديث (٦٧)، والنسائي (١٧٥/١)، كتاب المياه، باب: التوقيت في الماء، وابن ماجه (١٧٢/١)، كتاب الطهارة، باب: مقدار الماء الذي لا ينجس، حديث (٥١٧)، والطحاوي في مشكل الآثار (٢٦٦/٣).

(٢) في ج: فيتنجس.

(٣) الرجز بلا نسبة في المخصص (١٢١/٨).

(٤) في ج: يكون.

(٥) سقط في ج.

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٧)، التيسير للداني (١٥٤)، الحجة لابن خالويه (٢٤٦)، السبعة لابن مجاهد (٤٢٣)، الغيث للصفاسي (٢٩١)، الكشف للقيسي (١٠٩/٢).

أبي أويس: ﴿تَبَعْنِي﴾ بياء في الوصل ساكنة، ويقف بغير ياء.
وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي بغير ياء في وصل ولا وقف.
قال أبو علي: قد ذكر هذا النحو في غير موضع.
اختلفوا في فتح الميم وكسرها من قوله -عز وجل-: ﴿يَبْنَؤُمْ﴾ [٩٤]:
فقرأ: ﴿يَبْنَؤُمْ﴾ بنصب الميم، ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحفص عن عاصم.
وقرأ عاصم -في رواية أبي بكر- وحمزة والكسائي وابن عامر: ﴿يَابْنَ أُمَّ﴾ بكسر
الميم^(١).

قال أبو علي: من قال: ﴿يَبْنَؤُمْ﴾، احتمل قوله أمرين:
أحدهما: أن يكون أراد: يابنَ أُمَّ، فحذف الألف كما تحذف [الياء]^(٢) من
«غلامي» في النداء إذا قال: «يا غلام»، وحذف الياء من المضاف إليه، وإن كانت لا
تحذف في المضاف إليه إذا قال: «يا غلام غلامي»، كما تحذف من المضاف إذا
قال: «يا غلام»؛ لأن هذا الاسم قد كثر استعماله؛ فتغير عن أحوال النظائر،
والفتحة في «ابن» على هذا نصبة، كما أنها في قولك: يا غلامَ أمي كذلك.
ويجوز أن يكون جعل «ابن» و«أُمَّ» جميعاً بمنزلة اسم واحد، فبني الآخر على
الفتح، وكذلك الاسم الذي هو المصدر، فالفتحة في الأول ليست بنصبة كما كانت
في الوجه الأول؛ ولكنها بمنزلة الفتحة في «خمس» من «خمس عشرة»، والاسم في
موضع ضم من حيث كانا بمنزلة «خمس عشرة»، كما أن «خمس عشرة» كذلك.
ومن قال: ﴿يَابْنَ أُمَّ﴾ احتمل أمرين:
أحدهما: أن يكون أضاف «ابنا» إلى «أُمَّ»، وحذف الياء من الثاني، وكان الوجه
إثباتها مثل: «يا غلامَ غلامي».

والآخر: أن يكون جعل الاسم^(٣) الأول مع الثاني اسماً واحداً، وأضافه إلى
نفسه؛ كما تقول: «يا خمس عشرة أقبولوا»، فحذف الياء كما تحذف من أواخر

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٧)، التبيان للطوسي (١٧٧/٧)، التيسير للداني (١١٣)، الحجة
لابن خالويه (٢٤٦)، السبعة لابن مجاهد (٤٢٣)، الغيث للصفاسي (٢٩١)، الكشف
للقيسی (٤٧٨/١)، تفسير الرازي (١١٠/٢٢)، النشر لابن الجزري (٢٧٢/٢).

(٢) سقط في أ.

(٣) في ج: اسم.

المفردة نحو: «يا غلام».

اختلفوا في قوله -عز وجل-: ﴿يَمَا لَمْ يَبْصُرُوا بِهِ﴾ [٩٦] في الباء والتاء:
فقرأ حمزة والكسائي^(١): ﴿تَبْصُرُوا بِهِ﴾ بالباء.

وقرأ الباقون: ﴿يَبْصُرُوا﴾ بالياء.

من قال: ﴿يَبْصُرُوا﴾ -وهو قراءة الأكثر فيما زعم بعضهم- أى: لم يبصر به بنو
إسرائيل. ومن قال: ﴿تَبْصُرُوا بِهِ﴾ صرف الخطاب إلى الجمع.

واختلفوا في قوله -عز وجل-: ﴿لَنْ تُخْلِفَهُ﴾ [٩٧] في فتح اللام وكسرها:
فقرأ ابن كثير وأبو عمرو^(٢): ﴿لَنْ تُخْلِفَهُ﴾ بكسر اللام.

وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿لَنْ تُخْلِفَهُ﴾ بفتح اللام.
قال أبو علي: «أخلفت» يتعدى إلى مفعولين، و﴿لَنْ تُخْلِفَهُ﴾ مثل: لن تعطاه، لما
أسندت الفعل إلى أحد المفعولين، فأقمته مقام الفاعل - بقى الفعل متعديا إلى مفعول
واحد، وفاعل الفعل الذى هو «تخلف»: الله - سبحانه - أو موسى - عليه السلام -
ومعناه: سنأتيك به ولن يتأخر عنك.

و﴿لَنْ تُخْلِفَهُ﴾ أى: سنأتيه ولا مذهب لك عنه، وهو وعيد، وهذا المعنى فى
القراءة الأولى أبين.

أبو بكر عن عاصم: ﴿أَعْمَى﴾، و: ﴿أَعْمَى﴾ [١٢٥، ١٢٤] مكسورتان مثل
حمزة والكسائي.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٧)، البحر المحيط (٢٧٣/٦)، التبيان للطوسى (١٧٩/٧)،
التيسير للدانى (١٥٣)، تفسير الطبرى (١٥٢/١٦)، الحجة لابن خالويه (٢٤٧)، الحجة
لأبى زرع (٤٦٢)، السبعة لابن مجاهد (٤٢٤)، الغيث للصفاسى (٢٩١)، الكشف
للقيسى (١٠٥/٢)، المجمع للطبرسى (٢٤/٧، ٢٥)، تفسير الرازى (١١٠/٢٢)، النشر
لابن الجزرى (٣٢٢/٢).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٧)، الإعراب للنحاس (٣٥٨/٢)، الإملاء للعكبرى (٦٩/٢)،
البحر المحيط (٢٧٥/٦)، التبيان للطوسى (١٧٩/٧)، التيسير للدانى (١٥٣)، تفسير
الطبرى (١٥٢/١٦)، تفسير القرطبى (٢٤٢/١١)، الحجة لابن خالويه (٢٤٧)، الحجة
لأبى زرع (٤٦٢)، الكشف للزمخشرى (٥٥١/٢)، الكشف للقيسى (١٠٥/٢)، المجمع
للطبرسى (٢٧/٧)، المحتسب لابن جنى (٥٧/٢)، تفسير الرازى (١٢٢/٢٢)، الإملاء
للعكبرى (٦٩/٢)، البحر المحيط (٢٧٦/٦)، الكشف للزمخشرى (٥٥١/٢)، المجمع
للطبرسى (٢٧/٧)، المحتسب لابن جنى (٥٧/٢)، تفسير الرازى (١١٢/٢٢).

حفص عن عاصم بفتحهما.

نافع: بين الكسر والفتح.

أبو عمرو: بفتحهما، وكذلك ابن كثير وابن عامر^(١).

قال أبو علي: الإمالة وتركها فيهما جميعا حسنان في هذا [النحو]^(٢)، وقد ذكر فيما مر قبل.

وقال بعض المفسرين: ﴿لَمْ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا﴾: أعمى عن الحجة، وقد كنت بصيرا بها، ويجوز أن يكون أعمى عن طرق الثواب.

اختلفوا في قوله -عز وجل-: ﴿يَوْمَ يُفْخُ فِي الْأُصُورِ﴾ [١٠٢] في الياء والنون:

فقرأ أبو عمرو وحده: ﴿يَوْمَ نَفْخُ﴾ بالنون.

وقرأ الباقر: ﴿يُفْخُ﴾ بالياء على ما لم يسم فاعله.

قال أبو علي: وجه من قال: ﴿يُفْخُ﴾: ﴿وَنُفِخَ فِي الْأُصُورِ فَصَعِقَ﴾ [الزمر: ٦٨]،

و: ﴿يَوْمَ يُفْخُ فِي الْأُصُورِ فَتَأْتُونَ أَقْوَامًا﴾ [النبا: ١٨].

ووجه النون: ﴿فَنَفْخُكَ فِيهِ مِنْ رُوحِنَا﴾ [التحريم: ١٢]، ونفخ الروح في

التنزيل يجيء حيث يراد الإحياء، قال: ﴿يَوْمَ يُفْخُ فِي الْأُصُورِ عَلِيمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ [الأنعام: ٧٣].

ويقوى ذلك -أيضا-: ما عطف عليه من قوله: ﴿وَنَحْشُرُ﴾ [١٠٢].

والصور: جمع صورة في [قول الحسن]^(٣)، مثل: صوف وصوفة، وثوم وثومة.

وفي قول مجاهد: آلة ينفخ فيها، قال: ﴿وَنُفِخَ فِي الْأُصُورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ [الزمر: ٦٨] كأنهم أصابهم الصعق لما عاينوا من أهوال القيامة.

وقال: ﴿ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَى﴾ [الزمر: ٦٨]؛ لأنهم دفعوا إلى حال كالموت في

الشدّة، وقال: ﴿وَحَرَّ مُوسَى صَعِقًا فَلَمَّا أَفَاقَ﴾ [الأعراف: ١٤٣]؛ فقوله: ﴿ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ

أُخْرَى﴾ [الزمر: ٦٨] في المعنى كقوله: ﴿فَلَمَّا أَفَاقَ﴾.

اختلفوا في كسر الألف وفتحها من قوله -عز وجل-: ﴿وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا﴾

(١) ينظر: السبعة (٤٢٥).

(٢) سقط في أ.

(٣) في ج: قوله.

: [١١٩]

فقرأ نافع وعاصم^(١) - في رواية أبي بكر-: ﴿وَإِنَّكَ﴾ بكسر الألف .
 وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم:
 ﴿وَإِنَّكَ﴾ مفتوحة الألف .
 وكلهم قرأ: ﴿فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا﴾ [طه: ١١٢] بالألف على الخبر، غير ابن كثير فإنه
 قرأ: ﴿لَا يَخْفُ﴾ على النهى .
 من قال: ﴿وَإِنَّكَ﴾ ففتح [الألف]^(٢)، حملها على^(٣) ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا يَجْمَعُ﴾، وإن
 لك أنك لا نظماً فيها .

فإن قلت: إن «إِنَّ» لا يجوز أن [تحمل عليها]^(٤) «أَنَّ» .
 ألا ترى أنك لا تقول: إن أنك منطلق؟! فهلا لم يجز [ذلك في العطف]^(٥) أيضاً .
 قيل له: إنما لم يجز: إنْ أَنْ؛ لكراهة اجتماع حرفين متقاربي المعاني، فإذا فصل
 بينهما لم يكره ذلك، ومثل ذلك «إِنْ» مع «اللام»؛ لا تقول: إن لزيداً منطلقاً، ولا:
 لأن زيدا منطلقاً، ولو فصلت بينهما لجاز نحو: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ وَإِنْ كُنَّا﴾
 [المؤمنون: ٣٠]، و: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةٌ وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُمْ﴾ [الشعراء: ٦٧]؛ فلذلك
 لم يجز: «إِنْ أَنْك»، فإذا فصلت بينهما حسن، جاز .
 ومن كسر فقال: ﴿وَإِنَّكَ﴾ قطع الكلام من الأول واستأنف، وعلى هذين
 الوجهين حمل سيبويه الآية .
 قال: وكلهم قرأ: ﴿فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا﴾ بألف على الخبر، غير ابن كثير فإنه قرأ:

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٨)، الإعراب للنحاس (٣٦٠/٢)، الإملاء للعكبري (٧٠/٢)،
 البحر المحيط (٢٨٤/٦)، التبيان للطوسي (١٨٩/٦)، التيسير للداني (١٥٣)، تفسير
 الطبري (١٦٢/١٦)، تفسير القرطبي (١٦٢/١١)، تفسير القرطبي (٢٥٤/١١)، الحجة
 لابن خالويه (٢٤٧)، الحجة لأبي زرعة (٤٦٤)، السبعة لابن مجاهد (٤٢٤)، الغيث
 للصفاقسي (٢٩٢)، الكشاف للزمخشري (٥٥٦/٢)، الكشف للقيسي (١٠٧/٢)، المعاني
 للفراء (١٩٤/٢)، تفسير الرازي (١٢٥/٢٢)، النشر لابن الجزري (٣٢٢/٢) .

(٢) سقط في ج .

(٣) زاد في أ: أن .

(٤) في ج: يحمل عليه .

(٥) في أ: في ذلك العطف .

﴿فَلَا يَخَفُ﴾ على النهي.

المعنى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾ [طه: ١١٢] الجملة في موضع نصب على الحال، والعامل فيها: «يعمل»، وذو الحال: الذكر الذي في «يعمل» من: «مَنْ»، وموضع الفاء وما بعدها من قوله: «يخاف»، أو: «يخف» جزم؛ لكونه في موضع جواب الشرط، والمبتدأ محذوف مراد بعد الفاء، والمعنى: فهو لا يخاف.

وكذلك الفاء في قوله: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥]، ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا﴾ [البقرة: ١٢٦]، ﴿فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ﴾ [الجن: ١٣]، أى: لا يخاف أن يؤخذ بذنب غيره.

والأمر في: ﴿لا يخف﴾ حسن^(١)؛ لأن المعنى: من يعمل من الصالحات، أى: شيئاً من الصالحات، أى^(٢): من يعمل [من]^(٣) الصالحات فليأمن؛ لأنه لم يفرض فيما وجب عليه؛ فكَذلك: ﴿فلا يخف﴾، واللفظ على النهي، والمراد: الخبر بأن المؤمن الصالح لا خوف عليه.

اختلفوا في ضم التاء وفتحها من قوله -تعالى-: ﴿لَعَلَّكَ تَرْضَى﴾ [١٣٠]: فقرأ عاصم -في رواية أبي بكر- والكسائي^(٤): ﴿لَعَلَّكَ تُرْضَى﴾ مضمومة التاء. وقرأ الباقون، وهبيرة عن حفص عن عاصم، وعمرو بن الصباح عن حفص عن عاصم: ﴿تَرْضَى﴾ بفتح التاء.

[وقرأ] أبو عمارة عن حفص عن عاصم: ﴿تَرْضَى﴾ مضمومة التاء. والمعروف عن حفص عن عاصم بالفتح. قال أبو علي: حجة من فتح التاء، قوله -جل وعز-: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ

(١) في أ: «جنس»، وهو تحريف.

(٢) في ج: أو.

(٣) سقط في ج.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٨)، البحر المحيط (٢٩٠/٦)، التبيان للطوسي (١٩٥/٧)، التيسير للداني (١٥٣)، تفسير الطبري (١٦٨/١٦)، تفسير القرطبي (٢٦١/١١)، الحجة لابن خالويه (٢٤٨)، الحجة لأبي زرعة (٢٦٤)، السبعة لابن مجاهد (٤٢٥)، الفيت للصفاسي (٢٩٢)، الكشاف للزمخشري (٥٥٩/٢)، الكشاف للقيسي (١٠٧/٢)، المعجم للطبرسي (٣٥/٧)، تفسير الرازي (١٣٤/٢٢)، النشر لابن الجزري (٣٢٢/٢).

فَرَضَى ﴿الضحى: ٥﴾.

وحجة من قال: ﴿تَرْضَى﴾: أنه قد جاء فى صفة بعض الأنبياء -عليهم السلام-:
﴿وَكَانَ عِنْدَ رَبِّهِ مَرْضِيًّا﴾ [مريم: ٥٥].

وكان المعنى: تُرضى؛ لفعلك ما أمرت به من الأفعال التى يرضاها الله، أو:
ترضى بما تعطاه من الدرجة الرفيعة.

وتَرْضَى: تُرضى بما يعطيكه الله -عز وجل- من الدرجة العالية والدرجة
المرضية.

اختلفوا فى الياء والتاء من قوله -عز وجل-: ﴿أَوْلَمَ تَأْتِيهِم بَيِّنَةٌ﴾ [١٣٣]:

فقرأ نافع وأبو عمرو وحفص عن عاصم: ﴿أَوْلَمَ تَأْتِيهِم﴾ بالتاء.

وقرأ الباقون وعاصم -فى رواية أبى بكر- بالياء^(١).

قال أبو على: من قرأ بالتاء؛ فلتأنيث لفظة «البينة».

ومن قرأ بالياء؛ فلأن «البينة» و«البيان» معناهما واحد، كما أن: الوعظ
والموعظة، والصوت والصيحة - كذلك.

* * *

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٨)، الإملاء للعكبرى (٧١/٢)، البحر المحيط (٢٩٢/٦)،
التيبان للطوسى (١٩٨/٧)، التيسير للدانى (١٥٣)، تفسير القرطبي (٢٦٤/١١)، الحجة
لابن خالويه (٢٤٨)، الحجة لأبى زرعة (٤٦٥)، السبعة لابن مجاهد (٤٢٥)، الغيث
للسفاسى (٢٩٢)، الكشف للقيسى (١٠٨/٢)، النشر لابن الجزرى (٣٢٢/٢)، (٣٢٣).

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

ذكر^(١) [اختلافهم في سورة الأنبياء

اختلفوا في قوله - تعالى - : ﴿قَالَ رَبِّي يَعْلَمُ الْقَوْلَ﴾ [٤]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم - في رواية أبي بكر - وابن عامر^(٢) : ﴿قَالَ رَبِّي يَعْلَمُ﴾ .

وقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم : ﴿قَالَ رَبِّي﴾ بألف، وكذلك هي في مصاحف أهل الكوفة .

قال أبو علي : وجه من قال : ﴿قَالَ﴾ أنه لما قال : ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِمْ يُحَدِّثُ إِلَّا أَصْنَعُوهُ﴾ إلى قوله : ﴿يُبْصِرُونَ﴾ ، [قيل]^(٣) : ﴿قَالَ رَبِّي يَعْلَمُ الْقَوْلَ﴾ ، أى : قل : إن الله - عز وجل - عالم بما أسرتموه فيما بينكم وغيره مما لا يعلمه إلا الله، عز وجل .

و ﴿قَالَ﴾ على إضافة القول إلى الرسول ﷺ والخبر عنه .

[وقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم : ﴿مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيَ إِلَيْهِ﴾ [٧] بالنون، وكسر الحاء]^(٤) .

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم^(٥) : ﴿يُوحَى﴾^(٦) بالياء .

(١) سقط في أ .

(٢) ينظر : إتحاف الفضلاء (٣٠٩) ، الإعراب للنحاس (٣٦٦/٢) ، الإملاء للعكبري (٧١/٢) ، البحر المحيط (٢٩٧/٦) ، التبيان للطوسي (٢٠١/٧) ، التيسير للداني (١٥٤) ، تفسير الطبري (٣/١٧) ، تفسير القرطبي (٢٧٠/١١) ، الحجة لابن خالويه (٢٤٨) ، الحجة لأبي زرعة (٤٦٥) ، السبعة لابن مجاهد (٤٢٨) ، الغيث للصفاسي (٢٩٣) ، الكشف للقيسي (١١٠/٢) ، المجمع للطبرسي (٣٨/٧) ، المعاني للفراء (١٩٩/٢) ، تفسير الرازي (١٤٢/٢٢) ، النشر لابن الجزري (٣٢٣/٢) .

(٣) سقط في ج .

(٤) في ج : حفص عن عاصم : ﴿إلا رجالاً نوحى إليهم﴾ بالنون .

(٥) ينظر : إتحاف الفضلاء (٣٠٩) ، البحر المحيط (٢٩٨/٦) ، التبيان للطوسي (٢٠٤/٧) ، التيسير للداني (١٣٠) ، تفسير القرطبي (٢٧٢/١١) ، الحجة لابن خالويه (٢٤٨) ، الحجة لأبي زرعة (٤٦٦٠) ، السبعة لابن مجاهد (٤٢٨) ، الغيث للصفاسي (٢٩٣) ، الكشف للقيسي (١٥ ، ١٤/٢) ، المجمع للطبرسي (٣٩/٧) ، النشر لابن الجزري (٢٩٦/٢) .

(٦) سقط في ج .

قال أبو على: حجة النون أنه قد تقدمه: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا﴾ والنون أشبه بما قبله، والياء فى المعنى كالنون، وكما جاء: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾ [الإسراء: ١]، ثم قال: ﴿وَأَتَيْنَا مُوسَى﴾ [الإسراء: ٢]؛ كذلك يجوز أن يتقدم لفظ الجميع ويتبعه لفظ الإفراد؛ لأن المعنى واحد.

قال: قرأ ابن عامر وحده^(١): ﴿وَلَا تُسْمِعُ﴾ [الأنبياء: ٤٥] بالتاء المضمومة، ﴿الصُّمُّ﴾ نصبا.

وقرأ الباقون: ﴿وَلَا يَسْمَعُ﴾ بالياء، ﴿أَلْصُّرُّ﴾ رفعا.

قال أبو على: قول ابن عامر أنه حملة على ما قبله، والفعل مسند إلى المخاطب؛ فكذلك قوله: ﴿وَلَا تُسْمِعُ الصُّمُّ﴾ مسند إليه، والمعنى: أنهم معاندون، فإذا أسمعتهم لم يعملوا بما يسمعون، ولم يتقادوا له كما لا يسمع الأصم.

وجه قول الباقيين: أنه على وجه الذم لهم والتقرير؛ بتركهم سمع ما يجب [عليهم]^(٢) استماعه والانتهاه إليه، وقد تقول لمن تفرعه بتركه ما تدعوه إليه: ناديتك فلم تسمع، وأفهمتكم فلم تفهم، ولو كان: ﴿وَلَا تُسْمِعُ الصُّمُّ﴾ كما قال ابن عامر، لكان: «إذا تذرهم»، فأما ﴿إِذَا مَا يُنذِرُونَ﴾ فحسن أن يتبع: ﴿وَلَا يَسْمَعُ الصُّرُّ﴾ إذا ما أنذروا^(٣).

قال: قرأ ابن كثير وحده^(٤): ﴿أَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [٣٠] بغير واو بين الألف

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٠)، الإعراب للنحاس (٣٧٤/٢)، البحر المحيط (٣١٠/٦)، التبيان للطوسى (٢٢١/٧)، التيسير للدانى (١٥٥)، تفسير الطبرى (٢٤/١٧)، تفسير القرطبي (٢٩٢/١١)، الحجة لابن خالويه (٢٤٨، ٢٤٩)، الحجة لأبى زرع (٤٦٧)، السبعة لابن مجاهد (٤٢٩)، الحجة لأبى زرع (٤٦٧)، السبعة لابن مجاهد (٤٢٩)، الغيث للصفافسى (٢٩٣)، الكشاف للزمخشرى (٥٧٤/٢)، الكشاف للقيسى (١١٠/٢)، المجمع للطبرسى (٤٨/٧)، المعانى للفراء (٢٠٥/٢)، تفسير الرازى (١٧٥/٢٢)، النشر لابن الجزرى (٣٢٣/٢).

(٢) سقط فى ج.

(٣) فى ج: أنذروا به.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٠)، الإملاء للعكبرى (٧٢/٢)، البحر المحيط (٣٠٨/٦)، التبيان للطوسى (٢١٥/٧)، التيسير للدانى (١٥٥)، تفسير القرطبي (٢٨٢/١١)، الحجة لابن خالويه (٢٤٩)، الحجة لأبى زرع (٤٦٧)، السبعة لابن مجاهد (٤٢٨)، الغيث للصفافسى (٢٩٣)، الكشاف للزمخشرى (٥٧٠/٢)، الكشاف للقيسى (١١٠/٢)، المجمع

واللام، وكذلك هي في مصاحف أهل مكة.

وفي سائر المصاحف: ﴿أَوْلَمْ يَرَ﴾، كذلك قرأ الباقون: ﴿أَوْلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾. وقد مضى ذكر هذا النحو فيما تقدم.

وقرأ نافع وحده^(١): ﴿وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ﴾ [الأنبياء: ٤٧] رفعا.

وقرأ الباقون: ﴿مِثْقَالَ﴾^(٢) نصبا.

وجه الرفع: أنه أسند الفعل إلى الميثقال، كما أسند في قوله -تعالى-: ﴿وَإِنْ

كَانَ ذُو عُسْفُرٍ فَتَنْطَرُهُ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، أي: ذا عسرة.

وكذلك قوله: [من الطويل]

..... إذا كان يومٌ ذو كواكبٍ أشهباً^(٣)

ووجه النصب: وإن كان الظلامة ميثقال حبة، وهذا حسن؛ لتقدم قوله: ﴿فَلَا

تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا﴾ [الأنبياء: ٤٧]، فإذا ذكر ﴿تُظْلَمُ﴾ فكانه ذكر «الظلامة»؛ كقولهم: من كذب كان شراله.

وقرأ ابن كثير وحده^(٤): ﴿وَضِيَاءٌ﴾ [٤٨] بهمزيين، الأولى قبل الألف، والثانية

بعد الألف.

كذلك قرأت على قنبل عن القواس، وأبى ذلك ابن فليح وغيره، وهو غلط،

والذى روى ابن فليح وغيره هو الصواب.

وقرأ الباقون: ﴿وَضِيَاءٌ﴾ بهمزة واحدة بعد الألف.

وقد تقدم القول في ذلك.

= للطبرسي (٤٣/٧)، تفسير الرازي (١٦١/٢٢)، النشر لابن الجزرى (٣٢٣/٢).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٠)، البحر المحيط (٣١٦/٦)، التبيان للطوسى (٢٢٤/٧)،

التيسير للدانى (١٥٥)، الحجة لابن خالويه (٢٤٩)، الحجة لأبى زرع (٤٦٨)، السبعة

لابن مجاهد (٤٢٩)، الغيث للصفاسى (٢٩٣)، الكشاف للزمخشري (٥٧٤/٢)، الكشاف

للقيسى (١١١/٢)، المجمع للطبرسي (٤٨/٧)، تفسير الرازي (١٧٧/٢٢)، النشر لابن

الجزرى (٣٢٤/٢).

(٢) سقط في ج.

(٣) تقدم.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١١)، التيسير للدانى (١٢٠، ١٢١)، الحجة لابن خالويه (٢٤٩)،

السبعة لابن مجاهد (٤٢٩)، الغيث للصفاسى (٢٩٣)، الكشاف للزمخشري (٥٧٥/٢).

قرأ ابن عامر وحده^(١): ﴿وَالَيْنَا تَرْجِعُونَ﴾ [٣٥] بالتاء مفتوحة.

وقرأ الباقر: ﴿تَرْجِعُونَ﴾ مضمومة [التاء]^(٢).

عباس عن أبي عمرو: ﴿وَالْخَيْرِ فِتْنَةً وَالْإِنَّا يُرْجِعُونَ﴾ بالياء المضمومة.

قال أبو علي: ووجه ﴿تَرْجِعُونَ﴾: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦].

وجه ﴿تَرْجِعُونَ﴾: ﴿وَلَمَّا زُودَتْ إِلَىٰ رَبِّهِ﴾ [الكهف: ٣٦]، وقوله -تعالى-: ﴿ثُمَّ

تُرْذَوْنَ إِلَىٰ عَلِيمٍ الْعَلِيمِ وَالشَّهَادَةِ﴾ [التوبة: ٩٤].

وقول أبي عمرو: ﴿وَالْإِنَّا يُرْجِعُونَ﴾، يكون على الانصراف من الخطاب إلى

الغيبة؛ كقوله -عز وجل-: ﴿وَمَا آتَيْتُم مِّن زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ

الْمُضْعِفُونَ﴾ [الروم: ٣٩]، ويجوز أن يكون على قوله: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ...

وَالْإِنَّا تَرْجِعُونَ﴾ [٣٥].

اختلفوا في ضم الجيم وكسرها من قوله -تعالى-: ﴿فَجَعَلَهُمْ جُودًا﴾ [٥٨]:

فقرأ الكسائي وحده^(٣): ﴿جُودًا﴾ بكسر الجيم.

وقرأ الباقر: ﴿جُودًا﴾ بضم الجيم.

قال أبو علي: جذاذ: «فعال»، من: جذذت الشيء: إذا قطعته.

قال: [من الطويل]

تَجِدُ السَّلُوقِيَّ الْمُضَاعَفَ نَسْجُهُ
.....

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٠)، البحر المحيط (٦/ ٣١١)، الحجة لابن خالويه (٢٤٩)، السبعة لابن مجاهد (٤٢٩).

(٢) سقط في ج.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١١)، الإملاء للمكبري (٧٣/٢)، البحر المحيط (٦/٣٢٢)، التبيان للطوسي (٧/٢٢٧)، التيسير للداني (١٥٥)، تفسير الطبري (١٧/٢٨)، تفسير القرطبي (١١/٢٩٧)، الحجة لابن خالويه (٢٥٠)، الحجة لأبي زرعة (٤٦٨)، السبعة لابن مجاهد (٤٢٩)، الغيث للصفاسي (٢٩٤)، الكشف للزمخشري (٢/٥٧٦)، الكشف للقيسي (٢/١١٢)، المجمع للطبرسي (٧/٥٢)، المعاني للفراء (٢/١٩٩)، تفسير الرازي (٢٢/١٨٣)، النشر لابن الجزري (٢٢/٣٢٤).

(٤) صدر بيت للناطقة الديانية، وعجزه:

.....
.....
وتوقد بالصفاح نار الحياحب

وينظر ديوانه (٤٦)، واللسان (حجب، صبح، سلق)، ومقاييس اللغة (٢/٢٨، ٣/

٢٩٣)، والتبني والإيضاح (١/٥٨)، ومجمل اللغة (٢/٢٨)، وكتاب العين (٥/٧٧)،

ومثل «الجذاذ»: الحطام والرفات، والضم في هذا النحو أكثر، والكسر فيما زعموا لغة، وهي قراءة الأعمش.

واختلفوا في قوله -عز وجل-: ﴿أَفِ لَكُمْ﴾ [٦٧]:

فقرأ ابن كثير وابن عامر^(١): ﴿أَفْ لَكُمْ﴾ بفتح الفاء.

وقرأ نافع وحفص عن عاصم: ﴿أَفِي﴾ خفض منون.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وأبو عمرو وحمزة والكسائي^(٢): ﴿أَفْ لَكُمْ﴾

بكسر الفاء غير منون.

وقد تقدم القول في ذلك.

وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو [وحمزة]^(٣) والكسائي^(٤): ﴿لِيُخَصِّنْكُمْ﴾ بالياء

[٨٠].

وقرأ ابن عامر وحفص عن عاصم: ﴿لِيُخَصِّنْكُمْ﴾ بالياء.

وروى أبو بكر عن عاصم: ﴿لِيُخَصِّنْكُمْ﴾ بالنون^(٥).

وتهذيب اللغة (٤/٢٥٧، ٨/٤٠٤)، وجمهرة اللغة (١٧٤)، وبلا نسبة في كتاب العين (٣/١٢٢)، وجمهرة اللغة (٨٥١)، وتاج العروس (حب، صفح، سلق).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١١)، الإعراب للنحاس (٢/٣٧٦)، التيسير للداني (١٣٩)، الحجة لابن خالويه (٢١٥)، السبعة لابن مجاهد (٤٢٩، ٤٣٠)، الغيث للصفاقسي (٢٩٤)، الكشف للقيسي (٢/٤٤)، النشر لابن الجزري (٢/٣٠٦، ٣٠٧).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١١)، الإعراب للنحاس (٢/٣٧٦)، التيسير للداني (١٣٩)، الحجة لابن خالويه (٢١٥)، السبعة لابن مجاهد (٤٢٩، ٤٣٠)، الغيث للصفاقسي (٢٩٤)، الكشف للقيسي (٢/٤٤)، النشر لابن الجزري (٢/٣٠٧).

(٣) سقط في أ.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١١)، الإملاء للعكبري (٢/٧٤)، البحر المحيط (٦/٣٣٢)، التبيان للطوسي (٧/٢٣٦)، التيسير للداني (١٥٥)، تفسير الطبري (١٧/٤١)، تفسير القرطبي (١١/٣٢١)، الحجة لابن خالويه (٢٥٠)، الحجة لأبي زرة (٤٦٩)، الكشف للقيسي (٢/١١٢)، المعاني للفراء (٢/٢٠٩)، تفسير الرازي (٢٢/٢٠٠)، النشر لابن الجزري (٢/٣٢٤).

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١١)، الإملاء للعكبري (٢/٧٤)، البحر المحيط (٦/٣٣٢)، التبيان للطوسي (٧/٢٣٦)، التيسير للداني (١٥٥)، تفسير الطبري (١٧/٤١)، تفسير القرطبي (١١/٣٢١)، الحجة لابن خالويه (٢٥٠)، الحجة لأبي زرة (٤٦٩)، السبعة لابن مجاهد (٤٣٠)، الغيث للصفاقسي (٢٩٤)، الكشاف للزمخشري (٢/٥٨٠)، الكشف للقيسي (٢/١١٢)، المجمع للطبرسي (٧/٥٦)، المعاني للفراء (٢/٢٠٩)، تفسير الرازي (٢٢/٢٠٠)، النشر لابن الجزري (٢/٣٢٤).

قال أبو علي: وجه الياء [في قوله]^(١): ﴿لِيُحْصِنَكُمْ﴾: يجوز أن يكون الفاعل اسم الله - تعالى - لتقدم ﴿وَعَلَّمْنَاهُ﴾.

ويجوز أن يكون اللباس؛ لأن اللبوس بمعنى اللباس؛ من حيث كان ضربا منه. ويجوز أن يكون: داود.

ويجوز أن يكون: التعليم؛ يدل عليه ﴿وَعَلَّمْنَاهُ﴾.

ومن قرأ: ﴿لِيُحْصِنَكُمْ﴾ حملة على المعنى؛ لأنها^(٢) الدرع.

ومن قرأ: ﴿لنحصنكم﴾؛ فلتقدم قوله: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ﴾ أى: علمناه لنحصنكم.

قال: وقرأ عاصم - فى رواية أبى بكر^(٣) - : ﴿وَكَذَلِكَ نُجِّى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [٨٨]

بنون واحدة مشددة الجيم على ما لم يسم فاعله، والياء ساكنة.

وروى حفص عن عاصم: ﴿نُجِّى الْمُؤْمِنِينَ﴾ بنونين: خفيفة، الثانية منهما

ساكنة، مثل حمزة، وكذلك قرأ الباقون.

[وقرأ] عبيد عن أبى عمرو، وعبيد عن هارون عن أبى عمرو: ﴿نُجِّى﴾ مدغمة؛

كذلك قالوا، وهو وهم لا يجوز فيه هنا الإدغام؛ لأن الأولى متحركة، والثانية

ساكنة، والنون لا تدغم فى الجيم، وإنما خفيت؛ لأنها ساكنة تخرج من الخياشيم؛

فحذفت من الكتاب وهى فى اللفظ ثابتة، ومن قال: مدغم، فهو غلط.

[قال أبو علي: أقول]^(٤) فى ذلك: إن عاصما ينبغي أن يكون قرأ: ﴿نُجِّى﴾

بنونين، وأخفى الثانية؛ لأن هذه النون تخفى مع حروف الفم، وتبينها لحن، فلما

أخفى عاصم، ظن السامع أنه مدغم؛ لأن النون تخفى مع حروف الفم، ولا تبين؛

فالتبس على السامع الإخفاء بالإدغام من حيث كان كل واحد من الإخفاء والإدغام

(١) سقط فى ج.

(٢) فى ج: لأنه.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١١)، الإعراب للنحاس (٣٨١/٢)، الإملاء للعكبرى (٧٤/٢)،

البحر المحيط (٣٣٥/٦)، التبيان للطوسى (٢٤٣/٧)، التيسير للدانى (١٥٥)، تفسير

الطبرى (٦٥/١٧)، تفسير القرطبى (٣٣٤/١١)، الحجة لابن خالويه (٢٥٠)، الحجة لأبى

زرعة (٤٦٩)، السبعة لابن مجاهد (٤٣٠)، الغيث للصفاقسى (٢٩٤)، الكشف للقيسى

(١١٣/٢)، المجمع للطبرسى (٦٠/٧)، المعانى للفراء (٢١٠/٢)، تفسير الرازى (٢٢/

٢١٧)، النشر لابن الجزرى (٣٢٤/٢).

(٤) فى أ: قال: قوله.

غير مبين^(١)، ويبين ذلك إسكانه الياء من ﴿تُجْنِي﴾؛ لأن الفعل إذا كان مبنيًا للمفعول به كان ماضيًا لم يسكن آخره، وإسكان آخر الماضي إنما يكون^(٢) في قول من قال في «رُضِي»: «رُضَا»، وليس هذا منه؛ فإسكان الياء يدل على أنه قرأ: ﴿تُحْيِي﴾ كما روى حفص عنه^(٣).

ومما يمنع أن يظن ذلك به^(٤) نصب قوله: ﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾ من ﴿تُحْيِي الْمُؤْمِنِينَ﴾، ولو كان على ما لم يسم فاعله لوجب أن يرتفع.

فأما قول من قال: إنه يسند الفعل إلى المصدر ويضمه؛ لأن الفعل دل عليه - فذلك مما يجوز في ضرورة الشعر، والبيت الذي أنشده: [من الوافر]

وَلَوْ وُلِدَتْ قُفَيْرَةٌ جِرْوًا كَلْبٌ لَسُبَّ بِذَلِكَ الْجِرْوِ الْكِلَابًا^(٥)

(١) في ج: منون.

(٢) في أ: كان يكون.

(٣) في ج: عن عاصم.

(٤) في أ: له.

(٥) هل يجوز إقامة غير المفعول به مع وجوده؟ على قولين: الكوفيون وبعض المتأخرين كعلى ابن سليمان تلميذ المبرد وابن مالك ذهبوا إلى أن قيام المفعول به المجرور مقام الفاعل أولى؛ لأنه أوجب مع وجود المفعول به الصريح من غير شرط، سواء تأخر النائب عن المفعول به أم تقدم عليه لوروده، قرأ أبو جعفر: ﴿لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ واستدلوا بالقراءة الشاذة: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ﴾ بالنصب، ويقول الشاعر في الشاهد الذي معنا، ويقول الشاعر أيضًا:

لَمْ يُغْنَنَّ بِالْعُلَيَاءِ إِلَّا سَيِّدًا وَلَا شَفَىٰ ذَا الْغَىٰ إِلَّا ذُو هَدَىٰ

ف«يعن» مضارع مبني للمفعول من: عنى بكذا، و«بالعلاء» نائب فاعل، و«سيدًا» مفعول به مؤخر... واختاره ابن مالك في التسهيل. قال أبو حيان: ونقل الدهان أن الأخصش شرط في جواز ذلك تأخر المفعول به في اللفظ، فإن تقدم على المصدر أو ظرف لم يجز إلا إقامة المفعول به كقول الشاعر:

وإنما يُرْضَىٰ الْمَنِيْبُ رَبِّه مَا دَامَ مَعْنِيًا بِذِكْرِ قَلْبِه

ف«معنيًا» اسم مفعول من: عنى بحاجتك... ونائب الفاعل هو المجرور بالباء وهو ذكر مع وجود المفعول به مؤخرًا وهو: قلبه. قال ابن هشام في شرح الشواهد: فأما قراءة أبي جعفر فلا دليل لهم فيها؛ لجواز أن يكون الأصل: ليجزى الله الغفران قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ، ثم حذف الفاعل للعلم به، وأضمر الغفران لتقدم ذكر ما يدل عليه وهو قوله - تعالى -: ﴿يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ﴾ فارتفع واستتر في الفعل، وإنما النائب المفعول به لا الجار ولا المجرور، وإنابة الثاني في باب «كسا» جائزة عند أمن اللبس، وهذا منها. قال ابن قاسم: فالمذاهب على هذا ثلاثة، فإن جوزناه أولاً ولكن فقد المفعول به جاز إقامة غيره من مصدر أو ظرف أو مجرور، وشرط المصدر أن يكون =

لا يكون حجة في هذه القراءة، وإنما وجهها ما ذكرنا ؛ لأن الراوى حسب الإخفاء إدغاماً ؛ ألا ترى أن الفعل مبنى للمفعول؟! فينبغي أن يسند إليه كما يسند المبنى للفاعل، وإنما يسند إلى هذه الأشياء من الظروف والجار والمجرور إذا لم يذكر المفعول به، فأما^(١) إذا ذكر المفعول به لم يسند إلى غيره ؛ لأن الفعل له فهو أولى به .

وكذلك من حكى عن أبي عمرو أنه أدغم النون الثانية من ﴿نُجِّي﴾ في الجيم فهو- أيضاً - وهم، ولعله التبس عليه الإخفاء بالإدغام أيضاً، وإنما حذفت النون من الخط ؛ كراهة لاجتماع صورتين متفتحتين، وقد كرهوا ذلك في الخط في غير هذا الموضع، وذلك أنهم كتبوا نحو: الدنيا والعليا والحديا، بألف، ولولا الياء التي قبل الألف لكتبوها بالياء، كما كتبوا نحو: بُهْمى، و: حبلى، و: أخرى، ونحو ذلك بالياء، كما كرهوا الجمع بين صورتين متفتحتين في هذا النحو، كذلك كرهوه فى: ﴿نُشِّجِ﴾ فحذفوا النون الساكنة، والوجه فيه: كما رواه حفص عن عاصم .

وقد قال بعض من يضبط القراءة: إن الصحيح أن الجماعة وحفصا عن عاصم قرءوا: ﴿نُشِّجِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ بنونين، الثانية منهما ساكنة، والجيم خفيفة .
وروى أبو بكر عن عاصم: ﴿نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ﴾ بنون واحدة وتشديد الجيم وسكون الياء، وقد تقدم القول فيه .

= متصرفاً، بخلاف: سبحان الله، ومعاذ الله؛ لالتزام العرب فيه النصب، وألا يكون للتأكيد، بخلافه فى: قام زيد قياماً؛ لعدم الفائدة؛ إذ المفهوم منه حينئذ غير المفهوم من الفعل. قال ابن جنى عن رأى الكوفيين: هذا من أقبح الضرورة، ومثله لا يعتد به أصلاً، بل لا يثبت إلا محققاً شاذاً. وقال القالى فى شرح اللباب: وقيل: «الكلاب» ليس مفعولاً لـ «سب» بل مفعول «ولدت»، و«جرو» نصب على النداء أو على الذم، وقيل: «الكلاب» نصب على الذم، وجمع؛ لأن «فقيرة» و«جرواً» و«كلباً» ثلاثة .

ومذهب البصريين أن المفعول به إذا وجد تعين للقيام مقام الفاعل؛ وذلك لكون طلب الفعل للمفعول به أشد منه لسائر المنصوبات، ولأن غير المفعول به إنما ينوب بعد أن يقدر مفعولاً به مجازاً، فإذا وجد المفعول به حقيقة لم يقدم عليه غيره؛ لأن تقديم غيره عليه من تقديم الفرع على الأصل لغير موجب .

والبيت لجرير فى خزانة الأدب (١/٣٣٧)، والدرر (٢/٢٩٢)، وبلا نسبة فى ابن يعىش (٧/٧٥)، الخصائص (١/٣٩٧)، الهمع (٢/١٦٢)، ابن الشجرى (٢/٢١٥)، الكافية (١/٨٥).

(١) فى ج: فكما .

اختلفوا في قوله -عز وجل-: ﴿وَحَرَّمَ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾ [الأنبياء: ٩٥]:
فقراً عاصم -في رواية أبي بكر- وحمزة والكسائي^(١): ﴿وَحَرَّمَ﴾ بكسر الحاء
بغير ألف.

وقرأ الباقر وحفص عن عاصم: ﴿وَحَرَّمَ عَلَىٰ قَرْيَةٍ﴾ بألف.
قال أبو علي: وِحْرَمٌ وَحَرَامٌ: لغتان، وكذلك: حِلٌّ وَحَلَالٌ. وكل واحد من:
حرم [وحرام]^(٢) إن شئت رفعته بالابتداء؛ لاختصاصه بما [طال]^(٣) بعده من
الكلام، وإن شئت جعلته خبر مبتدأ، وكان المعنى: وحرام على قرية أهلكتها أنهم
لا يرجعون، وجعلت «لا» زائدة، والمعنى: وحرام على قرية أهلكتها رجوعهم؛
كما قال: ﴿فَلَا يَسْتَطِيعُونَ قَوْلِيَّ وَلَا إِلَىٰ أَهْلِهِمْ يَرْجِعُونَ﴾ [يس: ٥٠]. وإن شئت
جعلت «حراما» و«حرما» خبر مبتدأ، وأضمرت مبتدأ، ويكون المعنى: وحرام على
قرية أهلكتها أنهم لا يرجعون، وجعلت: «لا» غير زائدة، [أى]^(٤): رجوعهم،
المعنى: وحرام على قرية أهلكتها بالاستئصال رجوعهم، ومعنى: حرام عليهم:
أنهم ممنوعون [من]^(٥) ذلك، كما يمنعون من الأشياء المحرمة في الشرع والعقل.
وقيل في تفسير قوله -عز وجل-: ﴿وَيَقُولُونَ حَبْرًا مَّحْجُورًا﴾ [الفرقان: ٢٢]-: إن
المعنى: حراما محرما، فهذا من معنى الامتناع، وما حتم به عليهم، كما أن
﴿وَحَرَّمَ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾ كذلك، وليس كحظر الشريعة الذي إن شاء المحظور
عليه ركه. وإن شاء توقاه وتركه، وكان الأمر فيه موقوفا على اختياره.
وأما [قوله -تعالى-]^(٦): ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٢)، الإعراب للنحاس (٣٨٢/٢)، الإملاء للعكبري (٧٤/٢)،
(٧٥)، البحر المحيط (٣٣٨/٦)، التبيان للطوسي (٢٤٥/٧)، التيسير للداني (١٥٥)،
تفسير الطبري (٦٨/١٧)، تفسير القرطبي (٣٤٠/١١)، الحجة لابن خالويه (٢٥١)،
الحجة لأبي زرعة (٤٧٠)، السبعة لابن مجاهد (٤٣١)، الغيث للصفاقسي (٢٩٤)،
الكشاف للزمخشري (٥٨٣/٢)، الكشاف للقيسي (١١٤/٢)، المجمع للطبرسي (٦١/٧)،
المعاني للفراء (٢١١/٢)، النشر لابن الجزري (٣٢٤/٢).

(٢) سقط في أ.

(٣) سقط في ج.

(٤) سقط في ج.

(٥) سقط في ج.

(٦) سقط في أ.

بِرَجْمُونَ ﴿يس: ٣١﴾ فيحتمل ضربين:

أحدهما: كم أهلكتنا بأنهم إليهم لا يرجعون، أى: بالاستئصال.

والآخر: أن قوله: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾، يدل على إهلاكنا؛ فيكون قوله: ﴿أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ فيكون هذا هو الإهلاك، ولا يكون بدلا من «كم»؛ لأن «كم» يراد به أهل القرون الذين أهلكوا وليس الإهلاك فيبدل منهم.

كلهم قرأ: ﴿فُتِحَتْ﴾ [٩٦] خفيفا، غير ابن عامر^(١) فإنه قرأ: ﴿فُتِّحَتْ﴾

مشددا.

قال أبو علي: من خفف؛ فلأن الفعل في الظاهر مسند إلى هذين الاسمين؛ فلم يحمل ذلك [على الكثرة]^(٢) فيجعله بمنزلة: ﴿مُفَنِّحَةٌ لِّمُ الْأَنْبِيَاءِ﴾ [ص: ٥٠].

ومن شدد ذهب إلى المعنى، وإلى أن ثم سدا وردما يفتح، وذلك كثير في المعنى؛ فجعله مثل: ﴿مُفَنِّحَةٌ لِّمُ الْأَنْبِيَاءِ﴾.

ويجوز أن يكون المعنى: حتى إذا فتح سد يأجوج ومأجوج، فأريد السد، وأضيف الفعل إليهما، والسد في اللفظ واحد، فلم يحمل على الكثرة؛ لانفراده في اللفظ. وكلهم قرأ: ﴿يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ﴾ [٩٦] غير مهموز، إلا عاصما فإنه قرأ: ﴿يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ﴾ بالهمز.

قال أبو علي: وقد تقدم القول في ذلك.

واختلفوا في قوله: ﴿لِّلْكِتَابِ﴾ و: ﴿لِّلْكِتَابِ﴾ [١٠٤] في الجمع والتوحيد:

فقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم: ﴿لِّلْكِتَابِ﴾ جماعا.

وقرأ الباقرن ﴿لِّلْكِتَابِ﴾ واحدا.

قيل: إن أبا الجوزاء روى عن ابن عباس: أن السُّجُل: الرجل^(٣)، أراد: كطى

الرجل الصحيفة.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٢)، البحر المحيط (٣٣٩/٦)، التبيان للطوسي (٢٤٧/٧)،

التيشير لللداني (١٠٢)، الحججة لابن خالويه (٢٥١)، الحججة لأبي زرة (٤٧٠)، السبعة

لابن مجاهد (٤٣١)، الغيث للصفاقسي (٢٩٤)، الكشاف للزمخشري (٥٨٤/٢)، الكشاف

للقيسي (١١٤/٢)، المجمع للطبرسي (٦٣/٧)، النشر لابن الجزري (٣٥٨/٢).

(٢) في ج: للكثرة.

(٣) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٩٤/٩) (٢٤٨٤٨) و (٢٤٨٥٠) و (٢٤٨٥١)، وذكره

وروى عن السدى أن السجل: ملك يطوى الصحف^(١).
قال قتادة: ﴿يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السِّجِلِّ﴾ كطى الصحيفة فيها الكتب.
﴿يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ﴾ يكون في انتصابه وجهان:
أحدهما: أن يكون^(٢) بدلا من الهاء المحذوفة من الصلة؛ ألا ترى أن المعنى:
هذا يومكم الذى كنتم توعدونوه؟!

والآخر: أن يكون منتصبا بـ «نعيده»، المعنى: نعيد الخلق إعادة كابتدائه، أى:
كابتداء الخلق، ومثل ذلك فى المعنى قوله -جل وعز-: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾
[الأعراف: ٢٩]، ولا يكون الكلام على الظاهر؛ لأن الظاهر: تعودون كالبدء،
وليس المعنى على تشبيههم بالبدء؛ إنما المعنى على إعادة الخلق كما ابتدئ؛
فتقدير: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾: كما بدأ خلقكم يعود خلقكم، أى: يعود خلقكم
عودا كبديته؛ فكما أنه لم يعن بالبدء ظاهره من غير حذف المضاف إليه [منه]^(٣)،
كذلك لا يعنى^(٤) بالعود من غير حذف المضاف إليه منه، فحذف المضاف الذى هو
«الخلق»، فلما حذف قام المضاف إليه مقام الفاعل، وصار الفاعلون مخاطبين، كما
أنه لما حذف المضاف من قوله: كما بدأ خلقكم، صار المخاطبون مفعولين فى
اللفظ، ومثل ذلك فى المعنى: ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُمْ﴾، [والخلق هنا]^(٥)
اسم الحدث، لا الذى يراد به: المخلوق.

فأما قوله: ﴿كَطَيِّ السِّجِلِّ﴾، فالمصدر فيه مضاف إلى المفعول، والفاعل
محذوف من اللفظ؛ كقوله: ﴿سُؤَالَ نَجِيكَ إِلَىٰ يَمَاجِغَةٍ﴾ [ص: ٢٤]، والتقدير: كطى
[الطاوى الكتب]^(٦)؛ كما أن المعنى: بسؤالك نعتك؛ فكأن معنى قوله: ﴿كَطَيِّ
السِّجِلِّ﴾: كطى الصحيفة مدرجا فيها الكتب، أى: كطى الصحيفة لدرج الكتب

= السيوطى فى الدر (٦١١/٤)، وزاد نسبه للنسائى وابن حاتم وابن مردويه وابن عساكر.
(١) أخرجه ابن جرير (٩٤/٩) (٢٤٨٤٧)، وذكره السيوطى فى الدر (٦١١/٤)، وزاد نسبه
لابن أبى حاتم.

(٢) فى ج: يطوى.

(٣) سقط فى ج.

(٤) فى ج: يعاد.

(٥) فى ج: فالخلق هذا.

(٦) فى ج: الطاؤون للكتب.

فيها، على تأويل قتادة، و: كطى الصحيفة لدرج الكتب، فحذف المضاف، والمصدر مضاف إلى الفاعل على قول السدي، والمعنى: كطى زيد الكتب؛ فتكون اللام على هذا زائدة كالتى فى ﴿رَدَفَ لَكُمْ﴾ [النمل: ٧٢]؛ ألا ترى أنه لو قال: «كطى زيد الكتب»، لكان مستقيماً؟!

فأما قول من أفرد الكتاب، ولم يجمع، فإنه واحد يراد به الكثرة، كما أن قول من قال: ﴿كُلُّ أَمَنٍ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكِتَابِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥] كذلك.

ومن قرأ: ﴿لِلْكِتَابِ﴾ جمع اللفظ كما أن المراد به فى المعنى الجمع.

وقرأ حمزة وحده^(١): ﴿الزُّبُورِ﴾ [١٠٥] بضم^(٢) الزاى.

[وقرأ الباقون: ﴿الزُّبُورِ﴾ بفتح الزاى]^(٣).

قال أبو على: وقد مضى القول فى ذلك.

ابن اليتيم وغيره عن حفص عن عاصم: ﴿قَالَ رَبِّ أَحْكُرْ بِالْحَقِّ﴾ [١١٢] بألف. وقرأ الباقون: ﴿قُلْ رَبِّ﴾ بغير ألف^(٤).

قال أبو على: من قال: ﴿قَالَ رَبِّ أَحْكُرْ بِالْحَقِّ﴾، أراد: قال الرسول: رب احكم،

وحجة ذلك أن الرسل قبله - عليهم السلام - قد دعوا بمثل هذا فى قولهم: ﴿رَبَّنَا أَفْتَحْ

بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ﴾ [الأعراف: ٨٩]. و﴿قُلْ﴾ على: قل [أنت]^(٥) يا محمد.

اختلفوا فى الياء والتاء من قوله - تعالى -: ﴿عَلَىٰ مَا يَصِفُونَ﴾ [١١٢]:

فقرأ ابن عامر وحده^(٦): ﴿عَلَىٰ مَا يَصِفُونَ﴾ بالياء فى رواية ابن ذكوان.

وفى رواية هشام بن عمار بالتاء.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٢)، التبيان للطوسى (٢٥٠/٧)، التيسير للدانى (٩٨)، تفسير القرطبي (٣٤٩/١١)، الحجة لابن خالويه (٢٥١)، الحجة لأبى زرعة (٤٧١)، السبعة لابن مجاهد (٤٣١)، الغيث للصفاقسى (٢٩٥)، تفسير الرازى (٢٢٩/٢٢)، النشر لابن الجزرى (٢٥٣/٢).

(٢) فى ج: ضم.

(٣) سقط فى ج.

(٤) ينظر: السبعة (٤٣١).

(٥) سقط فى ج.

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٢)، البحر المحيط (٣٤٥/٦)، التبيان للطوسى (٢٥٤/٧)، الحجة لابن خالويه (٢٥٢)، السبعة لابن مجاهد (٤٣٢)، الكشف للزمخشري (٥٨٣/٢)، النشر لابن الجزرى (٣٢٥/٢).

وقرأ الباقون بالتاء.

قال أبو علي: التاء على: ما تكذبون به من ردكم إعادة الأموات، والياء على: ما يصفون، [ما] يصف هؤلاء الكفار من كذبهم فيما يكذبون به من إحياء الأموات والبعث والنشور والجنة والنار.

* * *

7

فهرس المحتويات

سورة الأعراف

٣	آية : ٣
٤	آية : ١٠
٥	آية : ٢٥
٧	آية : ٢٦
٨	آية : ٣٢
١١	آية : ٣٨
١٢	آية : ٤٠
١٣	آية : ٤٤
١٧	آية : ٤٣
١٨	آية : ٥٤
٢٠	آية : ٥٥
٢١	آية : ٥٧
٢٧	آية : ٥٩
٢٨	آية : ٦٢
٢٩	آية : ٨٠-٨١
٣٥	آية : ٧٥-٩٦-٩٨
٣٦	آية : ٩٨
٣٧	آية : ١٠٥
٣٨	آية : ١١١
٤٢	آية : ١١٢
٤٥	آية : ١٢٣
٤٨	آية : ١٢٧-١٢٨
٤٩	آية : ١٣٧-١٣٨

٥٠	آية : ١٤٣
٥١	آية : ١٤٤
٥٢	آية : ١٤٦
٥٤	آية : ١٤٨
٥٩	آية : ١٤٩
٦٠	آية : ١٥٠
٦٣	آية : ١٥٧
٦٤	آية : ١٦١
٦٦	آية : ١٦٤
٦٧	آية : ١٦٥
٧٠	آية : ١٧٠
٧١	آية : ١٧٢
٧٣	آية : ١٧٢-١٧٣
٧٤	آية : ١٨٠
٧٥	آية : ١٨٦
٧٦	آية : ١٩٠
٧٨	آية : ١٩٣-١٩٥
٧٩	آية : ١٩٦
٨٢	آية : ٢٠١
٨٣	آية : ٢٠٢

سورة الأنفال

٨٥	آية : ٩-١١
٨٦	آية : ١٨
٨٧	آية : ١٩
٨٨	آية : ٤٢

٩٨	آية: ٣٥
١٠٣	آية: ٣٧
١٠٥	آية: ٥٩
١٠٧	آية: ٦١
١٠٨	آية: ٦٥-٦٦
١٠٩	آية: ٦٦
١١٠	آية: ٦٧
١١١	آية: ٧٠
١١٢	آية: ٧٢

سورة التوبة

١١٤	آية: ١٢
١٢٢	آية: ١٧
١٢٣	آية: ٢٤
١٢٤	آية: ٣٠
١٣٠	آية: ٣٧
١٣٣	آية: ٥٤
١٣٤	آية: ٥٨-٧٩
١٣٦	آية: ٦١
١٤١	آية: ٦٦-٩٨
١٤٢	آية: ٩٨
١٤٤	آية: ٩٩
١٤٦	آية: ١٠٣
١٥٠	آية: ١٠٩
١٥٧	آية: ١١٠
١٥٨	آية: ١١١
١٥٩	آية: ١٢٦

١٦١	آية: ١١٧
١٦٦	آية: ١٢٣

سورة يونس

١٦٨	آية: ١
١٧٣	آية: ٢
١٧٤	آية: ٥
١٧٥	آية: ١١
١٧٨	آية: ٥
١٧٩	آية: ١٦
١٨٢	آية: ١٨
١٨٣	آية: ٢٢
١٨٦	آية: ٢٧
١٨٨	آية: ٣٠
١٨٩	آية: ٣٣
١٩١	آية: ٣٥
١٩٥	آية: ٥٨
١٩٨	آية: ٦١
١٩٩	آية: ٧١
٢٠١	آية: ٨١
٢٠٣	آية: ٨٩
٢٠٥	آية: ٩٠
٢٠٦	آية: ٩١
٢٠٩	آية: ٤٥
٢١٣	آية: ١٠٣
٢١٤	آية: ١٠٠
٢١٦	آية: ٨٧

سورة هود

٢٢١	آية : ٢٥
٢٢٢	آية : ٢٧
٢٢٧	آية : ٢٨
٢٢٨	آية : ٤٠
٢٣١	آية : ٤١
٢٣٤	آية : ٤٢
٢٤١	آية : ٤٦
٢٤٤	آية : ٦٦
٢٥٠	آية : ٦٨
٢٥٤	آية : ٦٩
٢٥٨	آية : ٧١
٢٦٠	آية : ٨١
٢٦٤	آية : ١٠٥
٢٦٧	آية : ١٠٨
٢٦٩	آية : ١١١
٢٧٥	آية : ١٢٣

سورة يوسف

٢٧٧	آية : ٤
٢٨١	آية : ٧
٢٨٢	آية : ٥ - ٤٣ - ١٠٠
٢٨٣	آية : ١٠
٢٨٤	آية : ١١
٢٨٥	آية : ١٢
٢٨٩	آية : ١٣ - ١٤
٢٩١	آية : ٣١

٢٩٢	آية: ١٩
٢٩٦	آية: ٢٣
٢٩٩	آية: ٢٤
٣٠٠	آية: ٣١
٣٠٢	آية: ٤٧
٣٠٣	آية: ٤٩
٣٠٤	آية: ٥٦
٣٠٦	آية: ٦٢
٣٠٧	آية: ٦٣
٣٠٨	آية: ٨٠ - ١١٠
٣٠٩	آية: ١١٠
٣١٣	آية: ٦٤
٣١٤	آية: ١٠٩
٣١٥	آية: ١١٠
٣١٩	آية: ٩٠

سورة الرعد

٣٢٢	آية: ٣-٤
٣٢٣	آية: ٤
٣٢٧	آية: ٥
٣٢٩	آية: ٩ - ١٠
٣٣٠	آية: ١١
٣٣١	آية: ١٦-١٧
٣٣٢	آية: ١٧
٣٣٣	آية: ٣٣
٣٣٤	آية: ٣٩
٣٣٥	آية: ٤٢

٣٣٦	آية: ٧ - ٣٣
٣٣٧	آية: ١١-٣٤-٣٧

سورة إبراهيم

٣٣٨	آية: ١ - ٢
٣٤٠	آية: ١٩ - ٢٢
٣٤١	آية: ٢٢
٣٤٢	آية: ٤٢ - ٤٦
٣٤٣	آية: ٤٦
٣٤٤	آية: ٤٠ - ٤١

سورة الحجر

٣٤٦	آية: ٢
٣٥١	آية: ٨ - ١٥
٣٥٢	آية: ١٥
٣٥٣	آية: ٥٤
٣٥٤	آية: ٥٦
٣٥٥	آية: ٥٩
٣٥٦	آية: ٦٠
٣٥٨	آية: ٧٨

سورة النحل

٣٦٠	آية: ٢
٣٦١	آية: ١١
٣٦٢	آية: ١٢
٣٦٣	آية: ١٩-٢٠
٣٦٤	آية: ٢٧

٣٦٧	آية: ٢٨ - ٣٢ - ٣٣
٣٦٨	آية: ٣٧
٣٦٩	آية: ٤٠
٣٧٠	آية: ٤٨ - ٧٩
٣٧١	آية: ٧٩
٣٧٥	آية: ٤٣
٣٧٦	آية: ٦٦
٣٧٨	آية: ٦٨ - ٧١
٣٧٩	آية: ٨٠ - ٩٦
٣٨٠	آية: ١٠٢ - ١٠٣
٣٨١	آية: ١١٠ - ١٢٧
٣٨٢	آية: ١١٢

سورة الإسراء (بنى إسرائيل)

٣٨٥	آية: ٢
٣٨٧	آية: ٧
٣٨٨	آية: ١٣
٣٩٢	آية: ١٦
٣٩٤	آية: ٢٣
٣٩٧	آية: ٣١
٣٩٩	آية: ٣٣
٤٠١	آية: ٣٥
٤٠٢	آية: ٣٨
٤٠٤	آية: ٤١
٤٠٦	آية: ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤
٤٠٧	آية: ٤٩
٤٠٨	آية: ٥٥

٤٠٩	آية: ٦٢ - ٦٤
٤١٠	آية: ٦٤
٤١١	آية: ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٢
٤١٢	آية: ٧٢
٤١٣	آية: ٧٦
٤١٥	آية: ٨٣
٤١٧	آية: ٩٠
٤١٨	آية: ٩٢
٤٢٠	آية: ٩٣
٤٢١	آية: ١٠٢

سورة الكهف

٤٢٣	آية: ٢
٤٢٨	آية: ١٦
٤٢٩	آية: ١٧
٤٣١	آية: ١٨
٤٣٢	آية: ١٩
٤٣٣	آية: ٢٥
٤٣٦	آية: ٢٨
٤٣٧	آية: ٢٤
٤٣٨	آية: ٢٦-٣٤-٤٢
٤٣٩	آية: ٣٤-٤٢
٤٤٠	آية: ٣٦
٤٤١	آية: ٣٨
٤٤٤	آية: ٣٩ - ٤٣
٤٤٥	آية: ٤٤
٤٤٧	آية: ٤٧ - ٥٢

٤٤٨	آية: ٥٥
٤٥٠	آية: ٦٣ - ٦٦
٤٥١	آية: ٦٦
٤٥٢	آية: ٥٩
٤٥٣	آية: ٧٠
٤٥٤	آية: ٧١
٤٥٥	آية: ٧٤
٤٥٦	آية: ٧٦
٤٥٨	آية: ٧٧
٤٦٠	آية: ٨١
٤٦٢	آية: ٨٥ ، ٨٩ ، ٩٢
٤٦٤	آية: ٨٦
٤٦٥	آية: ٨٨
٤٦٦	آية: ٩٣
٤٦٨	آية: ٩٤
٤٦٩	آية: ٧٢ - ٩٤
٤٧٠	آية: ٩٥ ، ٩٦
٤٧٢	آية: ٩٥
٤٧٣	آية: ٩٦
٤٧٤	آية: ٩٦ - ٩٧
٤٧٥	آية: ٩٧
٤٧٨	آية: ٩٨ - ١٠٩
٤٧٩	آية: ١٠٩

سورة مريم

٤٨٠	آية: ١ - ٢
٤٨٢	آية: ٥

٤٨٦	آية: ٦
٤٨٧	آية: ٨، ٦٨، ٥٨، ٧٠
٤٩٠	آية: ٩ - ١٩
٤٩١	آية: ٢٣
٤٩٢	آية: ٢٤
٤٩٣	آية: ٢٥
٤٩٦	آية: ٣١
٤٩٧	آية: ٣٤ - ٥١
٤٩٨	آية: ٣٦
٤٩٩	آية: ٦٧
٥٠٠	آية: ٧٣
٥٠٤	آية: ٧٤
٥٠٦	آية: ٧٧، ٨٨، ٩١، ٩٢
٥٠٨	آية: ٩٠

سورة طه

٥١٢	آية: ١
٥١٣	آية: ١١ - ١٢
٥١٤	آية: ١٢
٥١٥	آية: ١٣
٥١٦	آية: ٣٠ - ٣١
٥١٧	آية: ٥٣
٥١٨	آية: ٥٨
٥٢٢	آية: ٦١
٥٢٣	آية: ٦٣
٥٢٦	آية: ٦٤
٥٢٩	آية: ٦٩

٥٣١	آية: ٧١
٥٣٢	آية: ٧٧
٥٣٣	آية: ٧٨
٥٣٤	آية: ٨٠ - ٨١
٥٣٥	آية: ٨٦
٥٣٧	آية: ٨٧
٥٤٠	آية: ٩٣
٥٤١	آية: ٩٤
٥٤٢	آية: ٩٦، ٩٧، ١٢٤، ١٢٥
٥٤٣	آية: ١٠٢ - ١١٩
٥٤٤	آية: ١١٢
٥٤٥	آية: ١٣٠
٥٤٦	آية: ١٣٣

سورة الأنبياء

٥٤٧	آية: ٤ - ٧
٥٤٨	آية: ٤٥ - ٣٠
٥٤٩	آية: ٤٧ - ٤٨
٥٥٠	آية: ٣٥ - ٥٨
٥٥١	آية: ٦٧ - ٨٠
٥٥٢	آية: ٨٨
٥٥٥	آية: ٩٥
٥٥٦	آية: ٩٦ - ١٠٤
٥٥٧	آية: ١٠٤
٥٥٨	آية: ١٠٥ - ١١٢
٥٥٩	آية: ١١٢
٥٦١	فهرس المحتويات